مجموعة مؤلفات فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد اللّه الراجحي (٥)

الهداية الرّبّانيَّة
في شَرْحِ
العقيدة الطَّحاويَّة

عَقِيدةَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ

تأليف

عَبْدالعزيز بنِ عبْداللّه الرَّاجحي

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

تم الصف والإخراج

بمركز عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي

للإستشارات والدراسات التربوية والتعليمية

الهداية الرّبّانيَّة

في شَرْحِ

العقيدة الطَّحاويَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا الكتاب "**الهداية الربَّانيَّة في شرح العقيدة الطَّحاويَّة**" وهو شرح لرسالة الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسمَّاة: (**العقيدة الطحاوية**)، وهذه الرسالة في عقيدة السلف الصالح والتي تلقتها الأمة بالقَبول.

وهي بيان لعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وإن كان هناك بعض الملحوظات اليسيرة على رسالة الإمام الطحاوي؛ سيأتي بيانها ـ إن شاء الله ـ في موضعها.

وقد شُرِحت في مجالس علمية شرحاً متوسطاً، وتم تفريغها والعمل عليها فخرجت في هذه النسخة المطبوعة. أسأل الله عَزَّ وَجَلَّ أن ينفع بها كل من قرأها أو اطَّلع عليها وأسأله سبحانه أن يجعله من العمل الذي لا ينقطع إنه جواد كريم.

وأسأل الله تعالى أن يرزق الجميع الإخلاص في القول والعمل، وأن يبارك في الجهود وينفع بالأسباب إنه سميع مجيب.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

✍ **كتبه**

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي

تمهيد

❐ التعريف بهذا العلم:

هذا العلم: هو علم العقائد.

❐ التعريف بمتن الطحاوية:

متن العقيدة الطحاوية يتعلق بعلم الأصول؛ أي: أصول الدين؛ وهو المُسَمَّى بـ (العقائد).

❐ التعريف بعلم أصول الدين:

علم أصول الدين: هو علم العقائد؛ فهو العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله(١).

❐ فضل هذا العلم:

وعلم أصول الدين بالنسبة إلى غيره: هو أشرف العلوم؛ لأن شرف العلم إنما يكون بشرف المعلوم، والمعلوم هو الله ﷻ، فعلم أصول الدين يتعلق بالعلم

---

(١) ويعرِّفه بعض المتكلمين بأنه: «علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية، بإيراد الحجج لها، ودفع الشبه عنها». انظر: «أبجد العلوم» (٢/ ٦٧)، وهذا التعريف فيه لَوْثةٌ كلامية؛ فقد عَرَّفه بهذا صاحب «المواقف» (١/ ٣١)، وذكر في «شرح المقاصد» (١/ ٧) أنَّ عُدُولَه عن قوله: «يُقتدرُ به» إلى قوله: «يُقتدر معه»: مبالغةً في نفي الأسباب؛ واستناد الكُلِّ إلى خَلْق الله تعالى؛ ابتداءً؛ على ما هو المذهب!! ثم إن العقائد عند هؤلاء مكتسبة من النظر في الأدلة التي يسمونها عقلية، وهي في مرتبة اليقين، بخلاف الكتاب والسُّنَّة؛ فإن دلالتهما عندهم ظنية، وهؤلاء أيضًا ظنوا أنَّ الأدلة السمعية؛ لفظية فقط، وهذا غلطٌ؛ لأنها نوعان: نوع خبري فقط، ونوع خبري عقلي؛ يدلّ العقول وينبهها على الأدلة العقلية، وهو أكثر النوعيْن في القرآن، وهو يرشد إلى طريقة الاستدلال البرهانية الصحيحة. والله أعلم.

بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا هو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع؛ ولهذا لما كتب الإمام أبو حنيفة النعمان رَحِمَهُ اللَّهُ أوراقًا جمعها في أصول الدين؛ سَمَّاها: الفقه الأكبر[(١)]؛ وأما فقه فروع الدين فهو الفقه الأصغر، فيكون العلم ـ على ذلك ـ عِلْمَيْن: علم أصول الدين ـ وهذا هو الفقه الأكبر ـ، وعلم فروع الدين ـ وهذا هو الفقه الأصغر ـ.

وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمة الله عليه ـ له كلام في تقسيم الدين إلى أصول وفروع.

❐ مدى الحاجة لهذا العلم:

حاجة العباد إلى هذا العلم فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، وحاجتهم إليه أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب، بل أشد من حاجتهم إلى النَّفَسِ الذي يتردد بين جنبي الإنسان؛ لأن الإنسان إذا فقد الطعام والشراب وفقد النَّفَسَ؛ ماتَ الجسدُ، والموت لا بد منه، ولا يضر موت الجسد إذا صلح القلب، أما إذا فَقَدَ العلمَ بالله وأسمائه وصفاته والعلم بشرعه ودينه؛ ماتَ قلبه وروحه[(٢)].

وبهذا يتبين حاجة العباد إلى علم أصول الدين؛ وذلك لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة ولا سعادة إلا بأن تعرف ربها، وخالقها، وفاطرها، ومعبودها، بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك أحبَّ إليها من كل شيء، ويكون مع ذلك سعيها وعملها فيما يقربها إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❐ الحكمة من إرسال الرسل، وبيان أن العقل لا يستطيع أن يستقل بمعرفة هذا الأمر:

لما كانت عقول البشر لا تستقل بمعرفة هذا الأمر ـ أعني: العلمَ بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله ـ على التفصيل، اقتضت حكمةُ الله ورحمته بعباده أن أرسل الرسل؛

(١) يروى هذا الكتاب عن أبي حنيفة بروايات أشهرها رواية أبي مطيع البلخي وهو متن صغير اعتنى الأحناف بشرحه فشرحه منهم البزدوي وأبو الليث السمرقندي، أما الشرح المتداول لعلي القاري فهو شرح لرواية حماد بن أبي حنيفة وهي أوسع وأكثر مسائل من رواية أبي مطيع، وقد نقل عنه شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٤٦ ـ ٤٨)، و«درء التعارض» (٦/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(٢) انظر: هذا المعنى بتمامه في: «مفتاح دار السعادة» (١/ ٨٧).

يعرِّفون بالله، ويَدْعُون إلى الله، ويبشرون من أجابهم، وينذرون من عصاهم وخالفهم، وجعل ﷻ مفتاح دعوة الرسل وزبدة رسالتهم، معرفةَ المعبود بأسمائه وصفاته وأفعاله، وعلى هذه المعرفة تُبنى مطالبُ هذه الرسالة كلها من أولها إلى آخرها؛ هذا هو الأصل العظيم؛ أصل الدين، **ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان**:

الأصل الأول: معرفة الطريق الموصل إلى الله، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه سبحانه.

الأصل الثاني: معرفة حال السالكين والسائرين إلى الله وما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم؛ ويتبع ذلك معرفة ما يكون في أمور البرزخ من سؤال منكر ونكير، ومن عذاب القبر ونعيمه، ومعرفة العلم بأحكام البعث والنشور، والوقوف بين يدي الله ﷻ، وتطاير الصُّحف، ووزن الأعمال والأشخاص، والوُرود على الحوض، والمرور على الصراط، ثم الاستقرار في الجنة أو في النار(١).

هذه هي أقسام العلم النافع الثلاثة، وليس هناك قسم رابع؛ كما قال العلَّامة ابن القيم رحمه الله في «الكافية الشافية»(٢):

والعِلْمُ أقسامٌ ثلاثٌ ما لها ... مِنْ رابعٍ والحقُّ ذو تبيان
عِلْمٌ بأوصاف الإلٰه وفعله ... وكذلك الأسماء للرحمٰن
والأمر والنهي الذي هو دينُه ... وجزاؤه يوم المعاد الثاني

فأعرَفُ الناس بالله أتبعهم للطريق الموصل إليه؛ الذي يمتثل الأوامرَ، ويجتنب النواهي، ويعمل بشرع الله ودينه، وأتبعُهم، أتبع الناس للصراط المستقيم؛ ولهذا سمَّى الله ﷻ كتابه المنزل على رسوله ﷺ ـ وهو القرآن العظيم ـ «روحًا» لتوقف الحياة الحقيقية عليه، وسماه «نورًا» لتوقف الهداية عليه؛ قال سبحانه: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ [غافر: ١٥]، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى

(١) انظر: هذا المعنى بتمامه في: «الصواعق المرسلة» (١/ ١٥١).
(٢) انظر: «الكافية الشافية» (٢/ ٤٨).

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

وسمَّاه الله شفاءً؛ قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يُونس: ٥٧].

والله ﷻ أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وقد بلَّغ النبيُّ ﷺ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، ومضى على طريقه ﷺ السلفُ الصالح: الصحابةُ والتابعون والأئمة من بعدهم، فاهتدوا بهديه ﷺ، وترسَّموا خطاه، وآمنوا بالله، وبملائكته، وكتبه، ورسله، وباليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وامتثلوا أوامر الله، واجتنبوا نواهيه، واستناروا بنور الله؛ فكانوا على الهدى المستقيم.

فهم أهل السُّنَّة والجماعة: الصحابةُ والتابعون وتابعوهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ هم أهل الحق، والطائفة المنصورة، ثم لما بَعُدَ العهدُ خَلَفَ من بعدهم خلوفٌ غيَّروا وبدَّلوا، وتفرَّقوا في دينهم شيعًا وأحزابًا، ولكن الله ﷻ حفظ على هذه الأمة أصول دينها؛ كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ**»(١)، وفي لفظ آخر: «**لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهم أَمْرُ اللهِ وهم عَلى ذلك**»(٢).

فتصدَّى العلماء والأئمة لإيضاح أصول الدين وفروعه، والرد على بدع أهل البدع، وإيضاح الحق، فنصر الله بهم الحق، وألّفوا المؤلفات في عقيدة السلف الصالح.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٩)، بهذا السياق، وكذا الترمذي (٢٢٢٩)، عن ثوبان رضي الله عنه، لكنه عند مسلم (١٩٢٠)، عن ثوبان أيضًا، لكن بلفظ: «لا تزال طائفة من أُمتي ظاهرين على الحق؛ لا يضرهم من خذلهم...».

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٤١) واللفظ له: ومسلم (١٠٣٧) كلاهما من حديث معاوية رضي الله عنه.
وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٤١): «... وفي الباب عن سعدٍ وثوبان في مسلم، وعن قُرَّة بن إياس في الترمذي، وابن ماجه، وعن أبي هريرة في ابن ماجه، وعن عمران في أبي داود، وعن زيد بن أرقم عند أحمد...». وفيه أيضًا عن المغيرة بن شعبة عند مسلم.

❐ التعريف بالمتن والمؤلفه:

من هؤلاء الأئمة الذين ألفوا في عقيدة أهل السنة والجماعة: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ـ نسبة إلى قرية «طحا» من صعيد مصر ـ المولود سنة تسع وثلاثين ومائتين، والمتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، فقد ألَّف هذه الرسالة في العقيدة، وهي التي عُرِفَتْ بـ «العقيدة الطحاوية»، وقد تلقاها العلماء بالقبول سلفًا وخلفًا، وفيها بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، إلا أنه **قد يُلَاحَظ على هذه الرسالة ملحوظات يسيرة منها**:

- أن بعض ما قرره قد يتمشى مع معتقد المرجئة(١)، وسيأتي التنبيه عليه ـ إن شاء الله ـ في مَوْضعه.

- أن بها أيضًا عبارات مشتبهة وفيها إيهام، لكن **القاعدة في هذا** أن العبارات المشتبهة تُفَسَّرُ بالعبارات الواضحة؛ لأن القاعدة عند أهل العلم أن النصوص المشتبهة من كتاب الله ﷻ تُفَسَّر بالنصوص الواضحة المحكمة وتُرَدُّ إليها؛ هذه هي طريقة أهل العلم الراسخين؛ يردون المتشابه إلى المحكم، ويفسرون النصوص المتشابهة بالنصوص المحكمة فيتضح الأمر، وكذلك أيضًا النصوص المتشابهة في سُنَّة رسول الله ﷺ تُفَسَّر بالنصوص الواضحة المحكمة؛ فيزول الاشتباه، وكذلك أيضًا النصوص المشتبهة في كلام أهل العلم تفسر بالنصوص الواضحة من كلامهم؛ **ولا يَتعلق بالنصوص المتشابهة ويَترك النصوص المحكمة الواضحة إلا أهل الزيغ والضلال**؛ كما قال الله ﷻ في كتابه العظيم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية، وقال: «**إِذَا رَأَيْتُمُ**

---

(١) سمُّوا بذلك لقولهم بالإرجاء، وأصل الإرجاء التأخير، وذلك لأنهم أخروا الأعمال عن مسمَّى الإيمان.
والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. انظر: «الملل والنحل» (١/١٨٦)، والفصل في «الملل والنحل» (٢/١١٣)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٠٧، ١٠٨).

الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ»(١).

فأهل الزيغ يتعلّقون بمتشابهه ويتركون المحكم، **فمثلًا** إذا تعلق النصراني بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩]، وقال: «نحن» ضميرُ الجمع؛ وهذا يدل على أن الآلهة ثلاثة، فيقول أهل الحق له: أنت من أهل الزيغ، وهذه من النصوص المشتبهة، والواجب عليك أن تردها إلى النصوص الواضحة المُحْكَمَة؛ كقول الله ﷻ: ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البَقَرَة: ١٦٣]، وكقوله أيضًا: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، فـ (نحن) في لغة العرب يقولها الواحد المُعَظِّمُ لنفسه، فعليك أن تُرْجِعَ هذا النصَّ المشتبه إلى النص المُحْكَم.

ومثال ذلك أيضًا من السُّنَّة النبوية: أنه قد يتعلق بعض دعاة السفور(٢) ـ سفور النساء ـ ببعض النصوص المشتبهة، ويقولون: إن حديث الخثعمية في حجة الوداع: «جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْأَلُهُ، وَكَانَ رَدِيفَهُ الفَضْلُ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الفَضْلِ إِلَى الطَّرَفِ الآخَرِ»(٣).

قالوا: هذا يدل على أنَّ تلك المرأة كانت سافرةً؛ كاشفةَ الوجه، ويدلُّ أيضًا على أن المرأة يجوز لها كشف وجهها، وأنَّ ستر الوجه ليس بواجب.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٥) عن عائشة وهذا لفظه، وأخرجه من حديث عائشة أيضًا البخاري (٤٥٤٧)، لكن بلفظ: «فإذا رأيتِ الذين يتبعون ما تشابه من...» والباقي مثله.

(٢) فالمقصود هنا دعاة السفور وليس من كان عالمًا مجتهدًا كالشيخ الألباني رحمه الله وغيره.

أخرجه البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (٤١٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال أبو داود: «هذا مرسل، خالد بن دريك لم يدرك عائشة»، وقال ابن القطان في كتابه: «الوهم والإيهام» (٣/ ٢٦): «وخالد بن دريك، فإنه مجهول الحال»، هكذا قال مع أن ابن دُريك قال عنه أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٨): «لا بأس به»، وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤١٠): «وثّقه ابن معين والنسائي...».

وقول ابن القطان هذا، ذكره في «خلاصة البدر المنير» (٢/ ٨٦)، ثم تعقبه بقوله: «حاشاهُ؛ فقد وثقه النسائي وغير واحدٍ»، وقال المنذري: وفيه أيضًا سعيد بن بشير أبو عبد الرحمٰن البصري نزيل دمشق مولى بني نضر، تكلم فيه غير واحد، وقال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٧٣): ولا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير، وقال فيه مرة: عن خالد بن دريك، عن أم سلمة بدل عائشة».

ويستدلون أيضًا بحديث أسماء: أنها جاءت إلى النبي ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض النبي ﷺ عنها بوجهه، وقال: «**يَا أَسْمَاءُ؛ إِنَّ المَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتِ المَحِيضَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفَّيْهِ**».

قالوا: هذا يدل على جواز كشف الوجه، ويقال لهم: احذروا أن تشابهوا أهل الزيغ؛ لأنكم تعلَّقتم بالنصوص المتشابهة، وتركتُم النصوصَ المحكمةَ الواضحة؛ كقول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، والحجاب ما يحجب المرأة عن الرجل، والحجاب يكون جدارًا، أو يكون بابًا، أو يكون غطاءً على الوجه، ومن النصوص المُحْكمة التي أعرضتم عنها كذلك قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩].

ومن الأدلة كذلك؛ ما ثبتَ في «صحيح البخاري» في قصة الإفك لما سار الجيش، وترك عائشة ﵂: «فَجَلَسْتُ فِي مَكَانِ الجَيْشِ لَعَلَّهُمْ يَفْقِدُونَهَا ثُمَّ يَرجِعُونَ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ المُعَطِّلِ السُّلَمِيُّ قَدْ جَاءَ مُتَأَخِّرًا، فَلَمَّا رَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ، فَعرَفَنِي حِينَ رَآنِي، وَكَانَ رَآنِي قَبْلَ الحِجَابِ، فَاسْتَيقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ عَرَفَنِي، فَخَمَّرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابي»(١).

فقولها: «فَخَمَّرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي» صريح في تغطية الوجه.

وقولها: «وَكَانَ رَآنِي قَبْلَ الحِجَابِ» دليل على أن النساء قبل الحجاب كنَّ يكشفن الوجوه، وأما بعد الحجاب فكن يسترن الوجوه.

وفي «سنن أبي داود» عن عائشة ﵂ أنها قالت: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُحرِمَاتٌ، فَإِذَا حَاذَوْا بنا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رأسها عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة ﵂، واللفظ البخاري.

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٣٣)، واللفظ له، وابن ماجه (٢٩٣٥)، وأحمد (٦/ ٣٠)، والدارقطني (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٢٦٩١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٤١٨ ـ غوث المكدود)، والبيهقي (٥/ ٤٨)، وفي سندهِ يزيد بن أبي زياد. =

نقول لهم: كيف تتعلقون بحديث أسماء وحديث الخثعمية وتتركون هذه النصوص المُحكمة؟

عليكم أن تفسروا حديث الخثعمية بما يتناسب مع هذه النصوص، ثم حديث أسماء هذا ضعيف، وفيه علل كثيرة:

١ ـ أنه منقطع؛ لأنه من رواية خالد بن دُريك عن عائشة رضي الله عنه ، وخالد بن دريك لم يسمع من عائشة رضي الله عنه.

٢ ـ أنه من رواية سعيد بن بشير وهو ضعيف.

٣ ـ نكارة المتن؛ فلا يمكن أن تكون أسماء بنت أبي بكر وهي أخت عائشة وامرأة الزبير، وامرأة عاقلة دَيِّنة تدخل على النبي ﷺ في ثياب رِقاق!!

ولو صح الحديث ـ جدلًا ـ لكان محمولًا على ما قبل الحجاب.

ومن ذلك أيضًا أن نصوص العلو محكمة، فيأتي أهل الزيغ، ويتعلقون بنصوص المعية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وكقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

فيأتي أهل البدع وأهل الزيغ ونفاة الصفات فيقولون: هذا دليل على أن الله مختلط بالمخلوقات، وأن الله معهم، نقول لهم: أنتم من أهل الزيغ، فلماذا تركتم نصوص العلو والمعيَّة المحكمة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في سبعة مواضع(١)، وكقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وكقوله أيضًا: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وكقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وكقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وكقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

= قال الإمام ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٠٣): «وفي القلب منه»، وضعّفه النووي في «المجموع» (٧/ ٢٢٦)، وكذا أعلّه بيزيد، الحافظُ ابن حجر في «الدراية» (٢/ ٣٢).

(١) في سورة الأعراف (٥٤)، ويونس (٣)، والرعد (٢)، والفرقان (٥٩)، والسجدة (٤)، والحديد (٤)، وفي سورة طه (٥)، لكن فيها بلفظ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

حتى إن نصوص العلو تزيد على ثلاثة آلاف دليل كلها صريحة في أن الله فوق السماوات، مستو على عرشه، بائن من خلقه.

ثم إن المعيَّة لا تفيد الاختلاط في لغة العرب؛ فلا تزال العرب تقول: ما زلنا نسير والقمر معنا، في حين أن القمر فوقك، وتقول: فلان معه كذا، وقد يكون فوق رأسه.

فالمقصود أن طريقة أهل الزيغ تعلقهم بالنصوص المتشابهة، وتركهم النصوص المُحكمة؛ أما طريقة الراسخين في العلم، فإنهم يأخذون بالنصوص المحكمة ويُرْجِعون إليها النصوصَ المتشابهة ويفسرونها بها؛ فيزول الإشكال، وهكذا كلام أهل العلم، فإذا رأيت كلامًا لعالم اشتبه عليك، فارجع إلى كلامه الواضح لتفسره به؛ كما سيأتي في بعض كلام أبي جعفر الطحاوي ﵀[(١)].

وهذه «العقيدة الطحاوية» قد تلقاها العلماء بالقبول، وشُرحت بشروح متعددة، لكن هذه الشروح لا تتمشى مع معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

وأحسن شرح لها: هو الشرح المنتشر المطبوع الذي ألَّفه علي بن علي بن أبي العز الحنفي، المولود سنة سبعمائة وواحد وثلاثين، والمُتوفَّى سنة سبعمائة واثنتين وتسعين، وقد ذكر ﵀ في مقدمتها: أن «العقيدة الطحاوية» شرحت شروحًا متعددة إلا أنها لا تتمشى مع معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ فأراد ﵀ أن يشرحها شرحًا يتمشى مع معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

---

(١) جاء في «مجموع فتاوى سماحة الشيخ ابن باز، فتاوى العقيدة» (١/ ٧١ ـ ٧٢): «قوله ـ أي: قول الطحاوي ـ: تعالى عن الحدود والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، والجهات الست، كسائر المبتدعات»: هذا الكلام فيه إجمال، قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده ﵀: تنزيه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة، تحتاج إلى تفصيل، حتى يزول الاشتباه. . .»، ثم فصّل مراده بكل شيء من ذلك، إلى أن قال: «وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ، لينفوا بها الصفات، بغير الألفاظ التي تكلم بها، وأثبتها لنفسه، حتى لا يفتضحوا، وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي ﵀ لم يقصد هذا المقصد، لكونه من أهل السُّنَّة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسِّر بعضه بعضًا، ويصدِّق بعضه بعضًا، ويُفسَّر مشتبهه بمحكمه». اهـ.

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى أَشْرَفِ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

قَالَ العَلَّامَةُ حُجَّةُ الإِسْلامِ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ ـ بِمِصْرَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ(١)، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ(٢) ـ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ـ وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ العَالَمِينَ)

الشَّرْح

نبَّه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المقدمة أنه يريد أن يبين عقيدة السلف الصالح على ما

---

(١) هو: الإمام المجتهد العلَّامة المحدِّث كبير القضاة أبو يوسف يعقوب الأنصاري الكوفي، الإمام الثاني للحنفية، صحب أبا حنيفة سبع عشرة سنة، وتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم، وكان من أئمة أهل الرأي ولكن يميل لأصحاب الحديث، ورجحه شيخ الإسلام على محمد بن الحسن، وكان سببًا في رجوع أبي حنيفة عن القول بخلق القرآن.
وثقه جمع من الأئمة في الحديث والرواية وضعفه كثير من الجهابذة، توفي سنة ١٨٢هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٣٥ ـ ٥٣٩)، و«تاريخ ابن معين» (٢/ ٦٨٠) و(٤/ ٤٧٤)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٣٩٧)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٧)، و«ضعفاء العقيلي» (٤/ ٤٣٨ ـ ٤٤٤).

(٢) أبو عبد الله الكوفي فقيه العراق، الإمام الثالث لأهل الرأي والحنفية. قرأ على مالك موطأه، وروى عنه، وتأثر به بعض الشيء فخالف إمامه أبا حنيفة في كثير من المسائل القياسية، ووافق مذهب أهل الحديث من الحجازيين مالك وغيره، وله كلام شديد في الرد على الجهمية.
أثنى عليه جم غفير من الأئمة، وضعفه النقاد والجهابذة النحارير من جهة الحديث والرواية. انظر: «تاريخ ابن معين» (٢/ ٥١١)، و«ضعفاء العقيلي» (٤/ ٥٢ ـ ٥٥)، و«اللسان» لابن حجر (٥/ ١٢١، ١٢٢).

يعتقده الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، وصاحبه الأكبر: أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، والصاحب الثاني: أبو عبد الله: محمد بن الحسن الشيباني، قال: (وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ)؛ فبيَّن بذلك رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه العقيدة تتمشى مع معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

وخصَّ هؤلاء الثلاثة؛ لأن أبا حنيفة إمام أئمة المذهب الحنفي، والطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ ذَكَرَهُمْ، كلٌّ منهم: أحنافٌ في المذهب؛ يتمذهبون بمذهب أبي حنيفة، وهذه العقيدة في أصول الدين ليست خاصة بالأحناف.

بل هي عامة، للأحناف، والمالكية، والشافعية، والحنابلة وأهل السنة عامة، والتمذهب إنما هو في فروع الدين كأحكام الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، أما العقيدة والتوحيد؛ فواحدة ليس فيها اختلاف.

و«العقيدة» مأخوذة من «العَقْدِ» وهو الرَّبْطُ، والعَقْدُ: نقيضُ الحَلِّ، وسُميت عقيدة؛ لأن الإنسان يجزم ويعتقد في نفسه، ويُقال: اعتقد فلانٌ الأمر؛ صَدَّقه وعقد عليه قلبه، وضميره. وهي مأخوذة من عقد البيع ونحوه، ثم استُعمِلت في التصميم والاعتقاد الجازم[(١)].

مسألة: ما الفرق بين الاعتقاد واليقين؟ وهل لو عبر أهل السُّنَّة بقولهم: «اليقين» لكان أولى؛ لأن الاعتقاد قد يكون أنزل درجة من التثبت؟

الجواب: الاعتقاد يفيد اليقين، والاعتقاد من العقد والربط، ومنه عقْد البيع، ويطلق على التصديق الجازم، لكن إذا كان هذا الاعتقاد موافقًا للحق؛ فهو اعتقاد صحيح، وإذا كان باطلًا؛ فهو اعتقاد باطل؛ مثل يقين اليهود والنصارى على ما هم عليه، ويقين أهل البدع على ما هم عليه أنه يقين، أما اعتقاد أهل الحق فهو اعتقاد صحيح، والاعتقاد ليس ظنًّا إنما هو يقين.

وتطلق العقيدة على ما يدين به الإنسان ربه، ويعتقده من أمور الدين، فإن كان ما يعتقده الإنسان مطابقًا للواقع؛ فهي عقيدة صحيحة، وإن كان مخالفًا للواقع؛ فهي عقيدة فاسدة.

(١) المصباح المنير للمقري الفيومي (٢/ ٤٢١)، و«لسان العرب» لابن منظور (٣/ ٢٩٦-٢٩٨)، مادة: (عقد). ـ ط: دار صادر، بيروت.

فمثلًا الجهمية(١)، والمعتزلة(٢)، والشيعة(٣)، ....

(١) سُمُّوا بذلك نسبة إلى جهم بن صفوان، وقد قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٧هـ، وهم من القائلين بنفي الأسماء والصفات عن الله ـ تعالى ـ، وأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، وأن الفاعل هو الله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم مجازًا، ومن أصولهم تقديم العقل على النقل، كما قالوا بخلق القرآن، وقيل: إن الجهمية لا تعتبر فرقة قائمة بذاتها كالمعتزلة، ولذا لم تذكر كفرقة عند كثير ممن كتب في الملل والنحل، وإنما تذكر ضمن فرق المعتزلة أو المرجئة.
انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٣٨)، و«الفصل في الملل والنحل» (٤/ ٢٠٤).

(٢) سموا بذلك لاعتزالهم أقوال المسلمين في مرتكب الكبيرة حيث قالوا: إنه في منزلة بين المنزلتين، فلا هو مؤمن ولا هو كافر، وقيل: لاعتزال زعيمهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري. ومذهبهم يقوم على نفي الصفات عن الله ـ تعالى ـ، ونفي القدر في معاصي العباد، وإضافة خلقها إلى فاعليها، وأن القرآن مخلوق، ونفوا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر، وهم فرق كثيرة؛ منها: الجبائية، والضرارية، والنظامية، والجاحظية، وغيرها. انظر: «البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان» (٢٧، ٢٦)، و«مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٣٥) وما بعدها، و«الملل والنحل» (١/ ٥٤).

(٣) هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص وغلوا فيه، وقالوا بإمامته نصًّا ووصية، إما جليًّا أو خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول ﷺ إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، ويجمع الشيعة: القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولًا وفعلًا وعقدًا لا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك.
وهم يُسَمَّون بالشيعة؛ لأنهم شايعوا عليًّا رضي الله عنه ويقدمونه على سائر الصحابة، ويُسَمَّوْنَ بالرافضة: لرفضهم أبا بكر وعمر، وقيل: لرفضهم زيد بن علي، لمَّا تولى أبا بكر وعمر وقال بإمامتهما، وبعضهم غلوا في علي ـ وهم الغالية ـ فقالوا بإلهيته، وبعضهم قال بنبوته، وقد قتل علي رضي الله عنه بعضهم في زمانه، وهم فرق وطوائف كثيرة، والكلام عنهم متشعب.
قال شيخ الإسلام في «التسعينية»: «والشيعة هم: ثلاث درجات، شرها الغالية الذين يجعلون لعلي شيئًا من الإلهية، أو يصفونه بالنبوة، وَكُفْرُ هؤلاء بيِّنٌ لكل مسلم يعرف الإسلام، وكفرهم من جنس كفر النصارى من هذا الوجه، وهم يشبهون اليهود من وجوه أخرى.
والدرجة الثانية: وهم الرافضة المعروفون كالإمامية وغيرهم الذين يعتقدون أن عليًّا هو الإمام الحق بعد النبي ﷺ بنص جلي أو خفي، وأنه ظُلم ومنع حقه، ويبغضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما، وهذا هو عند الأئمة سيما الرافضة.
والدرجة الثالثة: المفضِّلة من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما، فهذه الدرجة ـ وإن كانت باطلة ـ فقد نُسِبَ إليها طوائفُ من أهل الفقه والعبادة، وليس أهلها قريبًا ممن قبلهم، بل هي إلى =

والرافضة[(١)] كلهم لهم عقيدة، ويجزمون بها، لكنها عقائد فاسدة باطلة؛ لمخالفتها للحق.

وأهل السُّنَّة والجماعة عقيدتهم موافقة للحق؛ فهي عقيدة صحيحة، والعقيدة هي الأساس؛ وهي أساس بناء المجتمعات، فإن كان المجتمعُ عقيدةَ أفرادِه سليمةً؛ صار مجتمعًا قويًّا متماسكًا، وإن كانت عقيدة أفراده منحرفةً؛ صار مجتمعًا متفككًا منهارًا.

وقد دلَّت التجارب أن صلاح سلوك المجتمع يتناسب مع مدى صلاح عقيدة أفراده، وأن انحراف سلوك الإنسان يتناسب مع مدى تضاؤل عقيدته وانحرافه، والعقيدة السليمة الصحيحة تعصم الدم والمال، وتصحح جميع الأعمال، والعقيدة الفاسدة تهدر الدم والمال وتفسد جميع الأعمال يدل لذلك ما يلي:

١- قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

٢- وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

٣- وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»[(٢)].

٤- وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى**

= أهل السُّنَّة أقرب منهم إلى الرافضة؛ لأنهم ينازعون الرافضة في إمامة الشيخين، وعدلهما، وموالاتهما، وينازعون أهل السُّنَّة في فضلهما على علي، والنزاع الأول أعظم، ولكن هم المرقاة التي تصعد منه الرافضة، فهم لهم باب».
وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٦٥ فما بعدها)، و«الإبانة» (٥٢، ٢١٩)، و«الفصل» (٤/ ١٣٧)، و «الملل والنحل» (١/ ١٤٤ فما بعدها)، و«الفرق بين الفرق» (٢١)، و«التبصير في الدين» (ص٣٢ فما بعدها)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (٥٢ ـ ٦٣)، و«البرهان» (ص٦٥)، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية خاصة «منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية».

(١) سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي حينما قالوا له: تَبَرَّأْ من الشيخين حتى نكون معك، فقال: لا بل أتولاهما وأتبرأ ممن تبرأ منهما، فقالوا: إذًا نرفضك، وهم يثبتون الإمامة عقلًا، وأن إمامة علي وتقديمه ثابت نصًّا، وأن الأئمة معصومون، وأن الأُمَّةَ ارتدت بتركها إمامة علي رضي الله عنه. انظر: «البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان» للسكسكي (ص٣٦): و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للفخر الرازي (٧٧، ٧٨)، و«رسالة في الرد على الرافضة» لأبي حامد المقدسي (٦٥ ـ ٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»(١).

فدل هذا على أن العقيدة السليمة تعصم الدم والمال، لا يحل دمه ولا ماله ما دام اعتقاده صحيحًا إلا إذا ارتكب واحدة من ثلاث: الزانا بعد الإحصان، والقتل عمدًا عدوانا، والردة ومفارقة الدين.

فلو صحَّت العقيدة؛ صحَّت الأعمال كلها، فإذا كانت العقيدة سليمة صحَّت الصلاة، وصحَّ الصوم، وصحَّت الزكاة، وصحَّ الحج، وهكذا جميع العبادات.

أما إذا فسدت العقيدة؛ فسدت جميع الأعمال، فإذا دعا الإنسان غير الله، أو ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو طاف بغير بيت الله؛ تقربًا لذلك الغير، أو فعل ناقضًا من نواقض الإسلام؛ أو اعتقد عدم وجوب الصلاة، أو عدم وجوب الزكاة، أو عدم وجوب الحج، أو اعتقد حِل الزنا، أو حِل الخمر، أو حِل الربا، أو حِل عقوق الوالدين: فسدت العقيدة، وبطلت الأعمال كلها؛ فلا تصح الصلاة ولا الزكاة ولا الصوم ولا الحج، ولا غيرها من العبادات؛ فكلها تكون باطلة.

- ومن ثمّ اتجهت جهود الأنبياء والمصلحين إلى إصلاح عقائد المجتمعات قبل كل شيء، وكل نبي أرسله الله دعا قومه إلى إصلاح العقيدة، فقال: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، كما أخبر الله عن نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم، ونبينا محمد ﷺ مكث في مكة ثلاثة عشر عامًا يدعو الناس إلى إصلاح العقيدة، ويقول لقومه: «**قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُفْلِحُوا**»(٢)، ولم

(١) أخرجه بهذا السياق أبو داود الطيالسي في «المسند» (٢٨٩) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، عن ابن مسعود أيضًا، وفيه زيادةٌ في متنَيهما.

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٥٩)، وابن حبان (٦٥٦٢)، من حديث طارق بن عبد الله المحاربي، وكذا أخرجه من هذا الوجه الحاكم (٢/ ٦٦٨ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٧٦)، و(٦/ ٢٠)، والدارقطني في «السُّنن» (٣/ ٤٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٥٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٧٥)، وصححه في «البدر المنير» (١/ ٦٨٠)، وكذا صححه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦٦٨ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر). لكن أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٢)، والطبراني في «الكبير» (٤٥٨٢)، واللالكائي في «السُّنَّة» (١٤١٤، ١٤١٥)، وغيرهم من حديث ربيعة بن عِبَاد رضي الله عنه، وفي الباب عن مُنيب بن مُدرك بن منيب الأزدي، عن أبيه، عن جده عند الطبراني في «الكبير» (٨٠٥)، وعن غيره أيضًا.

يفعل شيئًا من التشريعات سوى الصلاة؛ لعظم شأنها، فإنها فُرضت قبل الهجرة بسنة أو بسنتين أو بثلاث، كل هذه المدة يدعو قومه إلى إصلاح العقيدة[١].

ثم لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة وثبتت العقيدةُ؛ نزلتْ بقيةُ التشريعات؛ فشُرِع الأذان، وشُرعت صلاة الجماعة، وفُرضت الزكاة، وفُرض الصوم، وفُرض الحج، وفُرض الجهاد، وَشَرَعَ اللهُ إقامة الحدود؛ كحدّ الزنا، وحد السرقة، وحد شرب الخمر، وهكذا.

وتبين بهذا: أن العقيدة هي الأساس الذي تبنى عليه الأعمال، وهي التي تعصم الدم والمال، فالعقيدة الصحيحة تصحح جميع الأعمال.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: «عيون الأثر» لابن سيد الناس (١/ ١٩٦).

التَّوْحِيدُ أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ
أَنْوَاعُ التَّوْحِيدِ وَمَعَانِيه

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ)

الشَّرح

○ قوله: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ):

التوحيدُ لغةً: مصدر وحَّد يوحِّد توحيدًا، وهو الإفراد[(١)]؛ واصطلاحًا: هو إفراد الله بالعبادة؛ أي: جَعْلُ اللهِ واحدًا لا شريك له[(٢)].

○ قوله: (مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ):

أي: عن عقيدة وعن شيء نجزم ونتيقن به، ولكن بتوفيق الله ليس بحول منَّا ولا قوة، ولكنَّ الله هو الذي وفقنا لهذا الاعتقاد السليم.

فلا يستطيع الإنسان أن يفعل شيئًا، ولا أن يعتقد شيئًا، ولا أن يقول شيئًا؛ إلا بتوفيق الله وإعانته، ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ) أي: واحد لا شريك له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، ولا في ألوهيته وعبادته.

(١) انظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٦/ ٩٠)، و«العين» للفراهيدي (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) انظر: «فتح المجيد» (ص١٣).

❐ أقسام التوحيد:

توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ هي المعروفة عند أهل العلم:

القسم الأول: توحيد الربوبية.

القسم الثاني: توحيد الألوهية.

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات(١).

وهذا التقسيم ليس مأخوذًا من الرأي والعقل، فلم يأخذه العلماء من عند أنفسهم، وإنما دليلهم على ذلك الاستقراء والتتبع للنصوص(٢).

وكل قِسْم منها عليه دليل، وإذا كان كل قسم عليه دليل عُلِمَ بذلك أنهم لم يكونوا مبتدعين كما يزعم بعض الناس، حتى إن بعضهم(٣) قال: إن هذا التقسيم للتوحيد مثل تقسيم التثليث عند النصارى ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

فهذه الأقسام إذًا مأخوذة من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ كما سيأتي، وأيضا فحالُ الناس الموحدين لله لا تخلو من هذه الأمور الثلاثة، فقد يكون الإنسان موحدًا في ربوبية الله، وقد يكون موحدًا في أسمائه وصفاته، وقد يكون موحدًا في ألوهيته وعبادته، وقد يكون موحدًا لله في ربوبيته وأسمائه وصفاته وألوهيته، وقد يكون موحدًا لله في ربوبيته وإنْ لم يكن موحدًا لله في ألوهيته، فأحوال الناس تختلف.

القسم الأول: توحيد الربوبية:

وهو إثبات حقيقة ذات الرب وأفعاله، بأن تعتقد: أن الله ﷻ واجب الوجود لذاته، وأنه هو القائم بنفسه، المقيم لغيره، وأنه هو الرب؛ مربي عباده، وأنه هو الخالق، وأنه هو المالك، وأنه هو المدبر، **فلابد في توحيد الله في ربوبيته من هذه الأمور:**

الأمر الأول: إثبات حقيقة ذات الرب؛ بأن تعتقد أن الله واجب الوجود

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٤)، و«رفع الشبهة والغرر» للكرمي (١/ ٦٧).

(٢) انظر: «أضواء البيان» (٣/ ٤٨٨ ـ تفسير الآية التاسعة من سورة الإسراء) وهو نفيس جدًّا.

(٣) وهو الضال حسن السقاف في كتابه «التنديد بمن عدَّد التوحيد وإبطال محاولة التثليث في التوحيد والعقيدة الإسلامية»، وقد رد عليه ردًّا شافيًا الشيخ عبد الرزاق البدر في كتابه: «القول السَّديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد».

لذاته، لم يسبقه عدم، ولا يلحقه عدم ﷻ، بخلاف المخلوق، فإن وجوده ليس واجبًا ولا ممتنعًا؛ لأنه لو كان واجبًا لما سبقه العدم، فكون العدم سبق وجود المخلوق؛ دليل على أن وجوده ليس واجبًا بل جائز، وليس ممتنعًا؛ لأن الله خلقه وأوجده، فالممتنع لا يوجد؛ فدل على أن وجود المخلوق وجود جائز، سبقه العدم، ويلحقه العدم، ويلحق حياته الضعفُ والنقصُ، أما وجود الله فهو وجود واجب لذاته لم يسبقه عدم ﷻ، ولا يلحقه عدم ولا يلحق حياته نقص ولا ضعف، ولا تغير ولا فساد ولا سِنَة ولا نوم، ولم يتفرع من شيء، ولا يتفرع منه شيء؛ كما قال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤].

الأمر الثاني: الإيمان بربوبية الله واعتقاد أن الله هو الرب، وغيره مربوب، كما قال سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فهو رب العالمين، وكل ما سوى الله عالَم، والله تعالى رب هذا العالَم، وغيره مربوب.

الأمر الثالث: إثبات أن الله هو الخالق وغيره مخلوق، كما قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال أيضًا: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

الأمر الرابع: اعتقاد أو إثبات أن الله هو المالك وغيره مملوك، فهو مالك كل شيء.

الأمر الخامس: اعتقاد وإثبات أن الله هو المدبِّر وغيره مدبَّر، فهو مدبر الخلق وهو المحيي، وهو المميت، وهو الرزاق، وهو منزل المطر، ومسبب الأسباب، يحيي ويميت، ويُعِزّ ويُذِلُّ، ويخفض ويرفع، ويقبض ويبسط.

بهذا يكون الإنسان قد وَحّد اللهَ في ربوبيته؛ حيث أثبت وجود الله واعتقد أن الله واجب الوجود لذاته، وأثبت ربوبية الله؛ واعتقد أنه هو الرب وغيره مربوب، وأثبت أن الله هو الخالق وغيره المخلوق، وأثبت أن الله هو المالك وغيره المملوك، وأثبت أن الله هو المدبِّر وغيره المدبَّر، ومع ذلك لا يكفي هذا التوحيد في الإيمان والنجاة من النار، ولا يكون الإنسان مسلمًا بهذا التوحيد وَحْدَهُ إلّا إذا ضَمَّ إليه غَيْرَهُ من أنواع التوحيد، كما سيأتي.

وهذا النوع من التوحيد أَقَرَّ به الكفار من مشركي قريش، قال الله تعالى:

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ويقول سبحانه: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، وقال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧]، وقال: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨، ٨٩]، وقال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

فهذا النوع من التوحيد أَقرَّ به كفارُ قريش، ومع ذلك لم يدخلوا في الإسلام، بل قاتلهم رسول الله ﷺ، واستحل دماءهم وأموالهم؛ لأنهم لم يأتوا بلازمه، وهو: توحيد الألوهية والعبادة[(١)].

القسم الثاني: توحيد الأسماء والصفات.

وهو الإيمان والإقرار بأسماء الله الحسنى وصفاته العُلا التي ثبتت بالكتاب والسُّنَّة، وإثباتها لله على ما يليق بجلاله وعظمته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

والأسماء والصفات توقيفية؛ ليس لأحد أن يخترع لله أسماء وصفات من عند نفسه، فما ثبت بالكتاب والسُّنَّة أنه اسم لله أو وصف: أثبتناه له، وما لم يثبت بالكتاب والسُّنَّة: نتوقف ولا نثبته، فلا بد من الإيمان والإقرار والعلم بما لله من الأسماء والصفات، على الوجه اللائق بالله ﷻ، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل.

وهذا النوع أيضًا من التوحيد: أَقرَّ به كفارُ قريش؛ ولم يوجد عندهم إنكار لشيء من الأسماء والصفات إلا في اسم الرحمٰن خاصة، فأنزل الله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ﴾ [الرعد: ٣٠].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٨)، و«الدرر السنية» لعبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم: (٣/ ٣٣، ٣٤).

ولما أمر النبي ﷺ أن يكتب الكتاب في صلح الحديبية، وقال للكاتب: «**اكْتُبْ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ**، قَالَ سُهَيْلُ ـ الَّذِي صَالَحَ النَّبِيَّ ﷺ بِالمُشْرِكِينَ ـ: اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَإِنَّنَا لَا نَعْرِفُ الرَّحْمَٰنَ وَلَا الرَّحِيمَ»(١).

قال الحافظ ابن كثير(٢) رَحِمَهُ اللهُ: والظاهر أن إنكارهم لاسم الرحمٰن إنما هو من باب التعنت والعناد، وإلا فقد وجد في أشعار الجاهلية ما يثبت اسم الرحمٰن لله عَزَّ وَجَلَّ؛ كما قال الشاعر:

وَمَا يَشَأُ الرَّحْمَٰنُ يَعْقِدْ ويُطْلِقِ

ولم يُعْرَفْ عنهم إنكار شيء من الأسماء إلا في اسم «الرحمٰن» خاصة، وهذا النوع من التوحيد ـ وهو توحيد الأسماء والصفات ـ لا يكفي للإيمان والإسلام، ولا يدخل الإنسان في الإسلام حتى يقر بلازمه، وهو توحيد الألوهية والعبادة.

القسم الثالث: توحيد الألوهية والعبادة:

وهو توحيد الله بأفعال العبادة، وهذا النوع يكون بأفعالك أنت أيها الإنسان من صلاة، وزكاة، وصوم، وحج، وبر للوالدين، وصلة للرحم، وأمر بمعروف، ونهي عن منكر، وكف نفسك عن المحرمات؛ تتقرب بها إلى الله، وتوحد الله بها؛ بأن تخلصها لله، وتريد بها وجه الله والدار الآخرة. هذا هو توحيد العبادة.

وتوحيد العبادة: هو أول دعوة الرسل وآخرها، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله، كما أخبر الله تعالى عن الأنبياء:

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٤) من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ومسلم (١٧٨٤) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، واللفظ أقرب إلى سياق مسلم.

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٢).

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وهذا التوحيد هو آخر ما يَخرج به العبد من الدنيا؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[(١)].

وهذا التوحيد هو الذي لأجله خَلق الله الخليقة، وأرسل الله الرسل، وأنزل الله الكتب، وقام سوق الجهاد، وحقت الحاقة، ووقعت الواقعة، ولأجله انقسم الناس إلى شقي وسعيد؛ إلى كفار ومؤمنين، وهذا التوحيد هو الغاية المحبوبة لله والغاية التي ترضيهلله ﷻ.

وهذا التوحيد هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم في قديم الدهر وحديثه؛ بخلاف توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات فهما توحيدان فطريان قد أقر بهما جميع الخلق إلا بعض الطوائف التي شذت وانتكست فطرتها، وعميت بصيرتها ـ وإلا فجميع الخلائق يقرون بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، والنزاع والخصومة بين الأنبياء والرسل وبين أقوامهم في هذا التوحيد، وهو توحيد الألوهية والعبادة.

ومن العلماء ـ كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم[(٢)] ـ من قسم التوحيد بالنسبة إلى الخبر والإنشاء إلى قسمين:

القسم الأول: توحيد في المعرفة والإثبات؛ وهو توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات؛ وهو التوحيد القولي، ويقال له: التوحيد الاعتقادي، ويقال

---

(١) أخرجه أبو داود (٣١١٦)، والحاكم (١٢٩٩، ١٨٤٢ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢١)، والبزار في «مسنده» (٢٦٢٦)، والشاشي في «مسنده» (١٣٧٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٠)، وغيرهم من طريق صالح بن أبي عَريب، عن كثير بن مُرَّة، عن معاذ بن جبل ﵁، به مرفوعًا، وقد أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢٣٣) بنحوه.
والحديث صححه الحاكم عقب إخراجه له، وأعلّه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٧٠٩) بجهالة صالح بن أبي عَريب. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٠٣): «وتُعقّب بأنه روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات». ثم أورد أحاديث بنحوه عن عددٍ من الصحابة.

(٢) انظر: «الرسالة التدمرية» (ص٥)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية: (١/ ٤٦٥)، و«مدارج السالكين» (٣/ ٤٤٩)، (١/ ٢٤ ـ ٢٥).

له: التوحيد العلمي الخبري.

ذكر العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره أن هذا القسم هو إثبات حقيقة ذات الرب وأسمائه وصفاته وأفعاله، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمته، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح؛ كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وكما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝١ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝٢ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ١ ـ ٣]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ۝٣ تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ۝٤ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦ وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ۝٧ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [طه: ١ ـ ٨].

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ ۝٣ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [السجدة: ١ ـ ٤]، وهكذا سورة «الإخلاص» بكمالها.

والقسم الثاني: توحيد في الطلب والقصد؛ وهو توحيد العبادة، مثل ما تضمَّنته سورةُ «الكافرون» قال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٥ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ١ ـ ٦].

ومثل ما تضمنته؛ آية «آل عمران»: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وكذلك أيضًا ما تضمنته سورة «يونس» قال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ ۝٢ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ

ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يُونس: ٢، ٣]، وفي آخرها: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يُونس: ١٠٤، ١٠٥].

كذلك جملة سورة «الأنعام» أنكر الله تعالى على المشركين شركهم، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، ثم قال بعد ذلك: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ثم قال: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٤٤].

* تَضَمُّنُ سور القرآن لنوعي التوحيد ومكملاته وجزاء من حققه أو خرج عنه:

غالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن متضمنة لهذين النوعين؛ فإن القرآن إما خَبَرٌ عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله ـ وهذا هو التوحيد العلمي الخبري ـ، وإما دعوة إلى توحيده، ونهي عن الشرك، وعبادة غيره ـ وهذا هو التوحيد الإرادي الطلبي ـ، وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته ـ وذلك من حقوق التوحيد ومكملاته ـ، وإما خبر عن أهل التوحيد، وما حصل لهم في الدنيا من النصر والعز، وما يكرمهم به في الآخرة من الثواب؛ فهذا جزاء من حقق التوحيد، وإما خبر عن أهل الشرك وما أصابهم في الدنيا من النكسة والهزيمة، وما يكون في الآخرة وما تكون عاقبتهم وما يحصل لهم في الآخرة من العذاب والنكال؛ وهذا جزاء من خرج عن التوحيد.

يتبين من هذا أن القرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه وجزاء أهله، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم.

وسورة «الفاتحة» مثلًا متضمِّنة للتوحيد؛ فـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

[الفاتحة: ٢] توحيد، و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] توحيد، و﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] توحيد، و﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] توحيد، و﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] توحيد متضمن للهداية لطريق المنعم عليهم، وهم أهل التوحيد، و﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] هم الذين فارقوا التوحيد.

فالقرآن كله من أوله إلى آخره على هذا النمط؛ بهذا التفصيل كله في التوحيد وحقوقه وجزاء أهله، وفي شأن الشرك وأهله وجزائه.

*** سبب ضلال نفاة الصفات:**

نفاة الصفات أدخلوا في توحيد الربوبية نفي الصفات؛ فكل المعطلة بأنواعهم ومدارسهم قالوا: إن معنى التوحيد نفي الصفات، وقالوا: إن إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، و«الواجب» عندهم هو الله، كما أنهم يسمون المخلوق «المُمْكِن».

ففرارًا من ذلك قالوا بنفي الصفات حتى لا يكون «واجب» إلا واحدًا، فإنَّه بزعمهم لو: كان له سمع وبصر وعلم وقدرة؛ لصار الواجب متعددًا، وهذا من أبطل الباطل، وهو من الفساد بِمَحَلٍّ ظَاهرٍ؛ فإنَّ إثباتَ ذاتٍ مجردةٍ عن جميع الصفات والأسماء؛ لا تُوجد في الخارج؛ فلا يُوجَد شيءٌ في الخارج إلا له اسم وصفة، فإذا نفيتَ الأسماء والصفات عن شخصٍ، فلا يمكن أن يوجَد بِحَالٍ؛ فإذا قلتَ: هناك شيء موجود لكن ليس له طول، ولا عرض، ولا عمق، وليس فوق، ولا تحت، ولا خلف، ولا يمين، ولا شمال؛ فهذا الشيء بهذا الوَصْف؛ لا وجود له إلا في الذهن، وهؤلاء النُّفَاة سلبوا الأسماء والصفات عن الرب، ومعنى هذا: أنهم لم يثبتوا ربًّا ولا خالقًا في الحقيقة، إنما كل ذلك في الذهن، والعياذ بالله.

- وقد أفضى هذا التوحيد ـ بزعمهم ـ ببعضهم إلى أن وصلوا إلى الحلول والاتحاد ـ نعوذ بالله ـ حتى قالوا: إن الوجود واحد، ووقعوا في شَرٍّ من مذهب النصارى؛ فإن النصارى خَصُّوا حلولَ الرب بالمسيح عيسى ابن مريم؛ وهؤلاء الجهمية الغلاة قالوا: إن الله حالٌّ في كل مكان ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا

كبيرًا ـ.

فلما وصلوا إلى القول بالحلول والاتحاد، وقالوا: إن الوجود واحد؛ تفرع عن هذا التوحيد ـ الذي يسمونه توحيدًا وهو من أعظم أنواع الشرك ـ القول بأن الوجود واحد، وقالوا: بأن فرعون على صواب، وأنه مصيب حينما قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وقالوا: إنَّ عُبَّاد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنَّما عبدوا الله ولم يعبدوا غيره، وقالوا: لا فرق في التحريم بين الأم والأخت والأجنبية، ولا بين الماء والخمر، ولا بين الزنا والنكاح.

وقالوا: الكلُّ مِنْ عَيْنٍ واحد، بل هو العين الواحد، ومن فروع مذهب الاتحادية[(١)] قولهم: إن الأنبياء ضَيَّقوا على الناس، وبعَّدوا عليهم المقصود، والأمر وراء ذلك كله؛ فهذا ـ والعياذ بالله ـ سببه أن هؤلاء أعرضوا عن كتاب الله وسنة رسوله، وتركوا كتاب الله وراءهم ظهريًّا؛ فتولَّتهم الشياطين، فقالوا هذه المقالات التي سَوَّدوا بها الأوراق، وأضلُّوا بها الناس، وتكلموا بالكفر الصُّراح ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

---

(١) هم القائلون باتحاد الخالق بالمخلوق، كقول النصارى في عيسى: اتحد اللاهوت بالناسوت، وكقول الصوفية في بعض أقطابهم، ويسمى بالاتّحاد الجزئي، ومنهم من يقول: باتحاد الخالق بجميع المخلوقات، وهذا ما يسمى بالاتحاد الكلي.
وهو قرين وحدة الوجود، والفرق بينه وبين وحدة الوجود أن الاتحاد يكون بين شيئين. أما الوحدة فهي قولهم: إن الوجود كله هو الله الإلٰه المعبود، فليس هناك إلا شيء واحد، فلا خالق ولا مخلوق. انظر: «المعجم الفلسفي» لمجمع اللغة العربية القاهرة (٢/ ٢٠٩)، و«الموسوعة الميسرة» بإشراف محمد شفيق غربال (٤٥)، و«ديوان ابن الفارض» (٢٨، ٢٩).

معنى قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا شَيْءَ مِثْلُه)

الشَّرح

○ قوله: (وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ):

أي: أن الله سبحانه وتعالى لا يماثله شيء من المخلوقات لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ فليس له مثيل سبحانه وتعالى؛ كما قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فمن اعتقد أن لله مثيلًا في ذاته، أو مثيلًا في صفاته، أو مثيلًا في أفعاله: فقد كفر؛ لأنه تنقُّصٌ للرب سبحانه وتعالى؛ ولأنه لم يثبت واجب الوجود لذاته.

ومن اعتقد لله مثيلًا فهو في الحقيقة لم يعبد الله، وإنما يعبد وثنًا صوَّره في خياله، ونحته له فكره، وهو من عبَّاد الأوثان لا من عباد الرحمٰن، وهو مشابه للنصارى في كفرهم؛ ولهذا قال العلَّامة ابن القيم(١):

لسنا نُشَبِّهُ وصْفَه بصفاتنا ... إن المشبه عابد الأوثان

وقال(٢):

من شبه اللَّه العظيم بخلقه ... فهو النسيب بمشرك نصراني

فمن شبه الله بخلقه فقد شابه النصارى؛ لأن النصارى شبَّهوا المسيح بالله، وقالوا: هو ابن الله ـ تعالى الله عما يقولون ـ، ومن مَثَّلَ اللهَ بخلقه؛ فهو في

(١) انظر: الكافية الشافية (٢/ ١٣).
(٢) المرجع السابق.

الحقيقة ما عبد الله، وإنما عبد وثنًا؛ كما أن من نفى صفات الله وأسماءه فهو في الحقيقة لم يثبت شيئًا، وإنما عبد عدمًا لا وجود له.

ولهذا يقول العلماء: المشبه يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والموحد يعبد إلٰهًا واحدًا فردًا صمدًا[1]، فالممثل المشبه اعتقد أن لله مثيلًا في صفاته، أو في أفعاله؛ فهذا قد عبد وثنًا، والذي نفى الأسماء والصفات قال: ليس لله سمع، ولا بصر، ولا علم، ولا قدرة، ولا إرادة، وليس فوق السماوات ولا تحتها، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له، ولا محايث له، ولا متصل به، ولا منفصل عنه؛ فبذلك عبد عدمًا؛ لأنك لو قلت: صِف المعدوم بأكثر من هذا ما استطعت؛ بل إن هذا ـ والعياذ بالله ـ أشد من العدم؛ ولهذا فإن المعطل في الحقيقة ما أفاد شيئًا؛ لأنه لا يوجد شيء مسلوب الأسماء والصفات، فكل موجود لا بد له من صفات، حتى الجماد.

ولذلك يكون مذهب أهل السُّنَّة والجماعة مذهبًا خالصًا صافيًا من بين فرث ودم؛ من بين فرث التعطيل، ودم التشبيه والتمثيل.

---

(١) انظر: الكافية الشافية المقدمة، والصواعق المرسلة، لابن القيم (١/١٤٨).

كمال قدرة الله وانتفاء العجز عنه

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلا شَيْءَ يُعْجِزُهُ)

الشَّرْح

بعد أن ذكر الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الله، وأنهم يعتقدون أن الله واحد لا شريك له، ولا يماثله شيء من مخلوقاته، قال: (وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ): فأهلُ السُّنَّة والجماعة وأهل الحق يعتقدون أن الله لا يعجزه شيء؛ لكمال قدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

١- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ [النُّور: ٤٥].

٢ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

٣- ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ [فَاطِر: ٤٤]، وهذا النفي يستلزم إثبات ضده من الكمال؛ وهكذا كل نفي ورد في الكتاب والسُّنَّة في حق الرب عَزَّوَجَلَّ، فإنما هو لإثبات ضده من الكمال؛ ليس نفيًا صرفًا ولا محضًا، بل يستلزم إثبات ضده من الكمال؛ ولذا قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٖ﴾؛ ثم قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ﴿٤٤﴾﴾ [فَاطِر: ٤٤]، فهذا النفي ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٖ﴾؛ لكمال علمه وقدرته.

وكما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ فنفى الظُّلْمَ هنا لإثبات كمال ضده.

وقولُه: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبإ: ٣]؛ لكمال علمه.

وقوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لكمال قوته واقتداره.

وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لكمال حياته.

وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لكمال عظمته وجلاله وكبريائه.

قاعدة: كل نفي يأتي في الكتاب والسُّنَّة؛ فإنما هو لإثبات ضده من الكمال؛ لأن النفي المحض الصرف ليس فيه كمال؛ ولهذا يوصف المعدوم بالنفي الصرف المحض، ومن النفي الصرف المحض قول الشاعر العربي(١):

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمةٍ ... ولا يظلمون الناسَ حَبّةَ خردل

فنفى عنهم الغدر، ونفى عنهم الظلم، لكن ليس المراد أنهم مقتدرون؛ بل المراد بيان ضعفهم؛ وعجزهم؛ بدليل:

١ ـ ما قبل البيت وما بعده.

٢ ـ أنه صغَّرهم بقوله: (قُبَيِّلَةٌ)، وهذا التصغير للتحقير؛ فهم لا يغدرون بذمة، ولا يظلمون الناس؛ لضعفهم وعجزهم؛ ونفي الغدر والظلم إنما يكون كمالًا إذا كان مع القدرة؛ أما إذا كان مع العجز فلا يكون كمالًا، كما في قول الشاعر(٢):

لكن قومي وإن كانوا ذوي حَسَبٍ ... ليسوا من الشر في شيء وإن هانا
يجزون مِن ظلم أهل الظلم مغفرة ... ومن إساءة أهل السوء إحسانا

فهو ينفي عن قومه الشر قائلًا: ليسوا من الشر في شيء وإن هانا، ومع ذلك يجزون عن ظلم أهل الظلم مغفرة؛ فإذا ظلمهم أحد غفروا له، وإذا أساء إليهم أحد أحسنوا إليه، فهذا يكون كمالًا لو كانوا قادرين، لكنهم إن فعلوا ذلك بسبب عجزهم وضعفهم، لم يكن كمالًا في حقهم.

وهذا النوع من النفي ـ الصرف المحض ـ لا يَرِدُ في أسماء الله وصفاته، ولا يرد في كتاب الله والسُّنَّة؛ لأنه نفيٌ صرف، إنما الذي يَرِدُ كما تقدَّم النفي الذي يستلزم إثبات ضده من الكمال؛ ومضَت أمثلةٌ على هذا.

---

(١) هذا البيت للنجاشي من بني الحارث. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة الدينوري (١٨٧ ـ ١٩٠)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ٨١).

(٢) هذان البيتان لقريط بن أنيف من بني العنبر. انظر: «ديوان الحماسة» (٣ ـ ٥).

* نوع الإثبات والنفي في باب الأسماء والصفات الواردين في النصوص:

والنصوص في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ جاءت في باب الأسماء والصفات بالإثبات المفصل وبالنفي المجمل، فنفي النقائص والعيوب عن الله يأتي مجملًا؛ كقوله سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وكقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وكقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وكقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

أما الإثبات فإنه يأتي مفصلًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وكقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢ ـ ٢٤].

أما أهل الكلام وأهل البدع فعكسوا، حيث أتوا بإثبات مجمل ونفي مفصل؛ فإذا أرادوا أن ينفوا النقائص عن الله يأتون بالتفصيل، فيقولون: ليس بذي جثة، وليس بذي أعضاء، وليس بلون، ولا رائحة، ولا طعم، ولا لحم، ولا دم، ولا عِرْق، إلى آخره. فهم يفصّلون في نفي النقائص والعيوب.

أما الإثبات فإنهم يأتون فيه بإثبات مُجْمَل؛ فعكسوا بهذا ما دل عليه الكتاب والسُّنَّة.

وهذا النفي المفصل مع كونه مخالفًا للكتاب والسُّنَّة ففيه إساءة أدب مع الله ﷻ؛ فإن الأدب والكمال أن تنفي النقائص إجمالًا ولا تعددها؛ فمثلًا ـ ولله المثل الأعلى ـ لو أراد إنسان أن يمدح أميرًا، أو مَلِكًا، أو رئيسًا فيقول له: أنت لست بخياط، ولست بحجام، ولست بأعور، ولست بكذا؛ فهذا المادح يؤدَّب ويعزَّر وإن كان صادقًا؛ لأنه أساء المدح، فبدلًا من أن يمدح صار يذم وهو لا يشعر، وإن كان في ذلك كله صادقًا.

وإنما الكمال أن تأتي بالنفي المجمل؛ فتقول: أنت لست مثل أحد من رعيتك، بل أنت أعلى وأجل وأكمل، فهذا يكون مدحًا؛ وإذا كان هذا في حق

المخلوق؛ فهو في حق الخالق أولى.

وقد يأتي النفي مفصلًا للرد على أهل البدع[١]، كقوله ﷻ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣]؛ للرد على الكفرة الذين نسبوا الولد إلى الله، فينبغي للمسلم أن يعلم ما دل عليه الكتاب والسُّنَّة، وأن يحذو حذوهما، وأن يحذر طريقة أهل البدع.

---

(١) انظر لتقرير هذه القاعدة الجليلة: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٧٨ ـ ٣٧٩)، و(٦/ ٣٧، ٦٦، ٥١٥)، و(١١/ ٤٨٠)، و(٢٠/ ١١١، ١٢٦)، و«منهاج السُّنَّة» (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧، ١٨٥، ٥٦٢)، و«درء التعارض» (٥/ ١٦٣)، (٦/ ٣٤٨)، و«الصفدية» (١/ ١١٦)، و«الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٠٩).

كلمة التوحيد: لا إلٰه إلا الله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا إِلٰهَ غَيْرُهُ)

الشَّرْح

هذه هي كلمة التوحيد التي بعث الله بها المرسلين، وأنزل الله من أجلها الكتب، ولأجلها خلق الخلق، ومعناها: لا معبود بحق إلا الله، وقد أخبر الله تعالى عن إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٧]؛ فقوله: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ هذا هو النفي، وقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ هذا هو الإثبات.

فإثبات التوحيد إنما هو بالنفي والإثبات المقتضي للحصر.

ولهذا لما قال ﷻ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، قال بعدها: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]؛ لأن الإثبات وحده يتطرق إليه الاحتمال؛ فقد يخطرُ خاطرٌ شيطاني فيقول قائلٌ: إذا كان إلٰهنا الله، فهل لنا إلٰه غيره؟

فليس هناك توحيد إلا بنفي وإثبات؛ وذلك التوحيدُ لا يكون إلا بكفرٍ وإيمانٍ؛ يعني: كفرًا بالطاغوت، وإيمانًا بالله ﷻ؛ فـ (لا إلٰه)؛ هذا كفرٌ بالطاغوت، و(إلا الله)؛ هذا إيمانٌ بالله؛ ولذلك نقول: التخلية قبل التحلية.

و(لَا إِلٰهَ إِلَّا الله): (لا) نافية للجنس، و(إلٰه) اسمها، والخبر محذوف، والتقدير: (لا إلٰه حق إلا الله)، والإلٰه معناه: المعبود؛ أي: لا معبود بحق إلا الله.

❐ شروط كلمة التوحيد:

وهذه الكلمة كلمة التوحيد لا تنفع صاحبها إلا بتحقيق شروطها التي دلت عليها النصوص من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ؛ وهي:

الشرط الأول العلم المنافي للجهل:

قال سبحانه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمَّد: ١٩]، فبدأ بالعلم قبل القول والعمل.

ولهذا قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه»: (بابٌ: العلم قبل القول والعمل)، ثم استشهد بهذه الآية: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمَّد: ١٩]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٦].

فلا بُدَّ من أن تعرف الشيء الذي تنفيه، والشيء الذي تثبته، فلا إله إلا الله تنفي الألوهية عن غير الله وتثبتها لله؛ فهي تنفي جميع أنواع العبادة لغير الله وتثبتها لله عَزَّ وَجَلَّ.

والعبادة: هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وهي كل ما أمر به الشرع ونهى عنه الشرع.

فكل ما أمر به أَمْرَ إيجاب أو استحباب؛ لا بُدَّ أن يُمتثل، وكل ما نهى عنه نَهْي تَحريمٍ أو تنزيه؛ لا بد أن يُترك، هذه هي العبادة؛ طاعة لله وإخلاص له.

الشرط الثاني اليقين:

فلا بُدَّ أن يقولها عن يقين منافٍ للشك والريب، فإن قالها وعنده شك وتردد في أن الإلٰه المعبود بحق هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فلن تنفعه هذه الكلمة.

الشرط الثالث الصدق:

فلا بُدَّ لقائلها من الصدق المنافي للنفاق؛ فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وقلوبهم مكذِّبة، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ٨]؛ أي: يقولون ذلك بألسنتهم، ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ أي: بقلوبهم، وقال سبحانه: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

الشرط الرابع الإخلاص:

فلا بُدَّ لقائلها من الإخلاص المنافي للشرك، فإذا قال: «لا إلٰه إلا الله» ولم يخلص أعماله لله؛ بطلت هذه الكلمة وانتقضت؛ فالشرك ينقضها ويحبط جميع الأعمال. قال سبحانه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقال سبحانه: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

ومثال ذلك: كمن توضأ وأحسن الوضوء، وتطهر وأحسن الطهارة، ثم أحدث، كأن خرج منه بول أو غائط أو ريح؛ فهذا قد بطلت طهارته، فكذلك كلمة التوحيد إذا قالها عن غير إخلاص؛ صار في عمله شرك.

الشرط الخامس المحبة لها ولأهلها:

فلا بُدَّ له من المحبة لهذه الكلمة ولأهلها، والسرور بذلك.

الشرط السادس الانقياد:

فلا بُدَّ له من الانقياد لحقوقها؛ بفعل الواجبات، وترك المحرمات.

الشرط السابع القبول:

ولا بُدَّ له أيضًا من القبول المنافي للترك؛ فقد يقولها بعض الناس، لكن لا يقبلها مِمَّنْ يَدْعُونَ إليها؛ تعصبًا وتكبرًا، فهذا لا تنفعه هذه الكلمة.

فإذا وُجدت هذه الشروط؛ فإن هذه الكلمة تكون صحيحة، وقد قالها قائلها عن تحقيق، أما مَن قالها مع فقدان هذه الشروط؛ فإنها لا تنفعه.

كذلك لا بد أن: يوحد الله في ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته، وفي ألوهيته وعبادته كما سبق؛ فإن أنواع التوحيد الثلاثة متلازمة، وكلها مطلوبة، فمَنْ لم يأت بنوع من هذه الأنواع؛ فلا يصح التوحيد منه؛ فمن لم يوحد الله في ربوبيته فهو كافر ولو زعم أنه عابد، ولا يمكن أن يعبد الله وهو لا يوحده في ربوبيته؛ ومن زعم أنه يوحد الله في أسمائه وصفاته، ولكنه لم يوحد الله في عبادته؛ لم يكن موحدًا، وهكذا.

وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية؛ أي: أنَّ مَنْ عَبَدَ الله، وأخلص التعلق بالله ﷻ؛ فلا بد أن يكون قد وحَّد الله في ربوبيته؛ لأنه إنما عَبَدَ الله؛ لاعتقاده أن الله هو الخالق، الرازق، المدبر، المحيي، المميت، الذي بيده النفع والضر.

أما توحيد الربوبية، فإنه مستلزم لتوحيد الألوهية؛ أي: أنَّ مَنْ وحَّد الله في ربوبيته، واعتقد أن الله هو الخالق، الرازق، المدبر، المحيي، المميت، فإن هذا الاعتقاد وهذا التوحيد، يوجب له أن يوحد الله في ألوهيته.

لكن ليس كل فرد يلتزم بما لزمه؛ **فإن الدلالات عند العلماء من أهل الأصول لها ثلاثة أنواع**(١):

١- **دلالة التضمن**: وهي دلالة الشيء على جزء معناه أو على بعض معناه.

٢- **دلالة الالتزام**: وهي دلالة الشيء على خارج معناه.

٣- **ودلالة المطابقة**: دلالة الشيء على جميع معناه.

فمثلًا مَن عَبَد الله؛ فإنه وحَّد الله في ربوبيته، ووحد الله في ألوهيته، فتكون دلالة توحيد العبادة دلالة مطابقة، لأنه دل على جميع معناه؛ لأن توحيد العبادة يشمل أمرين: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية.

ودلالة توحيد العبادة على توحيد الربوبية دلالة تضمن؛ لأنه يدل على جزء معناه، فتوحيد الربوبية جزء من معنى توحيد الألوهية.

أما دلالة توحيد الربوبية على توحيد الألوهية فهي دلالة التزام؛ لأنه خارج عن معناه؛ مثل دلالة التوبة على التائب؛ فالتوبة غير التائب، ودلالة الوالد على الولد؛ فالولد غير الوالد؛ لأنه شيء خارج عنه؛ فتوحيد الربوبية غير توحيد الألوهية.

- **وبعض أهل الكلام كالأشاعرة وغيرهم ـ أخطؤوا في تقدير الخبر المحذوف**، فقالوا: «لا إلٰه موجود إلا الله»، وفسَّروا الإلٰه بالخالق، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان المعنى: لا خالق إلا الله؛ لما حصل نزاع بين النبي ﷺ وكفار

---

(١) انظر: «الإحكام» للآمدي (١/ ٣٦، ٣٧)، و«آداب البحث والمناظرة» (ص١٣).

قريش، ولما حصل نزاع بين الرسل وأممهم؛ لأن الأمم يُقِرُّون بأنه لا خالق إلا الله.

فلا تتبين عظمة هذه الكلمة إلا بتفسير (الإلٰه) بالمعبود، فتقدير الخبر المحذوف بـ«حق»؛ هو الصحيح، فيكون المعنى: لا معبود بحق إلا الله؛ وبهذا يتبين عظمة هذه الكلمة؛ لأن الآلهة موجودة، ولكنها آلهة باطلة، وإنْ عُبِدَتْ؛ قال سبحانه: ﴿فَمَآ أَغۡنَتۡ عَنۡهُمۡ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ لَّمَّا جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَۖ﴾ [هود: ١٠١]، فأثبت لهم آلهة، وقال سبحانه: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٥ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ١ ـ ٦].

فاليهود لهم معبود؛ وهو العُزَيْرُ، والنصارى لهم معبود؛ وهو المسيح، والكافرون يعبدون الأصنام والأوثان؛ وجميع الكفرة لهم معبودات لكنها باطلة، لكن المعبود بحق هو الله، وما سواه فهو باطل، قال سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

فالكفار لهم دين، لكنه دين باطل؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وحكى الله عن أهل الكتاب أنهم قالوا: ﴿وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٧٣]، فلهم دين لكنه دين باطل، والدين الحق هو دين الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

وتفسير الإلٰه بالخالق؛ تفسير باطل أيضاً؛ لأنه لو كان الإلٰه هو الخالق؛ لما حَصَلَ خلاف وقتال بين الأنبياء وبين أممهم.

صفتا القدم والبقاء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلا انْتِهَاءٍ)

الشَّرح

○ قوله: (قديمٌ): كلمة «القديم» لم ترد في أسماء الله، وإنما أحدثها أهل الكلام، والذي ورد إنما هو «الأول» و«الآخر»، وهما اسمان لأزلية الله وأبديته، فلما رأى الطحاوي هذا؛ قيده، فقال: (قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلا انْتِهَاءٍ): فـ (قديم بلا ابتداء): تساوي اسمه «الأول»، و(دائم بلا انتهاء): تساوي اسمه «الآخر».

وأهل السُّنَّة والجماعة لا يسمون الله بـ(القديم)؛ لأن الأسماء والصفات توقيفية؛ أي: أننا نقف على ما ورد في الكتاب والسُّنَّة فنثبته لله، وما ورد في الكتاب والسُّنَّة نفيًا عن الله؛ فإنَّا ننفيه عن الله.

وما لم يرد في الكتاب والسُّنَّة نفيًا ولا إثباتًا فنتوقف في إطلاقه: مثل الجسم، والحيز، والعَرَضِ[1].

(١) قال شيخ الإسلام: «الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين، مثل لفظ «الجسم» و«الجوهر» و«المتحيز» و«الجهة» ونحو ذلك، فلا تُطلق نفيًا ولا إثباتًا، حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنًى صحيحًا موافقًا لما أخبر به الرسول، صُوِّب المعنى الذي قصده بلفظه، ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص، لا يُعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تبيّن المراد بها، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، وأما إن أريد بها معنًى باطلًا، نُفي ذلك المعنى، وإن جُمع بين حق وباطل، أثبت الحق وأبطل الباطل». «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٥٥٤)، وانظر: (٢/ ٦١١)، وانظر: «الدرء» (١/ ٢٢٣)، و(٢٢٩، ٢٤٢)، و«الفتاوى» (٥/ ٢٢٩)، و(٦/ ٣٦، ١٦/ ٤٢٦، ١٧/ ٣٠٤).

فقول الطحاوي: (قديمٌ) هذا ليس من الأسماء(١).

وليس لنا حاجة بها، وإنما نكتفي بما ورد في الكتاب والسُّنَّة، فنقول: الله هو الأول والآخر؛ كما قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وثبت في «صحيح مسلم» الدعاء المشهور أن النبي ﷺ قال: «**اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الأَرْضِ، وَرَبَّ العَرْشِ العَظِيم، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الفَقْرِ**»(٢).

هذا الحديث فيه إثبات أربعة أسماء لله ﷻ: الأول، والآخر، والظاهر، والباطن.

وهذه الأسماء الأربعة؛ كل اسمين منها متقابلان؛ فالأول والآخر: متقابلان، والظاهر والباطن: متقابلان.

فالأول والآخر: اسمان لأزليته وأبديته؛ ولهذا فسَّرها النبي ﷺ في هذا الحديث، فقال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**»(٣).

---

(١) قال الشيخ ابن باز في تعليقه على الطحاوية: «هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى، كما نبه عليه الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام، ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء، وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السُّنَّة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي، كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح، ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذي أراده أصحاب الكلام؛ لأنه يقصد به في اللغة العربية: المتقدم على غيره، وإن كان مسبوقًا بالعدم، كما في قوله: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف وهو قوله: (قَديمٌ بلا ابتدَاء)، ولكن لا ينبغي عدّه في أسماء الله الحسنى؛ لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه الأول، كما قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ﴾ [الحَديد: ٣]. والله ولي التوفيق».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هو قطعة من الحديث السابق.

والظاهر والباطن: اسمان لعلوه وفوقيته، فلا يحجبه شيء من المخلوقات؛ ولهذا قال: «**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»، فهو الظاهر؛ لأنه ﷻ فوق السمٰوات، وفوق العرش مستوٍ على عرشه بائن من خلقه.

وهو الباطن الذي لا يحجبه شيء من المخلوقات، يرى كل شيء، ويبصر كل شيء ﷻ، ولا يخفى عليه شيء من خلقه؛ من أعمالهم وسكناتهم وحركاتهم.

ووصْفُ الله بالأول والآخر معلوم مستقر في الفِطَر؛ فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته؛ قطعًا للتسلسل، فإنا نشاهد حدوث الحوادث من النبات والحيوان والمعادن، وغيرها.

وهذه المخلوقات ليست ممتنعة؛ لأن الممتنع لا يمكن أن يوجد؛ وهي قد وُجدت، وليست واجبة الوجود لذاتها؛ لأنها كانت معدومة ثم وُجدت فدل على أن وجودها جائز ليس ممتنعًا؛ لأنها وُجدت، والممتنع لا يوجد.

وهذا المخلوق الذي يوجد بعد أن كان معدومًا لا بد له من موجد يوجده، وإلا بقي معدومًا؛ كما قال سبحانه: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطُّور: ٣٥]؛ أي: حدثوا من غير شيء أم هم أحدثوا أنفسهم؟

❐ ما يفيده اسم «القديم»:

واسم «القديم» مع أنه لم يرد في الكتاب والسُّنَّة إلا أنه لا يفيد التقدم على كل شيء، وإنما يفيد التقدم تقدمًا نسبيًّا؛ كما قال ﷻ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ﴾ [يس: ٣٩]، فالعرجون القديم لا يسمى قديمًا إلا إذا وجد العرجون الجديد، لكنه ليس متقدمًا على كل شيء.

وقال ﷻ: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]، و﴿ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ مبالغة في القديم.

وقال سبحانه: ﴿فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

ومنه سُمِّيت قَدَمُ الإنسان قَدَمًا؛ لأنها تتقدم بدن الإنسان؛ والفعل يأتي متعديًا ولازمًا؛ يقال: أخذني ما قَدُم وما حدث، ويقال: قَدُمَ هذا يَقْدُمُه يعني يتقدمه.

وقال سبحانه في فرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هُود: ٩٨]؛ أي: يتقدمهم في النار.

ومنه: القول القديم والجديد عند الشافعي؛ فالقول القديم: ما أخذ به في العراق؛ والقول الجديد: ما أخذ به في مصر، فسمي القديم بالنسبة للقول الجديد.

فالمقصود: أن كلمة القديم لا يراد بها التقدم على كل شيء، وإنما تفيد التقدم النسبي، بخلاف الأول كما تقدم.

ولا يرد على هذا: كون الجنة والنار باقيتين، وكون الناس إذا بُعِثوا يبقون؛ لأن وجودهم إنما بإيجاد الله لهم؛ ولأن بقاءهم بإبقاء الله لهم.

الإقرار بدوام بقائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(لا يَفْنَى وَلا يَبِيدُ)

الشَّرْح

○ قوله: (لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ):

أي: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يفنى ولا يبيد، وهذا كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وتأكيد لقول المؤلف: «قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ».

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يفنى ولا يبيد؛ فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الباقي؛ أي: الذي لم يزل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولا يزال ولا يتطرق إليه الفناء، ولا التغير، ولا البلاء؛ لأن حياته كاملة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهو الحيُّ القيوم.

والفناء والبَيْد متقاربان؛ فهذا تأكيد لكونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الأول، وهو الآخر، وهو الحيُّ القيوم الذي لا يتطرق إليه ضعف، ولا نوم، ولا سِنَة؛ لأنه كامل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بخلاف المخلوق فإنه يفنى، ويبيد، ويزول، ويضعف، ويمرض، ويتفرق، ويموت، أما الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهو الموصوف بصفات الكمال الذي لا يتطرق إليه نقص في وجه من الوجوه.

كل ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا يَكُونُ إلا مَا يُرِيدُ)

الشَّرْح

هذا فيه إثبات الإرادة، فكل ما يكون في هذا الكون فالله أراده؛ لأنه لا يقع في ملك الله إلا ما يريد؛ لأن الله هو المالك، المدبِّر، المسيِّر، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد من الذوات والصفات والأفعال.

وأراد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يرد على القَدَرية من المعتزلة الذين يقولون: إنه يقع في ملك الله شيء لا يريده الله، وإن الله تعالى أراد الإيمان من الناس كلهم، ولكن الكافر والعاصي أرادا الكفر والمعصية، فوقع الكفر، والله لا يريد الكفر، ووقعت المعاصي، والله لا يريد المعاصي.

فألزمهم أهل السُّنَّة والجماعة بأنه إن يقع في ملك الله ما لا يريد؛ فهذا يلزم مِنه تَنَقُّص الرب عَزَّ وَجَلَّ.

وأهل السُّنَّة والجماعة يقولون: إن الله تعالى وإن كان أراد وقوع الكُفْر والمعاصي كونًا وقدرًا، لكنه لا يريدها دينًا وشرعًا، ولا يحبها، ولا يرضاها، ولا يأمر بها، بل ينهى عنها، ويبغضها، ويسخطها، ويكرهها.

ولهذا يقسم أهل السُّنَّة والجماعة الإرادة إلى قسمين:

الأول: إرادة كونية، قَدَرية، خَلْقية.

الثاني: إرادة دينية شرعية أمْرية.

فالأولى: ترادف المشيئه الشاملة لجميع الموجودات والحوادث.

والإرادة الثانية: متضمنة للمحبة والإرادة، ولكل نوع من النوعين أدلة من الكتاب العزيز ومن السُّنَّة[1].

فمن أدلة الإرادة الكونية القَدَرية الخَلْقية:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فهذه إرادة كونية قدرية، فمن أراد الله أن يهديه للإسلام شرح صدره، ومن أراد أن يضله جعل صدره ضيقًا حرجًا.

٢ ـ قول الله تعالى عن نوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنه قال لقومه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ ﴾ [هود: ٣٤]، فهذه إرادة كونية؛ فقوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]؛ يعني: كونًا وقدرًا.

٣ ـ قول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

أما أدلة الإرادة الدينية الشرعية فمنها:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ يعني: دينًا وشرعًا.

٢ ـ وقول الله ﷻ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

٣ ـ وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٦ ـ ٢٨].

٤ ـ وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فأهل السُّنَّة والجماعة جمعوا بين النصوص فقسَّموا الإرادةَ إلى قسمين، ولم يقسموها من عند أنفسهم، إنما أخذوا هذا من النصوص.

---

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة النبوية» (٣/ ١٨٠ ـ ١٨٣)، و(٥/ ٣٦٠، ٤١٣، ٤١٤)، و(٧/ ٧٢، ٧٣)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٨)، و«شفاء العليل» (٢/ ٧٦٧).

فالإرادة الكونية القَدَرية هي المذكورة في قول أهل السنة: (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن).

وأمَّا الإرادة الدينية الشرعية؛ فهي مذكورة في قول الناس: (هذا يفعل ما لا يريده الله)؛ أي: يفعل ما لا يحبه الله.

مسألة: لهذا لو قال الإنسان: والله لأفعلن كذا ـ إن شاء الله ـ ثم لم يفعل لا يحنث، حتى ولو كان الذي لم يفعله واجبًا أو مستحبًّا؛ فلو قال: والله لأصلينَّ الضحى ـ إن شاء الله ـ ثم لم يصل: لا يحنث؛ لأنه علق ذلك بالمشيئة، لكن لو قال: والله لأصلينَّ الضحى إن أحب الله؛ ثم لم يصل، فعليه كفارة يمين؛ لأن الله يحب أن يصلِّي الضحى.

أما المعتزلة والقَدَرية فما عندهم إلا إرادة واحدة، وهي الإرادة الدينية الشرعية، فهذه هي التي أثبتوها، لكنهم عَمُوا عن الإرادة الكونية فضلّوا سواء السبيل.

والجبرية[١] ليس عندهم إلا إرادة واحدة، وهي الإرادة الكونية؛ وأنكروا الإرادة الدينية الشرعية فضلّوا أيضًا.

وأهل السُّنَّة والجماعة: أخذوا أدلة القدرية والمعتزلة التي يثبتون فيها الإرادة الدينية الشرعية، وقالوا: هذه حق، وأخذوا الأدلة التي أثبتها الجبرية في الإرادة الكونية، وقالوا: هذه حق، وقالوا: كل شيء في هذا الوجود أراده الله كونًا وقدَرًا؛ الكفر والمعاصي وغيرها، ولكن له الحكمة البالغة في ذلك، لكنه لا يريد الكفر والمعاصي دينًا وشرعًا، ولا يحبها بل يبغضها وينهى عنها.

ومن حِكَمِه وأسراره من إيجاد الكفر والمعاصي:

١ ـ ظهورُ قدرة الله على إيجاد المتقابلات والمتضادات، فالكفر يقابل

(١) سموا بذلك نسبة إلى الجبر، فهم يقولون: إن العبد مجبور على فعله فهو كالريشة في مهب الريح ليس له إرادة ولا قدرة على الفعل، وممن قال بهذا الجهم بن صفوان، وهم أصناف: الجبرية الخالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلًا، ولا قدرة على الفعل أصلًا.
والجبرية المتوسطة: وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٠٣)، و«الملل والنحل» (١/١٠٨)، و«رسالة في الرد على الرافضة» (١٦٩، ١٧٠).

الإيمان، والمعصية تقابل الطاعة؛ كما أن الليل يقابل النهار.

٢ ـ ومنها: ظهور العبوديات المتنوعة كعبودية الجهاد في سبيل الله، وعبودية الولاء والبراء، وعبودية الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ فلو لم يكن هناك كفر ولا كفار ولا عصاة، فكيف تكون هناك عبودية الجهاد في سبيل الله؟ وعبودية الولاء والبراء؟ وعبودية الحب في الله والبغض في الله؟ وهكذا.

٣ ـ ومنها: انقسام الناس إلى شقي وسعيد، وإلى مؤمن وكافر؛ ولأن الله تعالى خلق للجنة أهلها ووعدهم بها، وخلق للنار أهلها ووعدهم بها.

وفي الحديث أن الله قال للجنة: «**أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ من عبادي، وَقَالَ للنار: أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ من عبادي، وَلِكُلِّ واحدةٍ منكم مِلْؤُهَا...**»[١].

فهذه حِكَمٌ وأسرار قدَّرها الله تعالى لا لذاتها؛ بل لِمَا يترتب عليها من الحِكَم، وكون الكفر والمعاصي يسببان ضررًا على الأشخاص الذين قدّر عليهم، فهذا ضرر نسبي لا يضاف إلى الله، والذي يضاف إلى الله إنما هو الخَلْق، والإيجاد، والتقدير.

وهذا الخلق والإيجاد مبني على الحكمة؛ فلا يسمى شرًّا بالنسبة إلى الله، ولكن يسمى شرًّا بالنسبة إلى العبد هذا الشيء، أما بالنسبة إلى الله فلا يضاف إليه إلا الخلق والإيجاد والتقدير، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**وَالشَّرُّ لَيسَ إِلَيْكَ**»[٢].

فالمقصود: أن قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ)** يبيِّن معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات الإرادة الكونية الشاملة والرَّد على المعتزلة الذين أنكروا

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وورد هذا الحرفُ أيضًا من حديث حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عند النسائي في «السُّنن الكبرى» (١١٢٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٨٠٠)، والبزار في «مسنده» (٢٩٢٦)، والطيالسي في «مسنده» (٤١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٨)، واللالكائي في «السُّنَّة» (٢٠٨٦)، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٨٧٢)، وصححه، والحاكم (٢/ ٣٩٥ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وصححه الحاكم، والحافظ ابن حجر كما في «فتح الباري» (٨/ ٣٩٩).

الإرادة الكونية القدرية، فضلوا بذلك؛ كما أن الجبرية أنكروا الإرادة الشرعية، وضلُّوا في عدم إثباتهم الإرادة الدينية الشرعية.

وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّة والجماعة: فأثبتوا الإرادة بنوعيها، وعملوا بالنصوص من الجانبين ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

أسأل الله أن يجعلنا منهم.

معرفة البشر ربهم بأسمائه وصفاته
وعجزهم عن الإحاطة بكنهه وحقيقته

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ)

الشَّرْح

الأوهام: جمع وَهْم وهو الظن.

والأفهام: جمع فَهْم وهو العلم؛ ولهذا يقول أهل اللغة: توهمتُ الشيء: ظننتُه، وفَهِمت الشيء: عَلِمتُه.

والمعنى: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يبلغه الوَهْم، ولا يحيط به علمٌ؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ أي: لا يعلمون كنهه وحقيقته، وإنما يعلمونه بأسمائه وصفاته، لا كما يرونه يوم القيامة، وهذا يدل على كماله وعظمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلا يُشْبِهُ الأَنَام)

الشَّرْح

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يشبهه أحدٌ من الأنام، والأنام: هم الناس، وهذا المعنى هو الأقرب والأفضل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرَّحمٰن: ١٠].

وقيل: المراد بهم الثقلان الجن والإنس.

وقيل: المراد بهم كل ذي روح.

والمعنى: لا يشبه أحدًا من خلقه.

وأراد المصنف: الرد على المشبِّهة الذين يشبِّهون الله بخلقه، ويغلون في الإثبات؛ فيقول أحدهم: عِلمُ الله كعلم المخلوقين، وقدرته كقدرتهم، وسمعه كسمعهم، واستواؤه كاستوائهم.

والغالب أن المشبهة من غلاة الشيعة، وأول من قال: (إن الله جسم) هو: هشام بن الحكم الرافضي(١)، وبيان بن سِمْعان التميمي(٢) الذي تنسب إليه البيانية

(١) هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي هشام بن الحكم الشيباني بالولاء، الكوفي، أبو محمد. ولد بالكوفة، ونشأ بواسط، وسكن بغداد. متكلم مناظر، كان شيخ الإمامية في وقته، وهو من الشيعة الإمامية الذين غالوا في التجسيم والتشبيه، وإليه تنسب فرقة الهشامية. توفي بعد نكبة البرامكة ١٨٧هـ بمدة يسيرة، وقيل: بل في خلافة المأمون ١٩٨هـ ـ ٢١٨هـ. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٦٤ ـ ١٦٦)، و«الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (١٩، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٦٧، ١٣٩)، و«الأعلام» للزركلي (٨/ ٨٥).

(٢) بيان بن سمعان النهدي التميمي، ظهر بالعراق بعد المائة، وزعم أن معبوده إنسان من نُورٍ على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه، وهو من الغلاة القائلين بإلٰهية =

من غالية الشيعة؛ وكان يقول: إن الله على صورة الإنسان.

ومِن المشبهة هشام بن سالم الجَوَاليقي(١)، وداود الجَوَاربي(٢)؛ ومذهبهم الغلوُّ في الإثبات حتى أدخلوا في ذلك ما نفاه الله ورسوله؛ فأثبتوا أنَّ الله يُرى في الدنيا بالأبصار، وأنه يُصَافِح ويعانَق، ويُحاضَر ويُسامَر، وينزل عشية عرفة على جَمَل، وقال بعضهم: إنه يندم ويحزن ويبكي ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ـ شابهوا اليهود في هذا، وهؤلاء ما قدروا الله حق قدره، قال ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزُّمر: ٦٧].

وثبت في الحديث الصحيح: «**أَنَّ اللهَ يَضَعُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ خَلْقِهِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ بِيَدِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟**»(٣).

وفي الحديث: «**مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرَضون السَّبْعُ فِي يَدِ الله إِلَّا كَخرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ**»(٤)، ومعلوم: أن الإنسان إذا كان في يده خردلة؛ فهو مسيطر عليها؛ مستو عليها، إن شاء قبضها، وإن شاء جعلها تحته، فكيف يقول هؤلاء

= أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وتنسب إليه فرقة البيانية. قتله خالد بن عبد الله القسري. انظر عنه وعن فرقته: «المقالات» للأشعري (١/ ٩٥)، و«الملل والنحل» (١/ ١٣٦)، و«الفرق بين الفرق» (٢٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٣).

(١) هشام بن سالم الجواليقي الجعفي العلاف، من الإمامية المشبهة.

(٢) قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٢/ ٤٢٧): «رأس في الروافض والتجسيم من مرامي جهنم، قال أبو بكر بن أبي عوف: سمعت يزيد بن هارون يقول: الجواربي والمريسي كافران»، وقال السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٦٤٣) بعدما ذكر هشام الجواليقي: «وعنه أخذ داود الجواربي قوله: إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية». انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٦٧)، و«الفرق بين الفرق» (١٤٠)، و«تلبيس إبليس» لابن الجوزي (٨٧).

(٣) أخرجه بنحوه البخاري (٧٥١٣)، وسائر المواضع في البخاري لم يرد فيها قوله: «يهزهن» إلّا في هٰذا الموضع المحال إليه، وأخرجه بنحوه أيضًا: مسلم (٢٧٨٦)؛ كلاهما من حديث ابن مسعود، رضي الله عنه، إلى قوله: «**أنا الملك**»، أما باقي لفظه فهو من حديث أبي هريرة في حديث آخر أخرجه البخاري (٤٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧).

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٣٢٤)، من طريق أبي الجوزاء، عن ابن عباس رضي الله عنه، موقوفًا.

الكفرة: إن الله ينزل عشية عرفة على جَمَل، وتكون السماء فوقه والأرض تحته؟ ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ـ.

والتشبيه مذهب باطل قد جاءت النصوص بنفيه وإبطاله:

١- قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

٢- وقال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

٣- وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النّحل: ٧٤].

٤- وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

ومن شبَّه الله بخلقه ـ واعتقد أن الله يشبه المخلوقات ـ فهو في الحقيقة لم يعبد الله على الحقيقة، وإنما يعبد وثنًا صَوَّرَهُ خيالُه، ونحته له فِكْرُه؛ فهم من عبَّاد الأوثان، لا من عباد الرحمٰن.

وكما أن الله لا يشبه أحدًا من خلقه، فهو لا يشبهه أحدٌ من خلقه.

ومذهب المشبهة عكس مذهب النصارى؛ فالمشبهة شبهوا الله بخلقه، وقالوا: إن صفة الله كصفة المخلوق؛ والنصارى شبهوا المخلوق بالخالق، فقالوا: إن عيسى ابن الله؛ فالنسبة بين المشبهة والنصارى عكسية، وكلٌّ منهما مشبهة.

قال نُعيم بن حماد شيخ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه، ولا رسوله؛ تشبيهًا»[(١)].

قال إسحاق بن راهويه الإمام المشهور: «مَن شبه الله بخلقه، فقال: إن الله يشبه أحدًا من خلقه في صفاته فهو كافر بالله العظيم»[(٢)].

وبهذا يتبين: أن المشبهة كفار، وأن غالبهم من غلاة الشيعة ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

---

(١) أخرجه الذهبي في «العلو» رقم (٤٦٤)، وفي «السير» (١٠/ ٦١٠)، وقال في «السير» (١٣/ ٢٩٩): «وما أحسن قول نُعيم بن حماد الذي سمعناه بأصح إسناد...»، ثم ذكره غير أنه لم يُسندْهُ، وهو في «شرح السُّنَّة» للالكائي رقم (٩٣٦).

(٢) انظر: «شرح السُّنَّة» للالكائي رقم (٩٣٧)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص١١٧).

حيٌّ لا يموت قيُّومٌ لا ينام

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(حَيٌّ لا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لا يَنَامُ)

الشَّرح

فيه إثبات هٰذين الاسمين للرب سبحانه وتعالى؛ فالحي: اسم من أسماء الله عز وجل، والقيوم: اسم آخر.

والحي: متضمن لصفة الحياة، والقيوم: متضمن لصفة القيومية؛ لأن أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقة ليست جامدة، وكل اسم من أسماء الله يدل على الصفة؛ فالرحمٰن: يدل على صفة الرحمة، والقادر: يدل على صفة القدرة، والعليم: يدل على صفة العلم، وهكذا؛ لأن أسماء الله تعالى مشتملة على المعاني.

والحي والقيوم: اسمان عظيمان من أسماء الرب سبحانه وتعالى، قد جمع الله سبحانه وتعالى بينهما في ثلاث آيات من كتابه عز وجل:

الآية الأولى: قول الله تعالى في آية «الكرسي»: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والثانية: قوله تعالى في أول سورة آل عمران: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [آل عمران: ٢، ٣].

والثالثة في سورة طه قوله سبحانه: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا﴾ [طه: ١١١]؛ فالله تعالى جمع بينهما في هذه الآيات الثلاث.

واسم الحي جاء في آيات أخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥].

وهٰذان الاسمان عظيمان من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قال بعض أهل

العلم[(١)]: إنهما اسم الله الأعظم، الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى، وجاء هذا في حديث أسماء بنت يزيد: أن النبي ﷺ قال: «**فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ اسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ**: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]»[(٢)]، والحديث فيه ضعف، ولكنه شاهد.

وقول بعض أهل العلم: إنهما اسم الله الأعظم، ما ذاك إلا لأن مدار الأسماء الحسنى كلها تعود إلى هٰذين الاسمين، وإليهما ترجع معانيها؛ فصفة الحياة: ترجع إليها جميع صفات الأفعال، ولا يتخلف عنها إلا لضعف الحياة، والله تعالى له الحياة الكاملة، فجميع صفات الكمال ترجع إليها.

وصفة القيومية: تدل على كمال غناه ﷻ الذي لا يحتاج إلى أحد بوجه من الوجوه، وهو أكمل مِن القديم؛ لأنه يدلُّ على كمال الرب، وكمالِ قوته واقتداره، ودوام ذلك واستمراره أزلًا وأبدًا، فهو القائم بنفسه المقيم لغيره ﷻ.

ويدل على أنه واجب بنفسه، وهو واجب الوجود؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ فنفي السِّنة والنوم يدل على كمال الحياة والقيومية؛ ولهذا كانت هذه الآية ـ آية الكرسي ـ أعظم آية في القرآن الكريم؛ كما ثبت ذلك في «الصحيح»[(٣)]، وأن مَن قرأها في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح[(٤)].

وكان النبي ﷺ كثيرًا ما يدعو ويتوسل إلى الله بهٰذين الاسمين؛ فهما اسمان عظيمان ثابتان لله ﷻ، متضمنان لصفة الحياة، والقيومية، ولذلك يعبّد بهما، فيقال: عبد الحي، وعبد القيوم.

---

(١) روي هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما تفسير الرازي (٧/ ٦) وهو قول القاسم بن عبدالرحمن أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٦)، وابن القيم كما في زاد المعاد (٤/ ٢٠٥)، ومدارج السالكين (١/ ٤٤٨) وذكر أنه رأي شيخ الإسلام، وانظر: فتح الباري (١١/ ٢٢٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨)، وابن ماجه (٣٨٥٥) من طريق عبيد الله بن أبي زياد القداح، عن شهر بن حوشب، عن أسماء، وشهر متكلم فيه، والحديث قال فيه الترمذي: «حسن صحيح»، وتعقّبه الحافظ، فقال في «الفتح» (١١/ ٢٢٤): «وفيه نظر؛ لأنه من رواية شهر بن حوشب»، لكن له شاهد من حديث أبي أُمامة عند ابن ماجه (٣٨٥٦)، والحاكم (١/ ٦٨٤)، وغيرهما. والحديث الأول حَسّنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣١٢٣)، وحَسَّن الثاني أيضًا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (٨١٠) من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٣١١) من حديث أبي هريرة.

صفتا الخلق والرزق

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ)

الشَّرح

وهٰذان أيضًا اسمان من أسماء الرب، فمن أسمائه الخالق، ومن أسمائه الرازق، فهو خالق بلا حاجة إلى أحد؛ لأنه كامل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهو الغني عن كل ما سواه.

وهو رازق بلا مَؤونة؛ أي: بلا ثقل وكلفة ومشقة.

ـ والأدلة على ذلك كثيرة:

١- قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذّاريات: ٥٦ ـ ٥٨].

٢- وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٦ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ۝١٧ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَىْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٥ ـ ١٨].

٣- وقال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمَّد: ٣٨].

٤- وقال سبحانه: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

٥- وثبت في «صحيح مسلم» من حديث أبي ذرٍّ ﵁ أن النبي ﷺ قال في الحديث الطويل: «**يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُم وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِد مِنكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنسانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيطُ إِذَا أُدْخِلَ البَحْرَ**»[1] وهو حديث قدسي من كلام الله ﷿، لفظًا ومعنى.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

من صفات الله الفعلية أنه يحيـي ويميت

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلا مَشَقَّةٍ)

الشَّرح

يبيِّن المؤلف أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يحيـي ويميت، وأنهما صفتان من صفاته الفعلية.

فهو يميت من يشاء، إماتةً بلا مخافة من أحد؛ لأنه ليس فوقه أحد يخافه؛ كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَى حينما أهلك ثمود قوم صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٤، ١٥]، فهو لا يخاف من أحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهو الحكيم العليم.

وهو الباعث: يبعث عباده؛ يحييهم ويعيد إليهم أرواحهم، ويبعث أجسادهم بعد إماتتهم؛ حينما يؤمر إسرافيل فينفخ في الصور؛ فتعود الأرواح إلى الأجساد، ويقوم الناس لرب العالمين؛ كما سيأتي في مبحث البعث.

والموت صفة وجوديةٌ؛ خلافًا للفلاسفة[(١)] ومَن وافقهم؛ فإنهم يقولون: هو صفة عَدَمية، **والصواب**: أن الموت صفة وجودية، والدليل على أنه صفة وجودية قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، والمعدوم لا يوصف بكونه مخلوقًا؛ وثبت في «الصحيحين» أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

(١) كلمة فلسفة تتكون من مقطعين: هما (فيلو) و(سوفيا)، ومعنى (فيلو) في اليونانية: محب، و(سوفيا): الحكمة، فالفيلسوف هو محب الحكمة، ومذهبهم: أن العالم قديم، وعلّته مؤثرة بالإيجاب، وليست فاعلة بالاختيار، وأكثرهم ينكرون علم الله ـ تعالى ـ، وينكرون حشر الأجساد، ومن أشهرهم أرسطاطاليس. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٤٥، ١٤٦)، و«الفصل في الملل والنحل» (١/ ٩٤)، و«الملل والنحل» (٢/ ١٥٥)، و«المعجم الفلسفي» (١٣٨ ـ ١٤٠).

«يُؤْتَى بالمَوْت كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنادي مُنادٍ: يا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرون، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذا؟ فيقولون: نَعمْ هذا الموتُ، وَكُلُّهُم قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادي: يا أهل النار، فَيَشْرَئِبُّونَ، ويَنْظُرونَ، فيقولُ: هل تَعْرِفُونَ هَذا؟ فَيقولون: نَعَمْ؛ هذا الموتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذبَحُ، ثُمَّ يَقولُ: يَا أَهْلَ الجنة خُلُودٌ فلا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خلودٌ فلا مَوْت...»[(١)].

وهذا بعد إخراج عصاة الموحدين من النار، والموتُ وإن كان عَرَضًا إلا أن الله يقلبه عينًا؛ لأن الله على كل شيء قدير، والذي يُذبَح هو الموت لا المَلَك ـ كما يتوهمه بعض الناس ـ لكن الموت صفة وجودية جعلها الله بيد الملَك، وملَك الموت موكل به، والله على كل شيء قدير.

كما أن العمل الصالح يأتي الإنسان في قبره على صورة شاب حسن، والعمل القبيح يأتي على أقبح صورة[(٢)]، فالله تعالى يجعل عمله عينًا، وكما يأتي القرآن في صورة الرجل الشاحب اللون[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٣٠) واللفظ له، ومسلم (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) انظر: ما أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧، ٢٩٥) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، في حديث طويل، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث البراء كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٩١): «... وهو في المسند وغيره بطوله، وهو حديث حسن؛ ثابت...»، وقال ابن منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦٥): «هذا إسناد متصل مشهور، رواه جماعة عن البراء...»، وأورده الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٥٧ ـ ٥٨) من رواية الإمام أحمد، ثم قال: «... وهو صحيح صححه جماعة من الحفاظ».

(٣) رواه ابن ماجه (٣٧٨١)، والدارمي (٢/ ٥٤٣)، وأحمد (٥/ ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٠٤٥)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٤/ ٤٥٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٤٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٣٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٦٦، ٥٦٠، ٥٦٧ ـ طبع الهند)، وأبو عبيد القاسم بن سلّام في «فضائل القرآن» (ص٣٦ ـ ٣٧)، وغيرهم، من حديث عبد الله بن بُريدة عن أبيه، وبعضهم يرويه مطوّلًا، وبعضهم يختصره. والحديثُ حسَّنه الإمام ابن كثير في «التفسير» (١/ ٣٤ ـ ٣٥) وساق له شواهد عن عدد من الصحابة، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٩) ـ بعد أن عزاه لابن ماجه وأحمد ـ: «ورجاله رجال الصحيح»؛ وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٢٦): «هذا إسنادٌ رجاله ثقات...».

وكما أن الأعمال توزن يوم القيامة في الميزان يجعلها الله أعيانًا، وكما أن سورة البقرة وآل عمران يأتيان يوم القيامة يظلّلان صاحبهما؛ كأنهما غمامتان أو غيايتان، أو صنفان من هذه الأصناف[١]، وكما أن الأعمال الصالحة تصعد إلى الله؛ كما ثبت في القرآن الكريم: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وكما ثبت في الحديث الصحيح.

(١) رواه مسلم (٨٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٥٢)، وأبو عوانة في «المسند» (٢/ ٤٨٥)، وابن حبان في «الصحيح» (١١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٩٥)، والدارمي في «السُنن» (٢/ ٥٤٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٩٩١)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٨ ـ تحقيق: طارق عوض الله)، وفي «الكبير» (٧٥٤٢، ٧٥٤٣، ٧٥٤٤، ٨١١٨)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٧)، وغيرهم من حديث أبي أُمامة الباهلي رضي الله عنه، وفي الباب عن غيره من الصحابة.

اتصاف الرب تعالى بصفات الكمال أزلًا وأبدًا

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شيئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا):

الشَّرح

المعنى: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يزل متصفًا بصفات الكمال ـ صفات الذات وصفات الفعل ـ، ولم يكن فاقدًا لشيء منها في وقت من الأوقات، فهو متصف بصفات الكمال قبل خلقه للخلق وبعد خلقه.

والصفات تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: صفات الذات.

القسم الثاني: صفات الأفعال.

وصفات الذات ضابطها: ألَّا تنفك عن الباري؛ كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر.

وصفات الأفعال ضابطها: أن تتعلق بالمشيئة والاختيار؛ كالنزول، والاستواء، والإحياء، والإماتة، والقبض، والبسط، والرضا، والغضب، والكراهة، والسخط، إلى غير ذلك من صفات الأفعال.

وصفات الأفعال عند أهل العلم، وعند أهل الحكمة حقٌّ، ويقولون: إنها قديمة النوع حادثة الآحاد؛ أي: نوعها قديم وإن كانت حادثة، فمثلًا الكلام قديم النوع، لكن أفعاله حادثة، فالله تعالى يكلِّم رسله ويكلم أنبياءه ويكلم الناس يوم القيامة، ويكلم آدم، ويكلم أهل الجنة.

والرب ﷻ لم يزل متصفًا بصفاته، ولم تحدث له صفة من الصفات بعد خلقه؛ بل كان متصفًا بصفة الكمال أزلًا وأبدًا؛ لأن هذه الصفات صفات كمال، ولا يمكن أن يكون فاقدًا لهذا الكمال في وقت من الأوقات؛ ولأن فقدها نقص، ولا يمكن أن يتصف الرب بالنقص في أي وقت من الأوقات.

ولا يَرِدُ على هذا صفات الأفعال والصفات الاختيارية ونحوها مثل الكلام، والاستواء، والتصوير، والطيّ، والقبض، والبسط، والنزول، إلى غير ذلك؛ لأنها قديمة النوع حادثة الآحاد.

وأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الرد على أهل الكلام مثل: الجهمية، والمعتزلة، ومَن وافقهم من الشيعة، الذين يقولون:

إن صفات الأفعال كانت ممتنعة عن الرب ﷻ؛ أي: أن الرب كان لا يتكلم ولا يفعل، وأن هناك فترةً خلا فيها عن الكلام والفعل؛ بل إن الكلام والفعل ممتنع عن الرب، ثم انقلب فجأة فصار الكلام والفعل ممكنًا، والإمكان معناه: القدرة على الشيء، والامتناع معناه: عدم إمكان وجود الكلام والفعل، **وكلامهم هذا من أبطل الباطل.**

ووافقهم عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب[(١)] وأبو الحسن الأشعري[(٢)] في أن صفات الأفعال كذلك كانت ممتنعة، ثم صارت ممكنة إلا الكلام، والكلام عنده قديم متعلِّق بذات الرب لا يتعلق بقدرة ومشيئة، وهذا كلام باطل.

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كُلَّاب القطان المتوفى بعد سنة ٢٤٠هـ بقليل. عدَّه الأشعري من متكلمي أهل السُّنَّة، وقال عنه ابن حزم: إنه شيخ قديم للأشعرية. انظر: «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٩٩)، و«لسان الميزان» (٣/ ٢٩٠، ٢٩١)، و«الملل والنحل» (١/ ١٤٨)، و«مقالات الأشعري» (١/ ٢٩٨، ٢٩٩)، (٢/ ٥٢، ٥٤، ١١٢، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٣١)، و«الفصل» لابن حزم (٢/ ٢٨٩)، (٥/ ٧٧).

(٢) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري، ولد سنة ٢٦٠هـ، وإليه ينسب مذهب الأشاعرة. كان مُعْتَزِليًّا ثم أشعريًّا، ثم رجع إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات كما هو واضح من مؤلفاته، ومنها: «الإبانة عن أصول الديانة»، و«مقالات الإسلاميين»، و«إمامة الصديق». توفي سنة ٣٢٤هـ ببغداد. انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (١٢٨ ـ ١٤٦)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٢١٠)، و«الإعلام» (٤/ ٢٦٣)، و«طبقات الشافعية» (٣/ ٣٤٧).

فما تقدمت حكايتهُ هو مذهب أهل الكلام وأهل البدع وأهل الباطل.

أما أهل السُّنَّة والجماعة فيقولون: إن الرب ﷻ لم يزل متكلمًا، ولم يزل فاعلًا إلى ما لا نهاية؛ لأن الرب فعَّال:

١- قال ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠].

٢- وقال سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٣- وقال سبحانه: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هُود: ١٠٧].

٤- وقال سبحانه: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩].

٥- وقال سبحانه: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [لقمَان: ٢٧].

فهذه النصوص تدل على أن الرب فعَّال، وكل حي فعَّال، والفعل صفة كمال، فلا يمكن أن يكون فاقدًا لهذا الكمال في وقت من الأوقات.

ـ شبهة:

قال بعض أهل الكلام: لا بد من أن توجد فترة ليس فيها كلام ولا فعل، قالوا: لأننا لو قلنا إن الكلام متسلسل والفعل متسلسل فمعنى ذلك أنه قد انسدَّ علينا طريق إثبات الصانع وهو الله، فلا ندري هل هذه الأفعال أو الحوادث سابقة لله أو هو سابق عليها؟

فلا بد في إثبات أن الله هو الأول من إثبات أن هناك فترة ليس فيها كلام ولا فعل، ثم بعد ذلك يأتي الكلام والفعل حتى يكون الله هو الأول؛ هذه شبهتهم.

ـ الجواب عن الشبهة:

ردَّ عليهم أهل السُّنَّة من وجوه كثيرة؛ منها:

أولًا: أن إثبات الفترة التي ليس فيها كلام، ولا فعل: لا دليل عليه.

ثانيًا: أن إثبات هذه الفترة تعطيل للرب من الكمال، والرب فعَّال لما يريد، فلا يمكن أن يكون فاقدًا لهذا الكمال في وقت من الأوقات.

ثالثًا: أن قولكم: (إن الكلام والفعل كان ممتنعًا على الرب، ثم انتقل فجأة فصار ممكنًا)؛ نقول: إذا كان الرب ﷻ فعَّالًا وكاملًا ولم يتجدد له شيء فما الذي جعل الكلام والفعل ممتنعًا، ثم جعله ممكنًا؟!

كيف يكون ذلك وما من وقت يُقَدَّر إلا والإمكان ثابت قبله إلى ما لا نهاية؟!

وهم لا يستطيعون أن يحددوا وقتًا يكون بدءًا للفعل والإمكان.

رابعًا: أنه يلزمكم ـ على هذا ـ أن العالَم ليس حادثًا؛ والعالَم حادث، والحادث ممكن أن يوجد، ويجوز ألا يوجد، فإذا أراد الله إيجاده: أوجده، وإذا لم يُرِدْ: فلا.

وقولكم: إن الرب هو الأول. هذا صحيح؛ لأن الرب هو الأول الذي ليس قبله شيء، وكون الحوادث متسلسلة في المستقبل لا يمنع أن يكون الله هو الأول؛ لأننا نقول: كل فرد من أفراد الحوادث مسبوق بالعدم، موجود بإيجاد الله له.

وإذا وصفنا بهذا الوصف فلا يلزم وجود هذه الفترة؛ ولذلك نقول: الحوادث متسلسلة في الماضي إلى ما لا نهاية.

خامسًا: أنكم خالفتم النصوص؛ فإن النصوص فيها أن الرب فعَّال، كما تقدم، وأنكم بهذا تنقصتم الرب ﷻ حيث نفيتم عنه صفة الكمال، وهو الفعل والكلام، وهذه تسمى مسألة تسلسل الحوادث.

فالمخلوقات ـ مثل النبات، والحيوان، والأشجار، والطيور، والحيوانات، والسماوات، والأرضين... إلى غيرها؛ تسمَّى: حوادث متسلسلة.

وأهل السُّنَّة يقولون: الحوادث متسلسلة ـ؛ أي: مستمرة ـ في الماضي؛ بمعنى: أن الرب لم يزل يفعل ويخلق خلقًا بعد خلق إلى ما لا نهاية في الأزل، ولكن كل فرد من أفراد هذه المخلوقات، مسبوق بالعدم، موجود بإيجاد الله له، ليس له من نفسه وجود ولا عدم.

أما نوع الحوادث؛ فهو متسلسل في الماضي إلى ما لا نهاية؛ كما أن الحوادث متسلسلة في المستقبل إلى ما لا نهاية؛ فكما أن تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الله هو الآخر؛ فكذلك تسلسلها في الماضي لا يمنع

أن يكون الله هو الأول؛ لأن الحوادث متسلسلة في المستقبل بالاتفاق، حتى عند أهل البدع؛ لأن الله لا يزال يُحْدِث لأهل الجنة نعيمًا بعد نعيم إلى ما لا نهاية. هذا هو الحق الذي تدل عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة النبوية وإجماع السلف الصالح.

وذهب كثير من أهل البدع وأهل الكلام: إلى أن الحوادث متسلسلة في المستقبل، إلا أنها غير متسلسلة في الماضي، وأثبتوا فترةً كان الرب سبحانه فيها مُعَطَّلًا عن العمل، والفعل، والكلام.

وذهب الجهم بن صفوان(١) إلى أن الحوادث غير متسلسلة لا في الماضي ولا في المستقبل؛ لأن مَذْهَبَه أن النار والجنة تفنيان.

وذهب أبو الهذيل العلَّاف(٢) ـ شيخ المعتزلة في المئة الثالثة ـ أن أهل الجنة والنار تفنى حركاتهم، ويكونوا كالحجارة.

وعلى هذا: تكون مسألة تسلسل الحوادث من المسائل المهمة العظيمة التي أحجم عنها الفحول من الرجال، حتى إن ابن القيم ذكر هذا في «الكافية الشافية» وأشار إلى أن من عنده علم فليأت به.

والصور العقلية التي يتصورها العقل في مسألة التسلسل أربع صور:

الصورة الأولى: الحوادث متسلسلة في الماضي وفي المستقبل.

الصورة الثانية: الحوادث غير متسلسلة لا في الماضي ولا في المستقبل.

الصورة الثالثة: الحوادث متسلسلة في المستقبل لا في الماضي.

الصورة الرابعة: الحوادث متسلسلة في الماضي لا في المستقبل.

هذه صورٌ عقلية؛ ثلاثُ صورٍ قال بها الناس جميعًا، وصورة لم يقل بها

---

(١) هو جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب، رأس الجهمية وإليه ينتسبون؛ لأنه أول من نشر المذهب. قال الذهبي: الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمان أصغر التابعين، وما علمته روى شيئًا، ولكنه زرع شرًّا عظيمًا. قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٨هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٦)، و«الأعلام» (٢/ ١٤١).

(٢) هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلّاف، ولد سنة ١٣٥هـ في البصرة، وكان من أئمة المعتزلة. كفَّ بصره في آخر عمره. توفي سنة ٢٣٥هـ بسامراء. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٤٢، ٥٤٣)، و«الأعلام» (٧/ ١٣١).

أحد؛ فالقول بأن الحوادث متسلسلة في الماضي وفي المستقبل هو قول أهل السُّنَّة والجماعة، وهذا هو الصواب الذي تدل عليه النصوص.

والقول بأن الحوادث غير متسلسلة لا في الماضي ولا في المستقبل هو قول الجهم بن صفوان، وتبعه أبو الهذيل العلّاف، وأنكر عليه ذلك أهل السُّنَّة، وبَدَّعُوه، وصاحوا به.

والقول بأن الحوادث متسلسلة في المستقبل دون الماضي هو قول كثير من أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة.

والقول بأن الحوادث متسلسلة في الماضي لا في المستقبل لم يقل به أحد.

ولهذا قال لهم أهل السُّنَّة: ما الفرق بين تسلسل الحوادث في الماضي وفي المستقبل؟! أنتم وافقتم على أن الحوادث متسلسلة في المستقبل، وأن الرب لا يزال يُحْدِث في أهل الجنة نعيمًا بعد نعيم، إلى ما لا نهاية، وهذا لا يمنع أن يكون سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، وكذلك تسلسل الحوادث في الماضي؛ لا يمنع أن يكون الله هو الأول الذي ليس قبله شيء؛ لأننا نقول: كل فرد من أفراد الحوادث مسبوق بالعدم؛ مخلوق بعد أن لم يكن[(١)].

والصفات الذاتية والفعلية ـ كما سبق ـ ثابتة للرب ﷻ بخلاف قول أهل البدع؛ فإنهم أنكروا الصفات الذاتية والفعلية كالجهمية والمعتزلة؛ وأما الكُلَّابية والأشاعرة فإنهم: أثبتوا الصفات الذاتية وأنكروا الصفات الفعلية، فتكون المذاهب ثلاثة:

- أهل السُّنَّة: أثبتوا الصفات الذاتية والفعلية.
- أهل البدع من الجهمية والمعتزلة: نفوا الصفات الذاتية والفعلية.
- عبد الله بن سعيد كلَّاب ـ زعيم الكلابية ـ: والأشعري: يثبتون الصفات الذاتية، وينفون الصفات الفعلية.

ـ **وشبهةُ الكلابية والأشاعرة في ذلك يقولون**: لئلا تحلّ الحوادثُ بذات

(١) انظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/٩٩٦ ـ ١٠١٢)، و«الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (١/٣١٧ ـ ٤٥٣).

الرب، ويسمونها مسألة حلول الحوادث؛ يقولون ـ أي: الكلابية والأشاعرة ـ:

لو أثبتنا الصفات الفعلية: من الغضب، والرضا، والكراهة، والسخط، والقبض، والبسط، والإحياء، والإماتة، والخفض، والرفع، والطَّيِّ، والاستواء، والنزول؛ لَلَزِمَ من ذلك حلول الحوادث بذات الرب، والله منزه عن حلول الحوادث به.

ـ **جواب الشبهة**: قال أهل السُّنَّة: ما مرادكم بحلول الحوادث؟! هذا القول ـ وهو حلول الحوادث ـ قول مُجْمَل لا بُدَّ فيه من التفصيل؛ فإن أردتم بحلول الحوادث أن الله يحل في ذاته شيء من مخلوقاته؛ فهذا باطلٌ، ونَفْيكم له بهذا الاعتبار: صحيح، وإن أردتم بأن الله تجدد له صفات لم يكن متصفًا بها خلقها لنفسه، أو سماه بها الناس فهذا باطل، وإن أردتم بحلول الحادث نفي أن يكون الله يغضب، ويرضى، ويكره، ويسخط، ويستوي، وينزل كما يشاء، ويكون متصفًا بالطي، وبالقبض والبسط، والخفض والرفع؛ فهذا باطل؛ لأن هذه المعاني والصفات ثابتة لله، ولا ننفيها عن الله بتسميتكم إياها «حلول الحوادث».

* **ويتبع هذا البحث مسائل:**

المسألة الأولى: الصفة؛ هل هي زائدة على الموصوف أو غير زائدة؟ وهل الصفة غير الموصوف أو الصفة هي الموصوف؟(١).

والجواب: أن هذا لفظٌ مجمل؛ لا بُدَّ فيه من التفصيل؛ فلا يقال: إن الصفة غير الموصوف، ولا يقال: إنها هي الموصوف، ولا يقال: الصفة زائدة على الموصوف، ولا يقال: غير زائدة؛ بل لا بُدَّ من التفصيل؛ فيقال:

إن أردتم بذلك أن الرب ﷻ له ذات منفصلة عن الصفة؛ فهذا قول باطل.

وإن أردتم أن الصفات لها معنًى يُفهم منها غير ما يفهم من الذات؛ فهذا صحيح.

لكن ليس هناك ذات منفصلة عن الصفات؛ بل الذات لا بد أن توصف بالصفات، فليس هناك ذات مجردة إلا في الذهن.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٢٦، ٣٣٨).

وهناك فرقٌ بين أن يقال: الصفات غير الذات، وبين أن يقال: الصفات غير الله، فالقول: بأن الصفات غير الله باطل؛ لأن اسم الله؛ اسم له ﷻ متصف بصفاته، أما القول بأن الصفات غير الذات فهذا صحيح؛ لأن الصفات لها معانٍ غير معنى الذات.

أما في حق الله؛ فلا يقال: إن صفات الله غير الله؛ ولهذا استعاذ النبي ﷺ بالصفات:

١- قال ﷺ: «**أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ**»(١).

٢ - وقال عليه الصلاة والسلام: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ**»(٢)، ولم يعُذْ بمخلوق عليه الصلاة والسلام.

٣- فقال: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ**»(٣).

٤- وقال: «... **وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي**»(٤)، فاستعاذ بالعظمة.

٥- وقال: «**أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ**»(٥)، فهذه استعاذةٌ

---

(١) أخرجه من حديث عثمان بن أبي العاص، بهذا السياق؛ ابنُ ماجه (٣٥٢٢)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٨٣٤٢)، وأخرجه بنحوه من حديث عثمان بن أبي العاص أيضًا؛ مسلمٌ (٢٢٠٢)، وأبو داود (٣٨٩١)، وابن ماجه (٣٥٢٢)، والترمذي (٢٠٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٥٤٦، ٧٧٢٤، ١٠٨٣٧ ـ ١٠٨٣٩)، وغيرهم.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم السُّلمية رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه النسائي (٥٥٢٩)، وأبو داود (٥٠٧٤)، وابن ماجه (٣٨٧١)، وأحمد (٢/ ٢٥) من حديث ابن عمر، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩٨ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وابن حبان (٩٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٢٧٨)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨٣٧)، والحديث صححه الحاكم، والنووي في «الأذكار» (ص٦٥)، وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص١٣١ ـ ط: السابعة).

(٥) انظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٦٨) ورد هذا اللفظ في سياق قِصّةٍ أخرجها الضياء في «الأحاديث المختارة» (١٧٩ ـ ١٨١)، وقِوام السُّنَّة في «الحجة» (١/ ٢١٦) و(٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤)، والطبراني في «الدعاء» (١٠٣٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٥٢)، وقال الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص١٣١ ـ ط: السابعة): «ضعيف، رواه ابن إسحاق بسندٍ ضعيف مُعْضل».

بالله؛ لأن الصفات لا تنفصل عن الذات.

فالله ـ تعالى ـ هو الذات المقدسة، المتصفة بالصفات، والله ـ تعالى ـ بذاته وصفاته وأسمائه؛ هو الخالق وغيره مخلوق؛ فإن أريد أن هناك ذاتًا منفصلة مجردة عن الصفات؛ فهذا باطل، وإن أريد أن الذات متصلة بصفاتها؛ فهذا صحيح.

وجدير بنا هنا أن نقول: إنه يفهم من معاني الصفات ما لا يفهم من الذات، فإن أريد أن هناك ذاتًا مجردة؛ فهذا ليس بصحيح، وإن أريد أن الصفات لها معنًى غير معنى الذات فهذا صحيح.

أما الله ﷻ فلا يقال: إن صفاته غير ذاته، بل الله ﷻ بذاته وصفاته هو الله، فلا يقال: إن الصفات غير الذات؛ فلا يقال ـ مثلًا ـ: الله وعلمه، أو: الله وقدرته.

ولهذا أنكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الرد على الزنادقة»[(١)] حين رد على الجهمية وعلى أهل البدع لما قالوا: الله وقدرته، الله وعلمه، الله ونوره؛ قال: لا نقول الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره؛ لأن الواو تفيد المغايرة، بل نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره.

المسألة الثانية: هل الاسم غير المسمَّى أو عين المسمَّى؟[(٢)].

الجواب: هذا فيه تفصيل، فلا يقال: إنه هو المسمَّى، ولا يقال: إنه غير المسمَّى؛ بل تارةً يُراد بالاسم المسمى؛ كما تقول: سمع الله لمن حمده؛ فالاسم يراد به المسمَّى، وتارة يراد به اللفظ الدالّ على المُسَمَّى؛ كما تقول: الله اسمٌ عربي؛ والرحمٰن اسمٌ عربي؛ فالرحمٰن اسم من أسماء الله؛ فالاسم ها هنا هو المرادُ لا المُسَمَّى، أما إذا قال: سمع الله لمن حمده؛ فالاسم يراد به ها هنا المسمى. فلا بُدَّ من التفصيل في هذه المسائل.

المسألة الثالثة: مذهب الفلاسفة في الصفات؟

الجواب: مذهب الفلاسفة كأرسطو والفارابي وابن سينا وغيرهم من

---

(١) (ص٢٢١، ٢٨٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٥ ـ ٢٠٧).

الفلاسفة المتأخرين ـ وهم الذين يسمون الفلاسفة الإلٰهيين ـ؛ قالوا: إن المخلوقات والحوادث مقارنة للرب، ملازمة له في الأزل وفي الأبد.

فَقالوا: إنها مقارِنة للرب، فلم يثبتوا أن الله هو الأول الذي ليس قبله شيء، بل قالوا: إنها مقارنة له في الزمان أزلًا وأبدًا، وهي لازمة له كلزوم النور للسراج والمصباح؛ لا يستطيع الانفكاك عنها، فهي ليست مخلوقة باختياره وإرادته؛ لأنه علتها، وهي المعلولة، وتقدُّمه عليها إنما هو كتقدم العلة على المعلول.

ولم يُثبتْ أرسطو وجودًا لله إلا من جهة كونه مبدأ للكثرة، وعلة غائية لحركة الفلك، بل هذه الكثرة وهذه المخلوقات مبدؤها الله؛ أي: كأنه جزء منها ـ عياذًا بالله ـ، وهو العلة المحرك لها.

وهؤلاء الفلاسفة قد كَفَّرهم العلماءُ مثل شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال ما معناه: أنتم أنكرتم أن يكون الله متقدمًا في الزمان، وأنكرتم أن يكون الله هو الأول الذي ليس قبله شيء حينما قلتم: إن الحوادث والمخلوقات مقارنة للرب في الزمان، ولم تثبتوا أن هذه الحوادث مخلوقة لله بقدرته ومشيئته، فكنتم بذلك كفارًا.

ثم ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء ـ أهل البدع؛ أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ـ فقال لهم: أنتم - حتى تثبتوا أن الله هو الأول الذي ليس قبله شيء خالفتم الفلاسفة فأثبتم فترة كان مُعَطَّلًا فيها عن الفعل ولم تقولوا كقول الفلاسفة: إن المخلوقات مقارِنةً لله في الزمان، لكنكم حينما أنكرتم العلو ـ علو الرب على خلقه، واستواءه على العرش ـ وقلتم: إن الله مختلط بالمخلوقات، ونفى بعضكم ـ وهم الجهمية المتأخرون ـ عنه الوصفين المتقابلين، فقالوا: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا مباين له، ولا مُحَايث له، ولا متصل به، ولا منفصل عنه. ولزم من كلامكم هذا أنه ـ تعالى عن ذلك ـ عدم.

فالجهمية الأُوَل قالوا بالحلول، والجهمية الثانية قالوا بنفي النقيضين؛ فالطائفتان لم تثبتا أن الله فوق المخلوقات، وأنه مستوٍ على العرش، بائن من

(١) انظر: «درء تعارض النقل والعقل» (١/ ٦٩).

خلقه، فأنتم أنكرتم أن يكون الله متقدمًا في المكان، فلم تثبتوا أن الله هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، كما أن الفلاسفة أنكروا تقدم الله في الزمان؛ فلم يثبتوا أن الله هو الأول الذي ليس قبله شيء، فصرتم بهذا مماثلين للفلاسفة، والله ـ تعالى ـ قد وصف نفسه بهذه الصفات الأربع، وبهذه الأسماء الأربعة متقابلةً فقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

ففسر النبي ﷺ الأولية: بنفي تقدم شيء عليه، وفسر الآخريّة: بنفي أن يكون بعده شيء، وفسر الظاهر بنفي أن يكون فوقه شيء، فقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ في الحديث الصحيح: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»(١)، فليس هناك فرق بين كفر الجهمية وكفر الفلاسفة، وهذه فائدة مهمة في بيان ما عليه أهل البدع من الجهمية والمعتزلة.

❐ الخلاصة:

وعلى كل حال؛ فهذه المباحث مباحث عظيمة؛ ولكن لم يتكلم السلف والسابقون فيها، ولولا أن أهل الكلام وأهل البدع تكلموا فيها بالكلام الباطل وملؤوا به الأوراق والكتب، لما اضطر أهل العلم إلى رد هذا الكلام الباطل، بمثل هذا التفصيل.

❀ ❀ ❀

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الخالق والبارىء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الخَالِقِ، وَلا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ البَارِي)

الشَّرح

المعنى: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اسمه الخالق، واسمه الباري؛ ولم يزل له هذا الاسم، والبارىء: أي: الذي خلق الخلق وبرأ البرية وأحدثها.

ولم يزل له الأسماء الحسنى؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قادر على الفعل في أي وقت.

وما دام أنه فعَّال وقادر على الفعل في أي وقت؛ فهو متصف بالصفات؛ فالإنسان حينما يتكلم ويكون قادرًا على الكلام يقال: إنه متكلم، فإذا تكلم أمس، ثم تكلم اليوم يقال: إنه متكلم؛ وإذا كان ساكتًا وهو قادر على الكلام يقال: إنه متكلم بالقوة، وإذا تكلم يقال: إنه متكلم بالفعل؛ لأنه قادر على الكلام؛ والكاتب إذا كان يكتب ويباشر الكتابة، يقال: كاتب بالفعل؛ وإذا رفع يده عن القلم يقال: كاتب بالقوة؛ لأنه قادر على الكتابة؛ فالقادر على الفعل يكون فاعلًا له، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فعَّال قادر على الفعل في أي وقت من الأوقات؛ ولهذا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الخالق وهو البارىء قبل الخلق وبعده.

الله تعالى هو الرب بكل معاني الربوبية قبل أن يخلق الخلق

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلا مَرْبُوبَ، وَمَعْنى الخَالِقِ وَلا مَخْلُوقَ)

الشَّرْح

○ قولُهُ: (لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ):

لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو مُرَبِّي عباده، وحافظهم، ومدبر أمرهم.

○ وقولُهُ: (... ولا مربوب، ومعنى الخَالِقُ وَلَا مَخْلُوق): هذا قد يفهم منه أنه يميل إلى قول أهل الكلام الذين يقولون: إن هناك فترة ليس فيها مخلوق؛ وسبق بطلان هذا القول؛ لأن الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يزل فَعَّالًا لما يريد؛ مطلقًا؛ في كل وقت، وعلى هذا فله معنى الربوبية، وله معنى الخالق في كل وقت؛ في الأزل وفي الأبد.

الله تعالى هو الخالق قبل إنشاء الخلق وبعد إنشائه

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَكَمَا أَنَّه مُحْيِي المَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِم)

الشَّرح

أي: أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محيي الموتى؛ وكذلك أيضًا هو الخالق قبل إنشائهم وبعد إنشائهم، ومن صفاته الفعلية: أنه يحيي ويميت، ومن أسمائه: الخالق؛ وذلك لأنه قادر على الفعل في أي وقت؛ ولذلك فإن له صفات الفعل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

متعلَّقات القدرة والرد على المعتزلة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ)

الشَّرح

أي: لكونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متصفًا بصفاته الذاتية والفعلية في الأزل، وأنه لم يزل فعالًا، وأنه ليس هناك فترة يعطل فيها الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فهو على كل شيء قدير؛ وأراد بذلك الردَّ على المعتزلة الذين يقولون: إن الله على ما يشاء قدير، ولا يقولون: إن الله على كل شيء قدير[(١)].

لأن هناك شيء لا يقدر عليه اللهُ عند المعتزلة؛ وهي أفعال العباد؛ ولذلك أوّلوا وحرَّفوا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فُصّلت: ٣٩] بقولهم: على كل ما هو مقدورٌ لَهُ، وأفعال العباد ـ بزعمهم ـ لا يقدر عليها؛ لأن أفعال العباد من خير وشر وطاعة ومعصية: فهم الذين خلقوها وأوجدوها، والله لا يقدر عليها.

أو يقولون: إن العباد أحدثوا أفعالًا من طاعات ومعاصٍ استقلالًا، ولهذا قالوا: إن العبد يستحق الثواب من الله كما يستحق الأجير أجره؛ لأنه هو الذي أوجده؛ وقالوا: إنه يجب على الله أن يعاقب العاصي، وأن يخلد صاحب الكبيرة في النار؛ لأنه توعد بذلك وهو لا يخلف وعيده؛ ولذلك قالوا: إن أفعال العباد لا يقدر عليها الرب، وسيأتي شرح هذا إن شاء الله في بابه.

والمقصود أنهم لا يقولون: إن الله على كل شيء قدير، بل يقولون: إنه

(١) انظر: «الإيمان بالقضاء والقدر» للحمد (ص١٤٧ ـ ١٤٩)، وتعليق الشيخ ابن باز عليه هناك.

على ما يشاء قدير؛ ولذلك إذا رأيت في بعض الكتب يُذْكَرُ في آخرها عبارةُ: (وهو على ما يشاء قدير)، فاعلم أن هذا يتمشى مع مذهب المعتزلة، ولا يَرِدُ على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]؛ لأن هذا مقيد بجمعهم؛ فلا يقال: إنه على ما يشاء قدير، بل يقال: إنه على كل شيء قدير؛ لأن معنى قولهم: (على ما يشاء قدير)؛ يُفْهَمُ منه أن هناك شيئًا لا يشاؤه الله؛ فلا يقدر عليه، وهي أفعال العباد؛ وهذا باطل؛ وعلى هذا فقياس مذهبهم ألَّا يقال: الله بكل شيء عليم، بل يُقالُ: هو عالم بكل ما يعلمه، ونحوها من العبارات التي لا فائدة فيها، فالحاصل: أن تحريفهم للآية، على معنى: أنه على كل شيء مقدور له قدير؛ أما أفعال العباد فليست مقدورة له؛ فهو من أبطل الباطل؛ وهو كذلك مصادمٌ لنصوص القرآن والسُّنَّة؛ لأنَّ الله ـ تعالى ـ يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النُّور: ٤٥]، ويقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، و(كل) من صيغ العموم، فكل ما يسمى شيئًا؛ فإن الله ـ تعالى ـ يقدر عليه.

فكلّ ممكن فهو داخل في هذا بخلاف: الممتنعُ الذي لا يمكن؛ لأنه لا يسمى شيئًا؛ فلا يرد على هذا أيضًا المُحالُ لذاته، مثل كون الشيء موجودًا معدومًا في وقت واحد، ومثل قولهم: هل يقدر على خَلْقِ مثل نَفْسِه؟!، ومثل قولهم: هل يقدر على إعْدَامِ نفسه؟!

والجواب: أن هذا من الممتنع المُحال تمامًا؛ لأنه لا يمكن إيجادها ولو تصورًا، ولا تسمى شيئًا باتفاق العقلاء؛ وليست داخلة في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النُّور: ٤٥].

وقد اختلف العلماء في المعدوم الذي يمكن وجوده: قالوا: هل يسمى شيئًا أو لا؟[(١)].

والصواب: أنه يسمى شيئًا في الذِّكْر والكتاب والعلم؛ كما قال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، فالساعة لم تأت ومع هذا فقد سمَّاها الله شيئًا؛ فهي شيء عظيم في الذِّكْر، وفي علم الله، وفي

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٦).

الكتاب، ومن الأمثلة قوله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، فإنّه لم يكن شيئًا في الوجود، لكنه شيء في علم الله، وَذِكْرِهِ، وكتابه، ومن الأمثلة كذلك قوله ـ سبحانه ـ عن زكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]؛ أي: لم تك شيئًا في الوجود، ولكن في علم الله، وَذِكْره، وكتابه.

فهذا في المعدوم الذي يمكن وجوده، أمَّا الممتنع الذي لا يمكن وجوده؛ فإنه لا يسمى شيئًا، فلا يقال: إنه داخل تحت القدرة.

الخلق جميعًا كلهم فقراء إلى الله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرْ)

الشَّرْح

هذا وصف لله ـ سبحانه ـ بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء عليه يسير؛ فلا يعجزه شيء، ولا يشق عليه شيء؛ وليس هناك شيء عسير على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

○ قوله: (وَكُلُّ شَيءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ)؛ لأن المخلوقين كلهم فقراء إلى الله كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [فاطر: ١٥ ـ ١٧]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]؛ أي: هَيِّنٌ عليه؛ فكل شيء هين على الله، وكل شيء يسير على الله، وكل مخلوق هو فقير إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، والله هو الغني سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الرد على الممثِّلة والمشبِّهة والمعطِّلة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)

الشَّرْح

لا يحتاج إلى شيء من الأشياء، فـ (الشيء) شاملة لجميع الموجودات؛ فهو لا يحتاج إلى أي مخلوق؛ لكمال غِنَاه.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١] هذا رد على الممثلة والمشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١] رَدٌّ على المعطلة الذين ينكرون الأسماء والصفات.

فهذه الآية تضَمّنَت الردَّ على طائفتيْن: الممثلة، والمشبهة؛ الذين يشبِّهون الله بخلقه، ويمثلون الصفات بصفات المخلوقين، وعلى المعطلة؛ الذين ينكرون الأسماء والصفات.

الله سبحانه خَلَقَ الخَلْقَ وهو عالمٌ به

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ):

الشَّرح

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي خلق الخلق بعلمه، فلا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو عليم بكل شيء، كما قال ـ سبحانه ـ:

١- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [الأنفال: ٧٥].

٢- ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [المُلك: ١٤].

٣- ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]،.

٤- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمهم قبل خلقهم، ويعلمهم بعد خلقهم.

وأراد المؤلف الرد على المعتزلة الذين يقولون: إنه لا يعلم الخلق إلا بعد خلقه، وهذا من أبطل الباطل؛ لأن علم الله شامل للماضي والحاضر والمستقبل؛ فهو سبحانه يعلم ما كان في الماضي، ويعلم ما يكون في المستقبل والحاضر، **وأيضًا يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون؟**

كما في قوله سبحانه عن الكفار الذين سألوا الرجعة إلى الدنيا؛ قال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ فهذا علمه بحالهم

لو رُدُّوا.

ومثل قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فهذا عِلْمُه بحالهم.

ومثل قول الله ﷻ في المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٦، ٤٧]، فإنّه يعلمُ سبحانه لو خرجوا ماذا سيحدث؛ وذلك قولُه: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾؛ يعني: شرًّا؛ وقال بعضهم: إن الشر هو الفتنة والفساد، ثم قال تعالى: ﴿وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهذا من لطفه سبحانه بعباده أنه ثبَّطهم ومنعهم حتى لا يفسدوا على عباد الله المؤمنين.

قدَّر الله مقادير الخلق قبل خلق السماوات والأرض

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا)

الشَّرح

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قدَّر الأقدار والآجال، وجعل لكل شيء من مخلوقاته أقدارًا وأجلًا:

١- قال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفُرقان: ٢].

٢- وقال سبحانه: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرّعد: ٣٨].

٣- ومن ذلك: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة، وقدَّر لكل أجل كتابًا، وخلق كل شيء فقدره تقديرًا؛ كما في الحديث الذي ثبت في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّموَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»[١].

٤- وثبت في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذلك عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِك مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ المَلَكَ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؛ فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ**

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلَهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»(١)، وهذا من تقدير الأجل.

٥- ومن ذلك أن الله ﷻ قدّر الموت على كل أحد، وجعل له أجلًا مقدَّرًا؛ كما قال سبحانه: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَلَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، وقال: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [المنافقون: ١٠، ١١].

وأسباب الموت متعددة؛ سواء أَقَدَّرَ اللهُ الموتَ على العبد بالمرض أو بالقتل أو بالغرق أو بالحرق أو بأي سبب من الأسباب، فإنه قد مات بأجله الذي قدره الله عليه.

وهذا فيه الرد على المعتزلة الذين يقولون: إن المقتول قُطِعَ عليه أجلُه؛ ولو لم يُقتل لعاش إلى أجل آخر، وهذا باطل؛ لأن الله ـ تعالى ـ قدَّر الموت، وجعل له أسبابًا؛ قدَّر بأن هذا سيموت بالقتل، كما قدر الموت على من يموت بالمرض، أو بالهدم أو بالغرق أو بالحرق أو بغير ذلك من الأسباب.

فقول المعتزلة هذا من أبطل الباطل؛ لأن معنى ذلك: أن له أجلًا لا يصل إليه، أو أن الله جعل له أجلين، فجعلوه ـ تعالى عن قولهم ـ كالجاهل الذي لا يعلم العواقب، وهذا من أبطل الباطل؛ **والصواب** أن المقتول؛ كغيره أجله مُقدَّر بالقتل؛ لا يتقدم ولا يتأخر، فهو داخل في قول الله ﷻ: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَلَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩].

٦- ومن ذلك: حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان أنها قالت للنبي ﷺ: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللهِ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«قَدْ سَأَلْتِ اللهَ بِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ لن يُعَجِّلَ شيئًا قَبْلَ حِلِّهِ، أَوْ يُؤَخِّرَ شيئًا عن حِلِّه، وَلَوْ كُنتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ أَوْ**

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) واللفظ له.

عَذَابٍ فِي القَبْرِ كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ»[(١)].

وهذا دليل واضح بأن الآجال مضروبة ومعدودة؛ ولهذا كان الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول: إن هذا أمر فُرغ منه[(٢)]، لكن ظاهر حديث أم حبيبة أنه جائز؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ أَوْ عَذَابٍ فِي القَبْرِ كَانَ خَيرًا**»[(٣)]، ولم يقل: إنه ممنوع، فدل على جوازه، لكن ينبغي أن يُقَيَّد بالطاعة.

فإذا قلتَ: أطال الله عمرك على طاعته؛ فهذا حسن، أما إذا قلتَ: أطال الله عمرك فقط؛ فهذا ليس دعاءً، ومنه ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ، وَشَرُّكُمْ مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ**»[(٤)]، فإذا طال العمر على شرٍّ، فهذا شرٌّ لا خير، وإذا طال العمر على خيرٍ؛ فهذا خيرٌ، ونحن في لهجتنا الدارجة نقول: (أطال الله عمرك)، (طوَّل الله عمرك)، فينبغي أن يضاف إليها: «على طاعته»؛ حتى تحصل الفائدة، وتكون الدعوة فيها خير.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٣).

(٢) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص٦٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٣).

(٤) أخرجه بنحوه أحمد (٥/ ٤٠) و(٥/ ٤٣، ٤٧ ـ ٥٠)، والترمذي (٢٣٣٠) من حديث أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال: «حسن صحيح»، والدارمي (٢٧٤٢)، والحاكم (١/ ٤٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٧١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٤٢٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥٤٤٩ ـ تحقيق: طارق عوض الله)، والبزار في «مسنده» (٣٦٢٣)، والطيالسي (٨٦٤)، وغيرهم. وفي سنده علي بن زيد: ضعيف، لكن له شاهد لا بأس به من حديث عبد الله بن بسر؛ أخرجه الترمذي (٢٣٢٩)، وأحمد (٤/ ١٨٨) و(٤/ ١٩٠)، والضياء في «المختارة» (٩/ ٤٣، ٦٠، ٨٣، ٨٥)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣/ ٣٧١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٤٢٠)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٤١، ٢٢٦٨ ـ تحقيق: طارق عوض الله)، وعبد بن حُميد في «المنتخب من المسند» (٥٠٩).
وفي الباب بمعناهما عن أبي هريرة، وجابر، وأنس، وعبادة بن الصامت، وغيرهم.
انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

شمول علمه سبحانه وتعالى

قَالَ المُؤَلِّفُ رحمه الله:

(وَلَمْ يَخفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ)

الشَّرح

في هذا إثبات علم الله عز وجل، وقد سبق الكلام على علم الله، عند قول المؤلف: **(خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ)**، وهنا كرَّر ما أشار إليه، فقال: **(لَمْ يَخفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ)**؛ والمعنى: أنَّ عِلْمَ الله سبحانه وتعالى سابق للمقادير.

ومراتب القدر أربع:

المرتبة الأولى: عِلْمُ الله الشامل لجميع الكائنات.

المرتبة الثانية: كتابته لها في اللوح المحفوظ.

المرتبة الثالثة: إرادته ومشيئته.

المرتبة الرابعة: خلقه وإيجاده[(١)].

هذه مراتب القدر، فمن لم يؤمن بها؛ لم يؤمن بالقدر، والأدلة عليها كثيرة؛ قال الله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، فهذا دليل على إثبات العلم والكتاب، وقال سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وللإرادة أدلة كثيرة كما سبق؛ منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (١/ ١٣٣ ـ ٢٢٦).

يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وللخلق والإيجاد أدلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢]، ومنها قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الرعد: ١٦].

ومن أنكر المرتبة الأولى والثانية ـ العلم والكتابة ـ فقد كفَّره أهل العلم؛ لأن من أنكر العلم؛ فقد نَسَبَ الله إلى الجهل، ولا شَكَّ في كفر هذا وأمثاله.

وكانت القدرية الأولى ينكرون العلم والكتابة، وهم الذين قال فيهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ناظروا القدريةَ بالعلم فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروه كفروا)؛ وذلك لأنهم ينسبون الله إلى الجهل، والقدرية الأولى قد انقرضوا.

وأما عامة القدرية فهم يثبتون العلم والكتابة، وينكرون عموم الإرادة والمشيئة بجميع الكائنات؛ حتى تشمل أفعال العباد، فإنهم قالوا: إن أفعال العباد ما أرادها الله ولا خلقها؛ فالعباد هم الذين أرادوها وخلقوها.

وَعِلْمُ الله ـ كما سبق ـ شامل للماضي والمستقبل والحاضر، بل لِما لم يكن أن لو كان كيف يكون؟ وأدلة العلم كثيرة من الكتاب والسُّنَّة: فمنها قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [الأنفال: ٧٥].

❑ أما الدليل العقلي على ثبوت العلم لله عَزَّ وَجَلَّ:

فإنه يستحيل إيجاد هذه الأشياء مع الجهل؛ ولأن الإيجاد يستلزم الإرادة، والإرادة تستلزم تَصوُّرَ المراد، وتَصوُّرُ المراد هو العلم؛ فثبت علم الله في الشرع والعقل؛ ففي الشرع الأدلة على ذلك كثيرة؛ منها:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [الأنفال: ٧٥].

٢- قوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦].

٣- قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

٤- قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ

﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وهناك من قَسَّم المراتب إلى ستة، وهذا كلام لا نعرف من قاله.

ومعروف عند أهل العلم أن المراتب أربعة، والمشيئة واحدة لا تنقسم.

والإرادة جعلها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على درجتين، وكل درجة تتضمن مرتبتين[1].

الدرجة الأولى: العلم، وتتضمن مرتبة العلم والكتابة.

الدرجة الثانية: الإرادة، وتتضمن الإيجاد والخلق.

فهذه أربع مراتب، ولا نعرف أنَّ أحدًا قسمها ستًّا.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام، و«مجموع الفتاوى» (٢/ ١٥٢) و(١٢/ ١٢٧) و(١٦/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، و«جامع الرسائل والمسائل» (١/ ١٨٣).

الله تعالى خلق الخلق لعبادته وتوحيده

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ)

الشَّرْح

في هذا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أمر العباد بطاعته ونهاهم عن معصيته، فبعد أن ذكر الخلق والقدر، ذكر مقتضى خلق الخلق؛ وهو عبادته وتوحيده وطاعته، فقال: (وأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ)؛ كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: ٥٦]، ومعنى يعبدون: يوحّدون؛ بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي، والوقوف عند الحدود، والاستقامة على دين الله، قال سبحانه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًاۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [المُلك: ٢]، فهذه هي العبادة التي خلق الله الخلق من أجلها.

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ لا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إلا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ)

الشَّرح

هذا في بيان مشيئة الرب، وأن كل شيء يجري بتقديره ومشيئته، وأن مشيئة الله نافذة؛ أما مشيئة العباد فهي تابعة لمشيئة الله عَزَّ وَجَلَّ؛ فلا يتخلف ما شاءه الله؛ كما دَرَجَ أن يُقَالَ: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)؛ فكل شيء يجري بتقدير الله ومشيئَتِهِ.

وإِرَادتُهُ الكونية وهي المشيئة؛ لا تتخلف، ولا تنقسم كما تنقسم الإرادة؛ قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

١ ـ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

٢ ـ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

٣ ـ ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١].

٤ ـ ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

٥ ـ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدة: ١٣].

٦ ـ ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

٧ ـ ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ

صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فمشيئة الله نافذة؛ أما مشيئة العباد فهي تابعة لمشيئة الله ﷻ؛ فقد يشاء العبد شيئًا لكن لا يقع؛ لأن الله لم يشأ وقوعه، وقد يشاءُ العبد شيئًا فيقع؛ لأن الله أراد وقوعه.

وقد أنكر الله ﷻ على الكفار احتجَاجهُم بالمشيئة؛ كما في قوله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية.

وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وقال الله ﷻ عن نوح في خطابه لقومه: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤].

فهؤلاء المشركون احتجوا بالمشيئة على محبة الله ورضاه، فأنكر الله عليهم ذلك؛ لأنهم استدلوا بها على أن ما شاءه الله فقد أحبه ورضيه، فلولا أنه أحبه ورضيه لما شاءه؛ فأنكر الله عليهم ذلك؛ لأن الله قد يشاء الشيء ولا يرضاه ولا يحبه، أو أنهم عارضوا شرع الله ودينه بمشيئته، أو عارضوا قضاء الله وقدره بالشرع، قال تعالى ذاكرًا قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فأنكر الله عليهم ذلك؛ فلا يعارَض ما شرعه الله بالمشيئة؛ لأن الله حكيم فيما يقدره ويشاؤه ﷻ، فإذا قدّر اللهُ الشركَ على العبد؛ فله الحكمةُ البالغة، ولا يكون هذا حجة للعبد في جواز الشرك، ولو قدّر اللهُ المعصيةَ على العبد؛ فله الحكمة البالغة، ولا يكون هذا دليلًا على جواز المعصية.

مسألة الهدى والضلال

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا)

الشَّرح

هذا فعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ يهدي من يشاء ويعصم ويعافي، فضلًا منه وإحسانًا، ويُضِلُّ ويبتلي؛ عدلًا منه وحكمة، وهذه المسألة ـ مسألة الهدى والضلال ـ مسألة عظيمة من أهم مسائل القدر، حتى إن العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ قال: إنها قلب أبواب القدر[(١)].

وأراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الرد على القدرية والمعتزلة الذين يقولون: إنه يجب على الله فعل الأصلح للعبد، وهي نفسها مسألة الهدى والضلال.

والقدرية أنكروا أن يهدي الله أحدًا أو أن يضل أحدًا، فقالوا: إن العبد هو الذي يهدي نفسه، وهو الذي يضل نفسه، وأجابوا على النصوص فقالوا: معنى «يهدي»: يعني: يبين له الطريق الصواب، ويسميه مهتديًا، ومعنى «يضله»؛ أي: يسميه ضالًّا، أو يحكم عليه أن يضل نفسه بعد أن يُخلق.

ولا بُدَّ من بيان مراتب الهداية وأنواعها حتى يتبين هذا الباب.

اعلم ـ وفقك الله ـ أنَّ مراتب الهداية أربعة:

المرتبة الأولى: الهداية العامة:

وهي أن يهدي كل مخلوق إلى ما يصلحُ معاشه ويُقِيْمُه، وهي عامة لكل

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٦٥ وما بعدها).

مخلوق؛ للآدميين، والطيور، والوحوش، والصغار، والكبار، والأطفال، ويدخل في ذلك: هداية الطيور إلى أوكارها، وهداية الأنعام إلى مراتعها، وهداية الطفل إلى ثدي أمه، وهداية الإنسان إلى ما يصلحه في معاشه، وما يقيم به أمور حياته؛ كما هداه الله كيف يأكل، وكيف يشرب، وكيف ينكح.

ومن أدلة الهداية العامة قول الله ﷻ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٣]، وقال ـ سبحانه ـ في جواب موسى لفرعون: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وهذه الهداية لم ينكرها أحد.

المرتبة الثانية: هداية البيان والدلالة والإرشاد والتعليم والدعوة والإبلاغ:

وهي هداية الإنسان إلى ما يصلحه في معاده وهي النجاة من النار، وهذه خاصة بالمكلفين من الجن والإنس، وليست للحيوانات ولا الطيور، وهذه المرتبة هي حجة الله على خلقه؛ لأن الله لا يعذب أحدًا حتى تقوم عليه الحجة، وحتى يُهدى هذه الهداية.

وهذه الهداية هي التي أَرسل اللهُ من أجلها الرسل، وأَنْزلَ من أجلها الكتب، قال سبحانه: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النِّساء: ١٦٥]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ١١٥]؛ أي: ما كان الله ليضلهم بعد أن هداهم وبيَّن لهم طريق الخير، فلما بَيَّن لهم طريق الخير وتركوه؛ أضلَّهم عقوبةً لهم؛ قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فُصلت: ١٧]؛ هديناهم؛ أي: دللناهم على طريق الخير وطريق الشر، فلما بَيَّن الله لهم طريق الخير وطريق الشر واستحبوا العمى على الهدى؛ جاءتهم العقوبة وهي المذكورةُ في قوله: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [فُصلت: ١٧].

وهذه الهداية ثابتة للرسل والأنبياء والمصلحين والدعاة؛ أي: أن كلهم يقدرون عليها؛ قال الله ـ تعالى ـ للنبي ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشّورىٰ: ٥٢]؛ أي: ترشد وتدل وتبلغ وتدعو إلى الأمر الذي خُلق العباد له؛ وتبين ما أوجب الله عليهم من توحيده وطاعته وترك معصيته.

فإذا بعث الله الرسول فأرشد الناس ودلهم على ما أوجب الله عليهم من التوحيد والطاعة واجتناب المعصية؛ قامت الحجةُ عليهم، فإن عصوا بعد ذلك أو كفروا؛ استحقوا العذاب.

المرتبة الثالثة: هداية التوفيق، والإلهام، والتسديد:

وهي أن يوفق الله الإنسان إلى قبول الحق والرضا به واختياره، وهذه الهداية خاصة بالله، فلا يقدر عليها إلا هو ـ سبحانه ـ؛ فلا يقدر عليها أحد من الخلق؛ لا الأنبياء، ولا غيرهم؛ وهذه هي التي نفاها الله عن النبي ﷺ بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]؛ أي: أن النبي ﷺ لا يخلق الهداية في القلب، ولا يلهمه، ولا يجعله يقبل الحق ويختاره ويرضى به، قال سبحانه: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، فالله ـ تعالى ـ هو الذي يهدي ويضل، والعبد هو الضال والمهتدي، **ولا بد في وقوع هذه الهداية من أمرين:**

الأمر الأول: الهداية من الله.

الأمر الثاني: الاهتداء من العبد.

فإذا هداه الله واهتدى؛ حصلت له الهداية بالتوفيق، وكذلك الإضلال من الله، والعبد هو الضال؛ فإذا أضلَّه الله فَضَلَّ؛ صار ضالًّا.

فالهداية والإضلال بيد الله ﷻ؛ وقد اتفقت رسل الله وكتبه المنزلة، على أن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وهذه المسألة مسألة عظيمة؛ لأن أفضل ما يقدِّره الله على العبد وأَجَلُّ ما يقْسِمه له هو الهداية، وأعظم ما يبتلي الله به العبد، وأعظم مصيبة تصيبه هو أن يقدّر الله عليه الإضلال، وكل نعمة فهي دون نعمة الهداية، وكل مصيبة هي دون مصيبة الإضلال.

وهذه المرتبة أنكرها المعتزلة والقدرية، فأنكر عليهم أهل السُّنَّة وبدَّعُوهم وضلَّلوهم، ومن ذلك قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا)**.

فأهل السُّنَّة قالوا: النصوص واضحة؛ أن الله ﷻ بيده الهداية والإضلال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدة: ١٣]، فلو كانت الهداية بيد العبد لما قيَّدها الله بالمشيئة، ولكن الله ﷻ خصَّ المؤمن بنعمة دينية دون الكافر؛ كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصَّافات: ٥٧]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحُجرات: ٧، ٨].

هذه النعمة اختصَّ الله بها المؤمنين؛ فجعلهم يقبلون الحق، ويرضون به، ويختارونه، وألهمهم إياه، وخلق الهداية في قلوبهم؛ فصاروا مهتدين، وله الفضل والإحسان.

والكافر أضلَّه الله وخذله وابتلاه، كل ذلك عدلًا منه، وحكمة بالغة.

والمعتزلة والقدرية تأوّلوا النصوص، فقالوا: قَوْلُهُ: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣] معناه: يسميه مهتديًا، ويبين لهم طريق الصواب، أو يسميه ضالًّا، أو يحكم عليه بالإضلال، بعد أن يخلق الضلال من نفسه، ففسَّروها بهداية الدلالة والإرشاد، وهذا من أبطل الباطل.

وضَرب القدرية مثلًا لذلك ـ والله يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ـ، فقالوا: مَثَلُ الله في ذلك مَثَلُ رجل له ابنان أعطى كل واحد منهما سيفًا، وقال لهما: جاهدا به في سبيل الله؛ فالأول أطاع والده وجاهد به في سبيل الله؛ والثاني عصى والده وجعل يستعرض رقاب المسلمين ويقتلهم، فهذا اختار طريق الحق من نفسه، وهذا اختار طريق الضلال من نفسه، والله ـ تعالى ـ ما خص الأول بهداية ولا خص الثاني بالإضلال!! وهذا من أبطل الباطل كما أوضحناه قبلُ.

والمرتبة الرابعة: الهداية إلى طريق الجنة والنار يوم القيامة:

فالكفار يهديهم الله إلى النار، والمؤمنون يهديهم الله إلى الجنة، قال ﷻ في الكفار: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ﴾ الآية [الصَّافات: ٢٢، ٢٣]، وقال سبحانه في المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ۝٤ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝٥ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٤ ـ ٦]، فهذه هداية بعد قتلهم يهديهم إلى طريق الجنة، ويصلح بالهم بإرضاء خصومهم، وقبول أعمالهم.

فهذه مراتب الهداية؛ وأهل السُّنَّة يقسمون الهداية إلى قسمين:

- هداية دلالة وإرشاد.
- وهداية توفيق وإلهام(١).

والقدرية والمعتزلة ليس عندهم إلا هداية واحدة؛ هي: هداية الدلالة والإرشاد، أما هداية التوفيق فهم يردونها إلى هداية البيان والإرشاد، وهذا من أبطل الباطل، وهذا مبني على أصلهم الفاسد، وهو قولهم: بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله؛ فما دام يجب على الله فعل الأصلح للعبد؛ قالوا: فلا يمكن أن يهدي الله أحدًا، ولا أن يضل أحدًا.

وهذا أيضًا مبني على أصلهم الفاسد الآخر، وهو القول: بأن أفعال العباد مخلوقة لهم؛ فالعباد هم الذين خلقوا الهداية والضلال، وهم الذين يخلقون الطاعات والمعاصي، ولو خص الله أحدًا بالهداية وخذل أحدًا؛ لكان ظالمًا، والله عدل لا يجور.

وكما سبق: فإنَّ الله له حكمة بالغة في تقدير الكفر والمعاصي وغيرهما، وأن الذي يُنسب إلى الله إنَّما هو الخلق، وهو مبني على الحكمة، والذي ينسب إلى العبد هو المباشرة والكسب.

ولهذا: فإن الهداية والإضلال بيد الله؛ فالله تعالى يهدي ويضل، والعبد يباشر؛ فيكون هو المهتدي أو الضال.

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٩ ـ ١٤).

تقلُّب العباد في مشيئة الله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ)

الشَّرح

○ قوله: (وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ):

أي: أن كل العباد يتقلبون بين مشيئته وفضله؛ كما قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢] فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يهدي من يشاء فضلًا منه وإحسانًا، ويضل من يشاء مشيئة وحكمة وعدلًا ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصلت: ٤٦].

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليم بالمَحالّ التي تصلح للهداية؛ فهو عليم بالمحل الذي يصلح لغرس الكرامة فيهديه، وعليم بالمحل الذي لا يصلح لغرس الكرامة فلا يهديه.

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتصرف في عباده كما يشاء، والظلم: هو وضع الشيء في غير موضعه، والله تعالى وضع الأشياء في مواضعها، ولا يكون الإنسان ظالمًا إلا إذا منع الشخص مما يستحقه.

والله تعالى ما منع الكافر شيئًا يستحقه؛ فالهداية والإضلال ملكه وبيده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهو يهدي من يشاء، ويضل من يشاء؛ يهدي من يشاء فضلًا وإحسانًا، ويضل من يشاء مشيئة وحكمة وعدلًا. ولهذا قال:

﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧].

وقال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾[طه: ١١٢].

والظلم يختلف الناس في تفسيره، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في العقيدة بيان حقيقة الظلم، وأقسامه، والأقوال فيه.

تعالى الله سبحانه عن الأضداد والأنداد

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَهُوَ مُتَعالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ)

الشَّرْح

أي: أن الله تعالى متعال عن الأضداد والأنداد.

و(الأضداد) جمع ضِدٍّ وهو المخالِف.

و(الأَنْدَادِ) جمع نِدٍّ وهو: المِثل.

فهو سبحانه لا مخالف له، «**ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن**»[(١)]، فلا يمكن أن يخالفه شيء، كما قال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] فلا ضد له، ولا مخالف له، ولا مثل له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومقصودُ الماتن رَحِمَهُ اللَّهُ **الإشارة إلى الردّ على المعتزلة**؛ القائلين بأنَّ العبد يخلق فِعْل نفْسه.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٥)، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٤٢ ـ تحقيق: الحاشدي)، ورواه أيضًا النسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٤٠) من حديث إحدى بنات النبي ﷺ، وضعّفه الحاشدي في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٥٨) ـ بعد ما عزاه إلى أبي داود والنسائي ـ: «. . . وأم عبد الحميد، لا أعرفها»، وفي الباب أحاديث وآثار، لا تخلو أسانيدها من مقال. انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٤٢١ ـ ٤٢٥).

لا رادَّ لقضاء الله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلا غَالِبَ لِأَمْرِهِ)

الشَّرْح

○ قوله: (لا رَادَّ لِقَضَائِهِ) أي: لا يرد قضاء الله راد، فإذا قضى الله شيئًا فلا يرده أحد، ولا بد من وقوعه.

○ قوله: (وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ)؛ أي: لا يؤخر أحد حكم الله، بل لا بد أن ينفذ.

○ قوله: (وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِ اللهِ)؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الغالب، وهو الواحد القهار، إذا أراد شيئًا قال له: كن فيكون، فلا يغلب أمر الله شيءٌ.

مسألة: ما حكم من أنكر علم الله، وأن الله يعلم كل شيء؟

الجواب: حكمه أنَّه كافرٌ.

مسألة: ما حكم من قال: إن الله موجودٌ في كل مكان؟

الجواب: هذا قول الحلولية، وقد كفَّر العلماء قائله.

الإيمان بأن كل شيء يجري بمشيئة الله وقدره

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ)

الشَّرْح

○ قوله: (آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ) أي: صدَّقنا، واعتقدنا ذلك

○ قوله: (وَأَيْقَنَّا): من اليقين وهو: الاستقرار؛ يقال: يَقَن الماء إذا استقر في المكان؛ فالمعنى: ثبت هذا في قلوبنا واستقر، بأنَّ كلَّ ما تقدَّم، فإنه يجري بمشيئة الله وَقَدرِه.

فكل شيء يجري بقضاء الله وقدره وإرادته وتكوينه ومشيئته، ومشيئة الله نافذة، وقدر الله جارٍ ماضٍ، وما أراده الله لا بدَّ أن يكون؛ آمَنَّا بذلك وصدقنا، واستقر ذلك في قلوبنا؛ لأن هذا من الإيمان بقضاء الله وقدره.

كما لا بُدَّ من الإيمان بعلم الله بالأشياء، وكتابتها في اللوح المحفوظ، وإرادته لكل ما يوجد في هذا الكون؛ لأنه هو الذي خلقه وأوجده.

وهذا مكتوب قبل أن تُخْلَقَ الخلائقُ بخمسين ألف سنة؛ كما ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرشُه عَلَى المَاءِ**»(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

وأن محمدًا عبدُه المصطفى ونبيُّه المجتبى

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ المُصْطَفى وَنبِيُّه المُجْتَبى وَرَسُولُه المُرْتَضى)

الشَّرْح

○ قوله: (إن) ـ بكسر الهمزة ـ معطوف على قوله: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ)؛ لأن (إن) تكسر بعد القول كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [مريم: ٣٠]، وكما في قوله: ﴿يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ [الصافات: ٥٢]؛ وتقرأ الجملة هكذا: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ المُصْطَفَى وَنَبِيُّه المُجْتَبَى وَرَسُولُه المُرْتَضَى)، فقد عطف المؤلف إثبات النبوة على إثبات توحيد الله في ربوبيته، وفي أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وفي ألوهيته وعبادته.

قوله: المجتبى والمصطفى والمرتضى: متقاربة؛ يعني: أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العربي المكي، ثم المدني هو عبد الله ورسوله، اجتباه الله، واصطفاه على العالمين، وارتضاه، واختصه بالرسالة والنبوة ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

فلا بدّ من الإيمان بأن محمدًا عبد الله ورسوله، وأنه خاتم النبيين، وأنه أفضل الأنبياء، وأنه رسول الله إلى العرب والعجم، والجن والإنس؛ من لم يؤمن بهذا فهو كافر ليس بمؤمن، ولو زعم أنه يوحد الله ويعبده.

شهادتان لا تصح إحداهما بدون الأخرى: من شهد أن لا إلٰه إلا الله ولم يشهد أن محمدًا رسول الله لم تقبل منه، ومن شهد أن محمدًا رسول الله ولم

يشهد أن لا إلٰه إلا الله لم تقبل منه، وإذا أطلقت إحداهما دخلت فيها الأخرى، وإذا اجتمعتا تُفسر الشهادة الأولى بتوحيد الله، والشهادة الثانية برسالة النبي ﷺ.

ولهذا نفى الله الإيمان عن أهل الكتاب ـ اليهود والنصارى ـ؛ لأنهم لم يشهدوا أن محمدًا رسول الله، وإن كانوا يزعمون أنهم مؤمنون بالله؛ قال الله تعالى في سورة «براءة»: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فنفى عنهم الإيمان؛ لأنهم لم يؤمنوا بأن محمدًا رسول الله، وإن كانوا يزعمون أنهم آمنوا بالله، وأنهم يعملون بكتبهم، لكن الإيمان نُفِيَ عنهم؛ فما صح، ولا اعتُبِرَ.

وقد جمع الله له ﷺ بين العبودية والرسالة، وهذه أفضل المقامات وأكملها، وكلما حقق الإنسان العبودية لله؛ كلما علت درجته، ومرتبته عند الله.

ولا يمكن أن يخرج أحد عن العبودية أبدًا، فالناس ـ بل جميع المخلوقات ـ معبدة لله؛ العبودية العامة، قال سبحانه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]؛ هذه هي **العبودية العامة**، ومعناها: أن كل مخلوق تنفذ فيه مشيئة الله وقدرته وإرادته.

وأما العبودية الخاصة؛ فهذه خاصة بالمكلفين، الذين يعبدون الله باختيارهم، ويوحدونه؛ من الجن والإنس والملائكة، وأكمل المقامات للنبي ﷺ هي العبودية الخاصة والرسالة[(١)].

وكلما حقق الإنسان عبوديته لله؛ كلما علت درجته ومرتبته؛ ولما كان الأنبياء أكثر الناس عبودية لله؛ كانوا أفضل الناس وأقربهم إلى ربهم ﷻ، ولذلك **كان الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ أكثر الناس عبودية لله** ﷻ، وأعلاهم وأشرفهم منزلةً، ولهذا وصفه الله بالعبودية في المقامات الشريفة:

١- فوصفه بالعبودية في مقام الإسراء، فقال: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

٢- ووصفه بالعبودية في مقام الدعوة إلى الله، فقال: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ١٠٥).

يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩].

٣- ووصفه بالعبودية في مقام الوحي، فقال: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

٤- ووصفه بالعبودية في مقام التحدي، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

فهذه أكمل المقامات وأشرفها.

❐ كيفية إثبات النبوة:

وفي ثبوت النبوة كلام للناس؛ فكثير من أهل الكلام والنظر يثبتون النبوة بالمعجزات؛ فيرون أن المعجزات هي الدليل على النبوة.

والمعجزات لا شك أنها من دلائل النبوة، لكن ليست دلائل النبوة محصورة في المعجزات؛ **بل دلائل النبوة كثيرة**؛ منها: المعجزات، وخوارق العادات التي يجريها الله على يد النبي ﷺ، مثل الإسراء والمعراج.

وكذلك من أعظم المعجزات الدالة على نبوته ﷺ: القرآن الكريم، ومنها: نَبْعُ الماء من بين أصابعه ﷺ، وكذلك تكثير الطعام، وإخباره عن المغيبات بوحي من الله ﷻ.

وهناك أيضًا دلائل كثيرة، حتى ألَّف العلماء مؤلَّفات كـ «دلائل النبوة» للبيهقي وغيره.

والنبوة يدَّعيها أصدق الناس، وأكذبهم، والناس يفرقون بين الصادق وبين الكاذب في أخباره وأقواله وأفعاله، فلا بدَّ أن يقول مدَّعيها للناس كلامًا، ولا بدَّ أن يخبرهم بأخبار، ولا بدَّ أن يفعل أشياء؛ يعرف الناس بها الصادق من الكاذب.

بل إن الناس يعرفون الصادق من الكاذب في غير دعوى النبوة؛ فأنت تعرف الصادق من الكاذب في بيعه وشرائه؛ فتعرف المهندس الصادق، وتعرف الطبيب الصادق الناصح؛ ولهذا تجد بعض الناس يشتري من فلان؛ لأنه صادق، ولا يشتري من فلان؛ لأنه كاذب.

فإذا كان هذا حاصلًا في أمور الناس المعيشية، فكيف لا يُعرف الصادق

من الكاذب في دعوى النبوة؟!

فالنبيُّ يعرف الناسُ صدقه فيما يُخْبِرُ به من الأخبار، وبما يفعله من أمور كلها مشتملة على علوم وأحوال يتبين بها صدقه، فصدق النبي ووفاؤه ومطابقة أقواله لأفعاله؛ دليل على نبوته.

ومن أمثلة ذلك: استدلال خديجة بنت خويلد رضي الله عنها زوج النبي ﷺ على نبوته بما جبل الله نبيه عليه من الأخلاق والصفات الحميدة مثل الصدق والوفاء، وذلك لمَّا جاءه جبريل في أول البعثة في صورته التي خلق عليها، وقد ملأ ما بين السماء والأرض، رُعِبَ النبي ﷺ رعبًا شديدًا، وجاء إلى زوجه خديجة، وقال: «**لَقد خَشيتُ على نفسي**»، فَقَالتْ له خديجة: **كَلَّا وَاللهِ مَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا؛ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتُكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ**»[1]، فالنبي ﷺ يعلم أنه صادق، ولكن يخشى أن يكون عرض له عارض سوء، فبينت له خديجة أنه لا يمكن أن يعرض له عارض سوء؛ لأن الله لمَّا جبله على هذه الصفات الحميدة فلا يخزيه سبحانه وتعالى، فهذا من الأدلة التي يُستدل بها على نبوة النبي ﷺ.

ومن ذلك أيضًا: تصديق ورقة بن نوفل ابن عم خديجة له، وكان قد تنصَّر في الجاهلية، وكان يكتب من الإنجيل بالعربية، فجاءت خديجة بالنبي ﷺ إلى ابن عمها، وقالت: اسمع من ابن أخيك.

فأخبره النبي ﷺ خبره، فآمن به وصدقه في الحال، واعترف بنبوته، وقال: «**هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنزِلَ عَلى مُوسَى**»[2]، والناموس: هو صاحب السر في الخبر، يعني: جبريل، وكان ورقة شيخًا كبيرًا قد عمي وطعن في السِّنِّ، فتمنى أن يكون جذعًا حين يخرجه قومه، قال: «يَا لَيْتَنِي فيها جَذَعًا أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟!**» فَقَالَ وَرَقَة: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ»[3]، فآمن ورقة رضي الله عنه، وجاء في حديث أن

(١) أخرجه البخاري (٣) واللفظ له، ومسلم (١٦٠).
(٢) أخرجه البخاري (٣) وفي مواضع متفرقة من صحيحه الجامع، ومسلم (١٦٠)، وهو طرف آخر للحديث السابق.
(٣) أخرجه البخاري (٦٩٨٢) واللفظ له، ومسلم (١٦٠)، وهو طرف آخر للحديث السابق.

النبي ﷺ شهد له بالجنة.

والمقصود: أن ورقة استدل بذلك على صدق النبي ﷺ.

وكذلك أيضًا: هرقل ملك الروم لما كتب له النبي ﷺ الكتابَ يدعوه إلى الإسلام كتب له: «**مِنْ مُحَمَّدٍ عبد الله ورسوله إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ.. فَإِني أَدعوكَ بدِعاية الإِسْلامِ أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ توليت فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمُ الأَرِيسِيِّينَ، وَ** ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ٦٤]»[(١)].

فاهتم هرقل بهذا الكتاب اهتمامًا عظيمًا، وسأل في بلده: هل يوجد أحد من العرب؟ ـ وكان أبو سفيان في ذلك الوقت في الشام في تجارة ومعه أصحابه ـ فقيل: نعم ها هنا، فقال: عليَّ به، وقال لترجمانه: قل لهم: أيكم أقرب نسبًا من هذا الرجل؟ فقالوا: أبو سفيان، فقدّم أبا سفيان وجعلهم خلفه، وقال لترجمانه: إني هذا الرجل مسائل، فإن كذبني فكذبوه؛ ولهذا تحاشى أبو سفيان الكذب وهو في كفره، وقال: لولا أن يؤثر عليَّ الكذب لكذبت.

فسأله أسئلة استدل بها على صدق النبي ﷺ واعترف بنبوته، «قَالَ لَهُ: كَيْفَ نَسَبُهُ فيكم؟ قُلتُ: هُوَ فِينا ذُو نَسَبٍ»[(٢)]، قال: «وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تبعَثُ في أحساب قومها»[(٣)]، وسأله: «فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلتُ: لَا»[(٤)]. فَقَالَ: «فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ»[(٥)]، وسأله: «فَأَشْرَافُ النَّاسِ يتبعونه أم ضعفاؤهم؟ قلتُ: بل ضُعَفَاؤُهُمْ»[(٦)]، فَقَالَ: «وَهم أَتْبَاعُ الرُّسُلِ»[(٧)]، وسأله:

(١) أخرجه البخاري (٧) بهذا اللفظ، من حديث أبي سفيان بن حَرْبٍ، وهو خَبَرٌ طويل، وسيأتي تخريجه بتمامه.
(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٧) واللفظ له، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٣) أخرجه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣) بهذا اللفظ.
(٤) أخرجه البخاري (٧) واللفظ له، ومسلم (١٧٧٣).
(٥) أخرجه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٦) أخرجه البخاري (٧) وهذا لفظه، ومسلم (١٧٧٣).
(٧) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).

«أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟»[(١)]، فَقَالَ: يَزِيدُونَ، فَقَالَ: «وَكَذَلِكَ أَمرُ الإيمان حتى يتمَّ»[(٢)]، وسأله، فقال: «فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سُخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا»[(٣)]، قَالَ: «وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ القُلُوب»[(٤)]، وسأله: «فَكَيْفَ كَانَتْ حربُهُ وحربُكم؟ قلتُ: كانتْ دُوَلًا وسجالًا؛ يُدال علينا المرة، وتُدال عليه الأخرى»[(٥)]؛ يعني: مرة ننتصر عليه، ومرة ينتصر علينا، فقال: «فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلى، ثُمَّ تَكُونُ لَهم العَاقِبَةُ»[(٦)]، وسأله: «فَمَاذَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ؟ قَالَ: يَأْمُرُنَا بِعِبَادَةِ اللهِ، وَيَنْهَانَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقةِ، وَالعَفَافِ وَالوَفَاءِ بالعهد، وأَدَاءِ الأَمَانَةِ»[(٧)].

ثم قال لهم: «وَهَذِهِ صِفة نَبِيٍّ كنتُ أعلمُ أَنَّهُ خارجٌ، ولكن لم أكن أعلم أنه منكم»[(٨)]، «وإن يَكُ ما قُلتَ حقًّا؛ فيوشك أن يَملك موضع قدميَّ هاتين، ولوْ أرجو أن أخْلُصَ إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنتُ عنده، لغسلتُ قَدَمَيْهِ»، «فإنْ كان ما تقولُ حقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ»[(٩)].

ثم أُخرج أبو سفيان وقومه، فقال لهم أبو سفيان حين خرج: «لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ إِنَّه لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ»[(١٠)]؛ قوله: (أَمِرَ)؛ يعني: عظم شأنه، و(ابن أبي كبشة): يقصد النبي ﷺ بنسبه إلى أحد أجداده الغامضين من جهة الرضاع، وكانت العرب إذا كرهت الإنسان نسبته إلى جد غامض، قال

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) بهذا اللفظ.
(٢) أخرجه البخاري (٧) وهذا لفظه، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٣) أخرجه البخاري (٧) واللفظ له، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٤) أخرجه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣)، كلاهما بهذا اللفظ، وله عند البخاري في مواضع من الصحيح، بنحوه.
(٥) أخرجه البخاري (٢٩٤١)، واللفظ له، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٦) أخرجه البخاري (٢٨٠٤)، ومسلم (١٧٧٣).
(٧) أخرجه البخاري (٢٩٤١) واللفظ له، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٨) أخرجه البخاري (٢٩٤١) واللفظ له، ومسلم (١٧٧٣)، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(٩) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣) واللفظ له، وأحمد (١/ ٢٦٢).
(١٠) أخرجه البخاري (٤٥٥٣)، ومسلم (١٧٧٣) واللفظ لهما، وأحمد (١/ ٢٦٢).

أبو سفيان: «والله ما زلتُ ذليلًا مستيقنًا بأن أمره سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللهُ قَلبي الإِسْلَامَ وَأَنَا كَارِهٌ»[(١)].

فهذا هرقل استدل على نبوة النبي ﷺ بهذه الأدلة من غير المعجزات وخوارق العادات.

وكذلك النجاشي ـ رحمه الله ورضي عنه ـ لما جاءه الصحابة وهاجروا إليه سألهم، واستخبرهم خبر النبي ﷺ واستقرأهم القرآن فقرؤوا عليه، فقال لهم: «إِنَّ هَذَا وَالَّذِي أَتَى بِهِ مُوسَى مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ»[(٢)].

وبهذا يتبين أن الأدلة على نبوة الأنبياء كثيرة، ليست خاصة بالمعجزات وخوارق العادات، **كما يزعمه بعض أهل الكلام والنظر من الأشاعرة وغيرهم.**

حتى إن **المعتزلة** أنكروا خوارق العادات التي تجري على أيدي المؤمنين، وخوارقَ العادات التي تجري على أيدي السحرة، مع أنها واقعة، وقالوا: حتى لا يلتبس النبي بغيره، وهذا من جهلهم، وهو من أبطل الباطل.

ومن دلائل النبوة أيضًا: ما أبقاه الله تعالى من آثار الأمم المهلَكة؛ فإن الله تعالى ينصر المؤمنين، ويؤيدهم على القوم الكافرين، ويهلك الكفارَ ويعاقبهم، فبقيَّةُ آثارهم في العالم موجودةٌ، وأخبارهم متواترة؛ يعرفها الناسُ جميعًا؛ كتواتر الطوفان الذي أغرق الله به قوم نوح، وكغرق فرعون، وكآثار قوم لوط، وقوم هود، وقوم صالح.

ولهذا في سورة «الشعراء»؛ لما ذكر قصة موسى، ثم قصة إبراهيم، ثم قصة نوح، ثم قصة هود، ثم قصة صالح، ثم قصة لوط، ثم قصة شعيب، قال الله ـ تعالى ـ بعد كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٨، ٩].

ومن دلائل النبوة كذلك: ما اشتملت عليه الشرائع التي جاء بها الأنبياء من العلوم والأعمال والأحوال العظيمة، وما اشتملت عليه من الرحمة للخلق،

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤١) بهذا اللفظ، ورواه مسلم (١٧٧٣) بنحوه.
(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) و(٥/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وكذا ابن خزيمة (٢٢٦٠)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٧): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالسماع».

ودعوتهم إلى ما فيه خلاصهم ونجاتهم، ودعوتهم إلى ترك ما فيه هلاكهم، فهي مشتملة على علوم وأحوال وصفات إذا تخلَّق بها الناس، وعملوا بها حصلت لهم السعادة، وهي مشتملة كذلك على التحذير من أسباب الهلاك والأخلاق السيئة.

❐ مراتب الأنبياء والرسل:

والأنبياء والرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ على مراتب ودرجات، فالرسل أفضل من الأنبياء.

❐ الفرق بين النبي والرسول:

القول الأول: من العلماء من قال: إن الفرق بين النبي والرسول أن كلًّا من النبي والرسول يوحى إليه، لكن الرسول يوحى إليه بشرع ويؤمر بتبليغه، والنبي يوحى إليه ولا يؤمر بتبليغه، فإذا أُوحي إليه وأمر بتبليغه كان رسولًا، وإنْ لم يُؤمر بتبليغه كان نبيًّا، ولكن هذا قول مرجوح.

القول الثاني: أن الرسول هو الذي يُرسَل إلى أمة كافرة فيؤمن به بعضهم ويكفر به بعضهم، كنوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ أُرسل إلى الكفار، فآمن به بعضهم، وكفر به بعضهم، ومثل نوح أيضًا: هودٌ، وصالح، وشعيب، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونبينا محمد ﷺ.

أما النبي: فهو الذي يرسل إلى قوم مؤمنين، ويكلَّفُ بالعمل بشريعة سابقة[(١)]، فمثلًا آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ نبي؛ لكنه نبي إلى بنيه، ولم يقع الشرك في زمانه، والأمرُ كذلك بالنسبة لنبيِّ الله شيت، وأمَّا نوح عليه السلام فكان أول رسول بعثه الله بعد وقوع الشرك أول ما وقع في الأرض؛ فأرسله إلى بنيه وإلى غير بنيه.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، ثم وقع الشرك[(٢)]، هذا معنى قوله: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ

---

(١) انظر: «النبوات» لشيخ الإسلام (٢/ ٦٨٧ ـ ٦٩٠ ـ ٧١٤).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٨٠، ٥٩٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٥١٨٤)، وابن جرير في «التفسير» (٢/ ٣٣٤)، كلهم من طريق أبي داود الطيالسي، عن همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه».

وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وبالمثل: داود وسليمان أنبياء؛ لأنهم كلفوا بالعمل بالتوراة جميعًا التي أُنزلت على موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأُرْسِلا إلى بني إسرائيل الذين كانوا بعد موسى، حتى جاء عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ بشريعةٍ مستقلة؛ وهو تابع أيضًا لما جاء في التوراة، ولكنه خفف بعض الأحكام، وقال: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠].

فالصواب الذي أقرَّه وحكم به أهل العلم: أنَّ الرسول هو الذي بُعث إلى أمة من أهل الشرائع الكبيرة؛ أي: إلى أمة كافرة؛ فيؤمن به بعضهم ويكفر بعضهم، والأنبياء هم الذين يوحى إليهم، ويرسلون إلى المؤمنين خاصة، ويُكلَّفُون بالعمل بشريعة سابقة.

ختم النبوة بمحمد ﷺ

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وإِنَّهُ خَاتَمُ الأَنْبِياءِ)

الشَّرح

نبيُّنا محمَّد ـ عليه الصلاة والسلام ـ خاتم الأنبياء، **وقوله: (وإنه خاتم الأنبياء)** معطوف على قوله: **(نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ المُصْطَفَى وَنَبِيُّهُ المُجْتَبَى وَرَسُولُه المُرْتَضَى)**.

فلا بدَّ في صحة الإيمان برسالة محمد ﷺ: أن يعتقد المسلم ويؤمن بأنه خاتم الأنبياء؛ ليس بعده نبي، فمن زعم أن بعده نبيًّا؛ فهو كافر بعد أن تقوم عليه الحجة، قال الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وثبت في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟! قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ**»(١).

وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٥) واللفظ له، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وفي البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧) بنحوه: من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وعند مسلم (٢٢٨٦) وحده من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وجاء بنحوه أيضًا من حديث أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، عند الترمذي (٣٦١٣)، وقال: «حسن صحيح غريب»، وأخرجه أيضًا الإمام أحمد (١٣٦/٥، ١٣٧).

المَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِيَ الكُفْرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيّ، وَأَنَا العَاقِبُ لَيْسَ بَعْدَهُ أَحَدٌ»(١)، والعاقب: الذي ليس بعده شيء.

وفي حديث ثوبان يقول النبي ﷺ: «**وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»(٢).

وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**فُضِّلْتُ عَلَى الأنبياء بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ المَغَانِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الأرضُ طَهُورًا ومسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ**»(٣) أو كما قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ، والشاهد من الحديث أنه قال: «**وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**»(٤).

فهذه الأدلة تدل على أنه خاتم النبيين، وأنه ليس بعده نبي، فمن اعتقد أن بعده نبيًّا فهو كافر، ولا يصح إيمانه؛ ولهذا فإن من ادَّعى النبوة بعده فهو كافر(٥)، كمسيلمة الكذاب، والأسود العنسي؛ **ومنهم في هذا العصر**:

«ميرزا غلام أحمد القادياني» الذي ادّعى النبوة.

والقاديانية الذين يتبعونه في الهند ويعظمون بلدة «قاديان» ويحجون إليها؛ هؤلاء فرقة كافرة، خارجة عن الإسلام وعن المسلمين، كما أقرَّ بذلك أهل العلم، وأجمعوا على ذلك في العصر الحاضر.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، واللفظ له، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وَقِفْ على ما أفاده الحافظ في «الفتح» (٦/ ٥٥٧) من احتمال إدراج ما ورد في بعض طُرق هذا الحديث من تفسير لقوله ﷺ: «**وأنا العاقب**».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢١٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأبو داود (٤٢٥٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢)، والحاكم (٤/ ٤٩٦ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين...»، وأحمد (٥/ ٢٧٨) من طريق عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان به، وهو حديث صحيح؛ أصله في مسلم (٢٨٨٩)، وفي الباب أحاديث أُخر. انظر: «البخاري» (٧١٢١)، ومسلم (٢٩٢٣)، وانظر: «عمدة القاري» (٢٤/ ٢١٥).

(٣) أخرجه مسلم (٤٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٥٢٣)، وغيره.

(٥) انظر: «الجواب الصحيح» (١/ ٣٠).

محمد ﷺ إمام الأتقياء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ)

الشَّرْح

أي: أن محمدًا ـ عليه الصلاة والسلام ـ إمام الأتقياء، والأتقياء جمع تقي؛ وهو الذي يخشى الله ويتقيه، ويعبده مخلصًا له الدين، ويؤدي ما فرضه عليه، وينتهي عما حرَّمه عليه.

فهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ إمام الأتقياء، يُقتَدى به وَيُتَّبَعُ؛ كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عِمران: ٣١]، وهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ له النصيب الأوفر من صفات المتقين؛ فهو مقدَّمُهُم وإمامهم، والله تعالى وصف المتقين بصفات كقوله سبحانه: ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عِمرَان: ١٣٣ ـ ١٣٦]، هذه هي صفات المتقين، وهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ أسبق الناس إلى هذه الصفات.

محمد ﷺ سيد المرسلين

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَسَيِّدُ المُرْسَلِينَ)

الشَّرح

هذا وَصْفُهُ ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنه سيد المرسلين جميعًا، وهو سيد الناس؛ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أفضل الناس، وإذا كان سيد المرسلين ـ والمرسلون أفضل الناس ـ فهو ﷺ سيد العالمين كما ثبت من الحديث الصحيح قال ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ القَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**»[(١)]، فقد اختاره الله سبحانه وتعالى، واصطفاه على خلقه؛ كما في الحديث الصحيح أنه ﷺ: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**»[(٢)]، وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ**»[(٣)]، فهو أفضل الناس على الإطلاق.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٧٦) من حديث ثوبان رضي الله عنه، وفي الباب بنحوه عن أبي سعيد الخدري عند أهل السُّنن، وفي الباب أيضًا عن عبد الله بن سلام، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله وغيرهم. وانظر: «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٥٤) و(٩/ ١١٦) و(١٠/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦)، وكتاب: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الكشاف» للزيلعي (٢/ ١٦٨ ـ ١٧٢) فقد توسع في تخريجه واستقصاء طُرقه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٤٨) و(٣٦١٥)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (٣/ ٢) من طريق علي بن زيد ـ وفيه ضَعْفٌ ـ عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وله شواهد من حديث أبي بكر، وابن عباس، وأنس رضي الله عنهم، ولذا صححه الألباني في «الصحيحة» (١٥٧١).

- وأما ما جاء في بعض الأحاديث من النهي عن تفضيله ﷺ؛ كحديث: «**لَا تُخَيِّرُوني عَلَى مُوسَى**»(١)، وفي رواية: «**لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأُصْعَقُ مَعَهُم فَأَكُونُ أَوَّل مَنْ يفيقُ فإذا موسى باطشٌ جَانِبَ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّن اسْتَثْنَى اللهُ؟**»(٢).

وفي لفظ: «**لَا تُخَيِّروني من بين الأنبياء؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أنا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ**»(٣).

وهذا الحديث له سبب، وهو أن يهوديًّا قال: والذي اصطفى موسى على العالمين، فسمعه مسلم فلطمه، قال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟ فجاء اليهوديُّ واشتكى المسلمَ للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى**»(٤)، ومثله الحديث الآخر في الصحيحين: «**لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللهِ**»(٥) فيجاب عنه بأجوبة:

الجواب الأول: أن يكون النهي محمولًا على ما إذا كان التفضيل على وجه الحميَّة والعصبية وهوى النفس، فإن الجهاد ـ وهو أفضل الأعمال ـ إذا كان على وجه الحمية والعصبية؛ فإنه لا يكون جهادًا في سبيل الله؛ كما ثبت في الحديث: أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يقاتل حمية والرجل يقاتل عصبية أيُّ ذلك في سبيل الله؟ فقال: «**مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا فَهُو فِي سَبِيلِ اللهِ**»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤١١، ٣٤٠٨) و(٦٥١٧، ٧٤٧٢)، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١١) واللفظ له، ومسلم (٢٣٧٣)، والترمذي «تفسير القرآن» (٣٢٤٥)، وأبو داود «السُّنَّة» (٤٦٧١)، وأحمد (٢/ ٢٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩١٧) بهذا السياق، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الطيالسي (٢٣٦٦) بلفظ: «**لا تفضلوا بين أنبياء الله، أو بينَ الأنبياء** ﷺ»، وعند أحمد (٣/ ٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري، بلفظ: «**... لا تفضلوا بعضَ الأنبياء على بعض...**»

(٦) أخرجه بهذا السياق البخاري (٢٨١٠، ٣١٢٦، ٧٤٥٨)، ومسلم (١٩٠٤)، وابن ماجه (٢٧٨٣) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ورواه بنحوه أبو داود (٢٥١٧) من حديث أبي موسى أيضًا.

الجواب الثاني: أنه محمول على ما إذا كان على وجه الفخر؛ لأن الفخر منهي عنه كما قال النبي ﷺ: «**وَإِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ**»(١).

الجواب الثالث: أن النهي محمول على ما إذا كان على وجه الانتقاص للمفضول.

الجواب الرابع: أن النهي محمول على ما إذا كان خاصًّا، بمعنى: أن يُفَضِّلَ نبيًّا بعينه على آخر، بخلاف قوله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**» فإنه تفضيل عام؛ فلا بأس بتفضيله على عموم الناس.

وأما الحديث الذي يروى: «**لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى**»، وأن بعض الشيوخ امتنع عن تفسيره حتى أُعطي مالًا جزيلًا، فلما أعطي مالًا جزيلًا فسّره، وقال: يعني: أن قرب يونس بن متى وهو في بطن الحوت وفي قعر البحار، كقربي من الله ليلة المعراج، وهذا الحديث باطل محرف لفظًا ومعنى(٢)، وهذا يدل على جهل هؤلاء بألفاظ الحديث ومعانيه، وهذا التفسير ذكره بعضهم، وأظنه أبو المعالي الجويني(٣)، وهو **يتمشى مع القول بنفي العلو عن الله**، وأن من كان فوق السبع الطباق، ومن كان في بطن الحوت في قعر البحار فَقُربهم مِنْهُ سواء.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه، وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه (٤٢١٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١/ ١٥٣)، وأبي هريرة عند إسحاق بن راهويه في «المسند» (٤٠٥)، وحديث أنس حسّنه الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٩٣).

(٢) قال الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص١٧٢ ـ ط: السابعة): «لا أعرف له أصلًا بهٰذا اللفظ...».

(٣) نقله عنه أبو بكر ابن العربي في كتابه «أحكام القرآن» (٦/ ٤٩٢)، وأبو المعالي هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين، ولد سنة ٤١٩هـ في «جوين» من نواحي نيسابور. من كتبه «الشامل في أصول الدين»، و«الإرشاد» و«الورقات في أصول الفقه»، وهو من أئمة الأشاعرة، وتتلمذ عليه أبو حامد الغزالي. توفي سنة ٤٧٨هـ في قرية «بشتغال» من أعمال نيسابور. انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦٢)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (٢٧٨ ـ ٢٨٥)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١٦٠).

وقد عُلم بكثير من الأدلة قطعًا أن الله تعالى في العلو؛ فوق العرش، ومحمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ عُرج به إلى الله في العلو، ويونس إنما كان في قعر البحار، فأين هذا من هذا؟

وصواب الحديث: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدٌ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**»[1]، وفي لفظ: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**»[2]، وفي لفظ: «**مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ**»[3]، فليس في الحديث نهي عن تفضيل النبي ﷺ على يونس عليه السلام، **فالصواب** أن الأنبياء يتفاضلون؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وكيف يقال: إن يونس يفضل على محمد ﷺ ومحمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ قد عُرج به إلى السماء، فهو مقرَّبٌ معظَّم مُبجل، ويونس ممتحن مؤدَّب مسجون في قعر البحار، فأين المعظَّم المقرَّب المبجَّل، من الممتحَن المؤدَّب؟!

ومع ذلك فإنه لا ينبغي لإنسان أن يفضِّل نفسه على يونس عليه السلام، حتى لو كان فاضلًا، فكيف إذا كان مفضولًا؟!

فمن قال إنه خير من يونس بن متى ـ حتى ولو كان فاضلًا ـ: فكفى بقوله هذا سببًا للحطِّ من مرتبته، فلو قال بهذا أحد: فهو كاذب. وهذا من باب الشرط المقدر؛ كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمر: ٦٥].

---

(١) رواه البخاري (٤٦٠٣) من حديث ابن مسعود بلفظ: «**ما ينبغي لأحدٍ أن يقول: أنا خيرٌ من يونس بن متى**»، وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١١١٦٧)، بلفظ: «**لا ينبغي**» والباقي مثله، وكذا أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٥٢٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٥٧)، (٧/ ١٢٨).
وجَاءَ مِنْ حَدِيث أبي هريرة عند مسلم (٢٣٧٣) بلفظ: «**ولا أقول إن أحدًا أفضل من يونس بن مَتَّى...**»، وكذا أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩٠)، (١/ ٤٤٠، ٤٤٣)، والشاشي في «المسند» (٢/ ٥٧)، وغيرهم، وجاء من حديث ابن عباس بلفظ: «**لا ينبغي لأحدٍ أن يقول: أنا خيرٌ من يونس بن مَتَّى...**»، عند أحمد في «المسند» (١/ ٢٤٢، ٣٤٨)، وفي (١/ ٢٩١) لكن بلفظ: «**وما ينبغي...**»، وكذا رواه بهذا اللفظ أبو يعلى في «المسند» (٢٥٤٤).
وورد أيضًا من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، عند أبي يعلى في «المسند» (٦٧٩٣)، بلفظ: «**لا يقولن أحدٌ إني خيرٌ من يونس بن مَتَّى**».

(٢) أخرجه البخاري (٣٤١٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٠٤، ٤٨٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وسبب ذلك أن يونس ـ عليه الصلاة والسلام ـ لما ذهب مغاضبًا والتقمه الحوت وهو مليم فسبّح، وقال: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]؛ قد يظن بعض الناس: أنه خير من يونس بن متى، وأنه لا يحتاج إلى هذا الندم والاستغفار والتسبيح، وهذا باطل؛ لأن كل أحد يحتاج إلى أن يستغفر من ذنبه، وكل أحد ظالم لنفسه.

ومما يظن به التنقص من مقام نبي الله يونس عليه السلام أن نبيّنا ﷺ نهاه الله عن التشبه بيونس عليه السلام فقال: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، وأمره بالتشبه بأولي العزم فقال: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وقد أخبر الله عن الأنبياء كلهم أنهم يستغفرون، وأولهم آدم وآخرهم نبيّنا محمَّد ﷺ؛ فأخبر الله عن آدم أنه قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وموسى أخبر الله عنه قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي فَٱغۡفِرۡ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وقال نبينا محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو أشرف الخلق كما في حديث الاستفتاح: «**وَجَّهْتُ وَجْهِي**»[(١)]، وقال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ، رَبِّي وأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ**»[(٢)].

فكل أحد ـ حتى الأنبياء ـ يحتاج إلى ما احتاج إليه يونس عليه السلام، فمن وقع في نفسه أنه خير من يونس بن متى عليه السلام فهو كاذب.

❀ ❀ ❀

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) هو من تتمة الحديث السابق.

ثبوت الخلة لنبيّنا ﷺ

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَحبِيبُ رَبِّ العَالَمين)

الشَّرْح

○ قوله: (وَحبِيبُ رَبِّ العَالَمِينَ): يعني: نبينا ﷺ حبيب رب العالمين، بل هو ﷺ خليلُ رب العالمين، ولو قال الشيخ الطحاوي: (وخليل رب العالمين) لكان أولى؛ لأن الخُلَّة أكمل من المحبة، وقد ثبتت له ـ عليه الصلاة والسلام ـ الخلة؛ كما ثبتت لإبراهيم، قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْراهِيمَ خَلِيلًا**»[(١)]، وفي الحديث الآخر: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أهل الأرضِ خَلِيلًا لاتَّخَذْتُ ابْنَ أبي قُحَافَةَ خَلِيلًا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الله**»[(٢)]، إذن: فالخلة ثابتة لنبينا ﷺ، والخلة أعلى مقامات المحبة؛ والمحبة ثابتة لغير الخليل؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التّوبة: ٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البَقَرة: ١٩٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البَقَرة: ٢٢٢]، فهذه المحبة ثابتة لهم، لكن الخلة فوق ذلك، **والخلة لم تكن إلا لاثنين**: لإبراهيم، ومحمد عليهما الصلاة والسلام، فهما الخليلان، وأما ما يقوله بعض الناس ويزعمه من أن الخلة لإبراهيم،

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن جنادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه بهذا السياق مسلم (٢٣٨٣) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله عند مسلم أيضًا عن ابن مسعود ألفاظ أخرى، وأخرجه البخاري (٣٦٥٦) من حديث ابن عباس بلفظ: «**لو كنتُ متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي**»، والحديث له في الصحيح، وفي السُّنن، والمسانيد، والمعاجم روايات وألفاظ أخرى.

والمحبة لمحمد؛ ويقول: إبراهيم خليل الله، ومحمد حبيب الله؛ فهذا باطل، بل إن محمدًا أيضًا خليل الله، وأما يُروى في الحديث الذي رواه الترمذي؛ وفيه: «**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللهِ، أَلَا وَأَنَا حَبِيبُ اللهِ وَلَا فَخْرَ**»(١)، فهذا حديث ضعيف لا يصح؛ في سنده راويان ضعيفان:

زَمْعَةَ بن صالح، وسلمة بن وَهْرَام.

والصواب: أن محمدًا خليل الله كما أن إبراهيم خليل الله؛ فقول الشيخ: (وَحبِيبُ رَبِّ العَالَمِينَ) يوهم أنه لا يُثبت الخلّةَ لمحمد ﷺ، ولو قال: (وخَلِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ) لكان أحسن؛ حتى يُدْفَعَ عنه توهّم عدم إثبات الخلّة لمحمدٍ ﷺ(٢).

والخلة هي نهاية المحبة؛ وذلك: لأن **المحبة لها درجات ومراتب**(٣):

فأوّلُ مراتب المحبة: **العلاقة**؛ وهي: تعلق القلب بالمحبوب.

المرتبة الثانية: **الإرادة**؛ وهي: إرادة المحب للمحبوب، وَمَيْلُ قلبه إليه، وطلبه له.

المرتبة الثالثة: **الصبابة**؛ وهي: انصباب القلب إلى المحبوب؛ بحيث لا يملكه؛ كانصباب الماء في الحدور.

المرتبة الرابعة: **الغرام**؛ وهو: الحب الملازم للقلب، سُمي غرامًا لملازمته له، ومنه الغريم، سمي غريمًا لملازمته لغريمه صاحب الدَّين، ومنه قوله تعالى في جهنم: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفُرقان: ٦٥]؛ يعني: ملازمًا.

المرتبة الخامسة: **المودة والود**؛ وهو: صَفْوُ المحبة، وخلوصها، وَلُبُّها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مَريم: ٩٦].

المرتبة السادسة: **الشَّغَفُ**؛ وهو: الحُبُّ الذي وصل إلى شَغَافِ القلب، وهو غلافه، وهي: جلدةٌ دونه؛ كالحجاب.

المرتبة السابعة: **العشق**، وهو: الحُبُّ المفرط الذي يُخشى على صاحبه

(١) أخرجه الترمذي (٣٦١٦)، والدارمي (١/ ٣٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وضعفه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص١٧٥ ـ ط: السابعة).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٦٧)، (١٠/ ٦٧)، و«مدارج السالكين» (٣/ ٢٧).
(٣) انظر: «روضة المحبين» (ص١٦).

مِنْهُ، وهذه المرتبة لا يوصف بها الرب، ولا يوصف العبد بها في محبته لربه؛ لأنه لم يرد، ولعل الحكمة في ذلك: أنها محبة مع شهوة.

المرتبة الثامنة: **التتيم**؛ وهو: التعبّد، ومنه تيم الله؛ أي: عبد الله، يقال: تَيَّمَهُ الحب؛ أي: عبَّده وذلَّله.

المرتبة التاسعة: **التّعبد**؛ وهو غاية الذل مع غاية المحبة، يقال: طريق مُعَبَّدٌ إذا وَطِئَتْهُ الأقدامُ، ومحبة العبودية خاصة بالله، ولا تكون إلا لله؛ فإذا صُرفت لغير الله: كانت شركًا.

المرتبة العاشرة: **الخلة** وسُمِّيت خلة؛ لأنها تتخلل القلب والروح حتى تصل إلى سويدائك، كما قال الشاعر[(١)]:

قَدْ تَخَلَّلْتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي ... وَلِذَا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلًا

والخلة: هي نهاية المحبة وكمالها، ولا يتسع القلب لأكثر من خليل واحد؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ خَلِيلًا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ**»[(٢)] يعني نفسه ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ يعني: لو كان في قلبي متسع؛ لكان لأبي بكر، ولكن قلبي امتلأ بخلة الله؛ فليس فيه متسع لأكثر من واحدٍ.

أما المحبة: فيتسع قلبه ﷺ لكثير؛ كما كان يحب عائشة رضي الله عنها، ويحب أبا بكر رضي الله عنه، وكان أسامةُ حِبَّه وابنَ حِبِّه زيد رضي الله عنهما؛ فالقلب يتّسع لأكثر من واحد؛ هذا بالنسبة للمخلوق، أما وَصْفُ اللهِ بالخلة والمحبة، فهو كما يليق بجلاله وعظمته، والله ـ تعالى ـ يوصف من هذه المراتب: بالإرادة، والمحبة، والمودة، والخلة، أما بقية المراتب فلم يَرِدْ بها النَّصُّ، فاتصافه بالخلة هو كسائر صفاته كما يليق بجلاله وعظمته؛ لا تشبه صفاتُه صفاتِ المخلوقين.

(١) انظر: «محاضرات الأدباء» (١/ ٣٣٤)، و«المنتحل» (١/ ٦).
(٢) ذكره الشارحُ ـ حفظه الله ـ أول الباب والحديثُ سبق تخريجه هناك.

كل من ادَّعى النبوة بعده ﷺ كاذب

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغِيٌّ وَهَوى)

الشَّرْح

كل من ادعى النبوة بعد النبي ﷺ فهو غاوٍ؛ والغاوي هو المنحرف عن علم وهوى؛ أي: اتبع هوى نفسه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝٣٧ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝٣٨ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النّازعات: ٣٨ ـ ٣٩].

فالغيُّ: هو ترك العمل مع العلم، أما **الضلال**: فَعَمَلٌ مَع جَهْلٍ، وقد برَّأ الله نبيه الكريم من هٰذين الوصفين؛ قال سبحانه: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النّجم: ١، ٢]؛ أي: ليس ضالًّا؛ فيكون جاهلًا، بل هو على علم من ربه، وليس هو كذلك: غاويًا لا يعمل؛ بل هو راشدٌ، والراشد: هو الذي يعلم ويعمل.

عموم بعثته ﷺ للإنس والجن

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَهُوَ المَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الجِنِّ وَكَافَّةِ الوَرَى)

الشَّرْح

أي: أنه رسول الله إلى خلقه؛ يعني: الجن والإنس، والأدلة في كونه مبعوثًا إلى الجنّ واضحة، منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ ...﴾ [الأحقاف: ٢٩، ٣٠]، ثم قالوا بعد ذلك: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]؛ فهذا دليل على أنه مرسل إليهم

٢ ـ في سورة «الجن» قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجنّ: ١].

٣ ـ قوله في سورة «الرحمٰن»: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الرَّحمٰن: ٣٣] إلى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحمٰن: ١٣]؛ قرأها النبي ﷺ عليهم وقرأها على الإنس، فقال النبيُّ ﷺ: «**لَلْجِنُّ أَحْسَنُ رَدًّا مِنْكُم، مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الآيَةَ:** ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحمٰن: ١٣] **مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا قَالُوا: وَلَا بِشَيْءٍ مِنْ نِعَمِكَ يَا رَبَّنَا نُكَذِّبُ فَلَكَ الحَمْدُ**»[١].

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٩١)، والحاكم (٢/ ٥١٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٨٩)، و(٤/ ١٠١)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٢٣٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٦٦٦)، كلهم من حديث جابر بن عبد الله، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، وأورده الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (١/ ٢٠١) وقال: «زهير ضعيف»، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، =

٤ ـ وثبت في الصحيحين أنهم جاؤوا للنبي ﷺ وسألوه الزاد؛ فقال: «**لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ في أيديكم، أَوْفَرَ ما يَكُونُ لَحْمًا وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لدَوابكم**...»، قال النبي ﷺ: «**فلَا تَسْتَنْجُوا بهما؛ فَإِنَّهُ طعام إِخْوَانِكُمْ مِنَ الجِنِّ**»[(١)].

٥ ـ وثبت في قصة ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «**لا تبرح مكانك**»، وسمع حركة الجن، ولغطهم، وأصواتهم[(٢)]؛ فأراد أن يذهب، لكنه ذكر قول النبي ﷺ: «**لَا تَبْرَحْ مَكَانَكَ**»؛ فلما جاء النبي ﷺ أخبره، وقال: يا رسول الله! سمعتُ كذا وكذا، وخشيتُ عليك، فتذكرتُ قولك: «**لَا تَبْرَحْ**...» قال: «**هل سمعتَ؟**» قال:

= لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد. قال ابن حنبل: كأن زهيرَ بن محمدٍ الذي وقع بالشام؛ ليس هو الذي يُروَى عنه بالعراق؛ كأنه رجلٌ آخر، قلبوا اسمه؛ يعني: لما يروون عنه من المناكير، وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة».

فرواية أهل الشام عنه، غير مستقيمة، قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٩/ ١٢٧): «حديث جابر هذا رواه الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، وهو من أهل الشام؛ ففي الحديث ضعف، لكن له شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن جرير، والبزار، والدارقطني في «الأفراد» وغيرهم، وصحح السيوطي إسناده، كما في «فتح البيان»».

تنبيهات: قول الإمام الترمذي: «لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم» أورده عنه الإمام ابن كثير في «التفسير» (٤/ ١٧١)، ثم قال: «كذا قال!! وقد رواه البيهقي من حديث مروان بن محمد الطاطري، عن زهير بن محمد به مثله».

الشاهد الذي أشار إليه المباركفوري، من حديث ابن عمر، أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٧/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٧٤)، والخطيب في «التاريخ» (٤/ ٣٠١)، وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٦٩٠) نسبته إلى ابن المنذر، وابن مردويه، والدارقطني في «الأفراد»، وصحح السيوطي إسناده، لكن ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٧) من رواية البزار، وقال: «رواه البزار، عن شيخه عمرو بن مالك الرَّاسبي، وثّقه ابن حبان، وضعّفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح».

لكن لم يتفرَّدْ به عمرو بن مالك، بل هو مقرون في رواية ابن جرير بمحمد بن عبَّاد بن موسى العُكْلي، المُلقّب (سَنْدولا)؛ صدوق يخطىء، كما في «التقريب» (٥٩٩٥)، لكن في إسناديْهما يحيى بن سُليْم الطائفي، وهو مع كونه صدوقًا إلا أنه سيء الحفظ، كما في «التقريب» (٧٥٦٣).

(١) أخرجه مسلم (٤٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وعند البخاري (٣٨٦٠) من حديث أبي هريرة: «. . . . فقلتُ: مَا بال العظم والروثة؟ قال: **هما من طعام الجن**...».

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٥٥)، والدارقطني (١/ ٧٧)، والبيهقي (١/ ٩)، بمعناه: وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

نعم، فجاءه، فأراه النبي ﷺ مكان نيرانهم، وأخبره أنهم سألوه كذا وكذا[(١)].

فهذه أدلة تدل على أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ مُرْسَلٌ إلى الجن.

مسألة: قال ابن القاسم: إنه لم يُرسَل نبي إلى الإنس والجن إلا محمد ﷺ[(٢)].

لكن هذا بعيد؛ لأن ظاهر قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠] ظاهره أن موسى مُرْسَلٌ إليهم.

وكذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، دليل على أنه أُرْسِل إليهم رُسُلٌ.

مسألة: هل يكون من الجن رسول ونبي؟

قاله بعضهم؛ وروي هذا عن الضحاك بن مزاحم، ومجاهد وغيره، والذي رُوي عن ابن عباس: أن الرسل تكون من الإنس خاصة، وأما الجن فيكون فيهم نُذُرٌ؛ يُنْذِرُونَ، كما في الآية: ﴿فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]؛ ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

فالنبوة والرسالة تكون في الإنس، والجنُّ إنما يكون فيهم نُذُرٌ؛ وأما قوله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فلا يلزم من ذلك أن يكون منهم رسل، وإنما من أحدهما وهم الإنس؛ كقوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ يَلۡتَقِيَانِ ۝١٩ بَيۡنَهُمَا بَرۡزَخٞ لَّا يَبۡغِيَانِ﴾ [الرَّحمٰن: ١٩، ٢٠]، ثم قال: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٢]، وإنما يخرج اللؤلؤ من أحدهما، وهو المالح دون العذب.

وقال آخرون: لا مانع من ذلك؛ فقوله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [الأنعام:

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٦٧) من حديث ابن مسعود، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٥٥٢)، وقال: «رواه الطبراني وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف».
والذي في «صحيح مسلم» (٤٥٠) من حديث ابن مسعود المتقدم قريبًا: «**أتاني داعي الجن فذهبتُ معه فقرأت عليهم القرآن**» قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم ونيرانهم، وسألوه عن الزاد... الحديث»، وقد توسَّع الحافظ الزيلعيُّ في «نصب الراية» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٧) في الكلام على طرق حديث ابن مسعود، فلينظره من شاء.

(٢) انظر: «النبوات» لشيخ الإسلام (٢/ ١٠٠٤).

١٣٠] ظاهره أن يكون من الجن رسل، وقالوا: إن القول في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٢] ليس بصحيح؛ بل قد يخرج من العذب، والله أعلم بالصواب.

- وأما كون النبي ﷺ مرسلًا إلى عموم الناس إلى يوم القيامة - العرب والعجم - ففي ذلك أدلة واضحة لا شك فيها كما سيأتي، فمن أنكر رسالة محمد ﷺ إلى عموم الناس أو قال: إنه رسولٌ إلى العرب خاصَّة؛ فهو كافر؛

١- قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبإ: ٢٨].

٢- وقال سبحانه: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفُرقان: ١].

٣- وقال سبحانه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

٤- وقال تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ أي: وأنذر من بلغه إلى يوم القيامة.

٥- وقال سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ٧٩].

٦- وقال سبحانه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [يُونس: ٢]؛ أي: جميعًا وعمومًا.

٧- وقال ﷺ في حديث صحيح: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَموتُ وَلَمْ يُؤمن بالذي أُرسلتُ به، إلّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ**»(١).

فهذه الأدلة تدل على عموم الرسالة.

وأما قول بعض النصارى: إن النبوة خاصة بالعرب، فيقال لهم: إذا أثبتُّم أنه رسول إلى العرب فيلزمكم أن تثبتوا أنه رسول الله إلى الناس عامة؛ ما دام أثبتُّم أنه رسول؛ فالرسول لا يكذب، وقد أخبر أنه رسول الله إلى الناس كافة؛ فيلزمكم تصديقه وإلا فاكفروا؛ فالرسول لا يكذب؛ كما قال ﷺ: «**فُضِّلْتُ عَلَى**

(١) أخرجه مسلم (١٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ المَغانِم، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ»(١).

فيلزمكم أن تؤمنوا كذلك بالقرآن؛ الذي نزل عليه؛ ما دام أنه رسول؛ وفيه نصوصٌ واضحة في عموم رسالته إلى الناس كافةً؛ فإذا لم تؤمنوا بالقرآن، ولم تصدقوه: كفرتم، وإن صدقتموه في أنه رسول؛ فصدِّقوا في إخباره بأنه رسول الله إلى الناس كافة.

(١) أخرجه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو الدليل الثامن على عموم الرسالة.

الرسول هو المبعوث لعامة الجن والإنس بالحق والهدى

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَهُوَ المَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الجِنِّ وَكَافَّةِ الوَرَى بِالحَقِّ وَالهُدَى وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ)

الشَّرْح

أي: بُعِثَ كافةً للناس، وكافةً للجنّ بالحق والهدى، والنور والضياء.

هذا وصْف الشرع له ﷺ؛ فالله تعالى أرسله **بالحق**: الذي هو المطابق للواقع، **والهدى**؛ أي: العلم النافع الذي يثمر العمل الصالح، **والنور**: الذي يستضاء به ويوصل إلى الله وجنته ودار الكرامة، **والضياء**: الذي هو أبلغ من النور؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يُونس: ٥]، فإن الضياء نور فيه حرارة، والشمس فيها نور بحرارة، أما القمر ففيه نور بدون حرارة

وذلك أن هذا الشرع فيه نور وضياء، وحرارة الشرع الذي جاء به محمد ﷺ نورٌ فيه بيانٌ وإيضاحٌ ودعوةٌ وتعليمٌ وبيانُ حقِّ الله، وفيه حرارة أيضًا: قوةٌ وقمعٌ للمجرمين، وجهاد للكافرين، وإقامة للحدود؛ فهو نور وضياء.

القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَإِنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ؛ مِنْهُ بَدَأَ بِلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا)

الشَّرْح

○ قوله: (وَإِنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ):

بالكسر؛ معطوف على قوله: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ المُصْطَفَى... وَإِنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ) فالكلُّ معمول قوله: «نقول في توحيد الله: إن الله واحد لا شريك له»، ونقول: «إن محمدًا عبده المصطفى ورسوله»، ونقول: «إن القرآن كلام الله».

فالقرآن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وصفةٌ من صفاته، تكلَّم به، وأنزله على نبيه وحيًا، وليس بمخلوق كما يقول أهل البدع، وليس معنًى قائمًا بالنفس؛ بل هو كلام الله تكلم به بحرفٍ وصوتٍ يُسْمَعُ؛ سمعه جبرائيلُ، وكلَّم اللهُ محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة المعراج، وسمع موسى كلامَ الله؛ هذا هو الحق الذي عليه أتباع الرسل من أهل السُّنَّة والجماعة والصحابة والتابعين وأتباعهم(١).

ومسألة الكلام مسألة عظيمة، وهي من الصفات المشهورة التي اشتد النزاع فيها بين أهل السُّنَّة والحق من ناحية، وبين المخالفين لهم من ناحية أخرى، ففي معنى كلام الله وحقيقة كلام الله: مذاهبُ للناس.

ولما كان النزاع فيها شديدًا بين أهل السُّنَّة وأهل البدع؛ ولما كان الحق قد

(١) انظر تقرير عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في هذه الصفة الجليلة في «التسعينية» لشيخ الإسلام ـ طبعة دار المعارف، و«مجموع الفتاوى» ـ المجلد (١٢)، و(٥/ ٥٢ ـ ٥٥٨).

يلتبس بالباطل لكثرة من خاض في هذه المسألة؛ فلا بدَّ من استعراض المذاهب فيها[١]، وبيان القول الحق الذي تشهد له الأدلة والنصوص، وتشهد له العقول السليمة والفطر المستقيمة، فالناسُ قد تنازعوا في كلام الله على مذاهب، لكن **أبرز المذاهب في هذه المسألة**: ثمانية مذاهب لأهلِ الأرض جميعًا؛ سبعة مذاهب باطلة، والمذهب الثامن هو القول الحق.

ومع كون هذه المذاهب الباطلة سبعةً يقول العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذه المذاهب السبعة هي الذائعة بين الناس وبين فضلاء العالم، لا يعرفون غيرها مع بطلانها، وهذه المذاهب بعضها كفريّة وبعضها مبتدعة.

المذهب الأول: مذهب الاتحادية.

المذهب الثاني: مذهب الفلاسفة.

المذهب الثالث: مذهب السالمية.

المذهب الرابع: مذهب الكرَّامية.

المذهب الخامس: مذهب الكُلَّابية.

المذهب السادس: مذهب الأشعرية.

المذهب السابع: مذهب الجهمية والمعتزلة.

المذهب الثامن: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

هذه أبرز مذاهب أهل الأرض جميعًا في مسمى كلام الله، وهناك مذاهب أخرى لكنها ليست مشهورة.

❐ المذهب الأول: مذهب الاتحادية:

وهم الذين يقولون بوحدة الوجود، وأن الوجود واحد، **ومذهبهم في كلام الله**: أنَّه كلّ ما يُسمع في الوجود، سواء أكان حقًّا وصدقًا، أو باطلًا وكذبًا، وزورًا وبهتانًا، وسواء أكان نظمًا أو نثرًا، وسواء أكان كلام الأعجميين، أو أصوات الطيور أو الحيوانات؛ فكله كلام الله، نعوذ بالله من ذلك.

(١) انظر تلك المذاهب مبسوطة ومرتبة في «منهاج السُّنَّة» (٢/٣٥٨ ـ ٣٦٣)..

كما قال زعيمهم ابن عربي الطائي رئيس وحدة الوجود[(١)] في كتابه «الفتوحات المكية»:

ألا كل قول في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا **المذهب مبني** على مذهبهم في القول بوحدة الوجود؛ فإن مذهبهم أن الوجود واحد؛ فليست هناك موجودات، بل ليس هناك رب وعبد، ولا خالق ولا مخلوق؛ بل الوجود كله واحد؛ الرب هو العبد، والعبد هو الرب، والخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق؛ لا فرق بينهم؛ ولهذا يقول ابن عربي الطائي[(٢)]:

الرب حق والعبد حق ... يا ليت شعري مَن المكلف

إن قلتَ عبد فذاك ميت ... أو قلتَ رب أنَّى يُكلف

فالعبد هو الرب، والرب هو العبد فأيهما المكلف، إن قلت: عبد فذاك ميت وذاك نفي، وإن قلت: رب أنَّى يُكَلَّف؟

وقال أيضًا:

(رَبٌّ مالكٌ وعبد هالكٌ، وأنتم ذلك):

---

(١) هو: أبو بكر أو أبو عبد الله محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بابن عربي، ولد سنة ٥٦٠هـ، من القائلين بوحدة الوجود، والملقب عند الصوفية بالشيخ الأكبر، والكبريت الأحمر وغير ذلك. له كتب: منها «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم»، و «ديوان الشعر»، و«التعريفات». توفي بدمشق سنة ٦٣٨هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٥٩، ٦٦٠)، و«الأعلام» (٦/ ٢٨١، ٢٨٢). وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/ ٦٢٩).

تنبيه: الفرق بين ابن عربي وابن العربي؛ وذلك لما يقع من اللَّبْسِ:

- ابن عربي محمد بن علي بن محمد بن عربي الطائي الأندلسي المُتوفَّى سنة ٦٣٨هـ، صاحب «الفصوص»، و«الفتوحات المكية»، بدون «أل» ـ هذا رئيس وحدة الوجود، وقُدْوَتُهم؛ زَنْدَقَهُ علماءُ عصره، وعملوا على إراقة دمه، وأخباره معروفة.

- أما أبو بكر: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي: ابن العربي ـ المُعرَّف بـ: «أل» ـ فمتقدم الوفاة عن الأول؛ تُوفِّي سنة ٥٤٣هـ، وولادته بإشبيلية، وهو من حفاظ الحديث، وقد ولي القضاء، وله مصنفات مشهورة، منها: «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، و«أحكام القرآن» و«العواصم من القواصم» وغيرها وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشعريًا، وقد نقل علمًا كثيرًا من علماء المشرق إلى المغرب.

(٢) ذكره في كتابه «الفتوحات المكية» (١/ ٢)، (٤/ ١٤١).

وهؤلاء الاتحادية أكفر خلق الله، وهم منافقون زنادقة يُظْهِرون الإسلام ويبطنون الكفر، فهم في الدرك الأسفل من النار ـ نعوذ بالله من النفاق والمنافقين ـ والله ـ تعالى ـ يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النِّساء: ١٤٥] ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ وليس بعد هذا كفر؛ لأنه إنكار كامل لوجود الله.

وأصل هذا المذهب نشأ من: إنكار مسألة المباينة والعلو؛ أي: إنكار علو الله على الخلق، وإنكار مباينته للمخلوقات، لَمَّا قالوا: ليس منفصلًا عنها ولا مُباينًا لها، ولا فوقها، وقرروا هذه القاعدة الفاسدة التي هي أصل من أصولهم. والمقصودُ: أنهم منافقون زنادقة؛ يُظْهِرون الإسلام، ويخفون الكفر، ولهم مؤلفات تُحقق وتُنشر، ككتاب «الدرة» وغيره، توجد في كثير من الأقطار العربية، وتُطبع بورق صَقيل، وخط واضح، ومن زعماء القائلين بوحدة الوجود: ابنُ عربي الذي له مؤلفات وكتب مشهورة منها: «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحِكَم»، وله مؤلفات في الفقه أيضًا.

وهذا المذهب لم ينقرض؛ بل هو موجود ومنتشر؛ فهناك من يدافع عن ابن عربي إلى يومنا هذا، ويقول: إنه معذور، بل إن هناك رجلًا في السودان على عهد النميري ـ أحد الحكّام السابقين ـ يقال له: «محمود محمد طه» ادَّعى أن الله قد حَلَّ فيه، وقال: إنه هو الله ـ والعياذ بالله ـ، فهم من أكفر خلق الله، بل أكفر خلق الله، والعجيب أنهم ـ مع ذلك ـ يدَّعون أنهم أولياء الله وخاصته من خَلْقِهِ.

فلا بدَّ إذن من بيان مذهبهم حتى لا ينطلي على بعض الناس، فهؤلاء **لَمَّا أنكروا مباينة الله لخلقه وعُلُوّه؛ صاروا بين واحد من ثلاثة أمور**:

الأمر الأول:

أن يقولوا: بأن الله معدوم؛ لا وجود له صراحةً، وهذا لم يستسيغوه؛ لأن الناس سيكشفون كفرهم.

الأمر الثاني:

أن يقولوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، ولا مغاير له، ولا محايث له، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، كما قال بهذا الجهميةُ الذين نفوا عن الله النقيضين، وهذا أيضًا لم يستسيغوه؛ قالوا: لأن هذا غير متصوَّر.

الأمر الثالث:

أن الله عين المخلوقات، فالخالق هو المخلوق، وكل ما تروه هو الرب ـ وهذا الذي اختاره ـ ابن عربي حيث قال: (سِرْ حيث شئت فإن الله ثَمَّ، وقُل ما شئتَ به فالواسع الله، فكل شيء تراه هو الله، والله هو عين هذه المخلوقات، وهو عين هذه الموجودات، والشيء لا يحايث نفسه ولا ينافيها)، فلما ثبت عندهم أن الله عين هذه المخلوقات، قالوا: إن كل كلام في الوجود هو كلامه، سواء أكان حسنًا أو قبيحًا، وسواء أكان كفرًا أو إيمانًا، وكل اسم فهو له؛ حَسَنًا كان أو قبيحًا، وكل صفة ـ سواء أكانت صفة نقص، أو كمال ـ فهي له؛ وهذا مذهب كفري شديد؛ وكفى بهم كفرًا أن يقال: كيف يجرؤ عاقل أن يقول: كل كلام يُسمع في هذا الوجود، كلامُ الله مع ما في بَعْض هذا الكلام من الكفر والسب والشتم والغناء الباطل، إلى غير ذلك؟!

فهؤلاء كفرة؛ لا يؤمنون بالله، ولا بملائكته، ولا بكتبه، ولا برسله، ولا باليوم الآخر، ولا بالقدر خيره وشره؛ فهم أعظم الناس كفرًا.

ومن فروع هذا المذهب أنهم يقولون: إن فرعون مصيب حينما قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النّازعات: ٢٤]، وكذلك: عُبَّادُ الأصنام والأوثان، يكونون على الحق والصواب، وكل من عَبَدَ شيئًا فهو مصيب؛ فمن عبدَ النار فهو مصيب، ومن عبدَ الصنم فهو مصيب، ومن عبدَ العجل فهو مصيب، وإنما الكفر عندهم التخصيص؛ فلا تنهَ أحدًا عن عبادة شيء؛ فإذا خصصت شيئًا، وقلت: لا يجوز عبادة إلا هذا الشيء؛ فهذا هو الكفر عندهم[(١)].

وابن عربي يقول في إحدى مؤلفاته: إن فرعون مصيب حينما قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النّازعات: ٢٤]، وإنه لما أَغْرَقه الله فهذا الإغراق تطهير له؛ لأنه ظن أنه الرب وحده، وهذا غلط.

ويقول معارضًا لكتاب الله: إن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لما أخذ

(١) يقول ابن عربي في «فصوص الحكم» (ص١٩٥): «والعارف المكمَّل من رأى كل معبود مجلى للحق يُعبد فيه، ولذلك سمّوه كلهم إلهًا مع اسمه الخاص: بحجر، أو شجر، أو حيوان، أو إنسان، أو كوكب، أو مَلك...».

برأس هارون ولحيته حينما عبدوا العجل يقول: إنما كان مقصوده: لماذا تنهاهم عن العجل وهم على الصواب؟[١].

ومن فروع هذا المذهب أنه لا فرق بين الزنا والنكاح، ولا بين الخمر والماء، ولا بين الأم والأخت والأجنبية؛ الكل واحد، نسأل الله السلامة والعافية.

فلا بُدَّ أن يكون طالب العلم على حذر، وعلى إلمام بهذا المذهب الخبيث الذي هو أكفر مذهب في الأرض.

❑ المذهب الثاني: مذهب الفلاسفة وأتباعهم:

الفلاسفة المَشَّاؤون ومن تبعهم من متكلم ومن متصوّفٍ كابن سينا[٢]، والفارابي[٣]، وابن عربي، وغيرهم، هؤلاء الفلاسفة **مذهبهم في كلام الله** ﷻ: أنه فيضٌ فَاضَ من العقل الفَعَّال على النفس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها فحصل لها تصورات وتصديقات بحسب ما قبلت منه، فكلام الله ليس حرفًا ولا صوتًا، ولكنه معانٍ تفيض على النفوس الفاضلة الزكية، ويحصل لها تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته من هذا الفيض.

وهذا المذهب في الكلام مبني على مذهبهم في القول بقِدَم العالم، وأن العالم لازم لله أزلًا وأبدًا؛ كلزوم الضوء للسراج، فلا يقولون: إن العالم حادث

---

(١) انظر: تصحيح ابن عربي لعبادة من عبد العجل من قوم موسى في «الفصوص» (١/ ٦٢ وما بعدها)، وتصويبه لدعوى فرعون بالربوبية في «الفصوص» (١/ ١٩١ ـ ١٩٤)، وانظر أيضًا: (١/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٢) هو: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي شرف الملك الفيلسوف الرئيس، ولد سنة ٣٧٠هـ في إحدى قرى بخارى، كان هو وأبوه من أهل دعوة الحاكم من القرامطة الباطنيين. من كتبه: «الشفاء»، و«الإشارات». توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر: «لسان الميزان» (٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٣)، و«الأعلام» (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٤)، و«الموسوعة العربية الميسرة» (١٩).

(٣) هو: محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي، أصله تركي، ولد سنة ٢٦٠هـ في «فاراب» على نهر جيحون، وانتقل إلى بغداد ونشأ فيها، سمي المعلم الثاني؛ لشرحه كتب أرسطو المعلم الأول. من كتبه: «مبادىء الموجودات»، و«إبطال أحكام النجوم»، وغيرها. قال ابن كثير: ولم أرَ الحافظ ابن عساكر ذكره في «تاريخه»؛ لنتنه وقباحته. توفي سنة ٣٣٩هـ. انظر: «أخبار الحكماء» لابن القفطي (١٨٢ ـ ١٨٤)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٢٥١)، و«الأعلام» (٧/ ٢٠).

بل يقولون: إن العالم قديم كَقِدَم الله؛ وهذا المعنى إنكار لوجود الله، وأنه واجب الوجود بذاته، وأنه الأول الذي ليس قبله شيء؛ فَبَنَوْا على هذا الأصل، وهو القول بقِدَم العالم؛ أن الكلام معنى يفيض على النفس الفاضلة الزكية فيحصل لها تصورات وتصديقات بحسب ما قبلت منه.

وأصل هذا: أنهم لم يؤمنوا بالرب الذي أخبر عن نفسه أنه الأول، وليس قبله شيء، والذي عرف اسمه الرسلُ، الفعال لما يريد، المتصف بالصفات، القادر على كل شيء، المتكلم بقدرته ومشيئته؛ فلما لم يؤمنوا بالرب الذي وصف نفسه، وسماها بأسماء وصفات؛ قالوا: إن العالم قديم، ثم إن الكلام فيضٌ فاض من العقل الفعَّال.

وحقيقة هذا المذهب: الكفر بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره وبالبعث والنشور، وبالجنة والنار؛ فهم كفرة ملاحدة لم يؤمنوا برسله؛ لأنهم لم يؤمنوا بالله ربًّا وإلٰهًا ومعبودًا بالحق، وأنه الأول الذي ليس قبله شيء، وأنه الغني بذاته، الذي لا يحتاج إلى أحد، وأن له الكمال في أسمائه وصفاته.

وهم يلتقون مع الاتحادية الذين يقولون: الوجود واحد؛ والعبد هو الرب، والرب هو العبد، وهؤلاء الفلاسفةُ يقولون: إن العالم قديم ولازم للرب، ولم يثبتوا ربًّا غنيًّا خالقًا قادرًا بمشيئته، وقالوا: إن الرب هو أول هذا العالم، وهو المحرك له، وهو العلة الغائية لحركته، فهم بهذا يلتقون مع الاتحادية في الكفر والزندقة، نسأل الله السلامة والعافية.

ولكن العلماء يذكرون هذه المذاهب؛ لأن الملاحدة تستروا باسم الإسلام، وهم في حقيقة الأمر يظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر والإلحاد، وكذلك الفلاسفة، فهناك من يظن من الناس أنهم على حق وصواب، وأنهم أهل علم، وأهل قواعد وأصول؛ فاغترَّ بهم كثير من الناس من أهل البدع، وظنوا أنهم على حق وصواب.

❏ المذهب الثالث: مذهب السالمية:

وهم أتباع محمد بن أحمد بن سالم، أبي عبد الله[(١)]، وتبعهم بعض أتباع الأئمة الأربعة أو بعض من ينتسب للحديث، **وذهبوا إلى أن كلام الله**: ألفاظ ومعاني وحروف وأصوات قديمة في الأزل لم تزل ولا تزال، ولا يقولون إن الكلام متعلق بقدرة الله ومشيئته، وما دامت الألفاظ قديمة؛ فالحروف التي تؤلِّف هذه الأصوات قديمة، وما دامت المعاني قديمة؛ فالحروف التي تتألف من هذه الألفاظ قديمة.

وهم يقولون: إن كلام الله نوعان:

- نوع يُسْمَعُ بواسطة.
- ونوع يُسْمَعُ بغير واسطة.

كما سَمِع محمدٌ ﷺ كلام الله بواسطة جبرائيل، لكن الكلام وإن كان لفظًا ومعنى، بحرف وصوت، إلا أنه قديم لم يزل، ولا يزال الرب يتكلم في القدم والأزل، وكلمات الرب مقترنة لا يسبق بعضها بعضًا؛ فالباء مع السين مع الميم كلها يتكلم بها الرب دفعة واحدة؛ هكذا يقولون.

وقالوا: إن الحروف إنما تُسمع متعاقبة بالنسبة لسمع الإنسان؛ وإلا فالحروف مقترنة.

وشبهتهم في ذلك مبنية على أن الكلام ـ عندهم ـ لا بدَّ أن يقوم بمتكلم، وأن الرب ليس محلًّا للحوادث؛ قالوا: فلو قلنا: إن كلام الرب متعلق بقدرته ومشيئته؛ لصار محلًّا للحوادث؛ بل يقولون: إن الكلام قديم في الأزل لم يزل ولا يزال، فمتى شاء الله تكلم بالحروف مقترنة.

(١) محمد بن أحمد بن سالم، أبي عبد الله المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وابنه الحسن أحمد بن محمد بن سالم المتوفى سنة ٣٥٠هـ، وقد تتلمذ الابن على سهل بن عبد الله التستري.
ومن أشهر رجال السالمية أبو طالب المكي صاحب كتاب «قوت القلوب» المتوفى سنة ٣٨٦هـ، ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السُّنَّة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية اتحادية. انظر: «شذرات الذهب» (٣/٣٦)، و«اللمع» للسراج (٤٧٢ ـ ٤٧٦)، و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي (٤١٤ ـ ٤١٦)، و«الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (١٥٧ ـ ٢٠٢).

ولهذا يسمونهم بـ «الاقترانية»؛ نسبة إلى الاقتران الذي ذكروا في الحروف، وأن الرب يتكلم بها دفعة واحدة، فقالوا: لو قلنا: إن الحروف متعاقبة؛ للزم من ذلك: أن يحدث الحرف الثاني في ذات الرب، فيكون ذلك محلًّا للحوادث، **وهذا مذهب باطل**.

ولمناقشة هؤلاء نقول: قولهم:

إن الكلام ألفاظ ومعان وحروف وأصوات قائمة بذات الرب؛ فهذا حق، لكن قولهم: إنه لا يتعلق بقدرته ومشيئته؛ فهذا باطل، فالرب لم يزل يتكلم، وكلامه قديم لكن ألفاظه لم تزل حادثة متعلقة بمشيئته؛ فهو يكلم جبريل، ويكلم الملائكة، ويكلم الأنبياء، ويكلم الناس يوم القيامة، فالقول بأنه لا يتعلق بقدرته ومشيئته، تعطيل للرب من الكمال وتنقص له ـ سبحانه ـ.

وكذلك قولهم: إن الحروف مقترنة، وأنه لا يسبق بعضها بعضًا، وأنها غير متعاقبة؛ **هو تخليط وهذيان غير متصور، ومخالفٌ للحِسِّ، وليس معلومًا بالفطرة**؛ لأن الكلمة إذا كانت مكونة من حرفين؛ فلا يمكن للمتكلم أن يتكلم بالحرف الثاني إلا بعد الأول، ولا وجود للكلمة إلا بالتعاقب.

وقولهم: إنه يلزم من ذلك أن تحدث الحروف في ذات الرب، فهذا باطل؛ لأن هذا يلزم بالنسبة للمخلوق، أما الخالق فكلامه لا يشبه كلام المخلوقين؛ لأن الرب لا يشابه المخلوقين لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ـ سبحانه ـ.

❐ المذهب الرابع: مذهب الكُلَّابِيَّة:

وهم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب[١]، **ويرون أن كلام الرب** معنًى قائم بنفس الرب ليس بحرف ولا صوت، ولا يمكن أن يُسمع، وهو لازم لذاته كلزوم السمع والبصر والعلم والحياة، وهو أربعة معانٍ في نفسه:

---

(١) وهم يزعمون أن صفاته ـ تعالى ـ لا هي هو ولا غيره، ويقولون بأن الصفات لا تتغاير، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها، وكذلك سائر الصفات، كما يقولون: إن أسماء الله هي صفاته، ولم يفرقوا بين صفات الذات وصفات الأفعال. انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٥٠، ٢٥٣) و(٢٢٥، ٢٢٧)، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني (١٨١)، و«أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي (٩٠).

الأمر والنهي والخبر والاستفهام.

وأما الحروف والأصوات؛ فهذه حكاية دالة على كلام الله وليست كلام الله، **فليس في المصحف كلام بزعمهم**، بل ما فيه إنما هو حروف وكلمات دالَّة على كلام الله، ليست هي كلام الله، فكلامه في نفسه لا يُسمع، والحروف والأصوات حكاية دالَّة عليه.

وهذا المذهب مبني على أن الكلام لا بُدَّ من أن يقوم بالمتكلم، وعلى هذا: فإن الله ليس محلًّا للحوادث؛ لأنه لو كان حرفًا وصوتًا، لكان محلًّا للحوادث، كما قالوا: ليس بحرف ولا صوت، وإنما هي حكاية دالة عليه.

ولمناقشة هؤلاء الكلابية نقول:

أولًا: أنتم تقولون: إن الحروف والأصوات حكاية عن كلام الله؛ فحكاية الشيء إنما تكون بالإتيان بمثل الشيء؛ من غير زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير؛ تقولُ: حكيتَ الحديثَ بعينه؛ تريد أن الرواية مطابقة للحديث من غير زيادة ولا نقص، والحروف والأصوات ليست مطابقة للمعنى القائم بنفس الرب فكيف يقال: إنها حكاية لكلام الله؟!

ثانيًا: لو كانت الحروف والأصوات حكاية عن كلام الرب كما تزعمون؛ للزم من ذلك أن تكون صفات الله محكية، وله مثل وشبيه، والله ليس له مثل ولا شبيه.

ثالثًا: لو كانت الحروف والأصوات حكاية عن كلام الله؛ لأتى الناس بكلام مثل كلام الله، وحينئذٍ أين عجزهم عن الإتيان بمثله؟ وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال أيضًا: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨].

رابعًا: لو كانت الحروف والأصوات حكاية عن كلام الله؛ للزم عليه أن يُحكى بحرف وصوت ما ليس بحرف ولا صوت.

وعلى هذا يتبين بطلان هذا المذهب.

❐ المذهب الخامس: مذهب الأشاعرة:

وهم أتباع أبي الحسن الأشعري[(١)] **يقولون: إن الكلام** معنًى قائم بنفس الرب وهو بمعنًى واحد؛ ليس بحرف ولا صوت، وهو لا يُسمع، لكنه معنى واحد وشيء واحد، وهو لا يتنوع لأربعة أشياء كما يقول الكلابية.

فهم يقولون بأن الكلام معنى واحد؛ لا يتعدد ولا يتبعض، ولا يتجزأ، ولا يتكثّر، بل هو معنى واحد، والحروف والأصوات عبارة دالَّة عليه؛ فهذا يقول حكاية، وهذا يقول عبارة.

وكونه أمرًا ونهيًا وخبرًا واستفهامًا فهذه الصفات إضافية لهذا المعنى الواحد، ولكنها ليست أنواعًا بل صفات إضافية لذلك النوع الواحد؛ فيكون الخطاب أمرًا بالإضافة، ونهيًا بالإضافة، وخبرًا بالإضافة، واستفهامًا بالإضافة؛ كما أن الإنسان له صفات إضافية، فأنت شخص واحد توصف بأنك أب بالإضافة إلى أبنائك، وتوصف بأنك ابن بالإضافة إلى آبائك، وتوصف بأنك خال بالنسبة لأولاد الأخت.

ويقولون: التوراة والإنجيل والقرآن والزبور، هذا تقسيم للعبارة؛ للدلالات لا للمدلول، فالمدلول واحد، وهو المعنى القائم بنفس الرب؛ بحسب العبارة؛ لكن إن عبّرتَ عنه بالعربية؛ فهو القرآن، وإن عبّرت بالعبرانية؛ فهو التوراة، وإن عبرت عنه بالسريانية؛ فهو الإنجيل، وإن عبرت عنه بالداوودية؛ فهو الزبور، وهو شيء واحد، ومعنى واحد، فقالوا: إن الحروف تفسير بالنسبة للدلالات والعبارات؛ فالحروف والأصوات عبارة دالَّة عليه.

وبعضهم يرى أنه لا فرق بين مذهب الكلابية والأشاعرة، فبعض الأشاعرة يقول: إن المذهب واحد؛ لأن كُلًّا من المذهبين **يتفق على** أن الكلام معنى قائم

(١) وهم يقولون بإثبات سبع صفات فقط؛ لأن العقل دل على إثباتها، وهي السمع، والبصر، والعلم، والكلام، والقدرة، والإرادة، والحياة، وقالوا بأن كلام الله هو المعنى القائم، وهو قائم بالذات يستحيل أن يفارقه، والعبارات والحروف دلالات على الكلام الأزلي، وعندهم أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والعمل والإقرار من فروع الإيمان لا من أصله، وقد رجع أبو الحسن الأشعري عن قوله في الأسماء والصفات. انظر: «الملل والنحل» (١/١١٩)، و«رسالة في الرد على الرافضة» (١٦٦).

بنفس الرب، **واتفقوا على** أن الحروف والأصوات دالة على كلام الرب؛ فتكون الكلابية قالوا: «حكاية»، والأشاعرة قالوا: «عبارة»، فمذهب الأشاعرة والكلابية متقاربان، ومذهب الأشاعرة ـ بزعم أصحابه ـ هو المذهب الذي يكاد يقنع العقل، وهم يسمون أنفسهم بأهل السُّنَّة والجماعة!!

وفي بعض الأزمنة عَمَّتْ هذه التسميةُ عليهم، ولمْ ينجُ إلى الحقّ والهدى إلّا طائفةٌ قليلة، ولذا: كان من المُهمّ أن نَعْرِفَ مذهبَ الأشاعرة، ونبَيّن بطلانه للناس.

❐ المذهب السادس: مذهب الكَرَّامِيَّة:

كان الترتيب أن يكون قبل مذهب الكلابية والأشاعرة، وهم أتباع محمد بن كرَّام[(١)]، **وهم يقولون: إن كلام الله** حروف وأصوات وألفاظ ومعان قائمة بذات الرب، متعلق بمشيئته وقدرته، فهو يتكلم متى شاء إن شاء، إلا أن الكلام حادث في ذاته؛ فكان الكلام ممتنعًا عن الرب؛ لا يقدر عليه، ثم انقلب فجأةً فصار ممكنًا.

فقولهم: إن كلام الرب ألفاظ ومعان وحروف وأصوات قائم بذاته، ومتعلق بقدرته ومشيئته؛ فهذا حق، وهو موافق لأهل السُّنَّة والجماعة، **لكن قولهم**: إن كلام الرب حادث في ذاته؛ فهذا باطل، وقولهم: إن الكلام كان ممتنعًا عن الله، ثم انقلب فجأة فصار ممكنًا، فكانت هناك فترة لا يقدر أن يتكلم فيها؛ **فهذا مَبْنِيٌّ على القول بأن الكلام** قديم يوجب أن تتسلسل الحوادث والموجودات.

قالوا: لو قلنا بأن كلام الرب قديم ليس حادثًا للزم التسلسل في الحوادث

(١) وهي إحدى فرق المرجئة، وسموا بذلك نسبة إلى محمد بن كَرَّام من أهل سجستان، وهم يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو جحوده وإنكاره باللسان، وهم فرق: الطريقية، والإسحاقية، والعابدية، والهيصمية، وغيرها، وكانوا يثبتون الصفات إلا أنهم ينتهون فيها إلى التجسيم والتشبيه. انظر: «مذاهب الإسلاميين» للدكتور عبد الرحمٰن بدوي: (١/ ٢٢٣)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٠١)، و«الملل والنحل» (١/ ١٤٤)، و«رسالة في الرد على الرافضة» (١٦٣ ـ ١٦٥).

والموجودات، ولو أردنا إثبات أوليّة الربّ، فلا نستطيع أن نثبت أن الله هو الأول وليس قبله شيء، ولَانْسَدَّ علينا هذا الباب؛ ففرارًا من ذلك قالوا: إن الكلام كان ممتنعًا على الرب، ثم انقلب فجأة فصار ممكنًا؛ **وهذا باطل من وجوه**:

أولًا: أن الرب موصوف بالكمال؛ والكلام صفة الرب؛ فالكلام صفةُ كمال؛ فكيف يخلو الرب من هذا الكمال في وقت من الأوقات؟!

فإذا خلا من الكمال: صار ذلك نقصًا، والله منزه عن كل نقص.

وكيف يكون كلامه ممتنعًا ثم يصير ممكنًا؟! فإذا كانت حال الرب سواء، ولم تتجدد له صفة الكلام؛ فكيف يكون الكلام ممتنعًا كما قالوا؟! وما الذي جعله ينقلب من الامتناع إلى الإمكان؟!

ثانيًا: القول بأن الطريق ينسد بإثبات الأولية، نقول: لا ينسد، فالله هو الأول، وليس قبله شيء، وهو فَعَّال ﷻ، ويتكلم ويخلق بالكلام؛ إنما أمره إذا أراد شيئًا فإنما يقول له: كن فيكون، وكل فرد من أفراد المخلوقات مسبوق بالعدم، خلقه الله بقدرته ومشيئته بعد أن كان معدومًا، وإذا وُصِفَ كل فرد من المخلوقات بهذا؛ فلا يلزم من ذلك أن تكون هناك فترة يُعَطَّلُ فيها الرب.

❐ المذهب السابع: وهو مذهب الجهمية:

وتلقته منهم المعتزلة فنُسب إليهم، ومن أجل ذلك يقال: «مذهب الجهمية، ومذهب المعتزلة»، **وهو القول**: **بأن كلام الرب** ألفاظ ومعان وحروف وأصوات، وهو متعلق بقدرته ومشيئته، إلا أنه مخلوق، خارجٌ عن ذاته، فصار به متكلمًا.

فقولهم: إن كلام الرب ألفاظ ومعان وحروف وأصوات متعلق بقدرته ومشيئته؛ فهذا حق، **ولكن قولهم**: إنه مخلوق فهذا باطل؛ قالوا: إن الله ـ تعالى ـ لما نادى موسى من شاطىء الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة قالوا: إن الله خلق الكلام في الشجرة فهي التي قالت: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، فالكلام ـ قالوا ـ مخلوق خارج ذاته، وإن كان ألفاظًا ومعاني وحروفًا وأصواتًا بمشيئته.

وهذا المذهب مبني على نفي الصفات عن الرب لما يقتضيه إثبات الصفات

عندهم من التشبيه والتجسيم، ومشابهة المخلوقات؛ ففرارًا من ذلك نفوا الصفات.

فهذه سبعة مذاهب، وكلها باطلة وهي التي تدور في العالم. لكن هذه المذاهب ليست منتشرة انتشارًا كبيرًا، وقد رددنا عليها.

وأكثر المذاهب انتشارًا هو مذهب الأشاعرة والكلابية؛ ويكادان يكونان مذهبًا واحدًا، حتى إن كثيرًا من الفقهاء وغيرهم ينتحلون مذهبَ الأشاعرة؛ فالفقهاءُ من الحنابلة وغيرهم، وكثير من الأحناف مذهبهم أشعري، حتى صاحب «الروض المُربع» قال أول ما بدأ في الشرح: «بسم الله الرحمٰن»؛ ففسر الرحمة بالإنعام، على طريقة الأشاعرة، والإنعام ليس الرحمة، وقد يوافقهم بعض المُحَدِّثين في بعض الأمور كالحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فبعض الصفات أَوَّلَها على طريقة الأشاعرة: كالغضب والرضا والكلام، وكذلك النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح «صحيح مسلم» يؤوّل الصفات على طريقة الأشاعرة.

والسبب في هذا: أن هؤلاء العلماء الفطاحل المحدِّثين، لم يُوَفَّقوا لمن يُنَشِّئهُم على معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في سن الطلب؛ فظنوا أن ما هم عليه هو الحق.

فالخلاصة: أن لهم أعمالًا عظيمة في خدمة الإسلام، لكن هذه الأخطاء صدرت منهم عن اجتهاد لم يتعمدوها، فإذا كان هؤلاء العلماء الفطاحل الكبار وقعوا في الخطأ ولم يهتدوا إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في بعض المواضع؛ فلذلك: كان لا بُدَّ من توضيح المحجة، وإقامة الحُجة، فطالبُ العلم يُخْشَى عليه أن يزل، وبحمد الله أن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة اليوم هو أكثر المذاهب انتشارًا.

❐ المذهب الثامن: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة:

وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، والأئمة وأتباعهم، فهم أتباع الرسل، **ومذهبهم في كلام الرب: أن الله موصوف بالكلام، وأن الكلام من صفاته الذاتية؛ لاتِّصافه به في الأزل؛ فالله تعالى موصوف بالكلام أزلًا وأبدًا، وكذلك هو من صفاته الفعلية لكون الكلام بمشيئة الرب واختياره؛ ولأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المُعَيَّنُ قديمًا، ومن صفاته الفعلية؛ لأن الله يتكلم بقدرته ومشيئته، ويتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء سبحانه.**

وأن كلام الله ألفاظ ومعانٍ بحرف وصوت يُسْمَع، وأن كلام الرب ﷻ ليس حالًّا في المخلوقات ولا متحدًا بهم، بل الرب بائن بذاته وصفاته من خلقه منفصل عنهم، والقرآن كلام الله لفظه ومعانيه: ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف، وأمَّا ألفاظُ العِبَاد وأصواتُهم وحركاتُهم وأداؤُهم وأفعالهم؛ فكل ذلك مخلوقٌ بأمر الله ﷻ.

❐ **هذه المذاهب الثمانية هي أبرز المذاهب في كلام الرب، وهذه المذاهب تدور على أصلين:**

الأصل الأول: هل كلام الرب واقع بمشيئته واختياره وقدرته أو بغير مشيئته واختياره؟!

اختلفوا في ذلك:

فقال بعضهم: إن كلام الرب واقع بغير مشيئته واختياره، وهم أربع طوائف:

الأولى: قالت: إن كلام الرب واقع بغير مشيئته واختياره، وهو معنًى يفيض منه على نفس شريفة تتكلم به؛ وهم **الفلاسفة**.

الثانية: قالت: إن كلام الرب معنًى قائم به، وهو ألفاظ ومعانٍ وحروف وأصوات قديمة في الأزل لم تزل ولا تزال؛ وهم **السالمية**.

الثالثة: قالت: إن كلام الرب واقع بغير مشيئته واختياره، وهو معنًى قائم بنفسه، جامع لأربعة معان: هي الأمر والنهي والخبر والاستفهام؛ وهم **الكلابية**.

الرابعة: قالت: إن كلام الرب معنى قائم بنفسه، وهو واحد لا يتبعض ولا يتعدد ولا يتكثّر؛ وهم **الأشعرية**.

وقال بعضهم: إن كلام الرب واقع بمشيئته واختياره، وهم أربع طوائف:

الأولى: قالت: إن كلام الرب واقع بمشيئته واختياره؛ وهو الذي يتكلم به الناس كلهم، وهو يُسمع من جميع الناس؛ وهم **الاتحادية**.

الثانية: قالت: إن كلام الرب واقع بمشيئته واختياره، وهو ألفاظ ومعانٍ وحروف وأصوات، إلا أنه حادث في ذاته، كائن بعد أن لم يكن؛ وهم **الكرّامية**.

والثالثة: قالت: إن كلام الرب واقع بمشيئته واختياره، وهو ألفاظ وحروف ومعانٍ وأصوات، إلا أنها مخلوقة خارجة عن ذاته؛ وهم **الجهمية والمعتزلة**.

الرابعة: قالت: إن كلام الرب قائم بذاته، واقع بمشيئته واختياره، وهو قديم النوع حادث الآحاد، بحرفٍ وصوت يُسْمَع؛ وهم **أهل السُّنَّة والجماعة**.

أما الأصل الثاني: هل كلام الرب قائم بذاته ومتصف به أو هو خارج عن ذاته ومنفصل عنه؟! واختلفوا فيه كالتالي:

فقال بعضهم: إن كلام الرب خارج عن ذاته ومنفصل عنه، وهم ثلاث طوائف:

الأولى: إن كلام الرب خارج عن ذاته ومنفصل عنه، وهو معانٍ تفيض على النفوس الفاضلة الزكيّة؛ وهم **الفلاسفة**.

الثانية: إن كلام الرب خارج عن ذاته ومنفصل عنه، وهو الذي يتكلم به الناس كلهم؛ حقّه وباطله؛ وهم **الاتحادية**.

الثالثة: إن كلام الرب خارج عن ذاته ومنفصل عنه، وهو هذه الحروف والأصوات خلقها خارجة عن ذاته فصار بها متكلمًا؛ وهم **الجهمية والمعتزلة**.

وقال بعضهم: واقع بذاته متصف به؛ وهم خمس طوائف:

الأولى: إن كلام الرب قائم بذاته ومتصف به، وهو ألفاظ ومعانٍ وحروف، والأصوات لم تزل ولا تزال؛ وهم **السالمية**.

الثانية: إن كلام الرب قائم بذاته ومتصف به، وهو ألفاظ ومعانٍ وحروف وأصوات، إلا أنه حادث في ذاته، كائن بعد أن لم يكن؛ وهم **الكرامية**.

الثالثة: إن كلام الرّب قائم بذاته ومتصف به، وهو معنًى جامع لا معانٍ لها هي؛ الأمر والنهي والخبر والاستفهام؛ وهم **الكلابية**.

الرابعة: إن كلام الرب قائم بذاته ومتصف به، وهو معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض ولا يتجزأ ولا يتكثّر؛ وهم **الأشاعرة**.

الخامسة: إن كلام الله قائم بذاته ومتصف به، وهو قديم النوع حادث الآحاد؛ وهم **أهل السُّنَّة والجماعة**.

فتبين بهذا أن هذه المذاهب ترجع لهٰذين الأصلين.

❐ **والذين أثبتوا الصوت في كلام الله؛ خمس طوائف:**

الأولى: قالت: إن كلام الله بصوت، وهو الذي يتكلم به للناس كلهم؛

وهم **الاتحادية**.

الثانية: قالت: إن كلام الله بالصوت، وهذه الحروف والأصوات خلقها خارجة عن ذاته فصار بها متكلمًا؛ وهم **الجهمية والمعتزلة**.

الثالثة: قالت: إن كلام الله بالصوت حادث في ذاته كائن بعد أن لم يكن، وهم **الكرامية**.

الرابعة: قالت: إن كلام الله بصوت، وهو ألفاظ ومعانٍ لم تزل ولا تزال في الأزل؛ وهم **السالمية**.

الخامسة: قالت: إن كلام الله بالصوت قديم النوع وحادث الآحاد؛ وهم **أهل السُّنَّة والجماعة**.

❏ **والذين لم يثبتوا الصوت ثلاث طوائف:**

الأولى: قالت: إن كلام الله ليس بصوت، وهو معنى يفيض على النفس الشريفة فتتكلم بها؛ وهم **الفلاسفة**.

الثانية: قالت: إن كلام الله ليس بحرف ولا صوت، لكنه معنى جامع لأربعةِ معانٍ: الأمر والنهي والخبر والاستفهام؛ وهم **الكلابية**.

الثالثة: قالت: إن كلام اللهِ ليس بصوت، وهو معنى واحد لا يتجزأ ولا يتعدد ولا يتبعض ولا يتكثّر؛ وهم **الأشاعرة**.

مسألة: **الصوت المسموع من كلام الله ـ تعالى ـ هل يقال: إنه مخلوق أو غير مخلوق؟**

الجواب: هذا فيه تفصيل؛ إن أُرِيدَ به الصوت المسموع عن الله، فهذا كلام غير مخلوق، وإذا أريد به الصوت المسموع عن المُبَلِّغ فهذا مخلوق.

مسألة: **مُسَمَّى الكلام هل هو اللفظ أو المعنى؟**

الجواب: اختلفوا فيه على أربعة أقوال:

القول الأول: إن مُسَمَّى الكلام حقيقة في المعنى، مجاز في اللفظ؛ وهم الأشاعرة.

القول الثاني: إن الكلام حقيقة في اللفظ، مجاز في المعنى، وهذا مذهب المعتزلة.

القول الثالث: إن الكلام حقيقة في كُلٍّ من اللفظ والمعنى، فإطلاقه على المعنى وحده حقيقة، وإطلاقه على اللفظ حقيقة، فهو مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات[١]، وهذا مذهب أبي المعالي الجويني.

القول الرابع: إن الكلام حقيقة في اللفظ والمعنى على سبيل الجواز؛ فإطلاقه على أحدهما إطلاقه على جزء معناه، وإطلاقه عليهما على سبيل الجمع؛ إطلاق على كل معناه.

وهذا هو الذي عليه أكثر العقلاء، وهو الصواب في مُسَمَّى الكلام.

❐ حقيقة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في كلام الرب ﷻ:

أن كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسن، مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، معلوم في القلوب، مقروء مسموع بالآذان، وهو في هذه المواضع كلها حقيقة.

فإذا قيل: في المصحف كلام الله؛ فُهم منه معنًى حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد كتب به، فُهِمَ منه معنًى حقيقي، وإذا قيل: في المصحف خط فلان الكاتب؛ فُهِمَ منه معنى الحقيقيّة.

وإذا قيل: المداد في المصحف؛ فالظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قولك: فيه السمٰوات والأرض، وفيه محمد وعيسى؛ وهي غير الظرفية المفهومة من قولك: فيه خط فلان الكاتب، وهي غير الظرفية المفهومة من قولك: فيه مداد كُتب به، وهي غير الظرفية المفهومة من قولك: في المصحف كلام الله.

هذه كلها حقائق؛ فالمصحف فيه كلام الله، وفيه خط فلان، وفيه مداد كُتب به، وفيه محمد وعيسى؛ يعني: ذكْر محمد وعيسى، وفيه السمٰوات

---

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٣٦٣)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٦٧). قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٢/ ٣٢٩): «والناس لهم في مسمّى الكلام أربعة أقوال: **أحدها**: أنه اللفظ الدال على المعنى، **والثاني**: أنه المعنى المدلول عليه باللفظ، **والثالث**: أنه مقول بالاشتراك على كل منهما، **والرابع**: أنه اسم لمجموعهما، وإن كان مع القرينة يراد به أحدهما؛ وهذا قول الأئمة وجمهور الناس».

والأرض؛ أي: ذِكْر السمٰوات والأرض.

ومن لم يتنبَّهْ لهذه الفروق ضل ولن يهتدي إلى الصواب، وكذلك لا بُدَّ من الانتباه للفرق بين القراءة والمقروء؛ فالقراءة فعل القارىء، والمقروء كلام الرب.

- وقد استدل الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الصحيح» على أن أفعال العباد مخلوقة، **واستدل بنصوص التبليغ**؛ كقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقوله: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشّورىٰ: ٤٨]؛ وهذا من رسوخه في العلم، فإن ذلك **يتضمن أصلين عظيمين ضل فيهما أهل الزيغ**:

الأصل الأول: أن المبلِّغَ ليس له من الكلام إلا مجرد التبليغ فليس مُنْشِئًا ولا مُحْدِثًا للكلام؛ إذ لو كان الكلام من عنده لكان مُنْشئًا مُحْدِثًا للكلام ولم يكن مبلِّغًا؛ فالمبلِّغ إنما يبلغ كلامَ غيره؛ فإذا قرأت: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيءٍ مَا نَوَى**»[(١)] تقولُ: هذا كلام الرسول، ولا تقول إنه كلامك، وإذا قرأتَ قول امرىء القيس[(٢)]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

تقول: هذا كلام امرىء القيس؛ لأنك أنت المبلغ عنه، فالمبلِّغ إنما يبلغ كلام غيره.

الأصل الثاني: أن التبليغ فعل المبلِّغ؛ وحقيقته أن يورد إلى الموصل إليه ما حمله إليه غيره، فله مجرد التبليغ، وقد ترجم الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيح» في كتاب التوحيد باب قراءة الفاجر والمنافق لا تجاوز حناجرهم، أراد من ذلك أن أفعال العباد وقراءتهم وأصواتهم مخلوقة، وأنهم يقرؤون كلام الله بأصواتهم، فأصواتهم وقراءتهم هي أفعالهم، والمقروء كلام الله.

وحقيقة كلام الله الخارجية هي ما يسمع منه أو من المبلِّغ عنه، كما سمعه جبرائيل، وكما سمعه نبينا محمد ﷺ، وكما سمعه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكما يسمعون نص كلام الله يوم القيامة، فإذا سمعه السامع فكلام الله له مسموع، وإذا علمه

(١) أخرجه البخاري (١) واللفظ له، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) ديوان امرؤ القيس ص.٢١

وحفظه فكلام الله له محفوظ، وإذا قرأه فكلام الله له مقروء، وإذا كتبه فكلام الله له مكتوب، وهو حقيقة في هذه المواضع كلها؛ لا يصح نفيها، ولو كان مجازًا لصح نفيه.

ولو كان مجازًا لقيل: ما قرأ القارىء كلام الله، وما كتب الكاتب كلام الله، وما سمع السامع كلام الله، أو ما حفظ الحافظ كلام الله، وهذا حق؛ لأن هذا فيه خطأ، فهو حقيقة في هذه المواضع كلها.

- والفرق بين كون القرآن في زبر الأولين؛ أي: في كتب الأولين ـ، وبين كون القرآن في لوح محفوظ، وفي كتاب مكنون، وفي رق منشور واضح؛ فإن معنى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشُّعراء: ١٩٦]؛ أي: ذكره ووصفه والإخبار عنه، فالقرآن في الإنجيل والتوراة؛ أي: ذكره وخبره، وليس المراد أن القرآن نزل في التوراة والإنجيل؛ لأن القرآن إنما أنزله الله على محمد ﷺ كما أن فيه خبر النبي ﷺ.

وأما ما ترى من قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطُّور: ٣]، و﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البُرُوج: ٢٢]، و﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]؛ أي: مكتوب فيه؛ ولهذا قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة سماها «الفقه الأكبر»(١) قال ما معناه: وكلام الله في المصاحف مكتوب، وعلى الألسن مقروء، وفي القلوب محفوظ، وعلى النبي ﷺ مُنزَّل، ولفظنا في القرآن مخلوق، والقرآن غير مخلوق، وما ذكر الله في القرآن عن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ وعن إبليس وفرعون فهذا إخبار عنهم، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق.

وكلام الله ليس ككلام المخلوقيْن، يَعْلَمُ لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا، أو كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأدلة على ثبوت كلام الرب عَزَّ وَجَلَّ، وأن الله يتكلم بحرف وصوت، وأن الله موصوف بالكلام؛ كثيرة منها:

١- تكليم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لأنبيائه ورسله قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٦٤]، وقال: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(١) انظر: «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، مع شرحه؛ للملا علي القاري (٤٧ ـ ٥٨).

٢- كلام الله مع أهل الجنة، وقال: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨].

٣- ومن الأدلة على أن الله يتكلم، وأن الكلام قائم به: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ونفى التكليمَ عن أعدائه؛ فقال: (لا يكلمهم)؛ أي: لا يكلمهم الله تكليم الرضا؛ بل يكلمهم كلام السخط والغضب، كما أخبر الله أنه يكلم أهل النار، ويقول: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

ونَفْيُ الكلامِ عن أعداء الله؛ يدل على أن الله يكلم عباده، ولو كان لا يكلمهم لتساووا هم وأعداؤه في عدم الكلام؛ أي: لو كان لا يكلم أعداءه لسخطه عليهم؛ فهو يكلم أولياءه لرضاه عنهم.

٤- ومن السُّنَّة: ما ثبت في الحديث الذي رواه ابن ماجه: «**بَيْنَا أَهْلُ الجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُم نُورٌ فَرَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ فَإِذَا الرَّبُّ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، قَالَ: وَذَلِكَ قولُ الله: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾. قَالَ: فَيَنظُرُ إِليهم، وينظرون إليه، ولا يلتفِتونَ إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه، حتى يَحْتَجب عنهم، ويبقى نورُهُ وبركتُه عليهم في ديارهم**»(١)، والحديث وإن كان فيه ضعف، إلا أن له شواهد.

٥- ومن الأدلة: قول النبي في الحديث الصحيح: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ**

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) واللفظ له، والبزار كما في «مجمع الزوائد» (٦/ ٤٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم؛ قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٢٦): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الفضل بن عيسى بن أَبَان الرقاشي»، وبالفضل هذا أعلَّ الهيثمي الحديث، كما في «مجمع الزوائد» (٦/ ٤٧٨)، (٧/ ٩٨)، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع كما في كتاب «الموضوعات» (٢/ ٤٣٢)، لكن قال ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٨٤) ـ بعد أن أورده ـ: «... وأورده الشيخ تقي الدين ابن تيمية في رسالته أن النساء يرين الله تعالى في الدار الآخرة، وأعلَّه بالفضل الرقاشي، ثم قال: (وقد روينا من طريق أخرى) فذكرهما، ثم قال: (وهذه الطريق تنفي أن يكون الفضل قد تفرد به، والله تعالى أعلم)». وانظر كلام ابن تيمية في: «مجمع الفتاوى» (٦/ ٤٤٩).

التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»[(١)]، «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ**»[(٢)]، فالنبي ﷺ استعاذ بكلمات الله؛ فدلَّ على أن كلام الله غير مخلوق ـ كما تقول المعتزلة ـ؛ لأن النبي ﷺ لا يستعيذ بمخلوق.

٦- والبخاري رَحِمَهُ اللهُ بَوَّبَ في «صحيحه»: باب كلام الرب مع أهل الجنة وغيرهم، وذكر فيه عدة أحاديث[(٣)].

٧- ومن الأدلة العقلية أن الكلام صفة كمال، والرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يخلو من الكمال، فلا بُدَّ أن يتصف الرب بالكلام، فالكلام صفة كمال، فلا يخلو الرب من هذا الكمال، وعدم الكلام نقص ينزه عنه الرب؛ كما قال الله ـ تعالى ـ عن العجل وعُبّاده: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال في الآية الأخرى: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾ [طه: ٨٩].

فعُلم أن عدم الكلام نقص يُستدل به على عدم ألوهية العجل؛ فالعجل لم يتكلم، كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ [طه: ٨٩]، وقال: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

فنفيُ رجوع القول؛ يدلُّ على عدم ألوهية العجل، وبنو إسرائيل سكتوا ولم يقولوا: إن الله لا يتكلم، فهم في هذه الخصلة، أحسن من المعتزلة الذين قالوا: إن الله لا يتكلم، وإن الكلام مخلوق.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم السلمية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، و(٢٧٠٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤١٩)، وأبو يعلى (٦٨٤٤)، وابن السني في «اليوم والليلة» (٦٣٧) وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، عن عبد الرحمٰن بن خنبش رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وجعفر لا يحتمل تفرُّده، لكن جوَّد العراقيّ إسناده كما في تخريج «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٣)، وقد ورد هذا الحرف أيضًا من حديث قَيْلة بنت مَخْرمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عند الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٢)، بإسنادٍ حَسَّنه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٢٥)، وفي الباب أيضًا عن خالد بن الوليد، وابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٨٨) وما بعدها.

- ومن الأدلة على أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد:

١- قول الله ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشُّعراء: ٥]، فقوله: ﴿مُّحْدَثٍ﴾ صريح في حدوث آحاد كلام الله، ولا يُفهم من ذلك أن تحل الحوادث في ذات الرب؛ لأن كلام الله لا يماثل كلام المخلوقين، إنما كلام المخلوقين هو الذي يلزم منه الحدوث في ذواتهم، أما كلام الرب فلا يماثل كلام المخلوقين.

٢- ومن الأدلة أيضًا على أن كلام الله آحاده حادثة: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، فالله ـ تعالى ـ أخبر عن سماعه لكلام المجادلة بلفظ الماضي ﴿سَمِعَ﴾، وهذا يدل على أن المجادلة والجدال الذي حصل كان قبل نزول الآية، ثم نزلت الآية بعدُ، فدلَّ هذا على أن الرب تكلم في هذه الآية، بعد حصول الحادثة.

فالمرأة التي جاءت تجادل النبي ﷺ في زوجها هي خولة بنت حكيم لَمَّا ظاهر منها زوجها؛ قالت: أشكو إلى الله صِبْيَةً؛ تعني: أولادها الصغار ـ إن ضَممتُهم إليّ ضاعوا أو إليه جاعوا، وجعلتْ تجادلُ النبيَّ ﷺ فيقول: «**مَا أَرَاكِ إِلَّا حَرُمْتِ عَلَيْهِ**»، فجاءت تشتكي إلى الله، فقالت: أشكو إلى الله صبية إن ضممتُهم إليَّ ضاعوا، أو إليه جاعوا، قالت عائشة رضي الله عنها: «إِنَّهُ يَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ الكَلَامِ مِنَ المَرْأَةِ، سُبْحَانَ مَنْ وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتِ»(١)، فالله سمع كلامها من فوق سبع سمٰوات وأنزل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١].

فهذا دليل على حدوث آحاد كلام الله، وأن كلام الله وإن كان قديم النوع لكن أفراده حادثة.

---

(١) رواه البخاري تعليقا، ووصله النسائي،كتاب الطلاق، باب الظهار رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه أبواب السنة، باب فيها أنكرت الجهمية(١٨٨)، وصححه الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٣٩).

٣- ومثله قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١]؛ فالله أخبر عن خروج نبيه ﷺ أول النهار بلفظ الماضي ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾، وهذا يدل على سبق الغدوِّ للخبر؛ أي: أن النبي خرج أول النهار وبوّأ المؤمنين مقاعد للقتال، ثم أنزل الله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ﴾؛ فالغدوُّ والخروج سابق لنزول الآية.

٤- ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، فـ ﴿ثم﴾ تفيد الترتيب والتراخي، فخلْق آدم وتصويره سابق، ثم تكلم الله بعد ذلك فقال للملائكة: اسجدوا لآدم، والأدلة في هذا كثيرة.

والمعتزلة لهم شُبَهٌ في قولهم: إن كلام الله مخلوق، وهي موجودة الآن ومنتشرة في بعض البلدان، ومذهب الأشاعرة والمعتزلة يدرَّس الآن في بعض البلدان العربية ولهم مؤلفات موجودة، حتى إن كثيرًا من المفسرين الآن غلطوا في هذا؛ فالزمخشري كتابه «الكشاف» مبني على هذا، حتى قال البلقيني: استخرجت من «الكشاف» اعتزالًا بالمناقيش[(١)]؛ لأنها أشياء خفيه، فمنها أنه قال في قوله ﷻ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥] قال: أيُّ فوزٍ أعظم من الجنة؟! قَصْدُه بذلك عدمُ إمكان رؤية الله يوم القيامة، وهو معروف عنه أنه ينكر الرؤية وذلك بضم كلامه بعض إلى بعض.

فإذا كانت كتبُ التفسير ـ الآن ـ موجودًا فيها مذهب المعتزلة؛ فقد يقرأها طالب العلم، وينطلي عليه ما فيها من الضلالات، فلا بُدَّ لطالب العلم أن يكون على إلمام ببعض الشبه، وطرق الرّد عليها، ولذلك: نستعرض شيئًا من شبههم؛ ونعرِّفُ طلاب العلم العلمَ بطرائق الرّد عليها.

❐ الشبه العقلية:

* **ومن شبه المعتزلة العقلية أنهم يقولون**: إنه يلزم من إثبات الكلام لله التشبيه؛ فلو قلنا: إن الله يتكلم والمخلوق يتكلم؛ لزم من ذلك صوتٌ يخرج من الرئة، ويلزم من الكلام أضراس وأسنان ولسان ولثة وشفتان، والله منزه عن

(١) انظر: الاتقان في علوم القرآن السيوطي (٢/ ١٩٠).

ذلك؛ فلا نقول: إن الله يتكلم حتى لا يشابه المخلوقين، فيما ذُكر؛ والله ليس كمثله شيء.

○ **الجواب:** عن هذه الشبهة أن نقول: إننا إذا قلنا: إن الله يتكلم ليس ككلام المخلوق، ولا نعلم كيف يتكلم؛ زالت هذه الشبهة، فليس له مثيل لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله.

ونحن نعلم أن بعض المخلوقات تتكلم ولا نرى كيف تتكلم، فهذه الجلود تنطق يوم القيامة والأرجل والأيدي تشهد؛ قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١][(١)].

كذلك ثبت تسبيح الحصا[(٢)] والطعام بين يدي النبي ﷺ[(٣)]، وقال: «**إِنِّي لأَعْرِفُ حَجَرًا بمكة كان يُسَلِّمُ عليَّ قبل أنْ أُبْعَث...**»[(٤)]، وكذلك الجذع حنَّ وصاح وبكى مثل بكاء الصبي، وجعل يهدئه؛ فجعل يهدأ شيئًا فشيئًا كما يهدأ الصبي[(٥)]، فكلام هذه الأشياء قد ثبت بالدليل، لكننا لا نستطيع أن نكيفه.

فإذا كانت بعض المخلوقات تتكلم، ولا نعلم كيف تتكلم؛ فمن باب أولى أن الله يتكلم ولا نعلم كيف يتكلم، وعلى هذا تبطل هذه الشبهة.

* **ومن شبههم أنَّ بعضهم يقول:** إن الله خلق الكلام لا في محل، وعند بعضهم أنه: خلقه في محل، لكنه مخلوق؛ أُضيف إلى الله.

○ **الجواب:** نقول للذين يقولون إن الله خلق الكلام لا في محل؟! إنَّ الكلام معنًى من المعاني؛ لا بدَّ أن يقوم بغيره، ومحال أن يكون الكلام مخلوقًا لا في محل.

ونقول للطائفة الثانية: الذين قالوا: إن الله خلق الكلام في محمل لكنه

---

(١) وقال سبحانه: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].
(٢) انظر: «ظلال الجنة» للألباني (١١٤٦).
(٣) أخرجه البخاري (٣٥٧٩) عن ابن مسعود قال: «ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يُؤكل».
(٤) أخرجه مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.
(٥) انظر: ما أخرجه البخاري (٩١٨)، و(٣٥٨٣)، و(٣٥٨٤)، و(٣٥٨٥).

مخلوق: الكلام لا بدَّ أن يكون بمتكلم؛ فكيف يقولون: إن الكلام مخلوق خارج عن ذات الله؛ فصار الله به متكلمًا؟! ولو صح أن يوصف الله بصفات لم تقم به؛ لصح أن يوصف بما خلقه في غيره من المخلوقات من الصفات؛ من الروائح، والألوان، والطعوم، والطول، والقصر!!! فلو صح أن يتكلم الله بكلام قام بغيره؛ للزم أن يكون ما خلقه في غيره من الحيوانات، وما أحدثه من الجمادات: كلامًا له، كما فرض ذلك الاتحاديةُ، وهذا باطل.

وكيف يوصف الله بصفة قامت بغيره؟! لو صح أن يوصف الله بصفة قامت بغيره لصح أن يوصف الشخص بصفة قامت بغيره؛ كأن يقال للأعمى: بصير، أو للبصير: أعمى؛ لأن الأعمى قام وصف البصر بغيره، والبصير قام وصف العمى بغيره، وهذا باطل، ولو كان كذلك لكان قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] صدقًا، وهذا باطل أيضًا، كما لا يخفى.

* **ومن شُبَهِهم يقولون**: إن كلام الله مخلوق لكنه أضيف إلى الله إضافةَ تشريف وتكريم، كما أن الكعبة أضيفت إلى الله لتشريف بيت الله، والناقة أضيفت إلى الله في قوله: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣] للتشريف، والعبد في قوله: ﴿عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] أضيف إلى الله للتشريف، والروح أضيف إليه سبحانه إضافة تشريف في قوله: ﴿رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ﴾ [يوسف: ٨٧]، فكذلك الكلام أضيف إلى الله ـ وإن كان مخلوقًا كغيره ـ للتشريف والتكريم.

○ **الجواب: أن هذه الشبهة باطلة؛ وذلك أن المضاف لله نوعان:**

النوع الأول: أعيان قائمة بذاتها كالبيت والعبد والرسول والروح، كما قال الله: ﴿عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾، وقال: ﴿رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾ [النِّسَاء: ١٧١]، وقال: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾؛ هذه إضافة مخلوق إلى خالقه؛ لأنها أعيان قائمة؛ فالبيت عين قائم بنفسه، والناقة عين قائمة بنفسها، والعبد عين قائم بنفسه، والروح عين قائمة بنفسها، فإذا أضيفت إلى الله فهي إضافة مخلوق إلى خالقه؛ وتقتضي هذه الإضافة التشريف والتكريم لما امتاز به ذلك المضاف من الصفات.

النوع الثاني: إضافة معاني وأوصاف لا تقوم بنفسها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام.

هذه إضافة صفات إلى الموصوف؛ وتقتضي هذه الإضافة اتصاف الموصوف بهذه الصفات وقيامها به، وهذا فرق بديهي لا ينكره إلا من أنكر المحسوسات.

هذه من أبرز الشبه العقلية التي يقول بها المعتزلة، وهي في نظرهم القاصر أدلة؛ ولكنها أوهى من بيت العنكبوت، ولهم شبه شرعية؛ وهي نصوص من الكتاب والسُّنَّة.

❐ الشُّبَه الشرعية:

من الشبه الشرعية التي استدل بها المعتزلة على أن القرآن مخلوق: قول الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

وجهُ الاستدلال: أنهم قالوا: إن «كل» من صيغ العموم فتعم كل شيء، ويدخل في هذا العموم: صفةُ الكلام؛ فيكون القرآن مخلوقًا.

وقد أجاب أهل السُّنَّة والجماعة عن هذه الشبهة بأجوبة؛ منها:

الجواب الأول: أن اسم الخالق يشمل الذات والصفات؛ فصفاته ليست خارجة عن مسمى ذاته، فالله ﷻ بذاته وصفاته؛ هو الخالق، وكلامُه صفة من صفاته ليست خارجة عن مسمى اسمه، فالله هو الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق.

- فرع:

وعلى ما سبق فيقال للمعتزلة: كيف أدخلتم كلامَ الله الذي هو صفة من صفاته في هذا العموم، وأخرجتم أفعالَ العباد؛ فقلتم: إن الله لم يخلقها؟! هذا يدل على أنكم أهل هوى، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]؛ فهو خالق الذوات والصفات والأفعال، وأفعال العباد داخلة في هذا العموم؛ فتكون مخلوقة، فكيف أخرجتموها عن عموم «كل» وأدخلتم في هذا العموم الكلام الذي هو صفة من صفاته؟!!

الجواب الثاني: أن الكلام صفة من صفات الله، به تكون المخلوقات، فالله تعالى يخلق بالكلام؛ قال سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقد فرّق الله ﷻ بين الخلق والأمر، فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ

﴿وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالخلْق شيء، والأمر شيء آخر، فلو كان الكلام مخلوقًا، والأمر مخلوقًا: للزم أن يكون مخلوقًا بأمرٍ آخر، والآخرَ بآخر إلى ما لا نهاية، فيلزم التسلسل؛ وهو باطل.

ويتبين بهذا: أن الكلام صفة من صفات الله؛ به تكون المخلوقات؛ لأن الله يخلق كل شيء.

والجواب الثالث: أن عموم «كل» في كل موضع بحسبه؛ يبيّن هذا قولُ الله ﷻ في الريح التي أهلك بها عادًا: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فهي لم تدمر المساكن، ولم تدمر السماوات والأرض كما قال تعالى: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فالمعنى ـ والله أعلم ـ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ﴾ [الأحقاف: ٢٥] يصلح للتدمير، أو يستحق التدمير عادة؛ فالعموم في كل موضعٍ بحسبه.

وَمِثْلُ قولِ الله ﷻ عن ملكة سبأ: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل: ٢٣]، فهناك أشياء ما أُوتِيَتْهَا، والمعنى ـ والله أعلم ـ: وأوتيت من كل شيء يصلح للملوك؛ فكذلك عموم «كل» في هذه الآية الكريمة هو بحسبه؛ فالمراد من قوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزُّمر: ٦٢]؛ أي: الله خالق كل شيء مخلوق، ولا يدخل في ذلك صفات الله، ولا يدخل في ذلك الكلام؛ لأنه صفة من صفاته؛ داخل في مسمى اسمه.

الجواب الرابع: على مذهب المعتزلة أنه يلزم أن تكون جميعُ الصفات: من العلم، والقدرة، والحياة، مخلوقة، وهذا صريح الكفر.

ومن شبههم الشرعية التي استدلوا بها قول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الزّخرف: ٣]، فقالوا: (جعل) بمعنى خلق، والمعنى: إنا خلقناه قرآنًا عربيًّا؛ وهذا يدل على أن القرآن مخلوق.

أجاب أهل السُّنَّة:

بأنه استدلال باطل؛ لأن (جعل) إنما تكون بمعنى خلق إذا تعدت إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين؛ فإذا تعدت إلى مفعول واحد؛ كانت بمعنى (خلق)؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وكقوله ـ

تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٣١]، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣١]، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

أما إذا تعدت إلى مفعولين؛ فلا تكون بمعنى خلق، كما في هذه الآية التي احتجوا بها؛ وكما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النّحل: ٩١]، فلو فُسّرت (جعل) بمعنى خلق؛ لفسد المعنى، فهل يستطيع معتزليٌّ أن يقول: المعنى: وقد خلقتم الله كفيلًا؟!

وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحِجر: ٩١]؛ هل يقول المعتزلي: الذين خلقوا القرآن عضين؟! وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، هل يمكن أن تُفَسَّر (جعل) بمعنى خلق.

وكذلك في هذه الآية التي احتجوا بها: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزّخرف: ٣] لا تكون بمعنى (خلق)، وبهذا يبطل استدلال المعتزلة بهٰذه الآية.

الشبهة الشرعية الثالثة التي استدلوا بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠].

وجه الدلالة: أن الله أخبر أن القرآن قولُ رسول؛ فدل على أن القرآن مخلوق، وليس كلام الله؛ لأنَّ الله نسبه إلى الرسول، واللهُ خلق الرسولَ، وخلق كلامه؛ فيكون القرآن مخلوقًا.

أجاب أهل السُّنَّة عن هذه الشبهة بأجوبة؛ منها:

الجواب الأول: أن الله تعالى قال: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ [الحاقّة: ٤٠]، والرسولُ إنما يبلِّغ عن المُرْسِل، فلم يقل: إنه قول نبي، بل قال: قول رسول؛ والرسول لا ينشىء الكلام، وإنما يبلِّغ كلام غيره، فدل على أن الكلام كلامُ الله.

الجواب الثاني: أن الرسول جاء في موضعين من كتاب الله ﷻ: في سورة «التكوير» في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التّكوير: ١٩، ٢٠]، والمراد به هنا: الرسول الملكي؛ وهو جبريل، وجاء في سورة «الحاقة» في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤٢]، والمراد به هنا: الرسول البشري؛ وهو محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فأيُّ الرسولين ـ على زعمكم أيها المعتزلة ـ أحدَثَ نَظْمَ القرآن؟! إنْ أحدثه محمدٌ؛ امتنع أنْ يُحْدِثَهُ جبريلُ، وإنْ أحدثَهُ جبريلُ امتنع أنْ يُحْدِثَهُ محمد؛ **وهذا يدل على بطلان قولكم، ويدلُّ على أن المراد**: أن الرسول مبلِّغ، والله تعالى تكلم بالقرآن، وسمعه جبرائيل وبلَّغه محمدًا، ثم قرأه محمَّد ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبلَّغه الأمةَ.

الجواب الثالث: أنه قال في وصفه: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التّكوير: ٢١] كما في سورة «التكوير»؛ وَوَصْفُهُ بالأمانة يدل على أنه يبلِّغ ما أُرسل به، كما أُنزل، لا يزيد، ولا ينقص، فجبريل يبلِّغه كما سمعه من الله ﷻ، على ما أُرْسِلَ به؛ لا يزيد فيه، ولا ينقص منه.

الجواب الرابع: أن قولكم: إن محمدًا أحدث نظمَ القرآن؛ هذا القول يجعله داخلًا في الوعيد الذي توعد الله به الوليدَ بنَ المغيرة، الذي قال الله عنه: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدَّثر: ١٨ ـ ٢٦]، فالله توعد من قال: (إنْ هذا القرآن إلَّا قول البشر) بأن يصليه سقر، فمن قال: إن القرآن قول محمد، ومحمد بشر ـ عليه الصلاة والسلام ـ فهو داخل في هذا الوعيد، فيكون المعتزلة داخلين في هذا الوعيد أيضًا.

❐ من أدلة أهل السُّنَّة على أنَّ القرآن كلام الله:

أن الله أخبر بأنه منزل؛ قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]، وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [فُصّلت: ٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢].

فهذه النصوص صريحة في أن القرآن منزل.

واعترض المعتزلة على هذه النصوص التي فيها أن القرآن منزل؛ قالوا: إن الإخبار عن القرآن أنه منزل لا يمنع أن يكون مخلوقًا؛ لأننا نجد أن بعض المخلوقات أخبر الله عنها بأنها منزلة وهي مخلوقة، وقد اتفقتم معنا يا أهل السُّنَّة على أنها مخلوقة، فالله تعالى قال عن الحديد: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالله

أخبر عن الحديد أنه منزل؛ ومع ذلك فهو مخلوق؛ وأنتم توافقوننا على هذا، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزُّمر: ٦]، فأخبر الله عن الأنعام بأنها منزلة؛ وهي مخلوقة، وأنتم توافقوننا على هذا، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [المؤمنون: ١٨]، فأخبر الله أنه أنزل من السماء ماءً، والمطرُ مخلوق، وأنتم توافقوننا على هذا؛ فكذلك القرآن مخلوق؛ ولو أخبر الله بأنه منزل، فلا يمنع أن يكون مخلوقًا.

أجاب أهل السُّنَّة على هذا الاعتراض:

أن هناك فرقًا بين إنزال القرآن وإنزال الحديد والأنعام والمطر؛ فإنزال القرآن صريح في الآيات أنه منزل من عند الله لا من غيره؛ قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزُّمر: ١]، وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [فُصّلت: ٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، فهو صريح بأنه منزل من عند الله.

أما الحديد فإن إنزاله مطلق فلم يخبر الله أن الحديد منزل من عنده، وذلك: أن الحديد إنما يؤخذ من الجبال، والجبال عالية على وجه الأرض؛ وكلما كان أَخْذُ الحديدِ من أعلى الجبل؛ كان حديده أجود؛ فالمقصود الإنزال من الجبال.

والأنعام أخبر الله أنها منزلة: قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزُّمَر: ٦]، وذلك أن الأنعام إنما تخلق بالتوالد، والتوالد يستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات على وجه الأرض؛ فهذا إنزال.

وأما إنزال المطر؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المؤمنون: ١٨] هو مقيد بأنه من السماء، والسماء من جهة العلو، وفي الآية الأخرى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ: ١٤]، والمعصرات السحاب، والآية الأخرى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ﴾ [الواقعة: ٦٩]، والمزن هو السحاب، فتبين بهذا؛ الفرقُ بين إنزال القرآن، وإنزال الحديد والأنعام والمطر.

هذه أمثلة لشُبَهِ المعتزلة، وهذه الشبه موجودة ومُدَوَّنَة في الكتب وفي

التفاسير؛ فإنك لو طالعتَ «الكشاف» للزمخشري أو غيره، تجد فيها هذه التأويلات، وقد ذكرناها ليكون طالب العلم على بصيرة من أمره، فإذا عرف بعض الأمثلة، قاس عليها بقية الأمثلة.

❐ مناقشة أدلة الأشاعرة في كلام الله ﷻ والقرآن:

الأشاعرة، طائفة كبيرة يسمون أنفسهم «أهل السُّنَّة»، وتأويلاتهم موجودة ومنتشرة في كتب الفقه وكتب الأصول والتفاسير التي يتداولها الناس، ويتدارسونها في كثيرٍ من المؤسسات العلمية وغيرها، وهم ينافسون أهل السُّنَّة في كثير من الأزمان؛ فلا بُدَّ لطالب العلم أن يكون على إلمام بحقيقة مذهب الأشاعرة، وبيان بعض الشبه التي يركزون عليها.

حقيقة مذهب الأشاعرة:

يقولون: إن كلام الله معنى قائم بالنفس؛ ليس بحرف ولا صوت، والله تعالى لا يُسْمَع منه الكلامُ، بل الكلام معنًى قائم بنفسه؛ لا يُسْمَعُ.

وأما الموجود في المصاحف فهذا عبارة عن كلام الله، عبَّر به جبريل، أو عبَّر به محمد ﷺ، ويُسمَّى ما في المصحف كلام الله مجازًا، ولهذا إذا قلتَ لبعض الأشاعرة ـ عند التسامح ـ: المصحف فيه كلام الله، يقولون: المصحف كلام الله، لكن عند المناظرة وبيان حقيقة المذهب يقولون: لا ليس في المصحف كلام الله، لكن نسميه كلامَ الله مجازًا؛ لأنه تأدَّى به كلامُ الله؛ ولأنه دليل على كلام الله؛ أما كلام الله فهو معنًى قائم بنفسه.

ولهذا ـ والعياذ بالله ـ بعضهم قد يجعل المصحف تحت قدميه، ويقول: ليس فيه كلام الله، نسأل الله السلامة والعافية ـ.

وأما النظم المسموعُ المقروءُ في المصاحف فهو دليل على أن القرآن مخلوق؛ فعلى هذا: يكون القرآن من شيئين أو كلام الله من شيئين: شيء له نصفان: نصف غير مخلوق؛ وهو المعنى القائم بنفس الرب، ونصفه الآخر مخلوق: وهو الحروف والكلمات التي يقرؤها القارىء.

وأمَّا كيف عرف جبريل ما في نفس الله؟ فلهم أقوال في ذلك.

بعضهم يقول: إن الله اضطر جبريل ففهم المعنى القائم بنفسه اضطرارًا فعبَّر عنه، فالقرآن عبارة عبَّر بها جبريل، مثال ذلك: أن يكون عندك أخرس؛ لا يتكلم، فيشير إليك بالإشارة، ثم تفهم إشارته وتكتبها، فهؤلاء ـ والعياذ بالله ـ جعلوا الله كالأخرس ـ نسأل الله العافية ـ.

وبعضهم يقول: إن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ.

وحقيقة مذهب الأشاعرة يوافق نصف مذهب المعتزلة؛ فالمعتزلة يقولون: القرآن مخلوق لفظًا ومعنًى، والأشاعرة يقولون: معناه غير مخلوق، ولفظه مخلوق.

فشابه **الأشاعرة بهذا النصارى** في مسألة اعتقادهم في عيسى؛ فالنصارى يعتقدون أن عيسى مكون من شيئين: جزء من الإلٰه، وجزء من الناس؛ اتحدا وامتزجا فصارا شيئًا واحدًا يقال له: المسيح عيسى ابن مريم.

والأشاعرة لهم شُبَهٌ وأدلة حول مذهبهم، إلا أنها أوهى من بيت العنكبوت مثلهم في ذلك كمثل إخوانهم من الفرق الأخرى؛ فإن الأشاعرة يقولون: إن كلام الله معنى قائم بنفسه، وأما الألفاظ والحروف والكلمات فدليل يُفهم بها المعنى القائم بنفس الرب؛ فإفهام المعنى القديم الذي هو في نفس الرب بواسطة الألفاظ والحروف والكلمات؛ يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارى في عيسى، كما أوضحناه.

❐ من أدلة الأشاعرة على أن القرآن معنًى قائم بالنفس لا يُسْمَع؛ ليس بحرف، ولا صوت، ولا لفظ:

الدليل الأول: استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ حَسۡبُهُمۡ جَهَنَّمُ يَصۡلَوۡنَهَاۖ فَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [المجادلة: ٨].

وجه الدلالة: أن الله قال: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾، فدل على أن القول إنما يكون في النفس، وأما الألفاظ والحروف والأصوات فليست من القول؛ فدل على أن كلام الله معنًى قائم بنفسه.

أجاب أهل السُّنَّة عن هذا بجوابين:

الجواب الأول: جواب بالمنع: وهو أن نقول: نمنع أن يكون المراد في

الآية في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨] المعنى القائم بالنفس، وإنما المراد القول سرًّا؛ أي: يقولون سرًّا ويتكلمون بألسنتهم سرًّا، كما قاله أكثر المفسرين؛ وذلك أن اليهود كانوا يأتون النبي ﷺ ويقولون: «السام عليك»[(١)]؛ والسام الموت، وهم يُظْهِرون أنهم يلقون السلام، ثم إذا خرجوا من عند النبي ﷺ قال بعضهم لبعض سرًّا: لو كان نبيًّا لعُذّبنا بقولنا له الذي نقول، فأنزل الله: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، هذا هو الذي عليه أكثر المفسرين، ويؤيده ما ثبت في «الصحيحين» في الحديث القدسي أن النبي ﷺ قال: «**فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ**»[(٢)]، معناه: ذكر الله سرًّا؛ بدليل قوله: «**وَمَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ**...».

الجواب الثاني: جواب بالتسليم؛ وهو أن نقول: سلمنا جدلًا أن قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨] قولٌ في النفس، وأنه ليس فيه حروف ولا كلمات؛ لكن الآية مقيدة بأنه قول في النفس، وإذا قيد القول بأنه في النفس تَقَيَّدَ، ونظيره الحديث الصحيح: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلَ أَوْ تَتَكَلَّمْ**»[(٣)]، فإذا قيد القول بأنه في النفس تقيد، فهل قيد كلام الله أنه في النفس في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾؟ [النساء: ١٦٤] هل قال الله: وكلم الله موسى في نفسه؟ فإذا لم يتقيد فلا يكون القول في النفس، وإنما يكون قولًا يتكلم به المتكلم؛ حروفًا وألفاظًا وكلمات.

الدليل الثاني: الاستدلال ببيت من الشعر منسوب إلى الأخطل؛ وهو:

إنَّ الكلامَ لفي الفؤاد وإنما ... جُعِلَ اللسانُ على الفؤاد دليلا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٣٥)، ومسلم (٢١٦٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي الباب أيضًا من حديث ابن عمر عند البخاري (٦٢٥٧)، ومسلم (٢١٦٤)، ومن حديث أنس عند البخاري (٦٩٢٦)، ومن حديث جابر بن عبد الله عند مسلم (٢١٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) والسياقُ له، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب أيضًا عن أنس؛ أخرجه أحمد في «المسند» (٣/١٣٨)، وعبد بن حُميد في «المنتخب من المسند» (١١٦٩)، وقد قال الهيثمي عن رواية أحمد كما في «مجمع الزوائد» (١٠/٧٨) ـ: «ورجاله رجال الصحيح».

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٦٩) واللفظ له، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وجه الدلالة:

قالوا: إن هذا بيت عربي، والقرآن نزل بلغة العرب، وأثبت الشاعر العربي أن الكلام إنما يكون في الفؤاد؛ أي: في النفس، وأما ما يكون في اللسان فالحروفُ والكلماتُ واللفظ.

أجاب أهل الحق عن هذا الاستدلال بأجوبة:

الجواب الأول: أنا لا نسلم أن هذا البيت للأخطل، فهذا البيت مصنوع مختَلق لا يوجد في ديوان الأخطل، وكثير من النحويين ينكرون نسبته إليه؛ فكيف تستدلون ببيت مصنوع مختلق لا أساس له من الصحة؟! وبهذا يبطل استدلالكم، كيف تصنعون بيتًا ثم تستدلون به على كلام الله وكلام رسوله؟!

الجواب الثاني: لو سلمنا بصحة البيت جدلًا، وأن الأخطل قاله؛ لكنه قول واحد من أهل اللغة، فلا يُقبل حتى يوافقه أهل اللغة، فإذا كان حديث رسول الله ﷺ لا يُقبل حتى يصح سنده وتُعَدَّل رواتُه، ولا يكون شاذًّا ولا معلَّلًا؛ فكيف ببيت من الشعر لا يُدرى مَنْ صاحبُه؛ قاله واحدٌ ولم يوافقه أهل اللغة: فيكون شاذًّا.

الجواب الثالث: سلَّمنا صحةَ البيت، وسلَّمنا نسبته إلى الأخطل، وسلَّمنا قبول أهل اللغة له، لكن ليس مقصود الشاعر بقوله: إن الكلام لفي الفؤاد: الكلام العاري عن الألفاظ والحروف والكلمات؛ بل مقصود الشاعر أن الكلام الحقيقي هو الذي يهيئه الإنسان في نفسه، ويزنه بعقله قبل أن ينطق به ويتروى فيه؛ أما الكلام الذي يجري على اللسان من دون تَرَوٍّ، ومن دون نظر؛ فهذا يشبه كلام النائم والهاذي؛ الذي لا قيمة له، ولهذا روي البيت برواية أخرى، وهي أقرب إلى الصحة:

إن البيان لفي الفؤاد وإنما ... جُعل اللسانُ على الفؤاد دليلا

الجواب الرابع: سَلَّمنا صحة البيت، وأنه للأخطل، وسلَّمنا موافقة أهل اللغة له، وسلمنا أن المراد بالبيت الكلام النفسي العاري عن الحروف والألفاظ؛ لكنه قول نصراني؛ لأن الأخطل نصراني، ومعلوم أن النصارى قد ضلُّوا في معنى الكلام؛ فإن النصارى زعموا أن المسيح هو كلمة الله؛ أي كلمة «كن».

وأهل السُّنَّة يقولون: ليس نفس الكلمة، إنما هو مخلوق بالكلمة، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، فكيف تستدلون بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، وَيُترك ما يُعرَّفُ بمعنى الكلام من النصوص واللغة؟!

الجواب الخامس: سلمنا جدلًا الاستدلال بقول النصارى؛ لكن البيت يلزم عليه معنًى فاسد؛ وهو أن يسمَّى الأخرس متكلمًا؛ لقيام الكلام بنفسه، وإن لم يتكلم به؛ والأخرس لا يسمَّى متكلمًا لا شرعًا، ولا عقلًا، ولا لغةً، ولا حسًّا، وبهذا يبطل استدلال الأشاعرة بهذا البيت.

❐ مناقشة أهل السُّنَّة للأشاعرة في أن كلام الله معنىً واحد لا يتجزأ:

ومما ناقش به أهلُ الحقِّ، الأشاعرة القائلين: إن الكلام معنى واحد؛ لا يتعدد، ولا يتجزأ، ولا يتكثّر، والتعدد والتجزؤ والتكثر إنما هو في الدلالات والعبارات.

ناقشوهم وأجابوهم عن قولهم هذا:

أولاً: بأنَّ الله تعالى أخبر أن موسى سمع كلام الله، فهل سمع موسى جميع المعنى أو بعض المعنى؟

إن قلتم: سمع جميع المعنى؛ فقد زعمتم أن موسى سمع جميع كلام الله؛ وهذا باطل، وإن قلتم: سمع بعض كلام الله فقد قلتم بالتبعض وأبطلتم مذهبكم بأنفسكم؛ فلا محيد لكم عن هٰذيْن الإلزاميْن.

ثانيًا: أن يقال: لو كان الكلام معنًى قائمًا بالنفس، كما تزعمون أيها الأشاعرة، وأن الدلالات والعبارات هي التي تختلف؛ للزم على ذلك لوازم فاسدة؛ منها:

اللازم الأول: يلزم على قولكم: إن الكلام معنًى قائم بالنفس وأنه لا يتعدد ولا يتبعض، أن يكون معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النُّور: ٥٦] هو معنى قوله: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وأن يكون معنى آية الدَّيْن هو معنى آية الربا، وأن يكون معنى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، هو معنى: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ﴾ [المَسَد: ١]، وهذا باطل.

اللازم الثاني: لو كان الكلام معنًى قائمًا بالنفس، وأن المصحف ليس فيه شيء من كلام الله؛ لجاز للمُحْدِث مس المصحف، وهذا خلاف ما أجمع عليه الأئمة الأربعة: أنه يجب على المحدِثِ أن يتوضأ لِمَسِّ المصحف، كما جاء في الحديث الذي كتبه النبي ﷺ لعمرو بن حزم: «**أَلَّا يَمَسَّ القُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**»(١).

ولو كان القارىء لا يقرأ كلام الله؛ لجاز للجُنُب أن يقرأه وهو لم يغتسل، وكذلك الحائض عند كثير من الفقهاء على الخلاف في المسألة.

ويقال للأشاعرة: إن النصوص الكثيرة تبطل قولكم؛ منها:

١- قول الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وجه الاستدلال:

هل الإشارة تعود إلى ما في نفس الله، أو تعود إلى القرآن المتلو المسموع المكتوب في المصاحف؟! لا شك أن الإشارة تعود إلى القرآن المتلو بالألسن، المكتوب في المصاحف؛ لأن ما في نفس الله غير مشارٍ إليه ولا متلوٍّ ولا مسموع.

---

(١) أخرجه النسائي (٨/٥٧)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٥٩)، والدارمي (١٦٢١ - ١٦٢٨ - ١٦٣٥)، والدارقطني (١/١٢٢، ٢/٢٨٥)، وابن حبان (٦٥٥٩)، والحاكم (١/٥٥٢)، والبيهقي (١/٨٧ - ٣٠٩، ٤/٨٩ - ٩٠، ٨/٧٣)، والطحاوي (٢/٣٤، ٤/٣٧٤)، وغيرهم من طرق، وقد اختُلف في وصله وإرساله، والصواب المرسل. والمرسل من قسم الضعيف، لكنه هنا يرتقي إلى الصحة بأمرين:

الأول: تلقي العلماء له بالقَبول: قال الحافظ في «التلخيص» (٤/١٨): «وقد صَحَّحَ الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة، لا من حيث الإسناد؛ بل من حيث الشهرة: فقال الشافعي في «رسالته» (٤٢٢): لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ».

وقال ابن عبد البر (١٧/٣٨٨): هذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفةً يستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه، لتلقِّي الناس له بالقبول والمعرفة.

وقال شيخ الإسلام: (٢١/٢٦٦): «قال أحمد: لا شكَّ أن النبي ﷺ كتبه».اهـ.

الأمر الثاني: أن للحديث شواهد كثيرة: من حديث حكيم بن حزام، وعثمان بن أبي العاص، وابن عمر، وثوبان، وغيرهم، وأسانيدها ضعيفة. وانظر: «الإرواء» (١٢٢).

٢- وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وجه الاستدلال:

هل الضمير يعود إلى ما في نفس الله، أو إلى ما في هذا القرآن المتلو المكتوب في المصاحف؟! لا شك أنه يعود إلى ما في المصحف؛ لأن ما في نفس الله لا حيلة إلى الوصول إليه؛ فهو غير متلو، وغير مسموع.

٣- قول الله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦].

وجه الاستدلال:

صريح في أن الذي يسمعه المشرك كلام الله، ولم يقل: حتى يسمع ما هو عبارة عن كلام الله كما تقولون.

٤- ومن الأدلة أيضًا ما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ**»(١). وحديث: «**إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ؛ إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ القُرْآنِ**»(٢).

وجه الاستدلال:

قد أجمع العلماء على أن الإنسان المصلي لو تكلم في الصلاة عامدًا في غير مصلحتها؛ بطلت صلاته، وقد أجمعوا أيضًا على أن حديث النفس الذي يكون في القلب من تصديق بأمور دنيوية، وطلب؛ لا يبطل الصلاة، فدل على أن

---

(١) علَّقه البخاري بهذا اللفظ (١٣/ ٤٩٦ ـ فتح)، عن ابن مسعود مرفوعًا، لكن رواه موصولًا بغير هذا السياق.
وأخرجه أبو داود (٩٢٤) من حديث ابن مسعود بلفظ: «... **إن الله ﷻ يُحْدِث مِنْ أَمْرِهِ مَا يشاءُ، وإنَّ الله تَعَالى قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لا تَكَلَّمُوا في الصَّلاة**»، وأخرجه أيضًا النسائي في «السُّنن الكبرى» (٥٥٩، ١١٤٤)، وفي «الصغرى» (١٢٢٢)، والحميدي في «المسند» (٩٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٢٠ ـ ١٠١٢٣) وغيرهم.
والحديث صححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٨٨)، وحَسَّنه النووي في «المجموع» (٤/ ١١٥)، وصححه ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ١٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

الكلام إنما هو لفظ ومعنى، والكلام الذي يتكلم به الإنسان بلسانه هو اللفظ والمعنى، وهو حروف وأصوات، فكلام الله لفظ ومعنى، وهو بحرف وصوت يُسْمَعُ، فهذا هو حَدُّ الكلام عند أهل اللغة.

٥- ومن الأدلة أيضًا: ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: **«إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلَ»**(١).

وجه الدلالة:

ففرَّق النبيُّ ﷺ بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أن الله عفا عن حديث النفس، وأن ما تكلم به الإنسان بلسانه لا يعفى عنه؛ فدل على أن الكلام لفظ ومعنى، حروف وأصوات.

٦- ومن الأدلة أيضًا: ما ثبت في «السُّنن» من حديث معاذ الطويل لمّا سَأَلَ النبيَّ ﷺ عن عمل يدخله الجنة ويبعده عن النار قال: **«لَقَدْ سَأَلْتني عَنْ عَظِيم وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصومُ رمضانَ، وَتحُج البيت... ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟** قُلتُ: بَلى يَا رسول الله. قَالَ: فَأَخَذَ بِلِسانه. قَالَ: **كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا**، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟! فَقَالَ: **ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ! وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّار عَلَى وُجُوهِهِمْ ـ أو عَلَى مَنَاخِرِهِمْ ـ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»**(٢).

وجه الدلالة:

فأخبر النبي ﷺ أن الإنسان إنما يؤاخذ بما يتكلم به بلسانه، فدل على أن الكلام ألفاظ ومعان؛ حروف وأصوات، وكذلك كلام الله ﷻ تكلم به، فكلامُ الله اسم للمعنى واللفظ جميعًا، والله تكلم به، وبهذا يتبين أن مسمى كلام الله: المعنى واللفظ جميعًا، وأن كلام الله بحرف وصوت يُسمع، والحق:

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦١٦) والسياق له، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في «السُّنن الكبرى» (١١٣٩٤)، وأحمد في «المسند» (٥/٢٣١، ٢٣٧)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وانظر ما علّقه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٢٦٩ ـ ٢٧٠) عن طُرق حديث معاذٍ هذا.

أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن كلها من كلام الله، وكلام الله لا يتناهى، ولو مُدَّ البحر بسبعة أبحر، وجُعل ما في الأرض من الأشجار كله أقلام وجُعلتِ البحارُ مدادًا يُكتبُ بها؛ لتكسرتِ الأقلامُ، ونفدت مياه البحر، وما نفدت كلمات الله: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [لقمان: ٢٧].

فهذه المسألة ـ مسألة الكلام ـ مسألة عظيمة اشتد النزاع فيها بين أهل السُّنَّة وبين المخالفين لهم، والتبس الأمر على كثير من الناس، ولا سيما مذهب الأشاعرة، ثم مذهب المعتزلة، فينبغي لطالب العلم أن يعتني بهذا الأمر، وأن يعتني بالنصوص، وأن يتأمل حينما يقرأ في الكتب حتى لا يلتبس عليه معتقد أهل السُّنَّة والجماعة المأخوذ من نصوص الكتاب والسُّنَّة، بخلاف مذهب المعتزلة والأشاعرة المبني على الآراء والأهواء والشبهات.

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَإِنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ مِنْهُ بَدَا بِلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا)

الشَّرْح

الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ يقرر مذهب أهل السُّنَّة والجماعة أن القرآن كلام الله؛ أي: لفظه ومعناه، هذا هو الأصل، فالكلامُ لفظةٌ تشمل اللفظَ والمعنى، فالقرآن كلام الله، لفظًا ومعنى.

وقوله: (مِنْهُ بَدَا): هذا **فيه الرد على المعتزلة والأشاعرة**؛ فإن المعتزلة لا يقولون: منه بدا؛ وإنما يقولون: بدا من شيء آخر؛ بدا من الشجرة، أو بدأ من الهواء، أو بدا من اللوح المحفوظ؛ يعني: خلقه الله في اللوح المحفوظ، فأضافه إليه إضافةَ تشريف وتكريم؛ وكذلك الأشاعرة لا يقولون: منه بدا، بل يقولون: لم يبد منه شيء؛ لأنَّ الكلام معنًى قائم بنفسه تعالى، فلم يَبْدُ منه ما من شأنه أن يُسْمَعَ؛ فما سمع جبريلُ منه كلامًا ولا لفظًا ولا حرفًا ولا صوتًا، وإنما جبريلُ هو الذي أحدث لفظ القرآن، أو أحدثه محمد؛ لأنه فهم المعنى القائم بنفس الرب، إمَّا لأنَّ الله اضطره لذلك؛ ففهم المعنى، أو أنَّ الله خلقه في الهواء، وأخذه من الهواء.

وأهل السُّنَّة يقولون: القرآن منزل غير مخلوق، منه بدا وإليه يعود؛ فالقرآن كلام الله منزل، نَزَّله الله كما قال سبحانه: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [فُصّلت: ٢]، وغير مخلوق لا كما تقوله المعتزلة.

ومعنى قوله: (منه بدا)؛ أي: بدا من الله، وظهر منه، وأكَّد هذا المعنى بقوله: (قولًا)؛ فأتى بالمصدر المعرّف للحقيقة، كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ [النّساء: ١٦٤].

ومعنى قول أهل السُّنَّة: (وإليه يعود)؛ أي: في آخر الزمان؛ **فمن أشراط الساعة الكبرى التي تعقبها الساعة مباشرة ما يلي:**

أولها: **خروج المهدي** في آخر الزمان فَيُبايَعُ له، واسمه كاسم النبي ﷺ وكنيته: أبو عبد الله: محمد المهدي؛ يملأ الأرض عدلًا، كما مُلئت جورًا، يُبَايَعُ له في وقت ليس للناس فيه إمام، وفيه أحاديث كثيرة بعضها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها موضوع، والاعتمادُ على ما ثبت من أخباره.

ثم يخرج الدجال في زمنه؛ يدّعي الصلاحَ، ثم يدّعي النبوة، ثم يدّعي الربوبية.

ثم ينزل عيسى ابن مريم فيقتله.

ثم خروج يأجوج ومأجوج.

ثم بعدها تتتابع أشراط الساعة.

فتُهدم الكعبةُ ـ والعياذ بالله ـ، ثم يصلي الناس إلى جهتها، ثم ينسون الجهة.

وَيُنْزَعُ القرآنُ من الصدور ومن السطور في آخر الزمان؛ فإذا ترك الناس العمل به؛ نُزع من صدورهم؛ أي: من صدور الرجال، ونُزع من المصاحف؛ فيصبح الناس لا يجدون في صدورهم آيةً، ولا في المصاحف آية ـ نعوذ بالله ـ إذا ترك الناس العمل به. هذه هي أبرز أشراط الساعة.

ومنها أيضًا: الدخان الذي يملأ الأرض.

ومنها: طلوع الشمس من مغربها.

ومنها: الدابة.

ثم يعقب ذلك نار تخرج من قعر عدن؛ تسوق الناس إلى المحشر، فهو شرط من أشراط الساعة.

وقوله: (وإليه يعود)؛ يعني: يعود إلى الله في آخر الزمان؛ فالقرآن منزل غير مخلوق، بدا من الله، وإليه يعود في آخر الزمان؛ يعود إلى الله حينما يترك الناس العمل به، فيُنزعُ من صدور الناس، ومن المصاحف ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

القرآن أنزل على الرسول وحيًا

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(مِنْهُ بدَا بِلا كَيْفِيةٍ قَوْلًا وَأَنْزَلَه عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ المُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا)

الشَّرح

○ قوله: (مِنْهُ بَدَا بِلا كَيْفِيةٍ قَوْلًا وَأَنْزَلَه عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا):

أي: أن القرآن أنزله على رسوله وحيًا؛ فالله تكلم به، وسمعه منه جبرائيل؛ سمع كلام الله، بحرف وصوت، ثم أوصله جبرائيل إلى محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

○ وفي قوله: (وَأَنْزَلَه عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا) **ردٌّ على المعتزلة، والأشاعرة**؛ فإن المعتزلة لا يقولون: أنزله، بل يقولون: خلقه، والأشاعرة أيضاً لا يقولون: أنزله، بل يقولون: إن القرآن معنًى قائم بالنفس، أما ما في المصاحف فليس فيه شيء منزل؛ إنما الموجود في المصاحف هذا شيءٌ أحدثه جبريل أو محمَّد؛ فهو عبارة عن كلام الله، عبارة عما في نفْس الله.

○ قوله: (وَصَدَّقَهُ المُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِك حَقًّا):

أي: المؤمنون صدّقوا واعترفوا، واعتقدوا أن هذا القرآن كلامُ الله حقًّا، لا مرية فيه ولا شك، فهكذا أهل السُّنَّة والجماعة، وهكذا أهل الحق؛ يصدقون ويؤمنون ويوقنون ـ من قلوبهم ـ: بأن القرآن كلام الله حقًّا، وأنه كلام الله؛ هو ألفاظُه ومعانيه.

تيقن المؤمنين بأن القرآن كلام الله بالحقيقة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلامُ اللهِ ـ تَعَالى ـ بِالحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلامِ البَرِيَّةِ)

الشَّرح

○ قوله: (وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلامُ اللهِ ـ تَعَالى ـ بِالحَقِيقَةِ):

وأيقنوا: أي: تيقنوا بذلك؛ ليس عندهم شك ولا ريب، أن القرآن المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسن؛ أنه كلام الله بالحقيقة.

وهذا فيه **رد أيضًا على المعتزلة والأشاعرة**؛ فإنهم لا يقولون: هذا كلام الله بالحقيقة، بل **المعتزلة** يقولون: كلام الله مخلوق، و**الأشاعرة** لا يقولون: إنه كلام الله بالحقيقة، بل يقولون: كلام الله بالحقيقة؛ معنًى قائم بنفسه، أما هذا الموجود في المصاحف، فليس كلام الله بالحقيقة، وإنما يُسَمَّى كلام الله مجازًا.

ـ ولماذا قالوا: يسمَّى ما في المصحف كلام الله مجازًا؟

الجواب: لأن كلام الله تأدَّى به؛ فهو مجاز عن كلام الله؛ لأنَّ كلام الله عندهم لا يُسمع؛ ليس بحرف ولا صوت، وإنما قائم بنفسه؛ فيُسمَّى كلام الله مجازًا؛ أي: من باب المجاز لا الحقيقة ـ؛ لأنه دليل على كلام الله؛ ولأنه فُهِمَ به كلامُ الله الذي هو المعنى القائم بنفسه؛ وإلا فكلام الله قائم بنفسه؛ لا يُسمع، ولازم لذات الرب؛ كلزوم الحياة، والعلم، والسمع، والبصر.

○ قوله: (لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلامِ البَرِيَّةِ):

هذا رد على المعتزلة فإنهم يقولون: كلام الله مخلوق؛ بل يقولون: هو معناه ككلام الناس، و**الأشاعرة** يقولون: نصفه مخلوق، ـ وهو الألفاظ المقروءة، المتلوَّة، المسموعة، المكتوبة في المصاحف ـ ونصفه غير مخلوق ـ وهو المعنى القائم بالنفس ـ

كُفْرُ من قال: القرآنُ كلام البشر، صراحةً من دون شبهة

قَالَ المُؤَلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلامُ البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدَّثر: ٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدَّثر: ٢٥]، عَلِمْنَا وأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ البَشَرِ، وَلا يُشْبِهُ قَوْلَ البَشَرِ)

الشَّرح

○ قوله: (فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلامُ البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ)

هذا تصريح بأن من قال: إن القرآن كلام بشر: فقد كفر؛ هذا إذا قاله من دون تأويل؛ فهذا كافر بالإجماع.

- لكن إذا قاله متأوِّلًا؛ لشبهةٍ حصلتْ له؛ كالأشعري؛ فهذا يُدْرأُ عنه التكفير؛ لأن له شبهة؛ فهو لم يقل صراحة: إنه كلام البشر، بل يقول: أعترفُ أن القرآن كلام الله، لكن كلام الله معنًى قائم بنفسه، أما ما في المصاحف والألفاظ فهذا يتأدّى به كلامُ الله؛ فهذا قاله عن شبهة.

مثال ذلك أيضًا: قولُ الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] من قال فيه: إن الله لم يستو على العرش حقيقة، بدون شبهة؛ فهو كافر بالإجماع، لأنه رد كلام الله، لكن إذا قال شخص: أنا أؤمن أن هذه آية في كتاب الله، لكن معنى استوى: استولى؛ وكان قوله هذا لشبهة حصلت له؛ فهذا لا يكفر؛ لأنه قول عن شبهة وتأويل، فكذلك من قال: إن القرآن كلام البشر بدون شبهة أو

تأويل؛ فهو كافر، كما قال الله عن الوليد بن المغيرة: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدَّثر: ٢٥]، ثم قال الله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدَّثِّر: ٢٦].

مسألة: ما الذي يدرأ به التكفير عن المبتدعة.

الجواب: المقصود أن يكون عنده شبهة؛ فلا يكون جاحدًا، أما من جحد الصفات: فهذا يكفر، وأما من كانت له شبهة، فإنه يدرأ عنه التكفير بالشبهة، وقد يُكَفّر لكن بالعموم، مثلما كفّر السلفُ القائلين بخلق القرآن، على جهة العموم، فقالوا: من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر ـ والمعتزلة يقولون: إن القرآن مخلوق ـ أما الشخص المُعيَّن فهذا لا يكفر حتى تقام عليه الحجة؛ فيُبيَّن ويوضَّح له الحق، فإن أصر يحكم بكفره بعد ذلك.

○ قوله: (وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾):

هذا ذمٌّ من الله لمن قال: إن القرآن كلام البشر، وتوعَّده الله بأنه سيصليه سقر؛ وهذه الآية نزلت في الوليد بن المغيرة كما قال الله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدَّثِّر: ١٨ ـ ٢٩]؛ فمن قال: إن القرآن ككلام البشر، من دون تأويل؛ فهو كافر، وله هذا الوعيد؛ أما من قال عن تأويل؛ فهو على خطر عظيم، ولكن الشبهة التي حصلت له، والتأويل الذي حصل له يَدْرأُ بها عن نفسه التكفير، فلا يكفر كما سبق إيضاحه.

○ قوله: (فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ عَلِمْنَا وأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ):

لما توعد الله الوليدَ بنَ المغيرة حينما قال: ﴿قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدَّثر: ٢٥]؛ عَلِمْنَا أن كلام الله ليس ككلام البشر، بل الله ـ تعالى ـ ليس له مثيل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشّورى: ١١]، ولا يشابه أحدًا من خلقه، ولا يماثل أحدًا من خلقه؛ لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا في أسمائه ﷻ؛ لأن الله لما توعد من قال: إن هذا إلا قول البشر، أيقنا من قلوبنا ـ ولم نشك ـ أن كلام الله

ليس ككلام البشر؛ لأن الله ليس له مثيل، وقد نفى عن نفسه مماثلة شيء من خلقه كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشّورى: ١١]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ﴾ [مريم: ٦٥]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النّحل: ٧٤]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

كفر من وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَر، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفاتِهِ لَيْسَ كَالبَشَرِ)

الشَّرْح

○ قوله: (وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ)

أي: ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر ـ كالصفات ـ وقال: إن الله مثل المخلوقات ـ كما تقول المشبهة؛ وهم من غلاة الشيعة، فإنهم يقولون: علم الله كعلم المخلوقين، وصفاته كصفاتهم، وقد قالوا: إن الله مثل الإنسان ـ: من قال ذلك؛ فهو كافر إن لم يكن ذلك عن تأويل؛ لأنه تنقّص الربَّ؛ ولأنه صادم النصوص؛ فالله ـ تعالى ـ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١] وهو يقول: الله مثل الأشياء ـ تعالى سبحانه عن ذلك ـ والله تعالى يقول: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وهو يقول: له شيء مماثل؛ وهي: المخلوقات، والله يقول: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] وهو يجعل لله أندادًا، وأمثالًا، ونظراء؛ فهذا كافر بالاتفاق، ولكن من قال ذلك عن تأويل: تَدْرأُ عنه الشبهةُ وَصْفَ الكفر.

○ قوله: (وَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَر، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الكُفَّارِ انْزَجَرَ)

أي: من أبصر هذا وقرأ النصوص وتدبّرها: تبينَ له أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يماثل شيئًا من مخلوقاته، وأنه كامل في ذاته وصفاته وأفعاله، وأنه لا شبيه له، ولا مثيل له ولا سَمِيَّ له، ولا كفو له؛ فمن أبصر هذا ونظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات صفات الله على الوجه اللائق، ونفي المماثلة والتشبيه، وما توعد الله به المشبهةَ: اعتبرَ، واتضحتْ له الحقيقة، وحينئذٍ ينزجر عن مِثْلِ قولِ الكفّار؛ فإن

الكفار هم الذين يمثلون الله بخلقه، ويتنقصونه؛ كاليهود وأشباههم، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٨١]، وكذلك المشبهة الذين يقولون: إن الله مثل المخلوقات، وإن سمعه كسمعهم، وهكذا.

فمن أبصر هذا: اعتبر، وانزجر، عن أن يقول قولًا يماثل قول الكفار.

○ قوله: (وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ)

أي: علم أن الرب بصفاته ليس كالبشر؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

فالله لا سميَّ له، ولا مثل له، ولا نِدَّ له، ولا كُفو له ﷻ؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله.

مسألة: ورد في الحديث: «فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ»(١)، وورد في الحديث الآخر: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»(٢)، فهل يوصف الله بالحياء والغيرة أم لا؟

الجواب: نعم يوصف الله بالحياء، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وفي الحديث: «**فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ**»(٣)، وهو من الصفات التي تليق بالله ﷻ ولا يماثل فيها أحدًا من صفاته كسائر الصفات، ولا يلزم منه ما يلزم من حياء المخلوق، وكذلك الغيرة من الأوصاف الفعلية؛ قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟! لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي**»(٤)، وفي الحديث الآخر: «**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَتِهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**»(٥)، فهذا فيه إثبات الغيرة لله كما يليق بجلاله وعظمته، فالله تعالى

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦)، ومسلم (٢١٧٦)، من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٤٦٣٤)، ومسلم (٢٧٦٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري (٦٦)، ومسلم (٢١٧٦)، من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري (٦٨٤٦)، واللفظ له، ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

يوصف بالغيرة كسائر الصفات الفعلية؛ مثل الغضب، والرضا، والسخط، والمحبة، والكراهية، والحياء؛ كلها صفات تليق بجلال الله وعظمته، وهي صفات كاملة ليس فيها نقص، ولا يماثل فيها أحدًا من خلقه ﷻ.

مسألة: هل يوصف الله بالحَمِيَّة، فيقال: إن لله حمية على عباده المؤمنين؟

الجواب: القاعدة عند أهل السُّنَّة والجماعة أن الأسماء والصفات توقيفية؛ فليس لنا أن نسمِّي الله بأسماء مخترعة من عند أنفسنا وكذلك الصفات، فلا يقال: إن من صفات الله الحَمِيَّة إلا بدليل، ولا أذكر أن الله وصف نفسه أو وصفه رسوله ﷺ بالحَمِيَّة.

مسألة: تقرر أنْ نَصِفَ الله بصفات ثابتة ولو كانت صفات للمخلوقين كالعلم والقدرة، وأن المحذور هو عدم تفويض الكيفية؟ فكيف التوفيق بين ما قررناه سابقًا وبين قول الإمام الطحاوي؟

الجواب: إن الصفات المشتركة مثل العلم ثابتة للخالق والمخلوق، لكن من دون مشابهة أو مماثلة، فمقصود الطحاوي: من قال: إن علم الله مثل علم المخلوق، وأما من قال: إن الله يوصف بالعلم والمخلوق يوصف بالعلم، فللخالق علمه يخصه وللمخلوق علمه يخصه؛ فلا إشكال في ذلك.

مسألة: سبق أن الصفات لها نظران؛ النظر إلى المعنى: وهذا يثبته أهل السُّنَّة والجماعة، والنظر الثاني: الكيفية: وهذه يفوضونها، وبناء على ذلك فكيف يحمل قول الإمام الطحاوي: «فَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ»؟

الجواب: هو يعني: أن من وصف الله بصفات البشر، التي هي من خصائصهم بأن قال: إن صفات الله كصفات البشر، أو قال: إن الله كالبشر، أو قال: إن الله كالبشر في الحاجة، أو في غير ذلك ـ فمن خصائص البشر الفقر، والحاجة، والنقص في صفاتهم وأعمالهم ـ فمن قال ذلك: كفر؛ لأن الله كامل في ذاته وصفاته، ولا يوصف بنقائص البشر.

مسألة: ما الضابط الذي يفرق به بين الأسماء والصفات الواردة في الكتاب

---

(١) هو بعض ألفاظ الحديث الذي تقدم تخريجه

والسُّنَّة؟

الجواب: ما ورد إطلاقه على الله فهو اسم؛ مثل: العليم، الحكيم، السميع، البصير، أما الصفة فهي ما ورد على نص الصفة مثل قوله تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، فما ورد على نص الصفة هكذا؛ نقول: إنه صفة، ومَا ورد إطلاقه على الله فهو اسم؛ مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يُوسُف: ٦]، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يُوسُف: ٩٨]، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

فهذه كلها أسماء أطلقت على الله، والأسماء ليست أسماء جامدة، وإنما هي مشتقة متضمِّنة للصفات؛ فكل اسم يتضمن صفةً؛ فالعليم يتضمن: صفة العلم، والقدير يتضمن: صفة القدرة، والحليم يتضمن: صفة الحِلم، والرحيم يتضمن: صفة الرحمة، واللهُ يتضمن: صفة الألوهية، وهكذا؛ كل اسم يتضمن صفة.

رؤية المؤمنين لربهم

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلا كَيْفِيَّةٍ)

الشَّـرْح

بيَّن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا **اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة في أن الرؤية حق لأهل الجنة** بغير إحاطة ولا كيفية.

○ وقوله: **(بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ)** يعني: أن الله سبحانه يُرى، ولكن لا يُحاط به رؤيةً؛ لكمال عظمته، ولكونه أعظم وأكبر من كل شيء، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وإذا كانت بعض المخلوقات تُرى ولا يُحاط بها رؤية، فكيف بالخالق؟ فأنت ترى البستان، ولا تحيط به رؤيةً، وترى الجبل ولا تحيط به رؤيةً، وترى السماء ولا تحيط بها رؤيةً، وترى المدينة ولا تحيط بها رؤيةً، وهي كلها مخلوقات، فالخالق أولى ألا يحاط به رؤيةً، كما أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُعلَم، ولا يحاط به علـمًا، كما قال تَعَالَى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا﴾ [طه: ١١٠]، وهذا المعنى سبق تقريره.

○ وقوله: **(بلا كيفية)**؛ أي: لا نكيِّف الصفات، فلا نقول: يُرى على كيفية كذا، وعلى كيفية كذا.

ولم يذكر الرؤية قبل دخول الجنة. **والرؤيةُ قبل دخول الجنة، فيها ثلاثةُ أقوال لأهل العلم:**

القول الأول: أن المؤمنين يرون ربهم في المحشر؛ في الموقف قبل دخول الجنة؛ لا يراه إلا المؤمنون خاصة.

القول الثاني: أنه يراه أهل الموقف جميعًا؛ مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفرة، فلا يرونه بعد ذلك.

القول الثالث: أنه يراه المؤمنون والمنافقون؛ لما ثبت في «الصحيحين» من أن الكفرة يساقون إلى النار، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، وأن الله يتجلَّى لهم[(١)].

أما رؤية المؤمن لربه في الجنة بعد الموقف؛ فهذه لا شك فيها.

ومسألة رؤية المؤمنين لربهم في الجنة من أشرف مسائل أصول الدين، وهي التي لأجلها شمَّر المشمِّرون، وتنافس المتنافسون، ولأجلها حُرم الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون.

والأحاديث ثابتة في رؤية المؤمنين لربهم في موقف يوم القيامة، وأنهم يرونه أربع مرات، كما ثبت في بعض الأحاديث: يرونه في المرة الأولى، ثم في المرة الثانية يتحول في غير الصورة التي يعرفونه، فيكبِّرون ويقولون: نعوذ بالله منك هذا مكاننا، فيأتينا ربنا، فإذا أتانا ربنا عرفناه، ثم في المرة الثالثة يتحول في الصورة التي يعرفونه؛ فيسجدون له، حينما يجعل بينه وبينهم علامة، وهي كشف الساق، فإذا وقفوا رأوه في الصورة التي رأوه فيها أول مرة، فيرونه أربع مرات ﷻ قبل أن يدخلوا الجنة.

ومسألة الرؤية: من المسائل التي اشتد النزاع فيها بين أهل السُّنَّة وبين المخالفين لهم من أهل البدع؛ كمسألة الكلام، وكذلك أيضًا: مسألة العلو؛ علو الله فوق سمٰواته، وفوق عرشه، فهذه المسائل والصفات الثلاث هي العلامة الفارقة بين أهل السُّنَّة وبين أهل البدع، **فهذه قاعدة**: فمن أثبت رؤية الله في الآخرة، وأثبت كلام الله، وأن الله يتكلم بحرف وصوت، وأن كلام الله لفظ ومعنى، فهو من أهل السُّنَّة، ومن أنكرها أو نفاها: فهو من أهل البدعة.

ولأهل البدع مصنفات ومؤلفات يستعرضون أدلة أهل السُّنَّة ويردون عليها،

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كما أننا نستعرض أدلة الخوارج[(١)] والمعتزلة، وأدلة الأشاعرة ونرد عليها، وقد وُزِّعتْ بَعْضُ الرسائلِ، منها: رسالة في المسجد الحرام، فيها نفي الرؤية، ونفي الكلام، ونفي العلو والفوقية، ويقولون فيها: إن هذا هو الحق؛ فيردون على أهل السُّنَّة، ويسمون أنفسهم: أهل الحق والاستقامة.

فلا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أن بحثَ مثل هذه المسائل بعيدٌ عَنَّا؛ قد انقضى دهره وفاتَ أَوانُه؛ **بل الذين يتبنون نفي الرؤية من المعتزلة والخوارجِ الإباضيةِ؛ هم موجودون الآن، وكذلك الكُلَّابية والأشعرية**، ولهم مؤلفات في هذا الباب، ولذلك ينبغي على طالب العلم اتّباع السُّنَّة، ومنهج السلف الصالح، وأهل السُّنَّة والجماعة.

والواجب على الإنسان أن يلزم الحق، وأن يبحث عن ما دل عليه كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ فيعمل به، ويعمل بما قرره أهل السُّنَّة والجماعة من الحق المأخوذ من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ؛ فرؤية الله في الآخرة مسألة عظيمة من أشرف مسائل أصول الدين.

❐ المذاهب في رؤية الله في الآخرة:

قد اختلف الناس في رؤية الله في الآخرة على ثلاثة مذاهب مشهورة:

المذهب الأول: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة: وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن تبعهم من الأئمة؛ أن الله يُرى في الآخرة بالأبصار عيانًا؛ مواجهةً لهم، وهذا مذهب الصحابة والتابعين والأئمة وتابعيهم، كالأئمة الأربعة ـ أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد ـ وسفيان الثوري، وأبي عمرو الأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي يوسف، وغيرهم من الأئمة والعلماء، وكذلك سائر الفقهاء، وأهل الحديث: كلُّهم على هذا الاعتقاد، وكذلك بعض الطوائف التي

---

(١) سُمُّوا بهذا؛ لخروجهم على علي ﷺ، ونزلوا بأرض حروراء فَسُمُّوا بالحرورية، وهم الذين يكفّرون أصحاب الكبائر، ويقولون بأنهم مخلدون في النار، كما يقولون بالخروج على أئمة الجور، وأن الإمامة جائزة في غير قريش، وهم يكفِّرون عثمان، وعليًّا، وطلحة، والزبير، وعائشة ﷺ، ويعظِّمون أبا بكر وعمر ﷺ. انظر: «الفصل في الملل والنحل» (٢/ ١١٣)، و«الملل والنحل» (١/ ١٥٤)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٥٠).

تنتسب إلى الحديث: **كالكرّامية، والسالمية**: كلهم يثبتون أن الله يُرى في الآخرة بالأبصار عيانًا؛ مواجهةً؛ فهم يثبتون رؤية الله بالإبصار، ويثبتون الفوقية أيضًا؛ وأنهم يرون ربهم من فوقهم، فهم **يثبتون الأمرين**: يثبتون الفوقية والعلو، ويثبتون الرؤية(١).

المذهب الثاني: نفاةُ رؤيةِ الله في الآخرة؛ وهم القائلون بأنَّ الله لا يُرى في الآخرة، ولا يُرى بالأبصار، وليس له جهة، وليس له مكان؛ فهؤلاء نفوا الرؤية، ونفوا الفوقية، وهذا **مذهب الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، وجمهور المتأخرين من الإمامية**(٢)؛ فإن الإمامية لهم قولان: القدماء من الإمامية وهم الرافضة؛ يثبتون الرؤية، وجمهور المتأخرين؛ ينفون الرؤية؛ ويُسمَّون الإمامية؛ لأنهم يقولون بإمامة اثني عشر إمامًا، فهؤلاء **ينفون الأمرين**؛ ينفون الرؤية، وينفون الفوقية والعلو، ويقولون: إن الله ليس له مكان؛ فليس فوق المخلوقات؛ بل هو في كل مكان ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

المذهب الثالث: مذهبٌ بين مذهب أهل السُّنَّة، وبين مذهب الجهمية، وهم القائلون: إن الله يُرى لكن ليس في جهة؛ فأثبتوا الرؤية ونفوا الفوقية والعلو، فقالوا: يُرى لا في جهة، وهذا **مذهب طائفة من الكلابية والأشاعرة**، فهم مذبذبون بين هؤلاء وبين هؤلاء؛ حيث أثبتوا الرؤية؛ فكانوا مع أهل السُّنَّة، ونفوا العلو والفوقية؛ فكانوا مع المعتزلة، **وتجد في الغالب أن مذهب الأشاعرة** مذبذب بين هؤلاء وبين هؤلاء، ولهذا يسميهم بعض العلماء «خناثى»؛ أي: لا أنثى ولا ذكر فلم يثبتوا الرؤية كما اثبتها أهل السنة ولم ينفوها كالجهمية.

❐ أدلة أهل السُّنَّة في مسألة إثبات الرؤية:

أهل السُّنَّة اعتصموا بالكتاب والسُّنَّة، واستدلوا بالنصوص الكثيرة من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ على إثبات الرؤية، واستدلوا أيضًا بالإجماع والعقل

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/٤٨٩)، (١٢/١١٧، ٢٤٧، ٢٩٧)، و«منهاج السُّنَّة النبوية» (٢/٢٥٥)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/٤ ـ ١٩١) و«حادي الأرواح» (ص٢٠٤).

(٢) من فرق الرافضة سموا بالإمامية؛ لأنهم يقولون بإمامة الاثني عشر، ويُسَمَّوْنَ الرافضة؛ لرفضهم زيد بن علي، حينما عَدَّ أبا بكر وعمر، فترحَّمَ عليهما، وقال: هما وزيرا جدي رسول الله ﷺ؛ فرفضوه. فقال: رفضتموني، رفضتموني.

الصريح، وأدلتهم كثيرة في هذا الباب؛ منها:

أدلتهم من القرآن الكريم:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، والمعنى: أن المؤمنين (لهم ما يشاؤون)؛ أي: في الجنة (ولدينا مزيد)؛ أي: رؤية الله في الآخرة، فقد فسَّر العلماء المزيد بأنه: رؤية الله في الآخرة[(١)].

الدليل الثاني: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونس: ٢٦]، والحسنى المراد بها: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله الكريم؛ كما جاء تفسير ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم بأن: «**الزِّيَادَةُ هِيَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللهِ الكَرِيمِ**»[(٢)].

الدليل الثالث: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القِيَامَة: ٢٢، ٢٣]، ناضرة ـ بالضاد ـ من النضرة والبهاء والحسن، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ـ بالظاء ـ من النظر بالعين.

وجه الدلالة:

الآية دلت على أن الله يُرى في الآخرة: لأن الله ﷻ أضاف النظر إلى الوجه الذي هو محله، وعدَّاه بأداة (إلى) الصريحة في نظر العين، وأخلى الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقة موضوعه؛ فدلَّ على أن المرادَ: النظرُ بالعين التي في الوجه، إلى الرب ﷻ وذلك: أن النظر له عدة استعمالات، بحسب صِلاته وتعْدِيَتِهِ:

فالنظر إذا عُدّي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار؛ كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]؛ أي: توقفوا وانتظروا.

وإذا عُدّي بـ «في» فمعناه: التفكر والاعتبار؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعرَاف: ١٨٥].

وإذا عُدّي بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار؛ كقوله: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعَام: ٩٩].

---

(١) قال الحافظ ابن كثير: وقدروى رؤية الزيادة بالنظر إلى وجهه الكريم الجمهور من السلف والخلف، تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٩١)، وانظر (٤/ ٢٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٨١) من حديث صهيب، وسيأتي لفظه.

فقوله هنا: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]؛ معناه: النظر بالعين.

الدليل الرابع: قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

وجه الدلالة:

أن الله ﷻ أخبر أن الكفار محجوبون عن الله فلا يرونه؛ فدلَّ على أن أولياءه يرونه، وإلا فلو كان المؤمنون لا يرونه؛ لتساووا هم والكفار في الحَجْب، فلمَّا أن حُجِب الكفار؛ دلَّ على أن المؤمنين لا يُحجبون؛ وبهذا استدل الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: لما أن حجب هؤلاء في السخط دل أن أولياءه يرونه في الرضا.

هذه أمثلة من الكتاب العزيز على إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

أدلتهم من السنة:

وأما السُّنَّة: فالأحاديث فيها متواترة رواها من الصحابة نحو ثلاثين صحابيًّا؛ فهي في «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد»، و«المعاجم»، ساقها العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»[(١)]، ومن المعلوم أن المتواتر يفيد العلم القطعي؛ فلا تجوز مخالفته، ومع ذلك خالف الجهمية والمعتزلة هذه النصوص؛ وهي متواترة؛ **ومِنْ أمثلتها:**

الدليل الأول: ما ثبت في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّاس قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ ـ رسول الله ﷺ ـ: **هَلْ تُضَارُّون فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟** قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟** قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ**»[(٢)].

الدليل الثاني: ما ثبت في «الصحيحين» من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: «كُنَّا مع النبي ﷺ فَنَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَة؛ يعني: البَدْرِ ـ فَقَالَ: **إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُم كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[(٣)].

(١) انظر: الباب الخامس والستين من الكتاب (ص١٩٦).
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٨) والسياق له، ومسلم (١٨٢).
(٣) أخرجه البخاري (٥٥٤) والسياق له، ومسلم (٦٣٣).

الدليل الثالث: حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِم إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ**»(١) رواه الشيخان.

الدليل الرابع: حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وفيه: «**ثُمَّ لَيَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَي الله، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتَرْجِمُ لَهُ، ثُمَّ ليقولَنَّ له: ألم أُوتِك مَالًا؟ فليقولَنَّ: بَلى، ثُمَّ ليقولَنَّ: ألَمْ أُرْسِلْ إليك رَسُولًا؟ فليقولَنَّ: بَلَى...**»(٢)؛ والشاهد في الحديث قوله: «**لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ**»، وهذا صريح في الرؤية.

الدليل الخامس: ما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث صهيب الرومي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ قال: يقولُ اللهُ تَبارك وَتَعالى: تُريدون شيئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنْجِنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكْشَفُ الحِجَابُ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِم عز وجل**»(٣).

هذه أمثلة من النصوص المتواترة، وهي كثيرة كما سبق، ولمَّا ساق العلَّامة ابن القيم رحمه الله هذه النصوص قال بعد ذلك: فكأنك تشاهد رسول الله ﷺ وهو يقول ذلك ويبلغه للأمة، ولا شيء أقرَّ لأعينهم منه.

وشهدت الجهمية والفرعونية(٤)، والرافضة، والقرامطة(٥)،

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، بهذا السياق.
(٢) أخرجه البخاري (١٤١٣)، ومسلم (١٠١٦).
(٣) أخرجه مسلم (١٨١)، هكذا من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي، ثم أخرجه من طريق يزيد بن هارون، وفيه زيادة، وهي: «ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]».
(٤) لقب يطلق على نفاة العلو.
(٥) هم أتباع حمدان القرمطي، وكان رجلًا متواريًا صار إليه أحد دعاة الباطنية، ودعوه إلى معتقدهم فقبل الدعوة، ثم صار يدعو الناس إليها، وضل بسببه خلق كثير، وكان ظهورهم في عام ٢٨١هـ في خلافة المعتضد، ودخلوا مكة سنة ٣١٧هـ، واقتلعوا الحجر الأسود، وقتلوا المسلمين في الحرم، وقد أعيد الحجر الأسود إلى مكة سنة ٣٣٩هـ على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري رحمه الله. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٢٢).

والباطنية[١]، وفرق الصابئة[٢]، ....

(١) سموا بذلك؛ لأنهم يقولون: إن للنصوص ظاهرًا وباطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا، ولهم ألقاب كثيرة: منها: القرامطة، والخُرَّمية، والإسماعيلية، والمزدكية، والتعليمية، والبابكية، والسبعية، والملحدة، ومنهم: النصيرية، والدروز، وهم يعتقدون أن الإلٰه لا يوصف بوجود ولا عدم، ولا هو معلوم ولا مجهول، ومذهبهم في النبوات قريب من مذهب الفلاسفة، ويقولون: إنه لا بدَّ في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق، يُرجع إليه في تأويل الظواهر، واتفقوا على إنكار القيامة، والمنقول عنهم الإباحة المطلقة، ورفع الحجاب، واستباحة المحظورات، وإنكار الشرائع، وهم ينكرون ذلك إذا نُسب إليهم. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (٢/ ٢٩، ٣٢)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١١٩)، و«فضائح الباطنية» للغزالي (١١، ٤٠، ٤٦).

(٢) الصابئة: في «الملل والنحل» للشهرستاني (٢/ ٧٠)، و«الفِرَقُ في زمان إبراهيم الخليل» راجعة إلى صنفين: الصابئة والحنفاء، ويذكر أن كلا الصنفين قال:

إنا نحتاج في معرفة الله وطاعته إلى متوسط، لكن قالت الصابئة: يجب أن يكون ذلك المتوسط روحانيًّا لا جسمانيًّا، وقالت الحنفاء: بل يكون من جنس البشر، وتكون له العصمة والتأييد.

يقول الشهرستاني (٢/ ٧١): «ثم لما تطرق للصابئة الاقتصار على الروحانيات البحتة، فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع وبعض الثوابت».

وفي (٢/ ٩٥) يرجع لقب «الصابئة» إلى اللغة فيقول: «قد ذكرنا أن الصبوة في مقابلة الحنيفية، وفي اللغة: صبا الرجل إذا مال وزاغ، فبحكم ميل هؤلاء عن سُنن الحق وزيغهم عن نهج الأنبياء قيل لهم: الصابئة».

ويقول ابن تيمية في: «الرد على المنطقيين» (ص٢٨٨): «إن الصابئة نوعان: صابئة حنفاء موحدون، وصابئة مشركون». =

فالأولون هم الذين أثنى الله عليهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

يقول البيروني في: «الآثار الباقية عن القرون الخالية» (ص٢٠٥) عن صابئة حرَّان: «ونحن لا نعلم منهم إلا أنهم أناس يوحدون الله، وينزهونه عن القبائح، ويصفونه بالسلب لا الإيجاب، كقولهم: لا يُحدّ، ولا يُرى، ولا يَظلم، ولا يجور، ويسمُّونه بالأسماء الحسنى مجازًا إذ ليس عندهم صفة بالحقيقة، وينسبون التدبير إلى الفلك وأجرامه، ويقولون بحياتها ونطقها وسمعها وبصرها، ويعظمون الأنوار».

وابن تيمية يصف بعض النفاة من فلاسفة ومعتزلة وغيرهم بالصابئة إما لتشابه تصور هذه الفِرق لذات الله ﷻ، أو أنه يلحظ المعنى اللغوي لـ «الصابئة». وانظر لزيادة التفصيل عن الصابئة: «الآثار الباقية» (ص٢٠٤ ـ ٢٠٧)، و«الملل والنحل» (٢/ ٧٠ ـ ٧٢)، =

والمجوسَ[١]، واليونان بكفر من اعتقد ذلك وأنه من أهل التشبيه والتجسيد، وساعدهم على ذلك كل عدو للسُّنَّة وأهلها، والله ناصرٌ كتابه وسُنَّة رسوله ولو كره الكافرون[٢].

❐ الرد على شبه نفاة الرؤية:

يقولون: من أثبت الرؤية يكفر؛ لأنه من أهل التشبيه والتجسيم؛ لأنه شبه الله بخلقه؛ لأن الذي يُرى هو الجسم الذي يكون محدودًا ومجسَّمًا؛ أما الرب فلا يُرى؛ لأنه ليس بجسم وليس محدودًا، وليس له مكان يحصره، هكذا يقولون! من أثبت العلو وأن الله له مكان، وأثبت الرؤية: فهو كافر؛ لأنه مشبِّه ومجسِّم؛ ولهذا: فأهلُ البدع من هذه الأصناف يكفِّرون أهل السُّنَّة والجماعة.

وقد أجابوا عن هذه النصوص من الكتاب والسُّنَّة، بالتأويل والتحريف، وقالوا على لسان بشر المريسي الجهمي المعتزلي: إن المراد بالرؤية في هذه الأحاديث: الرؤية القلبية، وهي: العلم، فمعنى قول النبي ﷺ: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ**»[٣]، تعلمون ربكم؛ لا تعتريكم فيه الشكوك والريب؛ كما تعلمون في القمر أنه قمر، وليس المراد الرؤية بالأبصار.

قالوا: وأنتم أيها المشبهة ـ يعنون أهل السُّنَّة ـ توهمتم أن المراد بالرؤية؛ الرؤية بالأبصار، وهذا تشبيه منكم للربِّ وتنقص له، فليس المرادُ: الرؤيةَ

= (٩٥ وما بعدها)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي (ص٩٠)، و«الخطط» للمقريزي (٢/ ٣٤٤)، و«الرد على المنطقيين» (ص٢٨٧ ـ ٢٨٩)، و(٤٥٤ ـ ٤٥٥)، و«تفسير الطبري» ط: دار المعارف (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٧)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ١٨٩ ـ ١٩١).

(١) هم الذين يعبدون النار؛ فهم يعتقدون أنها أعظم شيء في الدنيا، ويسجدون للشمس إذا طلعت، وينكرون نبوة آدم ونوح عليهما السلام، وقالوا: لم يرسل الله ﷻ إلا رسولًا واحدًا، لا ندري من هو، ويقولون بإثبات أصلين: النور والظلمة، وفي باب الشريعة يستحلون نكاح الأمهات، والبنات، والأخوات، وسائر المحرمات، ويتطهرون بأبوال البقر تدينًا، ولذا قيل: إن أصل الكلمة النجوس، وقد نشأت المجوسية في بلاد الفرس. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٣٤)، و«البرهان في عقائد أهل الأديان» (٥٧)، و«الملل والنحل» (٧٣).

(٢) انظر: «حادي الأرواح» (ص٢١١).

(٣) متفق عليه، وسبق تخريجه قريبًا.

بالبصر؛ لأن هذا تشبيه وتجسيم، وإنما المراد: الرؤية بالقلب.

وقالوا: اللغة العربية تدل على ما قلنا؛ فالعرب تقول للأعمى: ما أبصره! يعني: ما أعلمه، فالمراد: العلم، وتقول العرب: نظرت في المسألة، وليس للمسألة جرم ينظر إليه، وليس المراد: الرؤيةَ ـ كما توهمون ـ بالأبصار؛ لأن الله نفى ذلك عن نفسه بقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

قالوا: والدليل على ما قلنا: أن الرؤية بمعنى العلم؛ نصوصٌ كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ﴾ [الفيل: ١]؛ أي: ألم تعلم؛ فدل على أن الرؤية في هذه النصوص المراد بها: العلم.

هذا هو جواب نفاة الرؤية عن هذه النصوص.

وأجاب أهل السُّنَّة عن هذا الاعتراض بأجوبة:

الجواب الأول: أن النبي ﷺ فسر الرؤية في هذه الأحاديث برؤية البصر، فالنبي ﷺ قرن التفسير بالحديث فلم يدع لمتأوِّل مقالًا؛ فقال: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ**» «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟**»[١]، وهذا صريح في رؤية العين؛ أي: الرؤية بالبصر.

الثاني: أن تفسير الرؤية بالعلم تفسير مخالف لتفسير النبي ﷺ، مع كونه لم يُؤْثر عن عالم أنه فسر الرؤية في هذه الأحاديث بالعلم، إنما عن جاهل ظال، فكيف يترك تفسير رسول الله ﷺ المقرون بحديثه، إلى تفسير جاهل ضالٍّ، ليس له مستند.

الجواب الثالث: أن أهل اللغة أجمعوا على أن اللقاء إنما يكون معاينة بالأبصار، فنقل أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ «ثعلب»؛ إجماعَ أهل اللغة أن المراد باللقاء في قول الله ﷻ: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ۝٤٣ تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ﴾ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤] أن اللقاء هو: المعاينة بالأبصار؛ نقله عنهم بسندٍ صحيح»[٢]؛ فإجماعُ أهل اللغة على أن اللقاء هو: المعاينة بالأبصار.

الجواب الرابع: أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ**»[٣]؛

---

(١) متفق عليها، وسبق تخريجه قريباً.

(٢) انظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٦٢).

(٣) سبق قريبًا.

فأدخل كاف التشبيه على ما المصدرية الموصولة بـ «ترون» التي تُؤَوَّلُ مع صلتها بالمصدر، وهي الرؤية، فيكون المعنى: إنكم ترون ربكم كرؤية القمر، ومعلوم أننا نرى القمر بأبصارنا؛ من فوقنا، فيجب أن تكون رؤية الله كذلك بالأبصار من فوق.

الجواب الخامس: أننا لا ننكر أن الرؤية لها معان متعددة؛ فتكون بالبصر، وتكون بالقلب، وتكون رؤية رؤيا منام؛ كقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ**»(١)؛ أي: في النوم، ولكن لا بد من قرينة تبيِّن المعنى المراد، وأي قرينة فوق هذه القرينة في قوله ﷺ: «**فَهَلْ تُمَارُونَ في رُؤية الشمسِ لَيْس دونها سَحابٌ؟** قالوا: لا، قَالَ: **فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ**...»(٢)؛ فهل هذا مما يتعلق برؤية البصر أو مما يتعلق برؤية القلب؟! وهل يخفى هذا على ذي البصيرة؟!

الجواب السادس: أن تفسير الرؤية بالعلم تفسير مخالف لتفسير النبي ﷺ، ومخالف للغة، ويترتب عليه فساد المعنى، مع ما فيه من المعاندة لرسول الله ﷺ؛ فإن تفسيركم أيها النفاة للرؤية بالعلم، وقولكم: معنى إنكم ترون ربكم كما ترون القمر؛ أي: تعلمون أن لكم ربًّا؛ لا تشكون في ربوبيته، كما لا تشكون في القمر أنه قمر، نقولُ جوابًا عليه: هذا الشك زائل عن المؤمنين وعن الكفار يوم القيامة؛ لأنه في موقف القيامة كُلٌّ يعلم ربه؛ حتى الكفرة، وحتى النفاة، وحتى من أنكروا وجود الله؛ إذا كان يوم القيامة علموا بربهم وتيقنوا ربهم، فالشك في الربوبية زائل عن جميع أهل الموقف؛ مؤمنهم وكافرهم، والنبي ﷺ خصَّ المؤمنين بالرؤية وبشَّرهم هذه البشرى؛ فما قيمة هذه البشرى، وما فائدة تخصيص المؤمنين بالرؤية إذا كان المراد بها مجرد العلم؟! فتفسير الرؤية بالعلم في هذه

(١) أخرجه أحمد (٥/٣٧٨)، والدارمي (٢١٤٩)، واللفظ له، من حديث عبد الرحمٰن بن عائش رضي الله عنه، وقال الهيثمي (٧/٣٦٨): «وقد سئل الإمام أحمد عن حديث عبد الرحمٰن بن عائش، عن النبي ﷺ بهذا الحديث فذكر أنه صواب، هذا معناه»، وله شواهد من حديث ابن عباس، ومعاذ بن جبل، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وثوبان، وأم الطفيل. وانظر بتوسع للكلام على طرق هذه الأحاديث وتصحيحها: «ظلال الجنة» للألباني (٣٣٨، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٦) واللفظ له، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الأحاديث ـ مع كونه مخالفًا للغة ـ يُفسِدُ المعنى ولا يكون للحديث معنًى سليم، مع ما فيه من المعاندة للرسول ﷺ.

لكن النفاة للرؤية ـ لما أجيبوا بهذه الأجوبة ـ قالوا: ألجأنا إلى نفي رؤية الله في الآخرة، حُكْمُ العقل بأن رؤيته ـ تعالى ـ محال؛ لا يُتصوَّر إمكانها؛ فهم يرون ـ كما سيأتي في أدلتهم ـ أن الله ليس بجسم، ولا داخل العالم، ولا خارجه، وما كان كذلك لا تمكن رؤيته، ولا يتصور إمكانها.

وأجاب أهل السُّنَّة: فقالوا: قولكم: إن العقل يحكم بأن الرؤية محالة؛ فهذه دعوى خالفكم فيها أكثر العقلاء، بل لو عُرض على العقل السليم، موجودٌ قائمٌ بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

دليل الإجماع:

أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة قبل مجيء الجهمية، والرافضة، والمعتزلة، والخوارج، على أن المؤمنين يرون ربهم بأبصارهم عيانًا في الآخرة، وما زال العلماء والأئمة وأهل السُّنَّة يتناقلون هذا الإجماع؛ يرويه المتأخر عن المتقدم، والمتقدم يورثه للمتأخر؛ يقرِّرُون ذلك، ويفتون بذلك، ويقولون، ويتجملون به، ويتوارثونه جيلًا عن جيل، وقرنًا بعد قرن؛ بل كان من أكثر رجائهم، وأجزل ثوابهم عند الله؛ أنهم يرونه في الآخرة، فأنتم أيها النفاة نفيتم أعظم نعيم يعطاه أهل الجنة، وهو: الرؤية! وقد نقل البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع الصحابة على إثبات الرؤية[1]، ولا زال أهل السُّنَّة والجماعة والأئمة والعلماء يؤلفون في تقرير ذلك وإثباته المؤلفات، ويعدون من أنكر الرؤية معطلًا؛ من شَرِّ أهل التعطيل.

ومن تراجمهم في تلك الكتب والمؤلفات: باب إثبات الرؤية والرد على الجهمية، باب الوعيد لمنكر الرؤية، كما فعل شيخ الإسلام وغيره رَحِمَهُ اللَّهُ.

دليل أهل السنة من العقل:

أما دليلهم من العقل، فقالوا: إن الرؤية أمر وجودي لا يتعلق إلا بموجود،

(١) انظر: «حادي الأرواح» (ص٢٣٣).

ومَنْ كان أكمل وجودًا؛ كان أحق بالرؤية من غيره، والله ـ تعالى ـ أكمل وجودًا من غيره؛ فهو أحق أن يرى من غيره، يوضح ذلك: أن تعذّر الرؤية إما لخفاء المرئي وإما لضعفٍ وآفةٍ في الرائي، والله ـ تعالى ـ ليس به خفاء؛ فهو أظهر من كل موجود، وإنما تعذرتْ رؤيتُه في الدنيا؛ لضعف القوة الباصرة؛ فإذا كان يوم القيامة نُشِّيء المؤمنون تنشئة قوية؛ بجوارح وأبصار قوية؛ يتحمّلون بها رؤية الله في الآخرة؛ أما في الدنيا: فلا يستطيعون أن يروا الله؛ لضعف بشريتهم؛ ولهذا لما سأل موسى ربه الرؤية قال الله: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فلما تجلَّى الله للجبل تدكدك الجبل وخرَّ موسى صعقًا.

وإذا كان الإنسان في الدنيا لا يستطيع أن يرى الشمس وَيُحِدَّ النظرَ إليها؛ وهي مخلوقة؛ فكيف يستطيع أن يرى الله؟!

بل إن الإنسان لا يستطيع أن يرى المَلَكَ على صورته إلا إذا قوَّاه الله؛ قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨]؛ يعني: لمات، فلا يستطيع الإنسان أن يرى الملك على صورته، والنبي ﷺ لما رأى الملَكَ على صورته رعب رعبًا شديدًا وذهب إلى زوجته، وقال: «**دَثِّرُونِي دَثِّرُونِي**»، لكن قوَّاه الله، فإذا كان الإنسان لا يستطيع رؤية الملَك ورؤية الشمس؛ فكيف يستطيع أن يرى الله في الدنيا؟! لكن في الآخرة ينشئهم الله تنشئة قوية يتحملون فيها رؤية الله ﷻ.

هذه أدلة أهل السُّنَّة من الكتاب والسُّنَّة والإجماع والعقل على إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

❐ مذهب الكلابية والأشاعرة:

أمَّا الكُلَّابية والأشاعرة فقد أثبتوا الرؤية، ونفوا الجهة والفوقية؛ وأرادوا بذلك: أن يجمعوا بين الاعتقادين: بين اعتقاد نفي الجسمية عن الله، وبين إثبات الرؤية لما ليس بجسم بالحس، فأرادوا أن يثبتوا الرؤية؛ لأنهم لم يجرؤوا على إنكارها، ولم يستطيعوا ذلك؛ لأن النصوص وردتْ بها، لكن أرادوا أن يوافقوا المعتزلة في نفي الجهة والفوقية، فهم لا يريدون أن يفارقوا المعتزلة في هذا

الاعتقاد؛ أي: في نفي الفوقية عن الله والعلو؛ لأن كلاهما ينفيان أن يكون الله جسمًا؛ ولا يكون المكان إلا للأجسام؛ فما دام أنَّ الله ليس بجسم: فلا يكون له مكان، فأراد الأشاعرة أن يكونوا مع أهل السُّنَّة في إثبات الرؤية، وأن يكونوا مع المعتزلة في نفي الجهة والفوقية، فعجزوا عن ذلك؛ فلجؤوا إلى حجج السفسطائية؛ وهي الحجج الموهمة، التي توهم أنها حجة وليست بحجة؛ لأن الحجج أقسام:

فهناك حجج يقينية؛ تفيد اليقينَ، وهناك حجج دون اليقين، وهناك حجج موهمة مرائية؛ وهي: التي توهم أنها حجة وليست بحجة، وهذه كحجة الأشاعرة هنا، كما أن الناس أقسام؛ فمن الناس من هو فاضل تام الفضيلة، ومن الناس من هو دون ذلك في الفضل، ومن الناس من هو مراءٍ يوهم أنه فاضل وليس بفاضل، فلما عجزوا عن ذلك قالوا: نثبت الرؤية، وننفي الجهة والفوقية، فقالوا: إن الله يُرى لا في جهة؛ لا فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال.

ناقشهم أهل السُّنَّة بجوابين:

الجواب الأول: وهو أن يقال: إنكم أيها الكلابية والأشاعرة انفردتم بهذا القول عن طوائف بني آدم، وخرجتم به عن ضرورات العقل، فإنه في بداءة العقول أن كل مرئي لا بُدَّ أن يكون مواجهًا للرائي؛ مباينًا له، **لا يمكن أن يكون هناك مرئي قائم بنفسه إلا بجهةٍ للرائي**، أما أن يوجد مرئي ليس في جهة فهذا لا يُعقل.

ولهذا **ضحك جمهور العقلاء من الكلابية والأشعرية** حينما أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة، قالوا: هذا لا يمكن ولا يُتصور؛ وقد أنكر على الكلابية والأشاعرة جميع طوائف بني آدم وضحكوا من إثباتهم الرؤية وإنكارهم الجهة والفوقية؛ ولهذا تسلط عليهم المعتزلة، وقالوا: أنتم الآن وقعتم في الفخ؛ كيف تثبتون الرؤية ولا تثبتون الجهة؟! لا بُدَّ أن تثبتوا الجهة والفوقية؛ فتكونوا أعداءً لنا مع المشبهة، أو تنفوا الرؤية؛ فتكونوا معنا، أما أن تبقوا مذبذبين؛ تثبتون الرؤية، وتنكرون الجهة والفوقية؛ فهذا غير معقول، ولا يمكن.

الجواب الثاني: ما جاء في الأحاديث المتواترة عن النبي ﷺ الصريحة في أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة؛ كما في الحديث: أن النبي ﷺ سئل هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ**؟ قَالُوا: لَا، قَالَ:

فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ»[(١)]، وفي الحديث الثاني قال رسول الله ﷺ: «**هَلْ تُضَارُّونَ في رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بالظهيرة صَحْوًا لَيْسَ مَعَها سحاب؟ وَهَلْ تُضَارُّونَ في رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةِ البَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فيها سحاب؟** قالوا: لا يا رسول الله. قال: **ما تُضَارُّون في رُؤْيَةِ الله تبارك وتعالى يوم القيامة إلا كما تُضَارُّونَ في رُؤْيَةِ أحدهما...**»[(٢)]، وفي الحديث الآخر: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيَانًا**»[(٣)]؛ يعني: مواجهةً، فهذه النصوص صريحة في أننا نرى ربنا كما نرى الشمس والقمر، ونحن نرى الشمس والقمر من فوقنا عيانًا، فالأحاديث صريحة في هذا، وليس المراد من الأحاديث: تشبيه الله بالقمر والشمس ـ تعالى الله عن ذلك ـ بل المراد: تشبيه الرؤية بالرؤية؛ والمعنى: أننا نرى ربنا يوم القيامة رؤيةً واضحة؛ لا لبس فيها؛ كما أننا نرى الشمس والقمر رؤية واضحة؛ لا لبس فيها؛ من فوقنا، فالله ليس له مثيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، سبحانه ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وبطل بهذا دعوى الكلابية والأشاعرة من أنه يمكن أن تكون هنالك رؤية بلا جهة؛ **لكنهم لمَّا ألزموا بذلك وضُيِّق عليهم الخناق؛ قالوا**: عندنا دليل عقلي على أن الرؤية ممكنة بدون جهة؛ وهو أن الإنسان يرى صورته في المرآة وليس في جهة منها؛ فهذه رؤية بدون جهة؛ فكذلك الله يُرى لا في جهة.

أجاب أهل الحق: بأن هذا تلبيس منكم أيها الكلابية والأشاعرة؛ فإن الإنسان لا يرى صورته الحقيقية في المرآة، وإنما يرى خيال صورته التي تنطبع في الجسم الصقيل، وهو أيضًا في جهة منها؛ فتبين بهذا أن هذا الدليل العقلي الذي زعموه: لا قيمة له، وبطل بهذا مذهبُ الأشاعرة والكلابية.

ومع أنه يلزم الكلابية والأشاعرة أن يثبتوا الجهة والعلو، حتى يكونوا من أهل السُّنَّة، أو ينفوا الرؤية فيكونوا كالمعتزلة، وأنه لا يمكن لهم البقاء على هذا المذهب، ومع ذلك: فهم أقرب إلى الحق من المعتزلة ـ نفاة الرؤية ـ؛ لأن من أثبت شيئًا من الحق؛ فهو أقرب؛ ولو كان متناقضًا؛ لأنهم أثبتوا الرؤية وهي

---

(١) سبق تخريجه، وهو هنا مختصر.
(٢) أخرجه مسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري.
(٣) هذا لفظ البخاري (٧٤٣٥) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه، وسبق بألفاظٍ.

حق، وإن كان يلزمهم أن يثبتوا الفوقية والعلو.

❐ مذهب النفاة للرؤية:

وأما النفاة الذين ينفون رؤية الله في الآخرة مثل: الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية، فلهم شبه عقلية، وشبه شرعية، **والمراد بالشبه:** الأدلة، لكن إذا كان المستدِل غير محق سمي ما لديه من الأدلة شبهًا.

والأصل الذي قادهم إلى هذا هو اعتمادهم على العقل، وهو الأساس عند المعتزلة النُّفاة، فبلاؤهم إنما جاءهم من تقديم العقل على النقل، وَجَعْلِ العقل أساس فهمهم، وَتَرْكِهِم كتاب الله وراءهم ظهريًا؛ فلما اعتمدوا على العقل: أوَّلوا النصوص التي تدل على إثبات الرؤية؛ فلما كان العقل هو الأصل والأساس عند النفاة، حرّفوا لأجله النصوص من كتاب الله ـ تعالى ـ وسُنَّة رسوله ﷺ حتى يوافق عقولهم.

من الشُّبه العقلية لنفاة الرؤية:

أولًا: قالوا: يلزم من إثبات رؤية الله؛ أن يكون الله ذا جهة، ويلزم من كونه ذا جهة أن يكون جسمًا، أو أن يكون محدودًا ومتحيزًا، والله ليس في جهة، وليس جسمًا، وليس محدودًا، ولا متحيزًا؛ فالرؤية منتفية؛ لانتفاء لازمها، وهو الجهة، ولو أثبتنا الجهة، فإن هذا تنقصٌ للرب.

وقد يصوغون هذا الدليل بصياغة منطقية، فيصوغون الدليل مركبًا من مقدمتين ونتيجة كما هو معروف عند أهل المنطق؛ فيقولون في صياغة الدليل:

الله ليس في جهة؛ وكل ما ليس في جهة لا يرى، فالنتيجة: اللهُ لا يرى.
هذا الدليل المنطقي، مُكوَّن من مقدمتين ونتيجة، والنتيجة مستخلصة من المقدمتين:

المقدمة الأولى: الله ليس في جهة، هذه المقدمة الأولى مكونة من مبتدأ، أو خبر.

المقدمة الثانية: كل ما ليس في جهة لا يرى.

النتيجة تؤخذ من المقدمتين، وهو أنك تحذف مبتدأ الجملة الأولى، وخبر الجملة الثانية، فتأخذ النتيجة، وهي: الله لا يُرى، وأنت إذا سلمتَ لهم

المقدمتين؛ ألزموك بالنتيجة، لكن الطريقة في هذا: أنك تعارض المقدمة الأولى؛ فلا تسلِّم بها، أو تعارض المقدمة الثانية: فلا تسلم بها، أو تعارض كلا المقدمتين، حتى تُبْطِلَ النتيجة.

والجواب عن هذه الشبهة:

أولًا: أن يقال: ما قولكم في الجهة؟ تقولون: إنه يلزم من إثبات رؤية الله أن يكون في جهة، هل مرادكم بالجهة أمرًا وجوديًا مخلوقاً؟ أو أمرًا عدميًّا؟

ومن المعلوم أنه ليس هناك في هذا العالم إلا الخالق والمخلوق، فإن أردتم بالجهة أمرًا وجوديًّا؛ أي: أمرًا مخلوقًا؛ **فالله منزه عن أن يكون في جهة بهذا المعنى، أو في شيء من مخلوقاته**؛ فهو سبحانه لم يدخل في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته؛ فهو بائن عنهم ﷻ؛ فإن أردتم بالجهة جهة وجودية مخلوقة؛ تحويه وتحصره، وتحيط به إحاطة الظرف بالمظروف؛ فالله منزه عن الجهة بهذا المعنى؛ لأن الله ليس في جهة من خلقه، وليس في شيء من خلقه، ولا يحويه، ولا يحصره شيءٌ من خلقه ﷻ؛ فهو أعظم، وأعلى، وأجل من ذلك، وهو متميز عن خلقه، منفصل بائن عنهم ﷻ، فالله ليس في جهة بهذا المعنى.

وإن أردتم بالجهة أمرًا عدميًّا غير مخلوق، وهو ما فوق العرش؛ فإن نفيكم الجهة بهذا المعنى باطل، فالله في جهة العلو بعد أن تنتهي المخلوقات إلى سقف عرش الرحمٰن.

إذن لا بُدَّ من التفصيل والاستفصال، فإن أردتم بالجهة أمرًا مخلوقًا؛ فالله ليس في جهة، وإن أردتم بالجهة أمرًا عدميًّا، وهو ما فوق العرش، فالله في جهة بهذا الاعتبار، وعلى هذا نقول:

المقدمة الأولى باطلة؛ قولكم: الله ليس في جهة، إن أريد به أمرًا عدميًّا؛ نقول: هذه المقدمة باطلة، ولا دليل على إثباتها، بل نقول: الله في جهة بهذا المعنى؛ لأن الجهة أمر عدمي؛ والمعنى: أن الله في العلو؛ فوق العرش.

وإن أردتم بالجهة أمرًا وجوديًّا: بطلت المقدمةُ الثانية، وهو قولكم: كل ما ليس في جهة؛ لا يرى؛ لأنه لا يلزم أن يكون كل مرئي في جهة مخلوقة، فإن

سطح العالم يمكن أن يُرى، وليس العالم في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل فيكون العالَمَ في عالَم، والعالم في عالم، إلى ما لا نهاية.

وإذا بطلت المقدمتان، أو بطلت إحداهما: بطلت النتيجةُ، وهي قولكم: الله لا يُرى.

الدليل العقلي الثاني لنفاة الرؤية لله ﷻ قالوا: الله ليس بجسم، ولا هو داخل العالم ولا خارجه، وما كان كذلك: لا تمكن رؤيتُه.

وأجيب عن هذا الدليل العقلي بأجوبة:

الجواب الأول: أن إثبات ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه، أمرٌ لا يمكن الإحساس به، والحكم الفطري يحيل إثبات شيء، أو أمر لا يمكن الإحساس به.

الجواب الثاني: سلَّمنا وجود أمر، أو شيء لا يمكن الإحساس به، فوجود ما يمكن الإحساس به أولى ـ ولو سلمنا بهذا جدلًا، فقد سلمنا به من جهةٍ لنردّ من جهة أخرى ـ: فمن أثبت موجودًا فوق العالم ليس بجسم؛ يمكن الإحساس به، كان قوله أقرب إلى العقل ممن أثبت موجودًا لا يمكن الإحساس به، وليس داخل العالم، ولا خارجه.

الجواب الثالث: أن رؤية ما ليس بجسم ولا في جهة إمّا أن يُجَوِّزه العقلُ، وإما أن يمنعه؛ فإن جوَّزه: فلا كلام، وإنْ منعه: كان مَنْعُ العقلِ لإثباتِ موجودٍ لا داخل العالم، ولا خارجه؛ أشدَّ وأشدَّ.

الجواب الرابع: أن رؤية الباري ـ تعالى ـ إما أن تكون ممكنة، وإما أن لا تكون ممكنة؛ فإن كانت ممكنة، بطل قولكم بإثبات موجود لا يمكن الإحساس به، وهو ما لا يكون لا داخل العالم ولا خارجه، وإن قلتم: رؤيته غير ممكنة، قيل لكم: فحينئذٍ هو غير محسوس، فلا يقبل فيه حكم الوهم.

فثبت أنَّ رؤية الله ﷻ مناسبة له، وليست كالرؤية المعهودة للأجسام.

فهذه الأدلة العقلية يُصارع فيها الخصم بالأدلة التي يعتقدها، دليلًا بدليل؛ دليل عقلي يُرَدُّ عليه برد عقلي.

أما شبههم الشرعية فاستدلوا بأدلة منها:

ـ **الشبهة الشرعية الأولى**: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ووجه الاستدلال؛ قالوا: إن الله نفى رؤية موسى له بـ «لن»، فقال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، و«لن» تقتضي النفي المؤبد؛ فدلّ على أن الله لا يُرى في الآخرة.

أجاب أهل الحق عن استدلالهم بأجوبة:

* **أولًا**: نحن لا نوافق أن «لن» تقتضي النفي المؤبد، بل نقول بأن القول بأن (لن) تقتضي النفي المؤبد قول ضعيف مرجوح عند النحاة وأهل اللغة(١)؛ بدليل تحديد الفعل بعدها كما في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]، فلو كانت للنفي المؤبد لَمَا حُدد الفعل بعدها.

ولهذا قال ابن مالك(٢) ـ رحمه الله تعالى ـ في «ألفيته»:

ومَنْ رأى النفيَ بلن مؤبَدًا ... فقولَه ارددْ وسواهُ فاعضدا(٣)

يعني: من رأى هذا القول؛ فقوله ضعيفٌ مردودٌ.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١/ ٣٧٤).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المعروف بابن مالك النحوي المالكي ولد سنة ٦٠٠هـ. نشأ راغبًا في طلب العلوم والفنون، وصرف همته في إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، تصدر بحلب لإقراء العربية، وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا في القراءات وعللها، صنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها. توفي سنة ٦٧٢هـ في دمشق الشام بعد أن قدم إليها من القاهرة.
من كتبه: «الأفعال وتصريفها»، «ألفية في النحو» منظومة، «بغية الأريب وغنية الأديب» في الأصول، «الضرب في معرفة لسان العرب»، «الفوائد في النحو»، «قصيدة دالية في القراءات»، «لامية الأفعال»، «النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز»، وغيرها كثير.
انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٦٧)، و«غاية النهاية» لابن الجزري (ص٣٥٦)، و«الوافي بالوفيات» (١/ ٤٤٣).

(٣) وهذا البيت في «الكافية الشافية» بشرح ابن مالك (٣/ ١٥١٥).

* **الجواب الثاني**: أن (لَنْ) لا تفيد النفي المؤبد، ولا تفيد دوام النفي في الآخرة حتى ولو قيدت بالتأبيد؛ فحتى ولو جاء التأبيد بعدها؛ فهي لا تفيد دوام النفي المطلق؛ على التأبيد، والدليل على ذلك قول الله ـ تعالى ـ عن اليهود: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥]، فأخبر الله عن الكفار أنهم لن يتمنوا الموت بسبب ما قدمت أيديهم من الكفر، و«لن يتمنوه» قيدت «لن» بالتأبيد، ثم أخبر الله عن أهل النَّار أنهم سيتمنّوْنَ الموت في الآخرة؛ كما في قوله: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فإخبارُه عن تمنيهم الموتَ مع قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، دليلٌ على أن (لن) لا تفيد دوام النفي في المستقبل، حتى ولو قُيدتْ بالتأبيد، فكيف إذا لم تقيد بالتأبيد؟!

* **الجواب الثالث**: أن نقول: إن الآية الكريمة وهي قول الله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ تدل على ثبوت الرؤية في الآخرة من وجوه متعددة:

الوجه الأول: أن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ سأل ربه الرؤية، ولو كانت الرؤية مستحيلة، وغير ممكنة؛ لما سألها موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو كليم الرحمٰن، وأعلم الناس بربه في وقته، ومِثْلُه لا يجهل الجائز في حق الله ـ تعالى ـ؛ فلمَّا سألها موسى؛ دلَّ على أن الرؤية ممكنة؛ ليست مستحيلة.

الوجه الثاني: أنه لو كانت الرؤية مستحيلة وغير ممكنة؛ لأنكر الله على موسى سؤاله رؤيته، كما أنكر الله على نوح سؤاله نجاة ابنه، فإن نوحًا ـ عليه الصلاة والسلام ـ لما أُغرِق ابنُه الكافرُ نادى ربه؛ كما قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هُود: ٤٥]، فأنكر الله عليه، فقال: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هُود: ٤٦]، لكن الله لم ينكر على موسى سؤاله؛ فدَلَّ على جوازها.

الوجه الثالث: أن الله ـ تعالى ـ أجاب موسى بما يدل على جواز الرؤية، ولم يجبه بما يدل على نفيها، ولو كانت الرؤية غير جائزة لأجاب الله موسى بما يدل على نفي الرؤية واستحالتها، فقال له: «إني لا أُرى» أو: «لا تمكن رؤيتي»،

أو: «لست بمرئي»، وإنما أجابَهُ فقال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، والفرق بين الجوابين ظاهر.

الوجه الرابع: أن الله لم يعلِّق الرؤيةَ بشيء مستحيل؛ كالأكل، والشرب، والنوم؛ لأن الأكل، والشرب، والنوم؛ مستحيل على الله، وإنما علّقه بشيء ممكن، وهو استقرار الجبل، فقال الله لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فالله قادر على أن يجعل الجبل مستقرًّا، فلم يعلقه بشيء مستحيل، كالأكل، والشرب، والنوم، وإنما علقه بشيء ممكن، وهو استقرار الجبل، فلو كانت محالًا، لكان نظير أن يقول: إن استقرَّ الجبلُ؛ فسوف آكل، وأشرب، وأنام.

الوجه الخامس: أن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يستطِع رؤية الله ـ تعالى ـ في الدنيا؛ لضعف القوة البشرية عن تحمّل ذلك، فإذا كان يوم القيامة نشَّأ اللهُ المؤمنين تنشئةً قوية يستطيعون بها الثبات لرؤيته ﷻ.

الوجه السادس: أن الله تجلَّى للجبل وهو جماد، ولا ثواب له ولا عقاب عليه، فلئن يتجلَّى الله لرسله وأوليائه وعباده المؤمنين في دار كرامته؛ من باب أولى.

الوجه السابع: أن الله نادى موسى وناجاه، وكلمه، ومن جاز عليه التكليم، وأن يسمع مخاطبه كلامه؛ جاز عليه رؤيته في الآخرة من باب أولى.

الوجه الثامن: أن رؤية الله نعيم، وهو أعظم نعيم كما جاء في الحديث، والنعيم يكون لأهل الجنة ولا يكون لأهل الدنيا؛ فلذلك مُنع موسى من رؤية الله؛ فإذا كشف الله ﷻ الحجاب ورآه المؤمنون، نسوا ما هم فيه من لذة، فلذلك نفى الله رؤية موسى له في الدنيا.

وبهذا يبطل استدلال نفاة الرؤية بهذه الآية الكريمة.

ـ **الشبهة الشرعية الثانية**: استدلوا بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وجه الاستدلال: قالوا: إن الله نفى إدراك الأبصار له؛ فدل على أن الله لا يُرى في الآخرة، وهذا نفي للرؤية.

أجاب أهل السنة عن استدلالهم بجوابين:

* **الجواب الأول**: أن الله نفى الإدراك، ولم ينف الرؤية؛ والإدراك قَدْرٌ زائد على الرؤية وهو أخص من الرؤية، فالرؤية أعم، **ونفيُ الأخصِّ لا يدل على نفي الأعم، فالله نفى الإدراك ولم ينف الرؤية**؛ فَفَرْقٌ بين الرؤيةِ وبين الإدراك؛ فالرؤية أعم من الإدراك، والإدراك أخص، ونفي الأخص لا يدل على نفي الأعم ـ كما سبق ـ، فأنت ترى السماء لكن لا تحيط بها رؤيةً، وترى البستان الواسع لكن لا تحيط به رؤية، وترى الجبل ولا تحيط به رؤية، وترى المدينة ولا تحيط بها.

فإذا كان الإنسان يرى بعض المخلوقات ولا يحيط بها رؤية، فكيف يحيط بالله سبحانه وتعالى؟

فالله ـ تعالى ـ يُرى ولا يحاط به رؤيةً، كما أنه يُعلم ولا يحاط به علمًا سبحانه وتعالى؛ لكمال عظمته، وكونه أكبر من كل شيء.

والدليل على أن نفي الرؤية غير نفي الإدراك، ما أخبر الله سبحانه وتعالى عن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ حينما سار بالجيش وتبعه فرعونُ وقومه كما في قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾ [الشُّعراء: ٥٢]، فسرى موسى بالجيش وتبعه فرعون بجيشه، فلما تراءى الجمعان قال الله: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشُّعراء: ٦١، ٦٢]، فالرؤية ثابتة بقوله: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشُّعَرَاء: ٦١]؛ والجمعان هما: الجيشان: الجمع الذي يقوده موسى؛ والجمع الذي يقوده فرعون: تراءيا؛ أي: رأى بعضهم الآخر؛ فهذا فيه ثبوت الرؤية، وقوله: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾؛ أي: لمحاطٌ بنا، فنفى موسى الإدراك، فقال: ﴿كَلَّآ﴾ لستم بمدركين: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾.

يعني: يقول قوم موسى ـ عليه الصلاة والسلام لموسى ـ: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾، وسوف يحيط بنا فرعونُ فماذا نفعل؟! البحر أمامنا؛ فإن خضناه: غرقنا، وفرعون وجيشه خلفنا؛ فإن وقفنا: أدركنا، فماذا نفعل؟، فقال موسى: ﴿كَلَّآ﴾ لستم بمدركين: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشُّعراء: ٦٢]، فَأَمَرَ اللهُ موسى فضرب البحرَ بعصاه، فصار يبسًا في الحال؛ اثني عشر طريقًا، فسلكه موسى وقومه، وتبعه

فرعون وقومه، فلما خرج موسى من الجهة الثانية وتكامل جيش فرعون، أمر الله البحر أن ينطبق عليهم، وأن يعود إلى حالته، والقصة معروفة.

إذن فالرؤية ثابتة؛ لأنَّ الجمعيْن قد تراءيا، مع أن موسى نفى الإدراك؛ فدلَّ على أن الإدراك قدر زائد على الرؤية، وهو الإحاطة، فالله ـ تعالى ـ يُرى ولكن لا يحاط به رؤيةً؛ لكمال عظمته؛ وكونه أكبر من كل شيء.

* **الجواب الثاني**: أن الآية سيقت مساقَ المدح، فالله أثنى على نفسه بأنه ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ **والمدح إنما يكون بشيئين:**

الأول: الصفات الثبوتية؛ كما يمدح نفسه بأنه على كل شيء قدير، وأنه قد أحاط بكل شيء علمًا.

والثاني: النفي الذي يتضمن إثبات ضده من الكمال؛ كنفي السِّنة والنوم؛ لكمال قيوميته؛ قال تعالى: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ فهذا نفي، لكنه يتضمن إثبات ضده من كمالِ حياته وقيوميته؛ وقوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فلا يعجزه شيء لكمال قوته، واقتداره، وقوله: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فنفى الموتَ لكمال حياته، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]، فنفى الظلم عن نفسه لكمال عدله، ونفى الولد والشريك والصاحبة؛ لكمال ربوبيته، وقوله: ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سبأ: ٣]؛ أي: لكمال علمه، **فكذلك قوله في هذه الآية**: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: لكمال عظمته، وكونه أكبر من كل شيء.

فالكمال إنما يكون بالنفي الذي يتضمن إثبات ضده من الكمال، كما في هذه الآيات، أو يكون بالصفات الثبوتية.

أما النفي المحض؛ الصِرف: فهذا لا يكون كمالًا؛ لأن المعدوم يوصف بالنفي الصرف المحض، والمعدوم لا يُمدح، فلو كان المراد من الآية نفي الرؤية فقط؛ لما كان ذلك كمالًا، ولَمَا كان مدحًا؛ فلو قيل: معنى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لا تراه العيون؛ لم يكن في هذا مدح؛ لأن المعدوم لا يُرى، فما فائدة هذا النفي؟! ولكن إنما يكون كمالًا إذا تضمن إثبات ضده من الكمال؛ وهو إثبات الرؤية ونفي الإدراك، والمعنى: تراه الأبصار ولكن لا تحيط

به، ولا تدركه؛ لكمال عظمته، ولكونه أكبر من كل شيء ﷻ، فتبين أن الآية تدل على إثبات الرؤية، ولكن المنفي هو الإدراك.

ـ **الشبهة الشرعية الثالثة**: استدلوا بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]، وبقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ﴾ [النِّساء: ١٥٣].

واستدلوا أيضًا بقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفُرقان: ٢١].

وجه الدلالة من هذه الآيات: قالوا: أن الله ـ تعالى ـ أنكر على هؤلاء حينما سألوا رؤيةَ الله وذمَّهم وعاقبهم بالصاعقة والصيحة؛ لظلمهم؛ فدلَّ على أن الله لا يُرى في الآخرة، فلو كان الله يرى؛ لما أنكر على هؤلاء الذين طلبوا رؤيته، وَلَمَا ذمهم وعاقبهم بالصاعقة، كما في الآيات السابقة، فدلَّ على أن الله لا يُرى في الآخرة؛ هذا وجه استدلالهم بهذه الآيات.

جواب أهل السنة:

* **والجواب**: أن يقال: إن هؤلاء القوم، إنما ذمَّهم الله وعاقبهم وأنكر عليهم؛ لأنهم سألوا شيئًا ممنوعًا؛ سألوا رؤية الله في الدنيا؛ إلحافًا في السؤال، فذمهم الله وأنكر عليهم، وعاقبهم بالصاعقة.

لكن لو سألوا رؤية الله في الآخرة لَمَا ذمهم الله، فإن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ سألوا النبي ﷺ عن رؤية الله في الآخرة، فقالوا: «هَلْ نَرَى رَبَّنَا؟ فَقَالَ: **نَعَمْ، كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ**»(١)، فلما سألوا رؤية الله في الآخرة، أثبت الرؤية، وبشرهم بذلك بُشرى حسنة، وهي أنهم يرون الله في الآخرة، أما أولئك الذين أنكر الله عليهم وذمهم وعاقبهم بالصاعقة؛ فلأنهم سألوا شيئًا ممنوعًا في الدنيا.

(١) متفق عليه، وسبق تخريجه.

❐ حكم رؤية الله في الدنيا:

هل رؤية الله في الدنيا ممكنة؟ أو غير ممكنة؟ وهل هي واقعة؟ أو غير واقعة؟

تحرير محل النزاع:

أولًا: **اتفقت جميع الطوائف على أن الله يُرى في المنام** كما نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية(١)، **إلا الجهمية** فإنهم أنكروا ذلك لشدة إنكارهم للرؤية، لكن رؤيته في المنام جائزة عند جميع الطوائف، ولا يلزم من ذلك أن يراه الإنسان على صفته التي هو عليها، بل إن رؤية الإنسان لله في المنام على حسب اعتقاده، فإن كان اعتقاده صحيحًا رأى ربه في صورة حسنة، وإن كان اعتقاده فيه خلل رأى ربه في صورة مناسبة لاعتقاده؛ ولما كان النبي ﷺ أصح الناس اعتقادًا، وأكمل الناس عبودية؛ فقد رأى الله في أحسن صورة كما في حديث اختصام الملأ الأعلى: «**رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَوَضَعَ كَفَّيْهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ أَتَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ النَّاسُ؟ فَقُلْتُ: لَا يَا رَبِّ، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ فَعَلِمْتُ مَا بَعْدَ ذَلِكَ**»(٢).

ثانيا: **رؤية الله في الدنيا في اليقظة**، فهذا محل نزاع:

* القول الأول: ذهبت المشبهة إلى أن الله يُرى في الدنيا، وأنه يُحاضَر ويُسامَر ويُصافَح ويعانَق وينزل عشيةَ عرفة على جَمَلٍ ـ قبَّحهم الله وأخزاهم ـ، فهؤلاء **المشبهة من غلاة الشيعة**، وهم كفرة يقولون: إن الله على صورة الإنسان، وإن الله يشبه الإنسان في ذاته وصفاته ـ قبَّحهم الله ـ.

كذلك بعض الصوفية(٣) قالوا: يمكن أن يكون الله في الخضرة، فإذا رأيت

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» تحقيق ابن قاسم (١/ ٧٢ ـ ٧٣).
(٢) الحديث مضى تخريجه.
(٣) سموا بذلك نسبة إلى اللبسة الظاهرة وهي الصوف غالبًا. ولقد مرّ التصوف بعدة مراحل، فقد كان في أوله زهدًا في الدنيا وانقطاعًا لعبادة الله ﷻ، ثم صار حركات ومظاهر خالية من الروح والعبادة، ثم صار إلحادًا وخروجًا عن دين الله؛ فقالوا بالحلول، ووحدة الوجود، وإباحة المحرمات، وترك الواجبات، وعلم الباطن. انظر: «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (٨٧، ١١٥)، و«المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين».

شيئًا أخضر، قالوا: لا ندري لعل ربنا يكون في هذه الخضرة ـ قبَّحهم الله ـ.

* **القول الثاني**: من عدا المشبهة فقد أجمعت الأمة على أن الله ـ تعالى ـ لا يراه أحد في الدنيا، ولم يختلفوا في ذلك.

واتفقوا على أن النبي ﷺ لم ير ربه في الأرض؛ هذا بالإجماع، **واتفقوا** على أن النبي ﷺ رأى ربه بعين قلبه لا بعين رأسه، والمراد بالرؤية بعين القلب: العلم الزائد عن العلم العادي.

والخلاف بين العلماء في رؤية النبي لربه بعيني رأسه ليلة المعراج في السماء، هل رآه؟ أو لم يره؟ **على ثلاثة أقوال**:

* **القول الأول**: أن النبي ﷺ رأى ربه بعيني رأسه ليلة المعراج خاصة.

وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما[(١)] وأصحابه، وهي رواية عن الإمام أحمد[(٢)] رحمه الله، واختار هذا القول النووي في «شرح صحيح مسلم»[(٣)]، وأبو الحسن الأشعري وأتباعه[(٤)]، واختاره الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتاب التوحيد[(٥)]، واختاره أبو إسماعيل الهروي[(٦)]، وكل هؤلاء رأوا أن النبي ﷺ

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٣٣)، و(٢/ ٥٠٩ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٩٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٧٢)، وصححه الحافظ في «الفتح» (٨/ ٦٠٨)، والحاكم في «المستدرك» ـ كما في المواضع المشار إليها ـ، والألباني، ولكنه ليس صريحًا في رؤية العين، وجاء مثله عن أنس عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (٦٠١٤)، لكن في سنده رشدين بن سعد، وهو سيء الحفظ.
ورُوي بلفظٍ آخر عند الترمذي (٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤٣٧)، وقال: «وفيه كلام»، وضعفه الألباني، وليس صريحًا أيضًا.

(٢) انظر: الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى «مسائل في أصول الديانات» (ص٦٣ ـ ٦٤).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٣/ ٩).

(٤) انظر: «شرح جوهرة التوحيد» (ص١١٨).

(٥) «كتاب التوحيد» لابن خزيمة (٢/ ٤٧٧ ـ ٥٦٢).

(٦) هو: عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري، أبو إسماعيل. كان يُدعى شيخ الإسلام، وكان إمام أهل السُّنَّة بهراة، ويسمى خطيب العجم؛ لتبحر علمه وفصاحته ونبله. توفي سنة ٤٨١هـ. انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤٧، ٢٤٨)، و«الذيل» لابن رجب (١/ ٥٠ ـ ٦٨)، و«الأعلام» (٤/ ٢٦٧). وانظر: اختياره بأن محمدًا ﷺ رأى ربه بعيني رأسه في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد» (٨١).

رأى ربه بعيني رأسه(١) ليلة المعراج.

واستدلوا بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رؤية عين أُريها النبي ﷺ ليلةَ أسري به، ذكر ذلك الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتاب التوحيد، وغيرُه(٢).

* **القول الثاني**: أن النبي ﷺ لم يرَ ربه بعيني رأسه ليلة المعراج وإنما رآه بعين قلبه.

وهذا مروي عن عائشة رضي الله عنها، فإنها قالت لمسروق لما سألها: هل رأى محمدٌ ﷺ ربَّه؟ قالت: لقد قفَّ شَعْري مما قلت، ثم قالت: «مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ»(٣).

وفي رواية أنها قالت: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الفِرْيَةَ»(٤).

وهذا مروي أيضًا عن ابن مسعود(٥)، وعن أبي هريرة(٦) رضي الله عنهما، واختلف فيه

---

(١) انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٨)، و(٤٧١٦)، و(٦٦١٣)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٨٠)، والطبري في «التفسير» (١٥/ ١١٠)، والترمذي في «السُّنن» (٣١٣٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٩٤ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وابن حبان في «الصحيح» (٥٦)، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤)، والهروي في «الأربعين» (ص٨١ ـ ٨٣) من طريق ابن خزيمة. =

فائدة: قال الحافظ في «الفتح» ٨/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩): «واستدل به على إطلاق لفظ الرؤيا على ما يُرى بالعين في اليقظة، وقد أنكره الحريري تبعًا لغيره، وقالوا: إنما يقال: رؤيا في المنام، وأمَّا التي في اليقظة، فيقال: رؤية، وممن استعمل الرؤيا في اليقظة المُتنبِّي في قوله: ورؤياك أحلى في العيون من الغمض.

وهذا التفسيرُ يردُّ على مَنْ خطَّأهُ».

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧) واللفظ له.

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٣٤) إلى قوله: «فقد أعظم»، وأخرجه بنحوه في مواضع متفرقة من الصحيح، لكن السياق بتمامه عند مسلم في «الصحيح» (١٧٧).

(٥) أخرجه البخاري (٣٢٣٢، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧).

(٦) أخرجه مسلم (١٧٥).

جماعة من الصحابة والتابعين، وهو قول كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين، بل هو قول جمهور العلماء، وهو الصواب(١) كما سيأتي.

واستدلوا على أن النبي ﷺ لم ير ربه بعين رأسه بأدلة:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشّورى: ٥١]، فهذه الآية فيها بيان أنواع الوحي، وأن الله ـ تعالى ـ إذا كلَّم الرَّسولَ فإما أن يكون ذلك وحيًا يُلقى في رُوعه، أو يرسل رسولًا، أو يكون التكليم من وراء حجاب؛ كما كلَّم اللهُ موسى من وراء حجاب، وكما كلَّم محمدًا ﷺ من وراء حجاب أيضًا؛ قال تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾، فقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ لفظٌ عام؛ يدخل في ذلك محمد ﷺ؛ لأنه بشر، فيشمله قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾، فيكون محجوبًا عن رؤية الله؛ كلَّمه الله بدون واسطة؛ فسمع كلام الله، وفرض الله عليه الصلوات خمسين صلاة في اليوم والليلة، ثم خففها الله إلى خمس صلوات.

فالله تعالى إذن: كلَّم محمدًا ﷺ ليلة المعراج؛ من وراء حجاب، ولم يكشف له الحجاب حتى يراه.

الدليل الثاني: ما ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ، فقال: «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فَقَالَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ: **نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ؟**»(٢)؛ و«**أَنَّى**» اسم استفهام بمعنى «كيف»؛ والمعنى: نورٌ! كيف أراه؟ وهذا يعني: أن النور حجاب منعني من رؤية الله.

الدليل الثالث: ما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ ﷻ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ،**

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦)، (٦/ ٥٠٧ ـ ٥١٠)، و«منهاج السُّنَّة» (٥/ ٣٨٤ ـ ٣٨٧)، و«التبيان في أقسام القرآن» لابن القيم (١٦٠، ١٦١)، و«درء التعارض» (٨/ ٤١ ـ ٤٢)، و«تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٢٣)، و«شرح الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ٢٢٢، ٢٧٥)، و«فتح الباري» (٨/ ٤٧٤)، و«لوامع الأنوار» (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٨).

يَخْفِضُ القسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ»(١)، وفي رواية: «**النَّار**»(٢)، والمعنى واحد؛ فالنار بمعنى النور، قال: «**لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»؛ ومحمدٌ ﷺ من خلقه.

فهذه أدلة على أن النبي ﷺ لم ير ربه بعيني رأسه في ليلة المعراج؛ لأن الحجاب منعه من رؤية الله؛ لأنه احتجب عن جميع خلقه بالنور، ولأنه لو كشف الحجاب، لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، وهذا يشمل النبي ﷺ، وغيره.

* **القول الثالث**: الذين توقفوا فقالوا: لا نقول: إن النبي ﷺ رأى ربه بعيني رأسه، ولا نقول: إنه لم يره.

وهذا رأي القرطبي(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ والقاضي عياض(٤) وغيرهما، قالوا: لأن الأدلة متكافئة، فليس في المسألة دليل قاطع، فما استدل به هؤلاء وما استدل به هؤلاء ظواهر قابلة للتأويل؛ فلذلك توقفوا في المسألة.

* **والصواب في المسألة**: مع أصحاب القول الثاني وهم القائلون: بأن النبي ﷺ لم ير ربه بعيني رأسه؛ **لأن الأدلة التي استدلوا بها صريحة واضحة**، وكون القاضي عياض والقرطبي لم تتبين لهم هذه الأدلة، فهذا يدل على تفاوت الناس في الأفهام، ولكن هذا قد يتبين لغيرهم، فقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشّورى: ٥١] صريح في أن النبي ﷺ إنما كلمه الله من وراء حجاب.

وكذلك حديث أبي موسى الأشعري: «**حِجَابُهُ النُّورُ**»، أو «**النَّارُ**»(٥)، وحديث أبي ذر: «**رَأَيْتُ نُورًا**»(٦)؛ صريح الدلالة في أن النبي ﷺ محجوب عن

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).
(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٩٥٨٧) وإسناده صحيح.
(٣) انظر توقفه عن القول بأن محمدًا ﷺ رأى ربه بعيني رأسه في «تفسيره» (٧/ ٥٥، ٥٦).
(٤) انظر توقفه عن القول بأن محمدًا ﷺ رأى ربه بعيني رأسه في كتابه «الشفا» (ص١٩٥ ـ ٢٠٢).
(٥) سبق تخريجهما قريباً.
(٦) أخرجه مسلم (٢٩٢).

ربه بالنور، وأن الله احتجب عن جميع خلقه، ومنهم محمد ﷺ، وأن أي مخلوق لا يثبت لرؤية الله في الدنيا، وذلك لأن الرؤية نعيم فلا تكون إلا لأهل الجنة؛ فلا تكون للأنبياء، ولا لغيرهم، فالإنسان لا يستطيع أن يثبت لرؤية الشمس وهي مخلوقة؛ فكيف يستطيع البشر أن يرى الله ـ في الحياة الدنيا ـ؟!.

ولهذا لما اقترح المشركون أن يكون الرسول من الملائكة أخبر الله أن هذا لا يكون، وقال ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨]؛ يعني: لماتوا، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩]، فيمكن لكم مقارنته والأخذ عنه، فإذا كان البشر لا يستطيعون أن يروا المَلَك على الصورة التي خُلق عليها، فكيف يستطيعون أن يروا الله؟ لكن النبي ﷺ ثبّته اللهُ حينما رأى جبريل في أول بعثته على الصورة التي خُلق عليها، وجاء يرجف فؤاده إلى زوجه وقال: «**خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي**»، فإذا كان البشر لا يستطيعون أن يروا الملك، وهو مخلوق، فكيف يستطيعون أن يروا الله؟!

ومن الأدلة على أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة المعراج بعيني رأسه:

قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠].

وقوله تعالى ذكره: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢]

وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣].

وجه الدلالة: أن الله أخبر أنه رأى الآيات ورأى جبريل، ولو كان الله أراه نفسه لكان ذكر ذلك أهم وأولى من ذكر الآيات، فالله ـ تعالى ـ أخبر أنه ﴿ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ [الإسراء: ١]؛ فهذه رؤية الآيات، وقال: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾؛ أي: من الآيات، وقال: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾؛ أي: جبريل، فلما نوّه اللهُ على رؤيته للآيات ورؤيته لجبريل؛ دل على أنه لم يُره نفسَه.

ـ الجواب على أصحاب القول الأول:

أما ما روي عن ابن عباس ﵄، وما روي عن الإمام أحمد ﵀ في هذا الباب، فإن الروايات التي رويت عن ابن عباس بعضها مطلق وبعضها مقيد، فما روي عن ابن عباس أنه قال: «رآه»، وفي رواية: أنه قال: «رآه بفؤاده»، فيحمل

المطلق على المقيد، وكذلك ما روي عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه تارة يطلق الرواية بـ «رآه»، وتارة يقول: «رآه بفؤاده»، فيحمل المطلق على المقيد، وليس هناك رواية عن ابن عباس، وعن الإمام أحمد صريحة بأن النبي ﷺ رأى ربه بعيني رأسه، وإنما الروايات إما مطلقة بـ«رآه»، أو مقيدة برؤية الفؤاد، ففي رواية: «رآه بفؤاده».

وكذلك ما ورد عن السلف وعن العلماء من الروايات بأن النبي ﷺ رآه: فهي محمولة على رؤية القلب والفؤاد.

وما ورد عن الصحابة وعن السلف والعلماء والأئمة من الروايات بأن النبي ﷺ لم ير ربه، فهي محمولة على أنه لم ير ربه بعين رأسه، وهذا هو الصواب، وهو الذي عليه المحققون، وبذلك تجتمع الأدلة والآثار ولا تختلف، كما بيّن ذلك أهل التحقيق: كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ تعالى ـ والله الموفق للصواب[١].

الخلاصة في مبحث الرؤية:

أن رؤية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالأبصار جائزة عقلًا في الدنيا والآخرة؛ لأن كل موجود يجوز أنه يُرى.

ومن الأدلة على جوازها عقلًا: سؤال موسى ربه أن ينظر إليه؛ ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فموسى لا يسأل إلا جائزًا في حق الله ـ تعالى ـ.

وأما شرعًا: فهي جائزة وواقعة في الآخرة وممتنعة في الدنيا، ومن أصلح الأدلة على ذلك ما ثبت في «صحيح مسلم» أنه ﷺ قال: «**تعلَموا أنه لن يرى**

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦)، (٦/ ٥٠٧ ـ ٥١٠)، و«منهاج السُّنَّة» (٥/ ٣٨٤ ـ ٣٨٧)، و«التبيان في أقسام القرآن» لابن القيم (١٦٠، ١٦١).
قال شيخ الإسلام في «جامع المسائل» (١/ ١٠٥): «أما رؤية النبي ﷺ ربه بعين رأسه في الدنيا فهذا لم يثبت عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من الأئمة المشهورين، لا أحمد بن حنبل ولا غيره...»، وينظر: بقية كلامه إلى (ص١٠٧) فإنه مهم جدًّا.
وقال الشنقيطي في «أضواء البيان» (٣/ ١٠١): «التحقيق الذي دلت عليه نصوص الشرع: أنه ﷺ لم يره بعين رأسه، وما جاء عن بعض السلف من أنه رآه؛ فالمراد به الرؤية بالقلب. كما في «صحيح مسلم»: «أنه رآه بفؤاده مرتين» لا «بعين الرأس».

أحدٌ منكم ربَّه ﷻ حتى يموت»[١].

وجاء بنحوه أيضًا من حديث عبادة بن الصامت[٢].

ورواه ابن خزيمة أيضًا في كتاب التوحيد أن النبي ﷺ قال: «**وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا**»[٣].

والأحاديث في رؤية المؤمنين لربهم متواترة كما سبق. وردت عن نحو ثلاثين صحابيًّا رضوان الله عليهم.

مسألة: رؤية الملائكة ربهم في الدنيا؟

الجواب: لا يرى اللهَ أحدٌ في الدنيا لا الملائكة ولا غيرهم، كما مر في حديث أبي موسى: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[٤]، فالملائكة خلق من خلقه، فلو كشف الحجاب لأحرقت سبحاتُ وجهه الملائكةَ وغيرهم، فلا يراه أحد في الدنيا في اليقظة، أما في النوم فيمكن، فلا يستطيع أحد أن يثبت لرؤية الله؛ فالله تعالى لمَّا تجلَّى للجبل تدكدك وهو صخر، فكيف بالمخلوق الضعيف؟!

---

(١) صحيح مسلم (١٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٤)، وعبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٠٠٧)، والنسائي في «السُّنن الكبرى» (٧٧٦٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١١٥٧)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٨/ ٢٦٤)، و(٨/ ٢٦٥)، وأخرجه أيضًا البزار في «المسند» (٧/ ١٢٩)، والشاشي في «المسند» (١٢٢٦)، واللالكائي في «السُّنَّة» (٨٤٨)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤٢٨)، والآجري في «الشريعة» (٣/ ١٣١٠ ـ ١٣١١ ـ بتحقيق: الدميجي)، من حديث عبادة بن الصامت، وأعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٤٨) ـ بعد ما عزاه للبزار ـ بعنعنة بقية بن الوليد؛ وهو مدلس، لكن زال ما يخشى من تدليسه؛ حيث صرَّح بالتحديث عند كُلٍّ من: الإمام أحمد، واللالكائي، وابن أبي عاصم، وابن الإمام أحمد، والنسائي.

(٣) أخرجه من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه كلٌّ من: ابن ماجه (٤٠٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٨٠)، وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم»، وأخرجه أيضًا: ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٢٤٩)، وفي «السُّنَّة» (٣٩١)، و(٤٢٩)، وابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (١٠٠٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، وقِوام السُّنَّة في «الحجة» (٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).
والحديث صحَّحه الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ١٨٧)، والحاكم ـ كما تقدم ـ، والله أعلم.

(٤) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

مسألة: هل تُرى الملائكة يوم القيامة؟

الجواب: إذا كان الله تعالى يُرى ـ وهو أعظم ـ فالملائكة من باب أولى؛ قال تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، فكيف يدخلون عليهم وهم لا يرونهم؟! فظاهر الأدلة أنهم يرونهم، ورؤية الله أعظم نعيم يرضاه أهل الجنة، أما رؤية الملك فدون ذلك بكثير.

من أدلة رؤية المؤمنين لربهم

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القِيامة: ٢٢، ٢٣].

الشَّرح

الآية صريحة في النظر في رؤية المؤمنين لربهم؛ لأن الله أضاف النظر إلى الوجه الذي هو محله، وعدَّاه بـ «إلى» الصريحة في نظر العين، وأخلى الكلام عن قرينة تدل على أن المراد بالنظر هنا خلاف حقيقته، وموضوعُهُ صريحٌ في أن المراد: بالنظر؛ النظر بالعين؛ التي في الوجه؛ إلى الرب جَلَّ جَلَالُهُ.

وقد تقدم ذكر أدلتهم فيما سبق.

النهي عن الخوض في الصفات

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا؛ وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا)

الشَّرْح

○ وقوله: (وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ وَعَلِمَهُ)

يعني: أن الصفات لا تُكيَّف، وعلمها يُردُّ إلى الله سبحانه وتعالى.

○ وقوله: (وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ)

نعم! كل ما جاء من الأحاديث؛ فهو مفسَّر على ما أراده الله، وعلى ما أراده رسوله ﷺ؛ كما جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: «آمنت بالله، وبما جاء عن الله، وعلى مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، وعلى مراد رسول الله»(١).

○ وقوله: (لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا؛ وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا)

يعني: لا ندخل في الكيفية؛ بأن نتوهم بأهوائنا وظنوننا كما توهَّمت المعتزلةُ بأهوائهم وظنونهم؛ أنه يلزم من رؤية الله أن يكون جسمًا، أو أن يكون

---

(١) أورده شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٤) وقال عقبه: «أما ما قاله الشافعي؛ فإنه حق على كل مسلم أن يعتقده، ومن اعتقده ولم يأت بقول يناقضه، فإنه سالكٌ سبيل السلامة في الدنيا والآخرة».

متحيزًا، أو أن يكون محدودًا، وقالوا: لو ثبتت رؤية الله بالأبصار للزم من ذلك أن يكون الله في جهة، وأن يكون محدودًا، وأن يكون جسمًا، وأن يكون متحيزًا، فلما توهموا ذلك نفوا الرؤية، وتأوَّلوا بآرائهم؛ فقالوا: معنى الرؤية: العلم.

فالمقصود: ألا ندخل في الكيفية حتى لا نتوهم بأهوائنا وظنوننا كما توهمت المعتزلة، وغيرهم من أهل الضلال.

التسليم لله والرسول وردِّ المتشابه للعلماء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ، وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهَرَ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ)

الشَّرح

فالمعنى: أنه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله عَزَّ وَجَلَّ بنصوص الشرع ـ الكتاب والسُّنَّة ـ، فالواجب كمال التسليم لله ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ورد علم ما اشتبه إلى عالمه، ولا يُعترضُ عليهما؛ يعني: ـ الكتاب والسُّنَّة ـ بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة: كأن يقول مثلًا: العقل يشهد بضد ما دلَّ عليه النقل، أو: العقل أصلُ النقل؛ فإذا عارضه قدمنا العقلَ! وهذا من أبطل الباطل؛ فالواجب التسليم لله ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتسليم لنصوص الوحيَيْن.

○ وقوله: (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهَرَ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ)

أي: لا يثبت إسلام من لم يُسَلِّم بنصوص الوحيين، وينقَدْ إليهما، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه، كما قال الإمام محمد بن شهاب الزُّهري فيما رواه البخاري عنه: «مِن الله الرسالة، وعلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البلاغ، وعلينا التسليم»[(١)]، وهذا كلام جامع نافع، ولا نجاة للعبد إلا بتوحيد الله عَزَّ وَجَلَّ، وتوحيد متابعة الرسول، فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهٰذين التوحيدين: توحيد المرسِل، وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وتوحيد متابعة

(١) البخاري (١٣/٥٠٣ ـ فتح الباري).

الرسول، فنوحِّد المُرسِل ـ وهو الله ـ بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل، ونوحِّد الرسول ﷺ بالاتباع والتحاكم إليه، فلا نتحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غير حكمه، بل ننقاد لأمره ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ونتلقى خبره بالقَبول والتصديق؛ دون معارضةٍ بخيال باطل؛ نسمِّيه معقولًا، أو نحمله شبهة أو شكًّا، أو نقدِّم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، أو نتوقف في تنفيذ أمره وتصديق خبره؛ لعرضِه على قول شيخ أو إمام أو مذهب أو طائفة؛ فإن أذنوا: نُفِّذ وقُبل خبره، وإلا فُوِّض؛ كما يفعل ذلك الذين لم يستسلموا لنصوص الوحيين، بل الواجب: التحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، ولا يمكن أن يكون العقل الصريح مخالفًا نقلًا صحيحًا؛ لأنَّ ما جاءت به الشريعة: يوافقُ العقولَ الصحيحة، ولا يمكن أن يخالف نقلٌ صحيحٌ عقلًا صريحًا أبدًا، لكن إذا جاء من ينكر ذلك مع كون النقل صحيحًا؛ فذلك الذي يدعي أنه معقول؛ ليس عقلًا صريحًا ولا بُدَّ، بل هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر له ذلك، أما إذا كان النقل غير صحيح، فإنه لا يصلح للمعارضة أصلًا، وبعض الناس يقول: إذا تعارض العقل والنقل؛ وجب تقديم النقل؛ لأن كلًّا من العقل والنقل مدلول، والجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوبِ قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل، لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضته شيء من الأشياء؛ فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه.

وأهل الكلام وأهل البدع من معتزلة وغيرهم، إنما أوتوا من تقديمهم العقل على النصوص، وتقديمُ العقل له آثار سيئة في نقصان التوحيد؛ فمن لم يسلِّم للرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ نقص توحيده، لأنه يقول برأيه وهواه.

وتقديم العقل على النصوص؛ من أسباب الفساد في العالم؛ وذلك أن الفساد في العالم دخل من ثلاث فِرَق:

الفرقة الأولى: الملوك الجائرة.

الفرقة الثانية: علماء وأحبار ورهبان السوء.

الفرقة الثالثة: عُبَّاد السوء الذين يتعبدون على جهل وضلال.

فالملوك الجائرة: يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وعلماء السوء: هم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم، وأقيستهم الفاسدة المتضمنة تحليل ما حرَّم الله ورسوله، أو تحريم ما أباحه الله ورسوله، هؤلاء يخرجون عن الشريعة، ويقدمون آراءهم ومقاصدهم الناقصة الفاسدة على نصوص الوحيين.

ورهبان السوء: وهم جهال المتصوفة الذين يعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق، والمواجيد، والخيالات، والكشوفات الباطلة الشيطانية.

فالملوك الجَوَرة الجائرون، يقولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدَّمنا السياسة، وعلماء السوء يقولون: إذا تعارض العقل والنقل؛ قدَّمنا العقل، ورُهبان السوء، وعبَّاد السوء يقولون: إذا تعارض الذوق والكشف، وظاهر الشرع؛ قدمنا الذوق والكشف.

ولهذا قال عبد الله بن المبارك الإمام المعروف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهل أفسد الدينَ إلا الملوكُ ... وأحبارُ سوء ورهبانها[(١)]

والعلماء يضربون مثلًا للنقل مع العقل؛ وذلك **أن العقل مع النقل كالعاميِّ المقلِّد مع العالِم المجتهد**، فالعقل كأنه عامي مقلِّد، والنقل كالعالِم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العاميَّ يمكنه أن يصير عالمًا ويتعلم، ولا يمكن للعالِم أن يكون نبيًّا أو رسولًا، فإذا عرف العامي المقلِّد عالِمًا فجاء عامي آخر يريد أن يستفتي فدله هذا العامي على العالِم ليستفتي، ثم اختلف المفتي والدال ـ العامي ـ الذي دله، فإن المستفتي يجب أن يأخذ بقول العالِم المفتي دون الدال، فلو قال العاميُّ الدَّالُّ: الصواب معي دون المفتي؛ لأني أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتي، فلزم القدح في الفرع دون الأصل، فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفتٍ، ودللت عليه، وشهدتَ له بوجوب تقديمه دونك، فموافقتي لك في هذا

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٦/ ٢٤)، و«إعلام الموقعين» (١/ ١٠).

العلم المعين لا تستلزم موافقتي إياك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفتَ فيه المفتي الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ، هذا مع علمه بأن ذلك المفتي قد يخطىء، والعقل يعلم أن الرسول ﷺ معصوم في خبره عن الله ـ تعالى ـ لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له، والانقياد لأمره.

النهي عن التكلم في أمور الدين بغير علم

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ؛ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وَصَافِي المَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الإيمَانِ)

الشَّرْح

○ وقوله: (فَمَنْ رَامَ)؛ يعني: من أراد وقصد أن يعلم علمًا محظورًا عليه، ممنوعًا منه شرعًا، كأن يريد أن يعلم الكيفية؛ أي: كيفية الصفات، أو يريد أن يعلم حقائق الآخرة أو شيئًا مِمَّا مُنعَ منه؛ حجبه ذلك عن صافي المعرفة، وصحيح الاعتقاد، وصحة الإيمان، فصار في إيمانه خلل، وفي تحقيقه للتوحيد دخن؛ لأنه طلب شيئًا ممنوعًا منه.

وسبب اختلال كثير من الناس؛ هو الإعراض عن كلام الله وكلام رسولِ الله ﷺ، والاشتغال بكلام اليونان، والآراء المختلفة؛ ولهذا يُسمَّون: أهلَ الكلام، وإنما سُمّوا: أهلَ كلامٍ؛ لأنهم لم يشيدوا علمًا لم يكن معروفًا، وإنما أتوا بزيادة كلام لا يفيد، فهم يضربون من القياس لإيضاح ما عُلم من الحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله امتحنوا به في موضع آخر.

انتياب الحيرة مَنْ عَدَلَ عن الكتاب والسُّنَّة إلى غيرهما

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالإِقْرَارِ وَالإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا شَاكًّا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا)

الشَّرْح

يعني: هذا الإنسان الذي يريد أن يعلم أو يصل إلى العلم الذي مُنع منه؛ يبقى في حيرة وشك، ويتذبذب ويضطرب بين الإيمان وبين الكفر، وبين التصديق أو التكذيب، وبين الإقرار وبين الإنكار، ويكون موسوسًا تائهًا حائرًا ضالًّا، بسبب عدم ثباته، وبسبب تجاوزه لحدِّه؛ فإن الإنسان حده أن يعلم ما أمر الله بمعرفته من العلم النافع، كأن يعلم أسماء الرب وصفاته ومعانيها، ويعلم ما شرعه الله في كتابه، وفي سُنَّة رسوله ﷺ من الحلال والحرام، والأوامر والنواهي، ويعلم ما يكون من الجزاء في يوم المعاد من أمور البرزخ وأمور الآخرة.

أما الحقائق والكيفية والكُنْهَ؛ فهذا لا ينبغي له أن يسعى في طلبها؛ لأنه إذا فعله فقد تجاوز حدَّه وبقي بين الشك واليقين، وبين الإقرار والتكذيب، وبين الإيمان والتكذيب؛ موسوسًا؛ تائهًا؛ حائرًا، ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

الرد على من تأوَّل رؤية الله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ المُسْلِمِينَ)

الشَّرح

○ قوله: (وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ): يعني: برؤية الله يوم القيامة.

○ وقوله: (لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ)؛ يعني: أن من تأوَّل أو توهَّم الرؤيةَ بأنها تشبه رؤية المخلوقين، أو أن الله يشْبه أحدًا من خلقه، أو يماثله أحد من خلقه، أو أن الله يُرى على صفة كذا؛ فهذا كله توهُّمٌ يظنه؛ لأنه بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف: كان مشبهًا، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل هذا التوهم: صار جاحدًا معطلًا، فلا يصح الإيمان بالرؤية لمن توهمها بوهم، أو ادَّعى أن لها فهمًا يخالف ظاهرها، أو يخالف ما يفهمه العرب، فحرَّف الرؤية، وسمَّى تحريفه تأويلًا؛ كما فعلت المعتزلة؛ حيث تأوَّلوا الرؤية بالعلم، وقالوا: إنه يلزم من إثبات رؤية الله في الآخرة أن يكون الله شبيهًا بالمخلوقين، فلذلك تأوّلناها!! فمثل هذا الإيمان لا يصح.

ومن أبى إلا تحريف أدلة الرؤية؛ فإنه يكونُ بهذا قد فتح بابًا للملاحدة الباطنية؛ حيث إنهم أوَّلوا نصوصَ المعاد، والجنة والنار، والحساب؛ فقالوا: إن الجنة والنار، بل والمعاد: خيال، فلما قال لهم المعتزلة وأهل الكلام: نصوص المعاد والجنة والنار صحيحةٌ ثابتة بالأدلة القطعية، ومعناها واضح، قال لهم الباطنية: أنتم أوَّلتم نصوص الرؤية، ونصوص الرؤية أيضًا ثابتة، ومعناها ثابت،

فما الذي يبيح لكم أن تتأوَّلوا نصوص الصفات، ويمنعنا من تأويل نصوص المعاد والجنة والنار؟! ففتحوا بذلك باب التأويل للملاحدة.

وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وقد حَذَّرَنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم.

○ قوله: (إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ المُسْلِمِينَ):

التأويل في **قوله**: (تأويل الرؤية) معناه: التفسير، والتأويل الثاني في قوله: (تبرك التأويل) معناه: التحريف، فمعناه: إذ كان تفسير الرؤية وتفسير كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التخريف.

والمعنى: تفسير الرؤية، وتفسير **كل معنى أو صفة تضاف إلى الرب؛ تفسيرها الصحيح: إنما يكون بترك التحريف، وإجراء النصوص على ظاهرها،** فالمعنى كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالى ـ لما سُئل عن الاستواء قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[1].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٦٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (٨/ ١٥١)، وقال الذهبي في «العلو» (ص١٣٩): «هذا ثابت عن مالك»، وجوَّد إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٠٧) من رواية ابن وهب عن مالك. وانظر في هذا الأثر رواية ودراية رسالة الشيخ عبد الرزاق العباد: «أثر مالك في الاستواء».

النفي والتشبيه من أمراض القلوب

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيْهَ زَلَّ ولَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ)

الشَّرح

أي: من لم يتوقَّ النَّفي في الصفات، أو التشبيه؛ زلَّ ولم يصب التَّنزيه، فلا بد من توقِّي هٰذين الأمرين؛ نفي الصفات وتعطيلها كما فعلت الجهمية والمعتزلة والأشاعرة فيما نفوا من الصفات، وكذلك يتوقى التشبيه كما فعلت المشبهة؛ فقالوا: إن صفات الخالق كصفات المخلوق، فلا بد أن تتوقَّى النفي في باب التنزيه، وتتوقى التشبيه والتمثيل في باب الإثبات.

وهذا هو الذي فعله أهل السُّنَّة والجماعة؛ أثبتوا الصفات لله عَزَّ وَجَلَّ، وتَوَقَّوا النفي في باب التنزيه؛ فلم يعطلوا ولم ينفوا الصفات، وتوقوا التشبيه في باب الإثبات؛ فلم يقولوا: إنها مماثلة لصفات المخلوقين بل أثبتوا الصفات ونفوا الكيفية.

وهٰذان النوعان ـ مرض النفي والتعطيل ومرض التشبيه ـ مرضان عظيمان؛ الأول: مرض شبهة، والثاني: مرض شهوة.

وكلاهما ـ الشهوة والشبهة ـ مذكوران في القرآن؛ فمن الأدلة على مرض الشهوة قول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

ومن الأدلة على مرض الشبهة قول الله ـ تعالى ـ: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟

وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ [التّوبة: ١٢٥].

ومرض الشبهة أشد من مرض الشهوة؛ لأن مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إلا أن يتداركه الله برحمته.

والشبهة تكون في الصفات، وتكون في مسألة القدر، وأشد الشبهتين ما كان في أمر القدر.

تنزيهُ الرَّبِّ هو: وَصْفُهُ كما وصف نفسه نفيًا وإثباتًا

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَإِنَّ رَبَّنَا - جَلَّ وَعَلَا - مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الفَرْدَانِيَّةِ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ البَرِيَّةِ)

الشَّرْح

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أتى بهذه الكلمات وهي من باب السجع، ولو لم يلتزم السجع لكان أحسن.

والمعنى: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موصوف بما وصف به نفسه من النفي والإثبات؛ فهو موصوف بصفات الوحدانية، وهذا مأخوذ من قول الله - تعالى - في سورة «الإخلاص»: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ومنعوت بنعوت الفردانية، كما في قوله - تعالى - في السورة نفسها: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٢، ٣]. فالله تعالى ليس في معناه أحد من البرية؛ يعني: لا يماثله أحد من خلقه، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، والوصف والنعت: متقاربان، فالوصف يُطلق على الذات، والنعت يطلق على الفعل، وهما إما مترادفان أو متقاربان.

وكذلك الوحدانية والفردانية: متقاربتان، فالوحدانية يُقصد بها الذات، والفردانية للصفات، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متوحد في ذاته، متفرد في صفاته، لا يشبه أحدًا من خلقه.

فقوله: (لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ البَرِيَّةِ) هو معنى قول الله ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وهو أيضًا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

وكان من الأحسن أن يسوق هاتين الآيتين، بدلًا من قوله هذا.

الله تعالى لا يحويه شيء ولا يحيط به شيء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَتَعَالَى عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ وَالأَرْكَانِ وَالأَعْضَاءِ وَالأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ)

الشَّرح

هذه العبارات التي أطلقها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فيها إجمال، وفيها احتمال وإيهام، ولهذا: فإن شُرَّاح «الطحاوية» الذين شرحوها قبل ابن أبي العز، فسَّروها على ما يتأوّلونه من الصفات، فهذه العبارات موهمة، وإن كان رَحِمَهُ اللَّهُ أراد بها معنًى حسنًا، وهو: نفي التشبيه، وأن الله ـ تعالى ـ لا يماثل أحدًا من خلقه، ولا يريد بها نفي العلو الإلهي.

ولكن بعضهم زعم بأن مراد الطحاوي: نفي العلو؛ بدليل **قوله**: **(لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ)**؛ وهي: الفوقية، والتحتانية، والأمام، والخلف، واليمين، والشمال؛ فهذا واضح بأنَّ مراده: إنكار علو الله، وهذا ليس بصحيح كما سيأتي النقلُ عنه بذلك، إذ قد أثبت رَحِمَهُ اللَّهُ الفوقية؛ فلا بدَّ أن يُفسَّر كلامه المشتبه بكلامه الواضح، فهو لا يقصد رَحِمَهُ اللَّهُ نفي العلو، وإنما أراد تنزيه الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن مشابهة المخلوقات، لكن الأَولى في مثل هذا ألا تُطلق هذه العبارات، وأن يُلْتَزم بالنصوص.

فالواجب الوقوف في باب أسماء الله وصفاته عند ما جاء في الكتاب والسُّنَّة نفيًا وإثباتًا والتقيّد بذلك، وأن يُنظر في هذا الباب: فما أثبته الله ورسوله؛ أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله؛ نفيناه، فالألفاظ التي ورد بها النص، يُعْتَصَمُ بها في الإثبات والنفي، فيثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم

يرد نفيها ولا إثباتها فلا تُطلق حتى يُنظر في مقصود قائلها، فإن كان أراد معنًى صحيحًا: قُبِلَ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد، **والحاجةُ** مثل: أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يُخَاطَبْ بها، مثل هذه الألفاظ التي ذكرها المصنف، ومثلها أيضًا: ألفاظٌ مثل: المركب، والجسم، والحيز، والجوهر، والجهة، والعرض، والحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، ولا تحويه الجهات الست؛ كل هذه الألفاظ: ألفاظٌ مجملة؛ تحتمل حقًّا وباطلًا.

❑ الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: تنفيها، وتقول: ليس مركبًا، ولا جسمًا، ولا حيزًا، ولا جوهرًا، ولا تحويه الجهات.

الطائفة الثانية: تثبتها، وتقول: هو جوهر؛ هو عَرَض.

الطائفة الثالثة: تفصل ـ وهم المتبعون للسلف الصالح ـ؛ فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبيَّنَ أنَّ ما أُثبت بها ثابت، وما نُفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإيهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية؛ وهذه الألفاظ لم يرد بها نص من الكتاب ولا من السُّنَّة نفيًا ولا إثباتًا، **فمثلًا** إذا قال: الله ليس مركبًا، نقول: ما مرادك بـ «مركب»؛ **فالتركيب له معاني**:

أحدها: التركيب من متباينيْن فأكثر؛ ويسمَّى: تركيب مزج؛ كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء، وهذا المعنى منفي عن الله.

والثاني: تركيب الجوار؛ كمصراعي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم من ثبوت صفاته ـ تعالى ـ إثبات هذا النوع من التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة ـ ويسمونها الجواهر المفردة ـ؛ وهذا يكون الجسم فيه مركبًا من الجواهر المفردة، ولكن: هل يمكن التركيب من جزأين أو أكثر؟! كل هذا باطل، فلا يقال: إن صفات الله مركبة بهذا المعنى.

الرابع: التركيب من الهيولى؛ والصورة كالخاتم مثلًا؛ هيولاهُ: الفضة، وصورته: معروفة؛ وهذا التركيب ليس لازمًا لثبوت صفات الله تعالى.

الخامس: التركيب من الذات والصفات؛ وهذا يسمونه تركيبًا؛ لأجل أن ينفوا به الصفات، وهم يقولون بصحة ذلك في حق الله؛ فيقولون: الله مركب، يعني: له ذات وصفات.

ونحن نقول: هذا صحيح؛ الله له ذات وصفات؛ لكن بتسميةٍ غير تسميتكم؛ وهذا تركيب باطل، لا يُعرف في اللغة، ولا في استعمال الشرع، فلا نوافقكم على هذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ـ الجسم ـ ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيِّران؛ وأما في الخارج: فمن المُحال أن تكون ذات مجردة عن وجودها، ووجودها مجردٌ عنها، فإذا قالوا: الله ليس بجسم، فنقول: **ما مرادكم بالجسم؟**

فالجسم يُطلق على ما تركب من جزأين، أو ما تركب من ثلاثة أجزاء فصاعدًا، ويقال أيضًا: الحق أن لفظ الجسم لفظ مجمل، لا يُثبت ولا يُنفى إلا بعد الاستفسار، فإن أردتم بنفي الجسم؛ نفي الصفات: فهذا باطل، وإن أردتم به: أن الله مستغنٍ عن غيره، عال على خلقه، بائن منهم؛ فهذا حق، لكن لا ينبغي التعبير بالجسمية؛ لأن هذه الألفاظ لم تأت في النصوص بالمعنى الذي يريده أهل الاصطلاح.

وكذلك يعبرون بـ «الجوهر»؛ فيقولون: الله جوهر، أو: ليس بجوهر، فيقال: **ما مرادكم بالجوهر؟**

فالجوهر يطلق على ما يقابل العَرَض، ويطلق عند أهل الكلام على العين التي لا تقبل الانقسام، وكل هذه معانٍ باطلة، فهي كغيرها من الألفاظ المجملة، ومثلها كذلك لفظ «التحيز، والحيز»، ويرادُ بالتحيز: الوجود في محل أو مكان، والحيز المكان والمحل، وبهذا الكلام اصطلحوا على تسمية استواء الله على العرش وعلوه على خلقه: تحيزًا، فنقول: الله مستوٍ على عرشه، وأما تسميته التحيز تحيّزًا بهذا الاصطلاح فهذا باطل.

ومن المعروف أن الموجود شيء ينسب إلى الوجود، فإن كان موجودًا هو أشرف الموجودات؛ فواجب أن ينتسب من الموجود المحسوس إلى الحيز الأشرف، وهي السماوات، ولشرف هذا الحيز قال الله ـ تعالى ـ: ﴿لَخَلْقُ

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]، أما إذا أردتم بنفي التحيز والحيز أن الله مستغن عن خلقه بائن منهم، عالٍ عليهم؛ فهذا حق، لكن ينبغي التعبير بألفاظ النصوص.

وكذلك القول: بأن الله له حَدٌّ، أو ليس له حد؛ وهو قولٌ مجمل، ولا بدَّ من الاستفصال عن هذا الإطلاق، نفيًا وإثباتًا.

فالشيخ الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ أراد بلفظ الحد الرد على المشبهة؛ كداود الجواربي، وأمثاله من القائلين بأن الله جسم، وأنه جثة، وله أعضاء، لكن أهل الكلام أدخلوا في عبارات الطحاوي معنًى باطلًا، فنقول: **ما مرادكم بالحد؟**

إن أردتم بالحد: العلم والقول؛ والمعنى: أن العباد يحدون الله، ويعلمون لله حدًّا؛ فهذا منتفٍ بلا منازعة، لأن العباد لا يعلمون لله حدًّا كما قال سهل بن عبد الله، ـ وقد سئل عن ذات الله ـ، فقال[1]:

«ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدرَكة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى ظاهرًا في ملكه وقدرته، وقد حجب الخلق عن معرفة كُنْهِ ذاته ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالأبصار من غير إحاطة ولا إدراك نهاية».

فإن أردتم بقولكم: إن لله حدًّا، أن العباد قد يعلمون لله حدًّا: فهذا باطل.

وإن أردتم بنفي الحد، وقلتم: إن الله ليس له حد؛ يعني: أن البشر لا يعلمون له حدًّا، ولا يحدون شيئًا من صفاته ـ: فهذا حق؛ فإن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدًّا، وأنهم لا يحدون شيئًا من صفاته.

قال أبو داود الطيالسي: «كان سفيان، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشَريكٌ، وأبو عَوانة؛ لا يحدون، ولا يشبهون، ولا يمثلون؛ يروون الحديث ولا يقولون: كيف، وإذا سئلوا، أَجابُوا بالأثر»[2].

فمراد الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ هنا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتعالى عن الحدود، وأنه يتعالى عن

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص٢١٨).

(٢) أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣/ ٢).

أن يحيط أحد من خلْقه بحده؛ وهذا معنى قوله: (وتعالى عن الحدود)؛ أي: أنَّ الله متميز عن خلقه، منفصل عنهم مباين لهم.

ـ مراد من أثبت الحد لله من السلف:

سئل عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «بم نعرفُ ربنا؟ قال: بأنه على العرش؛ بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد»[(١)].

يعني: أنه متميز عن خلقه، منفصل عنهم، لم يدخل في ذاته شيء من ذواتهم، ولا في صفاته شيء من صفاتهم، ولا في خلقه شيء من ذاته.

وإذا قال: لله حد؛ يعني: لله حد يعلمه هو؛ تعالى؛ فهذا صحيح.

ـ مراد من نفى الحد لله من السلف:

من نفى الحد بهذا المعنى وقال: ليس لله حد؛ يعني: أن الله منفصل عن مخلوقاته، بائن منهم؛ فقد جعل الله فوق المخلوقات، فهذا صحيح.

وإذا قال: ليس لله حد؛ يعني: أنَّ العباد لا يعلمون لله حدًّا؛ فهذا صحيح؛ فلا بدَّ من التفسير، والتبيين؛ حتى يتضح المرادُ.

وإذا قال: ليس لله حد وأراد بذلك: أن الله خَلْقٌ من المخلوقات؛ فهذا باطل.

وكذلك قول الطحاوي: (يتعالى عن الحدود والغايات) فيه إجمال وإبهام، فإنَّ نفاةَ الحكمةِ والتعليل من الجبرية والمعتزلة وغيرهم، اصطلحوا على تسمية الحِكم والغايات التي يفعل من أجلها أغراضًا: يسمونها الغاية، فيقولون: إن الله منزه عن الغايات التي يتكلم ويفعل لأجلها ولبَّسُوا على ضعفاء العقول: وقالوا لهم: اعلموا أن ربكم منزه عن الأعراض، والأغراض، والأبعاض، والجهات، والتركيب، والتجسيم، والتشبيه، واستقر ذلك في قلوب المبلغين عنهم، فإذا صرَّحوا بذلك يبقى السامع متحيرًا بين نفي هذه الحقائق التي أثبتها الله لنفسه، وأثبتها له جميع رسله وسلف الأمة، وبين إثباتهم، فنقول لهم ـ حينئذٍ ـ: أنتم قلتم: إن الله منزه عن الغايات، **ما مرادكم بالغايات؟**

إن أردتم بالغايات أنه سبحانه لا يفعل ولا يتكلم لحكمة ومصلحة،

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٦٢، ٢٦٣).

ورحمة؛ فهذا باطل، فإن هؤلاء المتكلمين عندهم: أن الله لا يفعل شيئًا؛ لشيء، ولا يأمر بشيء؛ لحكمة، ولا جعل شيئًا من الأشياء سببًا لغيره، وما ثم إلا مشيئة محضة وقدرة ترجِّحُ مِثلًا على مِثل؛ بلا سبب ولا علّة[(١)].

ثم يقال لهم: وإن أردتم بنفي الغايات: أن الله لا يحتاج إلى أحد، ولا يفعل لحاجة، ولا يفعل لمؤثر يؤثر فيه، وموجِب يوجِب عليه؛ فهذا حق، **لكن ينبغي الاعتصام بألفاظ النصوص؛ لأنها أسلم.**

○ قوله: (يَتَعَالَى عَنِ الأَرْكَانِ وَالأَعْضَاءِ وَالأَدَوَاتِ وَالجَوَارِحِ):

فيه أيضا عبارات موهمة، وفيه من مصطلحات أهل الكلام الذين يسمُّون إثبات الصفات لله: تجسيمًا، وتشبيهًا، وتمثيلًا، ويسمُّون العرش: حيزًا، وجهة، ويسمون الصفات: أعراضًا، ويسمون الأفعال: حوادث، ويسمون الحِكم والغايات التي يفعل لأجلها: أغراضًا، ويسمون إثبات الوجه واليدين: أبعاضًا؛ فيقولون: الله منزه عن الأعراض، والأغراض، والأبعاض، والجهات، والتركيب، والتجسيم، والتشبيه؛ فيستدلون بهذه الألفاظ كالأركان، والأعضاء، والأدوات، والجوارح، على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية: كاليد والوجه، وغيرهما.

ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ **لأنها تحتمل معاني باطلة؛** لأن الركن جزء الماهية، فيقال: إذا سميتها أركانًا، فالله ـ تعالى ـ هو الأحد الصمد؛ لا يتجزأ ولا يتفرق: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

وقولكم: «الأعضاء»؛ فيه معنى التفريق والتَّعْضِية؛ أي: التقطيع وجعْل الشيء قطعًا، وهذا المعنى منفي عن الله، ومن هذا المعنى قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

وكذلك: لفظُ الجوارح: فيها معنى الاكتساب والانتفاع.

والأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة.

---

(١) انظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص١٨٥).

فكل هذه المعاني منتفية عن الله ـ تعالى ـ، ولهذا: لم يرد ذكرها في صفات الله، والذي ينبغي في هذا المقام التعبير بالألفاظ الشرعية؛ لأن الألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فلا يجوز العدول عنها نفيًا ولا إثباتًا، لئلا يثبت بها معنًى فاسد أو يُنفى معنًى صحيح.

كذلك قد يستدل بعضُ النفاة بقول الطحاوي ـ المتقدم ـ، على نفي بعض الصفات الثابتة بالنصوص، فيقال:

إن أريد بنفي الصفات نفي الصفات الثابتة، كالوجه، واليدين وغيرهما: فهذا باطل؛ لأنها ثابتة، كما قال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفقه الأكبر»(١): «له يد ووجه ونفس كما ذكر الله ـ تعالى ـ في القرآن، فله صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده: قدرتُه ونعمتُه؛ لأن فيها إبطال الصفة».

وهذا الذي قاله الإمام أبو حنيفة ثابت بالأدلة القطعية، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمر: ٦٧]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]، وقال سبحانه: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال في حديث الشفاعة: لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «**خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ**»(٢)، وقال ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(٣)، فهذا كله ثابت.

وكذلك لفظ (الجهة) قولٌ مجمل؛ فلا يجوز إطلاق نفيها، ولا إثباتها إلا مع البيان التفصيلي، كما سبق.

كذلك أيضًا: قول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَلَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ**

---

(١) انظر: «الفقه الأكبر مع شرحه» للملا علي القاري (ص٦٦، ٦٧).
(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٦) واللفظ له، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم.

المُبْتَدَعَاتِ):

مراده رَحِمَهُ اللَّهُ أن الله لا يشبه المخلوقات، لكن أهل الكلام قالوا: مراده نفي العلو؛ لأن العلو من الجهات الست، ولكن هذا ليس بصحيح؛ بل مراده أن الله ليس في جهةٍ مخلوقة، بدليل أنه أثبت العلو فيما بعد، وقال: (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ).

لكن الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْتَقَدُ؛ لكونه عبَّر بهذه العبارات التي تشتمل على حق وباطل، وكان الأولى ألَّا يعبر بها، ويكتفي بنصوص الكتاب والسُّنَّة[(١)]، ويعتصم بها.

ثم أيضًا في قول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ) إشكالات:

الإشكال الأول: أن إطلاق مثل هذا اللفظ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال تركه أولى، وإلا تسلَّط عليه الخصوم، وألزموه بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية، ونفي جهة العلو، فيقولون: أنت متناقض حيث تقول: (لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ) فتنفي العلو، ثم تقول: (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ) وتثبت العلو؛ فألزموه لذلك بالتناقض.

لكن نقول: **إن الطحاوي مقصوده** أن الله منزه عن الجهات الست المخلوقة؛

(١) قال شيخ الإسلام: «التعبير عن حقائق الإيمان بعبارات القرآن أولى من التعبير عنها بغيرها، فإن ألفاظ القرآن يجب الإيمان بها، وهي تنزيل من حكيم حميد، والأمة متفقة عليها، ويجب الإقرار بمضمونها قبل أن تفهم، وفيها من الحِكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه. والألفاظ المحدثة فيها إجمال واشتباه ونزاع». انظر: «النبوات» (٢/ ٨٧٦).
وقال شيخ الإسلام: «الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين، مثل لفظ «الجسم» و«الجوهر» و«المتحيز» و«الجهة» ونحو ذلك، فلا تُطلق نفيًا ولا إثباتًا، حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنًى صحيحًا موافقًا لما أخبر به الرسول، صُوِّب المعنى الذي قصده بلفظه، ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص، لا يُعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تبيّن المراد بها، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، وأما إن أريد بها معنى باطل، نُفي ذلك المعنى، وإن جُمع بين حق وباطل، أثبت الحق وأبطل الباطل». انظر: «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٥٥٤)، و(٢/ ٦١١). وانظر: «الدرء» (١/ ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٤٢)، و«الفتاوى» (٥/ ٢٢٩)، و(٦/ ٣٦)، و(١٦/ ٤٢٦)، و(١٧/ ٣٠٤).

فهو يقصد معنًى صحيحًا، لكن مع ذلك نقول: الأولى أن يعتصم الطحاوي وغيره بالألفاظ الشرعية حتى لا يتسلّط عليه الخصوم.

الإشكال الثاني: أن قول الطحاوي: (كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ)؛ أي: المخلوقات يفهم منه أنه ما من مخلوق إلا وهو محوي، وهذا فيه نظر، فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي؛ فممنوع؛ لأن العالَم ليس في عالَم آخر، وإلا لزم التسلسل؛ فإننا نرى العالم ليس محويًّا بعالم آخر، وإن أراد أمرًا عدميًّا؛ فليس كل مبتدع في العدم، بل المبتدعات منها ما هو داخل في غيره كالسمٰوات والأرض مع الكرسي، ومنها ما هو منتهى المخلوقات؛ كالعرش، فسطح العالَم ليس في غيره من المخلوقات قطعًا للتسلسل.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن قول الطحاوي: (كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ) بمعنى (البقية) لا بمعنى (الجميع)، ويؤيد هذا: أن أصل معنى «سائر» البقية، ومنه السُّؤْرُ؛ وهو ما يُبْقيه الشارب في الإناء، **فيكون مقصوده** غالب المخلوقات، لا جميعها، إذ (السائر) على الغالب؛ أدلّ منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله ـ تعالى ـ غير محوي؛ كما يكون أكثر المخلوقات، بل هو غير محوي بشيء ﷻ.

والخلاصة: أن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد بهذه الألفاظ معاني صحيحة، وأن الله منزَّه عَنِ الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، فمراده: إثبات صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، وأن الله لا يشابه المخلوقين، وأن الله ليس فيه شيء من مخلوقاته؛ ليس مفتقرًا إلى شيء منها.

الإسراء والمعراج

ثبوت الإسراء والمعراج للنبيِّ ﷺ بشخصه في اليقظة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَالمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي اليَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ مِنَ العُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النّجم: ١١]، فَصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الآخِرَةِ وَالأُولَى)

الشَّرْح

هذا البحث في: إثبات الإسراء والمعراج للنبي ﷺ، والإسراء ثابت في كتاب الله ﷻ. قال ـ تعالى ـ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، ومن أنكر الإسراء كفر؛ لأنه مكذِّب لله، والمعراج ثابت بالأحاديث الصحيحة التي تفيد العلم والقطع، فمن أنكره: تقام عليه الحجة ويبين له.

وأصل الإسراء لغة: السير ليلًا، يقال: أسرى يسري إسراءً.

ويأتي لازمًا، فيقال: سرى الرجلُ. ويأتي متعديًا، فيقال: أُسْرِيَ به[(١)].

وأما الإسراء شرعًا واصطلاحًا: فهو السفر برسول الله ﷺ من مكة إلى بيت المقدس ليلًا على البرُاق، والبرُاق دابة دون البغل وفوق الحمار، أبيض طويل.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في الإسراء أنهما يشتركان في

(١) انظر: «لسان العرب» (١٤/ ٣٨١، ٣٨٢).

السير ليلًا؛ لكن المعنى اللغوي أوسع، ثم يأتي المعنى الاصطلاحي بقيود وشروط زائدة على المعنى اللغوي وهو:

كونه سفرًا، وبرسول الله ﷺ وعلى البراق، ومن مكة إلى بيت المقدس.

أما المعراج لغة: فهو على وزن «مِفْعَال»، مشتق من العروج وهي آلة العروج التي يُعرج فيها ويُصعد، فيشمل السُّلم، ويشمل الدرجة(١).

والمعراج شرعًا واصطلاحًا: هو العروج برسول الله ﷺ ليلًا من بيت المقدس إلى السماء، والآلة التي عرج عليها ـ عليه الصلاة والسلام ـ هي بمنزلة السُّلم، ولا يُعلم كيفية هذه الآلة، وحكمه حكم غيره من المغيبات، نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيته.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في المعراج: أنهما يشتركان في أن كلًّا منهما صعود وعروج من أسفل إلى أعلى، وهذا قدر مشترك، ثم يأتي المعنى الاصطلاحي بقيود وشروط زائدة على المعنى اللغوي؛ وهو أن العروج بآلة خاصة، وغيبية، ومن مكان خاص، وإلى علو خاص؛ من بيت المقدس إلى السماء، فالمعنى اللغوي أوسع دائرة.

○ قوله: **(وَأَكْرَمَهُ اللهُ بِمَا شَاءَ)**: لا شك أن الله أكرمه في ذلك العروج، وفي صلاته بالأنبياء ورفعته فوقهم، وأكرمه الله بتكليمه له، وفرضه الصلاة عليه.

○ قوله: **(﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النّجم: ١١])**، قال تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النّجم: ١٧]، فلم يزغ بصرهُ، ولم يكذب فؤادُه عليه الصلاة والسلام، بل كل ما رآه فهو حق.

○ قوله: **(فَصَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الآخِرَةِ وَالأُولَى)**: صلاة الله على عبده أحسن ما قيل فيها كما رواه البخاري عن أبي العالية رضي الله عنه ورحمه أنه قال: «**صَلَاةُ اللهِ عَلَى عَبْدِهِ ثَنَاؤُهُ فِي المَلَأ الأَعْلَى**»(٢).

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الأثر» للجزري (٣/ ٤٣٢).
(٢) أورده البخاري (٨/ ٥٣٢ ـ فتح) معلقًا بصيغة الجزم عن أبي العالية رضي الله عنه، وعزاه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٥٣٣) لابن أبي حاتم رحمه الله، وساق سنده عنه، وأخرجه أيضًا إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٩٥).

مسألة: هل أسْري به ـ عليه الصلاة والسلام ـ وعرج به وهو نائم أم في اليقظة؟ وهل أسري وعرج به بروحه، أو بروحه وجسده؟ فللعلماء في ذلك أقوال أربعة:

القول الأول: أن الإسراء كان منامًا، وهذا أضعفها.

القول الثاني: أن الإسراء كان بروحه ﷺ دون جسده، وهذا نقله ابنُ إسحاق عن عائشة رضي الله عنها، ومعاوية، ونقل عن الحسن البصري نحوه(١).

القول الثالث: أن الإسراء كان مرارًا؛ مرة منامًا ومرة يقظةً، وبعضهم قال: مرة قبل الوحي، ومرة بعد الوحي، وبعضهم قال: الإسراء ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتان بعده، وهذا يقول به ضعفاء الرواة للحديث ـ كما سيأتي ـ

وهؤلاء كلما اشتبه عليهم لفظٌ زادوا مرةً؛ فيقولون: مرةً في المنام كالتوطئة والتمهيد لِمَرَّةِ اليقظة؛ كما حصل في الوحي، فإن النبي ﷺ في الوحي أول ما ابتدأ به: الرؤيا الصالحة؛ ستة أشهرٍ، فكان لا يرى رؤيا إلا وقعت مثل فلق الصبح، فقالوا: كما أن الوحي كان في المنام ثم في اليقظة، فكذلك الإسراء والمعراج كان مرة منامًا كتوطئة؛ ثم كان يقظةً!!

القول الرابع: أن الإسراء كان بروحه وجسده؛ مرةً واحدةً؛ بعد الوحي؛ يقظةً لا منامًا، وهذا **أرجح الأقوال وأصحها**، بل هذا هو الصواب، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء والمحدثين والفقهاء والمتكلمين، وتواردت على هذا القول ظاهرُ الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي العدول عن ذلك، وليس في العقل ما يحيل ذلك حتى يحتاج إلى تأويل(٢).

الفرق بين القول الأول والقول الثاني:

أنَّ من قال: إن الإسراء كان منامًا قال: إن رسول الله ﷺ رأى في نومه أمثالًا مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة؛ من قبيل الحلم؛ فيرى كأنه قد عُرج به إلى السماء، وذُهب به من مكة؛ وجسدُه باقٍ، وروحه باقية أيضًا؛ لم

---

(١) سيأتي تخريجه قريبًا.
(٢) انظر: «بدائع الفوائد» (٤/ ١٣٧٩)، و«زاد المعاد» (٣/ ٣٥ ـ ٣٦).

تصعد ولم تذهب، وإنما مَلَكُ الرؤيا ضرب له الأمثال، وهذا معنى الإسراء منامًا.

ومن قال: إن الإسراء كان بروحه يقول: إن الروح ذاتها أُسري بها ففارقت الجسد، ثم عادت إليه؛ قالوا: وهذا من خصائص النبي ﷺ إذ أن غيره لا تنال روحه الصعود الكامل إلى السماء، إلا بعد الموت.

والقدر المشترك الذي اتفق فيه القولان: هو: أن الجسد باقٍ.

لكن من قال: إن الإسراء كان منامًا قال: الروح أيضًا باقية والملك هو الذي ضرب له الأمثال.

ومن قال: الإسراء كان بروحه قال: الجسد باق والروح هي التي صعدتْ، وأُسْرِيَ بها ثم رجعت.

❐ أدلة الفريقين:

استدل أهل القول الأول القائلون بأن الإسراء كان منامًا بدليل شرعي، ودليل عقلي:

الدليل الشرعي:

١- استدلوا بحديث الإسراء والمعراج الذي رواه شَرِيك بن أبي نَمِر، فإنه نقل في بعض ألفاظ الحديث: في ختام القصة قَوْلَ الراوي: «واستيقظ وَهُوَ في مَسْجِدِ الحرام»[(١)]؛ يعني: النبي ﷺ. قالوا: هذا دليل على أن الإسراء كان منامًا.

الجواب: ما أجاب به نقاد الحديث عن هذه اللفظة بأنها غير ثابتة، ولا سيما أن الأحاديث لم ترد بذكرها، وشريك بن عبد الله بن أبي نَمِر له أغلاط، وقد غلّطه الحفاظُ في ألفاظ حديث الإسراء، ولهذا قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدما روى حديث شريك: «فقدّم وأخّر، وزاد، ونقص».

(١) الحديث بطوله أخرجه البخاري (٧٥١٧)، وهو في مسلم (١٦٢) مختصر جدًّا، وقد قال الإمام مسلم عن رواية شريك هذه: «وقدَّم فيه شيئًا وأخَّر، وزاد ونقص»، وقال الإمام ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٤ ـ دار الفكر): «فإن شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر اضطرب في هذا الحديث وساء حفظه»، فشريك له في هذا الحديث تفردات وأوهام، وقد ذكر ابن حجر مجموع ما خالفت فيه روايته غيره من المشهورين وهي عشرة. انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٨٥) و(٧/ ١٩٧، ١٩٨).

٢- من أدلتهم التي استدلوا بها: قول عائشة ﵂: «مَا فُقِدَ جَسَدُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَكِنْ أُسْرِيَ بِرُوحِهِ»[(١)].

الجواب: أن نقول: هذا إن صح عن عائشة ﵂، فهو اجتهاد منها لا تُعَارَضُ به النصوص.

الدليل العقلي:

قالوا في المعراج: إن الأجسام الأرضية من طبيعتها الثقل، فلا يعقل أن تصعد إلى السماء، وليست مِنَ الروحانيات؛ كالملائكة؛ فالأجسام ثقيلة بخلاف الروح والملائكة، فإن من طبيعتهما الخفة.

والجواب:

١/ أن نقول: العقل لا يعارض النقل، فإذا صح النقل فلا يجوز لنا أن نعارضه، بل الواجب التسليم والخضوع لكلام الله وكلام رسوله، وأن نتلقاه بقبول وتسليم، ولا نعارضه بعقولنا.

٢/ نرد عليهم بدليل عقلي؛ من جنس استدلالهم؛ حتى نقارع الحجة بالحجة، فنقول: أنتم تقولون: الأجسام الأرضية من طبيعتها الثقل فلا يعقل أن تصعد إلى السماء، ونحن نقول لكم: الملائكة من طبيعتها العلو والخفة فلا يعقل أن تنزل إلى الأرض، فلو جاز استبعاد صعود البشر؛ لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة والوحي، وهذا كفر.

الجواب الثالث والرابع على أصحاب القول الأول وهو الأول والثاني على أصحاب القول الثاني:

٣/ ١ ـ ويرد على هذا القول أيضًا بقول الله سبحانه: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ [الإسراء: ١]، والعبد يُطلق على مجموع الروح والجسد.

٤/ ٢ ـ ويُردُّ أيضًا على من قال: إن الإسراء كان منامًا أو كان بالروح: أنه لو كان الإسراء منامًا، وكان جسد النبي ﷺ وروحه باقيين في مكة: لما بادرت

(١) رواه ابن إسحاق في «السيرة النبوية» (٥/ ٢٧٥) قال: «حدّثني بعضُ آل أبي بكر عن عائشة» ثم ذكره، ومن طريق ابن إسحاق أخرجه الطبري في «التفسير» (١٧/ ٣٥٠)، وفي «تهذيب الآثار» مسند ابن عباس (٧٣٣)، **وفي سند الخبر راوٍ مُبهم**.

كفارُ قريش إلى تكذيب النبي ﷺ، ولما ارتدت جماعةٌ ممن كان قد أسلم كما ثبت ذلك؛ فإنهم أنكروا أن يسافر إلى بيت المقدس مسافة شهر، في ليلة واحدة، ثم يصعد إلى السمٰوات ـ وبين كل سماء إلى سماء مسافة خمسمائة عام ـ ويرجع في ليلة واحدة؟! فارتدوا، فلو كان منامًا: لما أنكروه، ولما كان هناك كبير شيء أو شأنٍ في النوم، والله ـ تعالى ـ قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، والتسبيح إنما يكون في الأمور العظام.

وهذا يدل على أن الإسراء كان بروحه وجسده، وبهذا يبطل قول الذين قالوا: إن الإسراء كان بروحه ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

دليل أصحاب القول الثالث: الذين قالوا:

- كان الإسراء مرة منامًا ومرة يقظة.
- أو مرتين مرة قبل الوحي ومرة بعده.
- أو مرة قبل الوحي ومرتين بعده.

أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك وقوله حين ختم القصة: «واستيقظ وهو في مسجد الحرام»[(١)]، وبين سائر روايات الحديث التي لم تذكر هذه الألفاظ، فقالوا: إن الإسراء كان مرارًا مرة منامًا كما يفيده حديث شريك، ومرة يقظة كما تفيد سائر الروايات، وبعضهم قال: مرة قبل الوحي ومرة بعده، وبعضهم قال: ثلاث مرات: مرة قبل الوحي ومرتين بعده؛ جمعًا بين الأدلة في زعمهم، فكلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة للتوفيق بين الأدلة ـ في نظرهم ـ وهذا يفعله ضعفاء رواة الحديث.

الجواب عن شبهتهم: أجاب عنها العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «زاد المعاد»[(٢)] فقال: إنه ثبت في حديث الإسراء والمعراج أن الله فرض على نبينا محمد ﷺ الصلاة في أول الأمر خمسين صلاة في اليوم والليلة، ثم جعل النبي ﷺ يتردد بين ربه وبين موسى في السماء السادسة وفي كل مرة يأمره موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأن يسأل ربه التخفيف لأمته، فيحط الله ـ تبارك وتعالى ـ

(١) سبق تخريجها قبل قليل، وهي رواية شريك بن أبي نمر.
(٢) زاد المعاد (٣/ ٤٢).

عنه خمسًا؛ وعشرًا حتى صارت إلى خمس صلوات، ثم قال: «**ناداني مُنَادٍ: أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي**»(١)، فلو كان الإسراء والمعراج منامًا للزم من ذلك أن يعيد الله فرضية الصلاة مرة ثانية خمسين، ثم يحطها إلى خمس؛ وهذا فاسد، وبهذا يبطل هذا القول.

أدلة أصحاب القول الرابع: الذين قالوا: إن الإسراء كان مرةً واحدة؛ بجسده وروحه؛ يقظة لا منامًا؛ في ليلة واحدة؛ قبل البعثة وبعدها وقبل الهجرة، فهذا القول هو الصواب وهو ما تؤيده النصوص من الكتاب والسُّنَّة، فمن ذلك:

الدليل الأول: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وجه الدلالة:

أن العبد إذا أُطلق فهو عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح؛ إذا أُطلق، وهذا يدل على أن الإسراء بروحه وجسده، ولهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي اليَقَظَةِ)** والشخص اسم للروح والجسد، فالطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ يثبت أن الإسراء بروحه وجسده كما عليه المحققون.

الدليل الثاني: ما ثبت في «الصحيحين» ـ رحم الله صاحبيهما ـ بروايات متعددة أنه أُسري برسول الله ﷺ وعُرج بشخصه إلى السماء، وأنه اجتمع بالأنبياء وصلَّى بهم إمامًا، وأنه التقى بعدد من الأنبياء في كل سماء، وأن الله فرض عليه الصلاة خمسين، ثم خففها إلى خمس بتردده بين ربه وبين موسى، وأنه رأى جبريل عند سدرة المنتهى على صورته التي خُلق عليها، وكل هذه الروايات ظاهرها أنه أُسري بروحه وجسده ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وبهذا يتبين أن الصواب أنه أُسري بروحه وجسده ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وأنه لا بُدَّ للمسلم أن يؤمن بالإسراء والمعراج، ومن أنكر الإسراء كفر؛ لأنه مكذب لله، وللقرآن، ومن أنكر المعراج فلا بُدَّ من إقامة الحجة عليه.

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧) من حديث مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

❐ الفوائد المستنبطة من حديث الإسراء والمعراج:

أولًا: الفوائد الأصولية:

١ ـ جواز النسخ قبل التمكن من الفعل؛ حيث فُرضت الصلاة خمسين أولًا، ثم نسخت بأن خُففتْ إلى خمس، وهذا كان في السماء قبل تمكن العباد من الفعل.

٢ ـ جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة، حيث أعلم النبي ﷺ الأمةَ بفرضية الصلاة إجمالًا بدون تفصيل لأركانها وشروطها وهيئاتها وأوقاتها، ثم لما جاء وقت الصلاة، نزل جبريلُ فأخبر النبيَّ ﷺ بذلك، وحدد له الأوقات.

ثانيًا: الفوائد العامة:

١ ـ إثبات العلو لله ﷻ؛ من وجوه: حيث إن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ عُرج به إلى ربه ﷻ، ثم جاوز السبع الطباق، ثم لما كان يتردد بين ربه وبين موسى في كل مرة؛ يعلو به جبرائيلُ إلى الجبار ـ تبارك وتعالى ـ: ففيه الردُّ على من أنكر العلو، من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم.

٢ ـ إثبات الكلام لله ﷻ؛ حيث فرض الله ـ سبحانه ـ عليه الصلاةَ بدون واسطة؛ وفيه الردُّ على من أنكر الكلام.

٣ ـ فضيلة نبيّنا محمَّد ﷺ وعظم منزلته عند الله ﷻ؛ حيث جاوز الأنبياء كلهم، وجاوز السبع الطباق، وصلَّى بالأنبياء إمامًا، وبعضهم استنبط أن رسول الله رأى ربه بعين رأسه، لكن هذا ضعيف كما سبق.

٤ ـ مشاركة نبيِّنا محمَّد ﷺ لموسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ في التكليم، وأن التكليم ليس خاصًّا بموسى، كما أن الخُلَّة ليست خاصة بإبراهيم، بل يشاركه فيها نبينا أيضًا، فكما أن إبراهيم خليل الله؛ فمحمد خليل الله، وكما أن موسى كليم الله؛ فمحمد كليم الله؛ كلمه اللهُ بدون واسطة؛ ليلة المعراج.

٥ ـ شفقة موسى ورحمته بهذه الأمة؛ حيث أمر نبينا محمدًا ﷺ أن يسأل ربه التخفيف لأمته في شأن الصلاة.

٦ ـ عظم مخلوقات الله ـ تعالى ـ وسعتها، وهذا يدل على عظمة الخالق.

٧ ـ معجزة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ في الإسراء والمعراج؛ حيث

كانا في ليلة واحدة.

٨ ـ استشارة أهل الفضل والصلاح؛ حيث التفت النبي ﷺ إلى جبريل؛ كأنه يستشيره.

مسألة: ما الحكمة من تقديم الإسراء إلى بيت المقدس على المعراج؟

الجواب: الحكمة ـ والله أعلم ـ إظهار صدق دعوى النبي ﷺ المعراجَ، حيث سألته قريش عن نعت بيت المقدس، فَنَعَتَهُ لهم وأخبرهم عن عِيرهم التي مرَّ عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة؛ لما حصل ذلك؛ إذ لا يمكن اطلاعهم على ما في السماء، فلو أخبرهم عنه ما استطاعوا أن يحكموا بصدقه، وقد اطَّلعوا على بيت المقدس فأخبرهم بنعته.

ـ **وقيل**: الحكمة أن يجمع ﷺ في تلك الليلة بين رؤية القبلتين.

ـ **وقيل**: لأن بيت المقدس كان هجرة غالب الأنبياء قبله، وحصل له الرحيل إليه في الجملة ليجمع بين أشراف الفضائل.

ـ **وقيل**: لأنه محل الحشر وغالب ما اتفق له في تلك الليلة يناسب الأحوال الأخروية فكان المعراج منه أليق بذلك.

ـ **وقيل**: ليحصل التفاعل بحصول أنواع التقديس له حسًّا ومعنًى.

ـ **وقيل**: ليجتمع بالأنبياء جملة.

ـ **وذهب بعض العلماء** إلى أن الحكمة هي تحصيل العروج مستويًا بغير تعويج[1]؛ لأن كعب الأحبار روى أن باب السماء الذي يقال له: «مصعد الملائكة» يقابل بيت المقدس، لكن هذا فيه نظر لورود أن في كل سماء بيتًا معمورًا، وأن الذي في السماء الدنيا حيال الكعبة[2]، فكان المناسب أن يصعد من مكة ليصعد إلى البيت المعمور بغير تعويج، وهذا ذكره الحافظ ابن حجر في

(١) انظر: «روح المعاني» للآلوسي (١٥/ ١٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم، كما في «تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٢٨)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٤١٧)، وعبد الرزاق (٨٨٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠١٥) قال ابن كثير ـ عما رواه ابن أبي حاتم ـ: «هذا حديث غريب جدًّا، تفرد به روح بن جناح هذا وهو القرشي الأموي مولاهم أبو سعيد الدمشقي، وقد أنكر عليه هذا الحديث جماعة من الحفاظ منهم الجوزجاني، والعقيلي، والحاكم، وغيرهم».

«فتح الباري»[(١)].

سَوق حديث الإسراء لإجمال ما سبق:

كان من حديث الإسراء أنه ﷺ: «أُسْرِيَ بِجَسَدِهِ فِي اليَقَظَةِ ـ عَلَى الصَّحِيحِ ـ مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى رَاكِبًا عَلَى البُرَاقِ بِصُحْبَةِ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَنَزَلَ هُنَاكَ، وَصَلَّى بِالأَنْبِيَاءِ إِمَامًا، وَرَبَطَ البُرَاقَ بِحَلْقَةِ بَابِ المَسْجِدِ».

وقد قيل: إنه نزل ببيت لحم فصلَّى فيه، ولا يصح عنه ذلك البتة.

«ثُمَّ عُرِجَ بِهِ مِنْ بَيْتِ المَقْدِسِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ لَهُ جِبْرِيلُ فَفُتِحَ لَهُ، فَرَأَى هُنَاكَ آدَمَ أَبَا البَشَرِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَحَّبَ بِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَأَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَاسْتَفْتَحَ لَهُ، فَرَأَى فِيهَا يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ـ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ، فَلَقِيَهُمَا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا فَرَدَّا عَلَيْهِ السَّلَامَ وَرَحَّبَا بِهِ وَأَقَرَّا بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ فَرَأَى فِيهَا يُوسُفَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ فَرَأَى فِيهَا إِدْرِيسَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الخَامِسَةِ، فَرَأَى فِيهَا هَارُونَ ابْنَ عِمْرَانَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ فَلَقِيَ فِيهَا مُوسَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ، فَلَمَّا جَاوَزَهُ بَكَى مُوسَى، فَقِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لِأَنَّهُ غُلَامٌ بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَلَقِيَ فِيهَا إِبْرَاهِيمَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى سِدْرَةِ المُنْتَهَى ثُمَّ رُفِعَ لَهُ البَيْتُ المَعْمُورُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى الجَبَّارِ ـ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ ـ، فَدَنَا مِنْهُ حَتَّى كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى، وَفُرِضَ عَلَيْهِ خَمْسُونَ صَلَاةً، فَرَجَعَ حَتَّى مَرَّ عَلَى مُوسَى فَقَالَ: بِمَ أُمِرْتَ؟ قَالَ: **بِخَمْسِينَ صَلَاةً**، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أنا أَعْلَم بِالنَّاس مِنك، عالجتُ بني إسرائيل أشدَّ المعالجة، وإن أمتك لا تُطيق، فارجع إلى ربك فَسَلْهُ، فرجع فسأله فجعلها أربعين، ولا زال يراجعه

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

حتى جعلها خمسًا. فنودي: إني قد أمضيتُ فريضتي وخفَّفتُ عن عبادي، وأجزي الحسنة عشرًا».

هذا معنى ما ذكره البخاري في «صحيحه»(١) من حديث مالك بن صعصعة.

وفيه أيضًا لكن من حديث أنسٍ: «أَنهُ لـمَّا مرَّ على موسى، وسأله: يا محمَّد، ماذا عهد إليك ربك؟ قال: **عهد إليَّ خمسين صلاة كل يوم وليلة،** قال: إن أمتك لا تستطيع ذلك، فارجع فلْيُخَفِّفْ عنك ربك وعنهم، فالتفت النبيُّ ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار إليه جبريل: أنْ نعم إن شئتَ، فعلا به إلى الجبَّار، فقال وهو في مكانه: **يا ربّ خففْ عَنَّا فإن أمتي لا تستطيع هذا،** فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرًا، ثُمَّ نَزَلَ حَتَّى مَرَّ بِمُوسَى فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مُوسَى وَبَيْنَ اللهِ - تَبارَكَ وَتَعالَى - حَتَّى جَعَلَهَا خَمْسًا، فَأَمَرَهُ مُوسَى بِالرُّجُوعِ وَسُؤَالِ التَّخْفِيفِ، فَقَالَ: **قَدِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي**»(٢).

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣٢٠٧)، و(٣٨٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الحوض

ثبوت الحوض

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ)

الشَّرْح

الحوض مما تواتَرَتْ فيه الأحاديث الصحيحة.

وأصل الحوض في اللغة: مجمع الماء، أو ما يكون محلًّا لجمع الماء في الحقل، ـ مشتق من السيلان ـ ومنه قولهم: حاض الوادي إذا سال.

وأما الحوض الوارد في الأحاديث، فالمراد به شرعًا: الحوض المورود للنبي ﷺ في عرصات القيامة.

وقد أنكر الحوضَ بعضُ طوائف الخوارج، وبعضُ المعتزلة، وأما أهل الحق ـ أهل السُّنَّة ـ: فإنهم يؤمنون بالحوض، وهو حق يجب اعتقاده والإيمان به، والأدلة على ثبوته كثيرة، **تبلغ حد التواتر**، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيًّا؛ **منها**:

١- حديث أنس رضي الله عنه: **«مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كما بَيْنَ صَنْعاء وَالمَدِينَةِ»**[(١)].

(١) أخرجه مسلم (٢٣٠٣) من حديث مُعْتَمِر، عن أبيه، عن قَتادة، عن أنس مرفوعًا بلفظ: **«ما بين ناحيتَيْ حَوْضِي كما بيْن صَنعاء والمدينة»**، وساقه أيضًا عن هشام، وأبي عوانة كلاهما عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعًا بمثله، لكنَّ مُسْلمًا قال: «غير أنهما شَكّا فقالا: أو مِثلَ ما بين المدينة وعَمَّان...»، ومن طريق هشام به أخرجه ابن ماجه (٤٣٠٤)، باللفظ المزبور، وكذا أخرجه غيره من طريق هشام به، وهو في الصحيحين بلفظ الحديث التالي.

٢- حديث أنس رضي الله عنه: «**إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كما بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ من اليَمَن، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ**»(١).

٣- حديث يزيد الرقاشي عن أنس أيضًا: «**إِنَّ لِي حَوْضًا عَرْضُه كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الكَعْبَةِ - أَوْ قَالَ - صَنْعَاءَ**»(٢).

٤- حديث ابن بريدة عن أبيه رضي الله عنه: «**حَوْضِي كَمَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى اليَمَنِ**»(٣).

٥- حديث ثوبان: «**إِنَّ حَوْضِي مِنْ عَدَنَ إِلَى عَمَّانَ البَلْقَاءِ**»(٤) وعَمَّان - بفتح العين وتشديد الميم - هي مدينة معروفة، يقول ابن الأثير في «النهاية»: إنها مدينة قديمة بالشام من أرض البلقاء.

٦- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «**حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوْاءٌ**»(٥).

٧- عند ابن ماجه: «**حَوْضِي مَا بَيْنَ المَدِينَةِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ**»(٦).

٨- في رواية الدارقطني: «**مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ المَدِينَةِ وَجَرْبَاءَ**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٠)، ومسلم (٢٣٠٣)، وليس في رواية مسلم قولُه: «إنَّ».

(٢) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤٠٩٩) من حديث أنس بن مالك، وفي سنده عكرمة بن عمَّار العجلي، قال الحافظ في «التقريب» (٤٦٧٢): «... صدوقٌ يغلط...»، وفيه أيضًا: يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف.

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٥٤)، وقال محمد طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٢٥٠): «رواه عائذ بن نسير العجلي، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه، وهذا يرويه عائذ، وعنه يحيى بن يمان، ويحيى في جملة أهل الصدق إلا أنه يهم ويغلط، وعائذ ضعيف».

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٤٤)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٠٤ - تحقيق: مصطفى عبد القادر)، والطبراني في «الأوسط» (٣٩٦ - تحقيق: طارق عوض الله)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٠٦)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٠٤)، والألباني في «ظلال الجنة» (٧٠٦، ٧٠٧)، والحديث له عن ثوبان طرق وألفاظ أخرى، في الصحيح، وفي السُّنن.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢) واللفظ له.

(٦) أخرجه ابن ماجه (٤٣٠١)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٢٣)، بسند ابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه (الكعبة) بدل (المدينة)، وصححه الألباني رحمه الله، في «ظلال الجنة» (٧٢٣).

وَأَذْرُحَ»(١)، وهما قريتان بالشام قيل: بينهما مسيرة ثلاثة أيام.

فهذه ثمانية أحاديث، وهي أحاديث مختلفة في تحديد المسافة، واختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث على أقوال؛ **منها**:

القول الأول: أن اختلافها إنما هو على وجه التقريب لا التحديد.

القول الثاني: أن اختلافها إنما هو بالنسبة للطول والعرض.

القول الثالث: أن اختلافها بحسب ما يعرفه السائل من حجازي أو يماني أو شامي.

القول الرابع: أن اختلافها إنما هو بالنسبة للمُجِدِّ في السير والبطيء فيه.

القول الخامس: أن النبي ﷺ أخبر بالمسافة القريبة أولًا، ثم أعلمه الله بالزيادة فضلًا منه ورحمة.

أما القول الأول من هذا الاختلاف: وهو أنها على وجه التقريب لا التحديد: فالمعنى: أنه يقرّب في كل منها؛ لبُعد أقطار الحوض وسعته بما تسنح له العبارة ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فهو يقرّب ذلك؛ للعلم ببُعد ما بين البلاد النائية بعضها من بعض، لا على إرادة المسافة من حيث هي.

لكن يجاب عن هذا القول بأن ضرب المثل والتقدير إنما يكون فيما يتقارب، وأما هذا الاختلاف المتباعد الذي يزيد تارة على ثلاثين يومًا وينقص إلى ثلاثة أيام فلا يَتَأَتَّى.

وأما القول الثاني: وهو أن الاختلاف بالنسبة إلى الطول والعرض، فيردّه حديثُ عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: **«حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ»**(٢) وأيضا حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **«عرضه مثل طوله»**(٣).

وبهذا يكون هٰذان القولان ضعيفين، **وأرجحُ هذه الأقوال**: الثلاثُ الأخيرة؛

(١) هو في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، نحوه، وليس فيه ذكر المدينة. وانظر: «البخاري» (٦٥٧٧)، و«مسلم» (٢٢٩٩)، ورواية الدارقطني المشار إليها، عزاها إليه الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٧٢).

(٢) سبق قبل قليل.

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٠٠).

وهي: أن الاختلاف بالنسبة إلى المُجِدّ في السير والبطيء، أو أن النبي ﷺ أُخبر بالمسافة القريبة أولًا، ثم أعلمه الله بالزيادة، أو أن الاختلاف بحسب ما يعرفه السائل، **لكن أرجحها الخامس**؛ وهو أن النبي ﷺ أُخبر بالمسافة القريبة أولًا، ثم القول الثالث، وهو بحسب ما يعرفه السائل، ثم القول الرابع؛ وهو أن اختلافه بالنسبة إلى المجد في السير(١).

مسألة: هل في العرصات أحواض أخرى غير حوض النبي؟.

الجواب: ورد في الأحاديث أن هناك أحواضًا أخرى للأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، وأن لكل نبيٍّ حوضًا، لكن حوض نبيِّنا محمَّد ﷺ أعظمها، وأوسعها، وأحلاها، وأكثرها ورودًا ـ جعلنا الله ممن يرده بمنه وكرمه ـ.

من الأدلة على أن لكل نبيٍّ حوضًا:

١- حديث الحسن عن سمرة الذي أخرجه الترمذي في «جامعه»: **«إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدًا، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدًا»**(٢).

اعتراض عليه بأنه: من رواية الحسن عن سمرة، وسماع الحسن من سمرة اختلفوا فيه؛ **والأرجح أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة.**

٢- حديث أبي سعيد رضي الله عنه: **«إِنَّ لِي حَوْضًا طُولُهُ مَا بَيْنَ الكَعْبَةِ إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، وَكُلُّ نَبِيٍّ يَدْعُو أُمَّتَهُ، وَلِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ الفِئَامُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ العُصْبَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ النَّفَرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ الرَّجُلَانِ وَالرَّجُلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَأْتِيهِ أَحَدٌ، فَيُقَالُ: لَقَدْ بَلَّغْتُ، وَإِنِّي لَأَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ القِيَامَةِ»**(٣).

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٤٧١، ٤٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٤٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢١٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٣٤)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصح». قال الألباني: «إن الحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح». انظر: «السلسلة الصحيحة» (١٥٨٩)، و«فتح الباري» (١١/ ٤٦٧).

(٣) أخرجه مطولًا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١١٠)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الأهوال» كما ذكره ابن كثير في «النهاية» في الفتن والملاحم (١/ ٣٦٣)، واللالكائي في=

مسألة: هل الحوض قبل الصراط أم بعد الصراط؟

الجواب: في هذه المسألة للسلف قولان:

أحدهما: أن الحوض يورد بعد الصراط؛ فيكون المرور على الصراط أولًا ثم يورد الحوض، واختار هذا الحافظ ابن حجر والسيوطي -رحمهما الله-، واحتج هؤلاء:

١- حديث النضر بن أنس؛ فإن ظاهره يقتضي ذلك، وذلك أن أنسًا قال: «سَأَلْتُ النبيَّ ﷺ أَنْ يَشْفَعَ لِي يَوْمَ القِيَامَةِ فَقَالَ: **أَنَا فَاعِلٌ**، قَالَ: قلتُ: يَا رسول الله! فَأَيْنَ أَطْلُبُكَ؟ قَالَ: **اطْلُبْنِي أَوَّلَ مَا تَطْلُبُنِي على الصِّرَاطِ**، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عَلَى الصِّرَاطِ؟ قَالَ: **فَاطلبني عِنْدَ المِيزَانِ** قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عِنْدَ المِيزَانِ؟ قَالَ: **فاطلبني عِنْدَ الحَوْضِ، فَإِني لَا أُخْطِئُ هَذِهِ الثَّلَاث المَوَاطِنَ**»(١).

٢- حديث لقيط وافد بني المنتفق، فإن فيه أنه قال في آخر الحديث: «فتطّلِعُونَ عَلَى حَوض الرَّسول»(٢)؛ يعني: بعد المرور على الصراط.

= «شرح أصول الاعتقاد» (٢١١٨)، وأخرجه مختصرًا بدون ذكْر موضع الشاهد ابن ماجه (٢/ ٢٧٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٦٨١)، و(٣٤١٠٤)، وأبو يعلى (١٠٢٨)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٩٠٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٢٣). قال الترمذي: «وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا». انظر: «السلسلة الصحيحة» (١٥٨٩)، وصحح الرواية المرسلة وضعّفَ الموصولةَ الحافظُ في «الفتح» (١١/ ٤٦٧)، والروايةُ المختصرة مع أن في سندها عطية العَوْفي، فقد صحح الحديثَ الألبانيُّ في «ظلال الجنة» (٧٢٣) لشواهده الكثيرة، وأشار إلى أن أصل الحديث من رواية أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما؛ من طرق عنه.

(١) أخرجه الترمذي: (٢٤٣٣) والسياق له، وأحمد: (٣/ ١٧٨)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٢٢٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٩/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه الألباني. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٦٣٠).

(٢) الحديث بطوله أخرجه ابن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (٤/ ١٣)، وفي «السُّنَّة» (١١١٢٠)، والحاكم (٤/ ٦٠٥ ـ ٦٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٤٧٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٦٣٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٦٠ ـ ٤٧٠)، والحديث قوَّاهُ الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨)، وفي «حادي الأرواح» (ص١٧٠)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٦٠٧). لكن قال الحافظ ابن كثير في «البداية» ـ بعد أن ساقه من رواية ابن الإمام أحمد ـ (٥/ ٨٢): «هذا حديث غريب جدًّا وألفاظه في بعضها نكارة...».

القول الثاني: أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط وهذا هو الصواب؛ لما يأتي من الأدلة الشرعية والعقلية.

فمن الأدلة الشرعية:

الأحاديث التي تدل على منع المرتدين على أعقابهم وأنهم يُذادون عن الحوض:

١- حديث أنس ﵁: «**لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الحَوْضَ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمُ اخْتُلِجُوا دُونِي فَأَقُولُ: أَصْحَابِي، فيقول: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**»[(١)].

٢- حديث سهل بن سعد الأنصاري ﵁: «**إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ** - وزاد أبو سعيد الخدري ﵁ - **فَأَقُولُ: إِنَّهُم مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي**»[(٢)].

فهذه الأحاديث تدل على أن الحوض يورد قبل الصراط من وجهين:

الأول: لو كان الورود على الصراط قبل الحوض لكان مثل هؤلاء المُذادين الذين يذادون عن الحوض ويطردون لا يجاوزون الصراط؛ لأنهم إن كانوا كفارًا فالكافر لا يجاوز الصراط بل يكب على وجهه في النار قبل أن يجاوزه، وإن كانوا عصاة وهم من المسلمين فجازوا الصراط لم يشفع لهم في دخول النار أو عفا الله عنهم بدون شفاعة، وإن لم يكن شفاعة ولا عفو دخلوا النار ولبثوا فيها بقدر عصيانهم، وحينئذٍ يلزم حجبهم عن الحوض مع أنهم من المسلمين، وهذا لا سيما أن عليهم سيما الوضوء كما جاء في حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَرِدُ عَلَيَّ أُمتي الحوضَ وأنا أذودُ الناس عنه كما يذودُ الرجلُ إبل الرَّجلِ عن إبله**. قالوا: يا نبي الله! أتعرفنا؟ قال: **نعم لكم سيما ليست لأحدٍ غيركم؛ تَرِدُونَ عليَّ غرًّا مُحجلين من آثار الوضوء...**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري واللفظ له (٦٥٨٢)، ومسلم (٢٣٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٨٣)، و(٦٥٨٤) واللفظ له، ومسلم (٢٢٩٠)، و(٢٢٩١)، وفي الصحيح عن غيرهم من الصحابة ﵃.

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٧) من حديث أبي هريرة ﵁، ورواه أيضًا (٢٤٩) عن أبي هريرة بسياق آخر، وفيه موضع الشاهد بلفظ مقارب، وأخرجه أيضًا (٢٤٨) من حديث حذيفة وفيه موضع الشاهد بسياق مقارب أيضًا.

الثاني: لو كان الورود على الصراط قبل الحوض، للزم ألا يُحجب عن الحوض أحد؛ لأن من جاوز الصراط؛ لا يكون إلا ناجيًا مسلمًا؛ ومثل هذا لا يُحجب عن الحوض.

ومن الأدلة العقلية:

١- أن الناس يردون الموقف عُطاشى، فمن المناسب ورود المؤمنين الحوض قبل مرورهم على الصراط.

الجواب عن أدلة القول الأول:

- وأما حديث النضر بن أنس الذي استدل به أهل القول الأول على أن الصراط يكون قبل الحوض؛ فيجاب عنه بأجوبة؛ **منها**:

أولًا: أن المراد بالحوض في الحديث؛ حوض آخر يكون بعد الجواز على الصراط، لا يذاد عنه أحد، كما جاء في بعض الأحاديث؛ كحديث لقيط بن عامر وفيه: «**ثُمَّ يَنْصَرِفُ نَبِيُّكُمْ وَيَنْصَرِفُ عَلَى أَثَرِهِ الصَّالِحُونَ، فَيَسْلُكُونَ جِسْرًا مِنَ النَّارِ، فَيَطَؤُ أَحَدُكُمُ الجَمْرَ فَيَقُولُ: حَسْ. يَقُولُ رَبُّكَ** ﷻ: **أَوَ أَنَّهُ أَلَا فَتَطَّلِعُونَ عَلَى حَوْضِ نَبِيِّكُمْ عَلَى أَظْمَأ - وَاللهِ - نَاهِلَةٌ عَلَيهَا قَطُّ مَا رَأَيْتُهَا، فَلَعَمْرُ إِلَهَكَ مَا يَبْسُطُ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَدَهُ إِلَّا وُضِعَ عَلَيْهَا قَدَحٌ يُطَهِّرُهُ مِنَ الطَّوْفِ وَالبَوْلِ وَالأَذَى**»[(١)].

ثانيًا: أن الحوض نفسه يمتد إلى ما وراء الجسر كما يفيده حديث لقيط هذا، وأن المؤمنين إذا جاوزوا الصراط وقطعوه دنا لهم الحوض فشربوا منه، فإنه ورد أن طوله شهر وعرضه شهر، فإذا كان بهذا الطول والسعة فما الذي يحيل امتداده إلى ما وراء الجسر؟ وعلى هذا: فَيَرِدُهُ المؤمنون مرتين؛ مرةً قبل الصراط، ومرةً بعده؛ جمعًا بين الأدلة، وهذا ما في حيز الإمكان، ووقوعُه موقوفٌ على خبر الصادق.

وهذا كلام العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «زاد المعاد» يقول[(٢)]: إذا كان الحوض بهذه السعة مسافته شهر، فهذا يدل على أنه يمتد، وأنه طويل، وأنه يكون ما وراء

(١) الحديث سبق تخريجه.
(٢) انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٥٨٨).

الجسر، وأن الناس يردونه مرةً قبل الصراط، ومرةً بعد المرور على الصراط.

وسلك بعض أهل العلم طريقًا للجمع آخر، فقالوا: إن للنبي ﷺ حوضين: أحدهما في الموقف قبل الصراط، والآخر داخل الجنة وهو الكوثر، وكل منهما يسمى كوثرًا[(١)]، ولكن هذا لا يصلح جوابًا عن حديث النضر؛ لأنه صرح أنه يوم القيامة، وأجاب الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا فقال: وفيه نظر؛ لأن الكوثر نهر داخل الجنة، وماؤه يصب في الحوض، ويطلق على الحوض كوثرًا؛ لكونه يُمَدُّ من نهر الكوثر[(٢)].

وقال الحافظ أيضًا: ظاهر الأحاديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها، وهذا يدل على أن الحوض بعد الصراط؛ إذ لو كان قبل الصراط لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكوثر فيه.

وأجاب الحافظ عن الأحاديث التي تدل على منع المرتدين على أعقابهم من الشرب من الحوض، فقال ما مفادُه: وأما ما أُورد عليه من أن جماعة يُدفعون عن الحوض بعد أن يروه ويُذهب بهم إلى النار، فجوابه أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون الجنة، فيُدفعون في النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط.

قُلت: وهذا تأويل بعيد.

وأجاب السيوطي عن إشكال يَرِدُ على القول بأن الحوض يورد بعد الصراط؛ قال: فإذا قيل: إذا خلصوا من الموقف دخلوا الجنة فلا يحتاجون إلى الشرب من الحوض، فالجواب: بل هم محتاجون إلى ذلك؛ لأنهم محبوسون هناك لأجل المظالم؛ فكان الشرب في موقف القصاص؛ ـ يعني: يكون الشرب على ما ذكر السيوطي بعد المرور على الصراط؛ لأنه ثبت أن المؤمنين إذا تجاوزوا الصراط حُبسوا على قنطرة بين الجنة والنار قيل: إنها طرف الصراط، وقيل: إن الصراط خاص بالمؤمنين حتى يقتص بعضهم من بعض المظالمَ التي بينهم، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا دخلوا الجنة.

(١) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص٣٤٧).
(٢) (١١/٤٦٦).

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: يكون الحوض في هذا المكان.

قلت: ولكن هذا أيضًا بعيد؛ لأن هذا التأويل تَردُّه الأحاديث الكثيرة التي صرَّحت بأنه يُذَادُ عن الحوض أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، وهذا يدل على أن الحوض في موقف الحساب لا في موقف قصاص المؤمنين بعضهم من بعض.

وجمع بعض العلماء بين الأحاديث، بجمع آخر، وهو: أنه يقع الشرب من الحوض قبل الصراط لقوم ويتأخر الشرب بعد الصراط لآخرين؛ بحسب ما عليهم من الذنوب والأوزار حتى يُهذَّبوا منها على الصراط. قال بعض أهل العلم: وهو جمع حسن القول، وعلى هذا الجمع؛ يكون هناك حوضان: **أحدهما**: حوض قبل الصراط، **والآخر**: حوض بعده، أو أن الحوض نفسه يمتد إلى ما وراء الجسر، كما سبق هذا في الجواب عن حديث النضر.

هذه أقوال العلماء في الحوض هل قبل الصراط أو بعد الصراط؟ لكن سماحة شيخنا: الشيخ عبد العزيز بن باز ـ غفر الله له ورحمه وجمعنا به في الفردوس الأعلى ـ تنبه لأمر لم يتنبه له هؤلاء العلماء الذين قالوا: إن الحوض بعد الصراط، فقال سماحة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ: إن صحَّت الأخبار أنهم يَرِدُون بعد الصراط؛ فهذا نهرٌ يردونه في الجنة؛ لأن الصراط ممدود على متن جهنم؛ يصعد الناس عليه إلى الجنة، فمن جاوز الصراط وصل إلى الجنة، والحوضُ في الأرض؛ فلا يرجعون إلى الأرض مرةً ثانية بعد صعودهم إلى الجنة، وهذا هو الذي تدل عليه الأحاديث، ويدل على ذلك أنه يذاد أقوام قد غيَّروا وبدَّلوا، وهذا يكون في موقف القيامة، أما بعد المرور على الصراط؛ يكون الأمر قد انتهى؛ فمن سقط في النار فقد سقط، ومن تجاوز الصراط وصل إلى الجنة.

مسألة: **هل الحوض قبل الميزان أو بعده؟**

الجواب: في المسألة قولان لأهل العلم:

أحدهما: أن الميزان أسبق من الحوض، وحُجّةُ هذا القول؛ ظاهرُ حديث النضر بن أنس؛ فإنه قَدَّم الميزانَ على الحوض.

الثاني: أن الحوض قبل الميزان، وهذا هو الراجح، وحُجّةُ هذا القول؛ الأحاديثُ التي تدل على أنه يُذَادُ عن الحوض أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، فلو

كان ورود الحوض بعد الميزان: لما حُجب عنه أقوام؛ لأن هؤلاء الذين خفَّت موازينهم، يعرفون أنه لا سبيل لهم إلى الشرب من الحوض، فلا يردونه إطلاقًا.

ويدل على ذلك أيضًا العقلُ؛ لأن المعنى يقتضيه؛ فإن الناس يخرجون من قبورهم عطاشى؛ فمن المناسب أن يكون الورود على الحوض قبل الميزان؛ للحاجة الشديدة إلى الشرب، فيُقدم قبل الميزان[1].

---

(١) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص٣٤٧)، و«فتح الباري» (١١/٤٦٦).

صفة الحوض

الذي يتلخَّص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة من نهر الكوثر الذي هو أشد بياضًا من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحًا من المسك، وأنه في غاية الاتساع، وأن عرضه وطوله سواء، وأن كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وكلما شُرب منه؛ فهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في خلاله من المسك، والرضراضُ من اللؤلؤ، وقضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، ـ فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء ـ.

مكان الحوض

بيَّن القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التذكرة» أن مكان الحوض لا يكون على هذه الأرض، وإنما يكون في الأرض المبدلة التي قال الله فيها: ﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، والأرض المبدلة تظهر لنزول الجبَّار ـ تعالى ـ لفصل القضاء، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يخطر ببالك أو يذهب وهمك، إلى أن الحوض يكون على وجه هذه الأرض، وإنما يكون وجوده في الأرض المبدلة على مسامتة هذه الأقطار أو في المواضع التي تكون بدلًا من هذه المواضع في هذه الأرض، وهي أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يُظلم على ظهرها أحد، تظهر لنزول الجبَّار جَلَّ جلاله؛ لفصل القضاء»(١).

(١) انظر: «المفهم» (٦/ ٩٠).

شُبَهُ المنكرين للحوض

قال القرطبي تبعًا للقاضي عياض[١] ـ رحمهما الله ـ: مما يجب على كل مكلَّف أن يعلمه ويصدِّق به أن الله قد خصَّ نبيه محمدًا ﷺ بالحوض المصرَّح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي؛ إذ قد روى ذلك عن النَّبيِّ ﷺ من الصحابة ما ينيف على الثلاثين، منهم في «الصحيحين» ما ينيف على العشرين، وفي غيرها بقية ذلك مما صح نقله، واشتهرت رواته، ثم رواه من التابعين أمثالهم، ومن بعدهم أضعاف أضعافهم، وهلمَّ جرًّا.

وأجمع على إثباته السلف وأهل السُّنَّة من الخلف، وأنكر ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه عن ظاهره، وغلوا في تأويله، من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته، ولا حاجة إلى تأويله، فَخرقَ مَنْ حَرَّفه إجماعَ السلف، وفارق مذهب أئمة الخلف.

والذي أنكره: الخوارجُ وبعضُ المعتزلة، وممن كان ينكر الحوض عبيد الله بن زياد ـ أحد أمراء العراق لمعاوية[٢] ـ، ويخشى على من أنكره أن يُطرد من الحوض ويُذاد عنه، فقد دلَّت الأحاديث على أن الذين ارتدوا؛ كالأعراب الذين ارتدُّوا بعد وفاة النبي ﷺ: يُطردون ويذادون، ولهذا أخبرنا هذا الحديث أنه: «**يُذادُ أَقْوَامٌ فَيَقُولُ النَّبِيُّ: أَصْحَابِي أَصْحَابِي**»[٣]، وفي لفظ: «**يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ... إِنَّ هؤلاء لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ**»[٤].

---

(١) انظر: «التذكرة» (ص٣٥٠).

(٢) نقل هذا الإنكار عنه الحافظُ في «الفتح» (١١/ ٤٦٧)، ثم نقل ما يدل على رجوعه عنه.

(٣) انظر: البخاري عقب (٦٥٨٥)، ومسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٦٢٥)، ومسلم (٢٨٦٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قال السفاريني[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه يطرد عن الحوض أقوام، أنواع جنس المفترين على الله وعلى رسوله من المُحْدِثين في الدين؛ كالخوارج وسائر أهل الأهواء والبدع المضلة.

وثانيًا: كل من يرتد عن دين الله أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله ولم يأذن به، وأشدهم من خالف جماعة المسلمين: كالخوارج، والروافض، والمعتزلة.

وثالثًا: الظلمة المسرفون في الظلم والجور وطمس معالم الحق، وإذلال أهله.

ورابعًا: المتهتّكون في ارتكاب المناهي، والمعلنون في اقتراف المعاصي، المستخِفُّون بها.

هذا قول السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يرى أن كل هؤلاء يطردون عن الحوض، **لكن** ظاهر الأحاديث الصحيحة أن الذين يذادون إنما هم الكفرة المرتدون على أعقابهم عن الديانة؛ هذا هو ظاهر الأحاديث، أما النوعان الأولان ـ وهما: المفترون على الله وعلى رسوله الكذب، والمحدثين في الدين وكل من يرتد عن دين الله ـ فلا بأس ولا غبار عليه، **أما كون العصاة يذادون، فهذا محل نظر ويحتاج إلى دليل**، والله أعلم.

(١) انظر: «لوامع الأنوار» للسفاريني (٢/١٩٧)، و«التذكرة» للقرطبي (٣٥٢).

الشفاعة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ كَمَا رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ)

الشَّرْح

الشفاعة في اللغة: قيل: الوسيلة والطلب، **والحق أنها مشتقة من الشفع** الذي هو ضد الوتر، فهي إذن في اللغة: ضم الشيء إلى الشيء به يصير الشيء زوجًا بعد إذ كان منفردًا؛ فكأن الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع له.

واصطلاحًا: قيل: سؤال الخير للغير.

وقيل: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم.

وقيل: هي مساعدة ذي الحاجة عند من يملك الحاجة.

والمشفِّع والمشفَّع المُشْفِع اسم فاعل من شفع يشفع فهو شافع وشفيع، وهو الذي يقبل الشفاعة، والمشفَّع اسم مفعول من شفع يشفع، وهو الذي تقبل شفاعته.

❒ أقسام الشفاعة:

القسم الأول: الشفاعة المُثْبَتة: وهي لأهل التوحيد، فهي لا تكون إلا للموحدين الذين ماتوا على التوحيد.

القسم الثانية: الشفاعة المنفية: وهي لأهل الشرك الأصلي كما قال الله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

أنواع الشفاعة المُثْبَتَة:

النوع الأول: الشفاعة العظمى: وهي التي تكون في موقف القيامة لإراحة الناس من الموقف، وهي خاصة بنبيِّنا محمَّد ﷺ، ودليلها حديث الصُّور الطويل

وفيه: «أَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ آدَمَ، ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، ثُمَّ يَأْتُونَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَذْهَبُ فَيَسْجُدُ تَحْتَ العَرْشِ فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: الفَحْصُ، فَيَقُولُ اللهُ: مَا شَأْنُكَ ـ وَهُوَ أَعْلَمُ؟ ـ قَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: فَأَقُولُ: يَا رَبِّي؛ وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ فَشَفِّعْنِي فِي خَلْقِكَ، فَاقْضِ بَيْنَهُمْ، فَيَقُولُ الرَّبُّ سبحانه وتعالى: **شَفَّعْتُكَ، أَنَا آتِيكُمْ فَأَقْضِي بَيْنَكُمْ، قَالَ: فَأَرْجِعُ فَأَقِفُ مَعَ النَّاسِ**»[(١)].

ولكن الأئمة حينما يوردون حديث الشفاعة من طرق متعددة لا يذكرون فيه الشفاعة العظمى، في أن الرب يأتي لفصل القضاء، كما ورد في حديث الصور، مع أن فصل القضاء هو المقصود في هذا المقام، وهو مقتضى سياق أول الحديث؛ فإن الناس إنما يستشفعون إلى آدم فمن بعْدَهُ من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى الجزاء، إنما يذكرون الشفاعة في عصاة الأمة، وإخراجهم من النار، **فما الحكمة من ذلك؟**

الجواب: **مقصود السلف** في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث؛ هو

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، والطبراني في «التفسير» (١٢/٥٧٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣/٨٢٢ ـ ٨٣٧)، والطبراني في الأحاديث الطوال (ص٢٦٦ ـ ٢٧٧) كلهم من طريق إسماعيل بن رافع المدني، عن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة مرفوعًا في حديث طويل، قال ابن كثير في «التفسير» (٢/١٩٦) بعد إيراد الحديث من طريق الطبراني: «ثم ذكره بطوله، ثم قال: هذا حديث مشهور وهو غريب جدًّا، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة، تفرد به إسماعيل بن رافع قاضي أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يُكتب حديثه في جملة الضعفاء.

قلت: وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة قد أفردتها في جزء على حدة وأما سياقه فغريب جدًّا، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة وجعله سياقًا واحدًا فأُنكر عليه بسبب ذلك، وسمعت شيخنا الحافظ ابن الحجاج المزي يقول: إنه رأى للوليد بن مسلم مصنفًا قد جمعه كالشواهد لبعض مفردات هذا الحديث، فالله أعلم»، وأصل حديث الشفاعة في «الصحيحين»: أخرجه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

الرد على الخوارج، والمعتزلة، والزيدية، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم في بدعتهم هذه المخالفة للأحاديث.

النوع الثاني: الشفاعة لأهل الجنة في الإذن لهم في دخولها: ودليلهم ما في «صحيح مسلم» عن أنس ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «**أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الجَنَّةِ**»(١).

النوع الثالث: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب: ودليله حديث عكاشة بن محصن حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهو في «الصحيحين»(٢).

ومن الأدلة أيضًا قول الله ـ تعالى ـ في جواب قول النبي ﷺ لما قال: «**أُمَّتِي أُمَّتِي**» قال: «**أَدْخِلِ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الأَيْمَنِ**»(٣)، والذين يدخلون الجنة بغير حساب هم شركاء الناس في بقية الأبواب.

النوع الرابع: الشفاعة في رفع درجات قوم من أهل الجنة فوق ما كان يقتضيه ثوابهم، ومن دليل ذلك حديث أنس ﵁: «**أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الجَنَّةِ**»(٤).

فهذه أربعة أنواع لم يخالف فيها أحد، بل إن الخوارج والمعتزلة وافقوا فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم ليدخلوا الجنة: ودليلها ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس ﵄ قال: «**السَّابِقُ بالخيرات يَدْخُلُ**

---

(١) صحيح مسلم (١٩٦).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٥٧٠٥)، و«صحيح مسلم» (٢١٨، ٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) واللفظ له، من حديث أبي هريرة ﵁.

(٤) سبق قبل حديث قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٢٨) ـ بعد أن سرد أدلة بعض أنواع الشفاعات ـ: «ودليل الخامسة: قولُه في حديث أنس عند مسلم: «**أنا أول شفيع في الجنة**»، كذا قاله بعض من لقيناه؛ وقال: **وجه الدلالة منه**: أنه جعل الجنة ظرفًا لشفاعته. قلتُ: وفيه نظر؛ لأني سأبيِّن أنها ظرف في شفاعته الأولى المختصة به، والذي يطلب هنا أن يشفع لمن لم يبلغ عمله درجة عالية؛ أن يبلغها بشفاعته، وأشار النووي في «الروضة» إلى أن هذه الشفاعة من خصائصه، مع أنه لم يذكر مستندها».

الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالمُقْتَصِدُ يدخل الجنَّة بِرَحْمَةِ اللهِ، وَالظَّالِمُ نَفْسَهُ وَأَصْحَابُ الأَعْرَافِ يَدْخُلُونَ الجنة بِشَفَاعَةِ محمدٍ ﷺ»[(١)].

النوع السادس: الشفاعة في قوم قد أُمر بهم إلى النار ألا يدخلونها: ودليلها حديث حذيفة رضي الله عنه عند مسلم وفيه: «**وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّم**»[(٢)].

النوع السابع: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه: وهي خاصة بأبي طالب عم النبي ﷺ، وخاصة بالنبي ﷺ، ودليلها ما ورد من طرق متعددة أن النبي ﷺ قيل له: إن أبا طالب يحميك ويذود عنك ويؤويك فهل نفعته؟ قال: «**نَعَمْ، وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النار فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ**»[(٣)]، وفي رواية: «**لعلَّه تنفعُه شفاعتي يوم القيامة فيُجعل في ضَحْضَاحٍ من النار يبلغ كَعْبيه يَغْلي منه دِمَاغُهُ**»[(٤)]، نسأل الله السلامة والعافية.

النوع الثامن: الشفاعة في أهل الكبائر من أمة محمد ﷺ ممن دخلوا النار ليخرجوا منها: وهذا أدلته متواترة؛ فمن ذلك حديث أنس رضي الله عنه: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»[(٥)]، **وهذه شفاعة تتكرر من النَّبي ﷺ أربع مرات** كما ثبت في

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ١٨٩) حديث (١١٤٥٤) قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٦٨٦): «فيه موسى بن عبد الرحمٰن الصنعاني وهو وضاع»، وبنحوه عن أبي الدرداء مرفوعًا، وانظر كلام الهيثمي حول هذا الحديث في: «مجمع الزوائد» (٧/ ٩٥ ـ ٩٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩) واللفظ له من حديث العباس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠)؛ من حديث أبي سعيد الخدري إلا أنَّ مسلمًا قال في روايته: «**من نارٍ**».

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٣٥)، وأبو داود (٤٧٣٩) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وصححه ابن حبان (٦٤٦٨)، وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (١/ ٤٨٨): «وقد روى ابن مردويه من طرق عن أنس، وعن جابر مرفوعًا: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»، ولكن في إسناده من جميع طرقه ضعف، إلا ما رواه عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»؛ فإنه إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد رواه أبو عيسى الترمذي منفردًا به من هذا الوجه، عن عباس العنبري، عن عبد الرزاق».

حديث أنس، وأنه في المرة الأولى يقال: «**انطلقْ فأخرج منها من كان في قلبه مثقالُ شعيرة من إيمان**»، وفي الثانية يقال له: «**انطلقْ فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان**»، وفي الثالثة يقال له: «**انطلقْ فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان**»، وفي الرابعة يقول: «**لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(١).

فهذه ثمانية أنواع للشفاعة المثبتة، المتفق عليها من الأمة، الأربعة الأولى، **وهذه الأربعة الأخيرة مختلف فيها: خالف فيها الخوارج والمعتزلة**، وأنكروها جهلًا منهم بصحة الأحاديث، وعنادًا ممن علم ذلك، واستمر على بدعته الوعيدية.

الفائدة والحكمة من الشفاعة هي:

إكرام الشفيع في قبول شفاعته كما في الحديث: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّه ﷺ مَا شَاء**»(٢).

الحكمة في إلهام الناس التردد إلى غير النبي ﷺ في موقف القيامة؛ يسألون الأنبياء أن يشفعوا لهم، ولم يلهموا لمجيء النبي ﷺ من أول وهلة؛ هو لإظهار فضله وشرفه ﷺ.

❐ أقسام الناس في الشفاعة في أهل الكبائر:

القسم الأول: هم الذين غَلوا في إثباتها، فأثبتوها مطلقة؛ وهم المشركون والنصارى، والمبتدعون من الغلاة في المشايخ، وبعض الصوفية؛ فأثبتوا شفاعة الأصنام والأوثان، ويجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا.

القسم الثاني: هم الذين غَلوا في نفيها، فنفوا شفاعة نبينا محمد ﷺ وغيره في أهل الكبائر، وهم الخوارج والمعتزلة.

القسم الثالث: وهم الذين توسَّطوا، وهم أهل السُّنَّة والجماعة، فيقرُّون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر، وبشفاعة غيره، **ويشترطون لها شرطين** -

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، واللفظُ له، ومسلم (١٩٣).
(٢) أخرجه البخاري (١٤٣٢) وهذا سياقُه، ومسلم (٢٦٢٧) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

أخذوهما من النصوص ـ:

الشرط الأول: إذن الله للشافع أن يشفع، ودليله قول الله ـ تعالى ـ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والشرط الثاني: رضا الله عن المشفوع له، ودليله قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وأصحاب هذا القِسْم أيضًا: ينفون الشفاعة عن المشركين؛ عملًا بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدَّثر: ٤٨].

❑ الأعمال الموعود عليها الشفاعة:

قال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الأعمال الموعود عليها الشفاعة خمسة[(١)]:

الأول: إخلاص التوحيد، فمن قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه؛ استحقها، ودليله حديث أبي هريرة أنه سأل النبي ﷺ، فقال: «مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يوم القيامة؟ قَالَ: **مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ**»[(٢)].

الثاني: الدعاء بما ورد بعد سماع النداء؛ ـ يعني: إجابة المؤذن ـ والدعاء بالدعاء الوارد في ذلك، ودليله حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ قال: «**مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ؛ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ؛ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**»[(٣)].

الثالث: الصبر على لأواء المدينة وجدبها، ودليله حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ قال: «**وَلَا يَثبت أَحَدٌ عَلَى لَأوائِها وَجَهْدِها إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ القِيَامَةِ**»[(٤)].

الرابع: الموت في أحد الحرمين، ودليله حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ قال: «**مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الحَرَمَيْنِ اسْتَوْجَبَ شَفَاعَتِي وَكَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الآمِنِينَ**»[(٥)].

---

(١) لوامع الأنوار (٢/ ٢١٥).
(٢) أخرجه البخاري (٩٩).
(٣) أخرجه البخاري (٦١٤).
(٤) أخرجه مسلم (١٣٦٣) بهذا السياق، وأخرجه بنحوه (١٣٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١٠٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤١٨٠).

الخامس: الصلاة على الرسول ﷺ عشرًا في الصباح وعشرًا في المساء، ودليله حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُصْبِحُ عَشْرًا وَحِينَ يُمْسِي عَشْرًا أَدْرَكَتْهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**»[(١)].

هذا هو الذي ذكره السفاريني رحمه الله، **لكن هذه الأنواع فيها نظر**.

أما النوع الأول: وهو إخلاص التوحيد: فهذا لا شك فيه أن من أخلص التوحيد لله فهو من أهل الشفاعة، وهذا في الحديث في «الصحيحين» قال: «مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ**»[(٢)].

أما النوع الثاني: إجابة نداء المؤذن: فهذا مقيد بإخلاص التوحيد.

وأما النوع الثالث: الصبر على لأواء المدينة وجدبها: فالحديث فيه محمول على الموحد الذي اجتنب الكبائر؛ جمعًا بين الأحاديث؛ لأن النبي ﷺ قال: «**الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ، وَالجُمُعَةُ إِلَى الجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتُ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الكَبَائِرَ**»[(٣)]، فلا بُدَّ من اجتناب الكبائر، قال ـ تعالى ـ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النِّساء: ٣١].

وأما النوع الرابع: الموت في أحد الحرمين: وهو في حديث سلمان: «**مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الحَرَمَيْنِ اسْتَوْجَبَ شَفَاعَتِي وَكَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الآمِنِينَ**»، حديث ضعيف السند[(٤)] منكر المستند؛ فالموت في أحد الحرمين ليس باختيار الإنسان،

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «جلاء الأفهام» (١٤٣، ٤٤٩)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٢٠): «رواه الطبراني بإسنادين وإسناد أحدهما جيد ورجاله وُثِّقوا»، لكن قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (١/ ٣٩٨): «فيه انقطاع».

(٢) سبق تخريجه قريبا.

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن ابن مسعود، وأنس، وأبي بكرة، لكن بأسانيد واهية. انظر: «مجمع الزوائد» (١/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠).

(٤) قال الزيلعي في كتاب «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» (١/ ١٩٧): «رُوي من حديث جابر، وأنس، وسلمان، وعمر، وحاطب؛ وكلها ضعيفة». ثم عَزَاها إلى مُخرِّجيها، وبيَّن عللها؛ حديثًا حديثًا. وانظر: «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٨)، وانظر: للأهمية «الفوائد المجموعة» للشوكاني (١/ ١١٤).

قال تعالى: ﴿وَمَا تَدۡرِى نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾ [لقمان: ٣٤]، ولكن الحديث لو صح فهو محمول على المؤمن الموحد، والمؤمن الموحد لا شك أنه من أهل الشفاعة.

وأما النوع الخامس: الصلاة على الرسول عشرًا في الصباح وعشرًا في المساء: فإن صح الحديث؛ فهو محمول على مَنْ فعل ذلك وكان من المؤمنين الموحدين(١).

❐ شُبَهُ المنكرين للشفاعة:

وهم المعتزلة والخوارج الذين أنكروا الشفاعة، وأنكروا أن يخرج أحد من النار بعد دخولها، واستدلوا مما يلي:

أولًا: بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ﴾ [البقرة: ٤٨].

وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: ٤٨].

وجه الدلالة:

قالوا: دلت هذه الآيات على أن من دخل جهنم من أهل الكبائر يُخلَّد فيها، ولا تُقبل فيه الشفاعة.

الجواب: أن هذه الآيات مخصوصة بالكفار، ويؤيد هذا سياق الخطاب في الآية الأولى والثالثة، فإن الآية نزلت ردًّا على اليهود في زعمهم أن آباءهم يشفعون لهم.

ثانياً: استدلوا بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدَّثر: ٤٨].

(١) لكن أشار العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٣١٤) إلى انقطاعه، وكذا السخاوي في «القول البديع» (ص١٧٩)، وضعَّفَه الألبانيُّ في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٣٩٦ ـ الطبعة الجديدة).

وجه الدلالة:

أنها دلَّت على أن صاحب الكبيرة لا تنفعه الشفاعة.

الجواب: أن الآية في الكفار، بدليل وصفهم في الآيات السابقة لها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدَّثر: ٤٢]، إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [المدَّثر: ٤٦].

ثالثاً: بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

وجه الدلالة:

أن الآية دلت على أن الظالم ليس له شفيع يطاع، والعاصي ظالم.

الجواب: أن المراد بالظالمين الكفار؛ لأن الظلم إذا أُطلق انصرف إلى الكفر؛ إذ الكفر أعظم الظلم؛ بدليل قول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

رابعاً: بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

وجه الدلالة:

أن الآية دلت على أن من دخل النار فهو هالك لا تنفعه الشفاعة، بل هو مُبْعَدٌ؛ ممقوتٌ؛ غير مرضي عنه: فلا يدخل في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]؛ لأن من أخزاه الله؛ لا يُرتضى.

الجواب: أن المراد بقوله: ﴿تُدْخِلِ ٱلنَّارَ﴾ [آل عمران: ١٩٢]؛ يعني: تُخَلِّد، والمخلَّد في النار: هالك، لا تنفعه الشفاعة؛ إذ الخلود في النار خاص بمن مات على الكفر.

ويجاب عن الشبه الثلاث الأولى بجواب آخر؛ وهو: أن الشفاعة المنفية هي الشفاعة المعروفة عند الناس على الإطلاق؛ وهي أن يشفع الشفيع إلى غيره ابتداءً بدون إذن فيقبل شفاعته، أما إذا أذن له في أن يشفع فشفع؛ لم يكن مستقلًّا بالشفاعة، بل يكون مطيعًا له؛ تابعًا له في الشفاعة، وتكون شفاعته مقبولة، ويكون الأمر كله للآمر المسؤول، كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزُّمر: ٤٤].

والذي يبين أن هذه هي الشفاعة المنفية:

قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السَّجدة: ٤].

وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والخلاصة: أن المنفيَّ: الشفاعةُ التي يثبتها أهلُ الشرك ومن شابههم من أهل البدع، من أهل الكتاب، والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض، فيقبل المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبةً ورهبةً، وكما يعامل المخلوقُ المخلوقَ بالمعاوضة، فالكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين في الآخرة، ولكن قد يُخَفّف العذابُ عن بعضهم؛ بسبب نُصرته ومعونته، فإنه تنفعه الشفاعة في تخفيف العذاب، لا في إسقاط العذاب بالكلية، وهذا خاص بأبي طالب، وبهذا يتبين أن أدلة الخوارج والمعتزلة التي يستدلون بها في نفي بعض أنواع الشفاعات؛ إنما هي الأدلة التي يُستدل بها في الكفرة.

مسألة: التوسل طلب الشفاعة، والاستشفاع طلب الشفاعة؛ وهي انضمام الأدنى إلى الأعلى ليستعين به على ما يطلبه ويرجوه، والاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلى الله في الدعاء ـ بمعنى التوسل به ـ فإذا قال إنسان: أنا أتوسل بالنبي ﷺ، أو أنا أستشفع بالنبي ﷺ في الدنيا، فما المراد بالتوسل والاستشفاع؟ وهل هو جائز أو غير جائز؟

الجواب: أن هذا مجمل فيه تفصيل؛ **لأن التوسل والاستشفاع بالنبي ﷺ يراد به ثلاثة أمور؛ أمران متفق عليهما بين المسلمين، والثالث مختلف فيه.**

أما الأمران المتفق عليهما:

فالأول: التوسل بالرسول ﷺ؛ بمعنى: التوسل بالإيمان به وطاعته؛ فهذا فَرْضٌ لا يتم الإيمان إلا به، وهو أصل الإيمان والإسلام.

والثاني: التوسل بالنبي ﷺ؛ يعني: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا أيضًا جائز

ونافع، **وهذا كان في حياة النبي ﷺ، ويكون يوم القيامة** حيث يتوسلون بشفاعته.

فمن أنكر التوسل بالرسول ﷺ بأحد هٰذين المعنيين: فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل مرتدًّا، وإن كان الثاني أخفى من الأول.

الثالث: التوسل بمعنى الإقسام على الله بذاته ﷺ والسؤال بذاته؛ فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه لا في الاستقاء ولا في غيره؛ لا في حياته ولا بعد مماته؛ لا عند قبره ولا غير ذلك، ولا يُعْرف هذا في شيء من الأدعية.

وأما حديث الأعمى الذي فيه: «**قُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ، نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إني توجهتُ بك إلى ربي في حاجتي هذه لتُقْضى لي، اللَّهمَّ فشَفِّعْهُ فِيَّ**»[(١)]؛ فالصواب أن الأعمى توسل بدعاء النبي ﷺ فكان النبي ﷺ يدعو، وهو يؤمِّن.

إذن فالتوسل بالذات ممنوع، وكذلك التوسل بالجاه؛ كأن يقول: أتوسل بجاه فلان، أو بحق فلان، أو بحُرمة فلان؛ فهذا ممنوع ومبتَدع[(٢)].

ولكن **التوسل الشرعي** يكون: إما بدعاء الحي الحاضر؛ كأن يدعو وأنت تُؤَمِّنُ، أو تتوسل بإيمانك بالله ورسوله وتوحيده، أو تتوسل بعملك الصالح، كما توسَّلَ الثلاثة الذين دخلوا الغار فانطبقت عليهم الصخرة، فتوسل أحدهم ببره لوالديه، والثاني توسل بعفّته عن الزنا، والثالث توسل بأمانته؛ فهذا لا بأس به ومنه قول موسى عليه السلام: ﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، فلك أن تتوسل بفقرك وحاجتك إلى الله، أو تتوسل بأسماء الله وصفاته.

وفي «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم في حديث الشفاعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَحْم، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا، نَهْسَةً، ثُمَّ قَالَ: **أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللهُ الناسَ: الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمُ**

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٧٨) واللفظ له، وابن ماجه (١٣٨٥) من حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب»، وصححه ابن خزيمة (١٢١٩)، والحاكم (١١٨٠).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٢٣) وما بعدها.

الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُم البَصَرُ، وَتَدْنو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الغَمِّ وَالكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ.

فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُم إِلَى رَبِّكُمْ؟

فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عليكم بآدم، فَيَأْتُونَ آدَمَ ﷺ فَيقُولُونَ له: أَنتْ أَبُو البَشَرِ، خلقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيك مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ المَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَك، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّك، أَلَا تَرَى إلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرى إلى مَا قَدْ بَلَغَنا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضبًا لَم يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي؛ اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ.

فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ؛ إنكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُورًا، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّك، أَلَا تَرَى إلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي ﷻ قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضبًا لَم يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُها عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي؛ اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ.

فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ؛ أَنْتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، اشفع لنا إلى ربك، أَلَا تَرَى إِلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لهم: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وإني قَدْ كنتُ كذبتُ ثلاث كذبات...، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذهبوا إلى غيري، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى.

فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُونَ: يا موسى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ فَضّلَك اللهُ برسالته وبكلامه عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّك، أَلَا تَرَى إلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى.

فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى؛ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا، اشْفَعْ لَنَا، أَلَا تَرَى إلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟

فَيَقُولُ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ـ وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا ـ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

فَيَأْتُونَ محمدًا ﷺ فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَقد غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِك وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّك، أَلَا تَرَى إلى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأنطلقُ فَآتِي تَحْتَ العَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ﷻ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عليه شيئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثم يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَك، سَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشَفَّع، فأرفعُ رأسي فَأَقُولُ: أُمَّتِي، يَا رَبِّ؛ أُمَّتِي، يَا رَبِّ؛ فَيُقَالُ: يا محمَّد أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِك مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِم مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذلك مِنَ الأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ المِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمْير، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى»[(١)]، أخرجاه في «الصحيحين»، ومسند أحمد، واللفظ للبخاري.

وقد جاء في حديث الصُّوْر التصريح بالشفاعة العظمى، ومن مضمونه أنهم يأتون آدم، ثم نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتون رسول الله محمدا ﷺ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: «الفحص» فيقول الله: «مَا شَأْنُكَ؟» ـ وهو أعلم ـ قال رسول الله ﷺ: «**فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ فَشَفِّعْنِي فِي خَلْقِكَ فَاقْضِ بَيْنَهُمْ، فَيَقُولُ** ﷻ: **شَفَّعْتُكَ، أَنَا آتِيكُمْ فَأَقْضِيَ بَيْنَكُمْ، قَالَ: فَأَرْجِعُ فَأَقِفُ مَعَ النَّاسِ**»، ثم ذكر انشقاق السموات، وتنزُّل الملائكة في الغمام، ثم يجيء الرب ﷻ لفصل القضاء، والكروبيون والملائكة المقربون يسبِّحونه بأنواع التسبيح قال: «**فَيَضَعُ اللهُ كُرْسِيَّهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ أَرْضِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي أَنْصَتُّ لَكُمْ مُنْذُ خَلَقْتُكُمْ إِلَى يَوْمِكُمْ هَذَا أَسْمَعُ أَقْوَالَكُمْ وَأَرَى أَعْمَالَكُمْ، فَأَنْصِتُوا لِي؛ فَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ وَصُحُفُكُمْ تُقْرَأُ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ**».

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢) وهذا سياقهُ، ومسلم (١٩٤)، وأحمد (٢/ ٤٣٥)، ووقع عند مسلم وأحمد: «**كما بين مكة وَهَجَر**».

إلى أن قال: «فَإِذَا أَفْضَى أَهْلُ الجَنَّةِ إِلَى الجَنَّةِ قَالُوا: مَنْ يَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّنَا فَنَدْخُلَ الجَنَّةَ؟ فَيَقُولُونَ: مَنْ أَحقُّ بِذَلِك مِنْ أَبِيكُمْ؟ إِنَّهُ خَلَقَهُ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَكَلَّمَهُ قُبُلًا، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَطْلُبُ ذَلِك إِلَيْهِ»، وذكر نوحًا، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمدًا ﷺ إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «فَآتِي الجَنَّةَ فَآخُذُ بِحَلْقَةِ البَابِ، ثُمَّ أَسْتَفْتِحُ فَيُفْتَحَ لي فَأُحَيَّا وَيُرَحَّبَ بِي، فَإِذَا دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَنَظَرْتُ إِلَى رَبِّي عَجَلَّ فَخَرَرْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَأْذَنُ لِي مِنْ حَمْدِهِ وَتَمْجِيدِهِ بِشَيْءٍ مَا أَذِنَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ لِيَ: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ؛ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ وَسَلْ تُعْطَهُ، فَإِذَا رَفَعْتُ رَأْسِي قَالَ اللهُ ـ وَهُوَ أَعْلَمُ ـ: مَا شَأْنُكَ؟ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ؛ وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ فَشَفِّعْنِي فِي أَهْلِ الجَنَّةِ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ عَجَلَّ: قَدْ شَفَّعْتُكَ وَأَذِنْتُ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ»[(١)]، الحديث رواه الأئمة ابن جرير في «تفسيره»، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، والبيهقي وغيرهم ـ والله أعلم ـ.

---

(١) سبق تخريجه تحت القسم الأول من أقسام الشفاعة.

الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته(١)

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ)

الشَّرْح

الميثاق لغة: العهد، **والميثاق شرعًا واصطلاحًا**: هو العهد الذي أخذه الله ـ تعالى ـ من آدم وذريته، والأصل في ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣].

❐ اختلف العلماء في هذا العهد؛ ما هو؟ على قولين مشهورين:

القول الأول: أن الله ـ تعالى ـ استخرج ذرية آدم من صلبه؛ من ظهره، وأشهدهم على أنفسهم بلسان المقال؛ بأن الله ربهم، ثم عاهدهم، ثم إنَّ الله ميَّزهم إلى أصحاب اليمين؛ وإلى أصحاب الشمال؛ فيكون المقصود بالعهد: أنَّ الله سبحانه أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وأنه جعل فيها من المعرفة ما علمتْ به ما خاطبها ربُّها؛ فشهدت، ونطقت.

القول الثاني: أن الله استخرج ذرية بني آدم بعضهم من بعض من أصلابهم بعد الولادة؛ شاهدين على أنفسهم: أن الله ربهم ومليكهم، وأنه لا إلٰه إلا هو؛ فالإخراجُ: من ظهور بني آدم؛ بعضهم من بعض، ومعنى أشهدهم على أنفسهم؛ أي: بلسان الحال لا بلسان المقال؛ أي: دلَّهم على توحيده، وفطرهم عليه؛ بأن

(١) انظر: «معارج القبول» (١/ ١٨).

بسط لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدتْ بها عقولُهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، فكل بالغ يعلم ضرورةً أن له ربًّا واحدًا.

فالمراد بالإشهاد: فَطْرهم على التوحيد؛ فكل مولود يولد على الفطرة، فقام ذلك مقام الإشهاد.

أدلة القول الأول:

الأدلة التي استدل بها أهل القول الأول؛ ـ بأن الميثاق هو استخراجُه ذريةَ آدم من ظهره؛ أي: أرواحهم ـ وإنطاقها، حتى نطقتْ، وشَهِدتْ، ثم أعادها ـ: كالآتي:

الدليل الأول: حديث عمر بن الخطاب ﷺ الذي رواه الإمام أحمد: أن النبي ﷺ سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، فقال: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ واسْتَخرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ فَفِيمَ العَمَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إن اللهَ ﷻ إِذَا خَلَقَ العَبْدَ لِلجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ الجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ العَبدَ للنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ**»(١).

الدليل الثاني: ما رواه الترمذي عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٤)، والترمذي (٣٠٧٥) وقال: «هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عُمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار، وبين عمر، رجلًا مجهولًا»، وقال ابن كثير: مسلم بن يسار لم يسمع عمر، كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة.
والحديث أخرجه أيضًا: مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٨)، ومن طريقه أخرجه كُلٌّ من: النسائي في «الكبرى» (١١١٩٠)، وأبي داود (٤٧٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٠)، و(٢/ ٣٥٤، ٥٩٤)، وصححه!! وابن حبان (٦١٦٦)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨٨٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٩٦)، والحديث ضعّفه الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ٨٧)، وفي «السلسلة الضعيفة» (٣٠٧٣). بهذا الإسناد، لكنه صححه لغيره في تخريج «شرح الطحاوية» (٢٦٦) فقال: «صحيح لغيره إلا مسح الظهر؛ فلم أجد له شاهدًا». وانظر أيضًا: «السلسلة الصحيحة» (٤/ ١٥٩).

«لَمَّا خلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ وَجَعلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصًا مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّي؛ مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُك، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أي رَبِّ؛ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَتِك يَقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، فَقَال: رَبِّ؛ كَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتينَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ؛ زِدْهُ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِينَ، فلمَّا قَضى عُمُرُ آدم المُدَّةُ جَاءَهُ مَلَكُ المَوْتِ فَقَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ؟ قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فجحد آدَمُ فجحدتْ ذريته، وَنَسِيَ آدمُ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِىءَ آدَمُ فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ»(١).

هكذا جاء في الحديث، والذي فيه الإشهاد على الصفة التي قالها أهل هذا القول، وردت في أحاديث عن ابن عباس، وابن عمر وتكلم فيها بعضهم.

الدليل الثالث: حديث ابن عباس الذي رواه الإمام أحمد عن النبي ﷺ قال: **«إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم ـ عليه الصلاة السلام ـ بنعمان وهو واد إلى جنب عرفة ـ يوم عرفة فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قُبُلًا قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ إلى آخر الآية...»** [الأعراف: ١٧٢](٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وانظر: «ظلال الجنة» للألباني (١/ ٩٠ ـ ٩١).

(٢) (صحيح): أخرجه أحمد (١/ ٢٧٢)، وابن جرير في «التفسير» (٩/ ١١٠ ـ ١١١، دار الفكر)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢٠٢)، والحاكم (٢/ ٥٩٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٣٢٦ ـ ٣٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٩١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨٨٩)، وابن منده «في الرد على الجهمية» (ص٢٨، ٢٩). كلهم من طريق الحسين بن محمد المروذي، حدّثنا جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: .... فذكره.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وقد تابع الحسينَ، وهبُ بنُ جرير عن أبيه، به، كما عند الحاكم (١/ ٨٠)، فلم يتفرد به حسين كما قال الحافظ ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٢٩)، وقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وحقهما أن يقيداه بأنه على شرط مسلم، فإن كلثوم بن جبر من رجاله، وسائرهم من رجال الشيخين، لكن قال النسائي عقب إخراجه هذه الرواية (٦/ ٣٤٧): «وكلثوم هذا ليس بالقوي وحديثه ليس بالمحفوظ»، ورجح الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣/ ٥٠١) وقفه على ابن عباس، وتعقبه الألباني =

الدليل الرابع: حديث عبد الله بن عمرو الذي يرويه مجاهد عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال: **أُخذوا من ظهره كما يؤخذ المشط من الرأس، فقال لهم: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، قالت الملائكة: شهدنا** ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢]»[(١)].

الدليل الخامس: وهو أقوى ما يشهد لصحة هذا القول؛ حديثُ أنس المخرَّج في الصحيحين عن النبي أنَّ الله تعالى يقولُ لأهونِ أهل النار عَذابًا: «**لو أنَّ لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم. قال: فقد سألتُك ما هو أهون من هذا وأنت في صُلب آدم ألا تشرك بي فأبيتَ إلا الشرك**»[(٢)]، وقد روي

= بأن هذا الموقوف في حكم المرفوع، لسببين:

الأول: أنه في تفسير القرآن، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع، ولذلك اشترط الحاكم في كتابه «المستدرك» أن يخرج فيه التفاسير عن الصحابة كما ذكر ذلك فيه (١/ ٥٥).

الآخر: أن له شواهد مرفوعة عن النبي ﷺ عن جمع من الصحابة، وهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، وأبو أمامة، وهشام بن حكيم أو عبد الرحمٰن بن قتادة السلمي على خلاف عنهما ـ ومعاوية بن أبي سفيان، وأبو الدرداء، وأبو موسى، وهي إن كان غالبها لا تخلو أسانيدها من مقال، فإن بعضها يقوي بعضًا. بل قال الشيخ صالح المقبلي في «الأبحاث المسددة» ـ كما نقله الألباني عن «فتح البيان» (٣/ ٤٠٦) لصديق حسن خان ـ: «ولا يبعد دعوى التواتر المعنوي في الأحاديث والروايات في ذلك». ثم قال الألباني: ولا سيما وقد تلقاها أو تلقى ما اتفقت عليه من إخراج الذرية من ظهر آدم وإشهادهم على أنفسهم، السلف الصالح من الصحابة والتابعين دون اختلاف بينهم، منهم عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود، وناس من الصحابة، وأبي بن كعب، وسلمان الفارسي، ومحمد بن كعب، والضحاك بن مزاحم، والحسن البصري، وقتادة، وفاطمة بنت الحسين، وأبو جعفر الباقر، وغيرهم، وقد أخرج هذه الآثار الموقوفة، وتلك الأحاديث المرفوعة الحافظ السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ١٤١ ـ ١٤٥)، وأخرج بعضها الشوكاني في «فتح القدير» (٢/ ٢١٥، ٢٥٢). انتهى كلام الألباني. وانظر: «الصحيحة» (١٦٢٣)، و«شرح الطحاوية» (ص٢٦٦).

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ١١٣ ـ دار الفكر)، وذكره السيوطي مرفوعًا في «الدر المنثور» (١/ ١٤٢)، وعزاه لابن منده في كتاب الرد على الجهمية، ولكن في المطبوع (ص٦٣)، ذكره ابن منده من رواية مجاهد عن ابن عمر ولم يسنده، وكذا وقع تسمية الصحابي عنده، وأخشى أن يكون تصحيفًا، أو خطأً طباعيًا، وقد رواه موقوفًا على عبد الله بن عمرو بن جرير في «التفسير» (٩/ ١١٢)، ورجح ابن كثير في «التفسير» (٢/ ٢٦٣) الرواية الموقوفة.

(٢) أخرجه البخاري: أحاديث الأنبياء (٣٣٣٤) واللفظ له، ومسلم: صفة القيامة والجنة والنار (٢٨٠٥)، وأحمد (٣/ ١٢٧، ١٢٩).

من طريق أخرى في المسند: «**قد سألتك أقل من ذلك وأيسر، فلم تفعل فَيُرَدُّ إلى النار**»(١)، وليس فيه قوله: «**في ظهر آدم**».

أدلة القول الثاني:

الذين يقولون: إن الله ـ تعالى ـ نصب الأدلة على ربوبيته، ووحدانيته، وأن الإشهاد كان بلسان الحال، قالوا:

الدليل الأول: آيةُ سورة الأعراف تدل على هذا القول من وجوه:

أحدها: أنه قال في الآية: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ ولم يقل: من آدم.

الثاني: أنه قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمۡ﴾ ولم يقل: من ظهره، وهو بَدل بعضٍ، أو بَدل اشتمالٍ؛ وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ ولم يقل: ذريته.

الرابع: أنه قال: ﴿وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾، ولا بُدَّ أن يكون الشاهد ذاكرًا لِمَا شهد به، وهو لا يذكر شهادته إلا بعد خروجه إلى هذه الدار؛ لا يذكر شهادته قبل ذلك.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أنَّ حِكْمَتَه بهذا الإشهاد؛ إقامة الحجة عليهم؛ لئلَّا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ١٧٢﴾؛ والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة، التي فُطروا عليها بدليل قول الله ـ تعالى ـ: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النِّساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرُهم بذلك؛ لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ١٧٢﴾ [الأعرَاف: ١٧٢]. ؛ ولا شك أنهم كلهم غافلون عن ذلك الإخراج لهم من صلب آدم؛ وغافلون أيضًا عن إشهادهم جميعًا ذلك الوقت إذْ هذا لا يذكره أحد منهم.

السابع: أن هناك حكمتين في هذا الإشهاد؛ وهما: لئلا يَدَّعُوا الغفلةَ؛ أو يَدَّعُوا التقليد؛ كما في قوله: ﴿أَوۡ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةٗ مِّنۢ بَعۡدِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧٣]؛ إذ الغافلُ لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره، ولا

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٠٧).

تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: أن الله توعدهم بجحودهم وشركهم في ادِّعائهم التقليد في قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، والله ـ سبحانه ـ إنما يهلكهم بمخالفة رسلهم وتكذيبهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل؛ إذْ أخبرَ أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون.

التاسع: أنه سبحانه أخبر أنه أشهد كُلَّ واحدٍ على نفسه، واحتج عليه بهذا في غير موضع من كتابه؛ كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وإنما ذلك بالفطرة، وهي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسلُه بقولهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

العاشر: أنه جعل الإشهاد آية، وهي الدلالة الواضحة المبينة المستلزمة لمدلولها وإنما يتضح ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، وهذا شأن آيات الرب تكون واضحة بيِّنة مستلزمة لمدلولها، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤].

الدليل الثاني: روايةُ الحسن، عن الأسود بن سريع ـ من بني سعد ـ: قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ أربع غزوات قال: فتناول قومٌ الذريّة بعدما قتلوا المُقَاتِلة فبلغ ذلك رسولَ الله فقال: **ألا ما بال أقوام قتلوا المقاتِلة حتى تناولوا الذرية؟** قال: فقال رجل: يا رسول الله ﷺ أَوليس أبناء المشركين؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: **إن خياركم أبناء المشركين إنها ليست نسمةٌ تُولَدُ إلا وُلِدَتْ على الفطرة فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها فأبواها يهوِّدانها وينصِّرانها**»(١).

---

(١) **(صحيح)**: أخرجه أحمد (٤/ ٢٤) وهذا لفظه، وأخرجه أيضًا في (٣/ ٤٣٥) بنحوه، وقال الهيثمي (٥/ ٣١٦): «رواه أحمد بأسانيد وبعضها رجاله رجال الصحيح»، وأخرجه أيضًا: النسائي في «الكبرى» (٥/ ١٨٤، رقم ٨٦١٦)، والدارمي (٢/ ٢٩٤، رقم ٢٤٦٣)، وابن جرير (٩/ ١١٢ ـ ١١٣)، والبيهقي (٩/ ٧٧، رقم ١٧٨٦٨)، و(٩/ ١٣٠، رقم ١٨١١٤)، وصححه ابن حبان (١/ ٣٤١، رقم ١٣٢)، والحاكم (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤، رقم ٢٥٦٦، ٢٥٦٧)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وقال أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٦٣): «حديث الأسود مشهور ثابت». وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٦٨): «... وهو حديث بصريٌّ صحيح». وانظر: «الصحيحة» (٤٠٢)، و«صحيح الجامع» (٥٥٧١).

قال الحسن: ولقد قال الله في كتابه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، ومنها حديث أبي هريرة ﷺ في «الصحيحين» قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ مَولودٍ يُولَدُ إلّا على الفطرة**»[(١)]، وفي رواية لمُسلم: «**على هذه الملة**»[(٢)]، وفي رواية له أيضًا: «**إلّا على هذه الملة، حتى يُبَيِّنَ عنه لسانُه**»[(٣)].

الدليل الثالث: حديث عياض بن حمار في «صحيح مسلم» قال رسول الله ﷺ: «**إني خلقت عبادي حنفاء كُلَّهُمْ، وإنهم أتتهم الشياطينُ فاجتالتهم عن دينهم وحرَّمت عليهم ما أحللتُ لهم**»[(٤)].

الجواب عن أدلة القول الأول:

قالوا: القول الأول يضعفه أمران؛ إذ هو متضمن لها:

أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذٍ وأقروا بالإيمان وأنه بهذا تقوم عليهم الحجة يوم القيامة.

الثاني: أن الآية دلت على هذا، والآية لا تدل عليه بالوجوه العشرة السابقة.

أما الآثار التي استدل بها أهل القول الأول، فأجاب عنها أهل القول الثاني:

بأنها تدل على أن الله ـ سبحانه ـ صوَّر النسمة وقدَّر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها ثم أعادها إليها وقدَّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له.

ولا تدل على أنها خُلقت خلقًا مستقرًّا، واستمرت موجودةً ناطقةً كلها في موضع واحد، ثم يوصل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة كما قاله ابن حزم،

(١) أخرجه البخاري في «الجنائز» (١٣٨٥)، ومسلم في «القدر» (٢٦٥٨)، وأبو داود في «السُّنَّة» (٤٧١٤)، وأحمد (٢/ ٢٣٣)، وفي مواضع أخرى من مسنده، ومالك في «الجنائز» (١/ ٢٤١ ـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في «القدر» (٢٦٥٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٨).

(٤) أخرجه مسلم في «الجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا» (٢٨٦٥) واللفظ له، وأحمد (٤/ ١٦٢).

فهذا لا تدل الآثار عليه.

كما أنها لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقًا مستقرًّا ثابتًا، كما قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد بل الرب يخلق منها جملة بعد جملة على الوجه الذي سبق به التقدير أولًا، فيجيء الخلق الخارجي مطابقًا للتقدير السابق كشأنه ـ سبحانه ـ في جميع مخلوقاته؛ فإنه قدَّر لها أقدارًا وآجالًا، وصفات، وهيئات، ثم أخرجها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق.

فالآثار المروية إنما تدل على هذا المقدار، وبعضها يدل على أن الله استخرج أمثالهم وصورهم، وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة عليهم هناك.

وأما الآثار التي في بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة، وبعضهم إلى النار، كما في حديث عمر(١)، وفي بعضها الأخذ وإراء آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد كما في حديث أبي هريرة السابق(٢)، والذي فيه الإشهاد على الصفة التي قالها أهل القول الأول **قالوا:**

إنه موقوف على ابن عباس وعمر، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في المستدرك على الصحيحين، وهو معروف بتساهله رَحِمَهُ اللَّهُ، لكن قال المحقق الشيخ أحمد محمد شاكر: حديث ابن عباس وعمر صحيحان مرفوعان وتعليلهما بالوقف على ابن عباس وعمر غير سديد كما بيَّن ذلك عند شرحه لهما في المسند(٣).

❐ الترجيح:

بعد هذا: هل بين هٰذين القولين تناف؟ أو هل يمكن الجمع بين هٰذين القولين؟

قال شيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تنافي بين القولين؛ فإن الأخذ للذرية من ظهر آدم والإشهاد عليهم: كان تقدمةً لبعثة الرسل، والحجةُ إنما قامت ببعثة الرسل؛ فهم الذين ذكَّروهم بتلك الشهادة، فقامت للرسل الحجة

---

(١) تقدم ذكره قريبًا.

(٢) تقدم ذكره قريبًا.

(٣) انظر: «المسند» (١/ ١٥٧ رقم ٣١١) بتعليق الشيخ أحمد شاكر.

على الناس، كما لو كان عند الإنسان شهادة ثم نسيها ثم ذكَّره أحدٌ إياها، وقال له: يا فلان اذكر أن عندك شهادة في وقت كذا على كذا، وأيضًا: فإن الأخذ من ظهور بني آدم أخذٌ من ظهر آدم؛ فإن ظهورهم ظهر له؛ وعلى هذا: فلا منافاة بين الأقوال وظاهر هذه الأحاديث.

فهذه الأحاديث ظاهرة في أن الله ـ تعالى ـ استخرج ذرية آدم أمثال الذّر ـ الأرواح ـ وأشهدهم ثم أعادهم ﷻ، وَكَوْنُ الإنسانِ لا يذْكُر الشهادةَ؛ لا يستلزم أن يكون ذلك لم يقع؛ فقد جاءت الرسل بعد ذلك، وذكَّرتهم بالشهادة، والحجة إنَّما قامت ببعثة الرسل، وعلى ذلك فلا منافاة بين القولين.

❁ ❁ ❁

القـدر
منزلتُه، وحقيقةُ الإيمان به

قَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ:

(وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيْمَا لَمْ يَزلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُل الجَنَّة، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُل النَّار، جُمْلَة وَاحِدَة، فَلَا يَزْدَاد فِي ذَلِك العَدَد وَلَا يَنْقص منه)

الشَّـرح

هذا المبحث في القدر، وأن الله ﷻ عَلِمَ كل شيء، ولا يخفى عليه ـ سبحانه ـ شيء.

والمؤلف رحمه الله بحث القدر في مواضع من هذا المتن، والقَدَر بالفتح، والسكون؛ **لغةً**: هو مصدر قدرتُ الشيءَ؛ إذ أحطت بمقداره[(١)]. **واصطلاحًا**: تعلُّق عِلْم الله وإرادته أزلًا بالكائنات قبل وجودها، فلا أمر إلا وقدَّره الله أزلًا؛ أي: سَبَقَ به علمُ الله، وتعلقت به إرادتُه.

❐ منزلةُ الإيمان بالقدر من الدين:

الإيمانُ بالقدر أحد أصول الإيمان الستة، ودليله حديث جبريل عليه السلام، وفيه لما سأل النبيَّ ﷺ عن الإيمان قال له: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[(٢)] فجعله سادس أصول الإيمان، فمن لم

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٥/ ٧٤)، و«الصحاح» (٢/ ٧٤)، مادة: (قدر).

(٢) أخرجه مسلم في «الإيمان» (٨)، والترمذي في «الإيمان» (٢٦١٠)، والنسائي في «الإيمان وشرائعه» (٤٩٩٠)، وأبو داود في «السُّنَّة» (٤٦٩٥)، وابن ماجه في «المقدمة» (٦٣)، وأحمد (١/ ٥١)، والسياقُ لمسلمٍ وأبي داود.

يؤمن بالقدر؛ فقد ترك أصلًا من أصول الإيمان وجحده، فيشبه من قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ﴾ [البقرة: ٨٥].

فإذن: من أنكر القدر؛ فليس بمؤمن، بل ولا مسلم، فلا يُقبَل عملُه. قال العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكر آثار الإيمان بالقدر: «وهذه الآثار كلها تحقق هذا المقام، وتبيِّن أن من لم يؤمن بالقدر؛ فقد انسلخ من التوحيد، ولبس جلباب الشرك، بل لم يؤمن بالله ولم يعرفه، وهذا في كل كتاب أنزله على رسله».

وهو كلام عظيم للإمام ابن القيم. فهو يوضّح أن مثل هذا لم يؤمن بالقدر ولم يؤمن بالله بل إنه ليس مؤمنًا، ولم يصح إيمانه.

فالإيمانُ: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، **ومن أنكر أو جحد أصلًا من هذه الأصول**: فقد خرج عن دائرة الإسلام، وصار من الكافرين ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ؛ لأن هذه الأصول نزلت بها الكتب، وجاءت بها الرسل، وأجمع عليها المسلمون؛ فمن جحد واحدًا منها؛ فقد خرج عن دائرة المسلمين، ودخل في دائرة الكافرين، وهناك أحاديث جاءت في مقت القدرية[(١)]، لكنها ضعيفة عند أهل العلم، وبعضها موقوف على الصحابة، والموقوف أصح؛ **ومن ذلك**:

١ ـ ما ورد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[(٢)].

---

(١) قال البيهقي في «الاعتقاد» (ص٣١٦): «وإنما سمُّوا قدرية؛ لأنهم أثبتوا القدر لأنفسهم ونفوه عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ونفوا عنه خلق أفعالهم، وأثبتوه لأنفسهم».

(٢) أخرجه أبو داود في «السُّنَّة» (٤٦٩١) ومن طريقه الحاكم (١/ ١٥٩، رقم ٢٨٦)، والبيهقي (١٠/ ٢٠٣، رقم ٢٠٦٥٨)، كلهم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: . . . فذكره، وهذا إسناد منقطع، فأبو حازم وهو سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
وأخرجه أحمد (٢/ ٨٦) من طريق أنس بن عياض، ثنا عمر بن عبد الله مولى غفرة، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: . . . فذكره بنحوه، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عمر بن عبد الله، ضعفه النسائي، ويحيى بن معين، وقال يحيى بن معين: لم يسمع من أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
ورواه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٩٤)، والآجري في «الشريعة» (٤١٩)، وابن عدي =

٢ ـ وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «والذي نفس ابن عمر بيده لو كان لأحدهم؛ ـ يعني: القدرية الذين ينكرون القدر ـ لو كان لأحدهم مثل أُحُدٍ ذهبًا، ثم أنفقه في سبيل الله ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر».

ثم استدل بالحديث السابق؛ حديثِ ابن عمر: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله**» إلى آخره[(١)].

٣ ـ وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال لابنه: يا بني إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**» يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من مات على غير هذا ليس مني**»[(٢)].

٤ ـ وفي رواية لابن وهب قال رسول الله ﷺ: «**من لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله عز وجل بالنار**»[(٣)]، وهذا الحديث ذكره الإمام الشيخ محمد بن

= في «الكامل» (٣/ ٢١٢)، والفريابي في «القدر» (٢١٦) كلهم من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم به، وإسناده ضعيف منكر.
ورواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٢٥)، وقال: هذا حديث لا يصح، لكن حسَّنه الألباني في «ظلال الجنة» (٣٣٨)، و(٣٣٩)، وورد بمعناه أيضًا من حديث أبي هريرة عند ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٣٤٢)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٣٤٢)، وورد بمعناه أيضًا من حديث جابر بن عبد الله عند ابن ماجه (٩٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٣٢٨)، وغيرهما، وحسَّنه الألباني في «ظلال الجنة» (٣٢٨).

(١) سبق تخريجه.

(٢) (صحيح): أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧، رقم ٢٢٧٥٧)، وابن أبي شيبة (٧/ ٢٦٤، رقم ٣٥٩٢٢)، والطيالسي (٥٧٧)، والبزار في «مسنده» (٢٦٨٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٩/ ١٧)، والترمذي (٢١٥٥) باب إعظام أمر الإيمان بالقدر، وفي «تفسير القرآن» (٣٣١٩)، وأبو داود في «السُّنَّة» (٤٧٠٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٨) و(٥٩) و(١٩٤٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٤٨)، والبيهقي (١٠/ ٢٠٤)، وصححه الألباني في «الطحاوية» (٢٣٢، ٢٧١)، وفي «المشكاة» (٩٤)، وفي «ظلال الجنة» (١٠٢ ـ ١٠٧).

(٣) أخرجه ابن وهب في «القدر» (٢٦)، وفيه انقطاع، بين سليمان بن مهران (الأعمش)، وعبادة بن الصامت، فإنه لم يدركه، ويغني عنه مما وقع في بعض روايات الحديث السابق: «**فإنْ مت على غير هذا دخلتَ النار**».

عبدالوهاب في كتاب التوحيد.

٥ ـ وفي المسند والسُّنن عن ابن الديلمي قال: لقيتُ أُبيَّ بنَ كعبٍ، فقلت: يا أبا المنذر، إنه قد وَقَعَ في نفسي شيء من هذا القدر فحدّثني بشيء ـ لعلَّه يذهبُ من قلبي ـ قال: «لو أن الله عذَّب أهل سماواته وأهل أرضه؛ لعذَّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم، ولو أنفقت جَبَل أُحدٍ ذهبًا في سبيل الله ﷻ ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلتَ النارَ، فأتيتُ حذيفةَ فقال لي مثلَ ذلك، وأتيتُ ابنَ مسعود فقال لي مثل ذلك، وأتيتُ زيد بن ثابت فحدَّثني عن النبي ﷺ مثل ذلك»[(١)]، حديث صحيح رواه الحاكم في صحيحه، قد ذكر هذا الحديثَ الإمامُ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد.

فحقيقةُ الإيمان بالقدر: أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

وهو: أنَّ الله ـ سبحانه ـ أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وهدى وأضل، فالقدرُ شاملٌ لكل شيء في هذا الكون؛ للذوات، والصفات، والحركات، والأفعال، **ولكن من أهم ما يجب الإيمان به**: أن يعلم المسلمُ أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

متى خرجت القدريةُ؟ ومن أول من تكلم بالقدر؟

خرجتِ القدريةُ في أواخر عهد الصحابة رضوان الله عليهم.

---

(١) (صحيح): أخرجه أحمد (٥/ ١٨٢، رقم ٢١٦٢٩) والسياق لَهُ، وابن حبان (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٤٩٤٠)، والخطيب في «الموضح» (١/ ١٧٩)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢٤٥)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٤)، وفي «شعب الإيمان» (١/ ٢٠٣، رقم ١٨٢) كلهم من طريق أبي سنان، عن وهب بن خالد الحميري، عن ابن الديلمي. . . به، وتابعه سفيان عن أبي سنان، وصححه ابن حبان (٢/ ٥٠٥، ٧٢٧)، والألباني في «الظلال» (٢٤٥)، وفي «المشكاة» (١١٥)، وفي «شرح الطحاوية» (٦٢٩)، ووقع في بعض طرق هذا الحديث من رواية سفيان، عن أبي سنان، عن وهب بن خالد الحميري، عن ابن الديلمي، عن أُبيٍّ ابن كعب، وفي بعض الطرق من رواية إسحاق بن سليمان الرازي، عن أبي سنان، عن وهب بن خالد، عن ابن الديلمي، عن زيد بن ثابت.

وأول من تكلم في القدر شخص يقال له: معبد الجهني بالبصرة[(١)].

❐ مراتبُ الإيمان بالقدر:

مراتبُ الإيمان أربع:

الأولى: مرتبةُ العِلْم، وصفة العلم من الصفات الذاتية لله ـ تعالى ـ، **وهي تتناول**: الموجودَ والمعدوم، والواجب، والممكن، والمبتَدَع؛ وذلك: أن عِلْمَ الله محيطٌ بالأشياء؛ على ما هي عليه لا محو فيه، ولا تغيير، ولا زيادة، ولا نقص؛ فإن الله يعلمُ ما كان وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف يكون؛ إذًا فَعِلْمُ الله يتناولُ الموجودَ، والمعدوم، والواجب، والممكن، والمبتَدع.

والأدلة على القدر من الكتاب والسُّنَّة أكثر من أن تحصى.

واتفق على إثبات القدر الصحابةُ والتابعون، ولم يخالف فيها إلا مجوس هذه الأمة، وهم القدرية من المعتزلة ومن وافقهم.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة: وهي أن الله كتب مقادير الخلائق وما هو كائن إلى يوم القيامة في اللوح المحفوظ.

والأدلة على إثباتها: قول الله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ﴾ [الحديد: ٢٢]، وفي الحديث: «**أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**»[(٢)].

ومن الأدلة على المرتبتين الأوليين: قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَـٰبٍ ۚ﴾ [الحج: ٧٠].

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة: وهي إثبات مشيئة الله النافذة الماضية وإثبات نفوذ قدرته ومشيئته، وشمول قدرته.

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله: «أما فتنة القدر فأول من تكلم بها معبد الجهني رجل من البصرة، وكان عنده حظ من العلم يقال له: معبد بن خالد، ويقال: معبد بن عبد الله بن عويمر مات بعد الهزيمة، وكان يومئذٍ مع الأشعث وأصابته جراحة وهو أول من تكلم بالقدر وهو الذي تبرأ منه عبد الله بن عمر بن الخطاب». وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٤)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٨٤).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

ومن الأدلة على إثباتها: قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقول الله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السَّجدة: ١٣].

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد: وهي إثبات خلق الله وإيجاده لكل شيء.

ومن الأدلة على إثباتها: قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرّعد: ١٦]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١].

فهذه مراتب القدر: العلم، والكتابة، والإرادة، والخلق، وقد نظمها بعضهم، فقال:

علم كتابة مولانا مشيئته ... وخلقه وهو إيجاد وتقدير

❒ مذاهبُ الناس في القدر:

المذهب الأول: مذهب أهل السُّنَّة؛ أن كل شيء بقضاء الله وقدره؛ حتى العجز والكيس؛ يعني: حتى العجز والجد والنشاط كلّه بقدر؛ فكل شيء بقضاء الله وقدره، ويدخل في ذلك عندهم: خَلْقُ أفعال العباد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفُرقان: ٢]، ومن ذلك: إقرارهم بأن الله ـ تعالى ـ يريد الكفر من الكافر، ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه؛ فيشاؤه: كونًا ولا يرضاه: دينًا، وأنه لا حادث إلا وقد قدره الله أزلًا؛ أي: سبق به علمه.

ويعتقد أهل السُّنَّة: أن الإرادة قسمان: كونيةٌ قَدَرِيةٌ خلقية؛ ترادفُ المشيئةَ، ودينيةٌ شرعيةٌ أمريةٌ؛ ترادف المحبةَ، ويثبتون أن العبد فاعلٌ حقيقةً، ولكنه مخلوق لله، ومفعول له، ولا يقولون: هو نفس فعل الله؛ فيفرقون بين الخالق والمخلوق، والفعل والمفعول.

ويعتقدون أنَّ مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله؛ في كل شيء؛ مما يوافق ما شرعه، وما يخالفه؛ من أفعال العبد وأقواله، فالكل بمشيئة الله، **فما وافق ما شرعه**: رَضِيَه وأحبَّه، **وما خالفه**: كَرِهَهُ؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمر: ٧].

المذهب الثاني: مذهب القدرية؛ ومن أصولهم: نفي خلق الفعل مطلقًا فيقولون: أفعال العباد ليست مخلوقة لله، يعنون: أفعالهم من خير وشر وطاعة

ومعصية؛ لم يقدرها الله ولم يشأها ولم يخلقها.

وغلاة القدرية والرافضة أنكروا أن الله عالم بالأزل، **فالقدرية قسمان**:

١ ـ الغلاة الذين أنكروا المرتبتين الأوليين؛ علم الله وكتابته.

٢ ـ المتوسطون الذين أنكروا عموم المرتبتين الأُخريين فآمنوا بالعلم والكتابة، واعترفوا وصدقوا بالمرتبتين الأوليين، ولكن جحدوا عموم المرتبتين الأُخريين كما سيأتي.

فغلاة القدرية القدامى: كمعبد الجهني ـ الذي سأل ابن عمر عن مقالته ـ وكعمرو بن عبيد؛ فإنهم ينكرون علم الله المتقدم، وكتابته السابقة، ويزعمون أن الله أمر ونهى وهو لا يعلم مَنْ يطيعه ممن يعصيه، بل الأمر أُنف؛ أي: مُستأنف، وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين، وكان **أول من أظهر ذلك بالبصرة**، معبد الجهني، **وأخذ عنه** هذا المذهب غيلان الدمشقي، فردّ عليه بقية الصحابة كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وواثلة بن الأسقع، وغيرهم.

فالقدرية ينقسمون إلى فرقتين:

الأولى: تنكر أن الله سبق علمه بالأشياء مطلقًا، وتزعم أن الله لم يقدّر الأمور أزلًا، ولم يتقدم علمه بها، وإنما يعلمها إذا وقعت، وهؤلاء هم الغلاة. قال العلماء: وهؤلاء الطائفة انقرضوا، وهم الذين كفَّرهم الأئمة؛ مالك، والشافعي، وأحمد، وهم الذين قال فيهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ناظِروا القدريةَ بالعلم؛ فإن أقروا به: خُصموا، وإن أنكروه: كفروا»[(١)].

الفرقة الثانية: المتوسطون أو عامة القدرية؛ الذين أقروا بالعلم والكتاب المقرون بالعلم، **وإنما خالفوا السلف** في زعمهم أن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال؛ يعني: يقولون: أفعالُ العبادِ لم يشأها الله، ولا خلقها؛ فيقولون: إن مشيئة الله عامة إلا أفعال العباد، وَخَلْق الله عامٌّ لكل شيء إلا أفعال العباد، وهذا المذهب مع كونه مذهبًا باطلًا؛ أخفّ من المذهب الأول.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٣/ ٣٤٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهؤلاء مبتدعة ضالُّون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك، وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد»؛ يعني: يوجد من العلماء من اعتنق هذا المذهب، ومنهم من أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما[١]، (لكن من كان داعية إلى بدعته لم يخرجوا له، وهذا مذهب فقهاء الحديث كأحمد وغيره، أنَّ من كان داعية إلى بدعته، فإنه يستحق التعزير لدفع ضرره عن الناس، وإن كان في الباطن مجتهدًا، فأقل عقوبته أن يهجر فلا يكون له مرتبة في الدين، فلا يُستقضى ولا تُقبل شهادته). انتهى كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ.

فالقدرية والمعتزلة؛ نفاةُ القدر: يثبتون للعبد مشيئة تخالف مشيئة الله؛ أي: تخالف ما أراده الله من العبد وشاءه، ويزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه استقلالًا، بدون مشيئة الله وإرادته.

شبهة القدرية النقاة:

شبهتهم أنهم قالوا: لئلا يلزم على ذلك أن يخلق المعاصي ويعذب عليها **وذلك بناءً على أصلهم، وهو**: أنه يجب على الله فعل الأصلح للعبد، وفعل الأصلح للعبد هو في أن يقدّر لهم الطاعة لا المعصية؛ فلو قدَّر المعصيةَ وعذَّب عليها؛ للزم عليه أن يخلق المعاصي ويعذب عليها.

الجواب على الشبهة:

للردِّ عليهم نقول: أنتم في قولكم هذا كالمستجير من الرمضاء بالنار، فإنهم هربوا من شيء فوقعوا في شر منه، فإنه يلزم على قولهم:

أولاً: أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله، فإن الله قد شاء الإيمانَ منه ـ على قولهم ـ والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئةُ الكافر دون مشيئة الله! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل النقلي والعقلي، **وهل**

(١) ممن أخرج له الشيخان ممن رمي بالقدر: قتادة بن دعامة السدوسي، وتلميذه سعيد بن أبي عروبة، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وعبد الله بن أبي نجيح المكي، والحسن بن ذكوان، وغيرهم. وانظر: «هدي الساري» (٤٥٩ ـ ٤٦٠).
وانظر في حكم رواية المبتدع: «التقييد والإيضاح» (ص١٤٨ ـ ١٥٠).

أضل ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئةُ الكافر مشيئةَ الله؟!.

ثانيًا: أنه يلزم على قولهم أنه يقع في ملك الله ما لا يريد.

ثالثًا: يلزم على قولهم: الإشراك في الربوبية، وأن الله ليس ربًّا لأفعال الحيوانات؛ ولأفعال العباد؛ فإن مذهب هؤلاء القدرية: أن الله ـ سبحانه ـ ليس على كل شيء قدير، وأن العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه، وأن الله ـ سبحانه ـ لا يقدر أن يهدي ضالًّا، ولا يضل مهتديًا، وهذا كما قال بعض العلماء: **شرك في الربوبية مختصر**؛ ولهذا ورد: «القدرية مجوس هذه الأمة»[(١)]؛ وذلك **لمشابهة قولهم لقول المجوس**، فالقدريةُ يثبتون مع الله خالِقِين للأفعال فليست أفعالهم مقدورة لله، بل هي واقعة بغير مشيئة الله وإرادته، ولا قدرة له عليها أصلًا، بل العباد خالقون لأفعالهم بدون مشيئة الله، فالله ـ تعالى عن زعمهم ـ لم يخلق أفعالهم ولم يقدر ذلك عليهم، ولم يكتبه، ولا شاءه؛ **فشابهوا المجوس في كونهم أثبتوا خالقًا مع الله؛ ولهذا سُمُّوا: مجوس هذه الأمة، وسُمُّوا قدرية: لإنكارهم القدر**[(٢)].

والرد عليهم: بأن ربوبية الله ـ سبحانه ـ الكاملة المطلقة تبطل قولَ هؤلاء؛ لأن مقتضى ربوبية الله شاملة لجميع ما في هذا الكون من الذوات، والصفات، والحركات، والأفعال، **وحقيقة قول هؤلاء**: أن الله ليس ربًّا لأفعال الحيوانات، ولا تناولتها ربوبيته، وكيف تتناول ما لا يدخل تحت قدرة الله ومشيئته وخلقه؟ وهذا قول عامتهم ومتصوفتهم، وهذا القول شائع في القدرية؛ يعني: هذا المذهب إنما هو مذهب عامة القدرية.

---

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما جعلهم مجوسًا لمضاهاة مذهبهم مذاهبَ المجوس في قولهم بالأصلين وهما: النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله والشر إلى غيره، والله سبحانه خالق الخير والشر لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، وخلقه الشرَّ شرًّا في الحكمة كخلقه الخير خيرًا».
وانظر: «القضاء والقدر» للبيهقي (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤).

المذهب الثالث: مذهب الجبرية[١] أنَّ العبد ليس بفاعل أصلًا، بل هو مجبور على أفعاله، وأفعاله واقعة بغير اختياره، وأن الفاعل منه سِوَاهُ، والمحرِّكَ له غيرُهُ؛ فهو آلةٌ محضة، وحركاتُه بمنزلة هبوب الرياح، وحركات المرتعش؛ هذا **قولُ عامة الجبرية**.

وأما متصوفتهم ـ ممن يزعمون ـ الترقي في مقام الشهود للحقيقة الكونية والربوبية الشاملة ـ: فيرون أن كل ما يصدر من العبد؛ من ظلم، وكفر، وفسوق: هو طاعة محضة؛ لأنها إنما تجري وفق ما قضاه الله وقدَّره؛ فهو محبوبٌ لديه، مرضي عنه، فإنه وإنْ خالف أمرَ الشرع؛ فقد أطاع إرادته ونفذ مشيئته، **وهؤلاء شر من القدرية النفاة** وأشد عداوة لله، ومناقضة لكتابه، ورسله ودينه.

وتُسمَّى الجبرية قدرية؛ لاحتجاجهم بالقدر وخوضهم فيه، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

والجبرية والقدرية في طرفي نقيض:

فالقدرية غلوا في نفي القدر، حتى أخرجوا أفعال العباد عن خلق الله ومشيئته.

والجبرية غلوا في الإثبات، حتى سلبوا العباد قدرتهم واختيارهم، وزعموا أنهم لا يفعلون شيئًا البتة، وإنما الله هو فاعل تلك الأفعال حقيقةً، فهي نفس فعله لأفعالهم، والعبيد ليس لهم قدرة ولا إرادة ولا فعل البتة وأن أفعالهم بمنزلة حركات الجماد لا قدرة لهم عليها، **وإمامهم في هذا المذهب**، هو: الجهم بن صفوان[٢].

---

(١) الجبرية: هم أتباع الجهم بن صفوان الترمذي، وسموا جبرية؛ لأن مذهبهم: أن العبد مجبور على فعله وحركاته، وأفعالُه اضطرارية، فالجبرية يزعمون أن العباد لا يفعلون شيئًا ألبتة، وأن الفاعل عندهم هو الله حقيقة، وإضافة أفعال العباد إليهم عند الجبرية مجاز.
وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٧)، و«الواسطية» (ص١٠).

(٢) هو: جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، أسّ الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، كتب للأمير حارث بن سريج التميمي، وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها. وقُتل سنة ١٢٨هـ مع الحارث بن شريح ضد بني أمية.
وانظر: «تاريخ الطبري» (٧/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٣٧)، و«تاريخ الجهمية والمعتزلة» (ص١٠) وما بعدها للقاسمي، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٦)، و«الملل والنحل» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، و«الفِصَل» (٤/ ٢٠٤)، و«الكامل» لابن الأثير (٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤).

❐ الجواب على الجبرية:

والرد عليهم من أوجه:

الوجه الأول: أننا نفرق ـ بالضرورة ـ بين حركة البطش، وحركة المرتعش، ونعلم أن الأول باختياره، دون الثاني.

الوجه الثاني: أنه لو لم يكن للعبد فعل أصلًا؛ لما صَحَّ التكليفُ، ولا ترتَّب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله، ولا إسناد الأفعال التي تقضي سابقة قصد إلى العبد على سبيل الحقيقة، مثل: صلَّى، وصام، وكتب، بخلاف: طال، واسودّ لونُه، وجرى النهر، وذهبت الريح.

الوجه الثالث: النصوص القطعية تنفي ذلك وتنسب الأفعال إلى العباد؛ كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿...جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعۡمَلُونَ﴾ [السَّجدة: ١٧]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النُّور: ٥٦]، وقال: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فالعبد هو: المؤمن، والكافر، والبر، والفاجر، والمصلي، والصائم؛ حقيقةً، ولا يصح وصف الله بأفعال عباده، فالعبد هو الفاعل حقيقةً؛ بجعل الله له فاعلًا.

ومنشأ ضلال الجبرية، وشبهتهم: أنهم يقولون: إن العبد لا فعل له؛ لئلا يقع في ملك الله ما لا يريد؛ ولئلا يوجد خالق غير الله؛ يعني: عكس شبهات القدرية.

ومنشأ ضلال كلٍّ من القدرية والمرجئة هو: بالتسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، منشأ ضلالهم؛ يعني: أنَّ كُلًّا من القدرية والجبرية سَوَّوا بين إرادة الله ومحبته.

فإذن منشأ ضلال كل منهما: التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوَّى بينهما الجبرية والقدرية، **ثم اختلفوا**، فالإرادة عند الجبرية واحدة وهي: الكونية، فقالوا: الكون كله بقضاء الله وقدره، فيكون محبوبًا مرضيًا؛ حتى المعاصي والكفر، والإرادة عند القدرية واحدة، وهي: الشرعية، فقالوا: ما شرعه الله فقد قدَّره وأمر به، وأحبَّهُ؛ وليست المعاصي محبوبة لله، ولا مرضية له؛ فليست مقدَّرة ولا مقضية، بل هي خارجة عن مشيئته وخلقه.

الرد عليهم أن نقول: قد دلَّ على الفرق بين المشيئة والمحبة الكتابُ

والسُّنَّةُ، والفطرةُ الصحيحة

أمَّا المشيئة فمن الكتاب ما يلي:

١- قولُ الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السَّجدة: ١٣].

٢- وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٣- وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

٤- وقال: ﴿مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩].

٥- وقال: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وأما نصوص المحبة والرضا:

١ ـ قال ـ سبحانه ـ: ﴿... وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

٢ ـ وقال: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزُّمر: ٧].

٣ ـ وقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] عقب ما نهى عنه مِنَ الشِّركِ والظلم والفواحش والكبر.

٤ ـ وفي الحديث الذي في الصحيحين: **«إن الله كره لكم ثلاثًا: قيلَ وقالَ، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»**(١).

٥ ـ وفي المسند: **«إن الله يحب أن تُؤتَى رُخَصه كما يكره أن تؤتى معصيتُه»**(٢).

ومذهب أهل السُّنَّة أن المشيئة والمحبة ليس مدلولهما واحدًا، ولا هما متلازمان، بل قد يشاء الله ما لا يحبه، ويحب ما لا يشاء كونه، **فالأول**: كمشيئته

(١) أخرجه البخاري في «الزكاة» (١٤٧٧)، ومسلم في «الأقضية» (٥٩٣)، وأحمد (٤/ ٢٤٩)، واللفظ له من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وفي الباب أيضًا: عن أبي هريرة، وابن مسعود، ومعقل بن يسار، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) (صحيح): أخرجه أحمد (٢/ ١٠٨، رقم ٥٨٦٦)، وابن حبان (٢٧٤٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٢٠١)، والبزار كما في «كشف الأستار» (١/ ٤٦٩، رقم ٩٨٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٧٥، رقم ٥٣٠٢)، وقال الهيثمي (٣/ ١٦٢): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، والبزار والطبراني في «الأوسط» وإسناده حسن، وصححه الألباني في «الإرواء» (٥٦٤)، وفي «صحيح الجامع» (١٨٨٥).

لوجود إبليس وجنوده، ومشيئته العامة لجميع ما في الكون مع بُغْضِهِ لبعضه.

والثاني: كمحبته لإيمان الكفار، وطاعات الفجار، ولو شاء ذلك لوُجد ذلك كله؛ فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ويُردُّ على الطائفتين بقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦]؛ أي: خلقكم والذي تعملون[١]؛ فدلت على أن أفعال العباد مخلوقة لله، وعلى أنها أفعالهم حقيقةً، **ففيها الرد على الجبرية** الذين يقولون: إن العبد لا فعل له، **وفيها الرد على القدرية** الذين يقولون: إن العبد يخلق فعل نفسه استقلالًا.

ويُردُّ عليهما كذلك بحديث حذيفة رضي الله عنه: «**إن الله يَصْنَعُ كُلَّ صانع وصنعته**»[٢]، فالله سبحانه خلق الإنسان بجميع أغراضه وحركاته.

❐ مذهب الجبرية في الحكمة في أفعال الله:

الجبرية من الجهمية وغيرهم يُخرِجُون عن أفعال الله وأحكامه: حِكَمَها ومصالحها؛ فيزعمون أن الله ـ تعالى ـ يفعلُ لا لعلةٍ ولا لحكمةٍ، وإنما هو محض مشيئة، وصِرْفُ إرادةٍ، وكان شيخهم الجهم بن صفوان ـ قبحه الله ـ يقف على

---

(١) قال ابن كثير رحمه الله في «التفسير» (٧/ ٢٦): «يحتمل أن تكون «ما» مصدرية، فيكون تقدير الكلام: والله خلقكم وعملكم، ويحتمل أن تكون بمعنى «الذي» تقديره: والله خلقكم والذي تعملونه، وكِلا القولين متلازم، الأول أظهر؛ لما رواه البخاري في كتاب «أفعال العباد»، عن علي بن المديني، عن مروان بن معاوية، عن أبي مالك، عن ربْعِيّ بن حراش، عن حذيفة مرفوعًا قال: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**»».

(٢) (صحيح): أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١/ ٤٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٥٨ رقم ٣٥٧) ورقم (٣٥٨) وصححه، والبزار في «مسنده» (٢٨٣٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٠٩، رقم ١٩٠)، وفي «الأسماء والصفات» (ص٢٦، ٣٨٨) من طرق عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة مرفوعًا به، ووقع في بعض روايات هذا الحديث: «إن الله خالق» بدل «يَصْنَعُ»، وفي بعضهما: «صانع»، والحديث صححه الحاكم (١/ ٨٥، رقم ٨٥، ٨٦) وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وقال الألباني رحمه الله: وهو كما قالا، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٧): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي، وهو ثقة»، وصححه الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٨).
وانظر: «الصحيحة» (١٦٣٧)، و«صحيح الجامع» (١٧٧٧).

الجَذمى ـ يعني: المصابون بالجذام ـ فيقول: أرحم الراحمين يفعل هذا! إنكارًا للرحمة والحكمة.

ولهذا الأصل الذي أَصَّلوه لوازم وفروع كثيرة فاسدة ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من تسعين وجهًا(١).

❐ مذهب أهل السنة في الحكمة في أفعال الله:

الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة هو: إثبات العلة والحكمة في أفعال الله وشرعه وقدره، فما خلق شيئًا ولا قضاه ولا شرعه، إلا لحكمة بالغة وإن قصرت عنها عقول البشر.

والأدلة الدالة على إثبات هذا الأصل كثيرة، وأنه سبحانه حكيمٌ شَرَعَ الأحكامَ لحكمةٍ ومصلحةٍ؛ فما خلق شيئًا عبثًا، ولا خلق شيئًا سدى؛ فمن ذلك:

١ ـ قولُ الله ـ تعالى ـ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥].

٢ ـ وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

٣ ـ وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدّخان: ٣٨، ٣٩].

٤ ـ وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

٥ ـ وقال: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفُرقان: ١].

❐ مذهب أهل السنة في أفعال العباد:

أهل السُّنَّة قد توسطوا؛ فأثبتوا أن العباد فاعلون حقيقةً، ولهم قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة ومشيئة، وأن الله خالقهم وخالق قدرتهم ومشيئتهم؛ فأفعال العبد تضاف إليه على جهة الحقيقة، فالله خلقه وخلق فعله كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦] فأخبر أن العباد يعملون ويصنعون، ويؤمنون ويكفرون، ويفسقون ويكذبون، فللعبد مشيئة ولا تكون إلا بمشيئة الله كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، والله أعلم.

---

(١) انظر: «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٧٧).

○ قوله ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ: (وقد علم الله ـ تعالى ـ فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة):

هذه الإرادة التي أشار إليها الشيخ، هي المرتبة الأولى من مراتب القدر، وهي: أن الله علم ما يعمله العباد، وأنه يعلم كل شيء سبحانه كما ثبت ذلك في النصوص، ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، فهو يعلم أفعال عباده، وحركاتهم، وسكناتهم، وأفعالهم؛ علم ذلك وكتبه في اللوح المحفوظ قبل خلقه، كما ثبت في الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**كتب اللهُ مقادير الخلائقِ قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة قال: وعرشه على الماء**»[(١)]، فالله علم أفعال العباد وحركاتهم وسكناتهم وأعمالهم وخلق ذلك قبل أن تُخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (فلا يزداد في ذلك العدد ولا ينقص منه):

وذلك لأنه مكتوب في اللوح المحفوظ كما قال ـ سبحانه ـ:

١ ـ ﴿...وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] والإمام المبين هو اللوح المحفوظ.

٢ ـ ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ﴾ [الحج: ٧٠]، والكتاب هو: اللوح المحفوظ.

٣ ـ ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، فقوله سبحانه: ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾؛ يعني: اللوح المحفوظ.

○ وقول الطحاوي: (وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه):

معناه: أنَّ أفعالهم وغير أفعالهم؛ فحركاتهم وسكناتهم: كلها مكتوبة.

○ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (وكل ميسر لما خلق له):

معناهُ: أنه تعالى ييسر أهل السعادة للسعادة، فييسرُ أهلَ الجنة لعمل أهل

(١) أخرجه مسلم في «القدر» (٢٦٥٣).

الجنة ويموتون على التوحيد والإيمان.

وييسر الكفرةَ للكفر فيعملون بعمل أهل النار فيموتون على الكفر؛ فيدخلون النار.

فالمؤمنون ييسرّهم ربهم للإيمان والتوحيد والعمل الصالح، فيموتون على التوحيد؛ فيدخلون الجنة، والكفار ييسرهم ربهم للكفر وللمعاصي؛ فيموتون على الكفر؛ فيدخلون النار ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

○ وقوله: (والأعمال بالخواتيم):

معناهُ: أنَّ من خُتم له بالتوحيد والإيمان؛ صار من أهل الجنة، ومن خُتم له بالكفر؛ صار من أهل النار، كما في الأحاديث الصحيحة كحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا ـ وهو من أحاديث الأربعين النووية ـ: «**إن أحدكم يُجْمَعُ خلقُه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكونُ مضغةً مثلَ ذلك، ثمَّ يبعث الله ملَكًا، ويؤْمَرُ بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله وشقي أو سعيد، ثم يُنْفَخُ فيه الروحُ، فإن الرجل منكم ليعملُ حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابُهُ فيعملُ بعمل أهل النار، ويعملُ حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعملُ بعمل أهل الجنة**»(١).

فهذا الحديثُ يدل على أن الأعمال بالخواتيم ومثل ذلك أيضًا: قولُ الرسول ﷺ: «**ما منكم من أحدٍ إلا وقد كُتب مقعده من النار ومقعده من الجنة**» قالوا: يا رسول الله، أفلا نتّكل على كتابنا وندعُ العملَ؟ قال: «**اعملوا فكل ميسَّر لما خُلِقَ له**»(٢)، أمَّا مَنْ كان مِنْ أهل السعادة فيُيَسّرُ لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فيُيسّر لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ قول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الليل: ٥، ٦].

---

(١) أخرجه البخاري في «بدء الخلق» (٣٢٠٨) واللفظ له، ومسلم في «القدر» (٢٦٤٣)، وأبو داود في «السُّنَّة» (٤٧٠٨)، وابن ماجه «المقدمة» (٧٦)، وأحمد (١/ ٣٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧)، والترمذي (٣٣٤٤)، وأحمد (١/ ١٢٩، رقم ١٠٦٧) من حديث علي رضي الله عنه.

○ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله):

والمعنى: لأن السعادة مكتوبة والشقاوة مكتوبة؛ في اللوح المحفوظ ـ كما سبق ـ.

وكذلك أيضًا: فإنَّ كُلَّ شخصٍ ـ كما في حديث ابن مسعود المتقدم ـ وهو في بطن أمه يُنفخ فيه الروح وتُكتب سعادتُه وشقاوته، وهذه الأمور توافق ما هو مسطورٌ في اللوح المحفوظ؛ لأنَّ **الأصل هو ما دُوِّنَ وَكُتِب في اللوح المحفوظ**؛ فالسعادة والشقاوة مكتوبة في اللوح المحفوظ؛ هذا في **التقدير العام** الذي في اللوح المحفوظ والذي هو مكتوبٌ فيه كل شيء ﴿...وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

ثم هناك **التقدير العمري**: لكل شخص وهو في بطن أمه؛ تُكتبُ له السعادةُ والشقاوةُ، والعملُ، والرزقُ، والأجلُ.

ثم هناك **التقدير السنوي**: يكونُ في ليلة القدر؛ يكتب الله فيها ما يكون في تلك السنة من موت وحياة، وإذلالٍ وإعزازٍ، وإشقاء وإسعاد.

ثم هناك **التقدير اليومي**: وهو أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُقدِّر ما يكون في كل يوم كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿...كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٩]؛ فيُعزُّ، ويُذِلُّ، ويخلق، ويحيي ويميت، ويُسعد ويُشقي، ويُفقر ويُغني[(١)] سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

---

(١) وروي حديث حسن في هذا الباب رواه ابن ماجه رقم (٢٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٧٤)، وابن حبان في «الصحيح» (٦٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٣٠١) كلّهم: عن هشام بن عمار، ثنا الوزير بن صبيح، حدّثنا يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩] قال: «**في شأنه أن يغفر ذنبًا ويكشف كربًا ويجيب داعيًا ويرفع قومًا ويضع آخرين**».
قال البوصيري في «الزوائد» (١/ ٨٨): «هذا إسناد حسن لتقاصر الوزير عن درجة الحفظ والإتقان»، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٣٠١)، وجاء بمعنى حديث الباب عن عبد الله بن منيب، وابن عمر، لكن بأسانيد واهية. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، و«تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨)، وراجع الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٢٩) وقفه.

القدر سر الله في خلقه

قال الإمام الطحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ:

(وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه)[١].

كما قال ـ تعالى ـ في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]

الشَّرح

أصلُ القدر؛ سِرُّ الله في خلقه؛ وهو كونُه أَفْقر وأغنى، وأوجد وأفنى، وأمات وأحيا، وهدى وأضلّ، فهذا سِرُّ الله في خلقه لم يَطَّلِعْ عليه أحدٌ من خَلْقه لا مَلَكٌ مُقَرَّب ولا نبي مرسل؛ فكما تَقرَّرَ؛ القدرُ سر الله في خلقه؛ **يعني**: ما اطلَّع عليه أحدٌ منهم؛ فلا يعرفون لماذا أفقر هذا؟ ولماذا أغنى هذا؟ ولماذا أضلَّ هذا؟ ولماذا هدى هذا؟ ولماذا أحيا هذا؟ ولماذا أمات هذا؟ ولماذا أوجد هذا؟ ولماذا أفنى هذا؟

هذا سر الله، وله الحكمة البالغة في ذلك، **وهو مبنيٌّ على علمه وحكمته**،

---

(١) جاء هذا المعنى في حديث ضعيف أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٨٢) من طريق الهيثم بن جماز، عن أبي بكر عمران القصير، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكلموا في القدر فإنه سر الله، فلا تفشوا لله سره**»، وهو حديث ضعيف جدًّا آفته الهيثم بن جماز وهو متروك. وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤١٣١)، وجاء نحوه من حديث عائشة عند ابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٩٠)، وضعّفه وحديث ابن عمر معًا، الحافظُ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ١١٦١)، وضعف حديث عائشة ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٥٥)، وجاء بمعناه أيضًا من حديث أنس، كما عند الخطيب في «التاريخ» (٢/ ٣٨٨)، وفي سنده محمد بن عبد بن عامر، وهو وضاع.

وَلَيْسَ للعبد أن يسأل، ولا أن يعترض، بل يُسَلِّم الأمر لله؛ كما قيل: القَدَرُ سِرُّ الله؛ فلا نكشفه.

○ ثم قال الطحاوي: **(والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلَّم الحرمان، ودرجة الطغيان)**

يعني: أنَّ ذاتَ التعمق والغوص والبحث في هذا وفي حكمته، والاعتراض على الله: وسيلةٌ إلى الحرمان ووسيلة إلى الطغيان، والذريعة، والوسيلة، والدرجة؛ متقاربة؛ لكن الطغيان يكون في مقابلة الاستقامة، والحرمان في مقابلة الظفر، والخذلان في مقابلة النصر.

فالحرمان يكونُ في مقابلة الحصول على الظفر، والطغيان في مقابلة الاستقامة، فالخذلان هو الهزيمة في مقابلة النصر؛ فهذه معانٍ متقاربة.

وحاصلُ المعنى: أن التعمق والبحث والغوص والسؤال عن سر الله في خلقه؛ وسيلة إلى حرمان الشخص، وخذلانه ومجاوزة الحد؛ **أي**: هو وسيلة إلى حرمانه من التوحيد والإيمان الخالص، ووسيلة إلى طغيانه وتجاوزه الحد؛ فأنت عبد مأمور بأن تسلّم ولا تعترض، فإذا اعترضتَ وتعمقت؛ صار ذلك وسيلة إلى طغيانك ومجاوزتك لِحَدِّ العبودية، فَتَذَكَّرْ أنَّكَ عبدٌ مأمور؛ فلا تتجاوز حدك، ولا تسأل، ولا تَقُلْ في قدر الله: لماذا فعل كذا؟ فلا يقال: لماذا؟

ولا يُعترض على أفعال الله ولا على حِكْمته، فلا يقال: كيف؟

فإيَّاك أنْ تعترض على الله بـ(لماذا؟) ولا بـ(كيف؟) لأنَّ مَنِ اعترض على حكمة الله وقدر الله، وقال: لماذا فعل كذا؟ أو قال: كيف فعل كذا؟ فقد تجاوز حدَّه ولم يكن موحدًا، ويخشى عليه الانحرافُ والهلاكُ.

○ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فالحذر كل الحذر من ذلك: نظرًا، وفكرًا، ووسوسةً)**:

والمعنى: أنه ينبغي للإنسان أن يحذر كل الحذر؛ بالتفكير، والنظر، والوسوسة، والاعتراض على الله، فلا يَقُلْ لماذا خلق هذا؟ ولماذا أوجد هذا؟ ولماذا هدى هذا؟ ولماذا أضلَّ هذا؟ ولماذا أفقر هذا؟ ولماذا أغنى ذاك؟

فإذا أفقر أحدًا فلا تقل مثل ما يقوله بعضُ العامة: [هذا ما يستحق؛ فلان ما يستحق، فلان ليس كفئًا لذلك]؛ لأنَّ هذا نوعُ اعتراضٍ على الله! والله حكيم

عليم؛ فله الحكمةُ في ذلك؛ فهو الذي قَدَّرَ أن يكون هذا فقيرًا، وأن يكون هذا مؤمنًا، وهذا كافرًا، أو يكون هذا مطيعًا وهذا عاصيًا، فلا تعترض فهذا سر الله في خلقه، وسَلِّم الأمرَ لَهُ، فإن لم تفعل: كان هذا سببًا وذريعةً، ووسيلةً إلى حرمانك من التوحيد الخالص، وسببًا في طغيانك ومجاوزتك الحد.

○ ثم قال الطحاوي: **(فإن الله ـ تعالى ـ طوى علم القدر عن أنامه)**:

أي: طوى علم القدر عن أنامه، والأنامُ تطلق على الناس؛ وتطلق على الخلق، والمراد هنا: الخلق جميعا، والمعنى أنه تعالى: طوى عِلْمَ القدر عنهم؛ يعني: أخفاه ﷻ عن الخلق؛ لأنه مما اختص به ـ سبحانه ـ نَفْسَهُ؛ فلا يعلم ذلك لا ملك مقرَّب، ولا نبي مرسَل، كما لا يعلمون الحكمةَ في خلق هذا، وإيجاد هذا، وإغناء هذا، وإفقار هذا، وإضلال هذا وإماتة هذا؟ ولماذا هذا يعيش لمدة طويلة، ربّما مائة وعشرين، وهذا يموت وهو ابن أربعين، أو دون ذلك، وهذا يموت طفلًا، وآخرُ يموت في بطن أمه؛ فليس لك أن تعترض وتقول: لم؟ ولماذا؟ وكيف؟ لأنه سِرٌّ قد طواه الله عنك، وأخفاه عن الأنام، والناس؛ فله الحكمة البالغة ـ سبحانه ـ يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد.

○ ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ونهاهم عن مرامه)**:

ومُرادُه ونهاهم عن طلبه، وعن السؤال والبحث عنه.

❖ ❖ ❖

○ ثم قال الطحاوي: **(كما قال ـ تعالى ـ في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣])**:

معناه: أنه سبحانه لا يُسألُ عما يفعل؛ لحكمته البالغة ورحمته وَعَدْلِهِ.

لا لمجرّد قهره وقدرته، كما يقول الجبريةُ.

هو ـ سبحانه ـ لا يُسأل عَمَّا يفعل لكمال حكمته؛ لأنه حكيم وأمَّا العِباد، فإنهم يُسألون؛ لأنهم مأمورون؛ منهيون؛ مكلَّفون؛ فالله ﷻ هو: الكامل في ذاته وصفاته وأفعاله، وهو الحكيم فيما يقدِّرُه، وفيما يشرعه فلا يُسأل عما يفعل ـ سبحانه ـ.

❖ ❖ ❖

○ وقول الطحاوي: (فمن سأل لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حُكم الكتاب: كان من الكافرين)

معناه: أنَّ من سأل، فقال: لم فعل كذا؟ ولماذا؟، فقال: لِمَ أغنى هذا؟ ولِمَ أفقر هذا؟ ولِمَ هدى هذا؟ ولم أضلَّ هذا؟ فقد رد حكم الكتاب؛ يعني: عارض قول الله في قوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ فالله ـ تعالى ـ يقول هذا، وأنت تقول: لماذا فعل؟! ولا شك أنه ردٌّ لحكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين.

○ ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فهذا جملة من يحتاج إليه من هو مُنَوَّر قلبُه من أولياء الله ـ تعالى ـ):

أي: أنَّ هذه الأمور التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في القدر، وهي: **عدم الاعتراض على الله، والتسليم له، وعدم التعمق**؛ هذا الذي يحتاجه من نوَّر الله قلبه من أوليائه؛ يعني: من أحبابه المؤمنين؛ فأولياء الله هم المؤمنون، كما قال سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣].

○ وقوله: (وهي درجة الراسخين في العلم):

لأن الراسخين في العلم، هم الذين يسلِّمون لقضاء الله وقدره، ويعلمون أن الله ـ تعالى ـ حكيم في شرعه، وقدره، وفي أمره ونهيه

○ ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لأن العلم نوعان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود):

العلم علمان:

١- علم في الخلق موجود وهو علم الشريعة وتفاصيلها.

٢- وعلم في خلقه مفقود، وهو علم الغيب وعلم القدر الذي غاب وطواه الله عن أنامه؛ فلا تسأل عن العلم المفقود، فعلم الغيب لا يعلمه إلا الله؛ قال ـ سبحانه ـ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، وقال: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] فلا يعلم الأنبياء شيئًا من الغيب إلا ما أعلمهم الله وأطلعهم عليه؛ فالعلمُ المفقود لا تسأله ولا تطلبه؛ وهو

علم الغيب، ومن ذلك علم القدر.

❍ وقوله: **(فإنكار العلم الموجود كفر وادِّعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود)**:

من أنكر العلم الموجود، وهو علم الشريعة: فقد كفر، وَعِلْمُ الشريعة هو ما جاء في كتاب الله، وسُنَّة رسول الله، فمن أنكرها كفر.

ومن ادَّعى العلم المفقود، وهو علم الغيب: كفر أيضًا(١).

فلا يثبت الإيمان إلا بأن تطلب العلم الشرعي، وتترك طلب العلم المفقود، وهو: علم الغيب.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٣٠ ـ ٢٤٨)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٧٧).

اللوح والقلم

تعريف اللوح والقلم وآراء العلماء فيهما

قال الإمام الطحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ:

(ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رُقِم)

الشَّرح

هذا مبحثٌ فيما يتعلق باللوح والقلم، فنؤمن بجميع ما كَتَب به القلمُ، وللمقادير أقلام؛ سيأتي تفصيل القول فيها:

والقلم في اللغة: ما يُكتب به.

والمراد به شرعًا: القلم الذي خلقه الله، كتب به المقادير في اللوح المحفوظ.

واللوح في اللغة: ما يُكتب عليه.

والمراد به شرعًا: اللوح الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه.

والأدلة على ثبوت اللوح والقلم كثيرة، منها:

١- قول الله ـ تعالى ـ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البُرُوج: ٢١، ٢٢].

٢- قول الله ـ تعالى ـ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد: ٢٢].

٣- وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحج: ٧٠]، وهذا الكتاب هو اللوح المحفوظ.

٤- حديثُ عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: يا رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب**

مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»[١] والحديث صحيح ثابت.

٥- في الحديث الذي رواه الطبراني بسنده إلى النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درة بيضاء كفّتاه ياقوتة حمراء قلمه النور وعرضه ما بين السماء والأرض ينظر الله فيه كل يوم ستين وثلاثمائة نظرة يخلق في كل نظرة ويحيـي ويميت ويعزُّ ويذلُّ ويفعل ما يشاء»**[٢] الحديث رواه الطبراني بسند ضعيف.

❐ مسألة هل العرش سابق القلم في الوجود:

اختلف العلماء في القلم والعرش أيهما أسبق في الوجود؟ على قولين ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمداني[٣] **أصحهما**: أن العرش كان قبل القلم.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هذا الحديث روي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا وموقوفًا:
أما حديث ابن عباس المرفوع: فأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٦٠، رقم ١٠٦٠٥)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٥)، من طريق زياد بن عبد الله، عن ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، أن نبي الله ﷺ... فَذَكَرَهُ.
وهذا إسناد ضعيف لضعف ليث وهو ابن أبي سليم، قال يحيى بن معين: ليث بن أبي سليم ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس.
وأما حديث ابن عباس الموقوف: فأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٤٩٢، رقم ٤٢)، والحاكم (٢/ ٥١٦، رقم ٣٧٧١)، و(٢/ ٥٦٥، رقم ٣٩١٧)، والطبري في «التفسير» (٢٧/ ١٣٥)، واللالكائي في «الاعتقاد» (١٢٢٥) كلهم من طريق أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به موقوفًا. وهذا إسناد ضعيف فأبو حمزة الثمالي، رافضي ضعفه أحمد ويحيى بن معين، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: واهي الحديث، وتابعه عن سعيد بن جُبير به، بُكير بن شهاب، عند الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٦٠، رقم ١٠٦٠٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩١): «رواه الطبراني من طريقيْن، ورجال هذه ثقات»، وبكير هذا قال عنه الذهبي في «المغني» (٩٩٥): «... فعراقيّ صدوق»، وكذا في «الميزان» (٢/ ٦٧)، أما ابن حجر، فقال: «مقبول». انظر: «التقريب» (٧٥٧)، وقال الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٩٣ ـ ط: السابعة): «وإسناده يحتمل التحسين».

(٣) هو: الإمام الحافظ المقرىء العلّامة شيخ الإسلام: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، شيخ همذان. مولده في ذي الحجة سنة ٤٨٨هـ.
وله التصانيف في الحديث، وفي الزهد والرقائق، وقد صنف كتاب «زاد المسافر» في خمسين مجلدًا، وكان إمامًا في الحديث وعلومه، وكان عالمًا إمامًا في القراءات، والنحو، واللغة. =

والدليل على ذلك: ما ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»(١)

وجه الدلالة:

أن الحديث صريح أن التقدير إنما وقع بعد خلق العرش؛ فدل على أن العرش مخلوق قبل القلم، والتقدير وقع عند أول خلق القلم بلا مهلة؛ يعني: أن الله أول ما خلق القلم كتب به المقادير؛ لما رواه أبو داود عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب**»(٢) الحديث؛ يعني: أنه عند أول خلقه القلم قال له: اكتب بدليل الرواية الأخرى: «**أوَّل ما خلق الله القلمَ قال له: اكتب**»(٣) بنصب (أوّل) على الظرفية، ونصْب (القلمَ) على المفعولية؛ فيكون قوله: «**إن أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب**» جملة واحدة؛ وأما على رواية رفع (أولُ) و(القلمُ) فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم المحسوس المشاهَد، ويكون قولهُ: «**أول ما خلق الله القلم وقال له: اكتب**» جملتيْن ليتفق الحديثان.

إذن: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما؛ أفاد أن العرش سابق على التقدير، وحديث عبادة بن الصامت أفاد أن التقدير مقارن لخلق القلم؛ يوضحه اللفظُ الآخر: «**لما خلق الله القلم قال له اكتب فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة**» فهو يوضّح أن الأولية بالنسبة للكتابة، وقد ذكر العلّامة ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافية الخلافَ في العرش والقلم؛ أيهما خُلق أولًا؟ واختار أن العرش مخلوق أولًا، فقال رحمه الله:

والناس مختلفون في القلم الذي	**كُتب القضاءُ به من الدَّيان**
هل كان قبل العرش أو هو بعده؟	**قولان عند أبي العلا الهمداني**
والحق أن العرش قبل؛ لأنه	**قبل الكتابة كان ذا أركان**

= وتوفي رحمه الله في جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمس مئة، وله نيّف وثمانون سنة، وانظر: «المنتظم» (١٠/٢٤٨)، و«الكامل» (١١/١٦٧) لابن الأثير، و«العبر» (٤/٢٠٦)، و«البداية والنهاية» (٢/٢٨)، و«الشذرات» (٤/١٣١).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) (صحيح): وتقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

فرجَّح ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أن العرش مخلوق قبل القلم؛ لأنه قبل الكتابة.

وقولُه في العرش: [كان ذا أركان]؛ يعني: كان موجودًا.

❐ أقلام المقادير التي وردت في السُّنَّة:

القلم الأول: القلم العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي كتب به في اللوح المحفوظ المقادير. هذا القلم العام الشامل لجميع المخلوقات، وما بعده من الأقلام كلها مأخوذة منه وتوافقه[(١)].

القلم الثاني: خبر خلق آدم، وهو قلم عام أيضًا، لكن لبني آدم، وورد فيه آثار تدل على أن الله قدَّر أعمال بني آدم، وأرزاقهم، وآجالهم، وسعادتهم عقيب أبيهم[(٢)].

القلم الثالث: حين يُرسل المَلَكُ إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة[(٣)].

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسُّنَّة ﴿كِرَامًا

---

(١) كما في حديث عبادة بن الصامت السابق.

(٢) منها ما رواه مسلم بن يسار، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذُرِّيَّةً، فقال: خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون**».
فقال رجل: يا رسول الله فَفِيمَ العمل؟ قال: «**إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فَيُدْخِلَهُ به الجنة، وإذا خلق العبد للنار اسْتَعْمَلَهُ بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فَيُدْخِلَهُ به النار**»، وقد سبق تخريجه.

(٣) منها حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه ملكًا ويؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله ورزقه وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح؛ فإن الرجل منكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة**»، وقد تقدم تخريجه.

كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ١١] ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [قٓ: ١٨].

فحاصلُ معنى **قوله**: (ونؤمن باللوح والقلم وبجميع ما فيه قد رُقم)؛ أنه: لا بُدَّ من الإيمان باللوح المحفوظ؛ المذكور في الكتاب العظيم، وأن الله كتب فيه مقادير كل شيء، وما هو مكتوبٌ فيه شامل؛ عامٌّ. لا يخرج عنه أي شيء، والمقادير الأخرى كلها مأخوذة منه؛ راجعة إليه كما تقدمت الأدلة على ذلك، وكذلك: الإيمانُ بالقلم؛ قال بعض العلماء: إنه هو القلم الذي أقسم الله به في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].

○ قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله ـ تعالى ـ فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن: لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله ـ تعالى ـ فيه ليجعلوه كائنًا: لم يقدروا عليه):

يعني: أنَّ ما قدَّره اللهُ وكتبه؛ لا يُغيَّر لا يبدَّل، ولا يستطيع أحد أن يغيره أو يبدله؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢].

وثبت في حديث ابن عباس حينما علَّمه ﷺ، وقال له: «**يا غلام إني أعلِّمك كلمات، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك**» ـ إلى أن قال ـ: **واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلَّا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلَّا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعتِ الأقلامُ، وجفتِ الصحفُ**»[(١)]؛ أي: أقلامُ المقادير؛ قد رُفعتْ وجفت الصحف فلا تُغَيَّرُ، ولا تُبَدَّلُ، ولو اجتمع الكون كلهم على أن يغيروا شيئًا مما كتبه الله: ما استطاعوا أن يغيروا ما كتب ليجعلوه غير مكتوب، وَلَمَا استطاعوا أن

---

(١) (صحيح): أخرجه أحمد (١/ ٢٩٣، رقم ٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦) والسياقُ له، وقال: «حسن صحيح»، وصححه الحاكم (٣/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤، ٦٣٠٣ ـ ٦٣٠٤)، والألباني في «المشكاة» (٥٣٠٢)، وفي «ظلال الجنة» (٣١٦ ـ ٣١٨)، وله عن ابن عباس طرق، قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص١٨٥): «وقد رُويَ هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة؛ من رواية ابنه علي، ومولاه عكرمة، وعطاء بن أبي رباح، وعبيد الله بن عبد الله، وعمر مولى غُفرة، وابن أبي مليكة وغيرهم، وأصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرجها الترمذي، كذا قال ابن منده وغيره...».

يزيدوا فيه شيئًا لم يكتب فيه.

○ ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة)**:

وهذا قَدْ دَلَّ عليه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السابق، في قوله عليه الصلاة والسلام: «**رفعت الأقلام وجفت الصحف**».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه)

وهذا لأنَّ المقدور كائن لا محالة، فلا بُدَّ من الإيمان بأنَّ الذي أخطأك لم يكن ليصيبك، وأنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك؛ لأن كل شيء قد كُتبَ في اللوح المحفوظ؛ حتى العجز والكيس؛ فحركاتُ العبد، وسكناتُه، وأقواله، وأفْعاله، وتصرفاته كلها مكتوبة؛ كما في حديث ابن عباس السابق أن النبي ﷺ قال له: «**واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك**»(١).

❖ ❖ ❖

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمهُ في كل كائن من خلقه)

هذا بناءً على ما سبق، والأدلة على هذا واضحة، فعلى العبد أن يعلم أن كل شيء قد سبق به علم الله الشامل لكل شيء، والسابق لكل شيء؛ فالله تعالى يعلم ما كان في الماضي وما يكون في المستقبل وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ٧٠]، ﴿. . . إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿. . . وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، والكتاب المبين: هو اللوح المحفوظ ـ كما تقدَّم ـ.

فمن لم يؤمن بعلم الله الشامل؛ فليس بمسلم؛ ولهذا لما أنكر القدرية الأُولى،

---

(١) انظر: التخريج السابق.

الغلاة علمَ الله الشامل كَفَّرهم العلماءُ، كمالك، والشافعي، وأحمد[١].

وقال فيهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: ناظِروا القدريةَ بالعلْم؛ فإن أقرُّوا به: خُصِمُوا، وإن أنكروه كفروا[٢].

فمن أنكر العلم؛ نسبَ الله للجهل، ومن نسب الله إلى الجهل؛ كفر؛ فلا بُدَّ من الإيمان بعلم الله الشامل.

❖ ❖ ❖

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فقدَّر ذلك تقديرًا مُحكَمًا، مُبْرَمًا)

يعني: لا يُغيَّرُ، ولا يُبَدَّلُ ذلك التقديرُ المبرمُ المحْكمُ، الذي لا خلل فيه، فلا يمكن أن يُنقض.

❖ ❖ ❖

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ليس فيه ناقض ولا معقب)

○ قوله: **(ليس فيه ناقض)**؛ من (الانتقاض)؛يعني: لا يستطيع أحد أن ينقض حكم الله، وما قدَّره، وما كتبه في اللوح المحفوظ، ولا يستطيع أحد أن يغيره بزيادة أو نقصان، أو يؤخره أو يقدّمه، فلا معقب لحُكمه، ولا رادّ لقضائه.

❖ ❖ ❖

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ولا مزيل ولا مغيّر)

يعني: لا أحد يزيل، ولا ينقض، ولا يغيّر، بالزيادة أو النقصان، شيئًا مما كُتِبَ في اللوح المحفوظ أو يَمْحُوَهُ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٤١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣/ ٣٤٩).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه)

ومُرادُهُ: لا يستطيع أحد أن ينقص، ولا أن يزيد مما قضاه وقدره في خلقه السماوات والأرض وما فيهما سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❖ ❖ ❖

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته)

○ قولُه: (من عَقْد الإيمان):

يعني أن هذا: من اعتقاد الإيمان وأصل المعرفة، فعلى المسلم أن يعتقد أن الله كتب في اللوح المحفوظ كل شيء، وأنه لا يستطيع أحد أن يغير ما كتبه الله، ولا أن ينقضه، ولا أن يقدمه أو يؤخره، ولا أن يزيد فيه ولا أن ينقص منه، كما سبق تفصيله قريبًا.

○ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته):

ومراده: الإشارة إلى أنه لا يتم الإيمان بربوبية الله، وأن الله رب الخلائق، ومالكهم، ومتصرف فيهم: إلا بأن تؤمن بقضاء الله وقدره.

وما كتبه في اللوح المحفوظ: نافذ، ولا يستطيع أحد أن يغيره ولا أن يبدله، ولا أن يزيد منه، ولا أن ينقص منه، ولا أن يمحوه، فمن لم يؤمن بذلك. لم يؤمن بربوبية الله، ومن لم يؤمن بربوبية الله: لم يوحد الله؛ فيكون كافرًا.

❖ ❖ ❖

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفُرقان: ٢])

قوله تعالى: ﴿كُلَّ﴾ من صيغ العموم؛ فكل شيء في هذا الكون

مخلوق لله.

ومعنى: ﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ أنه ﷻ خلقه بتقدير وبإحكام؛ لأنَّه ـ سبحانه ـ هو الحكيم فيما يخلقه، وفيما يقدره وفيما يشرعه فَخَلْقُهُ، مبني على الحكمة وكذا: شرعه، وأمره، ونهيه، **فمن صفاته**: الحكمة، **ومن أسمائه**: الحكيم، **خلافًا للجبرية** نفاة الحكمة عن الله، القائلين: إن الرب يخبط خبط عشواء؛ فيجمع بين المختلفين، ويفرق بين المتماثلين ـ تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا ـ بل الله حكيم؛ خَلَقَ كل شيء فقدّره تقديرًا.

❖ ❖ ❖

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وقال تعالى: ﴿...وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]**)**

أي: أنَّ أَمْرَ الله الديني الشرعي، مُقَدَّرٌ تقديرًا؛ فهو مبني على الحكمة؛ فكما أنَّ الآية الأولى أفادت أن خلق الله مبني على الحكمة؛ فكذلك الآيةُ الثانية أفادت أن أمر الله وشرعه ودينه مبني على الحكمة؛ فهو حكيم ﷻ، وتقدَّم معنا أنَّ الجبرية ـ قبحهم الله ـ من الجهمية وغيرهم، يقولون: الإرادةُ الإلٰهية تخبط خبط عشواء؛ من دون تقدير ومن دون حكمة، فتجمعُ بين المتفرقات والمختلفات، وتفرِّقُ بين المتماثلات، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وهذه الآيات ردٌّ عليهم، فقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢]؛ هذا في المخلوقات، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] هذا في الشرعيات في الأوامر والنواهي؛ أي: فيما يأمره الله ويشرعه.

❖ ❖ ❖

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيمًا)

الويل: شدة العذاب والهلاك، وقيل: وادٍ في جهنم[(١)]، فهذا الوعيد بـ «الويل» لمن صار لله في القدر خصيمًا، وخصيم: فعيل بمعنى مخاصم، فهذا المُخاصمُ لله في قضائه وقدره؛ الذي لا يؤمن بهما، ويعترض على الله، ويقول: لماذا فعل كذا؟ وكيف فعل كذا؟ لماذا أغنى هذا؟، ولماذا أفقر هذا؟ ولماذا أشقى هذا؟ ولماذا أسعد هذا؟ ولماذا هدى هذا؟، ولماذا أضلَّ هذا؟ ولماذا خلق الله كذا؟ لماذا خلق الله الحيات والعقارب؟ ولماذا خلق الله السباع والهوام؟ ولماذا جعل الله الحر والبرد؟ فيعترض على الله في خلقه وشرعه ودينه؛ هذا خصيم لله؛ مخاصمٌ له، ويل له؛ ويل لمن كان لله في القدر خصيمًا، الذي هو سر الله في خلقه.

❖ ❖ ❖

(١) جاءت هذه التسمية في حديث يروى عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ويلٌ واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفًا قبل أن يبلغ قعره**».
أخرجه الترمذي (٣١٦٤)، وأحمد (٣/ ٧٥)، والحاكم (٢/ ٥٥١، ٥٨٣)، و(٤/ ٦٣٩)، وصححه، وأبو يعلى (٣/ ١٣٨)، وَعَبْدُ بن حُميد في «المسند» (٩٢٤)، وابن المبارك في «الزهد» (٢/ ٩٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٧٩٨)، وابن جرير في «التفسير» (١/ ٣٧٨)، وابن حبان (٧٤٦٧)، عن دراج عن أبي الهيثم عنه به، وقال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث ابن لهيعة»، وأورد هذا عن الترمذي الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١١٨)، ثم تعقبه قائلًا: «لم ينفرد به ابن لهيعة كما ترى، ولكن الآفة ممن بعده، وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوعًا؛ منكر، والله أعلم»؛ يعني: أنه تابع ابنَ لهيعة عن دراج به، عمْرو بن الحارث كما في رواية الحاكم، وابن المبارك، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهم، وهذا إسناد ضعيف فدراج هو ابن سمعان أبو السمح القرشي ضعيف صاحب مناكير، قال أبو حاتم: في حديثه ضعف، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال في موضع آخر: متروك، وقال أحمد بن حنبل: أحاديث دراج، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف. وانظر: «ضعيف الجامع» (٦١٤٨)، وثمّة آثار أخرى أوردها السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٠٢)، (٥/ ٤٠٥)، عن الصحابة وغيرهم.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا)

سَبَبُ وصْف قلبه بالسقم؛ الذي هو المرض: لاعتراضه على الله، وشكّه في حكمته، وظنّه بربه ظن السوء كظن المنافقين والكفرة، قال سبحانه: ﴿. . . وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وقال سبحانه فيه وفي أمثاله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

فالمنافقون ظنوا أن الله لا يتم هذا الدين ويقضي عليه، وأنه يخذل رسوله، ويقضي عليه وعلى صحابته، وهذا من ظنّ السّوء، وكذلك من اتّهم ربه، وظن به ظنًّا سيئًا، وأنه ليس حكيمًا في شرعه، أو ليس حكيمًا فيما يقدره ويخلقه؛ فهذا قد أحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا مريضًا.

والمرض نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة.

فمرضُ الشبهة: مرضُ الشكوك؛ كمرض النفاق؛ كما في قوله سبحانه: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]

ومرضُ الشهوة: كشهواتُ المعاصي؛ كقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

وأسوأ الشبهة ما كانت الشبهة فيه في القدر، فالشبهة إمَّا أن تكون في الصفات، أو تكون في القدر، أو فيهما، وهذا الذي أشار إليه الشيخ داؤهُ ومرضه من جهة القدر، وأيضًا: القلب قد يموت، كما قال سبحانه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]؛ ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ بالكفر، ﴿فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾؛ بالإيمان.

ومن علامة مرض القلب: أنْ لا يشعر بالمعاصي والمنكرات، فضلًا عن أنْ يُنْكِر المُنكر، ولا يؤلمه كونه مقيمًا على الجهل، **وأعظَمُهُ**: الجهل بالله وبأسمائه وصفاته، وكونه جاهلًا بحقائق الإيمان، وبما يجب عليه تجاه ربه، من القيام بوظائف العبودية؛ فلا يتعلم العلم الذي يدفع به عن قلبه معرَّة الجهل؛ وهذا دليل استحكام داء الجهل من قلبه.

ومن الناس مَنْ يشعر بمرضه، لكن لا يستطيع تحمل مرارة الدواء، مع معرفته أن **دواءه في**: طلب العلم، وسؤال العلماء، ومزاحمة الطلبة بالرُّكب والاقلاع عن الشهوة وترك الشبهة، فإذا لم يصبر على مرارة الدواء، فيبقى قلبه مريضًا ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

فالحاصل: أن خصماء الله في القدر، وأصحاب الشُّبه في هذا الباب، هم مرضى القلوب؛ كهؤلاء الذين يعترضون على الله، وينفون حكمته من الجبرية وغيرهم.

❖ ❖ ❖

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا)

○ قولُه: **(التمس)**:

يعني: طلب بوهمه وبتوهمه وظنونه وشكوكه في الفحص والبحث عن الغيب؛ لأنَّ القدر سر الله؛ غيَّبَهُ عن المخلوقين، لا يعلمه إلا هو ـ سبحانه ـ فلا تعترض أيها العبد المأمور على ربك، فلا تقل: لم؟ وكيف؟ لأنك إنْ كنت تريد أن تبحث عن هذا الغيب سرا مكتوموا عنك.

○ قولُه: **(سراً كتيماً)**:

كتيم؛ فعيل بمعنى مفعول؛ يعني: مكتومًا؛ فقدَرُ الله سرٌ لم يُطْلِعْ عليه أحدًا، فكيف تريد أن تلتمس بظنونك وشكوكك وشبهاتك وقلبك المريض البحث عن هذا السر الكتيم؟!

❐ إثم من تكلَّم في الغيب:

○ قوله: **(وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ)**:

أي: في القدر؛ يعني: بظنونه وتوهمه، فأصبح كذابًا أثيمًا، هذه هي النتيجة؛ لأنه لما تعدى حدوده، وطغى وتجاوز الحد، وطلب معرفة الغيب، وسِر الله في خلقه بوهمه وظنونه، عاد بما قال أفاكًا كذابًا أثيمًا، وقد يكون كافرًا بسبب تجاوزه الحد وطغيانه، كما سبق أن قال المؤلف: (هَذِهِ ذَرِيعَةُ الخُذْلَانِ، وَسُلَّمُ الحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ).

العرش والكرسي

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالعَرْشُ وَالكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَهُوَ مُسْتغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ)

الشَّرح

في هذا بيان أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غني عن العالمين، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محيط بكل شيء، فهو ـ سبحانه ـ متصف بالغنى، فلا يحتاج إلى أحد، لا إلى العرش، ولا إلى الكرسي، ولا إلى السماوات، ولا إلى الخلائق أجمعين؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له وصف الغنى، فهو غني بالذات، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾ [البُرُوج: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٖ مُّحِيطًا﴾ [النِّساء: ١٢٦].

وليس المراد من إحاطته بخلقه ـ سبحانه ـ أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة ـ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا ـ وهذا معنى فاسد قد يفهمه البعض، كبعض الملاحدة الحلولية الذين يقولون: إن الله حالٌّ في المخلوقات، فيُفسِّرُون: معنى إحاطة الله بخلقه؛ أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخله، وهذا باطل كما مضى.

والصحيح أن المراد بالإحاطة: عظمته، وسعة علمه وقدرته، وأن المخلوقات بالنسبة إلى عظمته حبة صغيرة؛ كالخردلة، كما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيها في يد الله عَزَّ وَجَلَّ إلا كخردلة في يد

أحدكم»(١)، ومعلوم ـ ولله المثل الأعلى ـ أن الواحد منا إذا كانت عنده خردلة؛ إن شاء قبضها وأحاط قبضتَه بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالينْ مباين لها؛ عالٍ عليها؛ فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وَصْفُ واصفٍ؛ لو شاء سبحانه لقبض السماوات والأرض اليوم، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فهو ﷻ لا يعجزه شيء، وهو محيط بكل شيء.

والعرش والكرسي مخلوقان عظيمان من مخلوقات الله ﷻ، وفي الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الكرسي موضع القدمين، وأما العرش فإنه لا يقدر قدره إلا الذي خلقه»(٢).

وأصل العرش في اللغة: السرير الذي للمَلِك، كما قال تعالى عن بلقيس مَلِكَة سبأ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وسُمِّيَ عرشًا؛ لارتفاعه ـ: والاشتقاق يشهد لذلك، كقول الله تعالى: ﴿مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، المعروشاتُ: الشجر المعروش الذي قام على ساق؛ وغيرُ المعروش: المنبطح على الأرض؛ فالعينُ والراء والشين؛ تدل على الارتفاع(٣)؛ قال الله تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وقال عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» بهذا السياق (٢/٤٧٦)، والطبري في «تفسيره» (٢٤ ـ ٢٥)، وابن أبي حاتم في «التفسير»، ونقله عنه بسنده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٥/٣٨٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (ح١٣٥) جميعًا من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال: فذكره.
وفي إسناده عنعنة أبي الجوزاء، وهو ثقة، لكنه يرسل كثيرًا، ويشهد لمعنى هذا الأثر الآية القرآنية: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه: «تفسير الطبري» (٥/٤٠١): وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها. اهـ، والأثر في «العظمة» لأبي الشيخ (ح/٧)، و«السُّنَّة» لعبد الله ابن الإمام أحمد (٥٩٠)، وانظره في: «فتح الباري» (٨/١٩٩)، وصححه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (ح/٤).

(٣) انظر: مقاييس اللغةُ ابن فارس (٤/٢٦٤).

والمراد بالعرش في النصوص: العرش الذي أضافه الله لنفسه ﷻ في مثل قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقَّة: ١٧]، وهو سريرٌ عظيمٌ؛ ذو قوائم؛ تحمله الملائكة؛ وهو كالقبة على العالَمِ، وهو سقف هذه المخلوقات.

وهذا العرش وصفه الله بالعظمة؛ كما في قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦].

ووصفه بأنه كريم، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وكما تمدّح ـ سبحانه ـ نَفْسَهُ بأنه ذو العرش، كما في قوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وقال سبحانه: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥].

كما أخبر ـ سبحانه ـ أن للعرش حملة؛ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وقال: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقَّة: ١٧]، فأخبر أن للعرش حملةً، اليومَ ويوم القيامة، وأن حملته ومن حوله يُسَبِّحُون بحمد ربهم، ويستغفرون للمؤمنين كما أخبر ـ سبحانه ـ أن عرشه كان على الماء قبل أن يخلق السماوات والأرض، فقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: ٧]، وأخبر النبيُّ ﷺ أن للعرش قوائم؛ ففي «الصحيحين» عنه أنه قال: «**لَا تُخَيِّرُونِي من بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يومَ القِيامةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ**»(١).

كما أخبر النبي ﷺ أن العرش فوق الفردوس، الذي هو أوسط الجنة وأعلاها، وأن الجنة مائة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، فالفردوس أعلاها، وفوقه عرش الرحمٰن، ففي الحديث: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٨) والسياق له، ورواه في مواضع أخرى من الصحيح، ومسلم مختصرًا (٢٣٧٤/ ١٦٢، ١٦٣) من حديث أبي سعيد، وأخرجه البخاري بنحوه (٢٤١١، ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٤٨١٣، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٧٤٢٨، ٧٤٧٢)، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة.

الفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ وَسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمٰنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ»(١).

كما أخبر النبي ﷺ أن العرش مقبب على هذا العالم كما في حديث الأعرابي: «**أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّ عَرْشَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ هَكَذا** وَأَشَارَ بِيَدِهِ مِثْلَ القُبَّةِ»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠، ٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة، ولفظه ـ كما في الموضع الأول ـ قال رسول الله ﷺ: «**من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة، وصام رمضان كان حقًّا على الله أن يدخله الجنة جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها**، فقالوا: يا رسول الله أفلا نبشر الناس؟ قال: **إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة**، أُراه قال: **وفوقه عرشُ الرحمٰن ومنه تَفَجَّر أنهارُ الجنة**» قال محمد بن فُليح عن أبيه: «**وفوقه عرش الرحمٰن**».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، فقال: حدّثنا عبد الأعلى بن حماد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وأحمد بن سعيد الرباطي، قالوا: حدّثنا وهب بن جرير، قال أحمد: كتبناه من نسخته، وهذا لفظه. قال: حدّثنا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده قال: «أتى رسول الله ﷺ أعرابيٌّ، فقال: يا رسول الله جهدت الأنفس وضاعت العيال، ونهكت الأموال وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك. قال رسول الله ﷺ: **ويحك أتدري ما تقول؟** وَسَبَّحَ رسولُ الله ﷺ، فما زال يسبح حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه؛ شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري ما الله؟ إن عرشه على سماواته لهكذا، وقال بأصابعه مثل القبة عليه وإنه ليئط به أطيط الرَّحْل بالراكب**».

قال ابن بشار في حديثه: «**إن الله فوق عرشه وعرشه فوق سماواته**»، وساق الحديث، وقال عبد الأعلى وابن المثنى وابن بشار، عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده. قال أبو داود: والحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح، وافقه عليه جماعةٌ منهم يحيى بن معين وعلي بن المديني، ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضًا، وكان سماعُ عبد الأعلى، وابن المثنى، وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني». اهـ.

وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٣٦٥): حديث ابن إسحاق في «المسند» وغيره، وفي آخره: «**إن عرشه لعلى سماواته وأرضه هكذا مثل القبة، وإنَّه لَيَئِطُّ به أطيط الرحل بالراكب**»، وابن إسحاق مدلس، ولم يصرح بالسماع في شيء من الطرق عنه، ولذلك قال الذهبي في «العلو» (ص٢٣): «هذا حديث غريب جدًّا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم».

وعلقه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١/ ١٧): قال: وقال جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ: «**إن الله على عرشه فوق سماواته، وسماواته فوق أراضيه مثل القبة**».

كما أخبر النبي ﷺ أن التقدير بعد وجود العرش، وقبل خلق السماوات والأرض، ففي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»(١).

فتلخص من مجموع هذه النصوص في أوصاف العرش ما يأتي:

أولًا: أن الله مدح نفسه بأنه رب العرش وذو العرش، مما يدل على أهمية العرش وميزته على المخلوقات.

ثانيًا: وَصَفَ ـ سبحانه ـ العرشَ بأنه عظيم، وأنه كريم، وأنه مجيد.

ثالثًا: وَصَفَ ـ سبحانه ـ العرشَ بأنَّ له حَمَلَة، وأن الملائكة تحفّ به؛ من حوله.

رابعًا: أن العرش هو أعلى المخلوقات وسقفها، فهو فوق الفردوس؛ الذي هو وسط الجنة، وأعلى الجنة.

خامسًا: أن للعرش قوائما.

سادسًا: أن العرش مُقَبَّبٌ على العالَمِ.

سابعًا: أن العرش سابقٌ وجوده على تقدير المقادير، وأن تقدير المقادير سابقٌ خلق السماوات والأرض؛ هذا هو الصواب، وذهب بعض أهل الكلام إلى أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه، محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه الفلك التاسع والفلك الأطلس.

فقولُ بعض أهل الكلام: إن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه، محيط بالعالم من كل جهة؛ يعني: أن العرش مُغَلِّفٌ لجميع العالم، فالعالم كله ـ السمٰوات، والأرض كلها ـ في جوف العرش، هذا قاله بعض أهل الكلام كما سبق، لكن هذا ليس بصحيح؛ لأنه قد ثبت في النصوص أن له قوائم، كما سبق في حديث «الصحيحين»(٢).

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) سبق تخريجه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ: العرش مقبب، ولم يثبت أنه مستدير مطلقًا، بل ثبت أنه فوق الأفلاك، وأن له قوائم، وصح في علوه ـ أي: العرش ـ قوله: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ وَسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَاهَا، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمٰنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرَ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**»[(٢)]، وعلى كل تقدير، فالعرش فوق المخلوقات؛ سواء أكان محيطًا بالأفلاك أو غير ذلك، وهو فوق الكرسي، والكرسي فوق الأفلاك كلها، ونسبة الأفلاك وما فيها إلى الكرسي، كحلقةٍ في فلاة، قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إذن فالعرش أعظم المخلوقات، ثم يليه في العِظَم؛ الكرسي.

القول الثاني في المراد بالكرسي:

وقد نقل بعضهم أن الكرسي هو عِلْمُ الله، لكن هذا قول ضعيف، ونسبتُه إلى ابن عباس لم تثبت[(٣)]، فإن علم الله وسع كل شيء؛ كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، والله يعلم نفسه، ويعلم ما كان وما لم يكن، ولو فُسِّر الكرسي بالعلم في الآية؛ لقيل: وسع علمُه السماوات والأرض، وهذا المعنى لا يكون مناسبًا، لا سيما وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لا يثقله، وهذا يناسب القدرة، لا العلم.

القول الثالث:

وقال بعضهم: إن الكرسي هو العرش،

لكن الأكثرون أنهما شيئان، إذن فالأقوال ثلاثة.

والصواب: أن الكرسي مخلوق آخر غير العرش، وهو موضع قدمِي الرحمٰن ـ جل جلاله ـ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٥٠، ١٥١) (٦/ ٥٥٦) (٦/ ٥٤٦).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٩)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٢١)، من طريق: جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.
قال ابن منده، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنَّة» (٦٧٩): «ولم يتابع عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير». وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٨٤): «وقد نقل عن بعضهم أن كرسيه علمُه، وهو قول ضعيف».

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي[(١)(٢)] ﵀: هذا الذي عرفناه عن ابن عباس، صحيحًا مشهورًا، فالكرسي مخلوق عظيم، وهو موضع القدمين لله ـ سبحانه ـ كما روى ابن أبي شيبة والحاكم، وقال: على شرط الشيخين، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أنه قال: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله»[(٣)]، وذكر ابن جرير عن أبي ذر ﵁ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَا الكُرْسِيُّ فِي العَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أُلْقِيَتْ فِي ظَهْرِ سَلَاسِلَ مِنَ الأَرْضِ**»[(٤)].

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣١٩): عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد: الإمام، العلَّامة، الحافظ، الناقد، شيخ تلك الديار، أبو سعيد، التميمي، الدارمي، السجستاني، صاحب «المسند» الكبير والتصانيف. ولد قبل المئتين بيسير، وطوَّف الأقاليم في طلب الحديث. وسمع: أبا اليمان، ويحيى بن صالح الوُحَاظي، وسعيد بن أبي مريم... وخلقًا كثيرًا؛ بالحرمين، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وبلاد العجم. وصنف كتابًا في «الرد علي بشر المريسي»، وكتابًا في «الرد على الجهمية»، رويناهما، وأخذ علم الحديث وعلَّله عن علي، ويحيى، وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لهَجًا بالسُّنَّة، بصيرًا بالمناظرة ...**قلت**: كان عثمان الدارمي جذعًا في أعين المبتدعة.

(٢) انظر: «الرد على بشر المريسي» (١/ ٤١٤).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب «العرش» (٦١)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٦٤٥)، وعبد الرزاق في «التفسير» (٣/ ٢٥١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٥١)، والهروي في «الأربعين» (ص٥٦ ـ ٧٥)، والدارمي في «الرد على المريسي» (١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠) و(١/ ٤١٢)، و(١/ ٤٢٣)، وعبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٥٨٦، ١٠٢٠، ١٠٢١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٧، ٢٨)، والدارقطني في «الصفات» (٣٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٠) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي في «العلو» (ص٧٦): «رواته ثقات»، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص: ٥٧)، وقال الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٩٩): «روى ابنُ المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى مثله»، وأخرجه عن أبي موسى أيضًا، ابن جرير في «التفسير» (٣/ ٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٦)، وابن أبي شيبة في «العرش» (٦٠)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٤٦)، وعبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٥٨٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٩ ـ تحقيق الحاشدي).

(٤) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٥/ ٣٩٩) تعليقًا، وأسند ابن أبي شيبة في «العرش» (٥٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٥٤٤)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٤٨/ ٧٠) من طريق المختار بن غسان العبدي، عن إسماعيل بن مسلم، عن أبي إدريس الخولاني، =

❐ استواء الله على عرشه:

والله ﷻ استوى على العرش استواء يليق بجلاله وعظمته، وجاء ذكر استواء الله ـ سبحانه ـ على عرشه في سبعة مواضع من القرآن:

الموضع الأول: في سورة «الأعراف»؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الموضع الثاني: في سورة «يونس»؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ﴾ [يُونس: ٣].

الموضع الثالث: في سورة «الرعد»، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ﴾ [الرّعد: ٢].

الموضع الرابع: في سورة «طه»؛ قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

الموضع الخامس: في سورة «الفرقان»؛ قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفُرقان: ٥٩].

الموضع السادس: في سورة «آلم السجدة»؛ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ﴾ [السَّجدة: ٤].

الموضع السابع: في سورة «الحديد»؛ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ﴾ [الحديد: ٤].

= عن أبي ذر الغفاري مرفوعًا بلفظ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة**»، وفيه المختار وهو مجهول، ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٧٠)، وذكره في «العلو للعلي الغفار» (٣٠٧) من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر رضي الله عنه، نحوه مرفوعًا بلفظ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة**» قال الذهبي في «العلو» (ص١١٥): «والخير منكر». اهـ.

❐ الفرق بين صفة العلو وصفة الاستواء:

العلو صفة من صفات الله، والاستواء صفة من صفات الله، لكن **ما الفرق بين الصفتين؟**

يتبيَّن الفَرْقُ واضحًا بين هاتين الصفتين من وجهين:

الوجه الأول: أن **العلو من صفات الذات**، فهو ملازم للرب؛ فالرب لا يكون إلا عاليًا، **والاستواء من صفات الأفعال**، وكان بعد خلق السماوات والأرض، كما أخبر الله بذلك في كتابه؛ فدلَّ على أنه ـ سبحانه ـ تارة كان مستويًا على العرش، وتارة لم يكن مستويًا عليه، فاستواؤه على العرش كان بعد خلق السماوات والأرض، فالاستواء ـ على هذا ـ عُلُوٌّ خاص؛ فكل مستوٍ على شيء عالٍ عليه، وليس كل عالٍ على شيء مستويًا عليه.

فالأصل: أن علوه سبحانه على المخلوقات؛ وصْفٌ لازم له، كما أن عظمته وكبرياءه وقدرته؛ كذلك، وأما الاستواء: فهو فِعْلٌ يفعله سبحانه؛ بمشيئته وقدرته، ولهذا قال: «ثم استوى».

الوجه الثاني: أن العلو من الصفات المعلومة **بالسمع والعقل**، أما الاستواء على العرش: فهو من الصفات المعلومة **بالسمع لا بالعقل**؛ فكل الناس يثبتون ويدركون أن الله في العلو؛ حتى البهائم، أما الاستواء على العرش: فهذا ما عُرف إلا من جهة الشرع.

والعلو من الصفات التي اشتد فيها النزاع بين أهل السُّنَّة وبين المخالفين لهم من أهل البدع، فهي من الصفات العظيمة التي نفاها أهل الكلام والبدع.

وسبق أن هناك ثلاث صفات مَنْ أثبتها؛ فهو من أهل السُّنَّة، ومن نفاها؛ فهو من أهل البدعة: الكلام، والرؤية، والعلو، فهذه الصفات هي العلامات الفارقة بين أهل السُّنَّة وبين أهل البدعة؛ كالأشعرية والجهمية والمعتزلة الذين نفوا العلو، ونفوا الكلام؛ فالكلام عند الأشاعرة: معنى قائم بالنفس، وأثبتوا الرؤية ولمَّا كانوا من نُفاة العلو والفوقية، قالوا: يرى لا في مكان وبلا مقابلة؛ فأضحكوا منهم العُقلاء.

❐ المراد بالعلو:

والعلو في اللغة معناه: الارتفاع، **والمراد به شرعًا**: وَصْفٌ ذاتيٌّ لله ـ سبحانه ـ.

❐ أنواع العلو:

وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: علو الذات.

النوع الثاني: علو القدْر.

النوع الثالث: علو القهر والغلبة والسلطان.

وله ـ سبحانه ـ العلو المطلق بأنواعه الثلاثة، كا قال العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكافية الشافية»[(١)]:

والفوق أنواع ثلاث كلها ... لله ثابتة بلا نكران

❐ المذاهب في العلو:

مذاهب الناس في العلو أربعة:

المذهب الأول: مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين والأئمة والعلماء، وهو: أن الله فوق سمٰواته، مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه[(٢)].

المذهب الثاني: مذهب معطلة الجهمية ونفاتهم، وهو: أن الله ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له، ولا فوقه ولا تحته؛ فينفون عنه الوصفين المتقابلين اللَّذَيْنِ لا يخلو موجود عن أحدهما، وهذا يقوله أكثر المعتزلة ومن وافقهم من متأخري الأشاعرة[(٣)]، وهذا الذي وصفوه، ليس سوى العدم ـ نعوذ بالله ـ.

---

(١) انظر: «الكافية الشافية» (١/ ٥١).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» المجلد السادس بأكمله والسابع حتى (ص١٤٠)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٦٠ ـ ١١٠٠) ـ ط. أضواء السلف.

(٣) انظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص٢١٩ ـ ٢٢١)، و«شرح جوهرة التوحيد» (ص١٦٣ ـ ١٦٥)، و«مجموع الفتاوى» (٥/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، (٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، و«درء التعارض» (٥/ ١٦٩).

المذهب الثالث: مذهب حلولية الجهمية الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان كما يقوله النجارية[(١)].

فعلى هذا يكون الجهمية لهم مذهبان:

مذهب النفاة: وهم الذين ينفون الوصفين.

ومذهب الحلولية الذين يقولون: إنه حالٌّ في كل مكان[(٢)] تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

المذهب الرابع: مذهب طوائف من أهل الكلام والتصوف، القائلين بأنَّ الله فوق العرش، وهو في كل مكان، فهم يقولون: هو بذاته فوق العرش، وهو بذاته في كل مكان[(٣)].

❐ أدلة السلف والأئمة وأهل السُّنَّة على علو الله على خلقه بذاته:

استدلوا بالنقل الصحيح، والعقل الصريح، والفطرة السليمة، يقول العلماء: **أدلة العلو تزيد على ثلاثة آلاف دليل**، فالأدلة على عُلوِّ الله تعالى، أنواعٌ وهي كالقواعد في هذا الباب؛ يندرج تحتها أفراد كثيرة؛ وهي:

النوع الأول: (النقل الصحيح): حيث ورد في سبعة مواضع من كتاب الله، بلفظ (على)؛ وهي تدل على العلو والارتفاع، وهذا نص لا يقبل الاحتمال، ولا الاشتباه في المعنى.

النوع الثاني: (التصريح بلفظ العلو): فقد تكرر في الكتاب وصْفُ الله بالعلي والأعلى، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وكقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وهذا يدل على ثبوت العلو لله بجميع أنواعه.

النوع الثالث :(التصريح بالفوقية لله تعالى) فتارةً يكون مقرونًا بأداة: مِنْ،

---

(١) هم أصحاب الحسين بن محمد النجار، ذهبوا إلى القول بخلق أفعال العباد، ووافقوا القدرية الغلاة في نفي العلم، وقالوا بحدوث الكلام له تعالى، وهم فرق منهم: البرغوثية، والزعفرانية. انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٤٠ـ ٣٤٢)، و«الملل والنحل» (١/ ٨٨ـ ٩٠).

(٢) انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (٢/ ٨٩٢ ـ ٨٩٣)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٥٦ ـ الطبعة القديمة).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣١٨).

كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وتارة غير مقرون، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]؛ فالمقرونُ (بمِن) نَصٌّ في معناه؛ لا يقبل التأويل، وغير المقرون: ظاهرٌ في المراد، ولا يقبل تأويله ممن ادّعاه؛ لأن الأصل الحقيقة، ودعوى المجاز لا تُقبل بغير دليل، ولا دليل هنا.

النوع الرابع: (التصريح بالصعود إليه): كقوله ـ سبحانه ـ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]؛ والصعود إنما يكون إلى الأعلى.

النوع الخامس: (التصريح بأن بعض المخلوقات تعرج إليه) كقوله ـ تعالى ـ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعَارج: ٤] والعروج يكون إلى أعلى.

النوع السادس: (التصريح برفع بعض المخلوقات إليه): كقوله ـ سبحانه ـ في المسيح ـ عليه الصلاة والسلام ـ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النِّساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله في العمل الصالح: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وثبت في الأحاديث والآثار ارتفاع دعوات المضطرين والمظلومين إلى الله، وذلك كله صريح في علو الله وفوقيته.

النوع السابع: (التصريح بتنزيل الكتاب من الله): كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزُّمر: ١]، وقوله: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [فُصّلت: ٢]، وقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشُّعراء: ١٩٣]، وقوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النّحل: ١٠٢]، والنزول إنما يكون ممن هو فوق، وممن هو عالٍ، وهذا يدل على علو الله وارتفاعه.

النوع الثامن: (التصريح بأن الله في السماء): كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [المُلك: ١٦، ١٧]، وقول النبي ﷺ في دعائه: «**رَبُّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ...**» الحديث[(١)].

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٧٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨٦٣٦ ـ تحقيق: طارق عوض الله)، والحاكم (١/ ٤٩٤)، (٤/ ٢٤٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٩٧)، واللالكائي في «السُّنَّة» (٦٤٨)، وغيرهم. من طريق الليث بن سعد، عن زيادة بن محمد، عن محمد بن كعب القُرَظي، عن فَضَالة بن عُبَيْدٍ، عن أبي الدرداء =

وَ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ إذا فُسِّرت ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ بمعنى العلو؛ فهي للظرفية، وإذا فُسِّرتْ بالطباق المبنية؛ فهي بمعنى (على)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١]، لأن الله سبحانه لا يحصره ولا يحيط به شيء من خلقه.

النوع التاسع: (الإخبار عن رفعته وعظمته بأنه رفيع الدرجات): كقوله تعالى في سورة «غافر»: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥]، فقوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ فعيل بمعنى: مفعول؛ أي: مرفوعة درجاته برفعته وارتفاعه وعلو شأنه، وليس (رفيع) هنا بمعنى رافع درجات

= قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنِ اشتكى منكم شيئًا، أو اشتكاه أخٌ له، فليقل: **ربنا الله الذي في السماء تقدسَ اسمُك أمرُك في السماء والأرض، كما رحمتُك في السماء، فاجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حُوبَنَا وخطايانا أنت رب الطيبين، أنزل رَحمةً من رحمتك وشفاءً من شفائك على هذا الوجع فيبرأ**».

وزيادة بن محمد قال عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٤٦): «منكر الحديث»، وكذا قال النسائي في كتاب «الضعفاء» (٢٢١)، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢١١٣): «منكر الحديث»، وقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٨٠): «تفرد به الليث بن سعد»، وقال الذهبي ـ بعد أن عزاه إلى أبي داود ـ في «العلو» (ص٢٩): «وزيادة ليّنُ الحديث». اهـ.

ورواه أحمد في «مسنده» (٦/ ٢٠) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن الأشياخ عن عبيد بن عمير، وأبو بكر ضعيف كما في ترجمته في التهذيبين، وفيه الأشياخ «مبهمون»، فالحديث ضعيف.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٨٧٤) من طريق مخلد قال: حدّثنا سفيان عن منصور، عن طلق، عن أبيه: «أنه كان به الأسر فانطلق إلى المدينة والشام يطلب من يداويه فلقي رجلًا، فقال: ألا أعلمك كلمات سمعتهن من رسول الله ﷺ: **ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء اجعل رحمتك في الأرض اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ**»، والحديث فيه مخلد بن يزيد، قال عنه الحافظ في «التقريب» (٦٥٤٠): «صدوق له أوهام»، وطلْق هو ابن حبيب قال عنه الحافظ في «التقريب» (٣٠٤٠): «صدوق عابد رُمي بالإرجاء»، وأبوه حبيب العنزي قال عنه في «التقريب» (١١١٤): «مجهول»، وإن كانت جهالة الذي حدثه لا تفيد؛ لأنه يظن به الصحبة، والصحابة كلهم عدول، لكن الإسناد لا يقوم هكذا لما بيّناه؛ فالحديث ضعيف أيضًا من هذا الطريق، والله أعلم.

المؤمنين، فيكون فعيل بمعنى فاعل، كما يقوله المعطلة؛ لأن السياق يأبى هذا القول؛ وذلك أن الله ـ سبحانه ـ وصف نفسه قبل هذا بالعلو في قوله: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢]، ثم وصف نفسه بأنه رفيع الدرجات ذو العرش، فالأوصاف كلها راجعة إلى رفعته هو، وارتفاعه على الخلق، لا إلى رَفْعِهِ بعضَ خَلْقه، ونظير هذا: قولُ الله ـ تعالى ـ في سورة «المعارج»: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣]؛ أي: المصاعد التي تصعد فيها الملائكة إليه ـ جل سلطانه ـ، وهي الدرجات الرفيعة، والقرآن يفسر بعضه بعضًا.

النوع العاشر: (التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده): كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩﴾ [فُصلت: ٣٨].

وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لَما قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابه فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غلبَتْ غَضَبِي**»(١)، واختصاص هذه المخلوقات بأنها عنده؛ دليل على علو الله على خلقه، وإلا لم يكن لتخصيص هذه الأشياء بأنها عنده: فائدة؛ ولكان أشرف المخلوقات وأدناها في القرب منه والعندية؛ سواءً.

النوع الحادي عشر: (الإخبار بأن من أسمائه «الظاهر»، وتفسير أعلم الخلق به له بنفي فوقية شيء عليه)؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ﴾ [الحديد: ٣] مع قوله في دعائه واستفتاحه: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّل فَلَيْسَ قَبْلَك شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»(٢)، فتفسير الصادق المصدوق لـ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ بنفي ضده؛ تقريرٌ لإثبات العلو؛ إذِ الظهورُ والعلوُّ: متلازمان؛ فكل ما علا الشيءَ: ظَهَرَ وَبَانَ، كما أنه كلما سفل الشيء: خَفِيَ واستتر.

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٤) واللفظ له، ومسلم (٢٧٥١).
(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

النوع الثاني عشر: (إشارة النبي بأصبعه إلى السماء): فذلك حين خطب الناس يوم عرفة، مخاطبًا ربه بقوله: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ** ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ»[(١)] فذلك يدل على علو الله على خلقه، وإلا لم يكن لتخصيص السماء بالإشارة فائدة.

النوع الثالث عشر: (ما ثبت في القرآن والسُّنَّة المتواترة من رؤية أهل الجنة لربهم ﷻ)؛ كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقوله: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هذا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[(٢)]، فالرؤية قطعية الثبوت بالأدلة المتواترة، والرؤية المعقولة عند جميع بني آدم تقتضي مقابلة الرائي للمرئي ومواجهته له.

النوع الرابع عشر: (سؤال النبي ﷺ عن الله بأين): كقوله للجارية: «**أَيْنَ اللهُ**؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: **أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»، وهذا الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه[(٣)].

والسؤال عن الله بأين، **وإقرار الجارية على أن الله في السماء**؛ يدل دلالة قطعية على إثبات علو الله على خلقه، والرسول منزه عن أن يسأل سؤالًا فاسدًا، ومنزه ـ أيضًا ـ عن أن يقر الجاريةَ على جواب فاسد، ويلزم مِنْ قول مَنْ يقول: إن الرسول خاطب الجارية بما تعرف ـ وإن كان على خلاف الحقيقة ـ: أن يكون النبي لم يبيِّن الحق في هذه المسألة، وأن يكون قد أقر الجارية على الخطأ، وحاشاه من ذلك.

وعند الجهمي والمعتزلي، لو أنك رفعت إصبعك إلى السماء؛ لقطع أصبعك، وقال: لا تشر إليه هكذا؛ لأنه في كل مكان، فقيل لهم: الرسول قال: «**أين الله؟**» و«أين» يُسأل عنها في المكان؛ قالوا: الرسول سأل سؤالًا فاسدًا، وإنما كان قصده أن يخاطبها بقدر عقلها، ومقصوده أيضًا أن يقول لها: مَن الله؟ ولما قالت: في السماء، قال الرسول: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّها مُؤْمِنَةٌ**»[(٤)] فقالوا: أقرَّها على

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله ﵁ في صفة حج النبي ﷺ.
(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله ﵁.
(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي ﵁.
(٤) هو الحديث السابق.

جواب فاسد موافقة لعقلها!!

هذه أربعة عشر نوعًا من الأدلة، وكل نوع منها تحته أفراد.

وهناك أدلة عقلية لأهل السُّنَّة واعتراضات للنفاة وأجوبة لأهل السُّنَّة عليها.

وهناك أيضًا أدلة من الفطرة لأهل السُّنَّة، واعتراضات من النفاة وجواب عليها لأهل السُّنَّة. وهناك أدلة أيضًا عقلية لأهل البدع النفاة، وأجوبة لأهل السُّنَّة عليها، وجواب عليهم.

وقد **اعترض نفاة العلو على الأدلة التي استدل بها أهل السُّنَّة والجماعة** على علو الله على خلقه، وتأوَّلوها: بأن المراد بها: علو وفوقية القَدْر والعظمة والشأن، وعلو وفوقية القهر والغلبة والسلطان؛ لأن النفاة يثبتون هٰذين النوعين من العلو، وهو علو القهر وعلو القدر، والخلاف بينهم وبين أهل السُّنَّة في إثبات علو الذات؛ ولذلك قالوا: قوله سبحانه: ﴿فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٨]؛ يعني: خير من عباده وأفضل، ومعنى كونه فوق العرش: أنه خير من العرش وأفضل؛ قالوا: ونظير ذلك قول العرب: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم، والذهب فوق الفضة، فهذا يدل على أن المرادَ بالفوقية: الخيريةُ.

فأجاب أهل الحق على هذا الاعتراض بأجوبة(١):

الجواب الأول: أن صرف الفوقية إلى فوقية الرتبة، أو إلى فوقية القهر، حَمْلٌ للفظ على مجازه؛ وهذا خلاف الأصل، إذ الأصل: الحقيقةُ، وحقيقةُ الفوقية: عُلُوُّ ذاتِ الشيء على غيره، **والمجازُ على خلاف الأصل**؛ لأنه خلاف الظاهر، فلا يُقبل إلا بدليل يخْرِجُه عن حقيقته، كما في قوله تعالى حكايةً عن فرعون، أنه قال: ﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، فهذه فوقيةُ قهرٍ وغلبة؛ لأنه قد عُلم أنهم جميعًا مستقرون على الأرض، ولا يلزم مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٨]؛ إذ قد عُلم بالضرورة أنه وعباده ليسوا مستوين في مكان واحد، حتى تكون فوقية قهر وغلبة.

الجواب الثاني: أن تفضيل الله ـ سبحانه ـ على أحد من خلقه لم يذكر في

(١) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٦٢ ـ ١٠٦٥).

القرآن ابتداء، وإنما ورد ذلك في سياق الرد على من اتخذ ذلك الشيء ندًّا لله ـ تعالى ـ، وعبده معه، وأشركه في إلٰهيته، فبيَّن الله ـ سبحانه ـ أنه خير من تلك الآلهة وذلك النِّدِّ؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النَّمل: ٥٩]، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يُوسف: ٣٩]، وقوله حكاية عن سحرة فرعون: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ٧٣]، وقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النّحل: ١٧]، وذلك لأنه يَحْسُن في الاحتجاج على المنكر وإلزامه من الخطاب الداحض لحجته ما لا يحسن في سياق غيره، وهذا أمر واضح لا ينكره إلا غبي.

الجواب الثالث: أن تأويل الفوقية بالخيرية والأفضلية، تأويلٌ باطل تنفر منه العقول الصحيحة، وتشمئز منه القلوب السليمة، إذ ليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، والرب ـ سبحانه ـ لم يتمدح في كتابه ولا على لسان رسوله بأنه أفضل من العرش، وأن رتبته فوق رتبة العرش، وأنه خير من السماوات والعرش والكرسي، ولو تكلم أحد بمثل هذا الكلام في حق المخلوق؛ لكان مستهجنًا جدًّا، فلو قال شخص: الشمس أضوأ من السراج، والسماء أكبر من الرغيف، أو أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من اليهود؛ لَعُدَّ ذلك من ساقط القول، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه؛ لما فيه من التنقص، كما قيل في المثل السائر:

ألم تر أن السيف ينقص قَدْرُهُ ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

وإنما يصح أن يقال هذا المعنى، في حق المتقاربيْن في المنزلة، وأحدهما أفضل من الآخر، وإذا كان يقبح كل القبح أن تقول: الجوهر فوق قشر البصل، ويضحك من ذلك العقلاء للتفاوت العظيم الذي بينهما، فالتفاوت بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم.

الجواب الرابع: أن الله أثبت لنفسه الفوقية المطلقة، وهي تشمل فوقية الذات وفوقية القدر وفوقية القهر، فمن أثبت البعض ونفى البعض، فقد جحد ما أثبته الله لنفسه، وتنقصه ولا يلزم من إثبات فوقية الله بذاته على السماء، وعلى العرش ـ وعلى كل شيء ـ، أن يكون هناك شيء يحويه أو يحصره، أو يكون محلًّا له، أو

وعاءً أو ظرفًا، تعالى الله عن ذلك، بل هو ـ سبحانه ـ فوق كل شيء، وهو عال على كل شيء، وهو غني عن العرش وعن كلِّ مخلوق، وكل شيء مفتقر إليه، وهو الحامل بقوته وقدرته للعرش ولحملة العرش، وهو القائل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

أما أدلة السلف والأئمة وأهل السُّنَّة على إثبات العلو من العقل فكما يلي:

الدليل الأول: دليل العقل؛ بطريقة السبر والتقسيم، وهي عند المناطقة وأهل الأصول؛ وذلك: أن يحصر المستدلُّ الأقسامَ التي يتصورها العقلُ، ثم يبطلها واحدًا بعد واحد، ويُبقِي ما قام عليه الدليل، وصياغة الدليل هكذا: أن يقال: إن الله لما خلق الخلق لا يخلو إمَّا أن يكون خَلَقَهُم داخلَ ذاته، أو خلقهم خارجَ ذاته، أو خلقهم لا داخلها ولا خارجها؛ هذه هي الأقسام التي يتصورها العقل.

أما الأول: وهو كونه خلقهم داخل ذاته؛ فباطل بالاتفاق بيننا وبين خصومنا؛ لأنه يلزم عليه: أن يكون الرب محلًّا للحوادث، والخسائس، والقاذورات، وهذا قول الحلولية، وهو كفرٌ، تعالى الله عن ذلك.

وأما الثالث: وهو كونه خلقهم لا داخل ذاته ولا خارجه، فهو ممتنع عقلًا؛ لأنه يلزم عليه نفيه تعالى وعدم وجوده بالكلية؛ لأنه وَصْفٌ له بارتفاع النقيضين، وهو وصف له بالعدم، وهو قول معطلة الجهمية ونفاتهم، وهو كفر أيضًا.

فتعيَّن الثاني؛ وهو: كونه خلقهم خارج ذاته الكريمة، فلزمتِ المباينةُ، ويلزم حينئذٍ أن يكون عاليًا على خلقه، مستويًا على عرشه؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون مباينًا لهم من فوقهم، أو من تحتهم، أو أمامهم، أو خلفهم، أو عن أيمانهم، أو عن شمائلهم، وأليقُها بالله: صفةُ العلو؛ لأنها من صفات المدح والكمال.

واعترض نفاةُ العلو المعطلةُ على هذا الدليل، فقالوا:

نحن ننكر بداهته؛ لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهيًّا لما كان مُختَلَفًا فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية.

والجواب عن هذا الاعتراض أن يقال:

إن العقل إن قبل قولكم فهو لقولنا أعظم قبولًا، وإن رد العقل قولنا، فهو لقولكم أعظم ردًّا، فإن كان قولنا باطلًا في العقل، فقولكم أشد بطلانًا، وإن كان

قولكم حقًّا مقبولًا في العقل، فقولنا أولى بأن يكون مقبولًا في العقل، فإن دعوى الضرورة مشتركة، فإنا نقول:

نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا: هي من حكم الوهم لا من حكم العقل؛ قابلناكم بنظير قولكم، وعامة فِطَر الناس ـ ليسوا منا ولا منكم ـ موافقون لنا على هذا.

فإن كان حكم فِطَر بني آدم مقبولًا؛ ترجحنا عليكم، وإن كان مردودًا غير مقبول؛ بطل قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم على ما تدعون أنه مقدمات معلومة بالفطرة الآدمية، وبطلتْ عقلياتنا أيضًا، وكان السمع الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم، والمراد بالسمع: الأدلة الشرعية؛ أي: الكتاب والسُّنَّة، وقولكم: إن أكثر العقلاء يقولون بقولنا، وينكرون بداهة دليلكم؛ يقال: ليس الأمر كذلك، فإن الذين يصرحون بأن صانع العالم شيء موجود، ليس هو فوق العالم، وأنه لا مباين له ولا حالٌّ في العالم، طائفةٌ من النُّظَّار، وهم قلة، وأول مَنْ عُرف عنه ذلك في الإسلام: الجهم بن صفوان وأتباعُه.

الدليل الثاني من الأدلة العقلية لأهل السُّنَّة على علو الله على خلقه:

يسمى دليل بطريق الملازمة والاستثنائية، وهو أن نقول: لو كان كذا؛ لكان كذا، لكنه لا يكون كذا؛ فيكون كذا، **وصياغة الدليل هكذا:**

لو لم يتصف الرب بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم؛ لكان متصفًا بضدها؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق، وهو مستقَر إبليس وجنوده؛ فدلَّ على أنه متصف بالفوقية.

اعترض نفاة العلو على هذا الدليل العقلي، فقالوا:

لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها.

أجيب على هذا الاعتراض بجوابين:

الجواب الأول: لو لم يكن قابلًا للفوقية والعلو لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج ليس وجوده ذهنيًّا فقط؛ لزم إثبات علوه وفوقيته.

الجواب الثاني: لو لم يقبل الرب العلو والفوقية، لكان كل عال على غيره أسفل منه، وما يقبل العلو أكمل مما لا يقبله، والعلو والفوقية صفة كمال لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصًا، ولا يوجب محذورًا، ولا يخالف كتابًا ولا سُنَّة ولا إجماعًا، فنفي حقيقته؛ عينُ الباطل.

أدلة السلف والأئمة وأهل السُّنَّة على إثبات العلو من الفطرة:

الدليل الفطري أن يقال: إن الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السليمة، يرفعون أيديهم عند الدعاء إلى السماء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى، وهذا أمر فطر الله عليه عباده، فهو من غير أن يتلقوه من الرسل، يجدون في قلوبهم طلبًا ضروريًّا لطلبه في العلو، فالجارية الأعجمية التي قال لها النبي ﷺ: «**أَيْنَ اللهُ؟** قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ»[(١)]؛ إنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله عليها، وأقرها النَّبي على ذلك، وشهد لها بالإيمان.

واعترض نفاة العلو على هذا الدليل باعتراضين:

ـ **الاعتراض الأول**: قالوا: إن رفع الإنسان يديه عند الدعاء؛ إنما كان لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة، لا لأن الله في العلو.

*** وأجيب عنه بأجوبة**[(٢)]:

أولاً: أن ادِّعاءكم أن السماء قبلة للدعاء، لم يَرِدْ بذلك كتاب ولا سُنَّة، ولم يقله أحد من سلف الأمة، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفى على سلف الأمة وعلمائها.

ثانيًا: أن قبلة الدعاء؛ هي قبلة الصلاة بدليل أن النبي ﷺ كان يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة[(٣)]، فمن ادَّعى أن للدعاء قبلةً غير قبلة الصلاة؛ فهو مبتدع في الدين، ومخالف لجماعة المسلمين.

ثالثاً: أن القبلة هي ما يستقبلها العابد بوجهه كما تستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء والذكر والذبح، أما الموضع الذي ترفع الأيدي إليه فلا يسمى قبلة؛ لا

---

(١) سبق تخريجه قريباً.
(٢) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٣١ ـ ٥٠٢).
(٣) انظر على سبيل المثال: البخاري (١٠١٢) بأطرافه، ومسلم (٨٩٤).

حقيقةً ولا مجازًا.

رابعاً: لو كانت السماء قبلة للدعاء، لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يشرع.

خامسًا: أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، وأمر التوحيد في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوزٌ في الفطر، لا يقبل التحويل.

سادسًا: أن المستقبِل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده.

ـ **الاعتراض الثاني للنفاة**: قالوا: إن دليلكم منقوض بوضع المصلي جبهته على الأرض، مع أن الله ليس في جهة الأرض، فكما أن المصلي يضع جبهته على الأرض، والله ليس في جهة الأرض، فكذلك يرفع يديه في الدعاء، والله ليس في العلو.

* **وأجيب عنه** بأن واضع الجبهة إنما قصده الخضوع لمن فوقه، بالذل له والخشوع، وليس قصده بأن يميل إليه لأنه تحته، فهذا لا يخطر في قلب ساجد، إلا ما حُكي عن بشر المريسي ـ قبحه الله ـ أنه سُمع، وهو يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

❐ شبه نفاة العلو:

نفاة العلو لهم شبه عقلية، وليس عندهم أدلة شرعية:

ـ **الشبهة الأولى**: قالوا: إن إثبات العلو يلزم منه أن يكون الله في جهة، وإذا كان في جهة؛ كان محتاجًا إلى تلك الجهة، وكان محدودًا ومتحيزًا، والله منزه عن الجهة، ومنزه عن أن يحتاج إلى شيء، ومنزه عن كونه محدودًا متحيزًا.

وأجاب أهل الحق عن هذه الشبه بجوابين؛ جواب إجمالي، وجواب تفصيلي:

* الجواب الإجمالي:

تنزيهكم الله عن الجهة، إن أردتم أنه منزه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره؛ إحاطةَ الظرف بالمظروف، فنعم؛ هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى، فليس هو داخل المخلوقات، وإن أردتم بالجهة: ما وراء العالم؛ فلا ريب أن الله

فوق العالم، مباين للمخلوقات.

* **الجواب التفصيلي:**

أولًا: إن لفظ الجهة يراد به أمرٌ موجود، ويراد به أمرٌ معدوم، فإن أريد بالجهة جهةٌ وجودية، وأن الله داخل السماوات، أو داخل العرش، فهذا باطل؛ لأن الله لا يدخل في ذاته شيء من مخلوقاته، ولم يدخل في مخلوقاته شيء من ذاته، بل هو مباين للمخلوقات، منفصل عنها، وإن أردتم بالجهة: أمرًا عدميًّا، أو بكونه في السماء؛ أي: على السماء، وهو ما فوق العالم، فذاك ليس بشيء، ولا هو أمر وجودي حتى يقال: إنه محتاج إليه، أو غير محتاج إليه.

ثانيًا: إنما يكون محتاجًا إلى الجهة لو كان في جهة مخلوقة؛ تحويه وتحصره وتحيط به، أما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم: لم يلزم ذلك، بل لا يلزم من كون المخلوق فوق مخلوق آخر؛ أن يكون محتاجًا إليه، فإن الله خلق هذا العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه محتاجًا إلى سافله؛ فالهواءُ فوق الأرض، وليس محتاجًا إليها؛ والسحاب فوقها، وليس محتاجًا إليها؛ والسماواتُ فوق السحاب والهواء والأرض؛ وليست محتاجة إلى ذلك، والعرش فوق السماوات والأرض؛ وليس محتاجًا إليها، فكيف يكون العلي الأعلى خالق كل شيء ﷻ محتاجًا إلى مخلوقاته، لكونه فوقها، عاليًا عليها؟!

ثالثًا: أن لفظ الجهة، والحيز، والحد، والجسم، والجوهر، والعَرَض؛ ألفاظٌ اصطلاحية؛ فيها إجمال وإبهام، قد يراد بها: معانٍ متعددة، ولم تَرِدْ هذه الألفاظُ في الكتاب والسُّنَّة؛ بنفي ولا إثبات، ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيها، نفيٌ ولا إثبات، فالمعارضةُ بها ليست معارضةً بدلالة شرعية(١)، بل

(١) قال شيخ الإسلام: «التعبير عن حقائق الإيمان بعبارات القرآن أولى من التعبير عنها بغيرها، فإن ألفاظ القرآن يجب الإيمان بها، وهي تنزيل من حكيم حميد، والأمة متفقة عليها، ويجب الإقرار بمضمونها قبل أن تفهم، وفيها من الحكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه، والألفاظ المحدثة فيها إجمال واشتباه ونزاع». انظر: «النبوات» (٢/ ٨٧٦).
وقال: «إن معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث، هو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب؛ لينظر المعاني الموافقة للرسول، والمعاني المخالفة لها. =

الأئمة الكبار أنكروا على المتكلمين، وجعلوهم من أهل الكلام الباطل المبتدع، ومعروف موقف الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وحكمه على أهل الكلام؛ من أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب، والسُّنَّة وأقبل على الكلام.

وصح عن إمام الأئمة في زمانه محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه قال: من لم يؤمن بأن الله فوق سمٰواته، مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وطرح على مزبلة(١).

ـ **الشبهة الثانية** لنفاة العلو: هذه الشبهة جاءت على لسان أبي عبد الله الرازي(٢)؛ يقول أبو عبد الله الرازي: هذا الدليل مكوَّن من مقدمتين ونتيجة؛ لو كان الله تعالى في جهة فوق؛ لكان سماء، ولو كان سماء؛ لكان مخلوقًا لنفسه؛ وذلك محال.

المقدمة الأولى: (لو كان الله تعالى في جهة فوق؛ لكان سماء) أثبت

= والألفاظ نوعان: نوع يوجد في كلام الله ورسوله، ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله، فيعرف المعنى الأول، ويجعل ذلك المعنى هو الأصل، ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني، ويردُّ إلى الأول، هذا طريق أهل الهدى والسُّنَّة، وطريقُ أهل الضلال والبدع بالعكس، ويجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعًا لهم..». انظر: «تفسير سورة الإخلاص»، و«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٥٥). وانظر: «الفرقان بين الحق والباطل»، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٤٥).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص (٨٤)، والعلو الذهبي ص (٢٠٧)، قال: سليمان بن سحمان في الضياء الشارق: بإسناد صحيح.

(٢) هو: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري الرازي المفسر صاحب تفسير «مفاتيح الغيب»، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له: ابن خطيب الرّي، رحل إلى خوارزم، وما وراء النهر، وخراسان، وتوفي في هراة. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، وكان يحسن الفارسية.

من أشهر تصانيفه: «مفاتيح الغيب»، ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم، و«لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات»، و«معالم أصول الدين»، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين»، و«المطالب العالية» في علم الكلام، و«المحصول في علم الأصول»، وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظًا بارعًا باللغتين... توفي سنة ٦٠٦هـ، تكلموا في اعتقاده. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣١٣)، و«طبقات النسابين» للشيخ بكر أبي زيد (١/ ٢٢).

الرازي هذه المقدمة بدليلين أو بأمرين:

الأمر الأول: أن الاشتقاق اللغوي للسماء من السمو؛ وكل شيء سَمَاكَ؛ فهو: سماء، فهذا هو الاشتقاق الأصلي اللغوي، وعُرْفُ القرآن متقرر عليه[(١)].

الثاني: لو كان الله فوق العرش؛ لكان من جلس في العرش ونظر إلى فوق، لم يرَ إلا نهاية ذات الله تعالى، فكانت نسبة نهاية السطح الأخير من ذات الله، إلى سكان العرش؛ كنسبة السطح الأخير من السماوات إلى سكان الأرض، وذلك يقتضي ـ بالقطع ـ بأنه لو كان فوق العرش لكان ذاته كالسماء لسكان العرش، فثبت أنه تعالى لو كان مختصًّا بجهة فوق لكان ذاته سماء، وإنما قلنا: أنه لو كان سماء لكان ذاته مخلوقًا؛ لقوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤]، وكذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فلو كان سماء لكان مخلوقًا لنفسه، وذلك محال، فوجب أن لا يكون مختصًّا بجهة فوق[(٢)].

* **أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذه الشبهة[(٣)]**:

أولاً: لمَّا كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى، وأنه فوق كل شيء؛ كان مفهومًا من قوله: إنه في السماء، أنه في العلو، وأنه فوق كل شيء، وكذلك الجارية لما قال لها: «أَيْنَ اللهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ»[(٤)] إنما أرادت العلو مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها، وإذا قيل: العلو، فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها، فما فوقها كلها هو في السماء، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودي يحيط به؛ إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله، كما لو قيل: العرش في السماء؛ فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر؛ موجود؛ مخلوق، وإن قدّر أن السماء المراد بها الأفلاك؛ كان المراد: أنه عليها، كما قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا

---

(١) انظر: «أساس التقديس» للرازي (ص٣١ ـ طبع مؤسسة الكتب الثقافية، الأولى: ١٤١٤هـ).
(٢) انظر: «أساس التقديس» (ص٣١ ـ ٣٢).
(٣) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٥٩).
(٤) سبق تخريجه.

فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وكما قال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، ويقال: فلان في الجبل وفي السطح، وإن كان على أعلى شيء منه.

ثانيًا: من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به، فهو كاذب إنْ نقله عن غيره، وضال إن اعتقده في ربه، وما سمعنا أحدًا يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحدًا نقله عن واحد، ولو سُئل سائر المسلمين: هل يفهمون من قوله ـ سبحانه ـ ومن قول رسوله: إن الله في السماء أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا، وإذا كان الأمر هكذا، فمن التكلف أن يُجعل ظاهر اللفظ شيئًا محالًا لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوَّله، بل عند المسلمين: أن الله في السماء، وهو على العرش: واحدٌ؛ إذ السماءُ إنما يراد بها العلو، بمعنى: أن الله في العلو، لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وسع السماوات والأرض، وأن الكرسي في العرش، كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خَلْق من مخلوقات الله، لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يُتوهم بعد هذا أن خلقًا يحصره ويحويه؟!

ثالثًا: ما في الكتاب والسُّنَّة كقوله سبحانه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦] ونحو ذلك؛ قد يفهم منه بعضهم أن السماء هي نفس المخلوق العالي؛ العرش فما دونه، فيقولون: قوله: «في السماء»؛ يعني: على السماء، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: على جذوع النخل، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]؛ أي: على وجه الأرض، ولا حاجة إلى هذا، بل السماء اسم جنس للعالي، لا يخص شيئًا، فقوله: في السماء؛ أي: في العلو دون السفل، وهو العلي الأعلى، فله أعلى العلو، وهو ما فوق العرش، وليس هناك غيره سبحانه وتعالى.

الله اتخذ إبراهيم خليلًا، وكلَّم موسى تكليمًا

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا)

الشَّرْح

في هذا ثبوت الخُلَّة لإبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ، والدليل على إثبات صفة الخلة من الكتاب: قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّساء: ١٢٥]، وليست الخلة خاصة بإبراهيم كما قد يوهم البعضَ كلامُ المؤلف، **فالصواب** أنها ثابتة لنبينا ﷺ أيضًا، كما في الحديث: «**إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»(١)، **فالخلَّة ثابتة لإبراهيم ولمحمَّد** ـ عليهما الصلاة والسلام ـ.

والخلَّة بالنسبة للرب صفة تليق بجلاله وعظمته(٢)، كسائر صفاته.

كما أن التكليم ثابت لموسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٦٤]، فهو أيضًا ليس خاصًّا بموسى، بل **شارك نبيُّنا** ﷺ **موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ في صفة التكليم**؛ فإن الله كلَّم نبيَّنا محمدًا ليلة المعراج من دون واسطة كما ثبت هذا في الإسراء.

ومن الأدلة على ثبوت الخلّة لنبيِّنا محمدٍ ﷺ حديث: «**لو كنتُ متخذًا من أهل الأرض خليلًا؛ لاتخذت ابن أبي قُحافة خليلًا، ولكنَّ صاحبكم خليل الله**»(٣)،

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب بن جنادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢٣٨٣).

(٢) انظر: «منهاج السُّنَّة» (٥/ ٣٥١ـ٣٥٢)، و«زاد المعاد» (١/ ٧٠)، و«مدارج السالكين» (٣/ ٣٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٨٢) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الحديث السابق: «**إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»(١)، فهٰذان الحديثان يبطلان قول من قال: الخُلَّة لإبراهيم، والمحبة لمحمد ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، ويثبتان لنبينا ﷺ أعلى مراتب المحبة؛ وهي الخُلَّة، بل الخلة خاصة بالخليلين؛ محمد وإبراهيم ـ عليهما الصلاة والسلام ـ.

أما المحبة فهي عامة كحُبِّه ـ تعالى ـ للمتَّقين، كما في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]، وكحبه للمحسنين، كما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، **والخلة هي كمال المحبة المستغرقة للمُحب**، ومن كمالها: أنها لا تقبل الشركة ولا المزاحمة، وسميت خلة لتخللها شغاف القلب كما قيل:

قد تخللت مسلك الروح مني ... ولذا سُمي الخليل خليلا

والنسبة بين الخلة والمحبة: العمومُ والخصوص؛ فالخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محبوبًا لذاته لا لشيء آخر؛ إذ المحبوب لغيره هو مؤخَّر في الحب عن ذلك الغير، ففيها كمال التوحيد، وكمال الحب، فنبينا له كمال التوحيد، وكمال الحب، وكذلك إبراهيم.

والمحبة والخلة بالنسبة للرب ﷻ كسائر صفات الله الثابتة له كما يليق بجلال الله وعظمته.

والجهمية أنكروا حقيقة المحبة، والخلة من الجانبين؛ من جانب الله ومن جانب العبد.

وشبهتهم في ذلك أنهم قالوا: المحبة لا تكون إلا لمشاكلة ومناسبة بين المحب والمحبوب، ولا مناسبة بين القديم والمُحْدَث توجب المحبة، فلا مناسبة بين الخالق والمخلوق، وهذا باطل؛ فالرب ﷻ مربي خلقه بنعمه، والعبد يعبد الله لذاته؛ وهذه مناسبة، فقولهم: لا مناسبة: قولٌ فاسد.

والجهمية يقولون: ليس معنى الخليل المحبَّ، بل معنى الخليل: الفقير المحتاج.

(١) سبق تخريجه قريباً.

الجواب عن شبهتهم: لا شك في فساد هذا التأويل؛ إذ لا يكون حينئذٍ لتخصيص إبراهيم بالخلة معنًى، فإن **الفقر والاحتياج وصف لازم لجميع الخلق**؛ لزومًا ذاتيًّا؛ لا يمكن الانفكاك عنه، ولو كان معنى الخلة: الفقر؛ كان كل الناس فقراء إلى الله، وبذلك يكون وصف الخلة متناولًا لجميع الناس، حتى عبدة الأوثان الذين هم ألدُّ أعداء الرحمٰن؛ فقراء إلى الله!!

وكذلك مما أنكرت الجهمية حقيقة تكليم الله لبعض عباده من وراء حجاب؛ كما ثبت لموسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وكما ثبت لنبينا محمد ليلة الإسراء، وزعموا أن تكليم الله لموسى، إنما هو تكليمٌ خلَقَهُ في الشجر أو في الهواء، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

❐ لا يجوز تكفير المسلم بذنب ما لم يستحله:

مسألة: هل قول الطحاوي: (ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله)، فيه موافقة لقول مرجئة الفقهاء؟

الجواب: يعني بقوله: (بذنب) ما دون الكفر، ولا بدَّ من هذا القيد في قوله: (ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله)، والمراد من أهل القبلة: مَن التزم بالإسلام والتوحيد، ولم يأت ناقضًا من نواقض الإسلام؛ فهذا لا يكفر إلا إذا فعل ناقضًا من نواقض الإسلام، والعبارة تحتاج إلى قيد، فتُحمل على أن مقصوده لا يحتاج إلى استحلال ليس المراد أنه يعني يستحل الزنا أو يستحل السرقة أو شرب الخمر هذه المعاصي كفر، أما من لم يستحلها فلا يكفر بهذا الذنب، هذا معروف. مسألة عموم السلب وسلب العموم كل ذنب لا نكفر به هذا مذهب المرجئة، بل الذنوب التي يستحلها يكفر بها، والتي لا يستحلها لا يكفر بها.

مسألة: التفكر في عِظَمِ خلْقِ العرش والكرسي يورث الخشية لله تعالى، فهل يصح أن يجعل الإنسان في ذهنه صورة تخيلية لهما؟

الجواب: ما دام الكرسي والعرش مخلوقين؛ فلا يضر ذلك، أما التفكُّر في كنه ذات الرب، أو كنه صفاته: فهذا ممنوع.

مسألة: **العلو يختلف في الاتجاه بحسب كل إنسان على سطح الأرض، فتكون جهة العلو في كل اتجاه، فما هو توجيهكم لهذا القول؟**

الجواب: العلو ما كان فوق السماوات والأرضين، بل الأفلاك كلها ما لها إلا جهتان مثل الأرض، فالأرض كروية الشكل، فجهة العلو لها من جميع الجهات، فإذا كنت في مكان وشخص في مكان آخر؛ فهو يتصور أنك تحته، وأنت تتصور أنَّه تحتَك، وكلكم في العلو على وجه الأرض، أما السفل فهو المركز في وسط الأرض، بحيث لو انخرق من هنا خرق وانخرق من هنا خرق، ونزل من هنا شخصٌ ونزل من هنا آخَرُ، لالتقتْ رجلاهما في المركزْ، ثم لو فرضنا أنهما استمرا في خرق الأرض، وتجاوزا المركز، فإنهما يكونان صاعدَيْن والحالة هذه. إذًا: الأرض والسماء ما لهما إلا جهتان؛ جهة العلو والسفل، أما أنا وأنت والمخلوقات المتحركة فلها ست جهات، أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت.

أما المخلوقات الثابتة كالسماوات والأَرضين والأفلاك كلها: فما لها إلا جهتان؛ العلو والسفل، فالعلو ما كان على سطحها، والسفل: مَحَطُّ الأثقال.

أصول الإيمان

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَنُؤْمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُم كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِين)

الشَّرْح

هذه أصول الإيمان، وهي: الإيمان بالله، وبالملائكة، وبالكتب، وبالرسل، والإيمان باليوم الآخر، وبالقدر؛ هذه أصول الدين، وأركان الإيمان، فهي داخلة في حقيقة الإيمان وماهيته، فمن لم يؤمن بهذه الأركان الستة؛ فليس بمؤمن.

والأدلة على هذه الأصول من كتاب الله، كثيرة؛ منها:

١- قول الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥].

وجه الدلالة:

فسمَّى الله من آمن بهذه الجملة: مؤمنًا.

٢- وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧].

وجه الدلالة:

فجعل الإيمان هو: الإيمان بهذه الجملة.

٣- وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النِّساء: ١٣٦].

وجه الدلالة:

فجعل الكافرين: من كفر بهذه الجملة.

ومن السُّنَّة: حديثُ جبرائيل ﷺ حينما سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «**الإيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

أما الإيمان بالملائكة:

فنؤمن بهم جملةً وتفصيلًا، فنؤمن بمن سمَّى اللهُ في كتابه منهم؛ كجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت، ورضوان، ومالك: خازن النار، ونؤمن إجمالًا بأن لله ملائكةً سِواهم، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدَّثر: ٣١]؛ لأنه لم يأت في عددهم نص، فنؤمن بهم جملة(٢).

وأما الإيمان الأنبياء والمرسلين:

فنؤمن بهم جملة وتفصيلًا، فنؤمن بمن سمَّى الله في كتابه من رسله، وهم خمسة وعشرون رسولًا، ذُكروا في آية «النساء» في قوله سبحانه: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النِّساء: ١٦٣]، وفي آية «الأنعام» في قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا﴾ إلى آخر الآيات [الأنعام: ٨٤].

ونؤمن بأن الله تعالى أرسل رسلًا سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم إلا الله، وورد في حديث أبي ذر أن عدد الأنبياء مائة ألف، وعدد الرسل ثلاثمائة وثلاثة

---

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(٢) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٠٥ ـ ٤٢٣).

عشر[١]، لكن الحديث الوارد بذلك، لا يخلو من مقال، وعلى كل حال؛ فلا بُدَّ مِنْ أنْ نؤمن بهم جملة، قال الله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النِّساء: ١٦٤]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وأما أولو العزم من الرسل، فأحسن الأقوال فيهم: أنهم المذكورون في آية «الأحزاب» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي قوله سبحانه في سورة «الشورىٰ»: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

وأما الإيمان بمحمد ﷺ:

فلا بدَّ من الإيمان به تفصيلًا؛ زائدًا على الإيمان بتلك الرسل؛ من تصديقه، واتباع ما جاء به من الشرائع، إجمالًا وتفصيلًا[٢].

مسألة: هل محبة الرسول ﷺ لذاته أم لله تعالى؟

الجواب: الذي يُحَبُّ لذاته هو الله ﷻ، أما محبة الرسول ﷺ فهي تابعة لمحبة الله، ومحبة المؤمنين كذلك، لكن محبة الرسول ﷺ ينبغي أن تكون فوق محبة الأولاد وفوق محبة النفس التي بين جنبيك، هذا هو الواجب والأكمل، وهو الأفضل، أما إذا قدم محبة غير الرسول على محبة الرسول ﷺ، فهذا يكون نقصًا وضعفًا في الإيمان، وقد توعد الله من قدم شيئًا من ذلك على محبته ومحبة رسوله، فقال: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا

---

(١) أخرجه ابن حبان (٣٦١)، والحاكم (٤١٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦ ـ ١٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٧)، وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٧٤٦)، نسبته إلى عبد بن حُميد، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وثم ساقه، ثم قال: «أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، وابن الجوزي في «الموضوعات»، وهما في طرفي نقيض، والصواب أنه ضعيف لا صحيح، ولا موضوع، كما بينته في مختصر الموضوعات».اهـ. وحديث أبي ذر تقدم تخريجه قريبًا، وفي هذا الباب أيضًا عن أبي أمامة، وأنس بن مالك، بأسانيد ضعيفة. انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٨٧).

(٢) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٢٤).

وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التّوبة: ٢٤]، فمن قدم محبة الأبناء أو الآباء أو التجارة أو المساكن على محبة الله ورسوله؛ فهو ناقص وفاسق ضعيف الإيمان، فالكمال أن تقدم محبة الله ورسوله على كل شيء.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين:

فنؤمن بها جملة وتفصيلًا؛ فنؤمن تفصيلًا بما سمَّى الله منها في كتابه، من التوراة، والإنجيل، والزبور، والقرآن، وصحف إبراهيم، وصحف موسى، ونؤمن بأن لله تعالى ـ سوى ذلك ـ كتبًا أنزلها على أنبيائه ورسله، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله؛ لأنه لم يأت في عددها نص، فنؤمن بها جملة، وأنها حق وهدى ونور وشفاء.

وأما الإيمان بالقرآن:

فالإقرار به واتّباع ما فيه وتحكيمه في كل شيء؛ في المنشط والمكره، واليسر والعسر، مع اعتقاد بأنه أفضل الكتب، وأنه ناسخ لها، ومهيمن عليها، وذلك أمر زائد على غيره من الكتب(١).

وأما الإيمان باليوم الآخر:

نؤمن باليوم الآخر: وبما يكون قبل ذلك في البرزخ من سؤال منكر ونكير، ومن نعيم القبر وعذابه، وكذلك نؤمن ببعث الأجساد وإعادة الأرواح إليها، والحشر والنشر، والوقوف بين يدي الله، وتطاير الصحف، ووزن الأعمال، والحوض والصراط، والجنة والنار، كل هذا نؤمن به، ويؤمن به أهل الحق(٢).

أما أعداء الله من الفلاسفة وغيرهم، فلهم تفصيلات في هذه الأصول الستة، وحقيقتهم: أنهم لم يؤمنوا بالله ولا بالملائكة ولا بالكتب ولا بالرسل ولا باليوم الآخر ولا بالقدر خيره وشره، وسيأتي الكلامُ لاحِقًا على معتقدهم في ذلك وتفصيلاته.

وأصول الإيمان هذه جاءت بها الرسلُ، والكتبُ المنزلة، **وأجمع عليها المسلمون،** فمن أنكر شيئًا منها فهو خارج عن ملة الإسلام؛ وليس في عداد

---

(١) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٢٣).
(٢) للتوسع في مباحث أشراط الساعة راجع: «لوامع الأنوار» للسفاريني (٢/ ٧٠ ـ ١٥١).

المسلمين بإجماع المسلمين، أما الفلاسفة المتأخرون؛ أرسطو وأتباعه وابن سينا[(١)]؛ فملاحدةٌ زنادقةٌ، ينتسبون إلى الإسلام وهو منهم براء، وتأثر بهم كثير من أهل الكلام، من المبتدعة وغيرهم، حتى إن ابن سينا يقدسه ويعظمه كثير من الناس، ويسمُّونه الفيلسوف الإسلامي، وهو كما نقل عنه شيخ الإسلام[(٢)(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي، أبو علي الرئيس المشهور بابن سينا، صاحب التصانيف الكثيرة، في الفلسفة والطب، ومن له الذكاء الخارق، والذهن الثاقب، أصله بلخيّ، ومولده بخارى، وكان أبوه من دعاة الإسماعيلية، فأشغله في الصغر، وحصَّل عدة علوم قبل أن يحتلم، وتنقل في مدائن خراسان والجبال وجرجان، ونال حشمة وجاهًا.

وفي «لسان الميزان» قال: ما أعلمه روى شيئًا من العلم، ولو روى لما حلَّت الرواية عنه لأنه فلسفي النحلة ضال لا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى.

[سبب تكفير العلماء لابن سينا]

وقال ابن أبي الدم الحموي الفقيه الشافعي شارح الوسيط في كتابه «الملل والنحل»: لم يقم أحد من هؤلاء؛ يعني: فلاسفة الإسلام مقام أبي نصر الفارابي، وأبي علي بن سيناء، وكان أبو علي أقوم الرجلين وأعلمهم.

إلى أن قال: وقد اتفق العلماء على أن ابن سيناء كان يقول بقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني، ولا ينكر المعاد النفساني.

ونقل عنه أنه قال: إن الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كلي، فقطع علماء زمانه ومن بعدهم من الأئمة ممن يعتبر قولهم أصولًا وفروعًا بكفره، وبكفر أبي نصر الفارابي من أجل اعتقاد هذه المسائل، وأنها خلاف اعتقاد المسلمين.

وقد أطلق الغزالي وغيره القول بتكفير ابن سيناء.

[توبة ابن سينا قبل وفاته وكيف توفي]

قال أبو عبيد الجوزجاني في آخر الجزء الذي جمعه في أخبار ابن سيناء: وكان يعتمد على قوة مزاجه، حتى صار أمره إلى أن أخذه القولنج، حتى حقن نفسه في يوم ثمان مرات، فظهر به سحج ثم صرع، فنقل إلى أصبهان واشتد ضعفه، ثم اغتسل وتاب وتصدق ورد كثيرًا من المظالم، ولازم التلاوة، ومات بهمدان في يوم الجمعة في رمضان سنة (٤٢٨هـ)، وله (٥٨) سنة ومن شعره:

نعوذ بك اللَّهمَّ من شر فتنة ... تطوِّق من حلَّت به عيشة ضنكا
رجعنا إليك الآن فاقبل رجوعنا ... وقلِّب قلوبًا طال إعراضها عنكا
فإن أنت لم تبرئ عليل نفوسنا ... وتبغي عماياها إذًا فلمن يُشكا

انظر: «لسان الميزان» (١/ ٣٢٦)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ١٩٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨٦)، و«الفتاوى الكبرى» (١/ ٥٦) (٣/ ٤٥٩)، و«درء التعارض» (١/ ١٥٧).

(٣) انظر: «الرد على المنطقيين» (١/ ١٤٤).

في «غزل الأحوال» أنه قال: أنا وأبي من دعوة الحاكم العبيدي، والحاكم العبيدي رافضي خبيث، لا يؤمن بالله ولا ملائكته ولا كتبه، ولا رسله، ولا اليوم الآخر، ولا القدر.

والفلاسفة لم يجرؤوا على إنكار أصول الدين والإيمان صراحة؛ لأنهم لو أنكروا أصول الإيمان؛ لعرف الناس كفرهم ولوضح ذلك للناس، لكنهم سلكوا سبيل التلبيس؛ لأنهم منافقون زنادقة يتسترون بالإسلام، فهم يثبتون هذه الأصول باللفظ فقط، لكنهم في الحقيقة لا يثبتونها؛ فهم لم يؤمنوا في الحقيقة بالله ولا ملائكته، ولا كتبه، ولا رسله، ولا باليوم الآخر.

أما إيمانهم بالله؛ وهو أصل الدين، فمذهبهم: أن الله ـ سبحانه ـ موجود وجودًا مطلقًا؛ يعني: أنه موجود في الذهن؛ لا ماهية له، ولا حقيقة؛ فلا يَعْلَمُ جزئياتٍ بأعيانها؛ إذ لو عَلِمَ جزئياتٍ، لَلَحِقَهُ الكللُ والتعبُ من تصوّر تلك المعلومات؛ ولكان كاملًا بنفسه، لا بغيره، بل يعلم الكليات؛ والكليات أمر ذهني، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وليس له عندهم صفة البتة؛ فلا يثبتون له السمع ولا البصر ولا العلم ولا القدرة، وليس العالم مخلوقًا لله بمشيئته وقدرته، بل العالم عندهم لازم لله أزلًا وأبدًا، لا يستطيع انفكاكًا عنه؛ صَدَرَ عنه صدورًا ضروريًّا، بل هو مقارنٌ لله، ليس متقدمًا عليه، والله هو العلة المحرك لهذا العالم، وهو أول هذا العالم، والعالم ملازم لله أزلًا وأبدًا؛ فهو لازم له كلزوم النور للسراج. هذا مذهبهم في الإيمان بالله(١).

هذا رب الفلاسفة؛ رَبٌّ معدومٌ لا وجود له على التحقيق؛ لأن الموجود لا بُدَّ أن يتصف بصفة، ولا بُدَّ أن يكون له اسم، وهؤلاء يسلبون عنه جميع الأسماء والصفات؛ **فتبيّن بهذا:** أنه لا وجود له إلا في الذهن، وفي اللفظ.

وأما الملائكة، فإنهم لا يثبتونها على أنهم أشخاص محسوسة؛ تنزل، وتذهب، وترى، وتجيء، وتخاطب الرسول، وتَصُفّ عند ربها، وتكتب أعمال العباد، ولها وظائف؛ كما جاء في الكتاب والسُّنَّة، **وإنما ذلك عندهم:** أمور

---

(١) انظر: «الملل والنحل» (٢/ ١٨١).

ذهنية لا وجود لها في الأعيان، **بل يقولون**: إنها هي العقول، وهي مجردَات ليست داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته.

وإذا تقرب بعضهم إلى أهل الإسلام قالوا:

الملائكة هي القوى الخيّرة الفاضلة التي في العبد التي تبعث على الخير وعلى الإحسان وعلى الشجاعة وعلى الإيثار، والشياطين هي القوى الشريرة الرديئة التي تبعث على الإيذاء، وعلى الظلم، وعلى الطغيان، وعلى العدوان[(١)].

هذا إذا تقربوا إلى أهل الإسلام، وإلا فإنهم يقررون أن الملائكة عبارة عن أشكال نورانية، يتصورها النَّبي ﷺ.

وأما الإيمان بالكتب فإنهم لا يثبتون الكلام لله ﷻ، ولا يثبتون أن الله تكلم بكلام أنزله على أنبيائه ورسله، ولا يصفون الله بالكلام؛ فلا يكلِّم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول.

والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفَعَّال على قلب بشر، زاكٍ، طاهرٍ متميّزٍ عن النوع الإنساني بخصائص؛ وهذا هو الرسول عندهم.

وأما الإيمان بالرسل؛ فلا يؤمنون بأن الله تعالى اصطفى أنبياءه ورسله، بل يقولون: إن الرسالة ليست هبة من الله وليست منحة، بل هي صنعة من الصناعات، وكسب يكسبه الإنسان، وسياسة من السياسات، ولها ثلاثُ خصائصَ مَنْ توافرت فيه فهو نبي، **فالنبي رجل عبقري متميز عن غيره بهذه الخصائص**:

الخصيصة الأولى: قوة الإدراك وسرعته؛ لينال من العلم أعظم مما يناله غيره.

الخصيصة الثانية: قوة النفس أو قوة التأثير، ليؤثر بها في سيول العلم بقلب صورة إلى صورة، فهو يشبه الساحر بحيث يقلب ما ارتسم في ذهنك من صورة إلى صورة.

الخصيصة الثالثة: قوة التخيل، حتى يتخيل الملائكة ـ الذين هم العقول ـ في صورة شيء محسوس أمامه، كأن أمامه رجل يخاطبه، فيتخيل أن الملائكة

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٤٦)، (١٩/ ١٠)، و«الإشارات والتنبيهات» لابن سينا (٣/ ٧).

أشخاص، وقد يقوى الوهم فيسمع أصواتًا تخاطبه.

فإذا وجدت هذه الخصائص، فهو نبي(١).

وقالوا: إن النبوة لكل أحد يستطيع أن يدركها بالمراس والكسب والخبرة، وقالوا: إن النبوة ليست بالدرجة العالية، بل هناك ما هو أعلى منها؛ لأن النبوة سياسة العامة، والفلسفةُ أعلى منها؛ لأنها سياسة الخاصة، ولهذا فإن بعض الفلاسفة لا يرضون بالنبوة، ويقولون: هي مرتبة أدْونُ من الفلسفة، ولهذا طلب النبوة من تصوف على مذهب ابن هود وابن سبعين وغيرهما، هذا هو إيمانهم بالرسل.

وأما الإيمان باليوم الآخر، فهم من أشد الناس تكذيبًا وإنكارًا له في الأعيان وفي الخارج، فعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السماوات، ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم، ولا تكور الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم، ولا يبعثون إلى جنة أو نار، فكل هذا عندهم لا حقيقة له، بل هي أمثال مضروبة لتفهيم العوام، لا حقيقة لها في الخارج(٢)؛ كما يفهم منها أتباع الرسل، بل هذه من تخييلات هذا العبقري وسياسته، فيسوس الناس ويخبرهم أن هناك بعثًا وجزاءً، وجنة ونارًا؛ حتى يتعايش الناس بسلام، وحتى لا يعتدي أحد على أحد، فهو يكذب، لكن يكذب لهم لا عليهم، قالوا: ولا بأس في ذلك.

هذا مذهب الفلاسفة في أصول الإيمان، وبهذا يتبيَّن أنهم ملاحدة زنادقة، ينتسبون إلى الإسلام نفاقًا، فهم في الدرك الأسفل من النار إذا ماتوا على ذلك، نسأل الله السلامة والعافية.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «النبوات» (١/ ١٩٦)، (٢/ ٨٣٧ ـ ٨٣٩).
(٢) انظر: «درء التعارض» (١/ ٨ ـ ١١).

تسمية أهل القبلة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ)

الشَّرْح

نؤمن بأن أهل القبلة من أهل الإسلام، ولا نخرجهم منه، وأهل القبلة هم كل من يدَّعي الإسلام، ويستقبل القبلة في الصلاة وفي الذبح وفي الدعاء وإن كان من أهل البدع أو من أهل المعاصي؛ ما لم يُكَذّب بشيء مما جاء به الرسول؛ فنسمِّيهم مسلمين، ونسمِّيهم مؤمنين، إلا من فعل ناقضًا من نواقض الإسلام فارتد، كمن أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، أو سبَّ الله أو سبَّ الرسول، أو استهزأ بالله ـ كما سيأتي ـ، أما إذا لم يفعل شيئًا من ذلك؛ فنسميه مسلمًا مؤمنًا ولا نكفره.

والدليل على هذا: قول النبي ﷺ: «**مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، واسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا؛ فذلك المسلمُ الذي له ذمة الله، وذمة رسوله...**»[(١)].

(١) أخرجه البخاري (٣٩١) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النهي عن الخوض في كنْه الصفات

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ)

الشَّرْح

أي: لا نخوض في ذات الله، أو في كيفية ذاته؛ لأنها من الأمور التي لا يعلمها إلا هو ـ سبحانه ـ، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فلا نخوض في كُنْه الصفات؛ ما كيفية الاستواء؟ ما كيفية العلو؟ ما كيفية العلم؟ ما كيفية السمع؟ ما كيفية البصر؟ ما كيفية المحبة؟ وهكذا.

ولهذا لما قيل للإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في الاستواء، قال: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)(١)، فهذه قاعدة عامة، تقال في جميع الصفات.

كذلك لا نجادل ولا نخاصم، ولا نورد الشبه في دين الله وشرعه، ولا نعترض على الله في تشريعه ولا في أوامره ولا في نواهيه، بل نسلم الأمر لله، فنحن عبيد مأمورون، نعلم أن الله حكيم، وأنه ما شرع ذلك إلا لما فيه من الحكمة والمصلحة والرحمة للعباد.

---

(١) ذكره البيهقي في الأسماء والصفات، (٥/ ٥) عن الإمام مالك بإسناد جوّده الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٠٧) وورد عن ربيعة ـ شيخ مالك ـ، ذكره البيهقي في الأسماء والصفات (٦/ ٥) واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨) وروي عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لكن قال ابن تيمية: (إسناده ليس مما يعتمد عليه).

النهي عن الجدال في القرآن

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا نُجَادِلُ فِي القُرْآنِ)

الشَّرْح

هذا يحتمل معنيين:

المعنى الأول: يحتمل أنه أراد: أنَّا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ: إن القرآن مخلوق، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق.

بل نقول: إن القرآن كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين محمَّد.

المعنى الثاني: يحتمل أنه أراد: أنَّا لا نجادل في القراءة الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح، وكل من المعنيين المذكوريْن حق، ويشهد لصحة المعنى الثاني حديثُ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً، وَسَمِعْتُ النبيَّ يَقْرَأُ بِخِلَافِهَا، فجئتُ به النبيّ ﷺ فأخبرتُه، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الكَرَاهَةَ، وَقَالَ: «**كِلَاكُما مُحْسِنٌ، فلَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا**»[(١)].

- **فائدة**: **هناك فرق بين ترتيب سور القرآن وترتيب آياته**؛ فترتيب سور القرآن لم يكن واجبًا منصوصًا عليه؛ على الصحيح، بل كان بالاجتهاد من الصحابة، ولهذا: كان ترتيب مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، على غير ترتيب المصحف العثماني.

وأما ترتيب الآيات فهو ترتيب منصوص عليه؛ فليس لأحدٍ أن يقدّم آيةً على آية.

وقد جمع عثمانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الناس على حرف واحد اجتماعًا سائغًا جائزًا، وقيل: واجبًا.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

مسألة: اختلف العلماء في الأحرف السبعة ما هي؟

القول الأول: قال جمهور السلف من العلماء والقراء: إن قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزة لا واجبة رخصة من الله، وقد جعل الاختيار إليه في أي حرف اختاره، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إن لم تجتمع على حرف واحد؛ جمعهم الصحابة وعثمان ﵁ على حرف واحد **اجتماعًا سائغًا لا واجبًا**، فهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في جمعهم له ترك لواجب ولا فعل لمحظور.

القول الثاني: أن الترخيص في الأحرف السبعة صار منسوخًا؛ إذ أن الترخيص كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولًا، فلما تذلَّلت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيرًا عليهم، وهو أوفق لهم وأرفق بهم؛ **أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة ـ عَرْضة جبريل القرآن ـ، وترك ما سواه، فكان اجتماعهم واجبًا**.

مسألة: هل المصحف مشتمل على الأحرف السبعة؟

القول الأول: ذهب طوائف من الفقهاء وأهل الكلام إلى أن المصحف مشتمل على الأحرف السبعة.

القول الثاني: ذهب الجمهور على أن المصحف مشتمل على حرف واحد.

ـ وأما ما روي عن ابن مسعود ﵁ أنه يُجَوِّز القراءة بالمعنى فغير صحيح؛ لأنه إنما قال: قد نظرت إلى القَرَأَةِ، فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم: هَلُمَّ وأقبِل وتعالَ واقرأ[١].

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٩/ ٢٧) وما بعدها. ويقولُ شيخُ الإسلام ابن تيمية ﵀: «ولا نِزاعَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ أَنَّ الْحُرُوفَ السَّبْعَةَ الَّتِي أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا لا تَتَضَمَّنُ تَنَاقُضَ الْمَعْنَى وَتَضَادَّهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مَعْنَاهَا مُتَّفِقًا أَوْ مُتَقَارِبًا كَمَا قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﵁: (إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ أَقْبِلْ وَهَلُمَّ وَتَعَالَ)، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى أَحَدِهِمَا لَيْسَ هُوَ مَعْنَى الآخر، لَكِنْ كلا الْمَعْنَيَيْنِ حَقٌّ وَهَذَا اختلاف تَنَوُّعٍ وَتَغَايُرٍ لا اخْتِلَافُ تَضَادٍّ وَتَنَاقُض، وَهَذَا كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**»، إِنْ قُلْتَ: غَفُورًا رَحِيمًا أَوْ قُلت: عَزِيزًا حَكِيمًا؛ فَاللهُ كَذَلِكَ مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِآيَةِ عَذَابٍ أَوْ آيَةَ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ». اهـ. مِن كلامه مِن «مَجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٩).

القرآن كلام الله

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ المُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ المَخْلُوقِينَ)

الشَّرْح

سبق أن القرآن كلام الله، وأن الله تكلم به، وسمعه جبرائيل عليه السلام وألقاه إلى محمد ﷺ، كما قال - تعالى -: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشُّعراء: ١٩٣، ١٩٤]، والروح الأمين هو جبريل عليه السلام.

○ قوله: (وَهُوَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ المَخْلُوقِينَ):

هذا هو الحق، وهو معتقد الصحابة والتابعين وأهل السُّنَّة؛ أن القرآن كلام الله، وأنه لا يساويه شيء من كلام البشر، وقد رُوي في الحديث: «**فَضْلُ كَلَامِ اللهِ عَلَى سَائِرِ الكَلَامِ كَفَضْلِ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ**»(١).

- فمن قال: إن القرآن مخلوق، فقد خالف جماعة المسلمين، **والجماعة هم**: الصحابة، والتابعون، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) أخرجه الترمذي في «فضائل القرآن» (٢٩٢٦)، والدارمي (٣٣٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ورواه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١٤٩، ١٥٠)، ومحمد بن نصر في «قيام الليل» (ص١٢٢)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص١٠١)، وفي «الأسماء والصفات» (٥٠٧، ٥٠٨).

مخالفة من قال بخلق القرآن

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ)

الشَّرح

فلا نقول: إنه مخلوق؛ لَفْظُه ومعناه؛ كما تقوله المعتزلة، والأشاعرةُ يقولون: الكلامُ هو المعنى القائم بالنفس، وأما الحروف والألفاظ فهي مخلوقة، والعلماء يقولون: من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر؛ على العموم، أما الشخص المعيَّن إذا قال: القرآن مخلوق؛ فلا نكفّره حتى تقوم عليه الحجة؛ لأنه قد يَكون له شبهةٌ، فإذا كُشِفَتِ الشبهةُ، وأصرَّ بعد البيان، فإنه يكفُرُ، هكذا قال أهل العلم؛ كالإمام أحمد وغيره[(١)].

(١) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨): «أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ولا كل من قال: إنه جهمي كفَّره ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم بل صلَّى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم ويدعو لهم، ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم، والحج والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم، وإن لم يعلموا هم أنه كفر، وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان، فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السُّنَّة والدين، وإنكار بدع الجهمية الملحدين، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة، وإن كانوا جهالًا مبتدعين، وظلمة فاسقين».

عدم تكفير المسلم بمجرد الذنب

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ)

الشَّرْح

هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ أنه لا يُكفَّر أحدٌ من أهل القبلة، ما لم يفعلوا شيئًا من نواقض الإسلام، ولو زنا، أو سرق، أو عق والديه، أو قطع الرحم؛ نقول: هذا عاصٍ مرتكب لكبيرة، ناقص الإيمان، ضعيفه، إلا إذا استحلَّ شيئًا من ذلك؛ فإنه يكفر؛ لأنه مكذب لله في تحريم الزنا، وفي تحريم عقوق الوالدين، وهكذا.

ولابدَّ أن يكون ما استحله أمرًا قطعيًّا ليس فيه خلاف بين أهل العلم؛ إما واجبًا أنكره، أو حرامًا استحله، كمن أنكر وجوب الصلاة، أو وجوب الزكاة، أو وجوب الحج، أو استحلَّ الزنا، أو شُرْبَ الخمر، أو الربا، أو عقوق الوالدين؛ فمن فعل شيئًا من ذلك مستحلًّا له: كفر، أما إذا فعله مقرًّا بوجوبه ـ إن كان واجباً ـ أو بتحريمه ـ إن كان محرما: فهو عاص ضعيف الإيمان، مرتكب لكبيرة، هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

والناس لهم في هذه المسألة أربعة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة؛ وهو الذي سبق.

المذهب الثاني: مذهب المرجئة الغلاة، وهم ينفون التكفير نفيًا عامًّا، فيعمِّمون النفي والسلب، فيقولون: لا نكفِّر من أهل القبلة أحدًا، بل الزاني والسارق وشارب الخمر؛ إيمانه كامل، ويدخل الجنة من أول وهلة(١).

(١) قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٦/ ١٩٦): «والقول بأن أحدًا لا يدخلها من أهل التوحيد=

المذهب الثالث: مذهب الخوارج؛ وهو عكس مذهب المرجئة؛ يقولون: يكفر المسلم بكل ذنب كبير، ويرون اتّباع الكتاب دون السُّنَّة التي تخالف ظاهر الكتاب ـ بزعمهم ـ، وإن كانت متواترة، **ويكفِّرون من خالفهم، ويستحلون منه ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي**، فيقولون: الزاني كافر، وشارب الخمر كافر، والمرابي كافر، والعاق لوالديه كافر، ومن تكلم بكلمة الكفر أو فعل كبيرةً من الكبائر: كفر(١).

المذهب الرابع: مذهب طوائف من أهل الكلام والفقه، يقولون: نفرق بين العمل وبين القول والابتداع، فيقولون: إن مرتكب الكبيرة لا يكفر، كما يقول أهل السُّنَّة، فيوافقونهم على هذا القول، لكن المبتدع الذي ابتدع وتكلم بكلام كفري فإنَّا نكفره.

ودليلهم: يقولون: إن البدع مظنة الردة، فتعطَى حكمها، وهم يفرقون بين الأعمال وبين الاعتقادات البدعية، فلا يُكفِّرون الذين يعملون الكبائر، ويُكفِّرون أصحاب الاعتقادات البدعية، وإن كان صاحبها متأوِّلًا، وحملوا النصوص على هذا.

أما أهل السُّنَّة والجماعة: فقد خالفوا هذه الطوائف كلها، فقالوا: من ارتكب الكبيرة ـ سواء كانت الكبيرة عملية، أو بدعية أو قولية ـ فهذا لا يكفر إلا إذا استحلها، ولكن نصفه بأنه ضعيف الإيمان، وناقص الإيمان، فلا يسلبون عنه اسم الإيمان مطلقًا، ولا يعطونه اسم الإيمان مطلقًا، فهو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، أما الأدلة والمناقشات والردود، فسيأتي الكلام عليها فيما بعد ـ إن شاء الله ـ.

= التوحيد ما أعلمه ثابتًا عن شخص معين فأحكيه عنه، لكن حكي عن مقاتل بن سليمان».
وقال في «منهاج السُّنَّة» (٥/ ٢٨٦): «وقد حكي عن بعض غلاة المرجئة أن أحدًا من أهل التوحيد لا يدخل النار، ولكن هذا لا أعرف به قائلًا معينًا فأحكيه عنه، ومن الناس من يحكيه عن مقاتل بن سليمان، والظاهر: أنه غلط عليه».

(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٧٠)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٩٧)، (٧/ ٤٨٣، ٤٨١ ـ ٤٨٤)، و«الاستقامة» (١/ ٤٣١).

❐ حكم أهل الكبائر والفساق والعصاة وأهل البدع من أهل القبلة ومذاهب الناس فيهم:

أما المذهب الأول: مذهب المرجئة التي تنفي التكفير نفيًا عامًّا، فتعمم النفي والسلب.

فمن شبههم: عموم نصوص الوعد، ومنها:

١ ـ قول النبي ﷺ: **«مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا الله ثم مات على ذلك، إلّا دَخَلَ الجَنَّةَ**، قلت: وإن زنا وإن سرق؟ قال: **وَإِنْ زَنَا وَإِنْ سَرَقَ»**(١).

٢ ـ حديث: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحمدًا رَسُولُ اللهِ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإسلام، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»**(٢).

٣ ـ حديث البطاقة، وفيه: **«يُؤْتَى بِرَجُلٍ فَيُخْرَجُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدُّ البَصَرِ سَيِّئًا، ثُمَّ يُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ»**(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥) واللفظ له، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وفي «الصحيحين» أيضًا بنحو حديث ابن عمر، عن أنس، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢١٣)، واللالكائي في «السُّنَّة» (٢٢٠٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٢٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٩)، و(١٩٣٧) ـ وصححه ـ: جميعًا من طريق الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى المعافري، عن أبي عبد الرحمٰن الحلبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعًا.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الحاكم في المستدرك على «الصحيحين» (١/ ٤٦): «هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم فقد احتج بأبي عبد الرحمٰن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعامر بن يحيى مصري ثقة، والليث بن سعد؛ إمامٌ، ويونس المؤدب: ثقة، متفق على إخراجه في الصحيحين». وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عامر بن يحيى». =

٤ ـ أحاديث الشفاعة كحديث: «**أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»[(١)]، وحديث أبي هريرة: «أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيامَةِ؟... قَالَ رسول الله ﷺ: **أَسْعَدَ الناس بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ**»[(٢)].

ويناقش قول المرجئة بما يلي:

أولاً: أن في أهل القبلة منافقين يتظاهرون بالشهادتين، ويتجهون إلى القبلة في الصلاة والذبح، ويتظاهرون ببعض ما يمكنهم إظهاره من شعائر الإسلام، وفيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، فقولكم: لا نُكَفِّرُ من أهل القبلة أحدًا بذنب؛ يلزمكم أن لا تكفِّروا المنافقين، والمنافقون في الدرك الأسفل من النار، وهم من أهل القبلة.

ثانيًا: أنه لا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، أو المحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل كافرًا؛ لأنه أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة.

ثالثاً: يُرَدُّ أيضًا عليهم بنصوص الوعيد، فإن نصوص الوعد تدل على بقاء الإيمان معهم، ونصوص الوعيد تدل على أن الإيمان يضعف وينقص، فقولكم: لا يتأثر إيمانه وأنه هو كامل الإيمان، باطل تردُّه نصوصُ الوعيد.

أما المذهب الثاني: مذهب الخوارج والمعتزلة الذين يطلقون التكفير،

= قال ابن القيم في «تهذيب سُنن أبي داود» (١٣/ ٧٠ ـ دار الكتب العلمية ـ ط. ثانية).
قال حمزة الكناني: لا أعلم روى هذا الحديث غير الليث بن سعد، وهو من أحسن الحديث. اهـ. كذا قالوا!! مع أنه رُوي نحوه مختصرًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، رواه عنه عبد الله بن يزيد، وهو أبو عبد الرحمٰن الحُبلي، وعنه عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، وأخرجه من هذا الوجه: عبْدُ بن حُميد في «المنتخب من المسند» (٣٣٩)، والخطيب في «الموضح» (٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، والآجري في «الشريعة» (٩٠٢ ـ بتحقيق: الدميجي).

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٠)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه نحوه. وقد تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

فيكفرون بالذنب، فإنهم **يقولون**: يكفر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، **ويرون** اتّباع الكتاب دون السُّنَّة التي تخالف ظاهر الكتاب، وإن كانت متواترة، **ويكفِّرون** من خالفهم، ويستحلون منه ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، كما قال النبي ﷺ: «**يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ**»(١)، ولهذا كفَّروا عثمان وعليًّا وشيعتهم، وكفَّروا أهل صفين ـ مِن الطائفتين ـ، في نحو ذلك من المقالات الخبيثة لهم.

ومستندهم وشبهتهم في هذا التكفير نصوصُ الوعيد، مثل حديث: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٢).

ويناقش قول الخوارج والمعتزلة من وجوه:

أولاً: بنصوص الوعد التي استدل بها المرجئة؛ فإنها تدل على بقاء الإيمان، كما أنه يُرَدُّ على المرجئة القائلين بأنه: مؤمن كامل الإيمان، بنصوص الوعيد التي استدل بها الخوارج؛ وهي تدل على أن الإيمان يضعف وينقص.

ثانياً: نقول: إن الله أمر بقطع يد السارق دون قتله، ولو كان كافرًا مرتدًّا؛ لوجب قتله، ولا يقام عليه الحد؛ لأن النبي ﷺ قال: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»(٣)، وقال: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: كُفْرٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ، وَزِنًا بعْدَ إِحْصَانٍ، أو قَتْلُ نَفْسٍ بغير نَفْسٍ**»(٤)، وأمر الله بجلد الزانيين وجلد القاذف، وكان النبي يجلد شارب الخمر ولم يقتله، فلو كان من ارتكب الكبيرة كافرًا؛ لوجب قتله، ولا تقام عليه الحدود.

ثالثاً: يُرَدُّ عليهم أيضًا بالإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر، إذا صلُّوا إلى القبلة، وانتحلوا دعوة الإسلام؛ من قراباتهم المؤمنين الذين

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي (٢١٥٨)، والنسائي (٤٠١٩) و(٤٠٥٧)، وأبو داود (٤٥٠٢) واللفظ له، وابن ماجه (٢٥٣٣)، وأحمد (١/ ٦١) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وألفاظهم متقاربة، وأخرج نحوه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفي الباب عن غيرهما. وانظر: «نصب الراية» (٣/ ٣١٧ ـ ٣١٨).

ليسوا بتلك الأحوال، فلو كان الزاني والسارق وشارب الخمر كافرًا؛ لما ورث من أقاربهم المستقيمين، فكونهم يرثون، يدل على أنهم ليسوا كفارًا.

رابعاً: يُردُّ عليهم أيضًا: أنه ثبت أن النبي ﷺ نهى عن لعن رجل يشرب الخمر، وكان اسمه حمارًا، وكان النَّبي يضحك منه، وكان كلما أُتي به إليه: جلده، فأُتي به إليه مرة فأمر به فَجُلِدَ، فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ: «**لَا تَلْعَنْهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ**»(١) فنهى عن لعنه بعينه، وشهد له بحب الله ورسوله، مع أنه قد لعن شارب الخمر عمومًا بقوله: «**لَعَنَ اللهُ الخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَعَاصِرَهَا**»(٢).

خامساً: ويُردُّ عليهم أيضًا: بأن الله ـ تعالى ـ قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ ـ إلى قوله ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾ [الحُجرات: ٩، ١٠]، فقد وصفهم الله بالإيمان والإخوة، وأمر بالإصلاح بينهم؛ مع أنهم يقتتلون؛ والقتالُ من الكبائر؛ فدلَّ على أن الكبيرة لا تخرجه من الإسلام.

أما المذهب الثالث: فيفرق أصحابه بين البدعة في الأقوال والاعتقادات، وبين الأعمال التي هي من كبائر الذنوب، فيفرقون بينهما **ويقولون**:

إذا ارتكب بدعة، أو قال قولًا مبتدعًا، فإنه يكفر، أما إذا فعل كبيرة من كبائر الذنوب، فإنه: لا يكفر، وهذا يُنسب إلى طوائف من أهل الكلام والفقه والحديث، كما مضى.

فهم لا يكفِّرون الذين يعملون الكبائر، ويُكفِّرون أصحاب الاعتقادات

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولفظه: «أن رجلًا على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حمارًا وكان يُضحِكُ رسولَ الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأتي به يومًا فأمر به فجُلد، فقال رجل من القوم: اللَّهمَّ العنه ما أكثر ما يؤتى به! فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنوه! فوالله ما عَلِمْتُهُ إلَّا يحب الله ورسوله**»».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٥/ ١٩٣): «رواه أبو داود، وفيه عبد الرحمٰن بن عبد الله الغافقي، وصححه ابن السكن، ورواه ابن ماجه وزاد: «**وآكل ثمنها**»، وفي الباب عن أنس بن مالك به وزاد: «**وعاصرها، والمشتري لها، والمُشْترى له**».
رواه الترمذي وابن ماجه ورواته ثقات». اهـ. وانظر: «البدر المنير» (٨/ ٦٩٧ ـ ٧٠١)، فقد ذكر له رواة آخرين من الصحابة، بمعنى الحديث السابق. والله أعلم.

البدعية، وإن كان صاحبها متأولًا، فيقولون: من قال هذا القول: يكفر، ولا يفرِّقون بين مجتهد مخطىء وغيره، أو يقولون: كل مبتدع يكفر، وشبهتهم؛ قالوا: إن البدعة مظنتها النفاق والردة؛ وهي أصل البدع.

ويناقش قولهم من وجوه:

أولًا: أن البدع الاعتقادية من جنس الأعمال، لا فرق بينهما، فإن الرجل يكون مؤمنًا باطنًا وظاهرًا، لكن تأوَّل تأويلًا أخطأ فيه، إما مجتهدًا وإما مفرطًا مذنبًا، فلا يقال: إن إيمانه يحبط بمجرد ذلك الاعتقاد أو العمل، بغير دليل شرعي، بل هذا يوافق قول الخوارج والمعتزلة، ولا يقال: لا يكفر، بل يُفَرَّقُ بين المقالة والقائل.

ثانيًا: أن نصوصًا كثيرة قد دلت على أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وهذا يشمل الاعتقادات والأعمال، ولهذا: فإن مذهب أهل السُّنَّة: ألا يقال لا نكفر أحدًا بذنب، ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفر أحدًا بذنب، بل يقال: لا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بكل ذنب، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب، ويعمِّمون السلب، فيقولون: يكفر بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير.

* سلك أهل السُّنَّة مسلكًا عدلًا هو الوسط، وهو **والتفريق بين الأقوال، والقائل المعيّن**؛ فالأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبته الله، أو نفي ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به: يُقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبيِّن أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، وهذا عام لا يعين شخصًا بعينه؛ كالقول بخلق القرآن، والوعيد سبب الظلم في النفس والأموال، فيقال: من قال بخلق القرآن فهو كافر، وأما الشخص المعين، فلا نشهد عليه أنه من أهل الوعيد، وأنه كافر إلا بأمر تجوز معه الشهادة، كأن يُعلم بأنه منافق، أو يُنْكِر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويُستتاب فلا يتوب؛ لأن الحكم عليه بالكفر بدون دليل؛ من أعظم البغي؛ لأن هذا حكم الكافر بعد الموت، كما بوب أبو داود في «سننه»: باب النهي عن البغي[(١)]،

(١) «سنن أبي داود» (٢/ ٦٩٢).

وذكر فيه قصة الرجلين المتواخيين من بني إسرائيل أحدهما مذنب والآخر مجتهد في العبادة...، وأن المجتهد كان يأتي المذنب، ويقول: «**أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لَكَ، أَوْ: لَا يُدْخِلُكَ الجَنَّةَ، فَقُبِضَ أَرْوَاحُهُما فَاجْتَمَعا عِنْدَ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لهذا المُجْتَهِد: أَكُنْتَ بي عَالمًا، أو كنتَ على ما في يدي قادِرًا؟ وقَالَ للمُذْنِبِ: اذهبْ فادخل الجنة بِرَحمَتي، وقَالَ للآخر: اذهبوا به إلى النار**، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: والذي نَفْسي بيده لتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»[(١)].

فالشهادة على المعيَّن بالكفر من البغي؛ لما يلي:

١ ـ أن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له.

٢ ـ يمكن أن يكون لم يبلغه ما وراء ذلك القول من النصوص، فيكون معذورًا لجهله.

٣ ـ يمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما في الصحيحين أن الله غفر للذي قال لبنيه: «**إذا أَنَا متُّ فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذَرُّوني في الرّيح، فوالله لئن قَدَرَ الله عَليَّ ليعذِبَنِّي عَذابًا ما عذَّبه أحدًا**»[(٢)]، فغفر الله له من خشيته، وكان يظن أن الله لا يقدر على جمعه وإعادته، أو شَكَّ في ذلك، «**وأَذْرُوا نِصْفَهُ في البَرِّ، ونِصْفَه في البَحْر، فَأَمرَ اللهُ البَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وأمر البَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثم قال: لِمَ فعلتَ؟ قال: مِنْ خشيتك، وأنتَ أعلم، فَغَفَرَ لَهُ**»[(٣)]، وقال في حديث أبي سعيد في قصة أخرى، لكنها بنحو القصة الأولى: «**فَمَا تَلَافَاهُ**

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠١) واللفظ له، وأحمد (٢/ ٣٢٣)، وابن حبان (٥٧١٢)، والبيهقي في «الشعب» (٦٦٨٩)، من حديث أبي هريرة ﵁، وحَسَّنهُ الألباني ﵀ في «تخريج الطحاوية» ص(٣٥٨ ـ ط: السابعة).
وأخرجه مسلم (٢٦٢١) عن جندب أن رسول الله ﷺ: «حدث أن رجلًا قال: **والله لا يغفر الله لفلان وإن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألى عليَّ أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان وأحبطت عملك**».

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٨١) واللفظُ له، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة ﵁.

(٣) هي رواية البخاري (٧٥٠٦).

أنْ رَحِمَهُ عِندها» أو: **«فما تلافاهُ غيرُها»**[(١)]، **قال العلماء**: إن هذا الرجل إنما فعل ذلك عن جهل ليس معاندًا ولا مكذبًا ولا متعنتًا، ولكن فعله عن جهل، وإلا فهو معترف ومصدق بأنه لو تُرك على حاله لبعثه الله.

لكن هذه المسألة دقيقة فخفيت عليه، ولهذا **قال العلماء**: من أنكر أمرًا دقيقًا مثلُه بجهله؛ يكون معذورًا فلا يكفر في هذه الحالة، أما لو أنكر البعث متعمدًا؛ عن عنادٍ وعن تكذيب، فهذا لا شك في كفره، فلهذا: لا يحكم على الشخص المعين بالكفر إلا بعد التثبت ومعرفة حاله.

٤ ـ أنه قد يكون حديث عهد بالإسلام، أو قد يكون نشأ في بادية بعيدة عن الإسلام.

ولكن التوقف في أمر الآخرة؛ في أهل البدع لا يمنعنا: أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه، إذا كان مستحقًّا للقتل، ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا، قيل: إنه كفر، والقائلُ له يكْفُر إذا وُجدت الشروط وانتفت الموانع[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٠٨) باللفظين المذكورين، وأخرجه مسلم (٢٧٥٧) باللفظ الثاني.

(٢) قال شيخ الإسلام: «والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئًا». «الفتاوى» (٣/ ٢٣١).
وقال: «بل يضل عن الحق من قصد الحق وقد اجتهد في طلبه فعجز عنه فلا يُعَاقَب، وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتهاده، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفور له، وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم» (١٩/ ١٩١)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢، ١١٣)، (٤/ ٥٠١)، (٥/ ٣٠٦)، و«جامع المسائل» (٣/ ١٥١)، و«الدرر السنية» (١٠/ ٩٣ ـ ٩٥).

ولا نقول: لا يضرُّ مع الإيمان ذنب لمن عمله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ)

الشَّرح

لا نقول ذلك، لأن هذا قول المرجئة الجهمية؛ يقولون: لو ارتكب جميع الكبائر والمنكرات فلا يضرّه ذلك، ولا يُنقِص من إيمانه؛ فإيمانه كامل، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فإذا قال الإنسان: أشهد أن لا إلٰه إلا الله وآمن، فلا يضره أي ذنب ولو ارتكب جميع الجرائم والكبائر، **حتى قالوا**: لو هدم المساجد، وقتل الأنبياء والرسل، وداس المصحف بقدميه فلا يكون كافرًا حتى يكذِّب بقلبه، أمَّا ما دام قلبه مصدقًا: فلا؛ وهذا من أبطل الباطل.

والمقصودُ: أنَّا لا نقول كما تقول المرجئة، ولا نقول بقول الخوارج فنكفِّر بالذنب أو بالكبائر.

اعتقاد أهل السنة في المحسنين

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(نَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ)

الشَّرْح

هذا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة؛ يرجون للمحسنين أن يعفوَ الله عنهم، ويتجاوز عن سيئاتهم، وأن يدخلهم الجنة برحمته.

فإذا رأينا الشخص مستقيمًا محافظًا على ما أوجب الله عليه؛ نرجو له المغفرة، ونرجو أن يدخله الله الجنة، **لكن لا نشهد بالجنة إلا لمن شهدت له النصوص**؛ كالعشرة المبشرين، والحسن والحسين، وغيرهم عليهم السلام.

فنشهد بالجنة للعموم، فنقول: كل مؤمن في الجنة.

وإذا رأيت رجلًا منحرفًا فلا تشهد له بالنار، **لكن نشهد بالنار للكفرة على العموم**، فنقول: كل كافر في النار، **إلا إذا علمنا أنه مات على الكفر**، وقامت عليه الحجة، فهذا لا بأس أن نقول: هو في النار.

فنحن نرجو الخير للشخص المستقيم، ونخاف على المنحرف؛ فالرجاء للمحسنين، والخوف على المسيئين من معتقد أهل السُّنَّة، ولهذا روي عن الإمام أحمد أنه سُمع وهو يقول عند الموت: بَعْدُ بَعْدُ، ثم أفاق فَسُئِلَ فقيل له: يا إمام، تقول: بعد بعد؟! فقال: إن الشيطان جاء إليَّ، وقال: فُتَّنِي يا أحمد، فتني يا أحمد، فتني يا أحمد، فقلت: بعد بعد[(١)]؛ أي: ما دام أنَّ الروح ما خرجت،

(١) حدث به صالح بن الإمام أحمد كما في شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٢٥٧) وحلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١٨٣) وهو صحيح، وحدة به أيضاً ابنه عبدالله كما عند اللالكائي (٧/ ١٢١٩) والحجة في بيان المحجة (١/ ٤٩٩) والسير للذهبي (١١/ ٣٤١).

فما فتّك بعد، فإذا كان هذا الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكيف بغيره؟

فالحي لا تؤمَن عليه الفتنة حتى تخرج روحه.

وأما المسيئون؛ فأهل السُّنَّة يستغفرون لهم، ويخافون عليهم النار، ولا يقنِّطُونه من رحمة الله، **قال أبو علي الروذباري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر في حَدِّ الموت[(١)].

وقالوا: ينبغي للعبد أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه؛ حتى لا يموت الإنسان إلا وهو حَسَنُ الظنِّ بالله، بخلافه في زمن الصحة؛ فإنه يكون خوفه أرجح من رجائه؛ حتى يحمله الخوف على العمل الصالح والبُعد عن السيئات؛ عملًا بالأحاديث، ومنها الحديث القدسي، وهو في «الصحيح» عن النبي ﷺ: «**يَقُولُ الله** عَزَّ وَجَلَّ: **أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**»[(٢)]، وما ثبت في «صحيح مسلم» عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله يقول قبل موته بثلاث: «**لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ**»[(٣)].

وقال بعض السلف: مَن عبد الله بالحب وحده؛ فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده؛ فهو خارجي، ومن عبده بالرجاء وحده؛ فهو مرجئي، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء؛ فهو مؤمن موحد[(٤)].

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أثنى على المؤمنين الذين يعبدونه بالخوف والرجاء، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقال الله تعالى: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ﴾ [الزُّمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [السَّجدة: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمۡ

---

(١) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (٢/٣٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٧٧).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٠٧).

كَانُوا۟ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَـٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

- وقد دلت الأدلة على مدح أهل الخوف والخشية والرهبة، والثناء عليهم، فقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال سبحانه: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، وقال: ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠].

- وقد مدح الله ﷻ أهل الإحسان مع الخشية والخوف، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَـٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ - ٦١].

ومن السُّنَّة ما في المسند والترمذي عن عائشة ﵂ قالت: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]؛ أَهُوَ الَّذِي يَزْنِي وَيَسْرِقُ وَيَشْرَبُ الخَمْرَ؟ قَالَ: **لَا يَا بنت أبي بكر، أو يا بنت الصِّدِّيقِ، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ وَيُصَلِّي وَهو يَخَافُ أَنْ لَا يُتَقَبَّلَ مِنْهُ**»(١).

قال الحسن ﵀: عملوا والله بالطاعة واجتهدوا فيها، وخافوا أن ترد عليهم، إن المؤمن جمع إحسانًا وخشية، والمنافق جمع إساءة وأمنًا(٢).

(١) أخرجه الحميدي (٢٧٥)، والترمذي (٣١٧٥)، وابن ماجه (٤١٩٨) واللفظ له، وأحمد (٦/ ١٥٩، ٢٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٢٧)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، والطبري في «التفسير» (١٨/ ٣٣ - ٣٤)، والبيهقي في «معرفة السُّنن والآثار» (٧/ ٥٧٨)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (١٦٤٣).

(٢) عزاه في «الدر المنثور» (٧/ ٢١٢) لابن جرير وابن أبي حاتم عن الحسن قال: إن المؤمن جمع إحسانًا وشفقة، وإن المنافق جمع إساءة ثم تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧] - إلى قوله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، وقال المنافق: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨]، وهو في تفسير الطبري (١٨/ ٣٢).

الأسباب التي تسقط بها عقوبة جهنم عن فاعل السيئات

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ وَلَا نُقَنِّطُهُمْ)

الشَّرْح

هناك أحد عشر سببًا تسقط به عقوبة جهنم عن فاعل السيئات، عُرِفتْ بالاستقراء من الكتاب والسُّنَّة[(١)]:

الأول: التوبة النصوح وهي: الخالصة التي لا يختص بها ذنب دون ذنب، وكون التوبة سببًا لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها فهذا لا خلاف فيه بين الأمة، وليس شيء يكون سببًا لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزُّمر: ٥٣]، وقد أجمع العلماء على أن هذه الآية نزلت في التائبين، ولهذا قال بعدها: ﴿لَا تَقْنَطُواْ﴾ [الزُّمر: ٥٣]، ثم قال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الزُّمر: ٥٤].

الثاني: الاستغفار، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، لكن الاستغفار تارة يُذكر وحده، وتارة يُقرن بالتوبة، فإن ذُكر وحده؛ دخلتْ معه التوبةُ، كما إذا ذُكرت التوبةُ وحدها؛ شملت الاستغفارَ، فالتوبةُ تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، فكل واحد

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٨٧ ـ ٥٠١)، و«منهاج السُّنَّة» (٤/ ٣٢٥)، (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٣٨)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٥).

منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق، أما عند الاقتران، فيفسَّر الاستغفارُ؛ بطلب وقاية شَرِّ ما مضى، والتوبة تفسَّر بالرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله، فهما إذا اجتمعا: افترقا، وإذا افترقا: اجتمعا.

ونظير هذا: الفقيرُ والمسكين، والإثم والعدوان، والبر والتقوى، والفسوق والعصيان، والكفر والنفاق، والإيمان والإسلام، كل هذه الأمور إذا أُطلق أحدهما، دخل فيه الآخر، وإذا اجتمعا: صار لكل واحد منهما معنًى يَخُصُّهُ.

الثالث: الحسنات، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هُود: ١١٤]، وقال ﷺ: «**وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا**»(١).

رابعًا: المصائب الدنيوية، وفي الحديث: «**مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ، ولا أذًى ولا غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةَ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ الله بِهَا**

(١) أخرجه الترمذي (١٩٨٧)، والدارمي (٢٧٩١)، وأحمد (٥/ ١٥٣، ١٥٨، ١٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢١ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٣٢٤)، والبزار في «المسند» (٤٠٢٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٥٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٨٤).
وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الحاكم ـ بعد أن أسنده ـ: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخيْن ولم يخرجاه»، وقال الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص١٣١): «هذا حديث حسن»، وحَسَّنه أيضًا الألباني في «صحيح الجامع» (٩٦)، وكل مَنْ سبقوا أخرجوه من حديث أبي ذرٍّ، لكن أخرجه من حديث معاذ بن جبل، الترمذي (١٩٨٧)، ولم يسق لفظه، وإنما ساق إسناده وأحال بلفظه على حديث أبي ذر، وأسنده أيضًا عن معاذٍ، الطبرانيُ في «الكبير» (٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨)، وفي «الصغير ـ الروض الداني» (٥٣٠)، والشاشي في «المسند» (١٣٦٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٨)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٠٢٣، ٨٠٢٤، ٨٠٢٥)، وقد أشار الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص١٥٧)، إلى الانقطاع الواقع في هذا الحديث؛ بأن ميمون بن شبيب ـ راويهِ عن أبي ذرٍ، ومعاذ ـ لم يصح له سماع عن أحدٍ من الصحابة، ونبَّه على الانقطاع أيضًا الحافظُ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص١٣١)، وساق له من حديث معاذ شواهد يتقوى بها. انظر: «الأمالي المطلقة» (ص١٣٢ ـ ١٣٣)، وانظر: تفاصيل أوفى متعلقة بهذا الحديث في كتاب «جامع العلوم والحكم» للحافظ ابن رجب (ص١٥٧ ـ ١٥٨)، وقد ساق له شواهد من حديث أبي ذرٍّ أيضًا، والله أعلم.

مِنْ خَطَايَاهُ»[١].

خامسًا: عذاب القبر، فقد يُعذب الإنسانُ في قبره، ثم تسقط عنه عقوبة جهنم.

سادسًا: دعاء المؤمنين واستغفارهم في الحياة وبعد الممات.

سابعًا: ما يُهدى إليه بعد الموت؛ من ثواب صدقة، أو قراءة، أو حج، أو نحو ذلك.

ثامنًا: أهوال يوم القيامة وشدائده، قد تُسقِط عنه عقوبة جهنم.

تاسعًا: اقتصاص المؤمنين بعضهم من بعض، حينما يوقفون على قنطرة بين الجنة والنار[٢] بعد عبور الصراط، فإذا كان لأحدهم مظلمة على شخص، ثم أخذها قبل دخول الجنة؛ سقطت عنه عقوبةُ جهنم.

عاشرًا: شفاعة الشافعين، فقد يشفع له فلا يدخل جهنم.

الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين، فقد يعفو الله عن بعض الناس من غير شفاعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨]، فَيُعْفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يُعفى لغيره.

الخلاصةُ:

أن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنهم يرجون للمحسنين أن يعفو الله عنهم، ويدخلهم الجنة برحمته، ولا يؤمّنونه من مكر الله، ولا يشهدون لمعيّن بالجنة إلا من شهد له النصُّ، ونخافُ على المسيءِ، ونستغفر له، ولا نقنِّطُهُ من رحمة الله.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٢) واللفظ له، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما وفيهما بنحوه من حديث عائشة، وغيرها.

(٢) أخرج البخاري (٦٥٣٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخلص المؤمنون من النار فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذِّبوا ونقوا، أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا**».

الجمع بين الخوف والرجاء

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنِ المِلَّةِ وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ القِبْلَةِ)

الشَّرْح

المراد بالأمن: الأمن من مكر الله، **والمراد بالإياس**: اليأس من رَوْح الله، **والمراد بالملة**: ملة الإسلام.

- **الفرق بين اليأس القنوط**:

اليأس من رحمة الله هو القنوط، فاليائس قانط والقانط يائس فهما متقاربان، مترادفان، أو قد يكون بعضهم أشد، وإلا فكل منهما فيه يأس من روح الله، قال الله تعالى عن اليأس: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]؛ وقال عن القانط: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجر: ٥٦]؛ فاليائس: كافرٌ، والقانط: ضالٌ ضلالَ الكفر؛ فالمعنى واحد، **والفرق بينهما كالفرق بين الخوف والخشية**.

والمقصود: أن الأمن من مكر الله واليأس من روح الله كل منهما كفر ينقل عن الملة، وأما سبيل الحق فبين الأمن والإياس؛ وهو: الخوفُ والرجاء.

وكما رُوِيَ في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**أَلَا أُنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟ الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ، واليأْسُ مِن رَوْحِ اللهِ**»[(١)]، وقد قال تعالى في

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٥٢٠١)، والبزار ـ كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٤٨٥) ـ، عن ابن عباس مرفوعًا، وحسن إسناده السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٠٢)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٤): «ورجاله موثقون»، =

الأمن من مكر الله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦ ـ ٩٩]، والمراد بأهل القرى في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٦]؛ أهل القرى الكافرة، والمرادُ بالخُسران في قوله: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]: خسرانُ كفرٍ؛ لأن هذه الآيات في بيان القرى الكافرة، وقد جاء فيها التعبير بـ ﴿ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾، و(أل) لاستغراق أنواع الخسران.

فالآمن من مكر الله؛ هو الذي لا يخاف الله؛ ليس عنده شيء من الخوف، فيأمن مكر الله لذلك، ويسترسل في المعاصي ولا يبالي، وأما اليائس من رَوْح الله؛ فقد قال الله تعالى إخبارًا عن يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال لبنيه: ﴿يَـٰبَنِىَّ ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يُوسف: ٨٧]، فبيَّن أن اليائس من رحمة الله كافر، لأنه ليس عنده رجاء ولا عمل لرحمة الله، بل هو متشائم، قانط، مسيء الظن بالله.

والكفر هنا جاء بـ (أل) التي تفيد الاستغراق، **والمعنى**: أن اليائس كافر كفرًا أكبر، فأخبر الله ذلك عن يعقوب عليه الصلاة والسلام، وجاء شرعنا بإقراره، ولم يقل النبي أن اليائس دون ذلك، أو ليس كذلك.

وفي سورة «الحِجْر» أخبر الله تعالى عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقال: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجر: ٥٦]، والقانط هو اليائس، فهو ضال ضلالَ كُفْرٍ؛ لأن (أل) أيضًا للاستغراق، وما ذاك إلا لأن اليائس من رحمة الله متشائم قانط، ليس عنده شيء من الرجاء والأمل في رحمة الله وعفوه، فيرى أنه هالك،

= لكن قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (١/ ٤٨٥): «وفي إسناده نظر، والأشبه أن يكونَ موقوفًا».
والموقوف هذا أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٠٢٣)، والبيهقي (١/ ٣٢٢)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٦): «رواه الطبراني، وإسناده حسن».
وورد بنحوه عن ابن مسعود موقوفًا عليه؛ وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٧٠١)، وابن جرير في «التفسير» (٥/ ٤٠)، و(٥/ ٤١)، من طُرقٍ، والطبراني في «الكبير» (٨٧٨٣، ٨٧٨٤، ٨٧٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٠)، وصحح إسناده الحافظ ابن كثير في «التفسير» (١/ ٤٨٥)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٤).

مسيء للظن بالله.

وكذلك الآمن من مكر الله، لا يفيده التصديق بالقلب وحده؛ لأنه لا بُدَّ لهذا التصديق من عمل يتحقق به، وإلا صار كإيمان إبليس وفرعون، فإبليس مصدق: كما قال تعالى عنه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ...﴾ [الحِجر: ٣٦]، وفرعون مصدق كما دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النَّمل: ١٤]، لكن إبليس لم يعمل بل امتنع عن السجود، وفرعون ليس عنده عمل، فكونه يعرف ربه بقلبه ولا يعمل، فهذا لا يكون إيمانًا؛ لأن الإيمان والتصديق بالقلب، لا بُدَّ له من انقياد بالجوارح حتى يتحقق هذا الإيمان، كما أن الذي يعمل ـ كَمَنْ يصلي ويصوم ويحج ـ لابدَّ لهذا العمل من تصديق في الباطن؛ يصحح هذه الأعمال، وإلا صار كإسلام المنافقين.

ولذلك صار اليائس من روح الله لا يعمل؛ لأنه يرى أنه هالك، ولهذا أثنى الله سبحانه وتعالى على عباده؛ لأنهم يعبدونه بالخوف والرجاء، قال سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقال سبحانه: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السَّجدة: ١٦]، وقال سبحانه لما ذكر الأنبياء إبراهيم وإسحاق ويعقوب ولوطاً ونوحاً وداود وسليمان وأيوب وإسماعيل وإدريس وذا الكفل وذا النون وزكريا ويحيى، قال بعد ذلك: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًاۖ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، الرغب هو: الرجاء، والرهب هو: الخوف، فإذا فُقد الخوف، وفُقد الرجاء؛ لم يكن هناك إيمان، ولا توحيد، **فالتوحيدُ لا بدَّ فيه من ثلاثة أركان:**

الركن الأول: المحبة في القلب، والمحبة لا تكون إلا عن تصديق.

الركن الثاني: الخوف الذي يحجب الإنسان عن محارم الله، وعن الشرك.

الركن الثالث: الرجاء الذي يحمل الإنسان على الطمع في ثواب الله وفي رحمته.

ولهذا قال العلماء: مَن عَبَدَ الله بالحب وحده فهو زنديق، ـ وهذه طريقة الصوفية ـ، ومن عبد الله بالخوف وحده فهو حروري؛ ـ يعني: أنه خارجي ـ،

ومن عبد الله بالرجاء وحده فهو مرجىء، ومن عبد الله بالحب والخوف والرجاء؛ فهو مؤمن موحد.

يقول العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكافية الشافية»(١):

وعبادة الرحمٰن غاية حبه ... مع ذل عابده هما قطبان

وعليهما فلك العبادة دائر ... ما دار حتى دارت القطبان

يعني: أن يُتعبد الله بغاية الذل، مع غاية الحب، فالذليل هو: الخائف، الخاضع لله، والآمن من مكر الله ليس عنده ذل، كما أن اليائس من رحمة الله؛ ليس عنده طمع في ثواب الله، فكيف يكون مؤمنًا؟

مسألة: في قول الطحاوي: «والأمن والإياس» هل هذا على إطلاقه أم لا بُدَّ من تقييده بالأمن والإياس الكفريان؟

الجواب: الأمن والإياس لا يكونان إلا كفريين، فإن الآمن من مكر الله يفعل جميع المنكرات ويترك جميع الواجبات، وكونه مصدقًا بقلبه لا يكفي، وكذلك اليائس المتشائم من رحمة الله، يرى أنه لا يفيده أي شيء فلا يفعل واجباتٍ مطلقًا؛ فلا يكون إيمان إذًا، إلا بالخوف والرجاء.

---

(١) انظر: «الكافية الشافية» (١/ ٢٩).

ما يُخرج العبد من الإيمان

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا يَخْرُجُ العَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ)

الشَّرْح

المؤلف أتى بصيغة الحصر، والمعنى: أنه لا يخرج العبد من الإيمان إلا إذا جحد الأمر الذي أدخله في الإيمان، وهو التصديق! هكذا قال المؤلف، **وهذا غلط عظيم مخالف لقول أهل السُّنَّة والجماعة**؛ لأن معنى ذلك: أن الإنسان لا يكفر إلا بالجحود، كما أنه لا يكون مؤمنًا إلا بالتصديق، وعلى ذلك يكون الإيمان هو التصديق في القلب، والكفر هو: الجحود في القلب، فإذا صَدَّق؛ صار مؤمنًا، وإذا جحد: صار كافرًا.

وهذا خطأ؛ لأن الكفر يكون أيضًا بالنطق باللسان، ويكون بالعمل؛ أي: بالجوارح، ويكون بالشك، ويكون أيضًا بالترك والإعراض؛ ولهذا بوَّب العلماء ـ في كل مذهب؛ من الحنابلة والمالكية والشافعية والأحناف ـ، بَوَّبوا بابًا في كتب الفقه يسمُّونه «باب حكم المرتد»، قالوا: والمرتد هو الذي يكفر بعد إسلامه نطقًا أو اعتقادًا أو شكًّا أو فعلًا، أو تركًا.

❑ إذن فالكفر خمسة أنواع:

النوع الأول: يكون باعتقاد القلب وجحوده، ـ كما ذكر المؤلف ـ كما لو اعتقد أن لله صاحبة أو ولدًا، وكما لو جحد ربوبية الله، أو جحد أسماء الله، أو صفاته، أو ألوهيته وعبادته واستحقاقه للعبادة، أو أمرًا معلومًا وجوبه من الدين بالضرورة؛ كأن جحد وجوب الصلاة، أو وجوب الزكاة، أو وجوب الصوم، أو وجوب الحج، أو جحد أمرًا معلومًا تحريمه من الدين بالضرورة؛ كأن يجحد

تحريم الزنا، أو تحريم الربا، أو تحريم شرب الخمر، أو تحريم عقوق الوالدين، أو تحريم قطيعة الرحم، فإذا أنكر شيئًا من ذلك فإنه يكون كافرًا؛ لأنه جحد بقلبه.

النوع الثاني: يكون بالقول؛ مثل: لو سبَّ الله، أو سبَّ الرسول، أو سبَّ دين الإسلام؛ فإنه يكفر بهذا النطق والقول، ولو لم يجحد بقلبه، ولو استهزأ بالله أو بكتابه أو برسوله أو بدينه: كفر بهذا الاستهزاء، والاستهزاء يكون باللسان، ولو لم يجحد بقلبه، وقد أخبر الله ﷻ أن قومًا كفروا بعد إيمانهم؛ بالاستهزاء، قال الله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]؛ فأثبت لهم الكفر بعد الإيمان بهذا الاستهزاء الذي هو قولٌ.

النوع الثالث: يكون بالفعل؛ فلو سجد للصنم كفر بهذا السجود، أو داس مصحفًا بقدميه، أو لطخه بالنجاسة؛ فإنه يكفر بهذا العملِ، ولو لم يجحد، ولو لم يعتقد بقلبه، كذلك يكون كافرًا: إذا دعا غير الله، أو ذبح لغير الله أو نذر لغير الله، أو دعا الأموات وطلب منهم المدد، أو ركع لغير الله، أو سجد لغير الله، أو طاف بغير بيت الله تقربًا للغير، فإنه يكفر بهذه الأعمال ولو لم يجحد.

النوع الرابع: يكون الكفر بالشك، كما لو شك في ربوبية الله، أو شك في اسم من أسماء الله، أو في صفة من صفاته، أو شك في الملائكة، أو في الكتب المنزلة، أو في الرسل، أو في الجنة، أو في النار، أو شك في البعث، أو شك في الصراط، أو في الميزان، أو في الحوض؛ فإنه يكفر بهذا الشك.

النوع الخامس: يكون بالترك والإعراض؛ كما لو أعرض عن دين الله، لا يتعلمه، أو أعرض عن عبادة الله؛ فإنه يكفر بهذا الإعراض، ولو لم يجحد، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣].

فهذه خمسة أنواع يكفر الإنسان بأحدها، **لكن بشرط**:

١- أن يفعلها الإنسان؛ لا بجهلٍ يُعذر فيه؛ فلو فعل شيئًا منها وهو جاهل؛ لا يُكَفَّر حتى يُعَرَّفَ، وتقومَ عليه الحجة، فإذا قامت عليه الحجة: كفر بعد التعريف، أما إذا كان مثله لا يجهل؛ فلا يُقبل منه الاعتذار.

٢- إذا جرى على لسانه الكلامُ الكفري من غير ما قصد؛ فإنه لا يكفر، كقصة الرجل الذي فقد راحلته وعليها طعامه وشرابه، فلما وجدها قال من شدة الدهشة والفرحة: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وأَنَا رَبُّكَ**»(١)؛ يخاطب ربه؛ أخطأ من شدة الفرح، فلم يُؤاخذ بقوله هذا، ولو جاء إنسان، ووضع رأسه أمام صنم؛ ليستريح من وجعٍ برأسه، ولم يعلم أنه صنم، فلا يكفر؛ لعدم عِلْمِهِ بذلك، لكن إذا قصد السجود للصنم: كفر بهذا العمل؛ ولو لم يجحد بقلبه.

- تنبيه: كثيرٌ من الناس اليوم - ومنهم علماء -: يقررون مذهب المرجئة؛ يقولون: لا يكون الكفر إلا بالقلب، ولا يكون الإيمان إلا بالقلب، ويرجئون الجهل، ويرجئون النطق؛ يقولون: إذا سجد للصنم؛ لا يكون كافرًا، لكن هذا السجود يكون دليلًا على ما في القلب، فإذا كان قلبه مكذبًا، صار كافرًا، وإذا سبَّ اللهَ وسبَّ الرسولَ؛ يقولون: هذا ليس بكفر، لكنَّه دليلٌ على ما في قلبه من الكفر؛ وهذا قول المرجئة.

فالكفر - كما سبق - يكون بالقلب، ويكون باللسان، ويكون بالعمل، ويكون بالشك، ويكون بالترك والإعراض، وهذه مسألة مهمة، ينبغي لطالب العلم أن يكون على بينة منها، وهذا الذي تقرّر هو قول الصحابة والتابعين والأئمة والعلماء وجماهير أهل العلم، أما القول بأن الكفر لا يكون إلا بالجحود، والإيمان لا يكون إلا بالقلب فهذا غلطٌ عظيم(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، لكن هو عند البخاري أيضًا (٦٣٠٩) من حديث أنس، دون قوله: «**اللَّهمَّ أنت عبدي وأنا ربك**».

(٢) وقد علق الشيخ ابن باز على عبارة الطحاوي قائلًا: «هذا الحصر فيه نظر، فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بيَّنها أهل العلم في [باب حكم المرتد]، من ذلك: طعنه في الإسلام، أو في النبي ﷺ، أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه؛ لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، ومن ذلك: عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستعانة بهم وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول: لا إله إلا الله؛ لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده، ومنها: الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، =

مسألة: وهي تتعلق بمن أتى ناقضًا من نواقض الإسلام؛ وذلك أننا قلنا: إن المرجئة يقولون: لا يكفر إلا الجاحد بالقلب، وقلنا: إن هذا خطأ، وقلنا إن الكفر يتنوع، فيكون بالقلب والاعتقاد، ويكون بالقول، ويكون بالفعل، ويكون بالشك، ويكون بالترك، **ولكن لا بُدَّ من توفر الشروط، وانتفاء الموانع، لمن يفعل الكفر، حتى يحكم عليه بالكفر، وهي كما يلي**:

الشرط الأول: العلم، أن يكون عالمًا بما يقول، فإن كان جاهلًا أو مثله يجهل، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحجة، ولا بدَّ أيضًا أن يكون مختارًا وقلبه مطمئن بالإيمان، فإن كان مكرهًا فلا يكفر، كما قال الله ﷻ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النّحل: ١٠٦].

الشرط الثاني: القصد؛ فإن لم يقصد الفعل، فإنه لا يكون كافرًا، فإذا قصد السجود لصنم ـ مثلًا ـ، أو قَصدَ التكلم بكلمة الكفر، فإنه يكفر، ولا يُشترط أن يعتقد ذلك بقلبه، لكن لابدَّ من اعتبار القصد، فإن فعل، أو قال من غير قصد؛ فلا يكفر.

فالمجنون ليس عنده قصد؛ فلو تكلم بكلمة الكفر: لا يكفر، وكذلك السكران، والصغير، فاقد العقل، والذي سبق لسانُه، وهو لم يقصد الكلمة، كالشخص الذي قال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبدِي وَأَنا رَبُّكَ**»[(١)].

فلا بدَّ من توفر هذه الشروط وانتفاء الموانع حتى يحكم على الإنسان بالكفر.

وعمدة المرجئة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ

= فمن صرف منها شيئًا لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم والمخلوقين؛ فقد أشرك بالله ولم يحقق قول: (لا إلٰه إلا الله)، وهذه المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب والسُّنَّة، وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم، وهي لا تسمى جحودًا، وقد ذكرها العلماء في [باب حكم المرتد]، فراجعها إن شئت، وبالله التوفيق»، راجع: التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول والعمل والاعتقاد، للشيخ/ علوي السقاف ـ راجعه وأقره سماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن باز رحمه الله.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النّحل: ١٠٦]، فجعلوا الجاهل، والمتكلم بكلمة الكفر من غير إكراهٍ؛ كالمُكْره، فاشترطوا اطمئنان وانشراح الصدر والقلب؛ للحكم بكفرهما، وهذا خطأ؛ على التفصيل السابق الذي شرحناه.

مسألة: ألا يكون قول المؤلف: (ولا يَخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه) من المتشابه فنرده إلى المحكم، من قوله: (ولا نكفر أحدًا من أهل القِبلة...) إلى آخره؟

الجواب: بل نرده إلى قوله: (الإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان) فَعَرَّفَ الإيمان بهذا التعريف، وما دام أنه عرف الإيمان بأنه: التصديق، والكفر هو: الجحود، وقال: (لا يخرج من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه) فمراده: جُحُودَ التصديق؛ فهذا هو محصل ما يُفيده كلامُه، إذا رددنا بعضه إلى بعض.

الاختلاف فيما يقع عليه اسم الإيمان

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالإِيمَانُ هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ)

الشَّرح

قول الطحاوي هذا يُقَرِّرُ مذهبَ المرجئة؛ فالمرجئة يقولون: الإيمان لا يكون إلا بالتصديق بالجَنان والإقرار باللسان، أما أعمال القلوب وأعمال الجوارح فلا تدخل في الإيمان، وهذا هو المشهور عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وأول من قال بالإرجاء؛ شيخُ أبي حنيفة: حمادُ بنُ أبي سليمان[(١)] من أهل

(١) حماد بن أبي سليمان العلَّامة الإمام فقيه العراق، أبو إسماعيل بن مسلم الكوفي مولى الأشعريين، أصله من أصبهان. كان أحد العلماء الأذكياء، والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمل.
قال الذهبي في «السير»: قال معمر: كنا نأتي أبا إسحاق، فيقول: من أين جئتم؟ فنقول: من عند حمَّاد، فيقول: ما قال لكم أخو المرجئة؟ فكنا إذا دخلنا على حماد، قال: من أين جئتم؟ قلنا: من عند أبي إسحاق، قال: الزموا الشيخ فإنه يوشك أن يطفى. قال: فمات حمَّاد قبله. قال معمر: قلت لحماد: كنت رأسًا، وكنت إمامًا في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعًا، قال: إني أن أكون تابعًا في الحق خير من أن أكون رأسًا في الباطل.
قال الذهبي: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئًا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء مَنْ قال: «لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض». نسأل الله العافية. اهـ.
انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٣٢)، و«طبقات خليفة» (١٦٢) و«التاريخ الكبير» (٣/ ١٨)، و«الضعفاء للعقيلي» (١٠٧ ـ ١١٠)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٣١)، و«تذهيب التهذيب» (١/ ١٧٤/ ٢)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٢٤٣)، و«العبر» (١/ ١٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦)، و«طبقات الحفاظ» (٤٨)، و«خلاصة تهذيب الكمال» (٩٢).

الكوفة؛ ولهذا: كان هذا الاعتقاد يسمَّى بقول مرجئة الفقهاء.

والرواية الثانية عن الإمام أبي حنيفة: أن الإيمان شيء واحد وهو التصديق بالقلب، أما الإقرار باللسان؛ فركن زائد لا يستلزمه مُسمَّى الإيمان.

والناس اختلفوا في مسمَّى الإيمان اختلافًا كثيرًا، وخلاصة الأقوال **والمذاهب في هذه المسألة كما يلي**(١):

المذهب الأول: ذهب الأئمة الثلاثة؛ مالك، والشافعي، وأحمد، وجمهور أهل السُّنَّة، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين، وهو قول الصحابة، والتابعين، والأئمة والعلماء: أن الإيمان أربعة أشياء، يقولون: الإيمان: قولُ وعملٌ؛ فالقول قسمان: قول القلب؛ وهو التصديق، وقول اللسان؛ وهو أن يشهد أن لا إلٰه إلا الله، والعمل قسمان: عمل القلب؛ وهو النية والإخلاص، وعمل الجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ولهذا يقول العلماء:

تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، هذا هو الحق الذي تدل عليه النصوص من كتاب الله وسُنَّة رسول الله، وهو الذي أجمع عليه الصحابة، والتابعون، والأئمة.

المذهب الثاني: مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وكثير من أصحابه، وحماد بن أبي سليمان: شيخ أبي حنيفة؛ وقد ذهبوا إلى ما ذكره الطحاوي من أن الإيمان شيئان: الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، وهذه الرواية عليها جمهور أصحاب الإمام أبي حنيفة.

المذهب الثالث: مذهب بعض أصحاب أبي حنيفة، وهي رواية عن الإمام أبي حنيفة أيضًا، وإليها ذهب أبو منصور الماتريدي: أن الإيمان تصديق بالقلب فقط، والإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، بل هو شرط إجراء أحكام الإسلام في الدنيا، ولو لم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله، وهذا مذهب باطل.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥ ـ ١٩٧)، (٧/ ٥٠٤) وما بعدها.

المذهب الرابع: مذهب الكرَّامية ـ أتباع محمد بن كرام ـ وهو أن الإيمان: الإقرار باللسان فقط، قالوا: ولو لم يصدق بقلبه فهو مؤمن، لكن إذا لم يصدق بقلبه، فإنه يكونُ منافقًا، فالمنافقون عند الكرامية مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله، فعلى مذهب الكرامية؛ إذا نطق بالشهادتين وهو مكذب في الباطن؛ يكون مؤمنًا ويخلد في النار، وهذا من أبطل الباطل، وهو ظاهر الفساد؛ لأنه يلزم منه تخليد المؤمن الكامل الإيمان في النار.

المذهب الخامس: مذهب الجهم بن صفوان وأبي الحسين الصالحي أحد رؤساء القدرية؛ ذهبوا إلى أن الإيمان هو: معرفة الرب بالقلب، والكفرُ هو جهل الرب بالقلب: فإذا عرف ربه بقلبه؛ فهو مسلم، وإذا جهل ربه بقلبه؛ فهو كافر، وهذا القول أظهر فسادًا مما قبله، بل هو أظهرُ ما قيل في الفساد في مسمى الإيمان.

ويلزم على مذهب الجهم هذا:

١- أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا ربهم بقلوبهم، وعرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النَّمل: ١٤]، فيكون إذًا فرعون على مذهب الجهم مؤمنًا، لأنه عرف ربه بقلبه!!

٢- وأهل الكتاب اليهود والنصارى مؤمنون على مذهب الجهم؛ لأنهم يعرفون النَّبي كما يعرفون أبناءهم، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ﴾ [البقرة: ١٤٦].

٣- وكذلك أبو طالب عم النبي ﷺ يكون مؤمنًا عند الجهم؛ لأنه عرف ربه حيث قال في قصيدته المشهورة:

ولقد علمتُ بأنَّ دين محمد ... من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذار ... مسبة لوجدتني سمحًا بذاك مبينا

٤- بل إن إبليس يكون عند الجهم مؤمنًا كامل الإيمان، فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف بربه، قال الله تعالى عن إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]، وقال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، وقال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

- والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب بالقلب، يقول العلماء:

ولا أحد أجهل منه في الجهل بربه؛ فإنه جعل ربه الوجود المطلق، ومعنى الوجود المطلق: الذي لم يُقيَّد باسم ولا صفة، فلم يُثبت الجهم وجودًا لله إلا في الذهن؛ لأنه سلب عن الله جميع الأسماء والصفات، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون الجهم كافرًا بشهادته على نفسه، فنحن نأخذ من تعريفه: أنه كافر؛ لأنه عرَّف الكفر بأنه هو الجهل بالرب، ولا أحد أجهل منه بربه.

المذهب السادس: مذهب الخوارج يقولون: الإيمان جماع الطاعات كلها، فجميع الطاعات إيمان، لكن من قَصَّر في واحد منها كفر، فإذا عقَّ والديه: كفر، وإذا شهد الزور: كفر، وإذا ترك طاعة من الطاعات. خرج من الإيمان، ودخل في الكفر.

المذهب السابع: مذهب المعتزلة؛ قالوا: الإيمان جماع الطاعات كلها - كما قال الخوارج -، لكن قالوا: من قَصَّر في شيء منها: فهو فاسق؛ لا مؤمن ولا كافر.

المذهب الثامن: روى ابن القاسم عن مالك أن الإيمان يزيد، وتوقف في نقصانه[(١)]، ولكن روى عنه عبد الرزاق وابن نافع أنه يزيد وينقص[(٢)]، وعلى هذا

---

(١) انظر: التمهيد، لابن عبد البر: (٩/ ٢٥٢) وترتيب المدارك، القاضي عياض: (٢/ ٤٣)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٧/ ٣٣١)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (٨/ ١٠٢).

(٢) انظر: رواية عبدالراق في كتاب السنة، لعبدالله بن الإمام أحمد (١/ ٣٤٢) والآجري في الشريعة (ص ١٣٢)، ورواية ابن نافع في السنة للخلال (٢/ ١٠٨) والشريعة للآجري (ص ١١٨)، وقد جاء النحو هذا من رواية إسماعيل بن أبي أويس كما في إرشاد السالك، ابن عبدالهادي (ص ٥١)، ومن رواية إسحاق الفروي كما عند اللالكائي في شرح الاعتقاد (٥/ ٩٦٠)، ومن رواية أبي عثمان الزنبري كما عند الخلال في السنة (٤/ ١٠)، ومن رواية سويد بن سعيد الهروي كما في السنن للبيهقي (١٠/ ٢٠٦)، وينظر: المقدمات لابن رشد (١/ ٣٠).

فمذهبه يوافق مذهب الجماعة من أهل الحديث، والحمد لله، فهذه خلاصة المذاهب في مسمّى الإيمان.

وفي هذا الزمن اشتبه الحق على كثير من طلبة العلم حتى صاروا يفتون بمذهب الجهم، أو بمذهب أبي حنيفة ـ مذهب المرجئة ـ ويقول: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، والكفر لا يكون إلا في القلب.

فلابدَّ لطالب العلم أن يكون على إلمام وبصيرة بشُبه هؤلاء، **فمن شُبه الإمام أبي حنيفة ومن وافقه التي استدلوا بها:**

* **الدليل الأول**: أن الإيمان في اللغة هو التصديق، ومنهم من ادَّعى إجماع أهل اللغة على ذلك؛ قال الله تعالى إخبارًا عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يُوسُف: ١٧]؛ أي: بمصدق لنا، إذًا لا يكون الإيمان إلا بالقلب، أما قول اللسان وأعمال الجوارح، فلا يدخل في مسمى الإيمان.

وأجاب الجمهور عن هذا الدليل بجوابين(١): أحدهما بالمنع، والثاني بالتسليم.

الجواب الأول: بالمنع، قالوا: نمنع الترادف بين التصديق والإيمان، ولو صح الترادف في موضع، فلا يوجب ذلك الترادف مطلقًا، إذ أن **هناك فرقًا بين الإيمان والتصديق من وجوه:**

أولًا: التَّعْدِية؛ فيقال للمخبر إذا صدق في خبره: صدقه، وصدق به، ولا يقال: آمنه ولا آمن به، بل يقال: آمن له، كما في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

ثانيًا: العموم والخصوص بين الإيمان والتصديق؛ فإن التصديق أعم من الإيمان، والإيمان أخص منه، فالتصديق يستعمل لغة في الخبر عن الشاهد والغائب، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب.

ثالثًا: أن لفظ التصديق يقابله التكذيب، وأما لفظ الإيمان فيقابله الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل هو أعم من ذلك، فيشمل الكفر عن تكذيب،

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٧، ٢٩٠، ٥٣٠).

وعن جهالة، وعن عناد.

الجواب الثاني: جوابٌ بالتسليم؛ قال أهل السُّنَّة: نسلّم أن التصديق والإيمان مترادفان، **لكن نقول**:

أولًا: التصديق يكون بالأفعال كما يكون بالأقوال، ودليل ذلك ما ثبت في «الصحيح» عن النَّبي ﷺ أنه قال: «**فالعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الاسْتِماع، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الكلامُ، وَاليَدُ زِنَاهَا البَطْشُ، وَالرِّجْلُ زِنَاهَا الخُطا، وَالقَلْبُ يهوى ويتمنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الفرجُ وَيُكَذِّبُهُ**»[1].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكنه ما وقر في القلب وصدقتْهُ الأعمال)[2].

ثانيًا: سلَّمنا أن الإيمان والتصديق مترادفان، لكن الإيمان تصديق مخصوص، كما أن الصلاة وإن كانت دعاء، فهي دعاء مخصوص.

ثالثًا: سلَّمنا أن الإيمان هو التصديق، لكن التصديق التام بالقلب يكون مستلزمًا لأعمال القلب والجوارح.

رابعًا: سلَّمنا أن الإيمان هو التصديق، فلفظ الإيمان باقٍ على معنى التصديق لغةً، لكن الشارع زاد في أحكامه.

خامسًا: سلَّمنا أن الإيمان هو التصديق، لكن الشارع استعمل لفظ الإيمان في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية في معناه الشرعي.

سادسًا: سلَّمنا أن الإيمان هو التصديق، لكن الشارع نقل لفظ الإيمان عن معناه اللغوي إلى معناه الشرعي.

هذا كل الجواب عن الدليل الأول للأحناف.

* **الدليل الثاني للأحناف**: على أن الإيمان هو التصديق، ولا يكون إلا

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) واللفظُ له من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٦)، وابن بطة في «الإبانة» (١٠٩٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٥١)، و(٣٥٢١١)، وابن المبارك في «الزهد» (١٥٦٥)، وقد رُوي مرفوعًا، لكن لا يصح. والله أعلم.

بالقلب، قالوا: الإيمان ضد الكفر، والكفر هو التكذيب والجحود، والتكذيب والجحود لا يكون إلا بالقلب، فكذلك التصديق لا يكون إلا بالقلب، ويؤيد ذلك قول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فدلت الآية على أن القلب هو موضع الإيمان.

وأجاب الجمهور فقالوا: قولكم: إن الكفر هو التكذيب والجحود ممنوع؛ فإن الكفر لا يختص بالتكذيب والجحود، بل إن الكفر يكون تكذيبًا، ويكون مخالفةً ومعاداةً بلا تكذيب؛ فعُلم أن الإيمان ليس التصديق فقط، ولا الكفر هو التكذيب والجحود فقط، فلو قال: أنا أعلم أن الرسول صادق ولكن لا أتبعه، بل أعاديه وأبغضه وأخالفه؛ لكان كافرًا أعظم الكفر، ولو لم يجحد.

* **الدليل الثالث للأحناف**: وهو دليل عقلي؛ قالوا: لو كان الإيمان مركبًا من قول وعمل ـ كما تقولون يا جمهور أهل السُّنَّة ـ لزال كله بزوال أجزائه، إذ الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة، فإنه إذا زال بعضها لم تبقَ عشرة، وكذلك المركَّب؛ إذا زال أحدُ جزأيه: زال عنه التركيب، فإذا كان الإيمان مركبًا من قول وعمل وتصديق وأعمال ظاهرة وباطنة؛ لزم زواله بزوال بعضها.

وأجاب الجمهور، فقالوا: إن أردتم أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت: فمُسَلَّم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، بل يلزم زوال الكمال؛ كما أن بدن الإنسان إذا ذهب منه إصبع أو يد أو رِجل؛ لم يكن ليخرج عن كونه إنسانًا بالاتفاق، وإنما يقال: إنسان ناقص، فكذلك الإيمان: يبقى بعضُه، ويزول بعضُه[(١)].

* **الدليل الرابع للأحناف**: قالوا: إن الله تعالى فرق في كتابه بين الإيمان والعمل الصالح، فعطَف العمل على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، فقال تعالى في غير موضع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فدل على أن العمل لا يكون داخلًا في مسمى الإيمان.

وأجاب الجمهور: بأن اسم الإيمان ورد في النصوص على ثلاث حالات:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٤ ـ ٥٢٢).

تارة يُذكر مطلقًا عن العمل وعن الإسلام.

وتارة يُقرن بالعمل الصالح.

وتارة يقرن بالإسلام.

فإذا ذُكر الإيمان مطلقًا: دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كما في حديث شُعب الإيمان(١).

وإذا قُرن الإيمان بالعمل الصالح، وعُطف عليه، فإن عطف الشيء على الشيء في القرآن وسائر الكلام يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراكهما في الحكم، **والمغايرة على مراتب**:

أعلاها: أن يكونا متباينين.

الثاني: أن يكون بينهما تلازم.

الثالث: عطف بعض الشيء عليه.

الرابع: عطف الشيء على الشيء باختلاف الصفتين، فهذا كله إذا قُرن الإيمان بالعمل الصالح(٢).

* **الدليل الخامس للأحناف**: استدلوا بحديث أبي هريرة قال: «جَاءَ وَفْدُ ثَقِيفٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ فَقَالَ: **لَا؛ الإِيمَانُ مُكَمَّلٌ فِي القَلْبِ، زِيَادَتُهُ كُفْرٌ وَنُقْصَانُهُ شِرْكٌ**»(٣)، **ووجه الدلالة**: قالوا: هذا يدل على أن إيمان أهل السماوات والأرض سواء، وأن الإيمان الذي في القلوب، لا يتفاضل، وإنما التفاضل بينهم يكون بالعمل فقط.

وأجاب الجمهور بأن هذا الحديث لو صح لكان فاصلًا في النزاع، لكن هذا الحديث من رواية أبي الليث السمرقندي، إلى أبي المطيع، إلى أبي المهزم، وقد سئل عنه الشيخ عماد الدين ابن كثير رحمه الله فأجاب بأن الإسناد من أبي الليث إلى أبي المطيع مجهولون لا يعرفون، وأبو المطيع هو الحكم بن عبد الله بن

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٧٢)، (٧/ ١٩٨ ـ ٢٠٢).
(٣) أخرجه السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٢٧٨)، و(٢/ ٩٩)، وذكره ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (٣٨٥)، وقال الألباني رحمه الله في تحقيقه: (موضوع).

مسلمة البلخي(١)؛ ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وعمرو بن علي الفلاس، وأما أبو المهزم فقد ضعفه غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، واتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطي فلسين لحدثهم سبعين حديثًا(٢)، فهذا الحديث باطل، بل هو موضوع.

ـ وأهل السُّنَّة استدلوا بأدلة كثيرة تدل على أن الأعمال داخلة في مسمَّى الإيمان، منها:

١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]؛ فجعلهم مؤمنين بهذه الأعمال.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحُجرات: ١٥].

٣- قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

٤- قوله ﷺ: «**الإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أو بضع وستونَ شُعبة، فأفضلها قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»(٣)، فكل هذه الشعب إيمان.

٥- حديث وفد عبد القيس لما جاؤوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن الإيمان وأنه أمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع: «**أَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ: وَحْدَهُ قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟** قَالوا: الله ورسوله أعلم، قَالَ: **شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ**

---

(١) هو: الحكم بن عبد الله بن مسلمة، أبو مطيع البلخي الخراساني الفقيه، صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى. انظر: «لسان الميزان» (٢/ ٣٣٤).

(٢) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

(٣) سبق تخريجه قريباً.

محمدًا رسول الله، وَإِقَامُ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصيامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تعطوا من المغنم الخُمُسَ»[(١)]، فجعل هذا كله من الإيمان.

٦- حديث جبريل عليه السلام كذلك ذُكر فيه الإيمان والإسلام.

- كذلك من الأدلة الكثيرة التي تدل على أن الإيمان يزيد وينقص:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].

٢ - وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

٣ - وقوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدَّثر: ٣١].

٤ - وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

٥ - وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

٦ - من السُّنَّة قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما رأيتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ**»[(٢)]، الحديث يعني: النساء؛ والدِّينُ إذا أُطلق؛ كالإيمان: يشمل الإسلامَ كلَّه - الأعمال كلها -.

٧ - من الآثار عن الصحابة؛ منها: - قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «إنَّ من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه»[(٣)].

٨ - وقوله رضي الله عنه: ومِنْ فقه العبد أن يعلم أمزداد هو أم مُنتقص[(٤)].

٩ - قول عمر لأصحابه: «هلموا نزدد إيمانًا، فيذكرون الله تعالى»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣) واللفظُ له، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٧٩)، من حديث ابن عمر، وَحْدَهُ.

(٣) أخرجه اللالكائي في «السُّنَّة» (١٧١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٩/٤٧).

(٤) انظر: «الإبانة» لابن بطة (١١٣٤)، واللالكائي في «السُّنَّة» (١٧١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٩/٤٧).

(٥) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١١٧/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٦٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧)، واللالكائي في «السُّنَّة» (١٧٠٠).

١٠ ـ وكان ابن مسعود يقول في دعائه: اللَّهمَّ زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا[١].

١١ ـ وكان معاذ بن جبل يقول لرجل: «اجلس بنا نؤمن ساعة»[٢].

١٢ ـ وكذلك روي مثله عن عبد الله بن رواحة[٣].

١٣ ـ وصحَّ عن عمار بن ياسر أنه قال: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فِيهِ فَقَد جَمَعَ الإِيمَانَ: الإنصافُ مِنْ نَفْسك، وبَذْلُ السلام للعَالـمِ وَالإنْفَاقُ مِنْ الإقتار». ذكره البخاري في «صحيحه» معلقًا بصيغة الجزم[٤].

هذه كلها تدل على أن الإيمان يزيد وينقص.

مسألة: هل يوجد دليل يصرح بنقص الإيمان؟

الجواب: الأدلةُ على هذه المسألة قد سبق بعضها، وهي كثيرة، منها: حديث: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ**

---

(١) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (٧٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الإيمان» قبل حديث (٨) معلقًا بصيغة الجزم، ووصله ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٦٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٥)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٨).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤١٤٨)، عن عبد الصمد، حدّثنا عمارة، عن زياد النميري، عن أنس بن مالك قال: كان عبد الله بن رواحة إذا لقي الرجل من أصحابه يقول: «تعال نؤمن بربنا ساعة، فقال ذات يوم لرجل فغضب الرجل فجاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ألا ترى إلى ابن رواحة يرغب عن إيمانك إلى إيمان ساعة، فقال النبي ﷺ: **يرحم الله ابن رواحة إنه يحب المجالس التي تتباهى بها الملائكة** عليهم السلام». قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٧): «إسناده حسن». اهـ.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ١١١)، وعزاه الألوسي في «تفسيره» (٢/ ٤٣١) للحكيم الترمذي، عن أبي الدرداء قال: «كان ابنُ رواحة يأخذ بيدي فيقول: تعال نؤمن ساعة».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب «الإيمان» قبل حديث (٢٨) معلقًا بصيغة الجزم، ووصله ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٧٢) ووصله غيره أيضًا.

أَجْمَعِينَ»(١)؛ يعني: لا يؤمن الإيمان الكامل، وإلا لو أحبَّ؛ يعني: قدَّم محبتهم على محبة الرسول ﷺ، فهو ضعيف الإيمان، ومن هذا الباب، قوله ﷺ عن النساء: «**ما رأيتُ مِنْ نَاقِصَات عَقْلٍ ودِينٍ أَذْهَبَ لِلبِّ الرَّجل الحازم مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»(٢)، والدين هو الإيمان، وكذلك حديث: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلٰهَ إِلَّا الله**»(٣)؛ فإذا ذهبت بعضُ الشُّعب؛ ينقص الإيمان من الشعب الواجبة، وكحديث: «**والله لَا يُؤمِنُ، والله لَا يُؤمِنُ، والله لَا يُؤمِنُ**، قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: **الذي لَا يَأمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»(٤)؛ أي: لا يؤمن الإيمان الكامل، وهكذا نصوص كثيرة لا حصر لها.

مسألة: يحدث أحيانًا عندما يُنصح شخصًا بعمل واجب أو ترك محرم أن يقول: الإيمان في القلب، فكيف يرد عليه؟

الجواب: إذا كان الإيمان في القلب؛ انعكس هذا على الجوارح، فالكفر في القلب والنفاق في القلب أيضًا، لكن إذا صلح القلب، صلحت الجوارحُ، فهاهنا علاقة وهي: إذا كان في قلبك إيمان؛ فلا بُدَّ أن تنقاد الجوارح كلها فتصلي، وتصوم، وتؤدي الفرائض، وتنتهي عن المحرمات، فإذا لم تعمل بالمرة مطلقًا، فتَكفر كُفْرَ رِدَّةٍ، فعُلم بهذا: أنه لا يكفي الإيمان في القلب وحده.

أما إذا كان يعمل الصالحات، ولكن يفعل بعض المحرمات، فنقول: هذا إيمانه ضعيف وارتكابُه للمحرمات دليل على أن الإيمان الذي في قلبه ضعيف،

---

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤) واللفظُ له، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، لكنَّ مسلمًا لم يسق لفظه، بل أحال به على رواية ابن عمر، التي ذكر متنها قبل حديث أبي سعيد، فانظرها برقم (٧٩)، كما أنه أسنده من حديث أبي هريرة أيضًا، ولم يسق لفظه، بل أحال على حديث ابن عمر، كما فعل في السابق.

(٣) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم، ورواية البخاري: «**بضع وستون شعبة**».

(٤) أخرجه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح، وأخرجه مسلم (٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «**لا يدخل الجنة من لا يأمن جَارُهُ بوائقه**».

أما إذا كان يقول: الإيمان في القلب، ولكن لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل شيئًا من الأعمال، فنقول: هذا غير مُنقاد، فإيمانك كإيمان فرعون وإيمان إبليس، ليس هناك فرق بين إيمانك، وإيمان إبليس، وفرعون.

ما صحَّ عن الرسول ﷺ من الشرع والبيان: كلُّه حق

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالبَيَانِ كُلُّه حَقٌّ)

الشَّرْح

جميع ما صح عن الرسول ﷺ من الشرع والبيان: كُلُّه حَقٌّ، نؤمن به، ونصدق به، ونقبلُه، كتحريم كل ذي ناب من السباع، وتحريم كل ذي مخلب من الطير، وتحريم بيع الولاء وهبته، إلى غير ذلك مما بيَّنه النَّبي ﷺ.

والناس لهم في تلقي النصوص طريقتان:

- طريقة أهل السُّنَّة.
- وطريقة أهل البدع.

فمنهج أهل البدع: ـ من الجهمية والمعتزلة والرافضة ـ يقسمون الأخبار قسمين: متواترة، وآحاد؛ فيقولون:

إن المتواتر وإن كان قطعي السند، فهو غير قطعي الدلالة؛ لأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين والعلم، ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات.

وأما الآحاد، فقالوا: إنها لا تفيد العلم واليقين، فلا يحتج بها من جهة متنها، كما لا يحتج بها من جهة السند، فسدّوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، ثم أحالوا الناس على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية سموها «قواطع عقلية، وبراهين يقينية»[(١)].

وأما أهل السُّنَّة: فإنهم يتلقون النصوص ويقبلونها، ولا يعدلون عن النص

(١) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (١٤٠١/٤ ـ ١٦٤٩).

الصحيح، ولا يعارضونه بمعقول من المعقولات ولا بقول فلان؛ عملًا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وخبر الواحد يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة إذا تلقته الأمة بالقَبول؛ عملًا به وتصديقًا، وليس بين سلف الأمة في ذلك نزاع، وهو أحد قسمي المتواتر؛ **إذِ المتواتر قسمان:**

- الأول: ما رواه جماعة كثيرون يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب إلى أن ينتهي للمخبر عنه، وأسندوه إلى شيء محسوس ـ كسماعٍ أو مشاهدةٍ، لا اجتهاد ـ.

- والثاني: خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول.

والتفصيل في هذا يأتي إن شاء الله فيما بعد.

تفاوت الناس في الإيمان

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ)

الشَّرح

○ قوله: (وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ):

هذا باطل؛ فالإيمان ليس واحدًا، وليس الناس فيه سواء، فالشيخ والأحناف: يقولون: الإيمان سواء، فإيمان أهل السماء وأهل الأرض سواء، وهذا من أبطل الباطل؛ فمن يقول: إن إيمان جبريل مثل إيماننا؟! أو إيمان أبي بكر مثل إيمان بعض الناس؟! فقد قال النبي ﷺ في أبي بكر: «**لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَهْلِ الأَرْضِ بِإِيْمَانِ أَبِي بَكْرٍ لَرَجَحَ**»[(١)]، فكيف يكون إيمان أهل الأرض سواء؟! بل قال بعض الفسقة: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، وإيماني كإيمان أبي بكر، وعمر!! وهذا من أبطل الباطل.

والصواب أن الناس يتفاوتون تفاوتًا عظيمًا في الإيمان، فليس إيمان الأنبياء والمرسلين مثل إيمان سائر الناس، وليس إيمان الملائكة مثل إيمان سائر الناس، وليس إيمان الفاسق السكّير العربيد، مثل إيمان الصِّدِّيق[(٢)].

(١) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٦٥٣)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (٨٢١)، وابن راهويه في «المسند» (٣/ ٦٦٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦) من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصححه العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٥١ ـ دار القلم)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (٩٠٨ ـ دار الكتاب العربي، طبعة أولى)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٣٣٥)، وقد رُوي عن النبي ﷺ، ولا يصح.

(٢) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٤٥٩)، وعلق الشيخ ابن باز على عبارة الطحاوي قائلًا: «هذا فيه نظر، بل هو باطل، فليس أهل الإيمان فيه سواء؛ بل هم متفاوتون تفاوتًا عظيمًا، =

التفاضل بالإيمان وأعمال القلوب

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالخَشْيَةِ وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الأَوْلَى)

الشَّرح

يقول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: التفاضل بين الناس ليس في الإيمان؛ لأن الإيمان هم متساوون فيه، بل التفاضل بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه، وفي بعض النسخ: (وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالحَقِيقَةِ، وَمُخَالَفَةِ الهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الأَوْلَى)، يشير إلى أن الكل مشتركون في أصل التصديق، ولكنهم في التصديق يكون بعضهم أفضل من بعض وأثبت، وهذه العبارة في النسخة الثانية.

وهنا قال: (وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالخَشْيَةِ وَالتُّقَى)؛ يعني: لا تفاضل بين الناس في الإيمان، وإنما التفاضل يكون بينهم بأعمال القلوب، وهذا باطلٌ؛ فليس التفاضل بأعمال القلوب فقط، بل التفاضل يكون في نفس التصديق، وفي أعمال القلوب، وفي أعمال الجوارح.

- نوع الخلاف: هل لهذا الخلاف بين الجمهور وبين الأحناف ثمرة؟

يقول الشارح ابن أبي العز: الخلاف لفظي؛ ليس له ثمرة، قال: لأن جمهور أهل السُّنَّة والأحناف اتفقوا على أن الأعمال واجبة، والواجبات واجبات،

= فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم مثل إيمان غيرهم، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة؛ خلافًا للمرجئة ومن قال بقولهم، والله المستعان».

والمُحَرَّمات مُحَرَّمات، وأن من فعل الواجبات، فقد أدَّى ما أوجب الله عليه، وهو مثاب ممدوح، ومن فعل المحرمات، فإنه يستحق الوعيد، ويقام عليه الحد إذا كان ارتكب حدًّا، وهو مذموم، لكن الخلاف هل هذه الواجبات من الإيمان؟

قال الجمهور: هي من الإيمان، وقال الأحناف: ليست من الإيمان، فالخلاف لفظي؛ هكذا قال شارح الطحاوية؛ يعني: أنه لا يترتب على هذا الخلاف فساد في العقيدة.

ونحن نقول: صحيح أن الخلاف لا يترتب عليه فساد في العقيدة، لكن **الصواب أن له آثارًا غير لفظية تترتب عليه**؛ من هذه الآثار:

أولًا: أن جمهور أهل السُّنَّة والجماعة وافقوا الكتاب والسُّنَّة في اللفظ والمعنى، فإن نصوصًا كثيرة أدخلت الأعمال في مسمى الإيمان، أما الأحناف ومرجئة الفقهاء فوافقوا الكتاب والسُّنَّة في المعنى وخالفوهما في اللفظ، وينبغي ألا يخالف الإنسان النصوص حتى في اللفظ، بل يجب على المسلم أن يتأدب مع كتاب الله وسُنَّة رسول الله، فلا يخالف النصوص لا لفظًا ولا معنًى؛ فهذه ثمرة مُعْتبرة.

ثانيًا: أن هذا يفتح الباب للمرجئة المحضة ـ وهم الجهمية ـ؛ حيث يقولون: الإيمان هو المعرفة بالقلب، والأعمال ليست واجبة، والمحرمات ليست محرمات، وهذا إذا صدَّق بقلبه؛ فلا يضرهُ تركُ الواجبات، وفعل المحرمات، وهو مع ذلك مؤمنٌ كامل الإيمان.

ثالثاً: أن الأحناف والمرجئة المحضة فتحوا بابًا للفسقة والعصاة، فدخلوا معهم؛ فلما قال الأحناف: الأعمال ليست من الإيمان؛ قالوا: إن إيمان أهل السماء وأهل الأرض واحد، وإيمان الأنبياء وإيمان الفساق واحد، فيأتي السكّير العربيد، الذي يفعل الفواحش والمنكرات، ويقول: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، وكإيمان أبي بكر وعمر، فإذا قلتَ له، أبو بكر يعمل الصالحات ويجتنب المحرمات وأنت تفعل ذلك!! قال: الأعمال ليست محلًّا للخلاف، فأنا مصدق وأبو بكر مصدق، فإيماننا واحد، أما كَوْني أفعل المحرمات، وأترك الواجبات، هذا شيء آخر، لا ارتباط له بالإيمان أصلًا!! فالذين فتحوا هذا

الباب لهؤلاء الفسقة الفجرة هم مرجئة الفقهاء.

رابعاً: ـ وهي ثمرة مهمة ـ: مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، فمرجئة الفقهاء من الأحناف يقولون: لا يجوز لك أن تستثني؛ لأنَّ استثناءك يعني أنك تشك في إيمانك، وعلى هذا: فمن قال: أنا مؤمن إن شاء الله: فهو شاك في إيمانه؛ وهم من أجل ذلك يسمون أهل السُّنَّة «الشكّاكة».

أما جمهور أهل السُّنَّة والجماعة، فقالوا: المسألة فيها تفصيل، فيجوز الاستثناء في الإيمان في بعض الأحوال دون بعض:

١- فإذا قال: أنا مؤمن إن شاء الله، وقصده الشك في أصل إيمانه ـ وهو التصديق ـ؛ فهذا ممنوع.

٢- أما إذا قال: إن شاء الله، وقصده أن الاستثناء راجع إلى الأعمال لا الإيمان، فهو لا يجزم بأنه أدَّى كل ما عليه وترك كل ما حرم الله عليه، بل هو محل للتقصير والنقص، إن قصد ذلك المعنى فلا بأس أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله.

٣- كذلك إذا قال: أنا مؤمن إن شاء الله، وقصده تعليق الأمر بمشيئة الله؛ للتبرك باسم الله؛ فلا حرج.

٤- وكذلك إذا قال: أنا مؤمن إن شاء الله، وأراد عدم علمه بالعاقبة، فلا بأس.

وبهذا يتبيَّن أن الخلاف بين الأحناف والجمهور له ثمرة.

❖ ❖ ❖

كذلك أيضًا ممَّا يتعلق بالإيمان مسألة الإسلام والخلاف في مسمَّاه، **فالناس اختلفوا في مسمَّى الإسلام على ثلاثة أقوال**(١):

القول الأول: أن الإسلام هو الكلمة؛ أي: الشهادتان، وهذا مروي عن الزهري وبعض أهل السُّنَّة.

واحتج هؤلاء بقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]،

(١) انظر: «تعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر (٢/ ٥٢٩) وما بعدها، و«التمهيد» لابن عبد البر (٩/ ٢٤٧)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥ ـ ١٢)، و«فتح الباري» (١/ ٥٥، ٧٩، ١١٤).

قالوا: فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد: هو المؤمن المطلق الذي أدَّى الواجب وترك المحرم، والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه.

ووجهة نظر الزهري هي: أن من أتى بالشهادتين صار مسلمًا، فيتميز عن اليهود والنصارى، وتجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، والزهري لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها؛ فإنه أجلُّ من أن يخضع لذلك، ولهذا فإن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أحد أجوبته لم يجب بهذا؛ خوفًا من أن يُظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة.

وقد رد محمد بن نصر على من قال بهذا القول، فقال:

من زعم أن الإسلام هو الإقرار، وأن العمل ليس منه، فقد خالف الكتاب والسُّنَّة، فإن النصوص كلها تدل على أن الأعمال من الإسلام كحديث: «**بُنِي الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...**»[1]، وَذَكَرَ الأعمالَ: الشهادتين والصلاة والزكاة والصوم والحج.

وأجيب عن الاستدلال بالآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢].

أنه ليس فيها ما يدل على أن الإسلام هو مجرد الشهادة، وإنما فيها تقسيم الناس إلى مسلم، ومؤمن، ومحسن، وهذا موافق لحديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

القول الثاني: أن الإسلام والإيمان مترادفان، وهذا مروي عن بعض أهل السُّنَّة، ويتزعمهم البخاري، وهو أيضًا مذهب الخوارج والمعتزلة **واحتج هؤلاء بما يلي:**

١ ـ قول الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦].

وجه الدلالة:

أن الله وصفهم بالإيمان والإسلام، وهم أهل بيت واحد، فدل على أنهما مترادفان.

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وأجيب بأن الآية لا حجة فيها؛ لأن البيت المُخرج كانوا متصفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

٢ ـ قالوا: إن حديث جبريل لما سأله النبي عن الإسلام قال: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(١)، قالا: معنى: أن تشهد أن لا إلٰه إلا الله، قالوا: تقدير الكلام: أن تشهد أن شعائر الإسلام شهادة أن لا إلٰه إلا الله، لا مسمَّاه.

لكن يجاب: بأن الأصل عدم التقدير.

٣ ـ من أدلتهم أنهم قالوا: الإسلام والإيمان مترادفان، ثم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب؛ فيكون الإسلام هو التصديق، وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة.

٤ ـ ومن أدلتهم أنهم قالوا: إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام، وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان؛ كما في حديث جبريل وحديث وفد عبد القيس، فحديث جبريل فسر الإسلام بالأعمال، وحديث عبد القيس فسّر الإيمان بالأعمال، فإنه سأل ما الإيمان؟ فقال: «**الإِيمَانُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحْدَهُ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ**»(٢).

وأجيب بأن الإسلام إذا أُطلق وحده؛ دخل فيه الأعمال، والإيمان إذا أطلق وحده؛ دخل فيه الأعمال، أما إذا اجتمعا فيفرق بينهما.

* **ومما يدل على الفرق بين الإسلام والإيمان** قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤] فنفى عنهم الإيمان، وأثبت لهم الإسلام، وأيضًا يشهد للفرق بينهما حديث جبريل؛ فإنه فَرَّقَ بينهما.

وأما اعتراضهم على الاستدلال بآية «الحجرات» فنقول:

ـ معنى أسلمنا: أي: انقدنا ظاهرًا؛ فهم منافقون في الحقيقة؛ لأن الله نفى عنهم الإيمان، هذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية، وهو جواب البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) أخرجه مسلم (٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠)، وأبو داود (٤٦٩٥)، وابن ماجه (٦٣) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم تخريجه.

ـ لكن أجاب الجمهور بأن القول الآخر في الآية هو أرجح من هذا القول، فهم ليسوا منافقين، بل هم ضعفاء الإيمان، وإنما نفى عنهم الإيمان، كما نفاه عن القاتل والزاني والسارق، ومن لا أمانة له.

ويؤيد هذا القول سياق الآية من وجهين:

١- أن سورة «الحجرات» من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي وأحكام بعض العصاة ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين.

٢- ما قبل الآية وما بعدها؛ حيث إن الله ﷻ أثبت لهم الإيمان والطاعة، وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحُجرات: ١٤]؛ والمنافقون ليس لهم طاعة، وليس لهم عمل حتى ينقص ثوابهم، ثم قال في آخر الآيات: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحُجرات: ١٧]؛ فأثبت لهم الإسلام، ولو كانوا منافقين لما أثبت لهم الإسلام.

القول الثالث: أن الإسلام هو العمل، والإيمان هو التصديق والإقرار، فالإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الأعمال الباطنة.

واستدلوا بحديث جبريل[١] حينما أجاب النبي حين سئل عن الإسلام والإيمان؛ حيث فسَّر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالأصول الخمسة.

والصواب في المسألة: أن الإيمان والإسلام تختلف دلالتهما بحسب الإفراد والاقتران، فإذا أُطلق الإسلام وحده؛ دخل فيه الأعمال الباطنة والأعمال الظاهرة، وإذا أطلق الإيمان وحده دخل فيه الأعمال الباطنة والأعمال الظاهرة، وإذا اجتمعا فُسِّر الإسلام بالأعمال الظاهرة، وفُسِّر الإيمان بالأعمال الباطنة؛ كما في حديث جبريل، فإن جبريل لما سأل النبي عن الإسلام، فسَّره بالأعمال الظاهرة، ولما سأله عن الإيمان، فَسَّره بالأعمال الباطنة، هذا هو التحقيق والصواب، وهو الراجح، ومن فهم هذا انجلت عنه إشكالات كثيرة في كثير من المواضع التي حاد عنها كثير من الطوائف عن الحق.

(١) سبق تخريجه.

المؤمنون كلهم أولياء الرحمٰن

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمٰنِ)

الشَّرْح

هذه المسألة هي مسألة: الولاية، وقولُ الشيخ هذا: تقرير مذهب المرجئة؛ لأن الناس عند المرجئة قسمان: مؤمنون؛ وكلهم أولياء الرحمٰن، وكفار؛ وهم أعداء الله.

- **وأما جمهور أهل السُّنَّة فيقسمون الناس ثلاثةَ أقسام:**

القسم الأول: عدو لله كامل العداوة؛ وهو الكافر.

القسم الثاني: مؤمن ولي لله كامل الولاية؛ وهو المؤمن المطيع، الذي أدّى الواجبات، وانتهى عن المحرمات.

القسم الثالث: وليّ لله بوجهٍ، وعدو لله بوجه؛ وهو المؤمن العاصي، فهو ولي لله بحسب ما فيه من الإيمان والطاعات، وعدو لله بحسب ما فيه من المعاصي والتقصير في الواجبات.

والذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة هو **الصواب**.

مسألة: **هل تجتمع الولاية والعداوة في الشخص الواحد؟**

الجواب: نعم، وهذا أصل عظيم عند أهل السُّنَّة، وهو اجتماع الولاية والعداوة في الشخص الواحد، فيكون المؤمن وليًّا لله من وجه، وعدوًّا لله من وجه.

وهذه المسألة فيها نزاع لفظي بين أهل السُّنَّة وبين الجمهور، وفيها نزاع معنوي بين أهل السُّنَّة وأهل البدع.

فالنزاع اللفظي بين الجمهور والأحناف: الجمهور يقولون: العاصي عدو لله من وجه، وولي لله من وجه.

والأحناف يقولون: هو ولي لله، لكن المعاصي يعاقب عليها ويذم عليها.

أما النزاع المعنوي بينهم وبين أهل البدع؛ فإنه يترتب عليه فساد في الاعتقاد، فأهل السُّنَّة يقولون: العاصي وإن كان عدوًّا لله من وجه إلا أنه لا يخرج من الإيمان، أما الخوارج فإنهم يقولون: العاصي يخرج من الإيمان، ويدخل في الكفر، والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر؛ فيكون في منزلة بين المنزلتين، والمرجئة المحضة يقولون: العاصي كامل الإيمان والولاية، حتى لو فعل الكبائر ونواقض الإسلام، إلا إذا جهل ربه بقلبه، والتفصيل في هذا يأتي إن شاء الله.

وقول الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا هو مذهب مرجئة الفقهاء، ولكن خالفهم جمهور أهل السُّنَّة في هذا الأصل كما سبق.

فالناس يتفاضلون في ولاية الله بحسب تفاضلهم في الإيمان والتقوى، والولاية لم يتساو الناس في أصلها، فهي نظير الإيمان في أصله، بل الولاية تزيد وتنقص، وتكون كاملة وناقصة، فالمطيع تزيد ولايته وتقواه، والعاصي تنقص ولايته وتقواه، كما أن الإيمان يزيد وينقص، فالمطيع يزيد إيمانه ويقوى، والعاصي ينقص إيمانه ويضعف، كما أن الناس يتفاضلون في عداوة الله بحسب تفاضلهم في الكفر والنفاق؛ لأن الإيمان على مراتب؛ إيمان دون إيمان، والكفر على مراتب؛ كفر دون كفر، وأولياء الله هم المؤمنون المتقون، وبحسب إيمان العبد وتقواه، تكون ولايته لله، فمن كان أكمل إيمانًا وتقوى: كان أكمل ولاية لله.

والأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وداخلة في مسمى الكفر أيضًا، واستدل جمهور أهل السُّنَّة على هذا بأدلة كثيرة؛ منها:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٦].

وجه الدلالة:

أثبت لهم إيمانًا مع الشرك، **والمراد بالشرك**: الذي لا يُخرج من الملة؛ وهو الأصغر، فدل على اجتماعهما في المؤمن.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾[الحُجرات: ١٤].

وجه الدلالة:

أثبت لهم إسلامًا وطاعة لله ورسوله مع نفي الإيمان عنهم، فدل على اجتماعهما، والمراد بالإيمان المنفي عنهم الإيمان المطلق، وهو الكامل الذي يستحقون به الوعد الكريم؛ من دخول الجنة، والنجاة من النار، وإن كان معهم أصل الإيمان الذي يخرجهم من الكفر.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥].

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِۖ﴾ [التوبة: ٣٧].

٥ ـ وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمَّد: ١٧].

٦ ـ وقوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْۗ﴾ [الفتح: ٤].

٧ ـ وقوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًاۙ﴾ [المدَّثر: ٣١].

٨ ـ وقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ [البقرة: ١٠].

وجه الدلالة من الآيات:

أن هذه الأدلة تدل على تفاضل الناس في الإيمان، وفي الكفر، والنفاق، الذي هو مبنيٌّ على تفاضلهم في ولاية الله، وفي تفاضلهم في عداوة الله، وأن الشخص الواحد قد يكون فيه قسط من ولاية الله بحسب إيمانه وتقواه، وقسط من عداوة الله بحسب كفره ونفاقه.

٩ ـ ومن الأدلة ما في «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[(١)].

(١) أخرجه البخاري (٣٤) واللفظ له، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وجه الدلالة:

دل على أن من الناس من يكون معه إيمان، وفيه شعبةٌ من النفاق.

١٠ - قولُهُ ﷺ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»[(١)].

وجه الدلالة:

دلَّ على أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لا يُخلَّد في النار، وإن كان معه الكثير من النفاق؛ فهو يعذب في النار على قدر ما معه من النفاق، أو الشرك، أو الكفر، ثم يخرج من النار، والمراد من الكفر، والنفاق، والشرك: الأصغر، أما الأكبر من هذه الأنواع؛ فإنه ينافي الإيمان.

١١ - ما ثبت في «الصحيحين» أنه ﷺ قال لأبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعَلَى كِبَرِ سِنِّي؟ قَالَ: **نَعَمْ**»[(٢)].

وجه الدلالة:

أن أبا ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو من خيار المؤمنين، ومع ذلك صار فيه شيء من الجاهلية.

١٢ - ما ثبت في «الصحيح» عنه أنه قال: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الفَخْرُ في الأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ**»[(٣)].

وجه الدلالة:

دل على وجود هذه الخصال في المؤمنين من هذه الأمة.

---

(١) أصله عند البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري. وأما هذا اللفظ فقد أخرجه الترمذي (٢٥٩٨) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وهو عند عبد الرزاق في «التفسير» (١/ ١٦٠)، وقد أخرجه عن عبد الرزاق به ابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (٧٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٥٠)، ومسلم (١٦٦١)، عن أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظ البخاري: «إنك امرؤ فيك جاهلية، قلت: على حين ساعتي هذه، مِنْ كِبَرِ السِّن؟».

(٣) أخرجه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

١٣ ـ ما ذكره البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن أبي مليكة أنه قال: «أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبي كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ»(١).

١٤ ـ ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**آيَةُ الـمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**»(٢)، وفي «صحيح مسلم»: «**وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ**»(٣).

وجه الدلالة:

دل على أنه يكون في المؤمن نفاق، وأنهما قد يجتمعان في المؤمن.

١٥ ـ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٦٦ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ﴾ [آل عِمران: ١٦٦، ١٦٧].

وجه الدلالة:

فجعل هؤلاء إلى الكفر أقرب منهم للإيمان، وهم مخلِّطون، وكفرهم أقوى؛ وغيرهم يكون مخلِّطًا، وإيمانه أقوى.

فهذه الأدلة كلها تدل على أنه يجتمع في الشخص الواحد شيء من شُعب الإيمان، ومن شُعب الكفر، ومن شُعب النفاق، فيكون عدوًّا لله بحسب ما فيه من الشعب، ويكون وليًّا لله بحسب ما فيه من الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا تحت باب: (خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) قبل حديث (٤٨) بصيغة الجزم، ووصله الخلال في السُّنَّة (١٠٨١)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٥٢ ـ ٥٣)، وعزاهُ أيضًا إلى ابن أبي خيثمة في «تاريخه»، وإلى محمد بن نصر المروزي، وكذا عزاه إليهما العيني في «عمدة القاري» (١/ ٢٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

(٣) هي رواية لمسلم (٥٩) للحديث الذي قبله.

* **أما النزاع بين أهل السُّنَّة ـ جمهورهم وأحنافهم ـ مع أهل البدع فنزاع معنوي، لكن أهل البدع اختلفوا:**

١ ـ **فذهب الخوارج والمعتزلة**: إلى أن من ارتكب كبيرة أو قامت فيه شُعبة من شعب الكفر؛ حبط إيمانُه كله، ويخلد في النار، لكن قال الخوارج: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، وقالت المعتزلة: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، بل هو في منزلة بينهما؛ يسمى فاسقًا، لا مؤمنًا ولا كافرًا.

٢ ـ **وذهبت المرجئة الغلاة**: إلى أن الكبائر وشُعب الكفر لا تضر مع الإيمان ولا تؤثر فيه، بل المؤمن كامل الإيمان والتوحيد، فهو كامل الولاية، ولا يضره ارتكابه للكبائر وشعب الكفر شيئًا، بل الناس قسمان: مؤمن كامل الإيمان والولاية، أو كافر كامل الكفر والعداوة.

* **وأصل شبهة أهل البدع عمومًا:**

أن الإيمان شيء واحد، فلا يزول بعضه ويبقى بعضه، ولا يزيد ولا ينقص، بل إذا زال؛ زال جميعه، وإذا ثبت؛ ثبت جميعه؛ لأنه حقيقة مركّبة، والحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها.

ـ لكن الخوارج والمعتزلة يقولون: الإيمان يتبعض ويتعدد، لكنه شيء واحد إذا زال بعضه؛ زال جميعهُ، وهو جماع الطاعات كلها.

ـ وقالت المرجئة المحضة والكرامية والجهمية والماتريدية: الإيمان لا يتبعض ولا يتعدد، بل هو شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولا يذهب بعضه ويبقى بعضه؛ لأنه في القلب فقط.

ـ **وذهب مرجئة الفقهاء**: إلى أن الإيمان متعدِّد ومتبعِّض، لأنه تصديق وقول، لكنه شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص؛ إذ هو في القلب واللسان، وإذا ذهب بعضه ذهب جميعه.

ـ **وذهب جمهور أهل السُّنَّة والسلف**: إلى أن الإيمان متعدد، وليس شيئًا واحدًا؛ لأنه قول وتصديق وعمل بالجوارح؛ يزيد وينقص، ويزول بعضه ويبقى

بعضه، ويجتمع في القلب إيمان وكفر، وطاعة ومعصية، وبهذا انفصلوا عن جميع الطوائف[١].

- وبهذا يتبين أن نزاع أهل البدع عمومًا مع أهل السُّنَّة؛ نزاع معنوي، يترتب عليه فساد في الاعتقاد، والله أعلم.

فالصواب أن المؤمنين قسمان: قسم وليٌّ لله كامل الولاية، وهو المطيع، وقسم عدو لله من وجه، وولي لله من وجه، وهو المؤمن العاصي، خلافًا لما قاله الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) قال شيخ الإسلام في «منهاج السُّنَّة» (٤/٥٤٣ ـ ٥٤٤): «ومن سلك طريق الاعتدال؛ عظَّم من يستحق التعظيم، وأحبه ووالاه، وأعطى الحقَّ حقه؛ فيعظِّم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويُذم، ويُثاب ويُعاقب، ويُحَب من وجه، ويُبْغَضُ من وجه، هذا هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم، وقد بُسط هذا في موضعه». انتهى. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٠٩).

أكرم المؤمنين عند الله

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ)

الشَّرْح

أكرم المؤمنين أطوعهم وأتبعهم للقرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحُجرات: ١٣]، وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ إِلَّا بِالتَّقْوَى**»(١).

وفي لفظ: «**لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ وَلَا لِأَبْيَضَ عَلَى أَسْوَدَ إِلَّا بِالتَّقْوَى**»(٢)، فلا شك أن أكرم الناس عند الله أتقاهم وأكثرهم إيمانًا واتِّباعًا للقرآن وللسُّنَّة.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ٤١١)، وابن عساكر في «معجمه» (١٠٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤٧٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٣٧) وقال: «في إسناده بعض من يجهل»، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ١٠٠)، من طريق سعيد الجريري عن أبي نضرة، حدّثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، فقال: «**يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى**» الحديث، وهذا سياق أحمد.
وقد سمَّى الصحابيَّ في رواية أبي نعيم، والبيهقي: جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٣٤٣): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح». اهـ.
وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢٦١٤): «رواه مسدد، ورجاله ثقات، وأحمد بن حنبل، والحارث». اهـ.
وصححه ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٤٤). وكذا الألباني رَحِمَهُ اللهُ، في «السلسلة الصحيحة» (٢٧٠٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٢)، وضعف إسناده الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٥٩٥).

أركان الإيمان

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(والإيمَانُ: هُوَ الإيمَانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعالَى)

الشَّرح

هذه أركان وأصول الإيمان، كما جاء في حديث جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ لما سأل النبي ﷺ عن الإيمان، قال: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ ومَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلْوِهِ وَمُرِّه مِنَ اللهِ**»[(١)]، فمن لم يؤمن بهذه الأصول، أو ترك واحدًا منها، أو جحد واحدًا منها؛ خرج من دائرة الإيمان، ودخل في دائرة الكافرين.

ويتْبع هذه الأصول جميعُ شرائع الإسلام، فكل ما جاء به الكتاب والسُّنَّة، لابدَّ من العمل به.

---

(١) أصل الحديث في البخاري، كتاب الإيمان، ومسلم في كتاب الإيمان (٨) وإنما هو فيهما بلفظ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**» وأما زيادة «**وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعالَى**» فقد أخرجها الطبراني في «الكبير» (١٣٥٨١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٤١) «... ورجاله موثقون»، وأخرجها ابن حبان في «الصحيح» (١٦٨)، عن الحسن بن سفيان، عن محمد بن المنهال الضرير، حدّثنا يزيد بن زُريع، حدّثنا كهمس بنُ الحسن، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يَعْمَرَ، قال: خرجتُ أنا وحميد بن عبد الرحمٰن الحِمْيَرِي، فذكر قصة لقيهما ابن عمر، وفيه موضع الشاهد. وهذا إسناد صحيح.

وجوب الإيمان بجميع الرسل

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاؤوا بِهِ)

الشَّرْح

هكذا شأن المؤمن؛ يؤمن بجميع ما جاء في الشرع، وبجميع الرسل، وبجميع الكتب، وبجميع الملائكة: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

ويؤمن أن البعث والنشور حق، والجنة والنار حق، وأسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسُّنَّة حق، ومحمَّد ﷺ حق.

والإيمان يدعو صاحبه إلى أن يصدق ما جاءت به الرسل، فلا بد من الإيمان بذلك كله.

أهل الكبائر إذا ماتوا على التوحيد لا يخلَّدون في النار

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ)

الشَّرْح

هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ أن أهل الكبائر إذا ماتوا لا يخلدون في النار، بل هم تحت مشيئة الله كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨]، فأخبر الله ﷻ أن الشرك غير مغفور، وما دون الشرك فهو تحت المشيئة، **ومحل النزاع في هذا هو**: الكبيرة التي مات عليها صاحبها من غير توبة، أما الكبيرة التي تاب منها فليست محل نزاع؛ فمن تاب: تاب الله عليه، والتوبة تَجبّ ما قبلها، فمن تاب قبل الموت توبة صدوقًا نصوحًا قَبِلَ اللهُ توبته عامة، ولا بد في التوبة من أداء حقوق الناس.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزُّمر: ٥٣]؛ **أجمع العلماء على أن هذه الآية في التائبين**، أما قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨]، **فهذه في غير التائبين**، لأن الله ﷻ خصَّ الشرك بعدم المغفرة، وعلّق ما دونه بالمشيئة، أما الآية السابقة في سورة «الزمر»، فإن الله أطلق وعمم؛ فدل على أنها في التائبين.

والمسلم إذا اجتنب الكبائر، وأدى الفرائض: كَفَّرَ اللهُ عنه الصغائر؛ فضلًا

منه وإحسانًا، قال سبحانه: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]؛ يعني: الصغائر، ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النِّساء: ٣١]، أما الكبيرة فإذا مات عليها من غير توبة، فهو تحت مشيئة الله، قد يغفر له وقد لا يغفر.

مسألة: ما هي الكبيرة التي إذا مات الإنسان عليها من غير توبة صار مُتَوَعَّدًا بالنار؟

اختلف العلماء في تحديد الكبيرة، فقال بعض العلماء: الكبائر سبع، **وقال بعضهم**: سبعة عشر، **وقال بعضهم**: الكبائر سبعون، **وقيل**: سبعمائة، **وقيل**: لا تُعلم الكبيرة أصلًا، **وقيل**: إنها أُخفيت كليلة القدر، **وقيل**: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها، **وقيل**: كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، **وقيل**: الكبيرة ما اتفقت الشرائع على تحريمه، **وقيل**: الكبيرة هي ما يسد باب المعرفة بالله، **وقيل**: الكبيرة ما فيه ذهاب الأموال والأبدان، **وقيل ـ وهذا هو الصواب ـ**: الكبيرة هي ما يترتب عليها حَدٌّ في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو اللعنة، أو الغضب، وألحق بعضهم نَفْيَ الإيمان، أو ما قيل فيه: ليس منا[(١)]، أو برىء منه النبيُّ ﷺ.

❐ أوجه ترجيح تعريف الكبيرة:

أولًا: أن هذا التعريف هو المأثور عن السلف؛ كابن عباس[(٢)]، والحسن[(٣)]، وابن عيينة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

ثانيًا: أن الله تعالى قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النِّساء: ٣١]، ولا يستحق هذا الوعد الكريم من أُوعد بغضب الله، ولعنته، وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد؛ لم

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١١).

(٢) أخرج ابن أبي حاتم (٥٢١٥)، عن ابن عباس قال: «كل ما وعد الله عليه النار كبيرة».
وأخرج ابن جرير (٥/ ٤١)، عن ابن عباس قال: «الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب».

(٣) وذكر الحافظ في «الفتح» (١٢/ ١٨٤) أن إسماعيل القاضي أخرجه عن الحسن البصري بسند صحيح أنه قال: «كل ذنب نسبه الله تعالى إلى النار؛ فهو كبيرة».

تكن سيئاتُه مُكَفَّرَةً باجتناب الكبائر.

ثالثًا: أن هذا التعريف مُتَلَقًّى من خطاب الشارع، فهو ضابط مرده إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب.

رابعًا: أن هذا الضابط يمكن التفريق به بين الكبائر والصغائر.

خامسًا: أن هذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص[١] أنه كبيرة؛ كالشرك، والقتل، والزنا، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات؛ مما فيه حد في الدنيا، ونحو ذلك، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وغير ذلك مما فيه وعيد في الآخرة.

أما التعريفات السابقة، فكلها مُنْتَقَدة:

- **فمن قال**: إن الكبائر سبع، أو سبعة عشر، أو سبعمائة، أو سبعون، نقول: هذا مجرد دعوى وتحكّم لا دليلَ عليه.

- **ومن قال**: إن الكبيرة لا تُعلم أصلًا، أو إنها مبهمة، أو إنها أُخفيت كليلة القدر، نقول: إنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيرُه.

- **ومن قال**: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، فإنه يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر، وهذا فاسد؛ لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

- **ومن قال**: الكبيرة هي ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت، يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم، والمُحَرَّم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك؛ ليس من الكبائر، مع أنها من الكبائر؛ لأن

---

(١) من أدلة ذلك: ما رواه البخاري (٢٧٦٧)، ومسلم (٨٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات** قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: **الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات**».

وأخرج البخاري (٢٦٥٣) واللفظ له، ومسلم (٨٨) عن أنس رضي الله عنه قال: سئل النبي ﷺ عن الكبائر قال: «**الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور**».

الشرائع لم تتفق على تحريمها، وأن سرقة الحبَّة من مال اليتيم، والكذبة الواحدة الخفيفة ونحو ذلك من الكبائر باتفاق الشرائع على تحريمها؛ مع أنها من الصغائر، وهذا فاسد.

ـ **ومن قال**: الكبيرة ما سد باب المعرفة بالله، أو قال: الكبيرة ذهاب الأموال والأبدان، فإنه يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة، والدم، وقذف المحصنات؛ ليس من الكبائر مع أنها من الكبائر.

ـ تنبيه:

قد يقترن بالكبيرة من الحياء والخوف والاستعظام لها، ما يُلْحِقُها بالصغيرة، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء، وعدم المبالاة، وترك الخوف، والاستهانة بها، ما يُلْحِقُها بالكبيرة، وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه.

وأما الصغيرة، فقيل: ما دون حدّ الدنيا وحدّ الآخرة، **وقيل**: الصغيرة كل ذنب لم يُختم بلعنة، أو غضب، أو نار، **وقيل**: الصغيرة ما ليس فيه حَدٌّ في الدنيا، ولا وعيد في الآخرة، وهذا أرجح الأقوال.

❖ ❖ ❖

○ قوله: (وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ):

ناقشه ابن أبي العز[(١)] فقال: **قوله**: (مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ) يدل على أن أهل الكبائر قبل أمة محمّد يعذبون في النار، وهذا ليس عليه دليل، بل النصوص دلَّت على أن أهل الكبائر من هذه الأمة، وغير هذه الأمة؛ لا يخلدون في النار.

○ قوله: (إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ):

هذا قيد لا بُدَّ منه؛ فلا بُدَّ أن يكون صاحب الكبيرة قد مات على التوحيد، **أما من مات على الشرك، فهذا قد سُدَّ في وجهه باب الرحمة**، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النِّساء: ٤٨]، والجنة عليه حرام كما قال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٥٠ ـ ٦٥٥)، و«فتح الباري» (١٠/ ٤١٠)، (١٢/ ١٨٢)، و«شرح الطحاوية» (٢/ ٥٢٥).

مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

لكن من مات على التوحيد؛ غير مشرك، وقد مات على كبيرة من غير توبة؛ كمن مات على الزنا ولم يتب، أو مات على السرقة ولم يتب، أو مات وهو يتعامل بالربا ولم يتب، أو مات على عقوق الوالدين، أو مات على قطيعة الرحم، أو مات على الغيبة والنميمة ولم يتب من كل ذلك؛ فهذا هو الذي تحت المشيئة، بشرط ألا يستحلّ شيئًا من تلك المحرَّمات؛ يعني: يعلم أن الزنا حرام، لكن غلبته الشهوة، ويعلم أن الربا حرام، لكنه فعل الربا حبًّا للمال، أو من استحلَّ الربا، أو الزنا، أو عقوق الوالدين؛ فهذا كافر؛ لأنه مكذب لله ولرسوله في تحريم هذه الأشياء.

○ قوله: (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ):

كلمة «مؤمنين» **الصواب** أنها ليست موجودة في قول الطحاوي.

وقوله: (بَعدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ)، انتقد فيها ابنُ أبي العز[(١)] الطحاويَّ، فقال:

لأن معناه أنَّ المعرفة تكفي في هذا المقام، ولكن المعرفة لا تكفي وحدها، لأن من عرف الله ولم يؤمن به؛ فهو كافر، وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها؛ الجهم.

فالصواب أنه: لا بُدَّ من المعرفة مع الإيمان، ولو قال الماتن: (بعد أن لقوا الله مؤمنين) لكان أصح.

ولكن أجاب الشارح عن هذا الاعتراض؛ فقال:

لعله يريد المعرفة التامة التي تستلزم الهداية.

مسألة: جاء في الحديث: «أن الله تعالى يخرج بعد الشفاعة من قال: لا إله إلا الله»[(٢)] فهل يدخل فيه من لا يصلِّي؟

الجواب: الصواب أن المراد به من قال: (لا إلٰه إلا الله)، عن صدق، وإخلاص، وبشروطها؛ لأنه جاء في بعض الأحاديث: **«مَنْ قَالَ لَا إِلٰهَ إِلَّا الله**

---

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٥٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»[(١)]، وفي بعضها[(٢)]: «**صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ**»[(٣)]، وفي بعضها: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الله وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ**»[(٤)]؛ يعني: لم يشرك بالله، والنصوص يُضَمُّ بعضُها إلى بعض، فلا بُدَّ من الإتيان بشروطها، والصلاة من شروط لا إلٰه إلا الله وهي شرط لصحة التوحيد، فمن لم يصل، فليس بموحد بل هو مشرك؛ لأن الصلاة شرط في صحة الإيمانِ، والتوحيدِ، فمن لم يصلِّ؛ لم يوحِّد، ولم يؤمن، ولا ينفعه قولُ: لا إلٰه إلا الله.

❀ ❀ ❀

---

(١) أخرجه البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هذا لفظ الإمام أحمد (٢/ ٣٠٧)، وابن حبان (٦٤٦٦)، والحاكم (١/ ١٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٠٤): «رواهُ أحمدُ، ورجاله رجال الصحيح، غير معاوية بن مُتَعِّب؛ وهو ثقة».

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٦) من حديث رفاعة الجهني رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وقد صرَّح فيه يحيى بن أبي كثير بالتحديث، عن هلال بن أبي ميمونة، كما في بعض طرقه عند أحمد؛ فَزالَ ما يخشى من تدليسه.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣) من حديث طارق بن أشيم رضي الله عنه.

أهل الكبائر من أهل الإيمان والتوحيد تحت مشيئة الله

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ)

الشَّرح

لا شك أن من مات على كبيرة من غير توبة وكان من أهل الإيمان والتوحيد؛ فهو تحت مشيئة الله؛ إن شاء الله غفر له بتوحيده وإيمانه وإسلامه، وأدخله الجنة، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء ربنا سبحانه عذَّبه في النار على قدْر جرائمه، وقد تواترت النصوص بأنه يدخل النار جملة من أهل الكبائر يعذبون فيها، وهم من أهل الصلاة، وأن النار لا تأكل موضع السجود من جباههم، ويمكثوا فيها ما شاء الله، وبعضهم يطول مكثه بسبب شدة جرائمه وكثرتها، ويخرجون منها بشفاعة الشافعين.

وقد ثبت أن نبينا ﷺ يشفع أربع مرات، في كل مرة يحد الله له حدًّا فيخرجهم من النار، وثبت أن بقية الأنبياء يشفعون، والملائكة يشفعون، والشهداء يشفعون، وسائر المؤمنين يشفعون، والأفراد يشفعون، وتبقى بقية لا تنالهم الشفاعة، فيخرجهم رب العالمين برحمته، يقول الرب تعالى: «**شَفَعَتِ المَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيونَ، وشَفَعَ المُؤْمِنونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فيقبضُ قبضةً من النَّار**

فَيُخْرِجُ مِنْها قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»(١)؛ يعني: زيادة على التوحيد والإيمان، ولا يبقى في النار أحد من المؤمنين، لكن بعضهم قد يطول مكثه، مثل القاتل، فقد أخبر الله أنه مخلد؛ فخلود العصاة له نهاية ـ أما خلود الكفرة فلا نهاية له ـ فإذا تكامل خروجُ عصاة الموحدين من النار؛ أطبقت النارُ على الكفرة بجميع أصنافهم، فلا يُخْرَجُونَ منها أبد الآباد؛ بجميع أصنافهم؛ اليهود، والنصارى، والوثنيون، والملاحدة، والزنادقة، والمنافقون؛ كلهم في الدركات السفلى من النار، ولا يخرجون منها أبد الآباد، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وقال سبحانه: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال سبحانه: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبإ: ٢٣]، وقال سبحانه: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

وأما عصاة الموحدين، فإنهم إذا خرجوا يكونون فحمًا قد امتحشوا، فيلقون في نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحِبَّة؛ ـ يعني: البذرة ـ في حميل السيل، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في حديث الشفاعة الطويل.

(٢) هذا معنى الحديث الذي أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢) عن أبي هريرة أن الناس قالوا: «يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: **هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب**، قالوا: لا يا رسول الله. قال: **فهل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب**. قالوا: لا. قال: **فإنكم ترونه كذلك يحشر الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئًا؛ فليتبع؛ فمنهم من يتبع الشمس ومنهم من يتبع القمر، ومنهم من يتبع الطواغيت وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها؛ فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم. فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا؛ فإذا جاء ربنا عرفناه فيأتيهم الله، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيدعوهم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذٍ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذٍ اللَّهمَّ سلِّم سلِّم، وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟** قالوا: نعم. قال: **فإنها مثل شوك السعدان؛ غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم من يوبق بعمله، ومنهم من يخردل، ثم ينجو حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار أمر الله الملائكة أن يخرجوا من كان يعبد الله؛ فيخرجونهم ويعرفونهم بآثار السجود، وحرم الله على النار أن تأكل أثر السجود؛ فيخرجون من النار، فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود فيخرجون من النار قد امتحشوا؛ فيصب عليهم ماء الحياة؛ فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد ويبقى رجل بين الجنة والنار** =

ويكتب في جباههم «الجهنميون عتقاء الله من النار»[(١)]، ثم بعد مدة تمحى هذه الكتابة.

○ قوله: ﴿وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ﴾:

إن شاء الله ﷻ غفر لهم بتوحيدهم وإيمانهم؛ فضلًا منه وإحسانًا، وإن شاء عذبهم بعدله وحكمته، ولكن إذا عذبهم وماتوا على التوحيد لا يخلدون، بل لا بُدَّ أن يخرجوا ولو طال مكثهم.

○ قوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ﴾:

الشَّافعون: هم الأنبياء، والملائكة، والشهداء، وسائر المؤمنين، وتبقى بقية لا تنالهم الشفاعة، يُخْرِجُهم ربُّ العالمين برحمته.

○ قوله: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ﴾:

يبعثهم الله إلى الجنة بعد أن ينبتوا، ويهذبوا، وينقّوا وينبتوا.

= وهو آخر أهل النار دخولًا الجنة مقبل بوجهه قبل النار، فيقول: يا رب اصرف وجهي عن النار قد قشبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فيقول: هل عسيت إن فعل ذلك بك أن تسأل غير ذلك؟ فيقول: لا وعزتك فيعطي الله ما يشاء من عهد وميثاق؛ فيصرف الله وجهه عن النار؛ فإذا أقبل به على الجنة رأى بهجتها سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم قال: يا رب قدمني عند باب الجنة؛ فيقول الله له: أليس قد أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذي كنت سألت؟ فيقول: يا رب لا أكون أشقى خلقك، فيقول: فما عسيت إن أُعطيتَ ذلك أن لا تسأل غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسأل غير ذلك، فيعطي ربه ما شاء من عهد وميثاق فيقدمه إلى باب الجنة، فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة والسرور فيسكت ما شاء الله أن يسكت، فيقول: يا رب أدخلني الجنة، فيقول الله: ويحك يا ابن آدم ما أغدرك، أليس قد أعطيتَ العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذي أعطيت، فيقول: يا رب لا تجعلني أشقى خلقك، فيضحك الله ﷻ منه، ثم يأذن له في دخول الجنة، فيقول: تمنَّ فيتمنى حتى إذا انقطع أمنيته، قال الله ﷻ من كذا وكذا أقبل يذكّره ربُّه، حتى إذا انتهت به الأماني، قال الله تعالى: لك ذلك ومثله معه»، قال أبو سعيد الخدري لأبي هريرة رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ قال: «قال الله لك ذلك وعشرة أمثاله»، قال أبو هريرة: لم أحفظ من رسول الله ﷺ إلا قوله: لك ذلك ومثله معه. قال أبو سعيد: إني سمعته يقول: ذلك لك وعشرة أمثاله.اهـ.

(١) أصله في «الصحيحين»، ولفظ أحمد (٣/ ١٤٤): «ويكتب بين أعينهم هؤلاء عتقاء الله ﷻ فيذهب بهم فيدخلون الجنة فيقول لهم أهل الجنة: هؤلاء الجهنميون، فيقول الجبَّار: بل هؤلاء عتقاء الجبَّار ﷻ»، وصحح إسناده الألباني في «ظلال الجنة» (ص٣٩٣).

الله تولّى أهل الإيمان به

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكِرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ)

الشَّرْح

○ قوله: (وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ) وفي نسخة: (وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ)؛ وهذا منتقَدٌ كما سبق؛ فالجهم هو الذي اكتفى بالمعرفة وَحْدَها، **ولو قال:**

(وذلك لأن الله تولى أهل الإيمان به) لكان أحسن؛ لأن إبليس عارف بربه، وفرعون عارفٌ بربه، ومع ذلك كانا كافريْن؛ فلا تكفي المعرفة.

ولكن قد يجاب على ذلك: أنه يريد المعرفة التامة.

○ قوله: (وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكِرَتِهِ):

يعني: ما جعل الله المؤمنين كأهل الجهل به، وكذلك **قولُه**: (كأهل) ـ نكرة ـ منتقدٌ، ولو قال: (كأهل الكفر به) أو: (كأهل الشرك به)؛ لكان أحسن؛ لأن الكفر ليس هو الجهل فقط، كما يقوله الجهم، فالكفر يكون بالجهل، وبغير الجهل، كما سبق تفصيلُه.

○ قوله: (الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ):

أعداء الله ليسوا أولياءه ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]، وأما أولئك فقد خابوا من هدايته فلم يهدهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولم ينالوا ولايته، فخذلهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لحكمة بالغةٍ؛ لما يعلمه فيهم، من أنهم ليسوا أهلًا للاهتداء، وليسوا محلًّا لغرس الكرامة، وهو الحكيم العليم سبحانه.

الدعاء بالثبات على الإسلام

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(اللَّهُمَّ يَا وليَّ الإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ثَبِّتنا عَلَى الإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ)

الشَّرْح

هذا الدعاء قال بعضهم: إنه ثابت، وقال بعضهم: إنه موضوع، ولكن **الصواب** أن له أصلًا[١].

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٦١)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٢٢٩٠)، وأخرجه أيضًا أبو يعلى (٢٩٦٥ ـ المطالب العالية)، وزاد الألباني في «الصحيحة» (١٨٢٣)، نِسْبَتَهُ إلى «الفوائد المنتقاة من أصول سماعات الرئيس أبي عبد الله الثقفي» (٢/١٦٥/١)، والحديث من رواية أنس، وقد قال الهيثمي بعد أن عزاه إلى «الأوسط»: «ورجاله ثقات» [«مجمع الزوائد» (١٠/١٧٦)]، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٢٣).

الصلاة خلف البر والفاجر

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ)

الشَّرْح

مسألة الصلاة: خلف كل بر وفاجر من أصول أهل السُّنَّة والجماعة، خلافًا لأهل البدع؛ **فإن أهل البدع** لا يَرَوْنَ الصلاة خلف أئمة الجور، ولا خلف الفساق؛ لأن الفاسق كافر عند الخوارج، وعند المعتزلة: خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر.

والرافضةُ لا يرون إلا الصلاة خلف المعصوم.

أما أهل السُّنَّة: فيرون الصلاة خلف الولاة، وإن كانوا فسَّاقًا أو جائرين، فَتُصَلَّى خلفهم الجمعة والجماعة والعيد، خصوصًا إذا لم يكن هناك إمام غيرهم، فإمامة الجمعة في البلد الذي ليس فيه إلا جمعة واحدة، وإمامة العيد، وإمامة الحج بعرفة؛ إذا لم يكن هناك إلا فاسق: صَحَّتِ الصلاة خلفه، بل تجب الصلاة خلفه، ومن صلَّى وحده وترك الصلاة خلف الفاسق في هذه الحال؛ فهو مبتدع عند أهل السُّنَّة والجماعة.

وهذا من أصول أهل السُّنَّة والجماعة، التي خالفوا بها أهل البدع، ولذلك أدخلها العلماء في كتب العقائد ـ وإن كانت المسألة في الأصل فرعية ـ وذلك للرد على أهل البدع.

ـ أما إذا لم يكن الإمامُ إمامَ الجمعة، أو إمامَ العيد، بل كان إمامًا مُرَتَّبًا من الدولة، أم لم يكن؛ وهو فاسق، فهل تُصَلَّى خلفه الصلواتُ؟

الجواب: يصلَّى خلف الفاسق في حالين:

الحال الأولى: إذا كان إمام المسلمين وليس للناس إمام، فمن صلى وحده

وترك الصلاة خلفه؛ فهو مبتدع عند أهل السُّنَّة.

الحال الثاني: إذا لم يترتب على ترك الصلاة خلفه مفسدة، كأن يحصل انشقاق بين المسلمين وتَحْصل فتن وإحن.

فإذا كان هناك إمام غيره، ولم تَحصل مفسدة، وصليتَ خلفه، وتركتَ الصلاةَ خلف العدل؛ فاختلف العلماء في صحة الصلاة وعدمها؛ فالمالكية والحنابلة، يرون أن الصلاة غير صحيحة، وتجب الإعادة.

وذهب الأحناف والشافعية إلى أن الصلاة صحيحة مع الكراهة، وهذا هو الصواب، **والدليل** على هذا:

١- ما ثبت في «صحيح البخاري» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبي قال: «**يُصَلُّونَ لَكُمْ ـ يعني أئمة لكم ـ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ**»[1]، فهذا الحديث نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه على نفسه، وأما المأموم فليس عليه شيء من ذلك.

٢- ما ثبت عن الصحابة أنهم كانوا يصلون خلف الحجاج بن يوسف، وكان فاسقًا ظالمًا[2].

٣- وصلَّى الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان أميرًا للكوفة من قِبَلِ عثمان رضي الله عنه، وكان فاسقًا يشرب الخمر، حتى إنه صلّى بهم مرة الفجر وهو سكران، فصلَّى بهم الصلاة أربعًا، ثم التفت إليهم، فقال: هل تريدون أن أزيدكم؟، فقال عبد الله بن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة، ثم أعاد الصلاة، ورفع أمره إلى الخليفة، فجلده وعزله[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٧٥٦٥، ٧٥٧٣، ١٣٩٨٣).

(٣) انظر: ما أخرجه مسلم (١٧٠٧)، لكن قول ابن مسعود له: «ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة» أخرجه عُمَرُ بن شبة، عن هارون بن معروف، عن ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب ـ كما نقله ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٥٥٤)، عن عمر بن شبة ـ، لكنه منقطع بين ابن شَوْذب: عبد الله بن شوذب الخراساني، وابن مسعود رضي الله عنه؛ لأن ابن شوذب مولده سنة (٨٦هـ) كما في «تهذيب الكمال» (١٥/ ٩٦)، وابن مسعود وفاته سنة (٣٢هـ) أو (٣٣هـ) ـ كما في «التقريب» (٣٦١٣).

٤- ما ثبت في «صحيح البخاري»: «أن عثمان بن عفان ﵁ كان محصورًا، وقد أحاط الثوار ببيته لقتله ـ وهم فساق ـ، ثم حضرت الصلاة فتقدم رجل من الثوار يريد أن يصلِّي بالناس، فجاء شخص وسأل أمير المؤمنين عثمان؟ فقال له: يا خليفة رسول الله؛ إن الصلاة تقام الآن وسيصلي بنا رجل من الثوار، وهو فاسق فهل نصلي خلفه؟ فقال: يابن أخي إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإن أحسنوا فأحسن معهم، وإن أساؤوا فاجتنب إساءتهم»(١).

فهذه النصوص تدل على أن الصلاة خلف الفاسق صحيحة ولا تعاد، ولكن لا شك أن الصلاة خلف العدل أولى.

وأما الذين قالوا: لا تصح؛ فحجتهم في هذا أنهم قالوا:

إن من صلَّى خلف الفاسق فقد أقره على المنكر الذي هو متلبس به، فتكون صلاته منهيًّا عنها؛ فلا تصح.

ولكن هذه المسألة ـ وهي كونه متلبس بمنكر ـ مسألة مهمة تحتاج إلى تقعيد، وهي قاعدة إذا عرفها طالب العلم استفاد بمعرفتها فائدة عظيمة، وهي:

هل النهي متعلق بذات المنهي، أو بشيء خارج عنه؟

فإذا كان النهي متعلقًا بذات المنهي، دل على فساد هذا المنهي عنه، وأما إذا كان النهي متعلقًا بشيء خارج عن المنهي عنه فلا يدلُّ على فساده، وعلى هذا: فإن الصلاة صحيحة؛ هذا هو الحق الذي عليه الجمهور.

مثالٌ آخر: لو فُرض أن شخصًا دخل في دار مغصوبة، وصلَّى فيها، فهل تصح الصلاة؟

الجواب: نعم تصح.

مثال آخر: شخص غصب ثوبًا ولبسه وصلى فيه، أو شخص لبس ثَوْبَ حريرٍ وصلى فيه، أو شخص حمل صورةً وصلى فيها، هل تصح أو لا تصح؟

المسألة فيها خلاف بين أهل العلم:

القول الأول: مذهبُ المالكية والحنابلة يرون بطلان الصلاة؛ لأن الإنسان إذا صلَّى في ثوب مغصوب، أو في دار مغصوبة، أو في ثوب عليه صورة بطلت

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥) من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن عثمان ﵁.

صلاته؛ لأنه متلبس بشيء منهي عنه.

يقول صاحب «الروض المربع»[(١)]: لا تصح الصلاة خلف الفاسق مطلقًا، سواء كان فسقه من جهة الأفعال أو من جهة الاعتقاد إلا في جمعة وعيد تعذرًا خلف غيره؛ لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: **«لَا تَؤُمَّنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا يَؤُمَّ أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا يَؤُمَّ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ يَخَافُ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ»**[(٢)]، كما لا تصح خلف كافر، سواء علم بكفره في الصلاة أو بعد الفراغ منها، وتصح خلف المخالف في الفروع.

قال صاحب الحاشية ـ العنقري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: ولا تصح الصلاة خلف فاسق ـ أي مطلقًا ـ، واختار الموفقُ، والمجدُ، اختصاصَ البطلان بظاهر الفسق[(٣)].

وقال في «الفروع»[(٤)]: لا تصح إمامة فاسق مطلقًا وفاقًا لمالك، وعنه: تُكْرَهُ، وتصح وفاقًا لأبي حنيفة والشافعي، كما تصح مع فسق المأموم، ومنه تعلم اتفاق العلماء على الكراهة، وإنما الخلاف في الصحة.

والقول الثاني: وهو مذهب الحنفية والشافعية أن الصلاة صحيحة مع الإثم؛ فعليه إثم الغصب؛ فإذا صلى في دار مغصوبة نقول: لك ثواب الصلاة، وعليك إثم الغصب، وإذا صلى في ثوب حرير، فله ثواب الصلاة، وعليه إثم الحرير، وإذا صلى في ثوب فيه صورة فله ثواب الصلاة، وعليه إثم الصورة.

---

(١) (٣/ ١٨٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٨١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٢ ـ ٣٣): «... وفيه عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد بن جُدْعان، والعدويُّ اتهمه وكيع بوضع الحديث، وشيخه ضعيف، ورواه عبد الملك بن حبيب في «الواضحة» من وجه آخر، قال: ثنا أسد بن موسى، وعلي بن معبد قالا: ثنا فضيل بن عياض، عن عليّ بن زيد، وعبد الملك متهم بسرقة الأحاديث، وتخليط الأسانيد. قاله ابنُ الفرضي. قال عبد الحق في «الأحكام»: رأيته في كتاب عبد الملك، وقال ابن عبد البر: أفسد عبد الملك بن حبيب إسناده؛ وإنما رواه أسدُ بن موسى، عن الفُضَيل بن مرزوق، عن الوليد بن بُكير، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد؛ فجعل عبد الملك فضيلَ بنَ عياضٍ بدل فُضيلِ بنِ مرزوق، وأسقط من الإسناد رجليْن».

(٣) انظر: «المحرر في الفقه» (١/ ١٠٤)، و«المغني» (٣/ ٢٢ ـ ٢٣).

(٤) (٣/ ٢٠).

لكن لو كان النهي متعلقًا بذات المنهي عنه، كما لو صلى في ثوب نجس؛ فلا تصح الصلاة؛ لأن الصلاة في الثوب النجس منهي عنها؛ ولأنه يشترط لصحة الصلاة أن يكون الثوب طاهرًا، والبقعة طاهرة، والجسم طاهرًا.

أما في مسألتنا هذه وهي: الصلاة خلف الفاسق؛ فالذين قالوا: لا تصح، قالوا؛ لأنه لم ينكر المنكر عليه، وأصحاب القول الثاني: يقولون: صحيح أنه أقره على المنكر، لكن إنكار المنكر لا يتعلق بالصلاة، وعلى ذلك: فله ثواب الصلاة، وعليه إثم ترك إنكار المنكر.

وبهذا يتبين أن الصواب في هذه المسألة:

صحة الصلاة خلف الفاسق، مع الإثم في ترك إنكار المنكر؛ إذا كنت تستطيع ذلك، أما إذا لم يوجد إلا هذا الإمام؛ فإنك تصلي خلفه، ولا كراهة باتفاق أهل السُّنَّة، ومن صلى وحده وترك الصلاة خلف الفاسق في هذه الحالة، فهو مبتدع مخالف لأهل السُّنَّة والجماعة، أما إذا وجد جماعة أخرى وأمكنه فعل الصلاة خلف البرّ، ولم يترتب على ترك الصلاة خلف الفاسق مَفْسَدة؛ فصلى خلفه من غير عذر، فهذا هو محل الخلاف بين العلماء، منهم من قال: يُعيد، ومنهم مَنْ قال: لا يُعيد.

❐ والأئمة في الصلاة أقسام:

١- **فمنهم**: الإمام مستور الحال:

وهو الذي لا يعلم منه بدعة وفجور، فالصلاة خلفه جائزة باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟

٢- **ومنهم**: الإمام الكافر:

فلا تصح الصلاة خلفه بالاتفاق؛ كالقبوري الذي يدعو غير الله، ويذبح للأولياء، أو يطوف بالقبور، أو ينذر للموتى، فإذا صلَّى خلفه؛ فإنه يُعيد الصلاة، سواء علمت كفره في حال الصلاة، أو قبلها، أو بعدها، ولو بعد حينٍ، حتى لو طالت المدّة[١].

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٢٠) وما بعدها.

٣- ومنهم: المبتدع الداعي إلى بدعته، والفاسق ظاهر الفسق:

فمن العلماء من فصّل، فقال: إذا كان يدعو إلى بدعته، فلا يُصلى خلفه، وإذا كان لا يدعو صُلِّيَ خلفه، وكذلك الفاسق، إذا كان ظاهر الفسق، فلا يُصلى خلفه، وإذا لم يكن ظاهر الفسق، يُصلَّى خلفه.

والصواب: أن الصلاة خلفه صحيحة، بشرط أن تكون البدعة لا توصله إلى الكفر، وبشرط أن يكون الفسق لا يوصله إلى الكفر أيضًا لما يلي:

١ ـ ما ثبت في البخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا، فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا، فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ**»(١).

ـ وهناك أحاديث ضعيفة ـ أيضًا ـ في هذا الباب مثل:

٢ ـ أ/ حديث: «**صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ**»(٢).

٣ ـ ب/ وحديث: «**الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ مُسلم، برًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وإنْ عَمِلَ بالكَبائر، والجِهاد واجبٌ عليكم مَعَ كُلِّ أميرٍ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَإِنْ عَمِلَ بِالكَبَائِرِ...**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/٥٧)، والبيهقي (٤/١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الدارقطني: وليس فيها شيء يثبت.
وقال الحافظ في «التلخيص» (٥٧٨): «رواه أبو داود، والدارقطني واللفظ له، والبيهقي من حديث مكحول، عن أبي هريرة، وزاد: (وجاهدوا مع كل بر وفاجر)، وهو منقطع، وله طريق أخرى عند ابن حبان في الضعفاء، من حديث عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، عن هشام، عن أبي صالح عنه، وعبد الله متروك، ورواه الدارقطني من حديث الحارث، عن علي، ومن حديث علقمة والأسود، عن عبد الله، ومن حديث مكحول أيضًا، عن واثلة، ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها واهية جدًّا، قال العقيلي: ليس في هذا المتن إسناد يثبت». ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه، فقال: ما سمعنا بهذا. وقال الدارقطني: ليس فيها شيء يثبت. وللبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف، وأصح ما فيه حديث مكحول، عن أبي هريرة على إرساله، وقال أبو أحمد الحاكم: هذا حديث منكر. اهـ. كلام الحافظ في «التلخيص».

(٣) أخرجه الدارقطني في «السُّنن» (٢/٥٦) بهذا السياق، وأخرجه أبو داود (٥٩٤) بلفظ: «**الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برًّا كان أو فاجرًا، وإن عمل الكبائر**»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه انقطاع. وقال أبو أحمد الحاكم: هذا حديث منكر، =

٤ ـ ج/ وحديث: «الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَإِنْ عَمِلَ بِالكَبَائِرِ»(١).

٥ ـ د/ وحديث: «صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ»، وحديث: «صَلُّوا عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ»(٢).

هذه أحاديث ضعيفة، لكن العمدة على ما في «صحيح البخاري».

٦ ـ **ومن الآثار عن الصحابة في هذا**، ما في «صحيح البخاري» أن عبد الله بن عمر كان يصلِّي خلف الحجاج بن يوسف(٣)، وكذلك أنس بن مالك، والحجاجُ كان فاسقًا ظالمًا، وكذلك عبد الله بن مسعود وغيره كانوا يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط.

٧ ـ **وأيضًا**: فمن المعلوم أن الفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة،

= وتقدم كلام الحافظ في «التلخيص» والإشارة إلى انقطاعه. ورواية أبي داود هنا، من طريق العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن أبي هريرة، وقد رواه بالسند نفسه، بأتمَّ من الأول، بنحو رواية الدارقطني. وأما رواية الدارقطني فمن طريق يزيد بن يزيد بن جابر، عن محكول، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو منقطع الإسناد بين مكحول وأبي هريرة، وانظر كلام الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٢٦).

(٢) قال الحافظ في «التلخيص» (٢/ ٣٥): «صلوا خلف من قال: لا إلٰه إلا الله، وصلوا على من قال: لا إلٰه إلا الله».
الدارقطني من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن، عن عطاء، عن ابن عمر، وعثمان كذبه يحيى بن معين، ومن حديث نافع عنه، وفيه خالد بن إسماعيل، عن العمري به، وخالد متروك، ووقع في الطريق عن أبي الوليد المخزومي، فخفي حاله على الضياء المقدسي، وتابعه أبو البختري وهب وهو كذاب، ومن طريق مجاهد؛ عن ابن عمر، وفيه محمد بن الفضل، وهو متروك، وهو في الطبراني أيضًا، وله طريق أخرى من رواية عثمان بن عبد الله العثماني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وعثمان رماه ابن عدي بالوضع». اهـ.
وانظر: «تنقيح تحقيق أحاديث التعليق» (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، و«الدر المنير» (٤/ ٤٦٣ ـ ٤٦٥).

(٣) أخرج البخاري (١٦٦٠) عن سالم قال: «كتب عبد الملك إلى الحَجَّاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج، فجاء ابن عمر رضي الله عنه وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس فصاح عند سرادق الحَجَّاج فخرج وعليه ملحفة معصفرة، فقال: ما لَكَ يا أبا عبد الرحمٰن؟ فقال: الرواح إن كنتَ تريد السُّنَّة، قال: هذه الساعة؟! قال: نعم، قال: فأنظرني حتى أفيض على رأسي ثم أخرج، فنزل حتى خرج الحجاج فسار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنتَ تريد السُّنَّة فاقصر الخطبة، وعجِّل الوقوف، فجعل ينظر إلى عبد الله فلما رأى ذلك عبد الله قال: صدق».

ومن صحت صلاته؛ صحتِ الصلاةُ خلفه.

٨ ـ **ولأن الشرائع** جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ بحسب الإمكان، فإذا لم يمكن صرف الإمام الفاسق، أو المبتدع عن الإمامة إلا بشر أعظم من ضرر ما أظهر من منكر، فلا يجوز شرعًا دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما.

❖ ❖ ❖

○ قوله: (وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ):

أي: الصلاة على من مات من الفسقة والفجار: فالصواب أنه يصلى خلفهم.

ـ وما جاء من النصوص في ترك الصلاة على بعض الفساق كقاتل نفسه، وقاطع الطريق، والغالِّ، ومن عليه دَيْنٌ؛ فهذا إنما يترك الصلاة خلفه الأعيان والوجهاء والعلماء، ردعًا للأحياء حتى لا يفعلوا مثل ذلك، وأما عامة الناس؛ فإنهم يصلون عليه(١).

وكذلك الشهيد الصواب أنه لا يُصلَّى عليه؛ لما ثبت عن النبي أنه دفن شهداء أُحُد بدمائهم وثيابهم ولم يصلِّ عليهم(٢)؛ لأن الشهيد له أجر عظيم، ولأنه يأمن الفتنة، كما جاء في الحديث: «**كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأسِهِ فِتْنَةً**»(٣)، ويأمن من الفتان(٤)، ويأمن من فتنة القبر، ولا يصلَّى عليه.

لكن ما عدا ذلك؛ فإنه يصلى على كل مسلم، إلا إذا علم أنه كافر، أو علم أنه منافق نفاقًا أكبر.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، و«موقف أهل السُّنَّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» (١/ ٤١٩ ـ ٤٣٦).

(٢) انظر ما أخرجه البخاري (١٣٤٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه النسائي (٢٠٥٣) من طريق ليث بن سعد عن معاوية بن صالح أن صفوان بن عمرو حدثه عن راشد بن سعد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فذكره.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٣٠)، عن ابن مصطفى، حدّثنا بقية، عن صفوان بن عمرو به، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع» (٤٣٥٩)، وحسَّنه ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٧٤٣).

(٤) انظر: ما أخرجه مسلم (١٩١٣) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

الشهادة للإنسان بالجنة أو بالنار

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَلَا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً، وَلَا نَارًا)

الشَّرح

هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة: أنه لا يُحكم على الشخص المعين بجنة ولا نار إلا من شهدت له النصوص، مثل الأنبياء، ومثل العشرة المبشرين بالجنة، ومثل الحسن والحسين سيِّدَيْ شباب أهل الجنة، ومثل بلال، ومثل عكّاشة بن محصن، وغيرهم ممن ثبت له بالنصوص الشهادة بالجنة؛ فهؤلاء هم الذين نشهد لهم بالجنة.

وكذلك: مَنْ شُهِدَ لهم بالنار؛ كأبي جهل، وأبي لهب.

- أما من عداهم؛ فإننا نشهد للمؤمنين بالجنة على العموم، **فنقول**: كل مؤمن في الجنة، ونشهد للكفار بالنار على العموم، **فنقول**: كل كافر في النار، وكل يهودي في النار، وكل نصراني، وكل منافق في النار، وكل وثني في النار.

وكذلك الشخص المعيَّنُ الكافر، لا نشهد له بالنار إلا:

١- إذا علمنا أنه مات على الكفر.

٢- وقامت عليه الحجة.

٣- وليس له شبهة.

كمن مات وهو يعبد الأصنام، وقد علم أن هذا وثن فأصر على عبادته؛ فهذا كافر، هذا معتقد أهل السُّنَّة في هذه المسألة.

وأهل السُّنَّة بهذا يخالفون أهل البدع؛ فإن الخوارج؛ يشهدون بالنار لكل

فاسق، وكذلك أيضًا المعتزلة؛ يشهدون لمن مات على الكبيرة أنه في النار؛ لأنه خرج من الإيمان ودخل في الكفر[١]، ولذلك فهذا هو الغرض من إدخال هذه المسألة في كتب العقائد.

فالخلاصة: أنَّ منهج أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب: أنهم يقفون في الشخص المعين، فلا يشهدون له بجنة أو نار إلا عن علم ـ وهم الذين شهدت لهم النصوص ـ؛ لأن الحقيقة باطنة، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء.

والقاعدة في هذا:

أن كل من رأيناه يعمل الصالحات، ورأيناه مستقيمًا على طاعة الله؛ نرجو له الخير من غير شهادة له بالجنة.

ومن رأيناه يعمل السيئات والكبائر نخاف عليه من النار، ولا نشهد له بها، هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

❐ وأقوال السلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال[٢]:

القول الأول: أنه لا يشهد لأحد بالجنة إلا الأنبياء، وهذا مروي عن الأوزاعي، ومحمَّد ابن الحنفية، ودليل هذا القول أن الأنبياء معصومون، وأما المؤمن المشهود له بالجنة من غيرهم، فهو غير معصوم؛ لأنه يمكن ارتداده وكفره، فالشهادة له بالجنة معلقة بعدم ارتداده وكفره.

القول الثاني: أنه يُشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث؛ لأنه ورد عن المعصوم، وأما ما لم يرد، فلا يجوز له الشهادة؛ لأنه غيب، ولا يعلم الغيب إلا الله.

القول الثالث: أنه يُشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، ولمن شهد له المؤمنون.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٧٢)، (٢٨/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، و«فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ٤٤، ١٣٩)، (٣/ ٤٩٦).

(٢) انظر: «منهاج السُّنَّة» (٥/ ٢٩٥) وما بعدها.

واستدل هؤلاء بما في «الصحيحين»: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «مُرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **وَجَبَتْ**، ثُم مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثنوا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: **وَجَبَتْ**، فَقَالَ عُمَرُ بن الخطاب رضي الله عنه: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: **هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»[(١)]، وقال: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْرِفُوا أَهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**، قَالُوا: بِمَ ذاك، يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **بِالثَّنَاءِ الحَسَنِ، وَالثَّنَاءِ السَّيِّءِ**...»[(٢)].

فأخبر النبي ﷺ أن الثناء الحسن والسيء مما يُعْلَمُ به أهلُ الجنة من أهل النار، وأصحابُ هذا القول قالوا: من شهد له عدلان بالخير، وأنه من أهل الجنة فهذا دليلُ كونه من أهلها، وجواز الشهادة له بها؛ لأن الله ما أنطق أهل الخير والصلاح بالشهادة له بكونه من أهل الجنة إلا لأنه من أهلها.

لكن الصواب أنه لا يُشهد إلا لمن شهدت له النصوص، وأن هذا خاص بالصحابة الذين زكاهم النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧) واللفظ له، ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي رواية مسلم أنه كرَّر قوله: (وجبت) ثلاث مرَّات.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢١) واللفظ له، وأخرجه الحاكم (١/ ٢٠٧)، وصححه، وابن حبان (٧٣٨٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٩٦٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٨٢)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤١٦)، و(٦/ ٤٦٦)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٤٤٢)، وغيرهم، من حديث أبي زهير الثقفي رضي الله عنه وفي «الزوائد» (٤/ ٢٤١): «إسناده صحيح رجاله ثقات». وحسَّنهُ الألباني رحمه الله، وأورده ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ١٥٥) في ترجمة أبي زهير الثقفي، وعزاه لأحمد، وابن ماجه، والدارقطني في «الأفراد»، ثم قال: «بسندٍ حسن غريب»، والحديث الذي قبله يشهد لصحة معناه.

الحكم بالظاهر وترك السرائر إلى الله تعالى

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكٍ، وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى)

الشَّرْح

كذلك ـ أيضًا ـ المعين من أهل القبلة لا نشهد عليه بالكفر، ونقول: إنه كافر، ولا نشهد عليه بشرك، ونقول: إنه مشرك، ولا نشهد عليه بنفاق، أو بفسق، إلا إذا ظهر منه كفر، أو شرك، أو نفاق، أو فسق؛ فنشهد له بذلك؛ لأنَّا قد أُمرنا بالحكم الظاهر، ونُهينا عن الظن واتِّباع ما ليس لنا به علم، وهذا من قواعد الشريعة العامة؛ ولذلك نهى الله عن الظن.

- **ومن الأدلة على هذا:**

١- قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ﴾ [الحُجرات: ١١].

وجه الدلالة: أنَّ من رمى أحدًا بكفر، أو فسق، أو شرك، أو نفاق بغير دليل، فهو محقر له؛ ساخر منه.

٢- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾ [الحُجرات: ١٢].

وجه الدلالة: أنَّ من رمى إنسانًا بكفر، أو فسق بدون شيء ظاهر منه؛ فهو ظن؛ والظن منهي عنه.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وجه الدلالة: أن رمى أحدًا بكفر، أو فسق، أو نفاق، أو شرك، بغير دليل؛ فقد قفا ما ليس له به علم.

ما يحل به دم المسلم

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ)

الشَّرْح

لا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف؛ يعني: **لا نشهد على أحد بأن دمه هدر، وأن دمه حلال، وأنه مستحق للقتل إلا إذا فعل واحدة من ثلاث:**

الأول: إذا زنى، وكان محصنًا، وثبت عليه؛ فإنه يقام عليه الحد من قبل ولاة الأمور، فيُرجم بالحجارة حتى يموت.

الثاني: إذا قتل نفسًا معصومة بغير حق، وثبت عليه الحكم بذلك؛ فإنه يُقتل من قبل ولاة الأمور، ويقام عليه الحد قصاصًا.

الثالث: إذا ارتد عن دينه، وثبتت عليه الردة؛ فإنه يقتل؛ لقول النبي ﷺ: **«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»**(١).

ودليل ما سبق ما في «الصحيح» عنه في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: **«لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»**(٢).

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) واللفظ له من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فإذا فعل المسلم واحدة من هذه الثلاث، وثبتت عليه؛ فدمه هدر، لكن أمرُ قتْله موكولٌ إلى ولاة الأمور وليس إلى آحاد الرعيّة، وإلا عَمَّتِ الفوضى، وانتشر بسبب ذلك من الفتن ما الله به عليم.

* وفي إحدى المعارك قاتل أسامة أحد الكفار، وعندما تمكن منه أسامة نطق الكافر بالشهادة فظن أنه قال ذلك خوفًا من السيف، فلما أخبر النبي ﷺ شدد عليه، وقال: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ**؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا»؛ فقال: هل تدري أقالها تعوذًا أو قالها صدقًا، قال أسامة: «حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»[(١)]، ولذلك فإنه رضي الله عنه انتفع بذلك، حتى إنه رضي الله عنه لم يشارك في القتال الذي دار بين الصحابة والذي كان بين معاوية وعلي من أجل هذا الحديث.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٢) بهذا اللفظ، وأخرجه أيضًا بنحوه برقم (٤٢٦٩)، ورواه بنحوه أيضًا، وفي رواية مسلم قال: «**أفلا شققتَ عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا**». مسلم (٩٦) كلاهما من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

طاعة ولاة الأمر وعدم الخروج عليهم

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أَمْرِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُوا عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالمُعَافَاةِ)

الشَّرْح

معتقد أهل السُّنَّة والجماعة أنهم لا يرون الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي ولو جاروا أو ظلموا؛ ولا ينزعون يدًا من طاعتهم، ولا يؤلِّبون الناس على الخروج عليهم، بل يدعون لهم بالصلاح والمعافاة، ولا يدعون عليهم.

هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة خلافًا لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة والرافضة؛ ولهذا أدخله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره في كتب العقائد[١].

ـ **فالخوارج**: يرون الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي؛ فإذا عصى وليُّ الأمر: كَفَّروه، واستحلوا قتله، وأخرجوه من الإمامة، وهذا مذهب بدعيٌّ باطل.

ـ **وكذلك المعتزلة**: يرون أن وليَّ الأمر إذا فسق، أو شرب الخمر يجب الخروج عليه؛ لأنه خرج من الإيمان ولم يدخل الأمر في الكفر بل في منزلة بين منزلتين، وأما في الآخرة فيتفقون مع الخوارج في تخليده في النار.

ـ **وكذلك الرافضة**: يرون الخروج على ولاة الأمور للمعاصي؛ لأنهم لا يرون الإمامة إلا للإمام المعصوم، وما عداه فإمامتهُ باطلة، والإمام المعصوم عند الرافضة ـ كما يزعمون ـ: اثنا عشر إمامًا، نصَّ عليهم الرسول ـ عليه الصلاة

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/٦ ـ ١٦).

والسلام - وقد رتّبوهم كالتالي:

- **الأول**: الذي نص عليه النبي هو علي بن أبي طالب.
- **الثاني**: ثم نص على أن الخليفة بعده الحسن بن علي.
- **الثالث**: ثم الحسين بن علي.

ثم الأئمة التسعة كلهم من سلالة الحسين بن علي، وهم:

- **الرابع**: علي بن الحسين زين العابدين.
- **الخامس**: محمد بن علي الباقر.
- **السادس**: جعفر بن محمد الصادق.
- **السابع**: موسى بن جعفر الكاظم.
- **الثامن**: علي بن موسى الرضا.
- **التاسع**: محمد بن علي الجواد.
- **العاشر**: علي بن محمد الهادي.
- **الحادي عشر**: الحسن بن علي العسكري.
- **الثاني عشر**: محمد بن الحسن، الخلف الحجة المهدي المنتظر الذي دخل سرداب سامراء بالعراق سنة ستين ومائتين ولم يخرج إلى الآن(١).

هؤلاء الأئمة منصوص عليهم معصومون، ومن عداهم؛ فإمامته باطلة يجب خلعه وإزالته عن الإمامة مع القدرة.

فهم يرون أن إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم باطلة؛ لأنهم ارتدوا وكفروا وفسقوا بعد وفاة الرسول ﷺ؛ لإخفائهم النصوص التي فيها النص على أن الخليفة بعده علي رضي الله عنه واغتصبوا الخلافة منه، وهو أحق بها منهم، فتكون إمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم باطلة؛ لأنهم بفعلهم ذلك، قد جاروا وظلموا.

إذن: فأهل السُّنَّة والجماعة لا يرون الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي، خلافًا لأهل البدع من الخوارج، والمعتزلة، والرافضة، والأدلة على هذا كثيرة؛ منها:

١ - قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ

---

(١) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٦٩).

﴿مِنكُمْ﴾ [النِّساء: ٥٩]؛ فأمر الله بطاعة ولي الأمر، والخروج عليه ينافي طاعته.

٢ ـ وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ أَطَاعَنِي، فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ، فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ، فَقَدْ عَصَانِي**»(١)، وهذا فيه النهي عن عصيان ولي الأمر والأمر بطاعته، ولكن هذا عند العلماء مقيد بما إذا لم يأمر بمعصية.

٣ ـ حديث أبي ذر أنه قال: «**إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، مُجَدَّعَ الأَطْرَافِ**»(٢)، وفي لفظ: «**وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**»(٣).

٤ ـ ما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ، وَلَا طَاعَةَ**»(٤).

وهذا قيد لكل دليل عام يأمر بطاعة ولي الأمر، فإذا أمر وليُّ الأمر بمعصية؛ كأنْ تُشْرَب الخمرُ، فلا يُطاع، لكن لا يكون هذا مسوِّغًا للخروج عليه، أو تأليب الناس عليه، ولا تُنزع يَدٌ من طاعته، لكنه لا يطاع في معصية الله، كما تقدَّم، وهذا: كما لو أمرك والدك بمعصية؛ فلا تطعه، وكذلك الزوجةُ إذا أمرها زوجها بمعصية؛ فلا تطعه، والعبد إذا أمره سيده بالمعصية؛ لا يطعه؛ لقول النبي ﷺ: «**لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ**»(٥).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) واللفظ له، ومسلم (١٨٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٨٣٧)، و(٦٤٨).
(٣) أخرجه البخاري (٦٩٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري (٧١٤٤) واللفظ له، ومسلم (١٨٣٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.
(٥) أخرجه بهذا السياق ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٧١٧)، عن الحسن البصري، قال: قال رسول الله ﷺ؛ فَذَكَرَهُ، وهو مُرْسَلٌ، لكنه وقع بهذا السياق أيضًا من حديث الحسن البصري، عن عمران بن حصين مرفوعًا، عند الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٨١)، وقد رواه هشام بن حسَّان، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين مرفوعًا بلفظ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الله**» كما عند الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٨١، ٣٨٥، ٤٣٧)، وللحديث عن الحسن عن عمران مرفوعًا طرق أخرى، كما هي عند الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٦٧، ٤٠٧، ٤٣٧، ٣١٥٩)، والحاكم (٣/ ٥٠١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٠١٧)، =

وعدم إطاعة وليِّ الأمر في معصية الله ليس معناه جواز التمرُّد والخروج عليه كما هو الحالُ بالنسبة للولد مع أبيه، والمرأة مع زوجها، والعبد مع سيده؛ لا يجوز لهم التمرُّد عليهم، بل يطيعونهم فيما عدا المعصية؛ لعموم ما ثبت في «صحيح البخاري»: «أَنَّ النَّبِيَّ بَعَثَ سَرِيَّةً، وَأَمَّرَ عَلَيْهَا رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَغْضَبُوهُ، فَقَالَ لَهُمُ: اجْمَعُوا حَطَبًا، فَجَمَعُوا حَطَبًا، ثُمَّ قَالَ: أَجِّجُوهَا نَارًا، فَأَجَّجُوهَا نَارًا، ثُمَّ قَالَ: ادْخُلُوا فِيهَا، فَنَظَرَ بَعْضُهُم إِلَى بَعْضٍ، وَقَالُوا: أَسْلَمْنَا، وَجِئْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ خَوْفًا مِنَ النَّارِ، فَكَيْفَ نَدْخُلُ فِي النَّارِ؟ فَلَمْ يَدْخُلُوا فِي النَّارِ، وَتَرَكُوهُ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى النَّبِيِّ أَخْبَرُوهُ، قَالَ: «**لَوْ دَخَلُوا فِيهَا، مَا خَرَجُوا مِنْهَا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ**»[(١)].

والسبب في ذلك أن هذا أمرٌ بمعصيةٍ، ولا يجوز لإنسانٍ أن يحرق نفسه.

٥ ـ حديثُ حذيفةَ الطويل، وفيه أن النبي ﷺ قال: «**تَلْزَمَ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لهُم جَمَاعَةٌ، وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: **فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»[(٢)].

٦ ـ حديثُ ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»[(٣)]، وفي رواية: «**فَقَدْ**

= والبزار في «المسند» (٣٥١١)، والأوسط (٤٣٢٢)، و(٣٥٨١)، وقد رواه عن عمران أبو مِراية، كما عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٧١٥)، وأحمد (٤/٤٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٥٧٠، ٥٧١)، والبزار في «المسند» (٣٥٩٩)، و(٤/٤٢٧ ـ ٤٣٦)، والطيالسي في «المسند» (٨٥٠)، والحديث عزاه الحافظ في «الفتح» (١٣/١٢٣) إلى البزار من حديث عمران بن حصين، والحكم بن عمرو الغفاري، وقال: «وسنده قوي»، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/٢٢٥ ـ ٢٢٦)، من رواية أحمد، والطبراني، والبزار، وقال (٥/٢٢٦): «ورجال أحمد رجال الصحيح»، وقال عن رواية البزار (٥/٢٢٦): «ورجال البزار رجال الصحيح»، وفي الباب عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وغيرهما، والله أعلم.

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٦) واللفظ له، ومسلم (١٨٤٧).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩) واللفظ له.

خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»(١)، وهذا الحديث دليل على أن الخروج على ولاة الأمور، من كبائر الذنوب.

٧ ـ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الآخَرَ مِنْهُمَا**»(٢).

٨ ـ **وهو من أقوى الأدلة** لا يجوز الخروج على ولاة الأمور، ولو فسقُوا وجاروا حديثُ عوف بن مالك الأشجعي في «صحيح مسلم»(٣)؛ يقول فيه النبي ﷺ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ، وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ**»؛ يعني: تدعون لهم، ويدعون لكم، «**وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ، وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ**، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: **لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**»، ثم قال النبي ﷺ: «**أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»، وهذا الحديث دليل صريح على أن ترك الصلاة كفر؛ لأنه قال: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**» فمفهومه أنهم إذا لم يقيموا الصلاة فهم كفار يجوز الخروج عليهم، ثم قال: «**أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**».

وهو صريح بأنك إذا رأيت من ولاة الأمور شيئًا تكرهه فإنك تكره المعصية التي أَتَوْها، ولكن لا تخرج عليهم.

ـ وقد ذكر العلماء الحكمة في المنع من الخروج على ولاة الأمور، وهذه الحكمة استنبطوها من النصوص، وهي داخلة تحت قاعدة اجتماع المفاسد

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣)، وأحمد (٤/ ١٣٠، ٢٠٢)، من حديث الحارث الأشعري، وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب»، وصححه الحاكم (١/ ٢٠٤).
وورد هذا اللفظ أيضًا في حديث أبي ذر. عند أبي داود (٤٧٥٨)، وأحمد (٥/ ١٦٥، ١٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٥) وهو حديث طويل، جزَّأَهُ المصنِّفُ.

والمصالح وتَزَاحُمِهِمَا، وهي:

أنه إذا وجد مفسدتان لا يمكن تركهما؛ فإننا نرتكب المفسدة الصغرى لدفع الكبرى، وإذا وجد مصلحتان لا يمكن فعلهما معًا، فنفعل المصلحة الكبرى، وإن فاتت المصلحة الصغرى، **فمن الأمور والمفاسد المترتبة على الخروج على ولاة الأمور:**

حصولُ الفوضى، والفرقة، والاختلاف، والتناحر والتطاعن والتطاحن، وإراقة الدماء، وانقسام الناس واختلاف قلوبهم، وفشل المسلمين وذهاب ريح الدولة، ومن ثَمّ يتربص بهم الأعداء الدوائر، ويتدخل الأعداء، وتحصل الفوضى ويختل الأمن، بل وتختل الحياة جميعًا، فتختل الحياة السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والتعليمية، وتكون فتن تأتي على الأخضر واليابس، وهذه مفسدة عظيمة جدًّا، فإذا كان ولي الأمر قد فعل مفسدة؛ من ظلم بعض الناس، أو سجنهم، أو شَرِبَ الخمرَ، أو استأثر ببعض المال، أو حصل منه فسق ما؛ فهذه مفسدة صغيرة، فينبغي للمسلم أن يتحملها في أي مكان وقعتْ، وفي أي زمان حَصَلت.

فقواعد الشريعة أتت بدرء المفاسد وتقليلها وجلب المصالح وتكميلها، فالواجب أنَّه متى وقع جور من الأئمة، فلنصبر عليهم؛ لأن الصبر عليهم فيه حقن لدماء المسلمين، ثم - أيضًا - فيه تكفير للسيئات، لأن تسليط ولاة الأمور على الناس؛ هو بسبب ظلم الناس بعضهم لبعض، أو لأنفسهم، وبسبب فساد أعمالهم «وَكَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ»(١)، فإذا أراد الناس أن يُدفع عنهم فساد ولاة

(١) أخرجه الحاكم في تاريخه عن أبي بكرة وأخرجه أيضًا: الصيداوي في «معجم الشيوخ» (١/١٤٩). انظر: «جامع الأحاديث» (١٥/٤٠٢).
ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٣٩١)، عن الحاكم من كتاب «التاريخ» بلفظ: «كما تكونوا كذلك يؤمر عليكم»، وقال: «هذا منقطع، وراويه يحيى بن هاشم؛ وهو ضعيف»، وقال الشوكاني: «في إسناده وضاع، وفيه انقطاع».
ورواه الطبراني عن الحسن البصري أنه سمع رجلًا يدعو على الحجاج، فقال له: لا تفعل إنكم من أنفسكم أتيتم إنما نخاف إن عزل الحجاج أو مات أن يتولى عليكم القردة والخنازير، فقد روي أن أعمالكم عمالكم وكما تكونوا يولَّى عليكم، والصحيح أنه من قول الحسن البصري، وقال في: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص٢١٦): «وأخرج الطبراني معناه بطرقٍ، عن عمر بن الخطاب، وكعب الأحبار، والحسن». =

أمورهم، وأن يصلحهم الله لهم، فليصلحوا أحوالهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقد قال الله ﷻ لخيار الخلق ـ وهم الصحابة أفضل الناس بعد الأنبياء ـ قال الله لهم في غزوة أُحد: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فإذا كان خيار الناس بعد الأنبياء يقال لهم: ﴿هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥] فكيف بنا نحنُ الآن؟!

وعن مالك بن دينار أنه جاء في بعض كتب الله: (أنا الله مالك الملك قلوب الملوك بيدي، فمن أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، لكن توبوا أعطفهم عليكم)[(١)].

فهذا المعنى صحيح، وإن كان إسرائيليًّا فبعض الأئمة يقولون: له أصل.

فالخلاصة:

أنه لا يجوز الخروج على ولاة الأمور، مهما فعلوا من المعاصي والمنكرات، لكن النصيحة مبذولة من قِبَلِ أهل الحل والعقد وهم العلماء، فهؤلاء يجب أن ينصحوا ولاة الأمور؛ كما قال النَّبي ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**، قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: **لله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَلِعَامَّتِهِمْ**»[(٢)] لكن هذه

= انظر: «الفوائد المجموعة» (٢٣)، و«كشف الخفاء» (١/ ١٤٧)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٤٩٠).

(١) عَزَاهُ السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٦١٨)، إلى أبي الشيخ، عن مالك بن دينارٍ، قَوْلَهُ، وأسنده عن مالك بن دينارٍ به، أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٢)، فالأشبه بالصوابِ، وَقفه على مالك بن دينار، كما أشار إلى ذلك الإمام الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٠٥)، على أنه قد روي مرفوعًا؛ رواهُ وَهْبُ بن راشدٍ، عن مالك بن دينار، عن خلاس بن عمرو، عن أبي الدرداء، مرفوعًا، كما عند أبي نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٨٨)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٧٥ ـ ٧٦)، وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٠٥): «ووهبُ بنُ راشد هذا؛ ضعيف جدًّا؛ متروك ولا يصح هذا الحديث مرفوعًا»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤٩) ـ بعد أن عزاه إلى الطبراني في «الأوسط» ـ: «وفيه إبراهيم بن راشد؛ وهو متروك». كذا وردت تسميته في المطبوع، وهو في «الأوسط» على الصواب؛ فلعله وهم من الهيثمي ﵀ أو خطأ من الناسخ أو الطابع!!

(٢) أخرجه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري ﵁.

المعصية، وهذا الجور لا يوجب الخروج بحال على الأئمة؛ لأن الخروج عليهم من فعل أهل البدع؛ من الروافض والخوارج والمعتزلة، فلا يجوز للمسلم أن يوافق الخوارج أو غيرهم في معتقدهم، ولا أن يشابههم في أفعالهم.

- شرطا الخروج على ولي الأمر:

قال العلماء: لا يجوز الخروج على ولي الأمر إلا بشرطين:

الشرط الأول: أن يقع منه كفر بواح، ومعنى (كفر بواح)؛ يعني: كفرًا واضحًا، لا لَبْسَ فيه؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الآخر: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»[١]، فهذا الكفر موصوف بثلاثة أوصاف:

أولًا: كفر.

ثانيًا: بواح.

ثالثًا: عندكم من الله فيه برهان.

فإذا كانت المسألة التي يُرادُ من أجْلها الخروج فيها لبس أو شك أو اختلاف، فلا يجوز الخروج والحالةُ هذه، بل لا بُدَّ أن يكون كفرًا؛ واضحًا؛ صريحًا، لا لَبْسَ فيه؛ عندكم من الله فيه برهان.

الشرط الثاني: أن يوجد البديل؛ بأن يستطيع المسلمون أن يزيلوا ولي الأمر الكافر، ويولوا بدلًا منه مسلمًا صالحًا، أما إذا أُزيل الكافر، وأُتِيَ بدله بكافر؛ فلم يحصل المقصود.

وكذلك - أيضًا - تُشترط القدرةُ على الخروج، أما إذا لم تَكن قدرةٌ، فلا يُشرع الخروجُ.

ولما تكلم الثوار الذين انتقدوا أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، فقالوا: إنه قَرَّب أولياءه، وأتم الصلاة في السفر، وخفض صوته في التكبير، وصاروا ينشرون المعايب أمام الناس؛ تجمَّعَ السفهاء في الكوفة وفي البصرة وفي مصر، وجاؤوا وأحاطوا ببيته وتألَّبوا عليه، وقتلوه بسبب الكلام الذي أشاعه أولئك.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رحمه الله.

فالحاصلُ: أنَّه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن فسقوا، لا بالقول، ولا بالفعل؛ لا بقتالهم بالسيف، ولا بالكلام، بل ندعو لهم بالصلاح والمعافاة، وبصلاح البطانة، والنصيحةُ مبذولة من قِبَلِ أهل الحل والعقد، ويجب أن يخاطب ولاة الأمور بما يليق بهم من الخطاب؛ هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة.

الدعاء لولي الأمر بالصلاح والمعافاة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالمُعَافَاةِ)

الشَّرح

رُوي عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: لو علمت دعوة صالحة لصرفتها للسلطان؛ لأن بصلاحه تصلح الرعية[(١)]، وهذا فيه الرد على من قال: إنه لا يُدعى لولاة الأمور، وهذا غلط، بل قد ذكر العلماء ـ كالطحاوي وغيره ـ أنَّ من صحيح عقائد أهل السُّنَّة والجماعة؛ الدعاءُ لولاة الأمور بالصلاح والمعافاة.

ومن الأدلة على ذلك: الحديث الذي في «صحيح مسلم»: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِين تُحِبُّونَهُمْ، وَيُحِبُّونكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِين تُبْغِضُونَهُمْ، وَيُبْغِضُونكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ، وَيَلْعَنُونكُمْ**، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُم الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[(٢)].

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٣٩١).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥) وسبق تخريجه.

اتِّباع السُّنَّة والجماعة واجتناب الخلاف والفرقة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالخِلَافَ وَالفُرْقَةَ)

الشَّرْح

هذا من جُملة معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ أن نتبع السُّنَّة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة.

والمراد بالسُّنَّة: طريقة الرسول التي يسير عليها؛ من قول، أو فعل، أو تقرير.

والجماعةُ: هم المسلمون؛ الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين.

فاتِّباعُهم: هدى، **وخلافُهم**: ضلال، **والشذوذ**: الخروج عن الجماعة، **والخلاف**: ضد الوفاق، وهو عدم الاتفاق في الرأي والفعل، **والفرقة**: ضد الوحدة، والوحدة ضد التفرق.

ومن مميزات الجماعة:

١- السير على كتاب الله وسُنَّة رسوله.

٢- والتحاكم إليهما.

٣- ورد المتشابه إلى المحكم عند العلم به، وإلا وُكِل إلى عالمه، هذه هي بعض مميزات الفرقة الناجية.

وأما غيرها، فمن مميزاتها:

اتِّباعُ المتشابه، وتأويله بما يناسب أهواءها.

والأدلةُ على اتِّباع السُّنَّة والجماعة كثيرة؛ منها:

❐ فمن القرآن:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عِمران: ٣١]؛ دلت الآية على أن اتِّباع الرسول فيما جاء به؛ سبب لمحبة الله.

٢ ـ وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ١١٥]؛ دلت الآية على ثبوت الوعيد لمن خرج عن الجماعة، وفيها كذلك تحذيرٌ من الشذوذ.

٣ ـ وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النُّور: ٥٤]؛ ودليل اتِّباع السُّنَّة؛ في قوله: ﴿أَطِيعُوا۟﴾ [النُّور: ٥٤]، ودليل التحذير من الشذوذ في قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ [النُّور: ٥٤].

٤ ـ وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ فدليلُ اتِّباع السُّنَّة؛ في قوله: ﴿فَٱتَّبِعُوهُۖ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ودليل التحذير من الشذوذ؛ في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

٥ ـ وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ﴾ [آل عِمران: ١٠٣]؛ وهذا أَمْرٌ بالجماعة واتِّباع للسُّنَّة، ونهيٌ عن الشذوذ والتفرق.

٦ ـ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]؛ فهذه الآية دلت على ذم التفرق والاختلاف والشذوذ.

٧ ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]؛ وهذا ذم للتفرق والشذوذ.

٨ ـ وقال تعالى: ﴿...وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ﴾ الآية [هُود: ١١٨، ١١٩]؛ وهذا مدح للجماعة في المستثنى، وذم للاختلاف في المستثنى منه، حيث جعل أهل الرحمة مستثنين من الخلاف.

٩ ـ وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]؛ وهذا ذم للاختلاف والشذوذ.

❐ ومن السُّنَّة:

١ ـ حديث ابن عباس: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ**»(١)، وفي رواية: «**فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ**»(٢).

٢ ـ حديث معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ أَهْلَ الكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً**؛ ـ يعني: الأهواء ـ **كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الجَمَاعَةُ**»(٣)، وفي رواية: «قَالُوا: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»(٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ بيَّن أن عامة المختلفين هَالِكون من الجانبين إلا أهل السُّنَّة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٨٧): «حديث: «**تفرّق الأمة**» رواه أبو داود، والترمذي، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه عن أبي هريرة رفعه: «**افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى كذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة**، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: **ما أنا عليه وأصحابي**»». وهو عند ابن حبان، والحاكم، في صحيحيهما بنحوه، وقال الحاكم: إنه حديث كبير في الأصول، وقد روي عن سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وعوف بن مالك.اهـ.
قلت: أي السخاوي: أنس وجابر وأبي أمامة وابن عمرو وابن مسعود، وعلي وعمرو بن عوف وعويمر أبي الدرداء ومعاوية وواثلة، كما بينتها في كتابي في الفِرَق، وأودع الزيلعي في سورة الأنعام من تخريجه من ذلك جملة.اهـ.

(٤) هذا لفظ الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وقال: «هذا حديثٌ حسن غريب، مُفَسَّر لا نعرفه مثل هذا، إلا من هذا الوجه».اهـ. وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٢١٨) من طريق عبد الرحمٰن بن زياد الأفريقي، وأشار إلى أنَّ إسناد عبد الرحمٰن بن زيادٍ هذا؛ لا تقوم به الحجة.

٣ - حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ ذِئْبُ الإِنْسَانِ كَذِئْبِ الغَنَم، يَأْخُذُ الشَّاةَ القَاصِيَةَ وَالنَّاحِيَةَ، فَإِيَّاكُمْ بِالشِّعَابِ، وَعَلَيْكُم بِالجَمَاعَةِ وَالعَامَّةِ وَالمَسْجِدِ**»(١)؛ فقد نهى عن التفرق، وأمر بلزوم الجماعة والسواد الأعظم، ونهى عن الشعاب، وتُسَمَّى «بُنَيَّاتِ الطريق»؛ لأنها مولدة من انفصال الولد عن أمه.

❐ فالواجب على المسلم عند اختلاف الأمة لزوم جماعة المسلمين، والدليل على هذا:

حديثُ حذيفة الطويل، وفيه: «تَلْزَمَ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، وحديث العرباض بن سارية؛ فإن الرسول ﷺ نصحه عند اختلاف الأمة، بالتزام سُنَّته وسُنَّة الخلفاء الراشدين، حيث قال العرباض بن سارية رضي الله عنه: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ يومًا بعد صَلاةِ الغداةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرِفَتْ مِنْهَا العُيُونَ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ، فَقَالَ رجلٌ: إنَّ هذه مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **أُوصِيكُمْ بتقوى الله، والسَّمعِ وَالطَّاعَةِ؛ وإِنْ تأمَّرَ عَلَيْكُم عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فسيرى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وإيَّاكم ومُحْدثات الأمور؛ فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(٢).

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٢) من طريق العلاء بن زياد عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، ورجاله ثقات إلا أن العلاء لم يسمع من معاذ بن جبل، قاله المزي في ترجمته في: «التهذيب»، والطبراني في «الكبير» (٣٤٤، ٣٤٥)، ومما يُبيِّن هذا رواية وقعتْ في «المسند» لأحمد (٥/ ٢٤٣)، عن العلاء بن زياد، عن رجل حَدَّثَهُ يَثِقُ به، عن معاذ بن جبل. على أن عبد بن حميد، أخرجه في «المنتخب من المسند» (١١٤)، من طريق أبان ابن أبي عياش، عن شهر بن حَوْشب، عن معاذ، مرفوعًا، لكن أبان بن أبي عياش؛ ضعيف، وهو أيضًا منقطعٌ، لأن شهرًا لم يسمع من معاذٍ رضي الله عنه، كما في «تحفة التحصيل» (ص١٤٩).
لكن أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٩٧)، عن معمر، عن أبان، عن شهر، عن عطاء الخراساني، من قوله، وعطاء الخراساني روايته عن معاذ مُرسلة، كما في «جامع التحصيل» (ص٢٣٨)، والحديث ضعفه الألباني رحمه الله في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢٠٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».
قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢٥٦). =

فالحديث دليل على وجوب اتِّباع السُّنَّة في قوله: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**»، ودليل على وجوب لزوم الجماعة في قوله: «**أُوصِيكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ**»، وتحذير من الشذوذ في قوله: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ**».

= قال الحافظ أبو نعيم: «هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين».اهـ. وأطال في الكلام على الحديث، وصححه أيضًا في «البدر المنير» (٩/ ٥٨٢)، وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ١٤٠): «وهذا حديث حسن إسناده لا بأس به».

محبة أهل العدل والأمانة
وبغض أهل الجور والخيانة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ وَالأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ)

الشَّرح

محبة أهل العدل والأمانة، وبغض أهل الجور والخيانة، هذا من أصول أهل السُّنَّة، **ومن أصولهم**: اجتماع الحب والبغض للشخص الواحد، خلافًا لأهل البدع ولمرجئة الفقهاء.

فمن كمال الإيمان، وتمام العبودية: محبة أهل العدل، وبغض أهل الجور؛ إذ أن أوثق عُرى الإيمان: الحبّ في الله، والبغض في الله، **والعبادة لها ركنان**: كمال المحبة ونهايتها، وكمال البغض ونهايته.

والمحبة الخاصة بالله تتضمن ركني العبادة: كمال الحب وكمال الذل.

ومعنى الحب والبغض في الله هو: أن يحب العبد، أو الفعل، أو الحكم الشرعي، لا يحبُّه إلا لأجل الله؛ كَحُبِّه للشريعة، وللشخص المستقيم، فيحب الحكمَ؛ وهو: وجوب الصلاة، ويحب الفعل، وهو: أفعال الصلاة، وكذا البغض في الله: بغضُ ما يبغضه الله؛ فلا يبغضه إلا لأجل الله؛ كبغضه للشخص الفاسق المنحرف، وكبغضه للخمر وأهلها، ويبغض الفعل؛ وهو: شُرْبُ الخمر.

والفرق بين محبة الله، والمحبة مع الله:

أن المحبة في الله هي: محبة غير الله لأجل الله، مثال ذلك: محبة الشخص المستقيم لحكم الشرع في فعل الصلاة.

وأما المحبة مع الله: أنْ يحب غير الله كحبه لله، مثل محبة المشْركين لأصنامهم، وهي شرك، والدليل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨].

موقف المسلم من النصوص المتشابهة والمُحكمة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَنَقُولُ: «اللهُ أَعْلَمُ» فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ)

الشَّرْح

هذا مِنْ معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ وموقفهم من النصوص المتشابهة والمحكمة؛ فالمتشابه يفوِّضون أمره إلى الله، ومثاله: المغيبات: مثل كُنْه ذات الرب، وكُنه الصفات، وكنه نعيم الآخرة، وأما المُحكم؛ فإنه يُفَسَّر، ويُعلم، ويُبلَّغ، ويعمل به؛ أي: يعمل بما يعرف منه، مثل: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، والصوم، وأشباه ذلك.

❐ الأدلة من الكتاب على ذم القول في الدين بغير علم:

أولًا: من القرآن:

١- قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وجه الدلالة:

أن الله ذم من اتَّبع هواه، ومن تكلم بغير علم؛ فإنما يتبع هواه.

٢- وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣، ٤].

وجه الدلالة:

أن الله ذم المجادل بغير علم؛ لأنه قال في الدين بغير علم.

٣- وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ

مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٣٥].

وجه الدلالة:

أن الله ذم المجادلين في آيات الله بغير علم.

٤- وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] إلى قوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وجه الدلالة:

أن الآية دلت على تحريم القول على الله بغير علم.

٥- وكذلك قول الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٢٦]، وقال: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ [الكهف: ٢٢].

ثانيًا: من السُّنَّة:

١ ـ من ذلك قول النَّبي ﷺ لما سئل عن أطفال المشركين قال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»(١).

٢ ـ وقال أبو بكر رضي الله عنه: «أيُّ أرض تُقِلُّنِي وأيُّ سماء تُظِلُّنِي إن قلتُ في آية من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم»(٢).

٣ ـ وقال عمر رضي الله عنه: «اتَّهِمُوا الرَّأْيَ على الدِّينِ، فَلَقد رأيتني يوم أبي جَنْدَلٍ أردُّ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ بِرَأْيِي وما أَلَوْتُ عنِ الحقِّ أنَّ رسولَ اللهِ كان يكتبُ بَيْنه وبَيْن أهلِ مكةَ، فَقَال: اكْتُب بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ؛ فقالوا: لو نرى ذلك صدّقناك بما تقول ولكن اكتب كما نكتب: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، قال: فَرَضِيَ رَسُولُ اللهِ وَأَبَيْتُ، حتى قال لي: **يَا عُمَرُ؛ تَرَانِي قَدْ رَضِيتُ وَتَأْبَى أنت؟** قال: فرضيتُ»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنه، أخرجه البخاري (١٣٨٣) و(٦٥٩٧)، ومسلم (٢٦٦٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠١٠٣، ٣٠١٠٧).

(٣) أخرجه البزار (١٤٨) واللفظ له، و«الضياء» في «المختارة» (١/ ٣٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣/ ٣٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٩٢)، واللالكائي في «السُّنَّة» (٢٠٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٦٥): كلهم من طريق المبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، =

٤ ـ وقال أيضًا: «السُّنَّة ما سَنَّه الله ورسوله، لا تجعلوا خطأ الرأي سُنَّة للأُمَّةِ»[(١)].

قال ذلك رضي الله عنه حينما نزلت به قضية، فلم يجد في كتاب الله فيها أصلًا، ولا في السُّنَّة أثرًا، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيي؛ فإن يكن صوابًا؛ يكن من الله، وإن يكن خطأ؛ فمني، وأستغفر الله[(٢)]، كل هذه الأدلة تَدُلُّ على قاعدة وهي:

أنه ينبغي للمسلم أن يردّ عِلْمَ ما اشْتَبه عليه من النصوص إلى الله. وأمَّا المُحكم منها، فإنه يُفَسَّر، ويُعلَم، ويُعمل به؛ على حسب ما جاء في النصوص[(٣)].

***

= عن ابن عمر، عن عمر، والمبارك بن فضالة يدلس ويسوّي، لكنه صرَّح بالتحديث عند «الضياء» في «المختارة»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ١٤٥ ـ ١٤٦): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»، والحديث أصله في البخاري (٤١٨٩)، ومسلم (١٧٨٥) من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه.

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٣٦).

(٢) أخرجه الدارمي (٢٩٧٢).

(٣) انظر: لتقرير هذه القاعدة: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص٤٣٣)، و«درء التعارض» (٨/ ٤٠٤)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٢٩٤)، و«الموافقات» (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

المسح على الخفَّين في السفر والحضر

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ)

الشَّرْح

المسح على الخفين من معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

والمسح على الخفين مسألة فرعية بسطها العلماءُ في كتب الفقه، ولكن العلماء أدخلوها ـ من حيث الجملة ـ في كتب العقائد؛ للرد على بعض أهل البدع، الذين لا يرون المسح على الخفين، فصارت عقيدة من عقائد أهل السُّنَّة التي يخالفون فيها أهل البدع؛ ولذلك قال: (وَنَرَى)؛ أي: ونعتقد.

وأراد المصنف بهذا: الرد على بعض المبتدعة، وهم الرافضة الذين لا يرون المسح على الخفين لا في السفر، ولا في الحضر، وهذه المسألة الخلاف فيها قوي بين أهل السُّنَّة والرافضة؛ فأهل السُّنَّة يرون وجوب غسل الرجلين في الوضوء إذا كانتا مكشوفتين، ويرون المسح على الخفين إذا كانتا مستورتين بالخف، أو بالجورب بشرط أن يلبسهما على طهارة.

والرافضة لا يرون غسل الرِّجلين المكشوفتين، ولا يرون المسح على الخفين المستورتين بالخف، بل يوجبون مسح ظهور القدمين، إذا كانت الرجلان مكشوفتين، قالوا: يمسحان كما تمسح الرأس، وإذا كان فيهما خف، وجب نزع الخف وخلعه وخلع الجورب، ومسح ظهور القدمين.

فلهذا جعل أهل السُّنَّة من عقيدتهم: المسحَ على الخفين، **واستدل أهل السُّنَّة على هذا بالقرآن وبالسُّنَّة:**

❐ أما القرآن:

فاستدلوا بآية «المائدة»، وهي قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]؛ استدلوا بقراءة النصب في ﴿أَرۡجُلَكُمۡ﴾، قالوا: والأرجل معطوفة على الأيدي والوجوه؛ والأيدي، والوجوهُ: مغسولة، والعطف على المغسول: مغسول. **والمعنى**: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وامسحوا برؤوسكم، لكن الله أدخل الممسوح بين المغسولات؛ للدلالة على الترتيب.

وهذا من أدلة العلماء على وجوب الترتيب في الوضوء، ولولا أن الترتيب واجب، لما أدخل الله الممسوح بين المغسولات، ولو كان الترتيب غير واجب لقال الله: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، لكن وجه إدخال الممسوح بين المغسولات؛ للدلالة على الترتيب، كما تقدَّم.

❐ وأما السُّنَّة:

فالذين نقلوا كيفية الوضوء غسلًا ومسحًا، قولًا وفعلًا، أكثر عددًا من الذين نقلوا لفظ آية «المائدة».

بيان ذلك: أن الذين يتوضؤون، والذين نقلوا كيفية الوضوء عن النّبي ﷺ غسلًا للرجلين المكشوفتين، ومسحًا على الخفين، حضرًا وسفرًا، أكثر من الذين نقلوا لفظ الآية، وذلك أن كل مسلم يتوضأ، والذي يتوضأ فقد نقل الوضوء؛ فإما أنه رأى النبي ﷺ عيانًا، وإما أنه نقله عنه، ولكن ليس كل واحد يحفظ الآية، فتبين أن الذين نقلوا كيفية الوضوء غسلًا، ومسحًا، قولًا وفعلًا، أكثر عددًا من الذين نقلوا لفظ الآية، فلو جاز الطعن فيهم، لجاز الطعن فيمن نقل لفظ الآية، لكن لا يجوز الطعن في نقل لفظ الآية؛ لأن القرآن متواتر، فلا يجوز الطعن في نقل كيفية الوضوء من باب أولى.

هذه أدلة أهل السُّنَّة من القرآن والسُّنَّة المتواترة.

❑ أما الرافضة:

- فاستدلوا بآية الوضوء وقراءة الجر، قالوا: فإن الآية قرئت: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ ـ مكسورة ـ، وهي قراءة صحيحة، فهي معطوفة على الرؤوس، والرؤوس ممسوحة، فتكون الرِّجْلان ممسوحتين، وعلى هذا قال الرافضة: إن أعضاء الوضوء أربعة: الوجه واليدان، والرأس والرجلان؛ عضوان مغسولان: وهما الوجه واليدان، وعضوان ممسوحان: وهما الرأس والرجلان، فيمسحون الرؤوس باليدين مبلولتين بالماء، ويمسحون ظهور القدمين كذلك.

وأجاب أهل السُّنَّة عن استدلالهم بجوابين:

الجواب الأول: قالوا: نحمل قراءة الجر على المسح على الخفين، ونحمل قراءة النصب على غسل الرجلين مكشوفتين؛ **لأن القراءة مع القراءة، كالآية مع الآية.**

الجواب الثاني: التوسع في لفظ «امسحوا»؛ فإن لفظ «امسحوا» في اللغة العربية يشمل المسح والغَسْل، فيطلق على الغسل ـ الذي هو: الإسالة والإفاضة وصب الماء ـ، ويطلق على المسح؛ كما تقول العرب: تمسَّحت للصلاة؛ أي: توضأت بالماء، فكلمة «امسحوا» في اللغة العربية تشمل الأمرين، فالمعنى: امسحوا برؤوسكم إصابةً؛ بإمرار اليدين على العضو مبلولة بالماء، وامسحوا بأرجلكم؛ إسالةً وصبًّا للماء.

- **والرافضة أجابوا على قراءة النصب**، فقالوا: «أرجلَكم» معطوفة على محل «برؤوسكم»؛ لأن رؤوسكم محلها النصب، إذا نزعتَ الخافضَ، فالأصل: «وامسحوا رؤوسَكم».

فأجاب أهل السُّنَّة: بأن العطف على المحل لا يجوز، إلا إذا لم يتغير المعنى، وهنا يتغير المعنى؛ لأن الباء تفيد معنًى زائدًا على المسح، وهو إمرار اليد على العضو مبلولة بالماء؛ لأن الباء للإلصاق، والمعنى: ألصق بيدك شيئًا من الماء ثم امسح به الرأس، فإذا حذفت الباء، وقلت: «امسحوا رؤوسكم» دلت على أنك تمسح الرأس بدون ماء، وهذا يغير المعنى، ومثال ذلك قول الشاعر:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فالباء هنا زائدة؛ يجوز أن تعطف على المحل، والمعنى: فلسنا الجبال ولا الحديد، لكن الباء في الآية الكريمة ليست زائدة؛ بل هي تفيد معنًى زائدًا، وهو الإلصاق، وهو أن تُلصق شيئًا من الماء بيدك، فتمرها على الرأس، فإذا حذفت الباء تغير المعنى، وصار المعنى: إمرار يدك على الرأس بدون ماء، وبهذا يبطل دعوى الرافضة.

والرافضة يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، على أنه في كل رجْل كعب واحد، وهو العظم الذي هو مجتمع الساق والقدم في ظاهر القدم، عند مقعد الشِّرَاك.

أما أهل السُّنَّة فيقولون: في كلِ رجْل كعبان، وهما العظمان الناتئان من جانب القدم؛ من اليمين ومِنَ الشمال، **بدليل القاعدة اللغوية المعروفة**: مقابلة الجمع بالجمع؛ تقتضي القسمة آحادًا.

معنى هذه القاعدة: قال الله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] فقابل الجمع «أيدي» بالجمع «المرافق»، فالقسمة تقتضي أن لكل يد مرفقًا.

فلو كان في كل رجل كعب، كما تقول الرافضة؛ لقال الله: وأرجلكم إلى الكعاب؛ لأن مقابلة القسمة بالقسمة تقتضي آحادًا، فلما قابل الله الجمع بالتثنية، دل على أنه في كل رجل كعبان، وفي كل يد مرفق.

وبهذا تبطل مذهب الرافضة في القول بوجوب مسح ظهور القدمين، وعدم وجوب المسح على الخفين، والصواب ما عليه أهل الحق؛ من أن الرِّجْلين تغسلان إذا كانتا مكشوفتين؛ فإن كانتا مستورتين بجورب أو بخف؛ فإنه يمسح عليهما إذا وُجدتِ الشروط.

الحج والجهاد ماضيان مع ولي الأمر إلى قيام الساعة

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالحَجُّ وَالجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنَ المُسْلِمِينَ بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ، وَلَا يَنْقُضُهُمَا)

الشَّرْح

وهذا من أصول أهل السُّنَّة أيضًا ومعتقدهم، وهو مضي الحج والجهاد مع أولي الأمر من المسلمين؛ بَرًّا كان أو فاجرًا، وهذا خلافًا لأهل البدع من الروافض والخوارج والمعتزلة؛ **لأن الخوارج** يرون أن الإمام إذا كان فاجرًا؛ وجب قتله وخلعه، وإخراجه من الإمامة؛ لأنه كافر.

والمعتزلة كذلك يرون أنه خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر وهو في منزلة بين منزلتين في الدنيا، وأما في الآخرة فهو مخلد في النار.

والرافضة لا يرون الإمامة إلا إمامة المعصوم ـ وسيأتي تفصيل لهذا ـ.

وأهل السُّنَّة يخالفونهم، ويرون الحج والجهاد مع ولي الأمر برًّا كان أو فاجرًا .

ـ والأدلة في هذا كثيرة، وهي الأدلة التي سبقت، **ومن الأدلة أيضًا:**

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ بِالكَبَائِرِ، وَالجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ بِالكَبَائِرِ**»[1]، فهذا الدليل مع الأدلة التي سبقت تُبيِّنُ أنه لا يجوز الخروج على

(١) سبق تخريجه.

ولاة الأمور بالمعاصي.

- **والحكمة في هذا**: أن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بدَّ من سائس يسوس فيهما، ويقيم فيهما العدل، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البر؛ يحصل بالإمام الفاجر.

أما الرافضة فمذهبهم: أنه لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضى من آل محمد وهو من نسل الحسين؛ وهو محمد بن الحسن العسكري؛ وهو المهدي المنتظر الثاني عشر الذي دخل سرداب سامراء سنة ستين ومائتين في العراق، وحتى ينادي مناد من السماء: اتبعوه، وذلك أنهم يقولون: إن الله أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة، فنصب أولياء معصومين منصوصين؛ ليأمن الناس من سهوهم وخطئهم؛ فينقادون إلى أوامرهم؛ لئلا يُخلي اللهُ العالَمَ من لطفه ورحمته.

وقالوا: إن الله لما بعث محمدًا قام بثقل الرسالة وأعبائها، ونص على أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب، ثم من بعده الحسن بن علي، ثم الحسين بن علي، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضى، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم الخلف الحجة المهدي المنتظر: محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامراء سنة ستين ومائتين ولم يخرج منه إلى الآن.

وشيخ الإسلام يقول: مضى عليه أربعمائة سنة في عهده، **ونحن نقول**: مضى عليه الآن ألف ومائتا سنة ولم يخرج، فهو شخص موهوم لا حقيقة له؛ لأن أباه الحسن مات عقيمًا ولم يولد له، فاختلقوا له ولدًا وأدخلوه السرداب، وهم في كل سنة ـ كما يقول العلماء ـ: من القديم وإلى الآن يأتون عند باب السرداب بدابةٍ؛ بغلة أو غيرها، وينادون بأصوات مرتفعة: اخرج يا مولانا، اخرج يا مولانا، اخرج يا مولانا، ويجعلون أناسًا يقفون طرفي النهار في أمكنة بعيدة من المشهد، وإذا جاءت الصلاة لا يصلون، فإذا قيل لهم: لماذا لا تصلون؟ قالوا: نخشى أن يخرج المهدي، فننشغل بالصلاة عن خدمته.

- فشرط الرافضة في الإمام أن يكون معصومًا، ونحن نقول: إن هذا الشَّرْط

لا دليل عليه، فأين الدليل على العصمة، بل إن في حديث عوف بن مالك الأشجعي ما يدل على أن الإمام لا يكون معصومًا، وفيه يقول النبي ﷺ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ، وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ، وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ**، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ قَالَ: **لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»(١)، فأين الإمام المعصوم من هذا؟

ثم أيضًا: إذا كان يشترط في الإمام أن يكون معصومًا، فأخسر الناس صفقة في الإمام المعصوم هم الرافضة؛ لأنهم جعلوا الإمام المعصوم، هو الإمام المعدوم، الذي لم ينفعهم لا في دين ولا في دنيا؛ فإنهم يدَّعون أن الإمام المنتظر الذي دخل السرداب هناك، ومن المعلوم أنه لو كان موجودًا في السرداب، وقد أمره الله بالخروج فإنه يخرج، سواء نادوه أو لم ينادوه، وإذا خرج فإن الله يؤيده ويأتيه بمن يعينه وينصره، **وهم على هذا**: من الذين قد ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

ثم إن الله تعالى قد عاب في كتابه من يدعو غيره ولا يستجب له دعاؤه، فقال: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤]، ومن خاطب معدومًا كانت حالته أسوأ من حال من خاطب موجودًا؛ وإن كان جمادًا، فمن دعا المنتظر الذي لم يخلقه الله، كان ضلاله أعظم من ضلال هؤلاء الذين يعبدون الأصنام؛ لأن الذين يعبدون الأصنام يشاهدونها أمامهم، كما أن الشياطين تخاطبهم وتجيب بعض مطالبهم فهم منتفعون، لكن الذي يخاطب معدومًا لا ينتفع لا دنيا، ولا دين.

ثم أيضًا هذا المهدي المنتظر الذي يدعون إليه، لا سبيل إلى معرفته، ولا معرفة ما يأمر به، وما ينهى عنه، فإن كان أحدهم لا يصير سعيدًا إلا بطاعة هذا

(١) سبق تخريجه.

الذي لا يعرف أمره ولا نهيه، لزم ألَّا يتمكن أحد من طريق النجاة والسعادة وطاعة الله، وهذا من التكليف بما لا يطاق، وهم من أعظم الناس إحالة له.

وإن قيل: إذا خرج فإنه يأمر بما عليه الإمامية، **إذن** لا حاجة إلى وجوده ولا شهوده؛ فإن هذا معروف سواء كان حيًّا، أو ميتًا، وسواء كان شاهدًا، أو غائبًا.

وإذا كان معرفة ما أمر الله به الخلق ممكنًا بدون هذا الإمام المنتظر؛ عُلِمَ أنه لا حاجة إليه، ولا يتوقف عليه طاعة الله، ولا نجاة أحد، ولا سعادته.

وحينئذٍ يمتنع القول بجواز إمامة مثل هذا، فضلًا عن القول بوجوبه، وهذا أمر بيِّن لمن تدبره، ولكن الرافضة من أجهل الناس.

الإيمان بالكرام الكاتبين

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَنُؤْمِنُ بِالكِرَامِ الكَاتِبِينَ؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ)

الشَّرح

الإيمان بالكرام الكاتبين من عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ فإن الله جعلهم علينا حافظين، **والمراد بالكرام الكاتبين**: الملائكة الذين كلفهم الله بكتابة أفعال العباد وأقوالهم من خير وشر، **وعددهم**: أربعة؛ اثنان بالنهار، واثنان بالليل؛ واحد عن اليمين يكتب الحسنات، والآخر عن الشمال يكتب السيئات، وكاتب الحسنات أمير على كاتب السيئات، فإذا عمل الشخص حسنة كتبها، وإن عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال: دعه لعله يستغفر ربه، أو يتوب.

وهناك أربعة حفظة يحفظانه ويحرسانه: اثنان بالنهار، واثنان بالليل؛ واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالليل، وأربعة آخرين بالنهار، حافظان وكاتبان.

وأمَّا ما تكتبه الملائكةُ: فالقول، والفعل، والنية، فالملكان يكتبان أفعال العباد من خير أو شر، وغيرهما؛ قولًا كان، أو فعلًا، أو عملًا، أو اعتقادًا؛ همًّا كان، أو عزمًا، أو تقريرًا؛ فلا يهملان من أفعال العباد شيئًا في كل حال.

والدليل على هذا:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، بعد قوله: ﴿إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، والرقيب والعتيد: ملكان موكلان بالعبد.

٢ ـ وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزّخرف: ٨٠].

٣ ـ **ودليل كتابة الفعل والقول والنية**: قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢]، وتدخل النية في عُموم الفعل؛ لأنها فعل القلب.

٤ ـ **ودليل كتابة النية والعمل**: قول الله تعالى في الحديث القدسي: «**قَالَ اللهُ ﷻ إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ، فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ؛ فَإِنْ عَمِلَهَا، فَاكْتُبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ، فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا حَسَنَةً؛ فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا**»[(١)]، وهو في «الصحيحين»، واللفظ لمسلم.

٥ ـ **ودليل كتابة النية وحدها** قوله ﷺ: «**قَالَتِ المَلَائِكَةُ: ربِّ ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً ـ وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ ـ، فَقَالَ: ارْقُبُوهُ؛ فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً؛ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي**»[(٢)].

ووجه الدلالة: أن تَرْكَها من أجل الله؛ هو سبب كتابة الحسنة، أما إذا لم يتركها من أجل الله، بل تركها عجزًا، فتُكتب عليه سيئة؛ لحديث: «**إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟ قَالَ: **إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**»[(٣)]، فلم يترك المقتول القتل من أجل الله؛ بل لعجزه، فكتب عليه سيئة.

٦ ـ **ودليل كتابة نوع من السيئات**: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يُونس: ٢١]، وهو يشمل: القول والفعل والنية.

٧ ـ ودليل كتابة الفعل وحده: قول الله تعالى: ﴿هَـٰذَا كِتَـٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

٨ ـ ما جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ**

(١) أخرجه البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (١٢٨) واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري (٣١) واللفظ له، ومسلم (٢٨٨٨) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

بِاللَّيْلِ وَمَلَائكَةٌ بالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفجرِ وَصلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الذين باتوا فيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ ـ وَهو أَعْلَمُ بِهِمْ ـ: كَيْفَ تركْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرْكناهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأتيناهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»(١).

٩ ـ وفي الحديث الآخر: «**فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الغَائطِ، وحِينَ يفضي الرجلُ إلى أهله فَاسْتَحْيُوهم، وَأَكْرِمُوهُمْ**»(٢)، **جاء في التفسير**: اثنان عن اليمين، وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، وملكان آخران يحفظانه، ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلًا، حافظان وكاتبان.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزاد مسلم في روايته بعد «فيسألهم» لفظ: «رَبُّهُمْ».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٠٠) من طريق ليث، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، قال أبو عيسى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو مُحَيَّاةَ اسمُه: يحيى بن يعلى». اهـ. وفي إسناده: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف. انظر ترجمته في: «التهذيبين»، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٣٩)، من طريق ليث بن أبي سليم، عن محمد بن عمرو، عن أبيه، عن زيد بن ثابت بلفظٍ مقارب، وضعَّفه البيهقي.

الإيمان بملك الموت

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ المَوْتِ المُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ العَالَمِينَ)

الشَّرح

الإيمان بملك الموت من معتقد أهل السُّنَّة؛ فنؤمن بأنَّ الله وكَّله بقبض أرواح العالمين؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السَّجدة: ١١].

ـ **جاء في القرآن إضافة التوفي إلى:**

١ ـ ملك الموت؛ كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السَّجدة: ١١].

٢ ـ الملائكة رسل الله، ـ أيضًا ـ كما في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].

٣ ـ وجاء إضافة التوفي إلى الله كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزُّمر: ٤٢].

ـ **توجيه الإضافات:**

لا تعارض بين هذه الإضافات؛ لأن الإضافة إلى كلٍّ بحسبه:

ـ فأضيف التوفي إلى ملك الموت؛ لأنه تولى قبضها واستخراجها من البدن.

ـ وأضيف إلى الرسل؛ لأن ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب تأخذها من ملك الموت، ويتولونها بعده.

ـ وأضيف إلى الله؛ لأن كل ذلك بإذن الله وقضائه وقدره وحكمه، وأمره، فَصَحَّتِ الإضافة إلى كل بحسبه.

❐ من مباحث الروح (١):

اختلف الناس في الروح ما هي؟ وهل الروح هي الحياة أو غيرها[(١)]؟

١ ـ **فقيل**: هي جسم.

٢ ـ **وقيل**: عرَض.

٣ ـ **وقيل**: لا ندري ما الروح أجوهر أم عرض؟ واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]؛ ولم يخبر عنها ما هي؛ أجوهر أم عرض؟

وذهب الجُبَّائي من المعتزلة إلى أن الروح جسم، وأنها غير الحياة، والحياة عَرَض، وزعم أن الروح لا تجوز عليها الأعراض، **واستدل بقول أهل اللغة**: خرجت روح الإنسان.

٤ ـ **وقيل**: ليست الروح شيئًا أكثر من اعتدال الطبائع الأربع التي هي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، ولم يثبتوا في الدنيا شيئًا إلا الطبائع الأربع.

٥ ـ **وقال قائلون**: الروح معنى خامس غير الطبائع الأربع، وليس في الدنيا إلا الطبائع الأربع والروح.

٦ ـ **وقيل**: الروح الدم الصافي الخالص من الكدرة.

٧ ـ **وقيل**: الروح هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة.

٨ ـ **وقيل**: الروح جوهر بسيط مُنْبَثٌّ في العالم كله من الحيوان، على جهة الإعمال له والتدبير، وهي على ما وصفت من الانبساط في العالم، غير مُنقسمة الذات والبِنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنى واحد لا غير.

٩ ـ **والقول المختار**: أن الروح جسم مخالف لماهية هذا الجسم المحسوس، وهي جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، وسريان النار في الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها، من هذا الجسم اللطيف؛ بقي ذلك الجسم ساريًا في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار؛

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٧١).

من: الحس، والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار؛ فارقت الروحُ البدن، وانفصلت إلى عالم الأرواح.

وهذا القول هو الصواب في المسألة، وعليه دل الكتاب والسُّنَّة، وإجماع الصحابة، وعليه أدلة العقل والفطرة، وكل الأقوال سواه باطلة.

واستدلَّ العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ **له بمائة دليل وخمسة عشر دليلًا**، وزيَّف كلام ابن سينا، وابن حزم وأمثالهما[١]، **ومن أدلة هذا القول:**

❐ أولًا: من الكتاب:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزُّمر: ٤٢]، **ففي الآية ثلاثة أدلة:**

الأول: الإخبار بتوفيها.

الثاني: إمساكها.

الثالث: إرسالها.

وهذا شأن الجسم.

٢ ـ قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، **وفي الآية أربعة أدلة:**

أحدها: بسط الملائكة أيديهم لتناولها.

الثاني: وصفها بالخروج والإخراج.

الثالث: الإخبار عن عذابها في ذلك اليوم.

الرابع: الإخبار عن مجيئها إلى ربها، وهذا شأن الجسم.

٣ ـ قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] ـ إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٠٢)، و«الروح» (ص٤٦٩) ـ ط: دار المنار.

يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، **وفيها ثلاثة أدلة:**

الأول: الإخبار بتوفي النفس بالليل.

الثاني: بعثها إلى أجسادها بالنهار.

الثالث: توفي الملائكة له عند الموت.

٤ ـ قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٧ ـ ٣٠]، **وفيه ثلاثة أدلة:**

أحدها: وصفها بالرجوع.

الثاني: وصفها بالدخول.

الثالث: وصفها بالرضا.

فهذه ثلاثة عشر دليلًا.

❐ ومن السُّنَّة:

١ ـ قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ**»(١)، وفيه دليلان:

أحدهما: وصفه بأنه يقبض.

الثاني: أن البصر يراه، وهذا شأن الجسم.

٢ ـ قوله ﷺ: «**نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ**»(٢)، **وفيه دليلان:**

أحدهما: كونه طائرًا.

الثاني: تعلقها بشجر الجنة وأكلها.

٣ ـ قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث بلال رضي الله عنه: «**قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ، حِينَ شَاءَ وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ**»(٣)، **وفيه دليلان:**

---

(١) أخرجه مسلم (٩٢٠) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه النسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأحمد (٣/ ٤٥٥) كلهم من طريق مالك عن ابن شهاب، عن عبد الرحمٰن بن كعب أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث عن رسول الله ﷺ قال فذكره. والحديث صحيح؛ صححه الحافظ ابن كثير في «التفسير» (١/ ٤٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٥).

أحدها: وصفها بالقبض.

الثاني: والرد.

٤ ـ ما ثبت في عذاب القبر من خطاب ملك الموت لها، وأنها تسيل كما تسيل القطرة من فِيِّ السقاء، وأنها تصعد ويوجد منها من المؤمن كأطيب ريح، ومن الكافر كأنتن ريح[(١)].

❐ وأما الإجماع:

٥ ـ وقد عُلم بالضرورة ما جاء به رسول الله ﷺ وأخبر به الأمة، من أنه تنبت أجسادهم في القبور، فإذا نفخ في الصور، رجعت كُلُّ روح إلى جسدها فدخلت فيه، فانشقت الأرض عنه، فخرج من قبره.

❐ ومن أدلة هذا الإجماع:

الأحاديثُ والآثارُ الدالة على عذاب القبر، ونعيمه إلى يوم البعث، فمعلوم أن الجسد يتلاشى، ويضمحل، وأن العذاب والنعيم مستمران إلى يوم القيامة، وإنما هو على الروح.

❐ ومن أدلة العقل:

أن هذا البدن المشاهد محل لجميع صفات النفس، وإدراكاتها الكلية

---

(١) ثبت هذا المعنى في حديث طويل أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، والحاكم (١/ ١١٤)، والطيالسي (٧٥٣)، وغيرهم، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) من طريق أبي معاوية، قال: حدّثنا الأعمش عن منهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب، قال: خرجنا مع النبي ﷺ في جنازة رجل من الأنصار... فساق الحديث بطوله، وهو في بعض المصادر مختصر، وأخرجه الحاكم (١/ ٩٧) من طريق يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان به، وذكر الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٢١) أن أبا خالد الدالاني، وعمرو بن قيس الملائي، والحسن بن عبد الله النخعي، رووه عن المنهال بن عمرو أيضًا، ثم ساق الأسانيد عنهم بذلك.

والحديث قال عنه الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٥٨): «وهو صحيح صححه جماعة من الحفاظ»، والحديث في البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١) مختصر، عن البراء بن عازب، من طريق آخر.

والجزئية، ومحل للقدرة على الحركات الإرادية، فوجب أن يكون الحامل لتلك الإدراكات والصفات هو البدن، وما سكن فيه.

❐ أما دليل الفطرة:

فإن كل عاقل إذا قيل له: ما الإنسان؟ فإنه يشير إلى هذه البنية وما قام بها، لا يخطر بباله أمر مغاير لها مجرد ليس في العالم ولا خارجه، والعلم بذلك ضروري لا يكون شكًّا.

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٢):

هل النفس أو الروح شيء واحد أو شيئان متغايران(١)؟

اختلف الناس في ذلك؛ على أقوال:

القول الأول: أنهما اثنان لمسمًّى واحد، وهذا قول الجمهور.

القول الثاني: أنهما متغايران.

القول الثالث: وهو التحقيق، أن كلًّا من النفس والروح تطلق على أمور، فيتحد مدلولهما تارةً، ويختلف تارةً، فالنفس تُطلق على الروح، ولكن غالبًا ما تسمى نفسًا إذا كانت متصلة بالبدن، وأما إذا أخذت مجردة، فتسمية الروح أغلب عليها، وأما الروح فلا تطلق على البدن لا بانفراده، ولا مع النفس.

❐ والنفس تطلق على أمور:

الأول: تطلق على الدم: فيقال: سالت نفسه؛ أي: دمه، وفي الأثر: «مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَا يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ إِذَا مَاتَ فِيهِ»(٢).

---

(١) انظر: «الروح» (ص٥٤٤).

(٢) قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (٤/ ١١٢): «وأول من حُفظ عنه في الإسلام أنه تكلم بهذه اللفظة، فقال: (ما لا نفس له سائلة) إبراهيم النخعي، وعنه تلقاه الفقهاء».
وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء، وفي الآخر شفاء».

الثاني: تطلق على: الروح، يقال: خرجت نفسه؛ أي: روحه.

الثالث: تطلق على: الجسد.

قال الشاعر:

نُـبِّـئْـتُ أن بـنـي سُـحَـيـم ... أدخلوا أبياتهم تامُور نفس المنذر

والتامور: الدمُ.

الرابع: تطلق النفس على العين؛ يقال: أصابت فلانًا نفس؛ أي: عين.

الخامس: تطلق النفس على الذات بجملتها؛ كقوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النُّور: ٦١]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٩]، وقوله: ﴿تُجَـٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النّحل: ١١١]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدَّثر: ٣٨].

❑ والروح تطلق على أمور:

الأول: تطلق الروح على: القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشّورىٰ: ٥٢].

الثاني: تطلق الروح على: جبريل عليه السلام؛ كقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشُّعراء: ١٩٣].

الثالث: تطلق الروح على الوحي، الذي يوحيه الله إلى أنبيائه ورسله؛ كقوله تعالى: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥].

الرابع: تطلق الروح على الهواء المتردد في بدن الإنسان.

الخامس: تطلق الروح على أخص من هذا كله، وهو داعي الطاعة وواعظ القلب، وهو قوة المعرفة بالله والإنابة إليه ومحبته، وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته، ونسبة هذه الروح إلى الروح كنسبة الروح إلى البدن، فالعلم روح، والإحسان روح، والمحبة روح، والتوكل روح، والصدق روح.

- والناس متفاوتون في هذه الروح، فمن الناس من تغلب عليه هذه الأرواح، فيصير روحيًّا، ومنهم من يفقدها، أو أكثرها، فيصير أرضيًّا بهيميًّا.

السادس: تطلق الروح على: ما يؤيد الله به عباده من القوة والثبات والنصر، كما قال تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾

[المجادلة: ٢٢].

السابع: تطلق الروح على: عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النِّساء: ١٧١].

الثامن: تطلق الروح على: القوى التي في البدن؛ فإنها ـ أيضًا ـ تسمى أرواحًا، فيقال: الروح الباسط، والروح السامع، والروح الشام.

❑ **والفرق بين النفس والروح**؛ فرق بالصفات لا فرق بالذات، وإنما سمي الدم نفسًا؛ لأن خروجه الذي يكون معه الموت يلازم خروج النفس، ولأن الحياة لا تتمّ إلا به كما لا تتم إلا بالنفس، ويقال: فاضت نفسه، وخرجت نفسه، وفارقت نفسه كما يقال: خرجت روحه وفارقت روحه.

❖ ❖ ❖

❑ ومن مباحث الروح (٣):

هل الروح قديمة، أو محدثة مخلوقة(١)؟

في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الاول: أنها قديمة غير مخلوقة.

القول الثاني: أنها محدثة مخلوقة.

القول الثالث: التوقف؛ فلا يقال إنها مخلوقة، ولا غير مخلوقة.

واستدل أهل القول الأول بما يلي:

الدليل الأول: أن الله تعالى أخبر أن الروح من أمر الله؛ كما في قوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وأمره غير مخلوق.

ـ **وأجيب**: بأنه ليس المراد هنا بالأمر الطلب الذي هو أحد أنواع الكلام، فيكون المراد أن الروح كلامه الذي يأمر به، وإنما المراد بالأمر هنا المأمور، والمصدر يذكر ويراد به اسم المفعول، وهذا معلوم مشهور، وهو عرف مستعمل

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/٤١٦)، و«الروح» (ص٤١٠).

في لغة العرب، وفي القرآن منه كثير؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: ١]؛ أي: مأموره الذي قدره وقضاه، وقال له: كن فيكون.

الدليل الثاني: أن الله أضاف الروح إليه؛ كقوله: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحِجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعه وبصره ويده، فكما أن هذه الصفات ليست مخلوقة، فكذلك الروح.

ـ **وأجيب**: بأن المضاف إلى الله ـ سبحانه ـ نوعان:

الأول: صفات لا تقوم بنفسها: كالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، فهذه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وإرادته وحياته، صفاتٌ له غير مخلوقة.

والثاني: إضافة أعيان منفصلة عنه كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافة المخلوق إلى خالقه، والمصنوع إلى صانعه، لكنها إضافة تقتضي تخصيصًا وتشريفًا، يتميز به المضاف عن غيره.

أما أهل القول الثاني:

القائلون بأن الروح مخلوقة مُحْدَثَة، فهذا هو **الصواب**، وهذا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة والأثر، وهو الذي ذهب إليه الصحابة والتابعون.

ومن أدلة هذا القول:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرّعد: ١٦].

وجه الدلالة: أن هذا اللفظ عام لا تخصيص فيه بوجه ما، فيدخل في عمومه الروح، ولا يدخل في ذلك صفات الله؛ فإنها داخلة في مسمى اسمه، فالله تعالى هو الإله الموصوف بصفات الكمال، بذاته وصفاته.

الدليل الثاني: قوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٩].

وجه الدلالة: أن هذا الخطاب لزكريا ـ عليه الصلاة والسلام ـ لروحه وبدنه، ليس لبدنه فقط؛ فإن البدن وحده لا يفهم، ولا يخاطب، ولا يعقل، وإنما الذي يفهم ويعقل ويخاطب هو الروح.

الدليل الثالث: قول الله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن

شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

وجه الدلالة: أن الإنسان اسم لروحه وجسده.

الدليل الرابع: قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: **«الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ»**(١).

وجه الدلالة: أن الجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة.

الدليل الخامس: الإجماع: فقد أجمعت الرسل على أن الروح محدثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مُدَبَّرَة، وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، وأجمع عليه السلف من الصحابة والتابعين قبل قول هذه الفئة النابغة، وممن نقل الإجماع على ذلك محمد بن نصر المروزي وابن قتيبة وغيرهما.

الدليل السادس: العقلي: وهو مأخوذ من الشرع، وهو أن الروح توصف بالوفاة والقبض والإمساك والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدَث المربوب.

أما أهل القول الثالث: فهؤلاء لم تتبين لهم معاني النصوص، ولم يفهموها، ولو تدبروها لعرفوا معانيها، ولظهر لهم أنها مخلوقة محدثة مربوبة.

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٤):

هل الروح مخلوقة قبل الجسد، أم بعده(٢)؟

وهذه مسألة للناس فيها قولان معروفان، حكاهما شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره.

---

(١) الحديث علّقه البخاري في الصحيح «فتح الباري» (٦/ ٣٦٩)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وأشار الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣٦٩) أن البخاري وصله في كتاب «الأدب المفرد». وانظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٥ ـ ٧)، والحديث رواهُ مسلم «البر، والصلة، والآداب» (٢٦٣٨)، وأبو داود «الأدب» (٤٨٣٤)، وأحمد (٢/ ٢٩٥، ٥٢٧)، وابن حبان (٦١٦٨)، وغيرهم، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٦٦)، والطبراني في «الكبير» (٦١٦٩) (٦١٧٢)، والخطيب في «التاريخ» (٨/ ٢٠٥) من حديث سلمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٤)، (٨/ ٨٨)، (١٠/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «الروح» (ص٤٣٣).

القول الأول: أن الأرواح متقدمٌ خلقُها على خلق البدن، وممن ذهب إلى ذلك محمَّد بن نصر المروزي وأبو محمَّد ابن حزم، وحكاه ابن حزم **إجماعًا**.

ومن أدلة هؤلاء:

ـ الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الأعراف: ١١].

وجه الدلالة: أن «ثم» للترتيب والمهلة، ودلت الآية على أن خلقنا مقدم على أمر الله للملائكة بالسجود لآدم، ومعلوم قطعًا أن أبداننا حادثة بعد ذلك؛ فعُلم أن المراد الأرواح.

ـ الدليل الثاني: وقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وجه الدلالة: أن هذا الاستنطاق والإشهاد، إنما كان لأرواحنا؛ إذ لم تكن الأبدان حينئذٍ موجودة.

ـ الدليل الثالث: كما يؤيد ذلك الأحاديث الكثيرة التي تدل على أخذ الميثاق والإشهاد عليه؛ مما يدل على أن الله جعلهم أرواحًا، ثم صورهم واستنطقهم؛ فتكلموا، فأخذ عليهم العهد والميثاق.

القول الثاني: إن الأرواح تأخر خلقها عن الأجساد.

واستدل هؤلاء بما يأتي:

ـ الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحُجرات: ١٣].

وجه الدلالة: أن هذا الخطاب للإنسان الذي هو روح وبدن، فدل على أن جملته مخلوقة بعد خلق الأبوين.

ـ الدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النِّسَاء: ١].

وجه الدلالة: أن الآية صريحة في أن جملة النوع الإنساني ـ أبدانًا وأرواحًا ـ بعد خلق أصله، وهذا الدليل أصرح من سابقه.

❐ الترجيح:

القول الثاني هو الصواب. أما أدلة أصحاب القول الأول القائلين بأن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد؛ فالجواب عليها كما يلي:

الجواب عن دليلهم الأول: أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]؛ فإن الله ﷻ رتب الأمر بالسجود لآدم على خلقنا وتصويرنا، والمراد خلق أبينا آدم وتصويره، ووجَّه الخطاب لنا؛ لأن آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ هو أصل البشر، ونظيره قول الله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فهو خطاب لليهود في زمن النبي ﷺ، والمظلل عليه آباؤهم؛ لأن الأبناء لهم حكم الآباء.

الجواب عن دليلهم الثاني: وأما استدلالهم بآية الميثاق: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية؛ فيجاب عنه: بأن الآية لا تدل على خلق الأرواح قبل الأجساد خلقًا مستقرًّا، وإنما غايتها أن تدل على إخراج صورهم وأمثالهم في صور الذر واستنطاقهم، ثم ردهم إلى أصلهم، والذي صح إنما هو إثبات القدَر السابق وتقسيمهم إلى شقي وسعيد.

الجواب عن دليلهم الثالث: وأما الآثار المذكورة، فلا تدل ـ أيضًا ـ على سبق الأرواح الأجساد سبقًا مستقرًّا ثابتًا، وغايتها أن تدل ـ بعد صحتها وثبوتها ـ على أن بارئها وفاطرها ﷻ صور النسم وقدر خلقها وآجالها وأعمالها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له، ثم استمرت موجودة حية عالمة ناطقة كلها في موضع واحد، ثم ترسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قال ابن حزم: يجيء جملة بعد جملة على الوجه الذي سبق إليه التقدير أولًا، فيجيء خلق الخارج مطابقًا للتقدير السابق.

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٥):

هل تموت الروح؟ أم الموت للبدن وحده[(١)]؟

اختلف الناس في هذا على أقوال:

القول الأول: تموت الروح، وتذوق الموت، واستدلوا بما يأتي:

أولًا: قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وجه الدلالة: والروح نفس، فلا بُدَّ أن تذوق الموت.

ثانيًا: قول الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٦، ٢٧]، وقوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

وجه الدلالة: دلت الآيتان على أنه لا يبقى إلا الله وحده، وهذا يدل على أن الروح تموت.

ثالثًا: قالوا: إذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولى بالموت، وهذا الدليل عقلي.

رابعًا: استدلوا بقول الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله ـ تعالى ـ عن أهل النار أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

وجه الدلالة: أن الموتة الأولى هذه المشهودة، وهي للبدن والأخرى للروح.

خامسًا: قول الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزُّمر: ٦٨].

وجه الدلالة: وهذا يدل على أن الأرواح تصعق عند النفخ، ويلزم من ذلك موتها.

القول الثاني: أن الأرواح لا تموت، وإنما تموت الأبدان، واستدلوا بما يأتي:

أولًا: أن الأرواح خُلقت للبقاء، فلا تموت.

---

(١) انظر: «الروح» (ص١٩٥).

ثانيًا: الأحاديث الدالة على نعيم الروح وعذابها، بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها، ولو ماتت الأرواح؛ لانْقطع عنها النعيم والعذاب؛ فمن هذه الأحاديث:

١ ـ حديث: «**إِنَّ مَثَلَ رُوحِ المُؤْمِنِ الطَّائِرُ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ، حتَّى يُرْجِعَهَا اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ**»(١).

٢ ـ وحديث البراء بن عازب رضي الله عنه وفيه قصة العبد الكافر، أنها تنتزع روحه نزعًا شديدًا، أو تخرج منها ريح خبيثة، وتطرح روحه إلى أرض الطرحات(٢).

❐ الترجيح:

الصواب في المسألة أن يقال: موت النفوس هو: مفارقتها لأجسادها، وخروجها منها، فإن أُريد بموتها هذا القَدْر؛ فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية، وتضمحل وتصير عدمًا محضًا؛ فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها، في نعيم، أو عذاب.

- **وجه الترجيح**:

يرجح هذا ويدل له: أنه ـ سبحانه ـ أخبر أن أهل الجنة لا يذوقون فيها

---

(١) أخرجه النسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٤٢٧١) نحوه من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وتقدم تخريج هذا الحديث وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد في «مسنده» (١٨٠٦٣) من طريق أبي معاوية، قال: حدّثنا الأعمش، عن منهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب، قال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الأنصار... فساق الحديث بطوله. والحديث رجاله ثقات.

وأخرجه الحاكم (١/ ١١٤) من طريق محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبي، ثنا الأعمش، ثنا المنهال بن عمرو. (ح) ومن طريق أبي معاوية، عن الأعمش، ثنا المنهال بن عمرو، عن زاذان أبي عمر، قال: سمعت البراء بن عازب.

وقال: وقد رواه سفيان بن سعيد وشعبة بن الحجاج وزائدة بن قدامة وهم الأئمة الحفاظ عن الأعمش. اهـ. ثم أسند كل حديث: ثم قال: وفي هذا الحديث فوائد كثيرة لأهل السُّنَّة وقمع للمبتدعة ولم يخرجاه بطوله، وله شواهد على شرطهما يستدل بها على صحته. اهـ.

وأصله في البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١) مختصرًا من طريق آخر عن البراء بن عازب رضي الله عنه، كما تقدم قريبًا تخريج الحديث.

الموت إلا الموتة الأولى، وتلك الموتة هي مفارقة الأرواح للأجسام، والنصوص الدالة على بقائها تُحمل على بقائها منفصلة عن الجسد، وبهذا تجتمع الأدلة، ولا تختلف.

ـ **الجواب عن أدلة القول الأول:**

ـ أما استدلال الأولين على موت الروح بقوله ـ تعالى ـ حكاية عن أهل النار أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]؛ **فالمراد** أنهم كانوا أمواتًا، وهم نُطَفٌ في أصلاب آبائهم، وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة وإلا كانت ثلاث موتات.

ـ وأما استدلالهم بآية الصعق، وهي قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الزُّمر: ٦٨]؛ **فيجاب**: بأن صعق الأرواح عند النفخ في الصور، لا يلزم منه موتها، وأن الناس يصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت، وكذلك صعق موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يكن موتًا، والذي تدل عليه الآية أن نفخة الصعق موت، لكل مَن لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما مَن ذاق الموت، أو لم يكتب عليه الموت من الحور والولدان وغيرهم، فلا تدل الآية على أنه يموت موتة ثانية.

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٦):

تعلقها بالبدن؛ فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، تتغاير في الأحكام؛ أي: الخواص والآثار التي للبدن بسبب هذا التعلق:

أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنينًا، **ومن أحكام هذا التعلق:**

أنه ينمو الجنين، ويتحرك، ويحس، ولا يتنفس.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض، **ومن أحكام هذا التعلق:**

أنه يرضع، ويسمع الصوت، ويبصر، ويتكلم.

الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه، **ومن أحكام هذا التعلق**:

أنه يكتشف شيئًا لا يراه في وقت اليقظة.

الرابع: تعلقها به في البرزخ، وهو ما بين الحياتين، حياة الدنيا وحياة الآخرة، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه إلا أنها لم تفارقه فراقًا كليًّا، بحيث لا يبقى لها أية الْتفات الْبتة؛ فإنه وإن ورد ردها إليه وقت سلام المسلِّم، وورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه، إلا أن هذا الرد إعادة خاصة؛ لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة، فهي حياة خاصة، بين حياتي الدنيا والآخرة، **ومن أحكام هذا التعلق**:

أنه يتهيأ له سماع خاص؛ كسماع الملائكة، ويرى شيئًا من الحقائق كان جاهلًا به، ولا يراها الحي؛ كرؤيته لمكانه من الجنة أو النار.

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد: وهو أكمل أنواع تعلقاتها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، بل هي ضعيفة، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتًا، ولا نومًا، ولا فسادًا، **ومن أحكام هذا التعلق**:

الصلاحية للبقاء الأبدي.

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٧):

مبحث مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة[(١)]:

اختُلف في مستقر الأرواح ما بين الموت إلى يوم القيامة، هل هي في السماء أم في الأرض؟ وهل هي في الجنة أم لا؟ وهل توضع في أجساد غير أجسادها التي كانت فيها فتنعم، أو تعذب فيها، أم تكون مجردة؟ على أقوال:

القول الأول: أن أرواح المؤمنين في الجنة على تفاوت درجاتهم في عليين، أو أقل، وأرواح الكفار في النار على تفاوت دركاتهم في الدرك الأسفل، أو بعده.

---

(١) انظر: «الروح» (ص٣٠١).

وهذا أرجح الأقوال وأولاها وأصحها، وهو الذي دلت عليه النصوص:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩١ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ۝٩٢ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ۝٩٣ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٩٤].

وجه الدلالة: أنه قسَّم الأرواح إلى ثلاثة أقسام، وهذا ذكره ـ سبحانه ـ عقب ذكر خروج الروح من البدن بالموت.

٢ ـ وقولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ الآيات [الفجر: ٢٧]؛ قال غير واحد من الصحابة والتابعين: هذا يقال لها عند خروجها من الدنيا؛ يبشرها مَلَكٌ بذلك، كما في حديث البراء.

٣ ـ حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أن الملك يقول لها عند قبضها: «**أَبْشِرِي بِرَوْحٍ وَرَيْحَانٍ**»[(١)]، وهذا من ريحان الجنة، أو يقول لها: «**اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ**»[(٢)].

٤ ـ حديث: «**إِنَّ مَثَلَ رُوحِ الْمُؤْمِنِ الطَّائِرُ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يُرْجِعَهَا اللهُ إِلَى جَسَدِهِ، يَوْمَ يَبْعَثُهُ**»[(٣)]، هذا إذا لم يحبسهم عن الجنة كبيرة من كبائر الذنوب، ولا دَيْن، ويتلقاهم ربهم بالعفو عنهم والرحمة بهم. هذا أصح الأقوال في المسألة.

وهناك أقوال كثيرة أخرى:

القول الثاني: إن أرواحهم بفناء الجنة على بابها.

القول الثالث: على أفنية قبورهم.

القول الرابع: إن الأرواح مرسلة.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٦٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه ابنُ القيم في «الروح» (ص٤٩، ١٨٤)، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٤٥)، تصحيحه عن أبي نعيم الأصبهاني، وصححه الألباني رحمه الله.

(٢) تقدم تخريجه، وبهذا اللفظ عند أحمد (٤/ ٢٨٧) من حديث البراء بن عازب، وصحح إسناده البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٩٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٠): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح...».

(٣) سبق تخريجه قبل قليل.

القول الخامس: إن أرواح المؤمنين عند الله فقط، ولا مزيد.

القول السادس: أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وروح الكافر ببرهوت ـ بئر بحضرموت.

القول السابع: أرواح المؤمنين في عليين في السماء السابعة، وأرواح الكفار في سجين في الأرض السابعة.

القول الثامن: أرواح المؤمنين ببئر زمزم وأرواح الكفار ببئر برهوت.

القول التاسع: أرواح المؤمنين عن يمين آدم وأرواح الكفار عن شماله.

القول العاشر: **قال به ابن حزم**: مُسْتَقَرُّها من حيث كانت قبل خلق أجسادها.

القول الحادي عشر: **قال به أبو عمر بن عبد البر**: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم.

وهذه الأقوال كلها تخمين بلا دليل.

القول الثاني عشر: **قالت فرقة**: مستقرها العدم المحض؛ أي: تفنى بفناء الأجسام، وهذا قول من يقول: إن النفس عرض من أعراض البدن؛ كحياته وإدراكه، **وهذا قول فاسد مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة والتابعين؛** وهو أن الأرواح تعدم بموت البدن، كما تعدم سائر الأعراض المشروطة بحياته.

القول الثالث عشر: **قالت فرقة**: مستقرها بعد الموت أبدانٌ أُخر تُنَاسِبُ أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كل روح إلى بدن حيوان يشاكل تلك الروح، فتصير النفس السبعية إلى أبدان السباع، والكلبية إلى أبدان الكلاب، والبهيمية إلى أبدان البهائم، والدنية والسُّفْلية إلى أبدان الحشرات.

وهذا قول طائفة يسمَّون «التناسخية» منكري المعاد، وهذا أخبث الأقوال والآراء، وهو كفر ـ والعياذ بالله ـ، وهو قول خارج عن أقوال أهل الإسلام كلهم.

والصواب كما سبق أن أرواح المؤمنين في الجنة على تفاوت بينهم وأرواح الكفار في النار على تفاوت بينهم ولها صلة بالجسد.

ـ **والذي تلخص من النصوص**: أن الأرواح في البرزخ متفاوتة أعظم التفاوت، فمنها:

١ ـ أرواح في أعلى عليين في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء ـ

صلوات الله عليهم وسلامه ـ، وهم متفاوتون في منازلهم.

٢ ـ أرواح بعض الشهداء لا كلِّهم؛ لأن من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة بِدَيْنٍ عليه، كما في «المسند» عن عبد الله بن جحش رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِي إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ: **الْجَنَّةُ**، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: **إِلَّا الدَّيْنَ سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيلُ آنِفًا**»[(١)].

٣ ـ ومن الأرواح من يكون صاحبها محبوسًا على أبواب الجنة، كما في الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ: «**رَأَيْتُ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوسًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ**»[(٢)].

٤ ـ ومنها من يكون صاحبها محبوسًا في قبره.

٥ ـ ومُنهم من يكون صاحبها محبوساً في الأرض.

٦ ـ ومنها أرواح تكون في تنور الزناة والزواني.

٧ ـ ومنها أرواح في نهر الدم تسبح فيه تُلقم الحجارة.

كل هذا تشهد له السُّنَّة، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٨):

هل الأمَّارة واللوَّامة والمطمئنة نفس واحدة، أم هي ثلاثة أنفس[(٣)]؟

وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاثة أنفس:

نفس مطمئنة، ونفس لوَّامة، ونفس أمَّارة.

وأن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، **ويحتجون على**

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٣٩، ٣٥٠) من طريق محمد بن عمرو، قال: حدّثنا أبو كثير مولى الليثيين عن محمد بن عبد الله بن جحش أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ، فذكر الحديث، وأخرجه عن محمد بن عمرو به، أيضًا: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٠١٩)، وعن ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٣٠)، وهو في مسلم (١٨٨٥) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، نحوه.

(٢) الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١١، ١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٠)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه...»، وقد أخرجاه من حديث سمرة.

(٣) انظر: «الروح» لابن القيم (ص٥٥٠).

ذلك بالآيات الثلاث:

أحدها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

الثانية: وقول الله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١، ٢].

الثالثة: وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

ـ **والتحقيق: أنها نفس واحدة، ولكن لها صفات، وتُسمَّى باعتبار كل صفة باسم**؛ فهي أمَّارة بالسوء؛ لأنها دفعته إلى السيئة وحملته عليها، فإذا عارضها الإيمان؛ صارت لوامة؛ تفعل الذنب ثم تلوم صاحبها، بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان؛ صارت مطمئنة؛ ولهذا: قال النبي ﷺ: «**مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)، وقال ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٢).

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (٩):

في مسمَّى الإنسان: هل هو الروح، أو البدن، أو مجموعهما؟

للناس في مسمَّى الإنسان أربعة أقوال:

والذي عليه **جمهور العقلاء** أن الإنسان، هو البدن والروح معًا، وقد يطلق

---

(١) جاء هذا الحديث عن عمر بن الخطاب، من غير وجهٍ، كما أشار إلى ذلك الترمذي؛ فقد أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩٢١٩ ـ ٩٢٢٦)، وأحمد (١/ ١٨ ـ ٢٦)، والطيالسي (٣١)، وعبدُ بن حميد (٢٣)، والحاكم (١/ ١٩٧ ـ ١٩٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٩١)، والضياء في «المختارة» (٩٦ ـ ٩٨)، وابن حبان في «الصحيح» (٤٥٧٦، ٥٥٨٦، ٦٧٢٨، ٧٢٥٤)، وابن ماجه (٢٣٦٣)، بدون موضع الشاهد، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧١٠)، والحميدي في «المسند» (١/ ١٩)، والطبراني في «الأوسط» (١٦٥٩، ٢٩٢٩)، وأبو يعلى في «المسند» (١٤١، ١٤٢، ١٤٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٠٣، ٤٠٤، ٤٥١، ٤٥٢، ٩٤٦)، وفي بعضها مختصر؛ دون موضع الشاهد، والمحاملي في «الأمالي» (١/ ٢٤٢).
وموضع الشاهد من الحديث، ورد من ضمن خطبة عمر بن الخطاب المشهورة بـ «الجابية» ولها مصادر أخرى، غير ما ذكرنا، وقد نقل السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٤٣)، عن الحاكم عَدَّهُ هذه الخطبة من المتواتر. وانظر: «نظم المتناثر» (ص١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

اسمه على أحدهما دون الآخر بقرينة.

وكذلك اختلفوا في كلام الإنسان على أربعة أقوال:

هل هو اللفظ فقط؟

أو المعنى فقط؟

أو مجموعهما؟

أو كل واحد منهما؟

والصواب أن مسمى الكلام هو: اللفظ والمعنى معًا.

❐ ومن مباحث الروح (١٠):

هل تتلاقى أرواح الموتى وأرواح الأحياء وتتزاور وتتذاكر[(١)]؟

وجواب هذه المسألة:

أن الأرواح قسمان: أرواح معذبة، وأرواح منعمة، فالمعذبة في شغل بما هي فيه من العذاب عن التزاور والتلاقي، والأرواح المنعمة المرسلة غير المحبوسة تتلاقى وتتزاور، وتتذاكر ما كان منها في الدنيا، فتكون كل روح مع رفيقها الذي هو على مثل عملها، فروح نبينا محمد في الرفيق الأعلى، والدليل على تزاورها وتلاقيها قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وهذه المعية ثابتة في الدنيا، وفي دار البرزخ، وفي دار الجزاء، والمرء مع من أحب في هذه الدور الثلاث.

وقد أخبر الله عن الشهداء بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون، وأنهم يستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم، وأن يستبشرون بنعمة من الله وفضل، وهذا يدل على تلاقيهم.

وأما تلاقي أرواح الأحياء وأرواح الأموات، فشواهد هذه المسألة وأدلتها أكثر من أن تحصر، والحس والواقع شاهد بذلك، فتلتقي أرواح الأحياء والأموات؛ كما تلتقي أرواح الأحياء، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ

---

(١) انظر: «الروح» (ص١٦٩).

مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾ [الزُّمر: ٤٢]، فعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية قال: بلغني أن أرواح الأحياء والأموات تلتقي في المنام، فيتساءلون بينهم، فيمسك الله أرواح الموتى، ويرسل أرواح الأحياء إلى أجسادها[(١)]، ويدل على ذلك ـ أيضًا ـ أن الحي يرى الميت في منامه فيستخبره، ويخبره الميت بما لا يعلم الحي، فيصادف خبره كما أخبر في الماضي والمستقبل، وربما أخبره بمال دفنه الميت في مكان لم يعلم به سواه، وربما أخبره بدَيْن عليه، هذا معنى ما ذكره العلَّامة ابن القيم رحمه الله في كتاب «الروح»[(٢)].

❖ ❖ ❖

❐ ومن مباحث الروح (١١):

تميز الأرواح عن بعضها[(٣)]:

بأي شيء تتميز الأرواح بعضها من بعض بعد مفارقتها الأبدان؟ ومتى تتلاقى وتتعارف؟ وهل تتشكل إذا تجردت بشكل بدنها الذي كانت فيه وتلبس صورته أم كيف حالها؟

وجواب هذه المسألة:

لا يمكن الجواب على هذه المسألة إلّا على أصول أهل السُّنَّة التي تظاهرت عليها أدلة الكتاب والسُّنَّة والآثار والاعتبار والعقل، وهو القول بأنها ذاتٌ قائمة بنفسها؛ تصعد، وتنزل، وتتصل، وتنفصل، وتخرج، وتذهب، وتجيء، وتتحرك، وتسكن، **وعلى هذا أكثر من مائة دليل** كما قال تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرۡجِعِيٓ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧]، فأخبر أنه سوَّى النفس كما أخبر أنه سوَّى البدن في قوله: ﴿ٱلَّذِي

(١) انظر: «تفسير ابن جرير» (١١/ ٩).
(٢) انظر: «الروح» (ص٢١، ٢٩).
(٣) انظر: «الروح» (ص٢٠٢).

خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧]، فهو سبحانه سوَّى نفس الإنسان، كما سوى بدنه، بل سوَّى بدنه كالقالب لنفسه، وتسوية البدن تابع لتسوية النفس، والبدنُ موضوع له كالقالب لما هو موضوع له.

ومن هاهنا يُعلم أن النفس تأخذ من بدنها صورة تتميز بها عن غيرها، فإنها تتأثر وتنتقل عن البدن كما يتأثر البدن وينتقل عنها، فيكتسب البدن الطيب والخبث من طيب النفس وخبثها.

وتكتسب النفس الطِّيْبَ والخُبْث من طيب البدن وخبثه، فأشد الأشياء ارتباطًا، وتناسبًا، وتفاعلًا، وتأثرًا من أحدهما بالآخر: الروح والبدن؛ ولهذا يقال لها: اخرجي أيتها النفس الطيبة - إن كانت في الجسد الطيب -، واخرجي أيتها النفس الخبيثة - إن كانت في الجسد الخبيث -، والأعراض لا تُمسك، ولا تُنقل من يد إلى يد، وإذا كان هذا شأن الأرواح، فتميُّزها بعد المفارقة، يكون أظهر من تميز الأبدان، والاشتباه بينهما أبعد من اشتباه الأبدان، فإن الأبدان تشتبه كثيرًا، وأما الأرواح فقلما تشتبه.

وإذا كانت الأرواح العلوية - وهم الملائكة - يتميز بعضهم عن بعض من غير أجسام تحملهم، وكذلك الجن، فتميز الأرواح البشرية أولى.

هذا معنى ما ذكره العلَّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الروح».

وتتعلق بالروح بحوث كثيرة؛ لا نتمكن من الكلام عليها كلها في هذا الموضع.

الإيمان بعذاب القبر ونعيمه

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَبِعَذَابِ القَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ)

الشَّرْح

هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ الإيمان بعذاب القبر ونعيمه[(١)]، وأن المؤمن يُوْسَع له في قبره مد البصر، والفاجر يضيَّق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه، وأن كل إنسان يُسأل عن ربه، ودينه، ونبيه؛ فالمؤمن يثبته الله ـ نسأل الله أن يثبتنا وجميع المسلمين ـ، فيقول: الله ربي، والإسلام ديني، ومحمد نبيي.

والفاجر لا يستطيع أن يجيب عن هذه الأسئلة، فإذا سُئل: من ربك؟ يقول: هاها لا أدري، وإذا سئل عن دينه؟ يقول: هاها لا أدري، وإذا سئل عن نبيه؟ يقول: هاها لا أدري؛ سمعتُ الناسَ يقولون شيئًا فقلتُه، فيُضرب بِمِرْزَبَّة من حديد، فيصيح صيحةً يسمعه كُلُّ مَنْ خلق اللهُ إلا الثقلين، ولو سمعها الإنسان لصعق ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

وأما المنكرون لعذاب القبر ونعيمه؛ كالمعتزلة وغيرهم، فإنهم اعتمدوا على العقل وتركوا النصوص وراءهم ظهريًّا.

ومن شُبههم؛ قولهم: إن الإنسان قد خرجت روحه، فلا يتأتَّى أن يُنعم أو يُعذَّب، ونحن لا نرى إحساسًا عند المقبور، ولو فتحنا قبره فلا نرى شيئًا، فلا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨)، و«الروح» (ص٢٤٥ ـ ٢٧١).

نؤمن بشيء لا نحس به.

وطريقة المعتزلة في النصوص: إما أن يخطئوها من ناحية السند، أو يؤوِّلوها من ناحية المتن، ويقولون: هي أخبار آحاد، ولا يُحْتَج بها في مسائل العقائد.

❒ بحوث في عذاب القبر ونعيمه:

ثمت بحوث تتعلق بتلك الشُّبه والجواب عنها، والأسباب المنجية من عذاب القبر، وكذلك سؤال الملَكيْن للمقبور؛ هل هو للروح، أو للجسد؟ والسؤال في القبر أيضًا، هل هو عام في حق المسلمين والمنافقين والكفار؟ أو يختص بالمسلم والمنافق؟

وهناك ـ أيضًا ـ بحوث تتعلق بهذا في الأطفال والمجانين؛ هل يُمتحنون، أو لا يُمتحنون؟ وكذلك خطاب الملكين جميعَ الموتى في الأماكن المتعددة في الوقت الواحد، وكذلك عذاب القبر وعذاب البرزخ، ووجه تسميته برزخًا، وفي بيان أن عذاب القبر ينال من هو مستحق له؛ قُبِر أو لم يُقبر، وكذلك في بيان الحياة التي اختص بها الشهداء، كل هذه البحوث طويلة، **لا نتمكن من بسطها في هذا الموضع**.

❒ من مباحث عذاب القبر ونعيمه (١):

أقوال العلماء في عذاب القبر ونعيمه، وهل يقعُ على النفس والبدن، أو على أحدهما[(١)]؟

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه المسألة، فقال[(٢)]: بل العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا، **باتفاق أهل السُّنَّة والجماعة**؛ تنعم النفس وتعذَّب منفردة عن البدن، وتنعم وتعذب متصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون على الروح منفردة عن البدن.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٥ ـ ٢٩٦)، (٥/ ٥٢٥).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٢).

الخلاصةُ: في هذه المسألة ثلاثة أقوال شاذة، وثلاثة أقوال ليست شاذة.

❐ أولًا: الأقوال الشاذة:

القول الأول: أن النعيم والعذاب لا يكون إلا على الروح، والبدن لا يُنعّم، ولا يُعذَّب مطلقًا، وهذا قول الفلاسفة، والمنكرين لمعاد الأبدان، وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين.

القول الثاني: قول من ينكر عذاب الروح مطلقًا؛ فالروح ـ عندهم ـ بمفردها لا تُنعم ولا تُعذَّب، وإنما الروح هي الحياة، وهذا يقوله طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، كالقاضي أبي بكر وغيره.

القول الثالث: أن البرزخ ليس فيه نعيم ولا عذاب، بل لا يكون ذلك حتى تكون الساعة الكبرى، وهذا يقوله بعض المعتزلة ونحوهم؛ بناءً على أن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، وأن البدن لا ينعم ولا يعذب.

❐ ثانياً: الأقوال غير الشاذة:

مَن يقول بعذاب القبر، ويُقر بالقيامة، ويُثْبت معاد الأبدان والأرواح، **فلهم ثلاثة أقوال**:

أحدها: أنه على الروح فقط، ويقول بهذا كثير من المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام، وهو اختيار ابن حزم وطوائف من المسلمين من أهل الحديث وأهل الكلام.

الثاني: أنه عليها وعلى البدن بواسطتها.

الثالث: أنه على البدن فقط.

❐ أما مذهب سلف الأمة وأئمتها:

فإن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعَّمة أو معذَّبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا، ويحصل له معها النعيم أو العذاب، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى، أعيدت الأرواح إلى الأجساد، وقام الناس من قبورهم لرب العالمين.

ـ ومعاد الأبدان مُتَّفَقٌ عليه بين المسلمين واليهود والنصارى، فمن أنكر معاد الأبدان؛ فهو كافر بإجماع المسلمين، وبنص القرآن.

❐ أدلة أهل السنة:

واستدلَّ أهل السُّنَّة وسلف الأمة على أن النعيم والعذاب، يحصل لروح الميت وبدنه، بأدلة من الكتاب والسُّنَّة:

أولاً: من الكتاب:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥ ـ ٤٦].

وجه الاستدلال: أن الله أخبر في أول الآية، أنهم يُعْرَضُون على النار غدوًّا وعشيًّا، ثم قال في الختام: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾، فدل على أن العرض السابق إنما هو في القبر قبل يوم القيامة، وهذا يدل على إثبات عذاب القبر.

٢ ـ قول الله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطُّور: ٤٥ ـ ٤٧].

وجه الدلالة: أن قوله: ﴿عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ يحتمل أن يراد به: عذابهم بالقتل وغيره؛ في الدنيا، أو أن يراد به: عذابهم في البرزخ، وهو أظهر؛ لأن كثيرًا منهم مات، ولم يعذب في الدنيا، أو أن المراد أعم من ذلك، فيشمل مجموع الأمرين: عذابهم في الدنيا، أو في البرزخ، وعلى كل حال: ففيه إثبات عذاب القبر.

ثانيا: من السُّنَّة:

لقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلًا؛ تواترت معنًى لا لفظًا، بما يفيدُ القطع واليقين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا يُتكلم في كيفيته، إذ ليس للعقل وقوف على ذلك.

ومن هذه الأدلة:

١ ـ حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما وفيه: «**أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ**»[(١)]، وفيه في قصة العبد المؤمن، فيقول: «**أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ؛ اخْرُجِي إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ، قَالَ: فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ القَطْرَةُ مِنْ فِيِّ السِّقَاءِ**»[(٢)]، وفيه: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ، أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافْرِشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا**»، وفيه قصة العبد الكافر، فيقول: «**أَيَّتُهَا النَّفْسُ الخَبِيثَةُ، اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ، قَالَ: فَتَتَفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنَ الصُّوفِ المَبْلُولِ**»، وفيه: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ كَذَبَ، فَافْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا**».

وذهب إلى موجب هذا الحديث، جميعُ أهل السُّنَّة والحديث، كما سيأتي.

٢ ـ ما ذكره البخاري رحمه الله عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ**»، إلى قوله: «**فَأَمَّا المُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا**».

قال قتادة: وَذُكِرَ لنا أنه: «**يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ**»[(٣)].

٣ ـ ما في «الصحيحين» عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: **إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ، فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**، ثم أخذ جريدةً رَطبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغرز في كل قبر واحدةً، قَالوا: يا رسول الله لم فعلت؟ قَالَ: **لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»[(٤)].

---

(١) سبق تخريج حديث البراء بن عازب، وفي لفظ أبي داود (٤٧٥٣)، ولفظ أحمد (١٨٠٦٣): «استعيذوا بالله من عذاب القبر».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس، قال الحافظ في «الفتح» (٣/٢٣٨): «زادَ مسلمٌ من طريق شيبان، عن قتادة (سبعون ذراعًا، ويملأ خضرًا إلى يوم يبعثون) ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة».

(٤) أخرجه البخاري (٢١٨) واللفظ له، ومسلم (٢٩٢).

٤ ـ في «صحيح أبي حاتم» عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا قُبِرَ أَحَدُكُمْ ـ أَوِ الإِنْسَانُ ـ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِما: الْمُنْكَرُ، وَالآخَرُ النَّكِيرُ...**»[(١)] الحديث.

٥ ـ في «صحيح مسلم» عن ابن عباس ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهم هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ: يقولُ: **قولوا: اللَّهُمَّ إنا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المسيح الدَّجَّال، وأعوذ بك من فتنة المَحْيَا وَالمَمَاتِ**»[(٢)].

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٢):

شُبه المنكرين لعذاب القبر ونعيمه:

المنكرون لعذاب القبر، ونعيمه، وسعته، وضيقه، وكونه حفرة من حفر النار، أو روضة من رياض الجنة، وكون الميت يجلس ويقعد فيه؛ الذين أنكروا هذا هم من الملاحدة والزنادقة، ومن تبعهم من أهل الكلام كالمعتزلة.

ـ وقد تعلقوا بشبه عقلية، حَكَّموها على النصوص وقالوا: كل حديث يخالف مقتضى العقل والحس يُقطع بتخطئة قائله فقاسوا الغائب على الشاهد، وقاسوا أحوال الآخرة على أحوال الدنيا؛ **فمن تلك الشبه العقلية أنهم قالوا:**

إننا إذا كشفنا القبر فلا نجد فيه ملائكة عميًا صمًّا يضربون الموتى بمطارق من حديد، ولا نجد هناك حيات، ولا ثعابين، ولا نارًا تتأجج، ولو كشفناه في حالة من الأحوال؛ لوجدناه لم يتغير، ولو وضعنا على عينيه الزئبق، وعلى صدره الخردل؛ لوجدناه على حاله، ثمَّ كيف يفسح له مد بصره، أو يضيّق عليه ونحن نجده بحاله؟! ونجد مساحته على حد ما حفرنا؛ لم تزد ولم تنقص، وكيف يتسع ذلك اللحد الضيق له وللملائكة؟!

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٧١)، وأبو حاتم ابن حبان (٣١١٧)، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، قال أبو عِيسَى الترمذي: «حديثٌ حسنٌ غريبٌ». اهـ، وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٤٦٥): «إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم». اهـ.

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٠).

وقالوا: نحن نرى المصلوب على خشبة مدة طويلة لا يُسأل، ولا يجيب، ولا يتحرك، ولا يتوقد جسمه نارًا، ومن افترسته السباع، ونهشته الطيور، وتفرقت أجزاؤه في أجواف السباع، وحواصل الطيور، وبطون الحيتان، ومدارج الرياح، كيف تُسأل أجزاؤه مع تفرقها؟! وكيف يتصور مسألة الملكين لمن هذا وصفه؟! وكيف يصير القبر على هذا روضة من رياض الجنة؟! أو حفرة من حفر النار؟! وكيف يُضيق عليه حتى تلتئم أضلاعه؟!

والجواب عن هذه الشبه من وجوه:

أولًا: أن الرسل لم يخبروا بما تُحيلُه العقول، وتقطع باستحالته، ولكن الرسل يخبرون بما تحار به العقول، **فإن أخبارهم قسمان**:

أحدهما: ما تشهد به العقول والفطر.

ثانيهما: ما لا تدركه العقول بمجردها؛ كالغيوب التي أخبروا بها، عن تفاصيل البرزخ واليوم الآخر، وتفاصيل الثواب والعقاب.

ثانيًا: أن الله ﷻ جعل الدور ثلاثة: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القرار، وجعل لكل دار أحكامًا تختص بها، وركب هذا الإنسان من بدن، ونفس، وجعل أحكام دار الدنيا على الأبدان، والأرواح تبعًا لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبعًا لها، فإذا جاء يوم الحشر وقيام الناس من قبورهم؛ صار الحكم والنعيم والعذاب، على الأرواح والأجساد جميعًا.

ثالثًا: أن الله ﷻ جعل أمر الآخرة، وما كان متصلًا بها؛ غَيْبًا، وحجبها عن إدراك المكلفين في هذه الدار، وذلك من كمال حكمته؛ وليتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم.

رابعاً: هب أن النار التي في القبر، والخضرة، ليست من نار الدنيا، ولا من زرع الدنيا، فيشاهدها من شاهد نار الدنيا وخضرتها، وإنما هي من نار الآخرة وخضرتها، وهي أشد من نار الدنيا، فلا يحس بها أهل الدنيا، فإن الله ـ سبحانه ـ يحمي عليه ذلك التراب والحجارة التي عليه، وتحته، حتى يكون أعظم حرًّا من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسوا بذلك، بل أعجب من هذا أن الرجلين يُدْفَنان أحدهما إلى جنب الآخر، وهذا في حفرة من حفر النار؛ لا

يصل حرها إلى جاره، وذلك الثاني في روضة من رياض الجنة، لا يصل رَوْحُها ونعيمها إلى جاره.

خامسًا: أن الله ﷻ يحدث في هذه الدار ما هو أبلغ من ذلك، فقد أرانا الله فيها من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير، فمن ذلك:

١ ـ جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان ينزل على النبي ﷺ ويتمثل له رجلًا، ويكلمه بكلام يسمعه، ومن إلى جانب النبي ﷺ لا يراه ولا يسمعه، وكذلك غيره من الأنبياء.

٢ ـ أن الجن موجودون ولا نراهم، ويتحدثون ويتكلمون بالأصوات المرتفعة بيننا، ونحن لا نسمعهم.

٣ ـ أنَّ الملائكة تضرب الكفار بالسياط، وتضرب رقابهم، وتصيح بهم، والمسلمون معهم لا يرونهم، ولا يسمعونهم؛ كما حدث ذلك في غزوة بدر وغيرها.

٤ ـ النخل والحنظل كل منهما يشَرب من ماء واحد؛ ويختلف الطلع.

٥ ـ مما وقع في العصر الحاضر من شأن الكهرباء التي تصعق مَن على الأرض، ولا تصعق مَن على الخشب.

فهذه كلها أمور أرادها الله في الدنيا.

ـ **الخلاصة**: أن هذه الشبه مبنية على القياس مع الفارق؛ وهو: قياس الغائب على الشاهد، وقياس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا، وهذا قياسٌ فاسدٌ، وهو خوض في أمر الغيب؛ فأحوال الآخرة مجهولة لنا، وأحوال الدنيا معلومة لنا، فكيف يقاس مجهول على معلوم؟! وكيف يقاس الغائب على الشاهد؟! فإن الله لا يقاس بخلقه، وسر المسألة: أن هذه السعة والضيق، والإضاءة، والخُضرة، والنار التي في القبر، ليست من جنس المعهود في هذا العالم، وعَوْدُ الروح إلى الجسد، ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادة غير المألوفة في الدنيا، والله ﷻ إنما أشهد بني آدم ما كان فيها، فأما ما كان من أمر الآخرة، فقد أسبل عليه الغطاء؛ ليكون الإقرار به والإيمان سببًا لسعادتهم، فإذا كشف عنهم الغطاء، صار عيانًا مشاهدةً.

ومن الشبه التي تمسكوا بها ما يتعلق بالإسناد:

لمَّا كانت طريقة المعتزلة في النصوص إما أن يُخطئوها من ناحية السند، أو يؤوِّلوها من جهة المتن، فإنهم قالوا في حديث البراء بن عازب: إنه آحاد فلا يحتج به في مسألة العقائد.

- الجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

١ - يجاب عن طعنهم في حديث البراء بأن يقال: إنه وإن كان آحادًا، فله شواهد يرتقي بها.

٢ - ويقال: إن الأخبار تواترت معنًى لا لفظًا عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلًا، وهي تفيد اليقين، فتصلح للاحتجاج بها في العقائد، بل إنه إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ، فإنه يحتج به في العقائد وغيرها، ولو كان خبر آحاد، **وتقسيم الأخبار إلى قسمين**: خبر آحاد، لا يحتج به في العقائد، وخبر متواتر يحتج به في العقائد؛ هذا إنما ابتدعه أهل البدع من المعتزلة وغيرهم.

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٣):

الحكمة في عدم اطلاع الثقلين على ما يحصل للمقبور في قبره:

قال العلماء: الحكمة في ذلك هي: أن الله - تعالى - لو أَطْلَعَ عباده على ما يحدث للمقبور في قبره؛ لزالت حكمة التكليف والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس؛ كما في «صحيح مسلم»، من حديث أنس رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «**لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**»[(١)].

ولمَّا كانت الحكمةُ منتفيةً في حق البهائم، سَمِعَتْهُ وَأَدْرَكَتْهُ؛ ولأن الناس لا يطيقون رؤيتها وسماعها، والعبد أضعف بصرًا وسمعًا من أن يَثْبُتَ لمشاهدة عذاب القبر، وكثير ممن أشهده الله ذلك صعق وأغشي عليه، ولم ينتفع بالعيش زمنًا، وبعضهم كشف قناع قلبه فمات.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٨) وأخرجه أيضًا من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه برقم (٢٨٦٧)، ولفظ حديث أبي سعيد: «**فلولا أن لا تدافنوا لدعوتُ الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه...**».

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٤):

الأسباب التي يعذب بها أصحاب القبور[١]:

الأسباب نوعان: نوع مجمَل، ونوع مفصَّل:

النوع الأول: السبب المجمل؛ إن أهل القبور المعذَّبين، إنما يعذبون على جهلهم بالله ـ تعالى ـ وإضاعتهم لأمره وارتكابهم لمعاصيه، فلا يعذِّب الله روحًا عَرَفَتْهُ، وأحبته، وامتثلت أمره، واجتنبت نهيه، فإن عذاب القبر وعذاب الآخرة أثر سخط الله على عبده، ومن أغضب الله وأسخطه في هذه الدار ثم لم يتب فمات على ذلك؛ كان له من عذاب البرزخ بقدر غضب الله وسخطه عليه، ومُستقل، ومُستكثر، ومصدق، ومُكذب.

النوع الثاني: السبب المفصَّل؛ وهو كما ورد في النصوص؛ من النميمة، وعدم الاستبراء من البول، وأكل لحوم الناس، ومن صلَّى صلاة بغير طهور، ومن مرَّ على مظلوم فلم ينصره، ومن كذب الكذبة تبلغ الآفاق، ومن يقرأ القرآن وينام عنه بالليل، ولا يعمل به بالنهار، ومن تتثاقل رؤوسهم عن الصلاة، ومن لا يؤدي زكاة ماله، والزاني، ومن يقوم في الفتن بالكلام والخطب، والغلول من الغنيمة، وأكل الربا، وقد أخبر النبي ﷺ عن الرجلين اللّذين رآهما يعذبان في قبورهما، يمشي أحدهما بالنميمة بين الناس، ويترك الآخر الاستبراء من البول[٢]، فهذا تركَ الطهارةَ الواجبة، وذاك ارتكب السبب المُوقع للعداوة بين الناس بلسانه، وإن كان صادقًا، وفي هذا تنبيه على أن الموقع بينهم العداوة بالكذب والزور والبهتان: أعظم عذابًا، كما أن في ترك الاستبراء من البول تنبيهًا على أن من ترك الصلاة ـ التي الاستبراء من البول بعض واجباتها وشروطها ـ هو أشد عذابًا، وفي حديث شعبة: «**أَمَّا أَحَدُهُمَا، فَكَانَ يَأْكُلُ لُحُومُ النَّاسِ**»[٣]، فهذا مغتاب، وذلك نمَّام.

---

(١) انظر: «الروح» (ص٢٧٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي (٢٦٤٦) عن شعبة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، وعزاه الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٤٧١) إلى الطيالسي، عن ابن عباسٍ، وجوَّد إسناده، وأصله في «الصحيحين» من حديث ابن عباسٍ. لكن بلفظ: «فكان يمشي بالنميمة».

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي ضرب سوطًا امتلأ القبر عليه نارًا؛ لكونه صلَّى صلاة واحدة بغير طهور، ومرَّ على مظلوم فلم ينصره[(١)].

وفي حديث سمرة في «صحيح البخاري» في تعذيب من يكذب الكذبة تبلغ الآفاق، وتعذيب من يقرأ القرآن ثم ينام عنه بالليل ولا يعمل به بالنهار، وتعذيب الزناة والزواني، وتعذيب آكل الربا كما شاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم في البرزخ[(٢)].

وفي حديث أبي هريرة الذي فيه رَضْخ رؤوس أقوام بالصخر؛ لتثاقل رؤوسهم عن الصلاة، والذين يسرحون بين الضريع والزقوم؛ لتركهم زكاة أموالهم، والذين يأكلون اللحم المنتن الخبيث لزناهم، والذين تُقرض شفاههم بمقاريض من حديد؛ لقيامهم في الفتن بالكلام والخطب[(٣)].

---

(١) رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٢١٢) قال: حدّثنا فهدُ بن سليمان قال: ثنا عمرو بن عون الواسطي، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان، عن عاصم، عن شقيق، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فَذَكَرَهُ. وهذا إسناد رجاله ثقات، ما عدا جَعْفَر بن سليمان، وهو الضُّبَعِي؛ صدوق زاهد، لكنه يتشيّع، كما في «التقريب» (٩٤٢)، وعاصم بن أبي النَّجُود الكوفي، صدوقٌ له أوهام، كما في «التقريب» (٣٠٥٤)، والحديث عَزاهُ المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٣٢) إلى أبي الشيخ في كتاب «التوبيخ» وصدَّره بقوله: «رُوِيَ» المُشعِر بضعفه.
وجاء من حديث ابن عمر مرفوعًا، بنحوه، عند الطبراني في «الكبير» (١٣٦١٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٨): «رواه الطبراني، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي؛ وهو ضعيف».
لكن في إسناده عند الطبراني أيضًا؛ أيوب بن نهيك، قال أبو حاتم ـ كما في «الجرح والتعديل» (٩٣٠) ـ: «هو ضعيف الحديث»، وقال أبو زرعة ـ كما في المصدر السابق نفسه ـ: «لا أُحدّثُ عن أيوب بن نهيك.. هو منكر الحديث»، ونقل الحافظ في «اللسان» (١٥١٧)، عن الأزدي أنه قال عنه: «متروك»، ونقل أيضًا عن ابن حبان أنه ذكره في «ثقاته» وقال: «يخطىء»، وقال الذهبي في «المغني» (٨٣٧): «تركوهُ».

(٢) أخرج البخاري (٦٠٩٦) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**رأيتُ رجلين أتياني، قالا: الذي رأيتَهُ يُشقُّ شدْقُه فكذابٌ يكْذِبُ بالكِذْبة تُحمَل عنه حتى تبلغَ الآفاق فيُصْنع به إلى يوم القيامة**».
وأخرجه في (١٣٨٦) و(٧٠٤٧) مطولًا عن سمرة بن جندب.

(٣) عزاه الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٣٦) للبزار، وقال: رواه البزار ورجاله موثقون إلا أن الربيع بن أنس قال عن أبي العالية أو غيره فتابعيه مجهول، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ١٩٨)، أيضًا إلى أبي يعلى، وابن جرير، ومحمد بن نصر المروزي في كتاب «الصلاة»، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي، كلهم؛ عن أبي هريرة، =

وقد أخبر النبي ﷺ عن صاحب الشملة، التي غلَّها من المغنم، أنها تشتعل عليه نارًا في قبره(١)، هذا وله فيها حق، فكيف بمن ظلم غيره ما لا حق له فيه؟

وبالجملة: فعذاب القبر، عن معاصي القلب، والعين، والأذن، واللسان، والبطن، والفرج، واليد، والرجل، والبدن كله.

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٥):

الأسباب المنجية من عذاب القبر(٢):

الأسباب نوعان: سبب مجمل، وسبب مفصَّل:

النوع الأول: السبب المجمل: فهو تجنب الأسباب التي تقتضي عذاب القبر، **ومن أنفعها**: أن يجلس الرجل ـ عندما يريد النوم ـ لله ساعة يحاسب نفسه فيها على ما خسره وربحه في يومه، ثم يجدد له توبة نصوحًا بينه وبين الله، فينام على تلك التوبة، ويعزم على ألا يعاود الذنب إذا استيقظ، ويفعل هذا كل ليلة، فإن مات من ليلته؛ مات على توبة، وإن استيقظ؛ استيقظ مستقبلًا للعمل، مسرورًا بتأخير أجله، حتى يستقبل ربه، ويستدرك ما فاته، وليس للعبد أنفع من هذه النومة، ولا سيما إذا عقَّب ذلك بذكر الله واستعمال السنن التي وردت عن رسول الله عند النوم، حتى يغلبه النوم، فمن أراد الله به خيرًا وفقه لذلك، ولا قوة إلا بالله.

النوع الثاني: السبب المفصل: وهو مما دلَّت عليه الأحاديث عن رسول الله ﷺ فيما ينجي من عذاب القبر، فمنها:

١ ـ ما رواه مسلم في «صحيحه» عن سلمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**رِباطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيامِ شَهْرٍ وَقِيامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ**

= وقال الإمام ابن كثير في «التفسير» (٣/ ١٨)، عن رواية أبي هريرة هذه: «مطولة جدًّا، وفيها غرابة»، وقال بعد أن ساقه ـ كما في «التفسير» (٣/ ٢٢): «... وهذا الحديث في بعض ألفاظه غرابة ونكارة شديدة...»، وقال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١/ ٢٧٧): «... تفرد به أبو جعفر الرازي، وليس هو بالقوي، والحديث منكر، يشبه كلام القُصاص؛ إنما أوردته للمعرفة، لا للحُجة».

(١) انظر: ما رواه البخاري (٤٢٣٤)، ومسلم (١١٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: «الروح» (ص٢٧٨).

الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الفَتَّانَ»[١]، وأخرج الترمذي من حديث فضالة بن عبيد عن رسول الله ﷺ قال: «**كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِنَّهُ يُنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَيَأْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ**»[٢].

٢ ـ ما روي عن النبي ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَالُ المُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ إِلَّا الشَّهِيدَ؟ قَالَ: **كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً**»[٣].

٣ ـ ما في «جامع الترمذي» أيضا من قوله ﷺ في سورة الملك: «**هِيَ المَانِعَةُ، هِيَ المُنْجِيَةُ، تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ**»[٤].

٤ ـ ما في «سُنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «**مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا، وَوُقِيَ فِتْنَةَ القَبْرِ**»[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (١٩١٣). قال النووي في «شرح مسلم» (١٣/ ٦١): «ضبطوا (أمن الفتّان) بوجهين: **أحدهما**: (أمِنَ) بفتح الهمزة وكسر الميم من غير واو، **والثاني**: (أُومن) بضم الهمزة وبواوٍ)».

(٢) أخرجه الترمذي (١٦٢١) واللفظ له، وأبو داود (٢٥٠٠)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٤٣٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٨٩٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٨١)، والطبراني في «الكبير» (١٢٨٣٣). جميعًا من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.
وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».
وقال أبو نعيم: «غريب من حديث أبي الجوزاء لم نكتبه مرفوعًا مجودًا إلا من حديث يحيى بن عمرو، عن أبيه». اهـ.
قال المزي في ترجمة يحيى بن عمرو بن مالك النكري نقلًا عن ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن يحيى بن عمرو بن مالك، عن أبيه، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس كلها غير محفوظة، تفرد بها يحيى بهذا الإسناد». اهـ.

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٦١٥)، وأبو يعلى (٦١٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٥٢٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٩٥) و(٩٨٩٧). جميعًا من طريق: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، مرفوعًا، ولفظه: «**من مات مريضًا مات شهيدًا ووقي فتنة القبر وغدي وريح عليه برزقه من الجنة**»، =

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٦):

السؤال في القبر من الملَكين: هل هو للروح أم ماذا؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ(١): الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البدن وقت السؤال.

وسؤال البدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس، وأنكره الجمهور.

وقابلهم آخرون، فقالوا: السؤال للروح بلا بدن، وهذا قاله ابن ميسرة وابن حزم وكلاهما غلط، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك على الروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص، وترجيح مذهب الجمهور أنه للروح والبدن، **قالوا**: قد كفانا رسول الله ﷺ أمر هذه المسألة وأغنانا عن أقوال الناس، حيث صرح بإعادة الروح إليه في أحاديث كثيرة؛ منها:

الحديث الأول: حديث البراء بن عازب، وفيه: «**فَتُعَادُ الرُّوحُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ، فَيَقُولَانِ: وَمَا عِلْمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ، وَعَمِلْتُ بِهِ، وَصَدَّقْتُ**»، وفي قصة العبد الكافر: «**فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيَقُولَانِ لَهُ مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهَا لَا أَدْرِي، وَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهَا لَا أَدْرِي...**»(٢) الحديث.

وذهب إلى القول بموجب هذا الحديث جميع أهل السُّنَّة، قال ابن منده ـ بعد

= والحديث مداره على إبراهيم بن محمد: وهو متروك، كما في ترجمته في التهذيبين. وفي «العلل» لابن أبي حاتم (١/١٠٧٦/١٠٦٠): «سألت أبي عن حديث رواه ابن جريج، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**من مات مريضًا مات شهيدًا، ووقي فتَّانَ القبر**». قال أبي: هذا خطأ، إنما هو من مات مرابطًا، غير أن ابن جريج هكذا رواه، وإبراهيم بن محمد هو عندي ابن أبي يحيى، وسئل أبو زرعة، عن هذا الحديث، فقال: الصحيح من مات مرابطًا».اهـ. وذكر الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢١٦).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/٤٤٦).

(٢) سبق تخريجه.

سياق حديث البراء ـ[١]: هذا حديث ثابت مشهور مستفيض، صححه جماعة من الحفاظ، ولا نعلم أحدًا من أئمة الحديث طعن فيه، بل رووه في الكتب، وتلقوه بالقبول، وجعلوه أصلًا من أصول الدين في عذاب القبر، ونعيمه، ومسُاءَلة منكرٍ، ونكير، وقبض الأرواح، وصعودها بين يدي الله، ثم رجوعها إلى القبر.

الحديث الثاني: ما ذكره البخاري عن سعيد، عن قتادة، عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ...**»، إلى قوله: «**فَأَمَّا المُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُه، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا**»[٢].

الحديث الثالث: وفي «صحيح أبي حاتم» عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**إِذَا قُبِرَ أَحَدُكُمْ، ـ أَوِ الإِنْسَانُ ـ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لأَحَدِهِمَا: مُنْكَرٌ وَالآخَرُ نَكِيرٌ...**»[٣] الحديث.

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٧):

هل السؤال في القبر عام في حق المسلمين والمنافقين والكفار؟ أم يختص بالمسلم والمنافق؟

القول الأول: قال أبو عمر بن عبد البر في كتاب «التمهيد»[٤]: [الآثار الثابتة في هذا الباب، إنما تدلُّ على أن الفتنة في القبر لا تكون إلا لمؤمنٍ أو منافق، ممن كان في الدنيا منسوبًا إلى أهل القبلة ودين الإسلام بظاهر الشهادة، وأما الكافر الجاحد المبطل، فليس ممن يسأل عن ربه ودينه ونبيه، وإنما يُسْأَل عن هذا أهل الإسلام، والله أعلم. ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]]. اهـ.

(١) انظر: «الإيمان» لابن منده (٢/ ٩٦٤) بتصرف.
(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٤) واللفظ له؛ وأخرجه أيضًا برقم (١٣٣٨) مثله مع اختلاف يسيرٍ، وأخرجه مسلم (٢٨٧٠) من حديث شيبان، عن قتادة، به.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٥٢).

القول الثاني: أن السؤال للكافر والمسلم؛ فإن القرآن والسنة يدلان على هذا. فمن ذلك:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

٢ ـ في «الصحيحين» عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ**»(١)، وذكر الحديث، زاد البخاري: «**وَأَمَّا المُنَافِقُ وَالكَافِرُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُه النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ، وَلَا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمطارِق مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غير الثَّقَلَيْنِ**»، هكذا في البخاري(٢)، «**وَأَمَّا المُنَافِقُ وَالكَافِرُ**» ـ بالواو ـ.

٣ ـ وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «كُنَّا فِي جَنَازَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلى فِي قُبُورِهَا، فَإِذَا الإِنْسَانُ دُفِنَ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ جَاءَهُ مَلَكٌ وَفِي يَدِهِ مِطْرَقَةٌ، فَأَقْعَدَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: صَدَقْتَ، فَيُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، فَيَقُولُ: هَذَا مَنْزِلُكَ لَوْ كَفَرْتَ بِرَبِّكَ، وَأَمَّا الكَافِرُ وَالمُنَافِقُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ، وَلَا اهْتَدَيْتَ، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى الجَنَّةِ، فَيَقُولُ لَهُ: هَذَا مَنْزِلُكَ لَوْ آمَنْتَ بِرَبِّكَ، فَأَمَّا إِذَا كَفَرْتَ، فَإِنَّ اللهَ أَبْدَلَكَ بِهِ هَذَا، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ**»(٣) الحديث.

---

(١) سبق تخريجه قبل قليل.
(٢) أخرج البخاري هذا اللفظ في الجنائز (١٣٧٤) من حديث أنس رضي الله عنه «بالواو».
(٣) أخرجه أحمد (٣/٣)، والطبري في «التفسير» (١٣/٢١٤)، وابن حبان في «الصحيح» (١٠٠٠)، وابن أبي شيبة (١٢٠٢٨) مختصرًا، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٨٦٥)، وابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (١٤٥٦)، من طريق داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وصححه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٣٠)، وابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/١٧٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٤٨): «ورجاله رجالُ الصحيح».
والحديث أصله في مسلم (٢٨٦٧) من طريق: ابن علية عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، عن زيد بن ثابت مرفوعًا، وفيه: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها**»، فجعله من مسند زيد بن ثابت.

٤ ـ في حديث البراء بن عازب ﷺ الطويل «**وَأَمَّا المؤمِنُ إِذَا كَانَ فِي قُبُلٍ مِنَ الآخِرَةِ وَانْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا نَزَلَ عَلَيْهِ المَلَائِكَةُ مِنَ السَّمَاءِ، مَعَهُمْ مُسُوحٌ**»، وذكر الحديث إلى أن قال: «**ثُمَّ تُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ فِي قَبْرِهِ**»(١)، وذكر الحديث، وفي بعض روايات حديث البراء: «**وَأَمَّا الفَاجِرُ**»(٢)، واسم الفاجر في عرف القرآن والسُّنَّة يتناول الكافر قطعًا.

وهذه الأدلة صريحة في أن السؤال للكافر والمنافق، كما رواه مسلم.

وأما قول أبي عمر بن عبد البر ﷺ: [وأما الكافر الجاحد المنكر فليس ممن يسأل عن ربه ودينه] فيقال له: ليس كذلك، بل هو من جملة المسؤولين، وأولى بالسؤال من غيره، وقد أخبر الله في كتابه أنه يسأل الكافر يوم القيامة؛ قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحِجر: ٩٢، ٩٣]، فإذا سُئلوا يوم القيامة، فكيف لا يسألون في قبورهم.

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (٨):

وجه تسميته برزخًا:

ينبغي أن يُعلم أن عذاب القبر ونعيمه اسم لعذاب البرزخ ونعيمه، وهو ما بين الدنيا والآخرة؛ قال تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وهذا البرزخ يشرف أهله فيه على الدنيا والآخرة، وسمي عذاب القبر ونعيمه وأنه روضة أو حفرة نار؛ باعتبار غالب الخلق.

---

(١) سبق تخريجه قبل قليل.

(٢) أخرجه الحاكم (١/ ٩٤) ولفظه: «**وأما الفاجر فإذا كان في قبل من الآخرة وانقطاع من الدنيا أتاه ملك الموت فيقعد ثَمَّ رأسه**». من طريق محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبي، ثنا الأعمش، ثنا المنهال بن عمرو. (ح) ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش، ثنا المنهال بن عمرو، عن زاذان أبي عمر قال: سمعت البراء بن عازب.
وقال: وقد رواه سفيان بن سعيد وشعبة بن الحجاج وزائدة بن قدامة وهم الأئمة الحفاظ عن الأعمش.اهـ. ثم أسند كل حديث: ثم قال: وفي هذا الحديث فوائد كثيرة لأهل السُّنَّة وقمع للمبتدعة، ولم يخرجاه بطوله، وله شواهد على شرطهما يستدل بها على صحته.اهـ. وقد تقدم تخريجه.

وعذاب القبر يناله من هو مستحق له؛ قُبر أو لم يقبر، فمن أكلته السباع، أو احترق حتى صار رمادًا، أو نُشر في الهواء، أو صُلب، أو غرق في البحر: وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور، وكذلك المصلوب، ومن أكلته الطيور لهم من عذاب البرزخ ونعيمه قسطه الذي تقتضيه أعمالهم، حتى لو عُلِّقَ الميتُ على رؤوس الأشجار؛ في مهب الرياح؛ لأصاب جسمه من عذاب البرزخ، حظه ونصيبه، ولو دفن الرجل الصالح في تابوت من النار؛ لأصاب جسده من نعيم البرزخ وروحه، نصيبهُ وحظُّه، فيجعل الله النار على هذا بردًا وسلامًا، والهواء على ذلك نارًا وسمومًا، فعناصر العالم وموادُّه منقادة لربها وفاطرها وخالقها، يصرّفها كيفما يشاء، ولا يستعصي عليه منها شيء أراده.

وما ورد من إجلاسه واختلاف أضلاعه، ونحو ذلك، فهو حق، ويجب أن يفهم عن الرسول مراده من غير غُلُوٍّ ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمل، ولا يُقصر به عن مراده ما قصده من الهدى والبيان، وكم حصل بإهمال ذلك، والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب، ما لا يعلمه إلا الله.

وسوءُ الفهم عن الله ورسوله، أصلُ كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، والله المستعان.

❐ ومن المباحث في عذاب القبر ونعيمه (٩):

هل هو دائم أو منقطع(١)؟

والجواب: أنه نوعان:

الأول: نوع دائم، وهو عذاب الكفار، ويدل عليه:

١ ـ قولُ الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

٢ ـ حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما في قصة الكافر: «**ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى**

(١) انظر: «الروح» (ص٢٩٨).

النَّارِ، فَيَنْظُرُ إِلَى مَقْعَدِهِ فِيهَا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، رواه الإمام أحمد[(١)]، وفي بعض طرقه: «**وافتحوا له بابًا إلى النار قال: فيأتيه من حرها وسمومها**»[(٢)].

النوع الثاني: عذاب إلى مدة مؤقتة، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفَّت جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه كما يعذب في النار مدة، ثم يزول عنه العذاب، وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء، أو صدقة، أو استغفار، أو حج يصل إليه من أقاربه أو غيرهم، وهذا كما يشفع الشافع في المعذَّب في الدنيا، فيخلص من العذاب بشفاعته، لكن هذه شفاعة قد لا تكون بإذن المشفوع عنده، والله ـ سبحانه ـ لا يتقدم أحد بالشفاعة بين يديه إلا من بعد إذنه، فهو الذي يأذن للشافع أن يشفع، إذا أراد أن يرحم المشفوع له.

❐ ومن المباحث في عذاب القبر ونعيمه (١٠):

ضغطة القبر وضمَّته: هل ينجو منها ومن السؤال وفتنة القبر أحد؟

جاءت النصوص بأن ضغطة القبر وضمَّته لكل أحد، وكذلك السؤال والفتنة في القبر، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً ولَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا نَجى مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ**»[(٣)].

---

(١) تقدم تخريج الحديث، وأما لفظ أحمد ففي المسند (٤/ ٢٨٧) من طريق أبي معاوية قال: ثنا، الأعمش، عن منهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب. وفيه: «**فينادي مناد من السماء أَنْ كذب فافرشوا له من النار وافتحوا له بابًا إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه**».
وفي (٤/ ٢٩٥) من طريق: يونس بن خباب، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب: وفيه: «قال البراء بن عازب: ثم يفتح له باب من النار ويمهد من فرش النار».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (٤/ ٢٨٧).

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٥٥) و(٦/ ٩٨) بسنده إلى نافع قال: ابن جعفر عن إنسان عن عائشة فأبهم الراوي عن عائشة رضي الله عنها وسمى الراوي في رواية ابن حبان (٣١١٢): عن نافع، عن صفية، عن عائشة، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث.
وكذا في رواية الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٣٨١/ ٣٢٨) وصفية هي: صفية بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية المدنية، امرأة عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخت المختار بن أبي عبيد الكذاب، وهي ثقة، والحديث صحيح. =

قال بعضهم: الفرق بين المسلم والكافر في ضمَّة القبر؛ دوامها للكافر، وحصول هذه الحالة للمؤمن في أول نزوله قبره، ثم يعود الانفساح له فيه، والمراد بضغطة القبر ارتفاع جانبيه على جسد الميت، قال بعضهم: سبب هذه الضغطة؛ أنه ما من أحد إلا وقد ألَمَّ بخطيئة ما؛ وإن كان صالحًا، فجُعلتْ هذه الضغطة جزاءً له، ثم تدركه الرحمة؛ ولذلك ضُغط سعد بن معاذ ﷺ.

- وأما الأنبياء فلا نعلم أن لهم في قبورهم ضمة، ولا سؤالًا؛ لعصمتهم؛ لأن السؤال عن الأنبياء وما جاؤوا به، فكيف يسألون عن أنفسهم؟!

- وأما الحياة التي اختصَّ بها الشهداء، وامتازوا بها عن غيرهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]؛ فقد جعل الله تعالى أرواحهم في أجواف طير خضر، كما في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ** - يعني يوم أحد - **جَعَلَ اللهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَلِجُ أَنْهَارَ الجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُظَلَّلَةٍ فِي ظِلِّ العَرْشِ**»، الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما[(١)]، فإنهم لمَّا بذلوا أبدانهم لله ﷻ حتى أتلفها أعداء الدين، عوَّضهم عنها في البرزخ أبدانًا خيرًا منها تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون نعيمها بواسطة تلك الأبدان أكمل من تنعم الأرواح المجردة عنها؛ **ولهذا كان نسمة المؤمن كطير، ونسمة الشهيد في**

= فائدة: قال في «ذيل القول المسدد» (ص٨١) بعد أن ساق إسناد أحمد، عن يعقوب بن إبراهيم، ثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن عائشة، فذكر الحديث، ثم قال: «قال الحافظ العراقي: إسناد جيد. وقال الحافظ أبو الحسن الهيثمي: رجاله رجال الصحيح».

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٢٠)، وأحمد (١/ ٢٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٩٧، ٣٢٥)، والطبري في «التفسير» (٤/ ١٧٠)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٩/ ١٦٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٣٣١). جميعًا من طريق: ابن إسحاق، حدّثني إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد، عن أبي الزبير المكي، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. فذكر الحديث، وابن إسحاق صرح بالتحديث في رواية أحمد فقط، والحديث قال الحاكم بعد ما رواه في الموضعيْن السابقيْن: «صحيح على شرط مسلم»، وحسَّنه ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٣٨)، و(٥/ ٧٤٣).

جوف طير، وتأمل لفظ الحديثين:

ففي «الموطأ» أن كعب بن مالك يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ**»(١) فقوله: «**نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ**» يعم الشهيد وغيره.

ثم خص الشهيد بأن قال: «**هُوَ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ**»(٢).

ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير؛ صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر، وهو أنها طائر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكبر من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم، وإن كان الميت أعلى درجة من كثير منهم، فللشهيد نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه.

- وحرم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما ثَبَتَ في «السُّنن»(٣).

- وأما الشهداء فقد شوهد منهم بعد مُدَدٍ مِنْ دفنهم، كما هو لم يتغير، فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم حشره، ويحتمل أنه يَبْلى مع طول المدة، والله أعلم، وكأنه كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده

---

(١) أخرجه مالك (٥٦٦)، ومن طريقه النسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٤٢٧١). جميعًا عن ابن شهاب عن عبد الرحمٰن بن كعب أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره.

والحديث صحيح، وانظر: كلام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التمهيد» (١١/٥٧)، وقد سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٨٧) من حديث موقوف على عبد الله بن مسعود، وأخرجه أبو داود (٢٥٢٠) وغيره من حديث عبد الله بن عباس مرفوعًا، وفيه عنعنة ابن إسحاق، لكن في «مسند أحمد» (٢٣٨٤) صرح بالتحديث، والحديث صحيح، كما سبق بيانُه.

(٣) أخرجه النسائي (١٣٧٤) واللفظ له، وأبو داود (١٠٤٧، ١٥٣١)، وابن ماجه (١٦٣٦)، وأحمد (٤/٨)، وابن خزيمة (١٧٣٣)، والدارمي في «السُّنن» (١٥٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٦٩٧). جميعًا من طريق: حسين الجعفي، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ، وفيه: «**إن الله عَزَّ وَجَلَّ قد حرَّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ». في رواية الإمام أحمد: «أوس بن أبي أوس»، وصححه الألباني عليه رحمة الله في «الصحيحة» (١٥٢٧)، وللإمام ابن القيم في «جلاء الأفهام» (ص٨٠ ـ ٨٥) بحثٌ نفيس في تثبيت هذا الحديث، ودفع المطاعن الموجهة إليه؛ يحسن الوقوف عليه.

أطول ـ والله أعلم ـ.

ـ وأما الفرق بين الميت على فراشه والشهيد:

أن الشهيد له خصوصية، وإن كان الميت أعلى درجة من كثير منهم؛ كمحمدٍ ﷺ أعلى من الشهيد من ناحية النبوة، وحمزة عم النبي شهيد، فله امتيازٌ غير ما يكون للنبي ﷺ من ناحية، وإن كان أقل من نبيه؛ وإن كان أقل نبي أفضل من أي شهيد.

❐ ومن مباحث عذاب القبر ونعيمه (١١):

ما الحكمة في كون عذاب القبر لم يذكر في القرآن، مع شدة الحاجة إلى معرفته والإيمان به[١]؟

والجواب من وجهين: مجمل، ومفصل:

الجواب المجمل: أن الله ﷻ أنزل على رسوله وَحْيَيْنِ، وأوجب على عباده الإيمان بهما والعمل بما فيهما، وهما الكتاب والحكمة، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، ثم قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [الجُمُعة: ٢].

وقال: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، والكتاب هو القرآن، والحكمة هي السُّنَّة باتفاق السَّلف، وما أخبر به النبي ﷺ فهو في وجوب تصديقه والإيمان به؛ كما أخبر الله به في كتابه، هذا أصل متفق عليه بين أهل الإسلام لا ينكره إلا من ليس منهم، قال النبي ﷺ: «**إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[٢].

الجواب المفصل: أن نعيم البرزخ وعذابه، مذكوران في القرآن في غير موضع؛ منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ

---

(١) انظر: «الروح» (ص٢٧١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٤/ ١٣٠)، من حديث المقدام رضي الله عنه، وصححه ابن حبان (١٢)، والألباني في «صحيح الجامع» (٢٦٤٠).

أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وهذا خطاب لهم عند الموت، وقد أخبرت الملائكة أنهم حينئذٍ يجزون عذاب الهون، ولو تأخّر عنهم ذلك إلى انقضاء الدنيا؛ لَمَا صح أن يقال لهم: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ﴾ [غافر: ٤٦]، إلى قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطُّور: ٤٥]، إلى قوله: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطُّور: ٤٧]، وأدلة أخرى غيرها[١].

(١) انظر: كتاب «الروح» لابن القيم (ص١٣٢ ـ ١٣٤).

القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ)

الشَّرْح

هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ أن القبر للمؤمن يكون روضة من رياض الجنة، وللكافر حفرة من حفر النار، نعوذ بالله، والعاصي بَيْنَ بَيْنَ؛ فهو على خطر.

الإيمان بالبعث والعرض والحساب والثواب والعقاب والصراط والميزان

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنُؤْمِنُ بِالبَعْثِ، وَجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَالعَرْضِ، وَالحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ)

الشَّرح

هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ الإيمان بالبعث، ومعاد الأبدان، وجزاء الأعمال، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب والثواب والعقاب، والصراط والميزان، فمن لم يؤمن بأن الله يبعث الأجساد، ويعيد الأرواح؛ فهو كافر بإجماع المسلمين، وقد أمر الله نبيه أن يقسم على البعث في ثلاثة مواضع من كتابه:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ [سبإ: ٣].

٢ ـ وقال سبحانه: ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ﴾؛ يعني: البعث ﴿قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ﴾ [يُونس: ٥٣].

٣ ـ وقال سبحانه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

والفلاسفة يقولون: البعث للروح، فهم لا ينكرون ذلك، ولكن ينكرون بعث الأجساد، وهم كفار بهذا.

ـ **والبعث لغةً**: هو الإرسال، وَبَعَثَهُ كَمَنَعَهُ؛ لفظًا، بمعنى: أرسله.

ـ **وشرعًا**: إحياء الله الموتى وإخراجهم من قبورهم للحساب والجزاء.

والمراد به: المعاد الجسماني، وهو أن يبعث الله الموتى من القبور، بأن

يجمع أجزاءهم الأصلية، ويعيد الأرواح إليها(١).

وأما النشور: فهو مرادف البعث؛ ومعنى نشر الميت: ينشر نشورًا؛ إذا عاش بعد الموت، وأنشره الله؛ أي: أحياه.

والحشر: في اللغة: الجمع.

والمراد به: جمع أجزاء الإنسان بعد التفرقة، ثم إحياء الأبدان بعد موتها.

وجزاء الأعمال والعرض والحساب وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والعرض، كل هذا يجب الإيمان به.

والحساب في اللغة: العدُّ.

واصطلاحًا: تعريف الله الخلائق مقادير الجزاء على أعمالهم، وتذكيره إياهم ما قد نسوه(٢)، **ومن الأدلة على ذلك**:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

٢ ـ أخبر الله ﷻ أن المؤمن يحاسب حسابا يسيرا كما قال تعالى: ﴿يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨].

وقد جاء في الصحيحين من حديث عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ**»، فاستشكلت عائشة ﵂ ذلك، وسألت النبي ﷺ عن ذلك ـ فقالت: «أليس قد قال الله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟»(٣).

وجه التعارض: أن الآية تثبت جنس الحساب، والحديث يثبت هلاك من حوسب.

جوابه:

أجاب النَّبي ﷺ أن المراد بالحساب في الآية: العرض، وفي الحديث: المناقشة، لا مطلق الحساب، كما في تتمة الحديث قال ﷺ: «**إِنَّمَا ذَلِكَ العَرْضُ**،

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، (١٦/ ٣٥ ـ ٣٦)، (١٧/ ٢٤٩ ـ ٢٥٣)، و«درء التعارض» (٥/ ٣٠١).

(٢) انظر: «درء التعارض» (٤/ ١٢٩)، (٥/ ٢٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦) من حديث عائشة ﵂.

وَلَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ».

وقراءة الكتاب؛ أي: صحف الأعمال: جمع صحيفة، وهي الكتب التي كتبتها الملائكة، فتكتب سائر ما فعله الإنسان من أعماله القولية والفعلية وغيرها، وإنما يؤتى بالصحف إلزامًا للعباد ودفعًا للجدل والعناد، قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]؛ **قال العلماء**: معنى: طائره؛ عمله، وفي الآية الأخرى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء: ٧١]؛ والفتيل: هو الحبل الذي يكون في شق النواة.

❐ مبحث البعث والمعاد:

الإيمان بالمعاد مما دَلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة والعقل والفطرة السليمة، فهو حق واقع، يجب الإيمان به والتصديق، ومن لم يؤمن بالبعث، فهو كافر بنص القرآن وبإجماع المسلمين، فقد أخبر الله سبحانه وتعالى عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، ورد على منكريه في غالب سور القرآن، والقرآن بيَّن معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى، في غير موضع.

قال العلَّامة ابن القيم رحمه الله[(١)]: معاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين واليهود والنصارى.

وقال الجلال الدواني: هو بإجماع أهل الملل وشهادة نصوص القرآن.

ونصوص البعث أكثر من النصوص التي في الصفات والأسماء، فالكلام في البعث في القرآن أكثر من الكلام في الرب، وسبب ذلك: كثرة الإنكار للبعث، وقلة الإنكار للرب، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم متفقون على الإيمان بالله، فإن الإقرار بالرب فطري عام في بني آدم، فكلهم يقر بالرب إلا من عاند كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون.

وزعم بعض الملاحدة أن أخبار البعث، ونصوصه من باب التخييل.

ومنشأ هذا الزعم أن محمَّدًا ﷺ لما كان خاتم الأنبياء وكان قد بعث هو والساعة كهاتين ـ وكان هو الحاشر المقفي؛ أي: أنه قفى النبيين، فجاء بعدهم

(١) انظر: «الروح» (ص٥٢).

فكان ختامهم ـ، بيَّن تفصيل الآخرة بيانًا لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء، فإنها أجملت ولم تفصل، فزاد محمَّد ﷺ على الأنبياء في تفصيل المعاد مما يتصل بالسؤال، والشفاعة، والحساب، ودرجات أهل الجنة، ودركات أهل النار؛ فلمجيء محمَّد بالتفصيل، وَمَنْ سَبَقهُ بالإجمال؛ ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح في معاد الأبدان إلا محمد ﷺ، وجعلوا هذا حجة لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري؛ أي: الحجج التي ترضي الجمهور وإن كانت غير واقعية.

وللرد عليهم نقول: إن زعمهم هذا كذب، فإن القيامة الكبرى معروفة عند الأنبياء من آدم إلى نوح إلى إبراهيم إلى موسى وعيسى وغيرهم ـ عليهم الصلاة والسلام ـ من حيث أُهبِطَ آدم؛ قال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأعراف: ٢٤]، **والذي أخبر به محمد ﷺ ثلاثة أنواع؛ إقسام وإخبار وإنذار**:

فالإقسام: كما في قوله ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ﴾ [سبإ: ٣]، وقوله سبحانه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال سبحانه: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ﴾ [يُونس: ٥٣]، فهذه ثلاث آيات أمر الله نبيه أن يقسم فيها على البعث.

والإخبار: كما أخبر الله ﷻ **عن اقترابها** بقوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، وبقوله: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، وبقوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَـٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ١ ـ ٧].

وذم الله المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [يُونس: ٤٥]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَـٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]، وقال: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، وقال: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾؛ إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَـٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٨، ٣٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا وَرُفَـٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٧، ٩٨].

والإنذار: كما أخبر الله بأنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين في آيات من القرآن.

وأخبر عن أهل النار أنهم قال لهم خزنتها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَـٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الزُّمر: ٧١]، وهذا اعتراف من أصناف الكفرة الداخلين جهنم، أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا، فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة، فعامة سور القرآن التي فيها ذكر الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها في الدنيا وفي الآخرة.

ومن شُبه المنكرين للمعاد: الجهل بالله، وزعمهم عدم إعادة العظام والرفات خلقًا جديدًا، فقال تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا وَرُفَـٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩]، والله ﷻ يقرر المعاد بذكر كمال علمه وكمال قدرته وكمال حكمته، فإن شُبه المنكرين للمعاد كلها تعود إلى ثلاثة أنواع:

أحدها: اختلاط أجزاء الميّت بأجزاء الأرض على وجه لا يتميز، ولا يحصل معه تميز شخص عن شخص.

الثاني: أن القدرة لا تتعلق بذلك.

الثالث: أن ذلك أمر لا فائدة فيه، أو إنما الحكمة اقتضت دوام هذا النوع الإنساني شيئًا بعد شيء هكذا؛ كلما مات جيل خَلَفَهُ جيلٌ آخر، فأما أن يميت النوع الإنساني كله، ثم يحييه بعد ذلك؛ فلا حكمة في ذلك.

وقد جاءت براهين المعاد في القرآن مبنية على ثلاثة أصول:

أحدها: تقدير كمال علم الرب ـ سبحانه ـ، كما قال في جواب من قال: ﴿قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]، وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴿٨٥﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٥، ٨٦]، وقال: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ﴾ [ق: ٤].

الثاني: تقدير كمال قدرته؛ كقوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ﴾ [يس: ٨١]، وقوله: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٦].

ويجمع الله ـ سبحانه ـ بين الأمرين كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

الثالث: كمال حكمته؛ كقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ﴾ [ص: ٢٧]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّۖ﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

ولهذا كان الصواب أن المعاد معلوم بالعقل مع الشرع، وأن كمال الرب ـ تعالى ـ وكمال أسمائه وصفاته تقتضيه، وتوجبه، وأنه منزه عما يقوله المنكرون، كما ينزه كماله عن سائر العيوب والنقائص.

والاستدلال بالقرآن من ناحيتين:

الأولى: الخبر؛ من ناحية كونه صدر عن المعصوم.

الثانية: من ناحية الاستدلال بالآيات الكونية على قدرة الله ـ تعالى ـ.

ومن الأدلة العقلية على البعث:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٧٨ ـ ٨٣]، وقد افتتح ـ سبحانه ـ هذه الحجة بسؤال أورده ملحدٌ بقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا

ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾، **فأجيب بجوابين:**

الأول: قوله: ﴿وَنَسِىَ خَلْقَهُۥۖ﴾، وهذا يفي بالجواب.

والثاني: قوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾.

ولهذا فإن الثاني تأكيد للحجة وزيادة تقريرها؛ فقد احتج بالإبداء على الإعادة، وبالنشأة الأولى على النشأة الآخرة، إذ كل عاقل يعلم ضروريًّا أن مَنْ قدر على هذا، قدر على هذا، وأنه لو كان عاجزًا عن الثاني؛ لكان عن الأول أعجز وأعجز.

الدليل الثاني: وهو ردٌّ على شبهة ثانية لملحد آخر يتضمن الدليل، وهو قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]، فإن هذه الآية تتضمن شبهة أوردها ملحد يقول: العظام إذا صارت رميمًا عادت طبيعتها باردة يابسة، والحياة لا بُدَّ أن تكون مادتها وحاملها طبيعةً حارة رطبة، **فأجاب الله** ﷻ **بالدليل والجواب معًا**، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠].

توضيحه: أخبر ـ سبحانه ـ بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة ـ وهو النار ـ من الشجر الأخضر الممتلىء بالرطوبة والبرودة، فالذي يُخرج الشيءَ من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها، ولا تستعصي عليه؛ هو الذي يفعل ما أنكره الملحد وَدَفَعَهُ، من إحياء العظام وهي رميم.

الدليل الثالث: الاستدلال بالكبير على الصغير في قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ﴾ [يس: ٨١]، فهذا فيه الدلالة من الشيء الأجلّ الأعظم على الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قدر على العظيم الجليل، فهو على ما دون ذلك بكثير أقدر وأقدر، فمن قدر على حمل قنطار، فهو على حمل أوقية أشد اقتدارًا.

الدليل الرابع: أنه ليس فعله ﷻ بمنزلة غيره الذي يفعل بالآلات، بل ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فهو ﷻ يستقل بالفعل لا يحتاج إلى آلة ومُعين، فيكفي في خلقه لما يريد أن يخلقه ويكونه نَفْسُ إرادته، وقوله للمكوَّن: كن، فإذا هو كائنٌ كما شاءه وأراده.

الدليل الخامس: إخباره ـ سبحانه ـ بأن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله؛ ولهذا قال ـ سبحانه ـ: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]، ختم ـ سبحانه ـ هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله.

ومن الأدلة: الاستنكار على من ينكر البعث ببيان كمال الحكمة في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، ومثل ذلك الاحتجاج في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ﴾ [الحج: ٥]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]، ومثله: ذكر قصة أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم ثلاثمائة سنة شمسية، وثلاثمائة وتسع سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١].

والقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم في المعاد خبط واضطراب، وهم فيه على قولين:

القول الأول: تعدم الجواهر، ثم تعاد.

القول الثاني: تُفَرَّقُ الأجزاء، ثُم تجتمع.

فَأُورد عليهم: الإنسانُ الذي يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا، لم تُعد من هذا؟

وأورد عليهم: أن الإنسان يتحلل دائمًا، فما الذي يعاد؟ أهو الذي كان وقت الموت؟ **فإن قيل بذلك**؛ لزم أن يعاد على صورة ضعيفة، وهو خلاف ما جاءت به النصوص، وإن كان غير ذلك؛ فليس بعض الأبدان بأولى من بعض.

فأجاب بعضهم عن هذا بجوابين:

الجواب الأول: أجاب بعضهم بأن الإنسان، فيه أجزاء أصلية لا تتحلل، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني، **وهذا القول لعامة المسلمين** ـ وهو القول الأول ـ، ويدخل فيه المعتزلة والأشعرية، وجميع فرق

الإسلام؛ والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كلَّه يتحلل، وليس فيه شيء باق، فصار ما ذكروه في المعاد مما قَوّى شبهة المتفلسفة في إنكار المعاد.

القول الثاني: الذي عليه السلف وجمهور العقلاء؛ أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال(١)، فتستحيل ترابًا، ثم يُنشِئها الله نشأة أخرى، كما استحال في النشأة الأولى، فإنه كان نطفة، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظامًا ولحمًا، ثم أنشأه الله خلقًا سويًّا، كذلك الإعادة؛ يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عجب الذنب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«لَيسَ مِنَ الإنسان شَيءٌ إلا يَبْلى إلّا عظمًا واحدًا؛ وهو عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الخلْقُ يَوْمَ القِيامة»**(٢)، وفي حديث آخر: **«إنَّ الأَرْضَ تُمْطَرُ مَطَرًا كَمَنِيِّ الرِّجَالِ، يَنْبُتُونَ فِي القُبُورِ، كَمَا يَنْبُتُ النَّبَاتُ»**(٣).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (٢/ ١٣٧)، وفي «شعب الإيمان» (١/ ٣١٢) من طريق إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة مرفوعًا، وفيه: «**ثم ينزل الله عليكم ماء من تحت العرش كمني الرجال، ثم يأمر الله السماء أن تمطر أربعين يومًا، حتى يكون فوقهم اثنا عشر ذراعًا، ويأمر الله الأجساد أن تنبت كنبات الطراثيث أو كنبات البقل، حتى إذا تكاملت أجسادهم، فكانت كما كانت...**»، وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣١٢): «وفي إسناده مقال». بل هذا إسناد واهٍ؛ فإسماعيل بن رافع؛ قال الذهبي في «الكاشف» (٣٧٢): «ضعيف؛ واهٍ»، ومحمد بن يزيد بن أبي زياد، هو الفلسطيني، قال الذهبي في «الكاشف» (٥٢٢١): «صاحبُ حديث الصُّور... ليس بحجة..»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨٢٩): «محمد بن يزيد بن أبي زياد، روى عنه إسماعيل بن رافع حديث الصُّور مرسل، ولم يصح»، وقال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٦): «مجهول»، وفي الإسناد أيضًا راوٍ مُبهمٌ.

وقد رُوِيَ بنحوِ مَوْضع الشاهد، عن عبد الله بن مسعود؛ موقوفًا عليه، وهو مرفوعٌ حُكْمًا، كما أشار إليه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٤٦٤)، وقد أخرجَهُ نُعيم بن حَمَّاد في «الفتن» (١٦٥٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٦٣٧)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٥٧٤٤)، والحاكم (٤/ ٥٤١ ـ ٥٤٢)، و(٤/ ٦٤١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٩٠٠)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦١)، وحنبل بن إسحاق في «الفتن» (٤٤)، كلهم من طريق سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعودٍ. =

فالنشأتان نوعان تحت جنس، يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه، والمعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة، ولوازم البدء فرق فعجب الذنب هو الذي يبقى، وأما سائره فيستحيل فيعاد من المادة التي استحال إليها، ومعلوم أن من رأى شخصًا وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخًا، علم أن هذا هو ذاك مع أنه دائمًا في تحلل واستحالة؛ وكذلك سائر الحيوان والنبات، ومن رأى شجرة وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة قال: هذه تلك، وليست صفة تلك النشأة الثانية مماثلة لصفة هذه النشأة، حتى يقال: إن الصفات هي المتغيّرة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها، فإنهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعًا، كما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما[(١)].

أما العرض، فإنه روي أن عرضه سبعة أذرع، لكن الحديث فيه ضعف[(٢)]،

= والحديث قال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وصححه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣١٤)، وقال الكشميري في «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» (ص٢٧٠) ـ بعد أن ساقه، وذكر تصحيح الحاكم له ـ: «ولم يتكلم عليه الذهبي في تلخيص المستدرك بشيء، سوى أنه من رواية أبي الزعراء: عبد الله بن هانيء، ولم يُخرج عنه الشيخان». انتهى.

ولا شك أن أبا الزعراء؛ ثقة كما صَرَّح به في «التهذيب» وغيرُه؛ فَعَدمُ تخريجهما عنه؛ لا يضرُّ بصحة الحديث، لكن الهيثمي لمَّا ساقه في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٠) من رواية الطبراني، قال: «وهو موقوف»؛ مخالف للحديث الصحيح، وقول النبي ﷺ: «**أنا أول شافع**»، وقد أشار إلى ذلك البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٢١)، في ترجمة أبي الزعراء: عبد الله بن هانيء، فقال: «... روى عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه في الشفاعة: (ثم يقوم نبيكم رابعهم) والمعروف عن النبي ﷺ؛ أنه أول شافع، ولا يتابع في حديثه».

وقد وهم العلَّامة الألباني رحمه الله في «تخريج الطحاوية» (ص٤٦٤) فأعلَّ الأثر بيحيى بن الوليد، وكنيتُه: أبو الزعراء أيضًا، وبأنه لم يرو عن أحدٍ من الصحابة، بل لم يرو عن بعض التابعين، وواضحٌ أنَّ أبا الزعراء الواقع في إسناد هذا الأثر، هو: عبد الله بن هانيء؛ فتعقب الألباني على الذهبي، ـ بأنه فاته الانقطاع الذي توهمه الألباني ـ: مردودٌ؛ غفر الله للجميع.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٧)، ومسلم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٣، ٤١٥، ٥٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٥٤٢٢)، و«الصغير» (٨٠٨)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٠٠٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥٩٤) من حديث ابن جدعان، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد استنكره العلماء على ابن جدعان، وانظر: «الكامل» لابن عدي (٥/ ١٩٨).

والقائلون بأن الإنسان مركب من الجواهر ـ وهم أهل الكلام ـ يقولون: إنه مركب من أجزاء صغيرة غير قابلة للقسمة، ويسمونها بالجواهر الفردة، وهذا مذهب سائر المتكلمين، فإن الأجسام عندهم مركبة من هذه الجواهر المتماثلة، وإنما تتمايز الأجسام بما يخلقه الله فيها من الأعراض، وقد غلا المتكلمون من المعتزلة والأشاعرة في التعويل على نظرية الجواهر الفردة، وهي في الأصل نظرية يونانية قديمة، قال بها «ديموكريس» الفيلسوف الطبيعي اليوناني، وقد بنوا عليها كثيرًا من الأصول الإيمانية، فجعلوها عمدتهم في الاستدلال على حدوث العالم، ووجود المحدث له، حتى إن أحد كبار الأشاعرة وهو القاضي أبو بكر الباقلاني قد أوجب الإيمان بوجود الجوهر الفرد، بناء على أن الإيمان بوجود الله متوقف على ثبوته[1]، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما بنوا على تلك النظرية ما يترتب على حدوث العالم من أن الله فاعلٌ بالاختيار لا موجب بالذات، كما يقوله الفلاسفة ـ فإنَّ الفلاسفة يقولون: الله موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار ـ، وأنه لا تأثير لشيء من الأسباب في مسبباتها، بل يخلق الله الأشياء عند وجود أسبابها؛ لا بها.

وهكذا انحرف المتكلمون عن الجادة، واعتمدوا في استدلالهم على وهم كاذب؛ ربطوا به مصير العقائد الإيمانية كلها، والجوهر الفرد مِنَ العلماء من قال: لا وجود له، ومنهم من قال: إن له وجودًا، فصار الإيمانُ بالله عند أهل الكلام، والإيمانُ بالبعث والمعاد مرتبطًا بالجوهر الفرد، وهذا من بدع أهل الكلام، فإن الله ﷻ لم يُحِل في الإيمان به، والإيمان بالبعث والمعاد، إلى الجوهر الفرد.

❏ ومما يتعلق بالإيمان بالبعث: النفخ في الصور[2]:

والنفخ في الصور جاء في «الصحيحين»، في الحديث أن النبي ﷺ قال: **«لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِيَ**

(١) انظر: «تمهيد الأوائل» للباقلاني (ص٣٦ ـ ٤٢).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

بِصَعْقَةِ الطُّورِ»(١).

وجاء في الحديث الآخر: «**فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ؟**»(٢).

فنشأ هذا الإشكال من الوهم من بعض الرواة بإدخال حديثٍ في حديثٍ، فركَّب بين اللفظين، **بيان ذلك** أن قوله في الحديث: «**فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ يَوْمِ الطُّورِ؟**»(٣)، جاء بعض الرواة، فروى الحديث هكذا: «**فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ يَوْمِ الطُّورِ؟**»(٤)، وفي لفظ آخر: «**إِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ؟**»(٥).

وجه الإشكال: أنه في أول الحديث قال: «**يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»، وهذا يدل على أن الناس قاموا من القبور، ووقفوا للحساب، وفي آخر الحديث قال: «**فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ**» يدل على بدء الخروج من القبور، حيث تنشق عنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ الأرض، ولم يقف الناس بَعْدُ للحساب، فيفسد المعنى بذلك؛ لأن انشقاق الأرض قبل الموقف، والصعق في الموقف.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٨) بهذا اللفظ في هذا الموضع، وبألفاظٍ مقاربة في مواضع متفرقة من صحيحه الجامع؛ من حديث أبي سعيد الخدري، ورواهُ مسلمٌ مختصرًا (٢٣٧٤/ ١٦٢، ١٦٣) من حديث أبي سعيد أيضًا، وأخرجه البخاري (٢٤١١، ٧٤٧٢) بهذا اللفظ في هٰذيْن الموضعين، ورواه في مواضع أخرى متفرقة، من حديث أبي هريرة، وكذا أخرجه مسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة أيضًا مثله إلا أنه قال في روايته: «أم كان» بدل «أو كان».

(٢) هي رواية البخاري، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواية البخاري (٣٣٩٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) رواية البخاري (٢٤١٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) رواية البخاري (٢٤١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه «**باطش جانب العرش**» بدل: «**آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ**».

حل الإشكال رد الحديث إلى أصله، **وهو أن صواب الحديث هكذا**: «**إِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ**» وليس: «فأكون أول من تنشق عنه الأرض»، وإنما وهم بعض الرواة.

وكذلك أشكل في الحديث رواية بعض الرواة، فإنه روى في آخر الحديث: «**لَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ ﷻ؟**».

وجه الإشكال: أنه في آخر الحديث، استثني من صعقة يوم القيامة؛ لأن أول الحديث: «**إِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ**»، ثم قال في آخره: «**فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ؟**» فاستثني من صعقة يوم القيامة.

والذين استثناهم الله إنما هم مستثنون من صعقة النفخة، لا من صعقة يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزُّمر: ٦٨]، ولم يقع الاستثناء من صعقة الخلائق يوم القيامة، فالصعق الذي استثنى الله فيه في سورة «الزمر» و«النمل» هو صعق تخريب العالم، وسببه؛ النفخ في الصور والفزع، والمستثنى قيل: ملك الموت، وثلاثة ملائكة معه.

منشأ الإشكال الوهم من بعض الرواة، حيث اشتبه عليه أن هذه الصعقة هي صعقة النفخة.

فالمعنى الصحيح: أن الصعق يوم القيامة؛ لتجلِّي الله لعباده، إذا جاء لفصل القضاء، وموسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ إن كان لم يُصعق معهم، فيكون قد جوزي بصعقة يوم تجلَّى ربه للجبل فجعله دكًّا، فجعلت صعقة هذا التجلي عوضًا عن صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة، فتأمل هذا المعنى العظيم.

ـ **وأما قوله**: «**فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ ﷻ**»، فلا يلتئم على مساق الحديث قطعًا، فإن الإفاقة حينئذٍ هي إفاقة البعث، وكيف يقول: لا أدري أبعث قبلي أم جوزي بصعقة يوم الطور؟ فتأمل.

وممن نبه على هذا الحافظ أبو الحجاج المزي، والحافظ العلَّامة ابن القيم، والحافظ عماد الدين ابن كثير؛ نبهوا على هذا الوهم من الرواة[(١)]، وأنه

(١) انظر: كتاب «الروح» (ص٣٧)، و«فتح الباري» (٦/ ٤٤٤) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

دخل على الرواة حديث في حديث.

❐ **الصعق نوعان:**

الأول: صعق البعث: وسببه هو النفخ في الصور، ووقتُه: يومُ القيامة.

والثاني: صعق التجلي: وسببه تجلي الله للخلائق، ووقته: في موقف يوم القيامة.

❐ النفخ في الصور، نفختان على الصحيح، وقال بعضهم: ثلاث نفخات: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة الموت.

والصواب: أن نفخة الفزع، ونفخة الصعق؛ نفخة واحدة؛ طويلة، يطولها إسرافيل ويمدّها، **أولها**: فزع، **وآخرها**: موت.

وأما الحديث الذي فيه إثبات ثلاث نفخات، فهو حديث ضعيف[(١)].

فأولها: نفخة الفزع، يتغير بها هذا العالم، ويفسد نظامه، ويُسيِّر الله الجبال، وترتج الأرض بأهلها رجًّا، وتكون كالسفينة الموقرة في البحر تضربها الأمواج، وتميد الأرض بالناس على ظهرها، وتذهل المراضع، وتضع الحوامل، وتشيب الولدان، وتثور الشياطين هاربين من الفزع، حتى تأتي الأقطار فتتلقاها الملائكة، وتضربها في وجوهها فترجع، ويولي الناس مدبرين، فينادي بعضهم بعضًا، وذلك قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ۝٣٢ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ۝٣٣﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣]، وتتصدع الأرض، وتكون السماء كالمهل، فيرى الناس أمرًا عظيمًا، وهي المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥]؛ أي: من رجوع ومَردٍّ، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٨٧]، **قيل**: المستثنى ملكُ الموت وجبريل وميكائيل وإسرافيل، وقيل: غير ذلك.

وإنما يحصل الفزع لشدة ما يقع من هول تلك النفخة، ثم يكون آخرها صعقًا وموتًا؛ وفيها هلاك كل شيء، كما قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الزمر: ٦٨] وقد فُسِّر الصعقُ

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٦).

بالموت.

النفخة الثانية: نفخة البعث والنشور، وقد جاء في الكتاب العزيز آيات تدل عليها؛ كقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزُّمر: ٦٨]، وقوله: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [ق: ٤١]؛ **قال المفسرون**:

المنادي: إسرافيلُ ـ عليه الصلاة والسلام ـ ينفخ في الصور، وينادي: أيتها العظام البالية، والأوصال المتقطعة، واللحوم المتمزقة، والشعور المتفرقة، إن الله يأمركن أن تجتمعن لفصل القضاء.

والمكانُ القريب: صخرةُ بيت المقدس.

وبين النفختين أربعون.

❐ العرض أنواع:

١ ـ عرضُ أعمالٍ أو صحف.

٢ ـ عرض الناس على جهنم.

٣ ـ عرض جهنم على الناس.

٤ ـ عرضٌ على الله.

وقد يعرض العمل مع الصحيفة وقراءة الكتاب.

❐ الصراط:

لغةً: الطريق الواضح، ومنه قول جرير:

أميرُ المؤمنين على صراطٍ ... إذا اعوجَّ الموارد مستقيمًا

وشرعًا: جسر ممدود على متن جهنم: يَرِدُهُ الأوَّلون والآخرون[(١)].

والأدلة على إثباته كثيرة، منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

٢ ـ وفي الحديث الذي رواه محمد بن نصر عن مسروق عن عبد الله بن

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧٩).

مسعود ﵁ قال: «**يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ** ـ إلى أن قال: ـ **وَيَمُرُّونَ عَلَى الصِّرَاطِ، وَالصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ دَحْضٌ مَزَلَّةٌ، فَيُقَالُ لَهُم: امْضُوا عَلَى قَدْرِ نُورِكُمْ**»(١).

٣ ـ وجاء في حديث عائشة ﵂ عند أحمد: «**لِجَهَنَّمَ جِسْرٌ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ، عَلَيْهِ كَلَالِيبُ وَحَسَكٌ**»(٢).

(١) أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣)، والدارقطني في «الرؤية» (١٦٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٥٨٤)، ولم يسق لفظه من طريق أبي خالد الدالاني، حدّثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله ﵁، وفيه: «**والصراط كحد السيف دحض مزلة، فيقال: انجوا على قدر نوركم**».
وأبو خالد الدالاني قال عنه الحافظ في «التقريب» (٨٠٧٢): «صدوق يخطىء كثيرًا وكان يدلس».اهـ. لكن صرح بالتحديث إلا أنه لم يتابع عليه، وما يخشى من خطئه، فإنه قد توبع، كما عند الطبراني (٩٧٦٣)، فقد تابعه زيد بن أبي أنيسة، وهو ثقة، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ.اهـ.
قال ابن رجب في «التخويف من النار» (١٦٧): «خرجه الحاكم وصححه هو وغيره من الحفاظ».اهـ، والحديث صححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٤٧٠).
وبنحوه في مسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة مرفوعًا، وفيه قول أبي سعيد، وذكره الحافظ في «فتح الباري» (١١/ ٤٥٤) فقال: ووقع عند مسلم: «قال أبو سعيد: بلغني أن الصراطَ أَحَدُّ من السيف وأدق من الشعرة»، ووقع في رواية ابن منده من هذا الوجه: «قال سعيد بن أبي هلال: بلغني»، ووصله البيهقي عن أنس عن النبي ﷺ مجزومًا به، وفي سنده لين، ولابن المبارك من مرسل عبيد بن عمير: «إن الصراط مثل السيف وبجنبتيه كلاليب، إنه ليؤخذ بالكلوب الواحد أكثر من ربيعة ومضر»، وأخرجه ابن أبي الدنيا من هذا الوجه وفيه: «والملائكة على جنبتيه يقولون: رب سلّمْ سَلّمْ»، وجاء عن الفضيل بن عياض قال: «بلغنا أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف سنة، خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط، وخمسة آلاف مستوى أدق من الشعرة، وأحدّ من السيف على متن جهنم، لا يجوز عليه إلا ضامر مهزول من خشية الله». أخرجه ابن عساكر في ترجمته، وهذا معضل لا يثبت، وعن سعيد بن أبي هلال قال: «بلغنا أن الصراط أدق من الشعرة على بعض الناس، ولبعض الناس مثل الوادي الواسع». أخرجه ابن المبارك، وابن أبي الدنيا وهو «مرسل أو معضل».اهـ.

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ١١٠) من طريق ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعًا، والحديث فيه ابن لهيعة: ضعفوه؛ لكن له شاهد عند مسلم في «صحيحه» (١٨٣) مطولًا من حديث أبي سعيد الخدري ﵁.

وفي بعض الآثار أن طول الصراط مسيرة ثلاث آلاف سنة، قال: ألف منها صعود، وألف منها هبوط، وألف منها استواء[(١)]، والله أعلم بالصواب.

* وصف الصراط:

أهل الحق يثبتون الصراط على ظاهره، من كونه جسرًا ممدودًا على جهنم، وأنه أدق من الشعر، وَأَحَدُّ من السيف، وَأَحَرُّ من الجمر، جاء هذا في أحاديث.

وقد أنكر بعضُ الطوائفِ الصراطَ ـ وهم بعض المعتزلة ـ كالقاضي عبد الجبار وكثير من أصحابه، وقالوا: ليس هناك صراط حسيّ، **وقالوا**: المراد بالصراط؛ الصراط المعنوي؛ طريق الجنة، المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمَّد: ٥]، وطريق النار المشار إليه بقوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصَّافات: ٢٣].

وشبهتهم: قالوا: إنه لا يمكن عبوره، وإن أمكن ففيه تعذيب، ولا عذاب على المؤمنين يوم القيامة.

والرد: أن هذا تأويل باطل، ويجب حمل النصوص على حقائقها، وليس العبور على الصراط بأعجب من المشي على الماء، والطيران في الهواء، والوقوف فيه، وقد أجاب النَّبي عن سؤال حشر الكافر على وجهه، بأن القدرة صالحة لذلك.

* وهل هناك صراط آخر؟

قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ[(٢)]: اعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن في الآخرة صراطين:

أحدهما: مجاز لأهل الحشر كلهم ثقيلهم وخفيفهم، يجيزون عليه إلا من دخل الجنة بغير حساب، وإلا من يلتقطه عنق من النار، فإذا خلص من هذا الصراط الأكبر المذكور ـ ولا يخلص منه إلا المؤمنون، الذين علم الله منهم أن القصاص لا يستنفد حسناتهم ـ حُبسوا على صراط آخر خاص لهم، ولا يرجع إلى النار من هؤلاء أحد ـ إن شاء الله تعالى ـ؛ لأنهم قد عبروا الصراط الأول

---

(١) انظر: «تنزيه الشريعة» لابن عراق (٢/ ٣٩٥).
(٢) انظر: «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» للقرطبي (ص٣٩٢).

المضروب على متن جهنم، التي يسقط فيها من أوبقته ذنوبه، وزاد على الحسنات جرمه وعيوبه.

والصراط الثاني: يدل عليه ما أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ في هذه الآية: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]؛ قال: «**يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَظَالِمُ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأَحَدُهُمْ أَهْدَى بِمَنْزِلِهِ فِي الجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا**»[(١)].

قال القرطبي: هذا في حق من لم يدخل النار من عصاة الموحدين، أما من دخلها، ثم أخرج، فإنهم لا يحبسون، بل إذا أخرجوا بقوا على أنهار الجنة.

* **المراد بالورود**: في قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١].

اختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في هذه الآية على قولين:

القول الأول: أن المراد به الدخول في النار، وهذا قال به ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة[(٢)]، **واستدلوا بأدلة؛** منها:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا﴾ [مريم: ٧٢]، بعد قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فالتعبير بالإنجاء بعد الورود؛ دليل على أنهم دخلوا، لكنهم نجوا.

وأجيب: بأن التعبير بالإنجاء، لا يستلزم إحاطة العذاب بالشخص، بل يكفي في ذلك انعقاد أسبابه، ولو لم يهلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ [هود: ٦٦]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]، ولم يكن العذاب قد أصابه ولكن أصاب غيره.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٣٥)، بهذا اللفظ في هذا الموضع، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه من حديثه أيضًا بنحوه، في (٢٤٤٠).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ٢٣٠)، و«الدر المنثور» (٤/ ٤٧٢).

الدليل الثاني: قالوا: الورود في اللغة يستلزم الدخول.

وأجيب: بأن هذا الحديثَ «الصحيح» ـ يَرُدُّه في «صحيح مسلم»(١) ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ إنْ شَاءَ الله، مِنْ أَصْحابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ من الذينَ بَايَعُوا تَحتَها**»، قَالَتْ حَفْصَةُ: بَلى يَا رَسُولَ اللهِ! فانْتَهرَها. فَقَالَتْ حَفْصَة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؟، فَقَالَ النبي ﷺ: «**قَدْ قَالَ الله** ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]؟»، أشار إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من النار لا تستلزم حصوله، بل تستلزم العقاب الشديد.

الدليل الثالث: استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وقوله: ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم: ٨٦]؛ فسمى دخول النار ورودًا.

وأجيب: بأن هذه الآيات في الكفار، ويستلزم الورود إحاطة العذاب بهم، ودخولهم مستفاد من أدلة أخرى لا من نفس الورود.

القول الثاني: أن المراد بالورود المرور على الصراط، وهذا هو الصواب(٢)، ويؤيد ذلك:

أولًا: الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم(٣) أن النَّبي ﷺ قال: «**وَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحتَ الشَّجَرَةِ**، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَلَيسَ اللهُ يَقُولُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؟ فَقَالَ: **أَلَمْ تَسْمَعِيهِ قَالَ**: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٨٢]؟»، أشار إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من النار لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه، ولو لم يحصل الهلاك.

ثانيًا: أن من طلبه عدوه ليهلكه ولم يُتَمَكَّن منه يقال: نجّاه الله منه؛ ولهذا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. «أخبرتني أُمُّ مُبَشِّرٍ، أنها سَمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة؛ فَذَكَرهُ».

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» (١/٢٢٨). (٣) سبق تخريجه قريباً..

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هُود: ٥٨]، وقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [هُود: ٦٦]، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هُود: ٩٤]؛ ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصَّهم الله به من أسباب النجاة؛ لأصابهم ما أصاب أولئك، وكذلك حال الوارد في النار، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا، ويذر الظالمين فيها جثيًّا.

ثالثًا: عن يعلى بن أمية عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**تَقُولُ النَّارُ لِلْمُؤْمِنِ يَوْمَ القِيَامَةِ: جُزْ يَا مُؤْمِنُ، فَقَدْ أَطْفَأَ نُورُكَ لَهَبِي**»(١)؛ فقد بيَّن النبي ﷺ في هذه الإجابة المذكورة أن الورود هو المرور على الصراط.

❐ وأما الميزان(٢):

فإنه يجب الإيمان به، وهو ثابت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، **والأدلة على إثبات الميزان كثيرة**؛ منها:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨].

٢ ـ قوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

٣ ـ قوله: ﴿...فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣].

٤ ـ قوله: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦ ـ ٩].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/٢٥٨)، وتمام الرازي في «الفوائد» (٦٩٠، ٦٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٣٢٩)، عن الطبراني والخطيب في «التاريخ» (٥/١٩٣)، و(٩/٢٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٣٩٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٦٥٢): رواه الطبراني وفيه سليم بن منصور بن عمار وهو ضعيف، وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (١/٣٤٠): «تفرَّد به سليم بن منصور، وهو مُنكر»، وقال ابن رجب في «التخويف من النار» (ص١٨٤): «غريب، وفيه نكارة»، وأعله الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٤٧٢)؛ بالضعف والانقطاع، وأشار الخطيب في «التاريخ» (٥/١٩٣)، و(٩/٢٣٢) إلى الاختلاف الواقع في سند الحديث؛ كأنه يُنَبّهُ بذلك على اضطرابه؛ فهذه علة أخرى، تضافُ إلى ما سبق، والله أعلم.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/٣٠٢)، و«درء التعارض» (٥/٣٤٧ ـ ٣٤٨).

* **وهل في يوم القيامة ميزان واحد، أو موازين متعددة؟**

القول الأول: الأشهر أنه ميزان واحد لجميع الأمم ولجميع الأعمال، كِفَّتاه كأطباق السماوات والأرض.

القول الثاني: إنَّ لكل أمة ميزانًا.

القول الثالث: وقال الحسن البصري: لكل واحد من المكلفين ميزان.

ومن قال: إنه ميزان واحد أجاب عن الآيات بأن المراد الموزونات، فجُمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة.

- وأهل السُّنَّة يؤمنون بأن الميزان الذي توزن به الحسنات والسيئات حق، قالوا: وله لسان، وكفتان، توزن بهما صحائف الأعمال، وهو ميزان حسي؛ فقد دلت السُّنَّة أن ميزان الأعمال حسي له كفتان حسيتان مشاهدتان، ومن ذلك: حديث البطاقة: «**أَنَّهُ يُؤْتَى بِرَجُلٍ، وَيُخْرَجُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدُّ البَصَرِ سَيِّئَاتٌ، ثُمَّ يُؤْخَذُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا الشَّهَادَتَانِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَتُوضَعُ البِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ مِنْ كَثْرَةِ البِطَاقَةِ، فَنُجِّيَ وَسَلِمَ، وَغَفَرَ اللهُ لَهُ**»[(١)].

- وذهب بعض المبتدعة كالمعتزلة وبعض الملحدين إلى أن الميزان أمر معنوي، قالوا: والمراد به العدل.

وشبهتهم: قال المعتزلةُ: الأعمالُ أعراضٌ لا تقبل الوزن، ومثلها يوزن بميزان معنوي؛ هو العدل، وإنما يقبل الوزن الأجسام، قالوا: ولا يحتاج إلى الميزان إلّا البقَّالُ والفوَّال، أما الله فلا يحتاج إلى الميزان، هكذا حرَّف المعتزلةُ النصوص بأهوائهم.

ردَّ عليهم أهل السُّنَّة: بأن الله يقلب الأعراض أجسامًا، كما في حديث البراء بن عازب[(٢)] أن العملَ يُمَثَّلُ في القبر لصاحبه إنسانًا حسنًا أو قبيحًا، مع أن العمل معنوي، وكما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَبْشًا أَغَرَّ،**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وصححه ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١٩٣٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وتقدم الكلام عليه.

(٢) تقدم تخريجه.

فَيُوقَفُ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّار، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ فَيَشْرَئِبُّونَ، وَيَنْظُرُونَ، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ، وَيَنْظُرُونَ، وَيَرَوْنَ أَنْ قَدْ جَاءَ الفَرَجُ، فَيُذْبَحُ المَوْتُ كَالكَبْشِ»[(١)]، وهو معنوي، فكذلك الميزان.

- كذلك فإنَّ الله تعالى يقلب الأعمال أجسامًا فتوزن، ويوزن أيضًا الشخص صاحبُ العمل، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: **«إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ»**[(٢)]، وقال النَّبي ﷺ في دِقَّةِ ساقي ابن مسعود رضي الله عنه: **«لَهُمَا فِي المِيزَانِ أَثْقَلُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ»**[(٣)].

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٢٣)، وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٤٧٥)، وأخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري، وَذَبْحُ الموتِ واردٌ أيضًا، منْ حديثِ ابن عمرَ، عند البخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحديث لَهُ طرقٌ، أوَّلُها: طريق حمادُ بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حُبَيش، أن ابن مسعود، وأخرجه من هذا الوجه: أحمد (١/ ٤٢٠)، والطيالسي (٣٥٥)، وأبو يعلى (٥٣١٠)، و(٥٣٦٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٤٥٢)، والبزار (١٨٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٢٧)، وابن حبان (٧٠٦٩)، والشاشي في «المسند» (٦٦١)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣١٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١١٠)، وحَسَّنه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٤٧٤).

وثاني هذه الطرق، من حديث أبي عتاب الدلال: سهل بن حماد، عن شعبة، عن معاوية بن قرّة، عن أبيه قال: صعد ابن مسعود شجرة، وفيه أن رسول الله ﷺ قال عن ساقيْ ابن مسعود: «**هما في الميزان أثقل من أحد**»، وقد أخرجه: ابن الجعد في «المسند» (١٠٩٣، ١٠٩٤)، والحاكم (٣/ ٣٥٨)، والبزار في «المسند» (٣٣٠٥)، والخطيب في «التاريخ» (١/ ١٤٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣١٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١١١ ـ ١١٢)، وعباس الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢٢٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٨٩) ـ بعد أن عزاه للطبراني والبزار ـ: «ورجالهما رجال الصحيح»، وصححه الحاكم.

وثالث هذه الطرق: من حديث مغيرة، عن أم موسى، عن عليٍّ، مرفوعًا بنحو حديث الباب، وقد أخرجه: أحمد (١/ ١١٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٢٣٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٧)، وأبو يعلى (٥٣٩)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣ ـ مسند علي)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٨٥١٦)، والمحاملي في «الأمالي» (١/ ١٨٤)، وصححه ابن جرير في «تهذيب الآثار ـ مسند علي» (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٨٨، ٢٨٩): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير أم موسى؛ وهي ثقة». =

وقد وردت الأحاديث ـ أيضًا ـ بوزن الأعمال أنفسها، **منها**:

حديث أبي مالك الأشعري في «صحيح مسلم»: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالحَمْدُ للهِ تَمْلَأُ المِيزَانَ**»(١).

ومنها في «الصحيح» ـ وهو خاتمة كتاب البخاري ـ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العظَيمِ**»(٢).

فهذه الأدلة السابقة تدل على وزن الأشخاص والأعمال، وصحائف الأعمال، بميزان حسي، فثبت وزنُ الأعمال، والعامل، وصحف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان، والله أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

ومنشأ ضلال المعتزلة وغيرهم؛ قياس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا.

* الحكمة في وزن الأعمال بالميزان الحسي:

قال الثعلبي: الحكمة في ذلك تعريف الله عباده ما لهم عنده من الجزاء؛ من خير أو شر.

= ورابع هذه الطرق: عن ابن أبي فديك، عن موسى بن يعقوب، عن ابن أبي حرملة مولى حويطب، أن سارة بنت عبد الله بن مسعود، أن أباها؛ فذكر القصة، وفيها مرفوعًا: «**والذي نفسي بيده لعبد الله في الموازين يوم القيامة أثقل من أُحد...**».
أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٤٥٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١١١)، وفي سنده موسى بن يعقوب الزمعي، قال الذهبي في «الكاشف» (٥٧٤٤): «فيه لين»، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٠٢٦): «صدوق سيء الحفظ».
وخامسها: من طريق المعلي بن عرفان، عن أبي وائل، عن ابن مسعود بلفظ: «والذي نفسي بيده لساقا ابن مسعود يوم القيامة أشد وأعظم من أُحد»، وفي سنده معلي بن عرفان الأسدي، قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٢٥): «... منكر الحديث»، وكذا قال غيره، والله أعلم.
[فائدة]: قال ابن كثير في «التفسير» (٢/ ٢٠٣): «وقد يمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحًا؛ فتارة توزن الأعمال، وتارة توزن محالها، وتارة يوزن فاعلها، والله أعلم». اهـ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) و(٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة.

وقيل: بل الحكمة في وزن الأعمال، ظهور عدل الله ـ سبحانه ـ في جميع عباده، فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين.

ومن الحكمة ـ أيضًا ـ بيان فضل الله، وأنه يزن مثاقيل الذر من خير أو شر؛ قال تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النِّساء: ٤٠]، وفيه إدخال البِشْر والسرور على المؤمنين، ووراء ذلك أيضًا من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه.

❐ الترتيب في الميزان والحوض والصراط والحساب:

الصواب: أن المعاد والبعث والنشور أولًا، ثم القيام لرب العالمين، ثم الحوض، ثم العرض، ثم تطاير الصحف وأخذها باليمين أو الشمال، ثم الميزان، ثم الورود على الصراط، ثم الجنة ـ نسأل الله أن يجعلنا من أهل الجنة ـ.

* الترتيب في الحساب والميزان؛ أيهما يكون قبل الآخر مع التوجيه؟

قال العلماء: إذا انقضى الحساب، كان بعده وزنُ الأعمال؛ وذلك: لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها.

* الترتيب في الميزان والحوض والصراط:

اعلم أن مراتب المعاد والبعث والصراط والحساب والحوض والميزان **ما يلي**:

أولًا: للناس عمومًا: معاد وبعث، ونشور، ثم القيام لرب العالمين، ثم الحوض، ثم العرض، ثم تطاير الصحف وأخذها باليمين أو الشمال، ثم الميزان، ثم المرور على الصراط، ثم الوقوف على القنطرة بين الجنة والنار، وجعل القرطبي في «التذكرة»[(١)] هذه القنطرة صراطًا ثانياً.

ثانيًا: للمؤمنين خاصة: وليس يسقط فيه أحد في النار، فيكون الترتيب هكذا: بعث، فقيام، فحوض، فحساب، فصحف، فميزان، فصراط، فقنطرة، فالجنة.

(١) قال القرطبي في «التذكرة» (١/ ٣٩٢): باب ذكر الصراط الثاني وهو القنطرة التي بين الجنة والنار.اهـ.

خلق الجنة والنار

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، وَإِنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا)

الشَّرْح

الجنة والنار هما داران للجزاء على الأعمال، والإيمان بالجنة والنار لا بُدَّ منه لكل مسلم.

والإيمان بأن الجنة والنار موجودتان دائمتان، **فيه مذهبان للناس**(١):

المذهب الأول: الإيمان بأن الجنة والنار مخلوقتان الآن، دائمتان، لا تفنيان أبدًا، من مذهب الصحابة والتابعين.

المذهب الثاني: أنهما معدومتان الآن، وإنما تخلقان يوم القيامة، وهذا مذهب أهل البدع من المعتزلة والقدرية وغيرهم.

والصواب ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة؛ وهو الذي عليه الصحابة والتابعون؛ أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، خلافًا لأهل البدع القائلين بأنهما معدومتان، ولم يزل أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعون، وتابعوهم، وأهل السُّنَّة والحديث قاطبة، وفقهاء الإسلام، وأهل التصوف والزهد؛ على اعتقاد ذلك وإثباته.

واستدل أهل الحق على ذلك بأنواع من الأدلة، وإذا قلنا: بأنواع من الأدلة، فالمعنى: أن كل نوع تحته أفراد من الأدلة، وليس المراد حصر الأفراد، وإنما المراد حصر النوع.

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٦٢٠)، «الفصل» لابن حزم (٤/ ٨٣).

فقد استندوا إلى نصوص الكتاب والسُّنَّة، وما عُلم بالضرورة من أخبار الرسل كلهم، من أولهم إلى آخرهم فإنهم دعوا الأمم إليها، وأخبروا بها.

النوع الأول: التعبير بصيغة الماضي في الجنة والنار، والتعبير بالماضي يدل على حصول الشيء ووجوده، **ومن أمثلة ذلك**:

١ ـ قوله ـ تعالى ـ عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٢ ـ وقوله عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].

٣ ـ وقوله عن النار: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ [النبإ: ٢١].

٤ ـ وقوله ـ تعالى ـ عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]؛ فقوله: «أعدت» بصيغة الماضي، تدل على أنها موجودة ومخلوقة الآن.

النوع الثاني: رؤية النبي ﷺ للجنة والنار في السماء يوم المعراج، والرؤية لا تكون إلا لشيء موجود؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، وفي «الصحيحين» من حديث أنس رضي الله عنه في قصة الإسراء، وفي آخره: «**ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى نَأْتِيَ سِدْرَةَ المُنْتَهَى، فَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ** ـ قَالَ: **ثُمَّ أُدْخِلْتُ الجَنَّةَ، فَإِذَا فيها جَنَابِذُ اللُّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا المِسْكُ**»[(١)]، والجنابذ؛ يعني: قباب اللؤلؤ، جمع قُبّة، فقوله: «**ثُمَّ دَخَلْتُ الجَنَّةَ**» دليلٌ على أن الجنة مخلوقة الآن، خلافًا لأهل البدع القائلين بأنها لا تُخلق إلا يوم القيامة.

النوع الثالث: أدلة عذاب القبر ونعيمه، وأن الروح تدخل الجنة قبل يوم القيامة، وكذلك روح الكافر تدخل النار قبل يوم القيامة، **ومن أمثلة ذلك**:

١ ـ ما في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول ﷺ قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩) و(٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٣)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٩) واللفظ له، ومسلم (٢٨٦٦).

٢ ـ حديث البراء بن عازب رضي الله عنه الطويل المشهور، وفيه: «**يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ صَدَق عَبْدِي، فَافْرِشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رُوحِهَا وَطِيبِهَا**»(١).

٣ ـ حديث أنس، وفيه: «**فَيَقُولُ لَهُ انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ**، قَالَ النَّبي ﷺ: **فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا**»(٢).

٤ ـ ما جاء في الحديث الصحيح المشهور: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ**»(٣)، وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة.

النوع الرابع: رؤية النبي ﷺ للجنة والنار يوم الكسوف وهو على المنبر، كما في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله فذكرت الحديثَ، وفيه: «وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُهُ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُ أُرِيدُ أَنْ آخُذَ قِطْفًا مِنَ الجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقَدَّمُ**»(٤).

النوع الخامس: إرسال جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ بعد خلق الجنة والنار للنظر إليهما، فشاهدهما، وما حف بكل منهما، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ الجَنَّةَ وَالنَّارَ، أَرْسَلَ جِبْرَائِيلَ إِلَى الجَنَّةِ، فَقَالَ: اذْهَبْ، فَانْظُرْ إِلَيْهَا، وَإِلَى مَا أَعْدَدْتُ لِأَهْلِهَا فِيهَا**»(٥)، وقال في النار مثل ذلك... الحديث.

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٨)، واللفظ له، ومسلم (٢٨٧٠).
(٣) سبق في الباب قبله.
(٤) أخرجه البخاري (١٢١٢)، واللفظ له، ومسلم (٩٠١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٥) أخرجه البخاري (٢٥٦٠)، والنسائي (٣٧٦٣)، وأبو يعلى (٥٩٤٠)، وأحمد (٢/ ٣٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٤) كلهم من طريق: محمد بن عمرو، حدّثنا أبو سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، فذكره. قلت: رواية محمد بن عمرو الوقاصي، عن أبي سلمة متكلم فيها فهو يخطئ فيها. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.اهـ، وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٤٧٨).

فهذه خمسة أنواع من الأدلة، كلها تدل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، وتحت كل نوع أفراد من الأدلة.

ـ أما المنكرون لخلقهما الآن ـ وهم المعتزلة والقدرية ـ فإنهم يقولون: إن الله يُنْشِئُهما، ويخلقهما يوم القيامة، وأنكروا وجودهما الآن.

وهذا المذهب مبني على أصلهم الفاسد الذي حملهم على الإنكار، وأصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً للرب فيما يفعله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وهذا الأصل هو: الحُسْنُ والقُبْحُ العقليان، وقياسُ الله على خلقه في أفعاله، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلةً في الصفات، فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة، التي وضعوها لله، وهي مسألة الحسن والقبح العقليين، وصرفوا النصوص عن مواضعها وضلّلوا، وَبَدَّعُوا من خالف شريعتهم.

وشبهتهم العقلية:

قالوا: خلْق الجنة قبل الجزاء عَبَثٌ؛ لأنها تصير مُعَطَّلَةً مُدَدًا متطاولة؛ والعبثُ محال على الله.

وبتعبير آخر؛ قالوا: وجودهما اليوم ولا جزاء؛ نوعٌ من العبث، والعبث محال على الله.

والرد عليهم:

أولًا: بإبطال أصلهم الفاسد: الذي وضعوا به شريعة للرب، وهو تحكيم عقولهم قُبحًا وحُسْنًا، وقياس الله على خَلْقِهِ.

وثانيًا: أنهما ليستا معطلتين، بل هما مشغولتان، فإن الروح تنعم في الجنة أو تعذب في النار قبل يوم القيامة، كحديث: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلَقُ فِي شَجرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ**»[(١)]، فهذا صريح في دخول الروح الجنة، قبل يوم القيامة، وحديث البراء بن عازب رضي الله عنه في قصة

(١) أخرجه النسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٤٢٧١) نحوه من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني رحمه الله في «تخريج الطحاوية» (ص٤٧٨).

العبد المؤمن: «**يُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَافْرِشُوهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الجَنَّةِ: قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رُوحِهَا وَطِيبِهَا**»(١) وقال نظير ذلك في الكافر.

ثالثًا: ويقال أيضًا: إنَّ الاتعاظ والتذكر فيهما إذا كانتا موجودتين الآن أشد وأبلغ منه فيما إذا قيل: إن اللهُ يُنْشِئُهُما يوم القيامة، فإن الإنسان إذا علم بوجود الجنة؛ اجتهد في تحصيلها، وإذا علم بوجود النار؛ اجتهد في الهرب والبعد منها، أكثر مما لو كانت غير موجودة.

ومن شبههم الشرعية:

دليلهم الأول: استدلوا بقول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، **وقوله سبحانه**: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

وجه الاستدلال من الآيتين: تدلان على أن المخلوقات صائرة إلى الفناء، ولو كانت الجنة والنار مخلوقتين الآن، لوجب اضطرارًا أن تفنيا يوم القيامة، وأن يهلك كل من فيهما ويموت، فيموت الحورُ العين التي في الجنة، والوِلْدَانُ، وقد أخبر الله ـ سبحانه ـ أن الدار دار خلود، ومن فيها مخلَّدون لا يموتون فيها، وخبر اللهِ ـ سبحانه ـ لا يجوز عليه خلف، فدل على أنهما تُخلقان يوم القيامة.

وأجيب عن الآيتين بأجوبة؛ منها:

الجواب الأول: أن المراد بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾ [القصص: ٨٨]؛ أي: كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك؛ هالكٌ، وأما الجنة والنار فَخُلقتا للبقاء لا للفناء، فلا يلزم من وجودهما الآن الفناء يوم القيامة، وكذلك العرش لا يفنى، فإنه سقف الجنة.

الجواب الثاني: **قيل**: أن المراد كل شيء هالك إلا ملكه.

الجواب الثالث: **قيل**: أن المراد إلا ما أريد به وجهه.

الجواب الرابع: **قيل**: إن الآية وردت للرد على الملائكة، وذلك أن الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرَّحمٰن: ٢٦]، فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض وطمعوا في البقاء، فأخبر الله تعالى عن أهل السماء والأرض، أنهم يموتون،

---

(١) تقدم تخريجه.

فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]؛ لأنه حي لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت.

والذي حمل أهل السُّنَّة على تأويل هاتين الآيتين، إنما فعلوا ذلك توفيقًا بينهما وبين النصوص المحكمة، الدالة على بقاء الجنة، وعلى بقاء النار أيضًا.

دليلهم الثاني: استدلوا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ أَقْرِئْ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ، عَذْبَةُ المَاءِ، وَأَنَّهَا قِيعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا: سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ»**[(١)]، ومثله حديث جابر رضي الله عنه عنه مرفوعًا: **«مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الجَنَّةِ»**[(٢)].

وجه الاستدلال: أن القيعان تكون لشيء غير موجود، ولو كانت مخلوقة

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٦٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٦٣)، وفي «الأوسط» (٤١٧٠)، و«الصغير» (٥٣٩)، والبزار في «مسنده» (١٩٩٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (٦/ ٢٥٠) و(٦/ ٢٥١): من طريق سيار بن حاتم، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره.
وقال الترمذيُّ: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود».اهـ.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩١): «وفيه عبد الرحمٰن بن إسحاق أبو شيبة الكوفي، وهو ضعيف».
قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٧٦): «أبو القاسم، هو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود، وعبد الرحمٰن هذا لم يسمع من أبيه، وعبد الرحمٰن بن إسحاق هو أبو شيبة الكوفي واهٍ، ورواه الطبراني أيضًا بإسناد واهٍ من حديث سلمان الفارسي ولفظه: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن في الجنة قيعانًا فأكثروا من غرسها**». قالوا: يا رسول الله وما غرسها؟ قال: «**سبحان الله والحمد لله ولا إلٰه إلا الله والله أكبر**». انتهى كلام المنذري.اهـ، لكنَّ الحديث قوّاه الألباني في «الصحيحة» (١٠٥)، لشواهده».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٤) و(٣٤٦٥)، والحاكم (١/ ٦٨٠، ٦٩٣)، والطبراني في «الصغير» (٢٨٧)، وأبو يعلى (٢٢٣٣)، وتمام في «الفوائد» (١/ ١٩ ـ ٢٠)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (١٢٧)، كلهم من حديث أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ. فذكره.
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير عن جابر.اهـ.
والحديث صححه ابن حبان (٨٢٦)، والحاكم (١٨٤٧)، والحديث صححه أيضًا الألباني لشواهده، كما في «الصحيحة» (٦٤).

مفروغًا منها، لم تكن قيعانًا، ولم يكن لهذا الغراس معنى، ولقال: طيبة الثمرة، ولم يقل: طيبة التربة.

وأجيب: بأن قوله: «**طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ وَعَذْبَةُ المَاءِ وَقِيعَانٌ**» دليل على وجودها، فتربتها موجودة، والحادث إنما هو غرسها فقط، فالحديث صريحٌ في أن أرض الجنة مخلوقة، وأنه بسبب ذلك الذّكْر ينشيء الله ـ سبحانه ـ لقائله منه غراسًا في تلك الأرض.

دليلهم الثالث: قول الله تعالى عن امرأة فرعون أنها قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١].

وجه الدلالة: أنها قالت: ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا﴾ [التحريم: ١١] ولم تقل: بيتًا مبنيًّا، فدل على أنها لم تُخلق، إذ من المحال أن يقول قائل لمن نسج له ثوبًا: انسج لي ثوبًا.

وأجيب: بأن غاية ما تدل عليه الآية، أنه لم يكمل خلق جميع ما أعد الله فيها لأهلها، وأنه لا يزال الله يُحْدِثُ فيها شيئًا بعد شيء، ولا تدل على أنها الآن معدومة، بل إن أرضها مخلوقة وبناء الغروس فيها بالأعمال المذكورة، والعبد كلما وسَّع في أعمال البر، وسَّع الله له في الجنة، وكلما عمل خيرًا غرس له به هناك غراسًا، وبُني له بناء، وأنشىء له من عمله أنواعٌ مما يتمتع به.

ويجاب عن شبهتهم بجواب مجمل، وهو أن يقال: إن أردتم بقولكم: إنها الآن معدومة، بمنزلة النفخ في الصور، وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده المعلوم بالضرورة من الأحاديث الصحيحة الصريحة.

وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعد الله فيها لأهلها، وأنها لا يَزال اللهُ يحدث فيها شيئًا بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أمورًا أُخر، فهذا حق لا يمكن ردّه، وهو ما تشهد له الأدلة، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر.

❑ مكان الجنة:

المعروف أن مكان الجنة في السماء، وأنها فوق السماء السابعة، وأن سَقْفَها عرشُ الرحمٰن، والنار في الأرض في أسفل سافلين، وتبرز يوم القيامة.

❐ أَبَدِيَّة الجنة والنار:

هل الجنة والنار تبقيان مستمرتين أو لا؟

في هذه المسألة أقوال:

القول الأول: أن الجنة والنار لا تفنيان أبدًا، ولا تبيدان مدى الدهور، فهما باقيتان بإبقاء الله لهما، وهذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف.

القول الثاني: أن الجنة باقية لا تفنى، أما النار فتفنى ولو بعد حين، وهذا قول جماعة من السلف.

والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرهما.

القول الثالث: أن الجنة والنار تفنيان جميعًا، وهذا قول الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السُّنَّة، وأنكره عليه عامة أهل السُّنَّة، وكفّروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض[(١)].

شبهة الجهم: وهي شبهة عقلية، وهي كالآتي:

الجنةُ والنار حادثتان، وما ثبت حدوثه؛ ثبت فناؤه؛ واستحال بقاؤه، قال: ولو قلنا: إنهما مستمرتان باقيتان؛ لشاركتا الله في بقائه، والذي يبقى هو الله وحده.

وَيُرَدُّ عليه: بأن بقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل لإبقاء الله لهما، وأما بقاء الله ـ سبحانه ـ فهو واجب لذاته.

وشبهة الجهم مبنية على أصله الفاسد الذي اعتقده، وهو: امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، **وهذا الأصل هو عمدة أهل الكلام المذموم**، الذي استدلوا به على حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم.

---

(١) انظر: «الرد على من قال بفناء الجنة والنار» لابن تيمية، و«شرح الطحاوية» (٢/ ٦٢٤)، و«رفع الأستار» للصنعاني.

❑ مبحثٌ في أبدية النار ودوامها

القول الأول: أن النار دائمة مؤبدة، لا تفنى، ولا تبيد، وأن الله يُخرج منها من يشاء، وهم عصاة الموحِّدين، ويبقي فيها الكفار بقاءً سرمديًّا لا انقضاء له، وهذا قول جمهور السلف والخلف.

القول الثاني: أن الله يُخرج من النار من يشاء، كما ورد في الحديث، ثم يبقيها شيئًا، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمدًا تنتهي إليه.

واستدل أصحاب القول الثاني:

١ ـ بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هُود: ١٠٧]، وقالوا ـ أيضًا ـ: وكل نص يقتضي الخلود في النار، فهو قابل لأن يُسلَّط عليه الاستثناء.

٢ ـ قالوا: التعذيب والخلود مرادٌ به طول المكث.

٣ ـ قالوا: غَلَبَةُ رحمة الله على غضبه؛ كما ورد في الحديث.

٤ ـ التعبير عن مدة العذاب بما يفيد التحديد.

٥ ـ دوام الجنة، قالوا: دوام الجنة مقتضى الحكمة، بخلاف النار.

٦ ـ أن الإحسان مقصود لذاته، والعذاب مقصود لغيره، وما كان مقصودًا لغيره، فإنه ينتهي.

وهناك أقوال أخرى في النار:

القول الثالث: أنها يدخلها قوم ثم يخرجون منها، ويخلفهم آخرون، وهذا قول اليهود.

القول الرابع: أنها تفنى، وهذا قول الجهم.

القول الخامس: أن الحركات تفنى، وهذا قول أبي الهذيل العلاف.

وهذه كلها أقوال باطلة، والصواب القول الأول، وهو أن النار مؤبدة، باقية، لا تفنى أبد الآباد؛ لأن الله أخبر بذلك:

١ ـ قال ﷻ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧].

٢ ـ وقال سبحانه: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

٣ ـ وقال سبحانه: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

٤ ـ وقال سبحانه: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبإ: ٢٣]؛ والأحقاب: المُدد الطويلة التي لا تنتهي؛ كلما انتهى حقب، يعقبه حقبٌ، وهكذا إلى ما لا نهاية.

وهذا هو الصواب الذي عليه المحققون من السلف من أهل السُّنَّة، وهو الذي عليه الصحابة والتابعون.

○ قوله: (وَإِنَّ اللهَ ـ تعَالَى ـ خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الخَلْقِ وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا):

هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ فالله تعالى قدَّر أهل السعادة وأهل الشقاوة، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، كما ثبت في الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ**»(١).

فأهل السعادة مقدرة سعادتهم، وأهل الشقاوة مقدرة شقاوتهم، ولكن الله يسَّر كلًّا لِمَا خُلِقَ له، فأهل السعادة يسّر اللهُ لهم عمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة يسّر لهم عمل أهل الشقاوة، كما قال سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

دخول المؤمنين الجنة بفضل الله ودخول الكفار والعصاة النار بعدل الله

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ)

الشَّرح

أي: من شاء الله إلى الجنة، صار إلى الجنة، فضلًا من الله وإحسانًا ووفقهم وخصَّهم بنعمة دينية، لم يعطها الكافر؛ لأنه ـ سبحانه ـ عليم بالمَحالِّ التي تصلح لغرس الكرامة، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يُوسُف: ٦]، وقال سبحانه: ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحُجرات: ٨]، وقال سبحانه: ﴿... وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحُجرات: ٧، ٨].

فالمؤمن: مَنْ خصَّه الله بنعمة دينية ليست في الكافر، وأما الكافر، فإن الله خذله عدلًا منه وحكمة، ولم يظلمه ـ سبحانه ـ؛ لأن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ـ كما سيأتي تفصيله ـ.

○ قوله: (وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ):

هذا قَدَرٌ مكتوبٌ مفروغ منه، وكلٌّ يصير إلى ما قدر له، والله ـ تعالى ـ ييسر كلًّا لما خُلق له.

الخير والشر مقدران على العباد

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى العِبَادِ)

الشَّرْح

يعني: أنَّ الخير والشر، والحسنات والسيئات؛ مقدَّران على العباد، وهما داخلان في خلق الله للأشياء، ولدخولهما في عموم قضاء الله وقدره من الذوات والصفات، والأقوال والأفعال، والحركات والسكنات، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرّعد: ١٦]، وقال ـ سبحانه ـ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢﴾ [الفُرقان: ٢].

الاستطاعة تكون مع الفعل وقبله(١)

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الفِعْلِ، وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ، وَسَلَامَةِ الآلَاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ـ تَعَالَى ـ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦])

الشَّرح

هذا المبحث يسمَّى مبحث الاستطاعة، والاستطاعةُ، والطاقةُ، والقدرةُ، والوسعُ؛ بمعنًى واحد.

الاستطاعة: هي كون الإنسان يستطيع أن يفعل الشيء.

❐ وهل الاستطاعة والقدرة نوع واحد، أو نوعان؟

الناس لهم في ذلك **ثلاثة مذاهب**:

المذهب الأول: أن الاستطاعة والطاقة والقدرة؛ نوع واحد فقط، وهي التي تكون مقارنة للفعل، بمعنى: التوفيق للفعل، وهذا مذهب الجبرية الجهمية، والأشاعرة فإنهم يقولون: الاستطاعة، والطاقة، والقدرة نوعٌ واحد تكون مع الفعل، أما قبل الفعل فلا(٢).

المذهب الثاني: أنها نوع واحد، ولكنها تكون قبل الفعل، ومعناها: توفر

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، (٨/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢)، «منهاج السُّنَّة» (١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٣)، و«درء التعارض» (٩/ ٢٤١).

(٢) انظر: «الملل والنحل» (١/ ٨٥)، و«الإرشاد» للجويني (ص٢١٩ ـ ٢٢٠).

الأسباب، والآلات، وهذا مذهب القدرية والمعتزلة(١).

المذهب الثالث: أن الاستطاعة نوعان: نوع يكون مع الفعل، بمعنى: التوفيق والقدرة، ونوع يكون قبل الفعل بمعنى: توفر الأسباب والآلات، فكأنَّ أهل السُّنَّة أثبتوا النوعين.

* المقارنة بين النوعين:

الفَرْقُ الأول: أنَّ **الأولى** ليست مناط التكليف، فلا يتعلق بها خطاب الشارع؛ فالله ـ تعالى ـ لا يكلف العبد إلا إذا كانت معه الثانية. **والثانية**: هي مناط التكليف، وبها يتعلق الخطاب، فإذا فقدت الثانية؛ لا يكلف العبد.

الفرق الثاني: أنَّ **الأولى** ـ وهي الاستطاعة التي بمعنى التوفيق ـ تكون مع الفعل، فلا تتقدمه، **والثانية** قد تتقدم الفعل، وقد تصحبه.

الفرق الثالث: أنَّ **الأولى** خاصة بالمؤمن، **والثانية** عامة للمؤمن والكافر.

الفرق الرابع: أنَّ **الأولى** ليست صفة للمخلوق، بل هي صفة لله؛ فإن الله ـ تعالى ـ هو الموفق للفعل، **والثانية** صفة للمخلوق، وهي: توفر الأسباب والآلات.

الفرق الخامس: أنَّ **الأولى** لا يتخلف عنها الفعل، فإذا وُجدت فلا بُدَّ للفعل أن يحصل، **والثانية** قد يتخلف عنها الفعل، فيحصل، أو لا يحصل.

الفرق السادس: أنَّ **الأولى** ضدها الخذلان، **والثانية** ضدها العجز.

فهذه ستة فروق، إذا عرفتها وضبطتها؛ تبين لك الحق، وعرفت الفرق بينهما، وزال عنك اللبس.

*** ومن أدلة الجبرية**: التي استدلوا بها على أن الاستطاعة والطاقة والقدرة، نوع واحد فقط:

قولُ الله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [هُود: ٢٠].

وجه الاستدلال: قالوا: وقوله سبحانه: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾؛ يعني: لم يوفقوا لهذه الاستطاعة التي هي القدرة الموافقة للفعل؛ لأن الله خذلهم، فلم يوفقهم لسماع القبول والتنفيذ.

---

(١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٠٠).

والرد عليهم نقول: هذا صحيح، نثبت النوع الأول للقدرة، لكن هناك نوع آخر أثبتته الأدلة الأخرى، ومنه قول الخضر لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، فالمعنى: إنك لن تقدر أن تسكت؛ لأن ما تراه مخالفًا لظاهر الشرع؛ لأن موسى كان عنده أسباب وآلات يستطيع بها الصبر، **فالمرادُ**: حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، بدليل أنه عاتبه على ذلك، ولا يُلام مَن عَدِمَ آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أُمِر به أو لعدم شغله إياها بفعل ما أُمِر به.

* ومن أدلة القدرية والمعتزلة:

١ ـ بقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ قالوا: فهذه الاستطاعة بمعنى: توفر الأسباب والآلات.

ولو كان المراد بها الاستطاعة التي مع الفعل كما تقول الجبرية، لم يكن الله قد أوجب الحج إلا على من حج، وأما من لم يحج، فلا يطالب بالحج، وهذا باطل، فدل على أن المراد بالاستطاعة توفر الأسباب والآلات.

٢ ـ قول الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أوجب الله التقوى على المستطيع، والمراد بالمستطيع الذي معه القدرة على التقوى، وليس المراد المستطيع الذي فعل التقوى في الحال، وإلا لم تكن الاستطاعة واجبة إلا على من اتقى بالفعل، فدل على أن المراد بالاستطاعة، الاستطاعة بمعنى توفر الأسباب والآلات.

٣ ـ قول الله تعالى عن المنافقين: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، فالمنافقون في غزوة تبوك تأخروا، فلما أنكر عليهم المسلمون قالوا: لا نستطيع ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، وهم عندهم أسباب وآلات، يستطيعون الخروج بها، فلو كان المراد بالاستطاعة نفس الفعل، لَمَا كذبهم الله في قوله: ﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ٤٢] فدل على أن المراد بالاستطاعة: الأسباب والآلات.

* والجواب عن أدلة الفريقين:

أجاب أهل السُّنَّة بأن الأدلة التي استدل بها الجبرية تُثبت النوع الأول من

القدرة، والأدلة التي استدل بها القدرية والمعتزلة تُثبت النوع الثاني، وكل من الاستطاعتين حق، وقالوا للجبرية: أنتم أثبتم نوعا من الاستطاعة، واستدللتم له بالأدلة، وهذا حق، لكن الباطل: كونكم أنكرتم النوع الثاني من الاستطاعة، وقالوا للقدرية والمعتزلة: وأنتم أثبتم نوعًا من القدرة والاستطاعة، وهي: الاستطاعة؛ بمعنى: توفر الأسباب، وهذا حق، والنوع الأول لم تثبتوه، وهذا باطل، وأما نحن فنثبت نوعي الاستطاعة، ونستدل بأدلتكم ـ أيها الجبرية ـ على النوع الأول، ونستدل بأدلتكم ـ أيها المعتزلة والقدرية ـ على النوع الثاني، وبذلك تتفق الأدلة ولا تختلف.

والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به؛ فهي مع الفعل.

❍ قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]: معناه: أن الذي عنده وسع وقدرة وطاقة وأسباب وآلات، فإنه يكلَّف، وإذا فُقدت الأسبابُ والآلات، فلا يكلف؛ لأن الله ﷻ لا يكلف إلا المستطيع.

أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد(١)

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَأَفْعَالُ العِبَادِ خَلْقُ اللهِ وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ)

الشَّرح

هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ أن الله ـ تعالى ـ خلق أفعال العباد، والعباد باشروها مختارين، فصاروا بها عصاة ومطيعين، فأفعال العباد من الله؛ خلقًا وتقديرًا، ومن العبد؛ فعلًا، وتسببًا، وكسبًا، ومباشرةً.

❐ وهناك مذهبان آخران:

المذهب الأول: مذهب الجبرية؛ قالوا: إن الأفعال هي أفعال الله، والعباد مجبورون على أفعالهم، فالله هو المصلِّي وهو الصائم، ولكن العباد وعاء للأفعال، فهم كالكوز الذي يصب فيه الماء؛ فالعباد كُوب، والله كصباب الماء فيه؛ لأن الله أجبرهم على ذلك، وتجري الأفعال على أيديهم اضطرارًا، لا اختيار لهم في ذلك(٢).

المذهب الثاني: مذهب المعتزلة والقدرية، ومذهبهم عكس مذهب الجهمية؛ قالوا: أفعال العباد اختيارية، بل زادوا على ذلك، وقالوا: هم الذين خلقوا أفعالهم؛ والله لا يقدر على خلق أفعال العباد، فالعباد هم الذين خلقوا الطاعات والمعاصي، وخلقوا الخير والشر، وباشروها، وخلقوها، وأوجدوا أفعالهم؛ ولذلك يجب على الله أن يثيب المطيع؛ لأنه هو الذي خلق فعله، والمطيعُ حينما يفعل الحسنات فهو كالأجير، والأجير يجب إعطاؤه أجره؛ ولذا: فيجب على الله

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١١٩ ـ ١٢٩)، و«منهاج السُّنَّة» (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٦).
(٢) انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٣٨).

أن يثيب المؤمنين، وأمّا العاصي فهو الذي خلق الشر والمعصية بنفسه، وتوعده الله بالنار، فيجب على الله أن ينفذ وعيده، وأن يخلده في النار(١).

وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّة والجماعة للحق في هذا الباب، فقالوا: إن الأفعال التي تصدر من العباد، **تنقسم إلى قسمين**:

- **أفعال اضطرارية**: وهذه تكون صفة للعباد، وليست أفعالًا لهم؛ كحركات المرتعش، والنائم، ونبض العروق وحركات الأشجار.
- **أفعال اختيارية**: وهي التي يفعلها الإنسان باختياره، كالقيام، والقعود، والسفر، والمجيء، وغير ذلك.

فأما الأفعال الاضطرارية فهذه ليست محلًّا للنزاع، فكل الطوائف الثلاث اتفقوا على أنها غير مقدورة للعبد، وأنها واقعة بغير اختياره.

أما الأفعال الاختيارية: فهذه محل الخلاف:

فالجبرية قالوا: حتى الأفعال الاختيارية اضطرارية؛ ليس للعبد فيها أيّ اختيار، وأمَّا المعتزلة والقدرية، فقالوا: إنَّ العباد هم الذين خلقوها وأوجدوها مختارين، والله لم يقدّرها، ولا يستطيع خلقها.

وأهل السُّنَّة توسطوا، فقالوا: الأفعال الاختيارية هي خلْق الله، وهي فعل العباد، فهي تضاف إلى الله من جهة الخلق، وتضاف إلى العباد من جهة الكسب والتسبب والمباشرة، فهي من الله خلقًا وإيجادًا وتقديرًا، ومن العبد فعلًا وتسببًا وكسبًا ومباشرةً.

واستدلَّ الجبرية بما يلي:

١ ـ بقول الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وهذا في غزوة بدر لما أخذ النبي ﷺ(٢) قبضة من تراب، ثم رمى بها نحو

(١) انظر: «رسائل العدل والتوحيد» (١/ ١١٨).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ٤٤٤)، و«الدر المنثور» (٤/ ٤٠ ـ ٤١) تفسير آية الأنفال، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٧٢ ـ ١٦٧٤)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥)، و«لباب النقول» (ص١٠٨، ١١٢)، و«مجمع الزوائد» (٦/ ٧٣ ـ ٧٤) و(٦/ ٧٨، ٨٤، ١٨٢، ١٨٥)، و«تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» للزيلعي (٢/ ١٨ ـ ٢٠).

الكفار، فلم يبق كافر إلَّا وقد أصابه من هذه القبضة شيء، ودخل في عينيه وفمه ومنخره، فأنزل الله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ قالوا: إن الله نفى عن نبيه الرمي، فدل على أن العبد لا اختيار له.

أجاب أهل السُّنَّة والجماعة أهل الحق:

قالوا: أنتم ـ أيها الجبرية ـ أغمضتم أعينكم عن الحق، وفتحتم أعينكم لما يناسبكم من الآية، فالآية فيها إثبات الرمي للرسول، ونفي الرمي عنه؛ فالرمي نوعان: نوعٌ أثبته الله لنبيه هو: الحذف، والنوع الذي نفاه عن نبيه هو: الإصابة، فابتداء الرمي؛ حذفٌ، وانتهاؤه؛ الإصابة، والمعنى حينئذٍ: وما أصبتَ إذْ حذفتَ، ولكنَّ الله أصاب.

٢ ـ ومما استدلوا به على أن أفعال العباد لا اعتبار لها، وأن الله تعالى لا يعتد بأفعال العباد، قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الجَنَّةَ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **لَا وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضلٍ وَرَحمَةٍ**»(١).

وجه الدلالة: قالوا: الباءُ في قوله: «**لَا يَدْخُلُ أَحَدُكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**» باء السبب، والتقدير: لن يدخل أحدكم الجنة بسبب عمله، فالله تعالى لم يعتبر العمل شيئًا، ولم يعتبره سببًا، وإنما دخول الجنة بمحضِ فَضْلِ الله؛ فدلَّ على أن العباد ليس لهم أفعال.

أما القدرية والمعتزلة: الذين يقولون: العباد خالقون لأفعالهم، والله تعالى لا يقدر عليها، فقد استدلوا بما يلي:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وجه الدلالة: قالوا: الآية دليل على أن هناك خالقين مع الله، إلا أن الله أحسنهم وأجودهم خلقًا، فدل على أن العباد خالقون مع الله، إلا أن الله أحسن خلقًا وأجود.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) واللفظ له، ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وله عند مسلم، عن أبي هريرة طرقٌ، وقد أخرجاه بنحوه من حديث عائشة أيضًا، وأخرجه مسلم وحده بنحوه، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

٢ ـ وقالوا: مما يدل على أن العباد هم الذين خلقوا أفعالهم؛ قول الله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ قالوا: الباء باء العِوَض؛ والمعنى: ادخلوا الجنة عوضًا عن عملكم، فدل على أن الأعمال عوض؛ لأن العباد خلقوها وأوجدوها باختيارهم، فوجب على الله أن يعوضهم عنها الثواب، كما يعوض الأجير أجرته.

أجاب أهل السُّنَّة والجماعة:

قالوا: أنتم ـ أيها المعتزلة والقدرية ـ ضللتم في تفسير هاتين الآيتين، كما أن إخوانكم من الجبرية ضلُّوا أيضًا، أما قول الله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]:

فالخلق نوعان:

النوع الأول: الإنشاء والاختراع، وهذا لا يقدر عليه إلا الله، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

النوع الثاني: الخلق بمعنى التصوير والتقدير، وهذا هو الذي يثبت للمخلوق، ومعنى الآية: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ يعني: أحسن المقدرين المصورين، لا المنشئين المخترعين.

فالإنشاء والاختراع لا يكون إلا لله، لكن التقدير والتصوير، فإنه يقدر عليه المخلوق؛ كما قال الله ـ تعالى ـ عن عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠] فتخلقُ: يعني: تقدر وتصور، فعيسى عليه السلام يصور ويقدر الطين كهيئة الطير، وينفخ فيه، والله ـ تعالى ـ يخلق فيه الروح؛ ولهذا قال الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت ... وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

فالشاعر هنا يمدح، ويقول: (ولأنت تفري)؛ يعني: تنفذ ما خلقتَ؛ يعني: ما قدرتَ وصورتَ، وبعض القوم يخلق، ثم لا يفري.

وأما الباء ـ فأنتم أيها المعتزلة ـ ضللتم كما ضلَّ إخوانكم الجبرية؛ فإن الباء التي تأتي في الإثبات، غير الباء التي تأتي في النفي، فالباء التي تكون في الإثبات، هي باء السببية، والباء التي تكون في الجملة المنفية، هي باء العوض، فباء العوض في الجملة المنفية، كما في الحديث: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الجَنَّةَ**

بِعَمَلِهِ»؛ فهذه باء العوض؛ لأنها في جملة منفية، والمعنى: لن يدخل أحدكم الجنة عوضًا عن عمله، فيستحق الجنة، كما يستحق الأجير أجره، بل الدخول برحمة الله، وأما الباء التي تكون في الجملة المثبتة، فهي باء السبب، كما في قوله سبحانه: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ يعني: بسبب ما كنتم تعملون، فيكون دخول الجنة برحمة الله، ولكن له سبب وهو العمل، فمن جاء بالسبب؛ نال الرحمة، ومن لم يأتِ بالسبب؛ لم ينل الرحمة.

فالنصوص يُضَمُّ بعضُها إلى بعض، وبذلك تتفق وتتآلف ولا تختلف.

التكليف بحسب الطاقة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ إِلَّا مَا يَطِيقُونَ)

الشَّرْح

هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة؛ وهو أن الله ـ تعالى ـ لا يكلف العبد إلا ما يستطيع؛ قال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ﴾ [الطلاق: ٧]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهل يكلف الله العبد بشيء لا يطيقه[١]؟

اختلف الناس في هذا **على مذاهب:**

ـ **المذهب الأول**[٢]: مذهب الأشعرية وبعض المعتزلة ببغداد والبكرية أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد؛ قالوا: إن تكليف ما لا يطاق جائز عقلًا، وذلك كالجمع بين الضدين، وقلب الأجناس؛ كجعل الشجر فرسًا، أو الفرس إنسانًا، أو الحيوان نباتًا، وإيجاد القديم وإعدامه، قالوا: لكن هل ورد به الشرع؟ تردد أصحاب أبي الحسن الأشعري هل ورد به الشرع فوقع أم لا؟ على قولين:

١ ـ **واستدلوا**: بأنه هذا وقع بقصة أبي لهب، **قالوا**: فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان مع أن الله أخبر بأنه لا يؤمن، وأنه سيصلى نارًا ذات لهب، فأبو لهب مكلف بأن يؤمن بالقرآن، وفي ضمن القرآن أن يؤمن بأنه لا يؤمن، فكان أبو لهب مكلفًا بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال لا يطاق.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢)، و«درء التعارض» (١/ ٦٣ ـ ٦٤).
(٢) انظر: «الإرشاد» (ص٢٢٦).

والجواب: لا نسلم بأن أبا لهب مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، بل هو مأمور بالإيمان، والاستطاعةُ التي بها يقدر على الإيمان؛ التي هي بمعنى توفر الأسباب، والآلات: كانت حاصلةً له؛ فهو غير عاجز على تحصيل الإيمان، فما كلف إلَّا ما يطيقه.

٢ ـ **استدلوا بقول الله تعالى** للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، وبقول الله تعالى للمصورين في الحديث القدسي: «**أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**»[(١)]، **قالوا**: هذا تكليف ما لا يطاق.

والجواب عن هذين: بأن الأمر في الآية والحديث، ليس بطلب فعل يثاب فاعله، ويعاقب تاركه، فليس بتكليف، بل هو خطاب تعجيز.

٣ ـ **واستدلوا بدعاء المؤمنين** في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأُجيب: بأنه لا يلزم من ذلك أن يُكلَّف الإنسانُ ما لا يستطيعه؛ والمعنى: لا تصبنا بشيء يهلكنا؛ أي: لا تصبنا بما نعجز عن طاقته فنهلك.

ـ **المذهب الثاني**: قالوا: يجوز التكليف بالمستحيل العادي دون المستحيل العقلي؛ أي: يجوز تكليف الممتنع عادة بما يتصور العقل وجوده من خارق للعادة على يد نبي أو ولي، دون الممتنع لذاته؛ أي: عقلًا؛ وهو ما لا يتصور العقل وجوده أصلًا؛ كالجمع بين الضدين.

ـ **المذهب الثالث**: قالوا: ما لا يطاق للعجز عنه ـ وهو المستحيل العادي والعقلي ـ لا يجوز التكليف به، وما لا يطاق للاشتغال بضده؛ كاشتغاله بلعب القمار أو الكرة عن الصلاة؛ فإنه يجوز التكليف به.

وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة في المعنى، لكن تسميتهم ما يتركه العبد بـ «ما لا يطاق؛ لكونه مشتغلًا بضده»؛ بدعة في الشرع واللغة[(٢)]، فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه، وهم قد التزموا هذا لقولهم: إن الطاقة

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة ﵂، وأخرجه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) من حديث ابن عمر ﵄.

(٢) انظر: «درء التعارض» (١/ ٦٥).

والاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فقالوا: كل من لم يفعل فعلًا فإنه لا يطيقه.

وهذا خلاف الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف، وخلاف ما عليه عامة العقلاء؛ لأن ما يقدر الإنسان على فعله وتركه، وهو مناط التكليف، بخلاف ما لا يكون إلا مقارنًا للفعل؛ فذلك ليس شرطًا في التكليف.

والتعبير السليم أن يقال: ما لا يطاق للعجز عنه، لا يجوز التكليف به، وما عداه فيجوز التكليف به.

ومن أدلة هذا القول:

١ ـ قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢ ـ وقوله: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

٣ ـ وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحج: ٧٨].

٤ ـ وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٥ ـ وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**بُعِثْتُ بِالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ**»(١).

٦ ـ وقوله ﷺ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٦)، والطبراني (٧٨٦٨) من حديث أبي أمامة، ولفظه: «**إني لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية، ولكن بعثت بالحنيفية السمحة، والذي نفسي بيده لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها، ولمقام أحدكم في الصف خير من صلاته ستين سنة**».
قال الهيثمي (٥/ ٢٧٩): «فيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف». كذا اقتصر على إعلاله بالألهاني، مع أن في إسناده عندهما مُعان بن رفاعة، قال الحافظ في «التقريب» (٦٧٤٧): «لين الحديث، كثير الإرسال»، والحديث ضعّفه أيضًا العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ١٠٦٠)، والعيني في «عمدة القاري» (١٤/ ٩٢).
وبوَّب الإمام البخاري في «صحيحه» (باب: الدِّين يسر، وقول النبي ﷺ: «**أحب الدِّين إلى الله الحنيفية السمحة**»).
قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ٩٤): «وصله في كتاب الأدب المفرد وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس وإسناده حسن».اهـ. وقوَّاه الألبانيُّ في «الصحيحة» (٨٨١)، لشواهده. وانظر أيضًا: «المقاصد الحسنة» (٢١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

استطاعة الإنسان أكثر مما كلف به

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا يَطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ)

الشَّرح

○ قوله: (وَلَا يَطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ):

معنى هذا الكلام أن الإنسان لا يستطيع أكثر مما كُلِّفَ به، **وهذا باطل؛** لأنه يعني: أن الإنسان لا يستطيع الزيادة على الصلوات الخمس، وكذا باقي العبادات؛ فلا يستطيعون أن يصوموا أكثر من شهر، ولا يستطيعون أن يحجوا إلا مرة واحدة في العمر، وهذا ليس بصحيح.

فلو كلفنا الله بست صلوات، أو سبع عشرة صلاة؛ لاستطعنا، ولو كلفنا الله بأكثر من صيام ثلاثين يومًا؛ لاستطعنا، ولو كلفنا الله بالحج أكثر من مرة؛ لاستطعنا، لكن الله لطف بنا، ويسّر، وسهّل، قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ**».

فقول الطحاوي هذا غلط يتمشى مع مذهب الجبرية، الذين يقولون: إن الطاقة والوسع لا تكون إلا مع الفعل، فهذا من أخطائه عفا الله عنا وعنه.

تفسير لا حول ولا قوة إلا بالله

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ)

الشَّرْح

○ قوله: (وَهُوَ) الإشارة إلى الجملة السابقة أن تكليف الله تعالى بما يطيقون.

○ قوله: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)؛ يعني: لا تَحَوُّلَ من حالٍ إلى حالٍ، ولا قوة للإنسان على فعل ذلك؛ إلا بالله، وهذه كلمة عظيمة، وهي كنز من كنوز الجنة؛ كما ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال لأبي موسى: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟ فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»(١).

فهذه الكلمة كنز من كنوز الجنة، ولها تأثير عظيم في تخفيف الحزن والألم والمصائب عن العبد، فلا يستطيع الإنسان أن يتحول من حال إلى حال، أو من الشر إلى الخير، أو من المعصية إلى الطاعة، أو من الذنب إلى التوبة ـ ولا قوة لك على ذلك ـ إلا بالله عَزَّ وَجَلَّ.

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢) وفي مواضع أخرى من الصحيح، ومسلم (٢٧٠٤) واللفظ لَهُ، وفي الباب أيضًا عن أبي ذر، وأبي أيوب الأنصاري، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة. انظر: «الدر المنثور» (٥/ ٣٩٢). وانظر أيضًا: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩٨ ـ ٩٩).

فإذا وفقك الله وأعانك؛ تحوَّلتَ من المعصية إلى الطاعة، وتحوَّلتَ من الذنب إلى التوبة، وقوَّاك اللهُ على ذلك؛ بأن وفقك وهداك وقذف في قلبك النور والهداية، وجعلك تقبل الحق وترضاه وتختاره وتريده، وقذف في قلبك الإرادة والقوة على ذلك، فتستطيع ذلك بإذن الله، وتوفيقه. هذا معنى: لا حول ولا قوة إلا بالله.

❍ قوله: (نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ):

أي: لا قدرة للإنسان على إقامة الطاعة والثبات عليها والاستقامة عليها، إلا بالله، فالله تعالى هو الموفق للخير والطاعة، وهو المُثَبِّتُ لعبده المؤمن، نسأل الله تعالى أن يثبتنا على دينه حتى الممات.

مشيئة الله تعالى

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا)

الشَّرْح

سبق الكلام على هذا وأن كل شيء يجري بعلم الله وقضائه وقدره، وأن الله تعالى سبق علمُه بالأشياء قبل كونها، وكتبها في اللوح المحفوظ.

○ قوله: (غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا):

هذا كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، ولهذا يقول المسلمون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، غلبت مشيئة الله وإرادته الإرادات كلها؛ فمشيئة الله لا تُغالَبُ، وإرادة الله لا يغلبها شيء، بل ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] أما العبد، فإن مشيئته وإرادته تابعة لمشيئة الله وليست مستقلة.

غلب قضاء الله الحيل كلها

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الحِيَلَ كُلَّهَا)

الشَّرح

لا شك أن قضاء الله غلب الحيل، ولو احتال العباد ودبروا الحيل وأعملوا المكائد في أن يغيروا شيئًا أراد الله أن يكون، فلن يستطيعوا، كما قال سبحانه: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢].

وقال النَّبيُّ ﷺ في حديث ابن عباس: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ**»(١).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) من طريق: حنش الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «كنت خلف رسول الله ﷺ يومًا، فقال: **يا غلام**»، وذكر الحديث. قال الترمذيُّ: هذا حديث حسن صحيح. اهـ.

وتكلم الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم على الحديث (١٩)، وقال: «أصحُّ الطرق كلها طريقُ حنش الصنعاني التي خرجها الترمذي». اهـ. وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٢٩٧).

تنزيه الله عن الظلم(١)

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا)

الشَّرح

يفعل الله ما يشاء وهو غير ظالم أبدًا، **وفعله مبني على الحكمة**، ليس فعله بالإرادة فقط، كما يقوله المُعْتدون الجبريةُ، بل فعله مبني على الحكمة؛ فهو يفعل ما يشاء؛ لأنه حكيم: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف: ٦] وهو لا يوصف بالظلم أبدًا.

❐ معنى الظلم:

قال أهل الحق وهم أهل السُّنَّة والجماعة: حقيقة الظلم الذي نَزَّه الله نفسه عنه: هو وضع الشيء في غير موضعه، كأن يمنع أحدًا من ثوابه، أو أن توضع عليه سيئات غيره، أو كأن ينقص من حسنات الإنسان.

وقد نزه الله نفسه عن الظلم، ونفاه عن نفسه:

١ ـ فقال: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧].

٢ ـ وقال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

٣ ـ وجاء في الحديث القدسي، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: **«يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا»**(٢).

فهذه حقيقة الظلم الذي نزه الله نفسه عنه، عند أهل الحق: أهل السُّنَّة والجماعة.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٧٥) وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

وفي المسألة مذهبان آخران:

ـ **المذهب الأول**: **مذهبُ الجبرية وهم الأشاعرة والجهمية، قالوا** في تعريف الظلم الذي نزه الله نفسه عنه: الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، ويمتنع أن يكون في الممكن المقدورِ ظُلْمٌ، بل كل ما كان ممكنًا فهو منه ـ لو فعله ـ عدلٌ، ولا يكون ظلمًا.

إذن: فالظلم عند الجبرية، ممتنع ومستحيل على الله، كامتناع العجز والموت عنه سبحانه، والظلم عندهم هو المحال الممتنع لذاته؛ كالجمع بين الضدين، وكون الشيء موجودًا معدومًا.

وكل ممكن عندهم فليس بظلم، ولله أن يفعله، وهو غير ظالم؛ ولذا قالت الجبرية: لو قلب الرب التشريعَ والجزاءات، فجعل الزنا واجبًا، والعفة حرامًا؛ لما كان ظالمًا، ولو عذب رسله وأنبياءه وأولياءه أبد الآبدين، وأبطل جميع حسناتهم، وحمَّلهم أوزار غيرهم وعاقبهم عليها، وأثاب المجرمين والعصاة والكفرة طاعاتِ الأنبياء والأبرار، وحرم ثوابها فاعِلَها؛ لكان ذلك عدلًا محضًا، فإن الظلم من الأمور الممتنعة لذاتها في حق الرب، وهو غير مقبول له، بل هو كقلب المحدث قديمًا والقديم محدثًا، وهذا قول جهم ومن اتبعه من المتكلمين.

وشبهتهم:

١ ـ **قالوا**: الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي من غيره، والله ليس كذلك، والظلم إما التصرف في ملك الغير بغير إذنه، وإما مخالفة الآمر، وكلاهما في حق الله تعالى محال؛ فإن الله مالك كل شيء، فهو مالك العباد؛ يتصرف في ملكه كيف يشاء، والذي يتصرف في ملكه ليس بظالم، والظلم إنما يكون من مخالفة الآمر، والله ليس فوقه آمر تجب طاعته.

والجواب على هذا أن نقول:

هذا التعريف مخالف للغة العربية، بل لا وجود له، ولو كان الظلم هو الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، لما نفاه عن نفسه، وقال: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَۚ﴾ [غافر: ١٧]، فهل يُنفى شيءٌ لا وجود له؟!

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]؛ فهل يخاف الإنسانُ الممتنعَ المستحيلَ؟!

بل كيف يحرم على نفسه شيئًا ممتنعًا، فيقول: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسي...**»(١)؟!

وقولكم: إن الظلم لا يكون إلا من آمرٍ؛ ناهٍ.

نقول: نعم؛ الله ـ تعالى ـ مأمور منهي، لكن من قِبَل نفسه؛ فهو يأمر نفسه وينهاها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

٢ ـ استدلوا بقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وجه الاستدلال: قالوا: فهذا فيه أنه لا يُسأل عما يفعل؛ فهو يفعل بقدرته ومشيئته؛ أي: بقهره وسلطانه.

والجواب أن نقول:

معنى الآية: لا يُسأل عما يفعل؛ لكمال حكمته، وأما العباد فهم يُسألون؛ لأنهم مأمورون مكلَّفون.

٣ ـ استدلوا بحديث ابن مسعود: «**مَا أَصَابَ العَبْدَ قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ** ـ إلى قوله ـ: **إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ، وَأَبْدَلَ مَكَانَهُ فَرَحًا**»(٢).

وجه الاستدلال: قالوا: إن قول النبي ﷺ: «**عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ**» يشمل كل

---

(١) سبق قبله.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧، ٨)، وصححه ابن حبان (٩٧٢)، والحاكم (١٨٧٧)، والبزار في «مسنده» (١٩٩٤)، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٣١٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢)، وأبو يعلى (٥٢٩٧).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمٰن بن عبد الله، عن أبيه، فإنه مختلف في سماعه عن أبيه»، وقد تعقبه الذهبي، فقال: «وأبو سلمة لا يُدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة». اهـ. وقال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٣٨٣): رواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم كلهم عن أبي سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن ابن مسعود، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمٰن، عن أبيه، قال الحافظ: لم يسلم، والحديث صححه الألباني في «الصحيحة» (١٩٩)، وأجاب عن قضيتَيْ: الانقطاع، والجهالة، وأطال في ذلك. اهـ.

قضاء يقضيه الله لعبده، وهذا يعم قضاء المصائب، وقضاء المعائب، وقضاء العقوبات على الجرائم.

٤ ـ استدلوا بحديث ابن عباس الذي رواه أبو داود وفيه: «**إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ**»(١).

والجواب أن نقول:

معنى قوله: «**إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهمْ**»؛ أي: أنَّ الله لو وضع عدله على أهل سماواته فحاسبهم بنعمه عليهم وأعمالهم؛ لصاروا مدينين له، وحينئذٍ: لو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم، لكنه لا يفعل هذا سبحانه، إنما يتدرهم بِنِعَم جديدة.

وأما قوله: «عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ» فلا شك أن ما يقضيه الله للعبد كله خير ورحمة؛ مبني على الحكمة.

ـ المذهب الثاني: مذهب القدرية: قالوا في تعريف الظلم: كل ما كان من

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٥/ ١٨٢)، وصححه ابن حبان (٧٢٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢٤٥)، وعبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٨٤٤).
جميعًا من طريق أبي سنان، عن وهب بن خالد الحمصي، عن ابن الديلمي قال: «أتيت أبي بن كعب فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر فحدّثني بشيء لعل الله أن يذهبه من قلبي، قال: لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه، عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أُحدٍ ذهبًا في سبيل الله ما قبله الله منك؛ حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان، فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت فحدّثني عن النبي ﷺ مثل ذلك».
قال ابن رجب في «جامع العلوم» (ص٢٢٣) في شرح الحديث (الرابع والعشرون) من الأربعين النووية: «في هذا الحديث نظر، ووهبُ بن خالدٍ ليس بذلك المشهور بالعلم، وقد يُحمل على أنَّه لو أراد تعذيبهم، لقدَّرَ لهم ما يعذِّبهم عليه، فيكون غيرَ ظالم لهم حينئذٍ». اهـ. لكن وهب بن خالد الحمصي، ثقة؛ وثّقَهُ أبو داود، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، كما في «تهذيب التهذيب» (٢٧٥)، والحديث صححه الألباني في «ظلال الجنة» (٢٤٥).

بني آدم ظلمًا وقبيحًا؛ يكون من الله ظلمًا وقبيحًا لو فعله، فعندهم الظلم الذي يصدر من العباد هو الظلم الذي يصدر من الرب لو فعله، فكل ما يسمى ظلمًا من العبد، يسمَّى ظلمًا من الرب، **فهم مثَّلُوا الله بخلقه، فقالوا**: الظلمُ إضرارُ غيرِ مستحقٍ، أو عقوبةُ العبدِ على ما ليس منه، أو عقوبته على ما هو مفعول معه.

قالوا: فلو كان الرب خالقًا لأفعال العباد، مريدًا لها، قد شاءها وقدرها عليهم، ثم عاقبهم عليها؛ لكان ظالمًا، ولا يمكن إثبات كونه سبحانه عدلًا لا يظلم، إلَّا بالقول بأنه لم يُرِدْ وجودَ الكفر والفسوق والعصيان، ولا شاءها، بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئة الله وإرادته، كما فعلوه بغير إذنه وأمره.

وعندهم أن الله لو وفَّق شخصًا وخذل آخر؛ لكان ظالمًا، ولو نسخ الله حكمًا بحكم؛ لكان جاهلًا ظالمًا، ويجب على الله عقلًا أن يثيب المحسن، وأن يعذِّب المسيء.

وهذا من أبطل الباطل؛ لأن هذا مبني على التحسين والتقبيح العقليين، والصواب: أن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، فهذا هو الموافق للّغة العربية كما سبق.

ولذلك نفى الله ﷻ الظلم عن نفسه:

١- في قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩].

٢- وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ﴾ [هُود: ١٠١].

٣- وقوله: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩].

٤- وقوله: ﴿لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَۚ﴾ [غافر: ١٧].

٥- ونفى خوف الظلم في قوله: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢].

٦- والله قد حرَّم الظلم على نفسه كما في الحديث القدسي: «**إني حرمت للظلم على نفسي**».

وهذا يدل على أنه ممكن الوقوع، ولو كان لا يمكن، لما حرَّمه على نفسه.

٧- وقد أنكر الله ـ بهمزة الاستفهام ـ على من حسب خَلْق الخلق عبثًا، فقال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] فتنزه سبحانه عن خلق الخلق عبثًا.

٨- وكذلك قوله: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥].

٩- وقوله: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] إنكارٌ منه على من جوَّز أن يسوّي الله بين هذا وهذا.

١٠- وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢١]. إنكارٌ على من حسب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكم سيىء قبيح، وهو ممَّا ينزه الرب عنه، **وبهذا يبطل مذهب الطائفتين الضالتين: الجبرية والقدرية.**

تنزيه الله عن كل سوء وعيب

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَن كُلِّ عَيْب وشَيْن: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣])

الشَّرح

○ قوله: (تَقَدَّسَ): يعني: تنزَّه ـ تعالى ـ اسمه عن كل سوء وقبيح.

○ قوله: (والحَيْنُ): الهلاكُ؛ فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حي لا يموت، وهو منزه عن الموت، ومنزه عن الهلاك.

ومنزه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن كل سوء، له الأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ، فله الأسماء الحسنىٰ التي سمَّى نفسه بها، وله كل وصف جميل وصف به نفسه في الكتاب والسُّنَّة.

○ قوله: (وَتَنَزَّهَ عَن كُلِّ عَيْب وشَيْن): ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]):

وقد تقدَّس وعلا عن كل عيب وشين ونقيصةٍ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لكمال حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ أما العباد فإنهم يُسألون؛ لأنهم مكلفون.

انتفاع الأموات بسعي الأحياء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ):

الشَّرْح

أي: أن الأموات ينتفعون من دعاء الحي إذا دعا لهم وينتفعون من الصدقات، **وهذه المسألة تسمَّى**: إهداء الثواب للميت، وهل ينتفع بها أو لا ينتفع؟

❐ المسألة فيها مذاهب(١):

ـ **المذهب الأول**: قول أهل البدع ـ وبعضهم ينسبه إلى المعتزلة ـ **قالوا**: لا ينتفع الميت من سعي الحي إلا بما تسبب به في حياته؛ لأنه تابع لما عمله في حياته، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة؛ فهو منقطع عنه، وذلك مثل وقف او صدقة، ومثل علم علمه؛ كمؤلفات ألَّفها، أو تلاميذ دَرَّسَهم وانتفعوا به، أو مصاحف، أو كتب علمية طبعها، أو أولاد صالحين رباهم فدعوا له، كما جاء في الحديث: «**إِذَا مَاتَ الإنسانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَة: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»(٢).

ـ **المذهب الثاني**: وهو منسوبٌ إلى المالكية والشافعية؛ قالوا: ينتفع الميت بما تسبب به في الحياة، وبالدعاء، والصدقة، والحج، وهي التي تسمى بالأعمال

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣١٦) وما بعدها، و«الفتاوى الكبرى» (٣/٢٧) وما بعدها، و«الروح» (ص٣٥٣)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (٢/٦٦٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

المالية التي تدخلها النيابة؛ أي أن الميت ينتفع بشيئين:

الأول: ما تسبب به في الحياة ـ كما قال المعتزلة ـ.

الثاني: الأعمال المالية التي تدخلها النيابة، مثل أن يتصدق عنه إنسان، ومثل الحج والعمرة، ومثل الأضحية.

أمَّا الأعمال البدنية فلا ينتفع منها مثل: الصلاة، ومثل: الطواف، ومثل: الذكر، ومثل: قراءة القرآن.

ـ **المذهب الثالث**: أن الميت ينتفع بكل قربة يهديها إليه الحي، فينتفع بما تسبب به في الحياة، وينتفع بالأعمال المالية التي تدخلها النيابة، وهي: الدعاء، والصدقة، والحج، وينتفع أيضًا بما يُهدى إليه من ثواب الأعمال الصالحة البدنية؛ كالصلاة، والصوم، وقراءة القرآن، والذكر، وهذا مذهب الحنابلة والأحناف، ولهذا يقول الحنابلة في هذا: «وكل قربة فعلها وجعل ثوابها لمسلم حي أو ميت؛ نَفَعَهُ» وكلمةُ (كل) من صيغ العموم؛ أي: سواء أكانت القربةُ بدنيةً أو عملية.

فعلى هذا:

١ ـ إذا تصدق الإنسان بصدقة، ونوى ثوابها لقريبه الميت، أو غير قريبه، فإنه ينتفع بها عند المالكية والشافعية، وينتفع بها عند الأحناف والحنابلة، ولا ينتفع بها عند المعتزلة؛ لأنها ليست ممن تسبب فيها.

٢ ـ أما الأعمال البدنية: كمن صلَّى ركعتين، أو صام يومًا، أو قرأ القرآن؛ وقال: اللَّهمَّ اجعل ثوابها للميت، فعند الشافعية والمالكية لا ينتفع بها، وعند الحنابلة والأحناف ينتفع بها.

ـ **الخلاصة**:

على هذا تكون لدينا مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: مذهب أهل البدع: لا ينتفع إلا بما تسبب به في الحياة.

المذهب الثاني: ينتفع بما تسبب به في الحياة، وبثواب الأعمال المالية، وهي ثلاثة أنواع: الدعاء، والصدقة، والحج فقط، أما ثواب الصلاة، وثواب قراءة القرآن، وثواب الذكر، وثواب الطواف بالبيت بدون حج أو عمرة فلا ينتفع بها.

المذهب الثالث: ينتفع بكل شيء يهدى إليه.

- الترجيح:

الصواب من هذه الأقوال هو مذهب المالكية والشافعية.

وجه الترجيح:

أن هناك أدلة تدل على أن الميت ينتفع بالصدقة، وهناك أدلة تدل على أن الميت ينتفع بالحج والعمرة، وهناك أدلة تدل على أن الميت ينتفع بالدعاء، لكن ليس هناك دليل يدل على أن الميت ينتفع بصلاة ركعتين إذا صُليتا، أو طواف بالبيت مجردٍ ليست بحج ولا عمرة، أو تقرأ قرآنًا وتهدي ثوابه، أو تصوم يومًا وتهدي ثوابه.

- لكن الحنابلة والأحناف قالوا بقياس ثواب الأعمال البدنية على ثواب الأعمال المالية، والشافعية والمالكية منعوا القياس فيها؛ **وحُجَّتُهم** أنَّ العبادات ليس فيها قياس؛ لأن مبناها على التوقيف، **والأصل في العبادات**: الحظر والمنع، فقالوا: نحن نقف حيث وقفت النصوص، إلا أن الصوم الواجب يُقضى عنه، كالذي مات وعليه أيام من رمضان، أو مات وعليه صومُ نذرٍ أو كفارة؛ لقول النبي ﷺ في حديث عائشة الصحيح الذي رواه الشيخان: «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ**»[(١)]، أما أن تصوم تطوعًا وتنوي ثوابه للميت؛ فليس عليه دليل واضح.

* **ومن أدلة أهل البدع والمعتزلة** على أن الميت لا ينتفع إلا بما تسبب به في الحياة:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] قالوا: وجه الدلالة: أن الله حصر ملكية الإنسان لسعيه؛ فدلَّ على أنه لا ينتفع بسعي غيره.

وأجيب عنه بجوابين:

الجواب الأول: من وجهين:

أحدهما: أن الإنسان بسعيه وملاطفته وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء،

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير، وتودد إلى الناس، فترحموا عليه، ودعوْا له، وأهدوا له ثواب الطاعة؛ فكان ذلك أثرَ سعيه.

الثاني: أن دخول المسلم مع جملة المسلمين في عقد الإسلام، من أعظم الأسباب في وصول نفع كل من المسلمين إلى صاحبه في حياته وبعد مماته، ودعوة المسلمين تَعُمُّه.

الجواب الثاني: ـ وهو أقوى من الأول ـ أن المنفي عن الإنسان هو الملك لا الانتفاع، فالقرآن في قول الله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النّجم: ٣٩]، لم ينف انتفاع الرجل بسعي غيره، وإنما نفى ملكه لغير سعيه، وبين الأمرين من الفرق ما لا يخفى، فاللام في قوله: ﴿لِلْإِنسَٰنِ﴾ للملك.

الدليل الثاني: استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤].

وجه الدلالة: أن الله حصر الجزاء في العمل للشخص نفسه؛ فدلَّ على عدم انتفاعه بعمل غيره.

وأجيب:

بأنَّ سياق هذه الآية، يدل على أن المنفيَّ عقوبةُ العبد بعمل غيره؛ بدليل صدر الآية ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [يس: ٥٤] ولم تنف الآية انتفاعَ الإنسان بعمل غيره.

الدليل الثالث: استدلوا بقول الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وجه الدلالة: أن الله حصر كسب الإنسان واكتسابه عليه فدل على عدم انتفاعه بكسب غيره.

وأجيب:

بأنَّ الآية أثبتت ملك الإنسان لكسبه، ولم تنف انتفاعه بكسب غيره، بل إن كسب غيره ملك لكاسبه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء يبقيه لنفسه.

الدليل الرابع: استدلوا بما ثبت عن النبي ﷺ في «صحيح مسلم» أنه قال:

«إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ،

أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[(١)].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أخبر أنه إنما ينتفع الميت بما كان تسبب به في الحياة، وما لم يكن تسبب به في الحياة، فهو منقطع عنه.

وأجيب:

بأنَّ النبي ﷺ أخبر بانقطاع عمله ولم يخبر بانقطاع انتفاعه بعمل غيره، بل إن عمل غيره لعامله، فإن وهبه له؛ وصلَ إليه ثواب عمله، فالمنقطع شيء، والواصل إليه ثوابه شيء آخر.

* **واستدل المالكية والشافعية** على أن الميت ينتفع بالدعاء والصدقة والحج فقط؛ بالكتاب والسُّنَّة والإجماع.

ـ أما الدعاء فاستدلوا عليه بأربعة أنواع:

النوع الأول: نصوص أدعية الناس بعضهم لبعض الواردة في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

وجه الاستدلال: أن الله أثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم؛ فدلَّ على انتفاعهم باستغفار الأحياء، ولو كان غير نافع ما استحقوا الثناء.

النوع الثاني: إجماع الأمة على الدعاء في صلاة الجنازة.

النوع الثالث: نصوص الدعاء للميت بعد الدفن، كما في حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: **اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ**»[(٢)].

النوع الرابع: نصوص الدعاء للأموات عند زيارة قبورهم؛ كما في حديث

---

(١) سبق تخريجه قبل قليل.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، والحاكم (١٣٧٢)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٦٨٥٦) من طريق هانىء أبي سعيد البربري مولى عثمان بن عفان، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعزاه الحافظ في «التلخيص» (٧٩٧) للبزار، وقال البزار: لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.اهـ، وحسَّنَهُ النووي في «خلاصة الأحكام» (٢/١٠٢٨)، وصححه الحاكم أيضًا. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٦٣٦).

بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ ـ في رواية أبي بكر: السلام على أهل الديار، وفي رواية زهير ـ: **السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَلَاحِقُونَ أَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ**»[(١)].

ـ واستدلوا على وصول ثواب الصدقة:

١ ـ بما في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: «إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَأُرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: **نعم، تصدَّق عنها**»[(٢)].

٢ ـ في «صحيح البخاري» عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا فَهَلْ يَنْفَعُهَا شيءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: **نَعَم**، قالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِي المِخْرَاف صَدَقَةٌ عَنْهَا»[(٣)].

ـ واستدلوا على عدم وصول العبادات البدنية للميت:

بما روى النسائي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِن يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ**»[(٤)]، فكما أن هذه العبادات لا تدخلها النيابة في الحياة، فلا يفعلها

---

(١) أخرجه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة بن الحصيب، وأبو بكر المشار إلى روايته هو: ابن شيبة؛ وزهير هو: ابن حرب.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٨٨) واللفظ له، ومسلم (١٠٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٦٢) من حديث ابن عباس.

قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٣٨٦): «قوله: (المخراف): بكسر أوله وسكون المعجمة، وآخره فاء؛ أي: المكان المثمر، سمي بذلك: لما يخرف منه؛ أي: يجنى من الثمرة، تقول: شجرة مخراف، ومثمار، قاله الخطابي، ووقع في رواية عبد الرزاق «المخرف» بغير ألف وهو اسم الحائط المذكور، والحائط البستان».اهـ.

(٤) أخرجه النسائي في «الكبرى» (ح٢٩١٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ح١٩٨٦) جميعًا من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفًا، ولم أقف عليه مرفوعًا، وقد صحح إسناده الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٠٩)، والألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥١٢)، وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٥٨٤): «أخرج النسائي من طريق أيوب بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس =

أحد عن أحد، ولا ينوب فيها عن فاعلها غيره؛ فكذلك في الممات لا يفعلها أحد عن أحد، ولا ينوب فيها عن فاعلها غيره، بل يختص ثوابها بفاعله لا يتعداه إلى غيره.

* وأما الحنابلة والأحناف فردوا وقالوا:

أولًا: كيف تفرقون بين العبادات المالية والبدنية؟! هذا تفريق بغير دليل، فالنبي ﷺ لم يفرق بينهما، بل شرع الصوم عن الميت، كما في حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّه**»[(١)] مع أن الصوم عبادة بدنية لا تجزىء فيها النيابة في الحياة.

فأجاب المالكية والشافعية بأجوبة:

١ ـ بأنَّ هذا صوم واجب، وما عداه فلم يأت فيه دليل.

٢ ـ **أما استدلالكم بالقياس على الحياة، فيجاب عنه بأنه**: لا قياس مع النص، فإن النَّبيَّ ﷺ شرع الصوم عن الميت، مع أن الصوم لا تدخله النيابة،

= قال: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد. أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفًا ثم قال: والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب. قلت: يمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات والنفي في حق الحي». اهـ. وجاء بنحو قول ابن عباس، عن عبد الله بن عمر، أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٦٣٤٦)، لكن في سنده عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، وقد أورده الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤٦٣)، عن عبد الرزاق، وذكر نقلًا عن كتاب «الإمام» أن أبا بكر بن الجهم، رواه في كتابه، قال: أخبرنا أحمد بن الهيثم، ثنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال: (لا يصومنَّ أحد عن أحد، ولا يَحُجنَّ أحد عن أحدٍ، ولو كنتُ أنا، لتصدقتُ وأعتقتُ وأهديتُ).

وهذا سند رجاله كلهم أئمةٌ حُفّاظ، ما عدا: أحمد بن الهيثم، فقد ترجمه الحافظ في «التقريب» (١٢٣)، بقوله: «صدوق»، وما عدا أبا بكر بن الجهم، فقد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١/ ٢٨٧) وذكر أنه كان فقيهًا مالكيًا، له مصنفاتٌ حِسانٌ محشوةٌ بالآثار؛ يحتج فيها لمالك، وينصر مذهبه، وتَرجَمَهُ ابن فرحون في «الديباج» (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) وذكر أنه صحب أبا بكر إسماعيل القاضي، وسمع منه، وتفقَّه معه ومع كبار أصحاب ابن بكير وغيره، وأرّخ وفاته سنة ٣٢٩هـ، وقيل: سنة ٣٣٣هـ، فالحاصل أن الأثريْن بالمجموع يرتقيان إلى درجة القبول. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه.

وشرع للأمة أن ينوب بعضهم عن بعض في أداء فروض الكفايات، وشرع لقيِّم الطفل الذي لا يعقل أن ينوب عنه في الإحرام، وأفعال المناسك، وحكم له بالأجر مع كونه نائبًا عنه، وجعل الشارع إسلام الأبوين بمنزلة إسلام أطفالهما.

ثانياً: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ**» موقوف على ابن عباس فلا يقاوم حديث عائشة رضي الله عنها لا سيما وقد ثبت الخلاف عن ابن عباس رضي الله عنهما، فالحديث مطعون في سنده، وحديث عائشة صحيح الإسناد.

ثالثاً: من الأدلة على وصول ثواب الحج؛ أدلة كثيرة، منها: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: **نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟ اقْضوا اللهَ فَاللهُ أَحَقُّ بِالوَفَاءِ**»[(١)].

وجه الدلالة: قالوا: فجازت النيابة في الحج، والحج عبادة مركبة من المال والبدن فدل على جواز وصول ثواب الأعمال البدنية.

وأجاب المالكية والشافعية: بأن هذا نذر واجب

رابعاً: قالوا: من أدلتنا: أن المسلمين أجمعوا على أن قضاءَ الدَّيْنِ يسقطُه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تركته، كما في حديث أبي قتادة حينما ضمن الدينارين عن الميت، فلمَّا قضاهما قال النبي ﷺ: «**الآنَ بَرَّدتَ عَلَيه جلدته**»[(٢)].

وجه الدلالة: قالوا: كُلُّ ذلك جارٍ على قواعد الشرع، وهو محض القياس؛ فنقيس هبة ثواب العمل للميت، على هبة المال للحي؛ فكما أن الإنسان إذا وهب ماله للحي فلا بأس، فكذلك نقيس عليه ثواب عمله للميت، والثواب حق للعامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم، لا يُمنع من ذلك، كما لم يمنع من هبة

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٥٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٠)، والحاكم (٢/ ٦٦)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٦/ ٧٤ ـ ٧٥)، والطيالسي (١٦٧٣)، وحسّنه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٩)، والألباني في «أحكام الجنائز» (ص٢٧ ـ طبعة المعارف ١٤١٢هـ).

ماله في حياته، وإبرائه له منه بعد مماته.

خامساً: قالوا: من أدلتنا: القياس على الأجير الخاص، وهو الذي يشترط أن يباشر الفعل بنفسه، فنقيس هبة ثواب العمل للميت مع أنه لا يستنيب أحدًا عنه في عمله على أجرة الأجير الخاص، فله أن يعطيها من يشاء، مع أنه ليس له أن يستنيب في الفعل الذي استأجر عنه أحد.

أجاب المالكية والشافعية، فقالوا: إنا نقف عند النصوص، فقد جاءت بوصول ثواب الدعاء والحج، وكذلك الصدقة والصوم الواجب أو النذر، وما عدا ذلك فلا.

❐ مسائل تابعة لهذا البحث:

* **المسألة الأولى**: استئجار قوم يقرؤون القرآن ويهدونه للميت، وأخذ الأجرة على التلاوة[1].

نقول والله أعلى وأعلم: إن هذا لا يجوز بلا خلاف، بل هو عمل بدعي؛ لأنه لم يرشد إليه النبي ﷺ، ولم يفعله أحد من السلف، ولا أَمَر به أحد من أئمة الدين، وأَخْذُ الأجرة عن نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف؛ لأن تلاوة القرآن عبادة، والعبادات لا تؤخذ الأجرة عليها، كالحج والصلاة والأذان، وهذا الذي أخذ أجرته لم يقع عبادة خالصة فلا يكون له من ثوابه ما يهديه إلى الموتى.

ولهذا لم يقل أحد: إنه يكتري من يصوم ويصلِّي ويهدي ثوابه للميت، إذن فلا يجوز له بعد أخذ الأجرة أن يهديه للميت؛ لأن التالي أخذ أجرته فلا ثواب له، فكيف يهب شيئًا لا ثواب له.

* **المسألة الثانية**: تعليم القرآن وأخذ الأجرة عليه.

نقول والله أعلى وأعلم: اختلف العلماء فيه على قولين:

القول الأول: لا يصح أخذ الأجرة على تعليم القرآن؛ لأنه عبادة؛ ولحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قَالَ: «عَلَّمْتُ نَاسًا مِنَ أَهْلِ الصُّفَّة القرآن، فأهدى إليَّ رجلٌ منهم، قوسًا، فَقُلْتُ: ليستْ بمالٍ وأرمي عليها في سبيل الله، لآتينَّ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٦٤)، و«الفتاوى الكبرى» (٣/ ٢٨).

رسولَ الله ﷺ فلأسألنَّه، فأتيته فقلتُ: يا رسول الله! رجلٌ أهدى إليَّ قوسًا مثمن كنتُ أعلِّمُه الكتاب والقرآن وليست بمالٍ، وأرمي عنها في سبيل الله تعالى؟ قال: **إن كنتَ تُحِبُّ أن تطوق طوقًا من نارٍ فاقبلها**»[(١)].

القول الثاني: أنه يجوز الاستئجار على تعليم القرآن، ويصح أخذ الأجرة عليه؛ لما ورد أن النبي ﷺ زَوَّج رجلًا من الصحابة امرأةً على أن يعلِّمها آيات من القرآن، وقال: «**زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**»[(٢)] رواه البخاري؛ ولحديث البخاري الآخر: «**إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ**»[(٣)] وهذا هو **الصواب**.

ويجاب عن القول الأول، من وجهين:

أولًا: أما حديث عبادة؛ فحديث ضعيف لا يقاوم حديث البخاري.

ثانياً: لو صح فيُحمل **المنع فيه على أحد أمرين**:

١ ـ أن النبي ﷺ منعه لفقر أهل الصُّفَّة.

٢ ـ أو لكونه متبرعًا بذلك، فنهاه لئلا يفسد أجره.

* **المسألة الثالثة**: إعطاء قارىء القرآن ومعلمه ومتعلمه معونةً بدون شرط، أو رصدًا من بيت المال[(٤)]:

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٤١٦) وهذا لفظُه، وابن ماجه (٢١٥٧)، والحاكم (٢٢٧٧) قال الحافظ في «التلخيص» (٤/٧): «رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه من حديث مغيرة بن زياد، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة عنه، فذكر الحديث. ومغيرة مختلف فيه واستنكر أحمد حديثه، وناقض الحاكم فصحح حديثه في «المستدرك» واتهمه به في موضع آخر، فقال: يقال: إنه حدث عن عبادة بن نسي بحديث موضوع، والأسود بن ثعلبة، قال ابن المديني في كلامه على هذا الحديث: إسناده معروف إلَّا الأسود، فإنه لا يحفظ عنه إلَّا هذا الحديث؛ كذا قال مع أن له حديث آخر من روايته عن عبادة». اهـ.
وفي الباب عن أُبي بن كعب، وأبي الدرداء، وغيرهما. انظر: «نصب الراية» (٤/١٣٧ ـ ١٣٨)، و«البدر المنير» (٨/٢٩٤ـ ٣٠٢)، وقد صحح الألباني في «الصحيحة» (٢٥٦) حديث أبي الدرداء، وصحح حديث أبي بن كعب في «الإرواء» (١٤٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١٠) واللفظ له، ومسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٣٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٠٠، ٣١٥).

نقول والله أعلى وأعلم: ذلك جائز؛ لا بأس به؛ لأن هذا من جنس الصدقة عنهم، إنما الممنوع أن يستأجر شخصًا يؤذِّن أو يستأجر شخصًا يصلِّي بالناس وما أشبه ذلك، فهذا هو الممنوع.

والقول الثاني: **قال بع بعض العلماء**: إنه إذا اضطر إلى الاستئجار فلا حرج إن تعطل المسجد، ولم يوجد إلا بأجرة فلا بأس؛ للضرورة.

* **المسألة الرابعة**: الوصية بأنْ يُعطَى شيءٌ من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره:

نقول والله أعلى وأعلم: من أوصى بأن يُعطى شيءٌ من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره؛ فالوصية باطلة؛ لأنه غير مشروع مثل هذا الفعل؛ أي: استئجار من يقرأ القرآن على قبره؛ لأنه فيه معنى الأجرة، وكذلك لو وقف على من يقرأ عند قبره فالتعيين باطل؛ لأنه غير مشروع؛ والوقف ماض، فيُصرف في غير المصرف الذي عينه، من جهات البر الأخرى.

* **المسألة الخامسة**: قراءة القرآن وإهداؤه للميت تطوعًا بغير أجرة(١).

نقول والله أعلى وأعلم: التطوع بقراءة القرآن وهبة الثواب للميت كأنْ يقرأ القرآن ويختمه ويهدي ثوابه للميت، أو يقرأ سورة ويهدي ثوابها للميت، ومثله لو سبح وهلَّل وأهدى ثوابها للميت، فهذه المسألة مختلف فيها:

القول الأول: يصل إليه ثواب القراءة كما يصل إليه ثواب الصوم والحج، وهذا مذهب الحنابلة، والأحناف، وكثير من المتأخرين.

واستدلوا: بالقياس على الدَّيْن، وعلى الأجير الخاص، وعلى الأضحية، وعلى الصوم والحج والصدقة.

القول الثاني: لا يصل إليه ثواب قراءة القرآن، وهذا مذهب طائفة من أهل السُّنَّة؛ من المالكية، والشافعية.

واستدلوا: بأن قراءة القرآن وإهداء ثوابها للميت، لم يكن معروفًا عند السلف، ولا يمكن نقله عن واحد منهم، مع شدة حرصهم على الخير، ولا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٦٤).

أرشدهم النبي ﷺ إليه، وقد أرشدهم إلى الدعاء والاستغفار والصدقة والحج والصيام، فلو كان ثواب القراءة يصل؛ لأرشدهم إليه، ولكانوا يفعلونه.

وبين أهل القولين دار كلام:

قال المجيزون: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجة في عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟، وإن لم يكن مُعْتَرِفًا بوصول ذلك إلى الميت، فهو محجوج بالكتاب والسُّنَّة والإجماع وقواعد الشرع.

أجاب المانعون: بأن رسول الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة، ولم يرشدهم إلى القراءة.

فقال المجيزون: إنَّ النبي ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميِّتِهِ فأذن له، وهذا سأله عن الصوم عنه فأذن له، وهذا سأله عن الصدقة عنه فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك.

فَرَدَّ المانعون: بأن النبي ﷺ أرشدهم إلى الصوم والصدقة والحج، ولم يشرع لهم ما سوى ذلك، والأصل في العبادات الحظر والمنع، ولأنه لا قياس في العبادات، وإنما القياس في المعاملات.

وبهذا يتبين أن الصواب: المنع، وأنه يقتصر في إهداء الثواب للميت على الدعاء والصدقة والحج والعمرة، وكذلك الصوم الواجب؛ لقول النبي ﷺ في حديث «الصحيحين» الذي روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ**»[(١)] سواء أكان صوم نذر، أو كفارة، أو صومًا من رمضان، وليس ذلك بواجب على الولي، لكن إن أحب أن يصوم، صَامَ وإن لم يرغب في الصيام، فإنه يطعم عن كل يوم مسكينًا.

* **المسألة السادسة**[(٢)]: إهداء ثواب القراءة أو العمل إلى رسول الله ﷺ.

(١) متفق عليه، وقد سبق تخريجه قريبًا.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٠٩)، (٢٧/٣١، ٤١، ٥١، ١٤٨، ٤٤٩)، و«رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ».

نقول والله أعلى وأعلم: مسألةُ الإهداءِ إلى رسول الله ﷺ، فيها خلاف:

القول الأول: قول بعض الفقهاء المتأخرين باستحبابه.

القول الثاني: منهم من رآه بدعة، **وهذا هو الصواب؛ لأمرين**:

الأمر الأول: أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يفعلونه.

الأمر الثاني: أن النبي ﷺ له أجر كل مَنْ عَمِلَ خيرًا من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شيئًا؛ لأنه هو الذي دلَّ أمته على كل خير وأرشدهم ودعاهم إليه، و«من دعا إلى الهدى فله من الأجر مثل أجر من تبعه»، وكل هدى وعلم، فإنما نالته أمته على يده ﷺ، فله مثل أجر من اتَّبعه؛ أهداه إليه أم لم يهده.

فالصواب أنه لا يُهدَى إلى النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ له مثل أجر الأمة، فلا حاجة للهبة.

* **المسألة السابعة**: قراءة القرآن عند القبور[1].

نقول والله أعلى وأعلم: إن قراءة القرآن عند القبور؛ اختلف قول العلماء فيها على ثلاثة أقوال: وهي ثلاث روايات عن الإمام أحمد:

- **القول الأول**: الكراهة مطلقًا؛ أي: التحريم، فلا تجوز قراءة القرآن عند القبور، وهي رواية عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة، ومالك؛ **واستدلوا بما يأتي**:

أولًا: أن قراءة القرآن عند القبور مُحْدَث لم ترد به السُّنَّة، فلم يرد أن النبي ﷺ قرأ عند القبور، ولم يأمر به.

ثانيًا: أن القراءة كالصلاة، فالقراءة تشبه الصلاة، والصلاة عند القبور منهي عنها.

ثالثًا: أن الأصل في العبادات المنع والحظر حتى يَرِدَ الدليلُ على الجواز.

رابعًا: أن القراءة وسيلة للعكوف عند القبر وتعظيمه؛ فتمنع سدًّا لذريعة الشرك.

- **القول الثاني**: الجواز مطلقًا، والمراد بالإطلاق؛ يعني وقت الدفن أو بعد

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٠١، ٣١٧)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/٣٤٣).

الدفن، وهذه رواية عن الإمام أحمد، وهو قول محمد بن الحسن الصاحب الثاني لأبي حنيفة، **واستدلوا** بما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتيمها(١).

ونقل أيضًا عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة، وقال: إنها قربة وفيها أدعية.

ومع أن الدليل خاص بوقت الدفن، إلا أن هؤلاء توسعوا فأجازوا القراءة مطلقًا وقت الدفن وبعده.

القول الثالث: الجواز وقت الدفن والكراهة بعده، وهذه رواية عن الإمام أحمد، ودليل أصحابها هو دليل أهل القول السابق، وهو ما نُقل عن ابن عمر

(١) أخرج أبو بكر الخلال في «القراءة عند القبور» (١/ ٤ ح٣): أخبرني الحسن بن أحمد الوراق، قال: حدّثني علي بن موسى الحداد، وكان صدوقًا، وكان ابن حماد المقرىء يرشد إليه، فأخبرني قال: «كنت مع أحمد بن حنبل، ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة، فلما دفن الميت جلس رجل ضرير يقرأ عند القبر، فقال له أحمد: يا هذا» إن القراءة عند القبر بدعة؛ فلما خرجنا من المقابر قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل: «يا أبا عبد الله، ما تقول في مبشر الحلبي؟ قال: ثقة، قال: كتبت عنه شيئًا؟ قال: نعم، قال: فأخبرني مبشر، عن عبد الرحمٰن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعت ابن عمر يوصي بذلك. فقال له أحمد: فارجع، فقل للرجل يقرأ».

وأخرج البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٥٦): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد قال: «سألت يحيى بن معين عن القراءة عند القبر، فقال: حدّثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، عن عبد الرحمٰن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه أنه قال لبنيه: إذا أدخلتموني قبريَّ فضعوني في اللحد وقولوا: باسم الله وعلى سُنَّة رسول الله ﷺ، وسنوا علي التراب سنًا، واقرؤوا عند رأسي أول البقرة وخاتمتها فإني رأيت ابن عمر يستحب ذلك».

وقال النووي في «الأذكار»: «وروينا في سُنن البيهقي بإسناد حسن أن ابن عمر استحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها». انظر: «الفتوحات الربانية» (٤/ ١٩٤).

وروي عن ابن عمر ـ مرفوعًا ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره، وليقرأ ثَمَّ رأسه بفاتحة الكتاب وعند رجليه بخاتمة سورة البقرة في قبره**».

قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٤٤): «رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي وهو ضعيف». اهـ.

وبعض المهاجرين، وهو الذي يرجحه ابن أبي العز شارح الطحاوية، وقال: إن فيه جمعًا بين القولين.

الترجيح: الصواب عندي هو القول الأول.

ويجاب عن دليل المذهبين الثاني والثالث:

أولًا: يحتاج النقل عن ابن عمر رضي الله عنهما إلى الثبوت، وكذلك ما روي عن بعض المهاجرين.

ثانيًا: إذا صح ما نقل عن ابن عمر، **فيقال**: بأن هذا اجتهاد منه، خالف فيه ابنُ عمر غيره من الصحابة، فلا حجة في قوله، فقد خالفه فيه كبار الصحابة؛ كأبي بكر، وأبيه عمر، وغيرهم، والله أعلم.

استجابة الله تعالى دعاء عبده

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(واللهُ تَعالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ)

الشَّرْح

○ قوله: (واللهُ تَعالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ): هذا هو الذي عليه أكثر الخلق من المسلمين، **والناس لهم في الدعاء ونفعه مذهبان مشهوران:**

- المذهب الأول: الذي عليه أكثر الخلق من المسلمين: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار.

- المذهب الثاني: أن الدعاء لا فائدة فيه؛ فيُمنع؛ لأنه عبث وليس بمشروع، وإلى هذا ذهب قوم من المتفلسفة كابن سينا والفارابي؛ وغالية المتصوفة والمعتزلة، فقد ذهبوا جميعًا إلى أن الدعاء عبث لا فائدة فيه؛ فيمنع لذلك!!

❐ أدلة المذهب الأول:

استدل أهل المذهب الأول على مشروعية الدعاء ونفعه للداعي بالكتاب والسُّنَّة:

الأدلة من الكتاب العزيز:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ﴾ [غافر: ٦٠].

وجه الدلالة: أن الدعاء لو لم يكن مشروعًا لما أمر الله به، ووعد بالإجابة.

الدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ

دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وجه الدلالة: لو لم يكن الدعاء مشروعًا ونافعًا لما أخبر الله بقربه لمن دعاه، ووعده بالإجابة.

الدليل الثالث: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ﴾ [الإسراء: ٦٧].

الدليل الرابع: قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وجه الدلالة من الآيتين: أن الله أخبر عن الكفار أنهم إذا مسَّهم الضر في البحر، دعوا الله مخلصين له الدين، وهذا اعتراف منهم بفائدة الدعاء، وأنه من أقوى الأسباب في جلب النفع ودفع الضر.

الدليل الخامس: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾ [يُونس: ١٢].

وجه الدلالة: أنَّ الآية دلَّتْ على أن الإنسان ـ مطلقًا مؤمنًا أو كافرًا ـ يلجأ إلى الدعاء، إذا مسه الضر، على أي حال من الأحوال، وهذا اعتراف منه بفائدة الدعاء ونفعه ودفعه الضر بإذن الله.

أما من السُّنَّة المطهرة:

١ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «**من لم يسأل الله يغضب عليه**»(١).

٢ ـ حديث نزول الرب إلى السماء الدنيا وفيه: «**أن الرَّبَّ** سبحانه وتعالى **يقول: هل**

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٨)، والترمذي (٣٣٧٣)، وابن ماجه (٣٨٢٧)، والحاكم (١٨٠٦، ١٨٠٧)، قال الحافظ في «الفتح» (١١/٩٥): «أخرجه أحمدُ والبخاري في «الأدب المفرد»، والترمذي: وابن ماجه، والبزار، والحاكم، كلهم من رواية أبي صالح الخوزي بضم الخاء المعجمة وسكون الواو، ثم زاي عنه، وهذا الخوزي مختلف فيه ضعَّفه ابن معين، وقوّاه أبو زُرعة وظن الحافظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه، وليس كما قال فقد جزم شيخه المزي في الأطراف بما قلته ووقع في رواية البزار والحاكم، عن أبي صالح الخوزي سمعت أبا هريرة».اهـ. وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥١٩).

من داع فأستجيب له؟ هل من سائل فأعطيه سُؤله؟»[(١)].

٣ ـ حديث: «**الدعاء مخ العبادة**»[(٢)]، وهذا فيه ضعف، وأصح منه حديث: «**الدعاء هو العبادة**»[(٣)].

٤ ـ حديث: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء**»[(٤)].

---

(١) أصله في البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة ﷺ ولفظهما: «أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني، فأغفر له؟**». قال الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥٢٢): «صحيح، متواترٌ، ذكرتُ بعضَ طرقه «إرواء الغليل» (٤٤٩)»».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٧١) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبان بن صالح، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**الدعاء مخ العبادة**».
قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة.اهـ.
وأخرجه أيضًا الطبراني في «الدعاء» (٨)، وفي «الأوسط» (٣١٩٦)، عن بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا ابن لهيعة به.
قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن لهيعة في «التقريب» (٣٥٦٣): «صدوق. خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما».اهـ. وليس هذا منها فحديثه ضعيف، وبابن لهيعةَ أعلَّه المناوي في «التيسير» (٢/ ١١).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٦٩)، وأبو داود (١٤٧٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وابن حبان (٨٩٠)، والحاكم (١٨٠٢) من حديث النعمان بن بشير ﷺ، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي (٢١٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٨)، والبزار في «مسنده» (٦/ ٥٠٢) من طريق يحيى بن الضُّريس، عن أبي مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**». قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي أسيد، وهذا حديث حسن غريب من حديث سلمان لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الضريس، وأبو مودود اثنان أحدهما يقال له: فضة، وهو الذي روى هذا الحديث. اسمه فضة بصري، والآخر عبد العزيز بن أبي سليمان، أحدهما بصري، والآخر مدني، وكانا في عصر واحد.اهـ.
وحديث سلمان حَسَّنَه الألباني في «الصحيحة» (١٥٤).
وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٨٠، ٢٨٢)، وابن ماجه (٩٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٨٦٧)، والحاكم (١/ ٦٧٠)، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢)، وهناد في «الزهد» (١٠٠٩) من حديث ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره بلفظ: «**إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، ولا يرد القدر إلا بالدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**». وحسنه الألباني رحمه الله، ما عدا جملة: «**وإن الرجل ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه**»؛ فإنه لم يجد لها شاهدًا. انظر: «السلسلة الصحيحة» (١/ ٢٨٨).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث الأربعة: أنه لو لم يكن الدعاء مشروعًا ونافعًا لما غضب الله على من لم يسأله، ولما وعده بالاستجابة وإعطائه سؤله، ولما أخبر بأنه مخ العبادة، وبأنه يرد القضاء، فهذه الأدلة تدل على أن الدعاء نافع ومفيد، وهذا الذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وغير المسلمين، فإجابة الله للدعاء ليست خاصة، بل عامة للمسلم والكافر؛ لأنها تابعة للربوبية، إلا أن الفرق بين المسلم والكافر هو: أن إجابة الكافر قد تكون فتنة في حقه، ومضرة عليه؛ إذْ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك.

* **مسألة في المعاني التي يستلزمها الدعاء**: قال ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ: قد ندب الله إلى الدعاء، وفي ذلك معانٍ، وهي صفات الله ـ تعالى ـ:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يُدْعَى.

الثاني: الغنى؛ فإن الفقير لا يُدعى.

الثالث: السمع؛ فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم؛ فإن البخيل لا يدعى.

الخامس: الرحمة؛ فإن القاسي لا يدعى.

السادس: القدرة؛ فإن العاجز لا يدعى.

ويزاد أيضًا على ما ذكره ابن عقيل:

السابع: الحياة؛ فإن الميت لا يطلب.

الثامن: العلم؛ فإن الجاهل لا يسأل.

ـ **ومشروعية الدعاء فيه رد على**: عُبَّاد النجوم، ومن يقول بالطبائع؛ وأن الطبائع فاعلة بطبعها، لا بجعل الله، فَشَرَعَ اللهُ الدعاءَ وصلاةَ الاستسقاء؛ ليبين كذب أهل الطبائع، والذين يعبدون النجوم إنما يعبدونها في زعمهم لكونها رمزًا للملائكة الذين يفعلون، فمشروعية الدعاء فيه رد عليهم.

❑ شبهات المذهب الثاني:

الذين قالوا: إن الدعاء غير نافع وغير مشروع؛ هم الفلاسفة، وغالية الصوفية، والمعتزلة، **ولهم شبه عقلية، ليس فيها شيء من أدلة الشرع**:

ـ **الشبهة الأولى**: قالوا: المشيئة الإلٰهية إن اقتضت وجود المطلوب؛ فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه؛ فلا فائدة في الدعاء، فعلى التقديرين الدعاء عبث؛ لأن الإرادة والمشيئة ضد الدعاء.

ويجاب عن هذه الشبهة بجوابين:

الأول: منع الحصر في المقدمتين، فإن الحصر في هاتين المقدمتين غير مُسَلَّم به، بل ثَمَّ مقدمة ثالثة، وهي أن يقال: أنْ تقتضي المشيئة وجودَ المطلوب بشرط ولا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه كما تقتضي المشيئة الثواب مع العمل الصالح، ولا تقتضيه مع عدمه، وكما تقتضي المشيئة الشبع والري عند الأكل والشرب ولا تقتضيه مع عدمهما، وكما تقتضي المشيئة حصول الولد بالوطء وحصول الزرع بالبذر.

فإذا قدر وقوع المدعو بالدعاء، لم يصح أن يقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال: لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب.

الثاني: هذا القول مخالف للشرع وللحس وللفطرة، وطرد دليلهم يلزمه الفوضى في الوجود وتعطيل المصالح؛ إذ يمكن أن يقال: إن شاء الله لي الشبع، فلا فائدة في الأكل، وإن لم يشأ فلا حاجة إليه، وإن شاء الله لي الولد فلا حاجة للزواج فكذلك إذا شاء الله لي حصول المطلوب فلا فائدة في الدعاء، بل إن الدعاء تكون إليه حاجة من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، من اكتساب الأجر، والعبودية، والتضرع، والتعرف إلى الله، وزيادة الإيمان، والحصول على الجنة، ومن دفع مضرة أخرى عاجلة: كمرض وسوء، وآجلة: كعذاب النار، وقد يعطيه الله غير طلبه، ففيه فائدة على كل حال.

أما قولهم: إن لم تقتضه فلا فائدة فيه.

فإننا نقول: بل فيه فوائد عظيمة من جلب المنافع ودفع المضار مما يعجل للعبد في الدنيا من معرفته بربه وإقراره به، وبأنه سميع قريب عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية التي هي من أعظم المطالب، كما نبه عليه النبي ﷺ في الحديث فقال: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ**

دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا»(١).

ـ الشبهة الثانية: قالوا: إذا كان إعطاء الله معللًا بفعل العبد، كما يعقل من إعطاء المال للسائل بسؤاله، كان السائل قد أثر في المسؤول حتى أعطاه؛ يعني: يقولون: لو كان الدعاء مفيدًا للزم من ذلك أن يكون الداعي قد أثر في الله حتى أعطاه سؤله.

وجواب هذه الشبهة:

إن الرب سبحانه هو الذي حَرَّكَ العبدَ إلى دعائه؛ فمنه الدعاء، وعليه التمام، فهذا الخير منه سبحانه وتمامه عليه. كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إني لا أحمل هَمَّ الإجابة وإنما أحمل هَمَّ الدعاء، ولكن إذا ألهمت الدعاء، فإن الإجابة معه».

فالله سبحانه هو الذي يقذف في قلب العبد حركة الدعاء ويجعلها سببًا للخير ليعطيه إياه، فما أَثَّرَ فيه شيءٌ من المخلوقات، بل هو جعل ما يفعله في عبده من الدعاء سببًا لما يفعله فيه من الإجابة، كما في العمل والثواب، فالله هو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه.

ـ الشبهة الثالثة: قالوا: إن الداعي قد لا يجاب بالمرة، وقد يجاب بغير المطلوب، فكيف يُجمع بين ذلك وبين الوعد بالإجابة؟! وبعبارة أخرى يقولون: إن من الناس من يسأل الله فلا يُعْطَى سُؤْله، أو يُعطى غير ما سأل، فلا يُستجاب له، ولا يحقق له المطلوب، فكيف يُجمع بين هذا، وبين قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]؟!

---

(١) أخرجه أحمد (٣/١٨)، والحاكم (١٨١٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
وقال الهيثمي (١٠/١٤٨): «رواه أحمد، وأبو يعلى بنحوه، والبزار، والطبراني في «الأوسط» ورجال أحمد، وأبي يعلى وأحد إسنادي البزار رجاله رجالُ الصحيح، غير علي بن علي الرفاعي، وهو ثقة». اهـ.
وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣١٤): «رواه أحمد، والبزار، وأبو يعلى بأسانيد جيدة، والحاكم وقال: صحيح الإسناد». اهـ. وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥٢٢).

وأجيب عن هذه الشبهة بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أن المراد بالدعاء في الآية: العبادة، وقولُه تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ﴾ [غافر: ٦٠]؛ يعني: اعبدوني ـ فالمرادُ بالدعاء في الآية: العبادة كما سبق ـ وبالإجابة: الثواب، وعلى ذلك: فلا تعارض بين الآية، وبين كون السائل لا يُعطينَّ أو يُعطى غير ما سأل؛ لأن معنى الآية: اعبدوني أثبكم، ولم تتعرض الآية لإعطاء السائل.

الجواب الثاني: أن المراد بالدعاء: العموم الشامل لدعاء العبادة ودعاء المسألة، وإجابة دعاء السائل أعم من إعطاء المسؤول، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل، والداعي أعم من السائل، ولهذا فرَّق النبي ﷺ بين السؤال والدعاء، وبين الإجابة والإعطاء، في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»(١).

وهو فرق بالعموم والخصوص، فالإجابة إن كان المراد بالدعاء العبادة، فمعناها: الثواب، وإن أريد بالدعاء السؤال، فيجاب بما فيه مصلحة، ولو لم يكن بعين مطلوبه، كما في الحديث: «**ما مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا**»(٢)؛ فيجاب في الجملة، إذا وُجِدَتِ الشروطُ وانتفتِ الموانعُ.

الجواب الثالث: أن يقال: إن الدعاء سبب مقتضٍ لنَيْل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه؛ حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل، بل قد يحصل غيره، **ومن الفوائد في هذا المقام**:

أن الأدعية والتعوذات والرُّقى بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه لا بحده، فمتى كان السلاح سلاحًا تامًّا، والساعد ساعدًا قويًّا، والمحل قابلًا، والمانع

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد تقدم قريبًا.
(٢) سبق تخريجه قبل قليل.

مفقودًا؛ حصلت به النكاية في العدو.

ومتى تخلَّف واحد من هذه الثلاثة: السبب في ذاته، ووجود المُعِين، وفقد المانع: تخلف التأثير؛ كذلك الدعاءُ إذا كان في نفسه غير صالح؛ كأن يكون بإثم أو قطيعة رحم، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء، أو كان ثَمَّ مانع من الإجابة، كأكل الحرام وكثرة السيئات؛ لم يحصل الأثر.

ـ **المذهب الثالث**: بعض الصوفية يخص منع الدعاء بخواص العارفين، فيقول: خواص العارفين لا يحتاجون إلى الدعاء، أما عامة الناس فيحتاجون إلى الدعاء، ويجعل الدعاء علة في مقام الخواص الذين وصلوا إلى الله، وتمكنوا من العبادة بزعمهم.

والجواب عليهم:

أنَّ هذا من غلطات بعض شيوخ الصوفية، فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام؛ فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية، **فإن منفعة الدعاء أمر أنشئت عليه تجارب الأمم، حتى إن الفلاسفة تقول**: «ضجيج الأصوات في هياكل العبادات، بفنون اللغات، تحلل ما عقدته الأفلاك المؤثرات»؛ لأن الأفلاك عندهم مُدَبِّرة، فاعترفوا بهذا وهم قومٌ مشركون ومع هذا، فقد اعترفوا بفائدة الدعاء، والدعاء سبب من الأسباب، **فالإنسان له مع الأسباب أحوال**:

- إما أن يركن إليها.
- وإما أن يلغيها بالكلية.
- وإما أن يعترف بها ويعرض عنها.
- وإما أن يعمل بها على أنها سبب.

❐ حكم الالتفات إلى الأسباب فقط:

الالتفات إلى الأسباب والركون إليها؛ شركٌ في توحيد الربوبية، وذلك: كركون المعتزلة وعلماء الطبيعة القائلين بالتفاعل بين الماءين، أي: أن الولد يحصل بالتفاعل بين الماءين، والقائلين بأن النار محرقة بطبعها وذاتها.

وإلغاءُ الأسباب بالكلية ومحوها: نقصٌ في العقل، وتكذيب للمحسوس، وقدح في الشرع؛ لأن الله ربط دخول الجنة والنجاة من النار بأسباب.

أما أهل السُّنَّة فيقولون:

إنه لا بُدَّ من الاعتراف بالأسباب، ولا بُدَّ من اعتقاد أنها جعلية؛ أي: بجعل الله لها أسبابًا لا لذاتها، ولابُدَّ من الأخذ بها، والعمل بمقتضاها، مع التوكل والرجاء.

فمعنى التوكل والرجاء يتألف من: وجود التوحيد والعقل والشرع.

والفرق بين التوكل على الله ورجائه، وبين العجز والغرور:

الأول معناه: الأخذ بالأسباب مع تفويض الأمر إلى الله، والطمع في النتائج.

والثاني: ترك الأسباب والطمع في حصول نعمة الله وخيره.

والدعاء أعم من السؤال والاستغفار، والاستغفار أخص من الاثنين[(١)].

---

(١) انظر: «الداء والدواء» (ص١٥) وما بعدها.

الله تعالى مالك الأشياء كلها ولا غنى لأحد عنه طرفة عين

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عيْنٍ، وَمنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ)

الشَّرْح

الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مالكٌ لكل شيء، وبيده كل شيء، ولا يملكه أحد سبحانه.

ولا يستطيع أحد أن يستغني عن الله طرفة عين ولا أقل من ذلك؛ لأن هذه المخلوقات لا قيمة لها إلا بالله، فالله هو الحي القيوم؛ القائم بنفسه المقيم لغيره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومن زعم واعتقد أنه يستغني عن الله طرفة عين، فقد كفر وارتد، وصار من أهل الهلاك.

صفة الغضَب لله تعالى

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(واللهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأحَدٍ مِنَ الوَرَى)

الشَّرْح

الله تعالى يغضب ويرضى، لكن لا يشابه المخلوقين في غضبهم ورضاهم؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كما أخبر عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشّورىٰ: ١١].

وهذا بحث يتعلق بالصفات وأقسامها؛ فالصفات تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: صفات ذاتية؛ هي التي لا تنفك عن الباري.

والصفات الذاتية نوعان:

الأول: صفات قائمة بنفسها.

الثاني: صفات معان قائمة بالذات.

القسم الثاني: صفات فعلية؛ هي التي تتعلق بالمشيئة والاختيار، **وضابطها**: أنك إذا أدخلت المشيئة عليها صلحت لأن تكون متعلقًا لها، وصدق التركيب فيقال: يرضى إذا شاء، ويغضب إذا شاء..

❐ أمثلة لصفات الذات، وصفات الأفعال:

أولًا: أمثلةٌ لصفات الذات:

مثال النوع الأول: وهي الصفات القائمة بنفسها؛ مثل: الوجه، واليد، والقَدَم.

مثال النوع الثاني: وهي صفات المعاني القائمة بالذات، مثل: العلم، والحياة، والقدرة.

ثانيًا: أمثلة صفات الأفعال:

وهي مثل: الرضا، والغضب، والحب، والبغض، والأسف، والعداوة،

والولاية، كل هذه من صفات الأفعال.

الأدلة من الكتاب على إثبات صفات الأفعال:

١ ـ قولُ الله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

٢ ـ وقول الله سبحانه: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٦٠].

٤ ـ وقال: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣].

٥ ـ وقوله: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٦١].

٦ ـ وقوله: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

٧ ـ وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٨ ـ وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٦].

الأدلة من السُّنَّة على إثبات صفات الأفعال:

١ ـ ما في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ يَا أَهْلَ الجَنَّةِ** ـ ذكر الحديث وفيه ـ فيقول: **أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا**»(١) هذا فيه إثبات الرضا.

٢ ـ حديث الشفاعة في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وفيه: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»(٢)، وهذا فيه إثبات صفة الغضب.

٣ ـ ما جاء في السنن: «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**»(٣) فيه إثبات صفة

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٧/ ٣٢٢)، والصحيح فيه أنه مرسل، كما رواه أبو داود في «سُننه» (٢١٧٧) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/ ٤٨): «رواه أبو داود في «سُننه»، عن أحمد بن يونس، عن مُعَرِّف بن واصل، عن محارب بن دثار رفعه بلفظ: «**ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق**» وهذا مرسل، =

البغض.

٤ ـ ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﵁: «**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ**»(١). وهذا فيه إثبات صفة الضحك.

= وهو وإن أخرجه الحاكم في «مستدركه» من جهة محمد بن أبي شيبة، عن أحمد بن يونس هذا فوصله بإثبات ابن عمر فيه ولفظه: «**ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق**»».
فقد رواه ابن المبارك في «البر والصلة» له، وكذا أبو نعيم الفضل بن دكين كلاهما، عن مُعَرِّف كالأول.
ولذا قال الدارقطني في «علله»: المرسل فيه أشبه، وكذلك صحح البيهقي إرساله، وقال: إن المتصل ليس محفوظًا، ورجح أبو حاتم الرازي أيضًا المرسل، وصنيع أبي داود مشعر به، فإنه قدم الرواية المرسلة خلافًا لما اقتضاه قول الزركشي، ثم رواه أبو داود متصلًا، عن كثير بن عبيد، عن محمد بن خالد الوهبي، عن معرف بلفظ الترجمة، وكذا رواه عن كثير ابن أبي داود، وابن أبي عاصم، والحسين بن إسحاق كما أخرجه الطبراني عنه.
لكن رواه ابن ماجه في «سننه» عن كثير فجعل بدل معرف عبيد الله بن الوليد الوصافي، وكذا هو عند تمام في فوائده من حديث سليمان بن عبد الرحمٰن، ومحمد بن مسروق كلاهما، عن الوصافي وهو ضعيف.
ومن جهته أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وله شاهد عند الدراقطني في «سننه» من حديث إسماعيل بن عياش، عن حميد بن مالك اللخمي، عن مكحول، عن معاذ ﵁ مرفوعًا بلفظ: «**يا معاذ ما خلق الله شيئًا أحب إليه من العتاق، ولا خلق الله شيئًا على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق، فإذا قال الرجل لمملوكه: أنت حر إن شاء الله؛ فهو حر، لا استثناء له**»، وهو عند الديلمي في «مسنده» من جهة محمد بن الربيع، عن أبيه، عن حميد، ولفظه: «**إن الله يبغض الطلاق ويحب العتاق**»، ولكنه ضعيف بالانقطاع؛ فمكحول لم يسمع عن معاذ؛ بل وحميد مجهول، وقد قيل عنه عن مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ، وقيل: عنه عن مكحول، عن خالد بن معدان، عن معاذ وكلها ضعيفة، والحمل فيه كما قال ابن الجوزي على حميد».
وفي الباب أيضًا عن علي ﵁ رفعه: «**تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش**»، أخرجه الديلمي من حديث جويبر، عن الضحاك، عن النوال عنه، وسنده ضعيف، وعن أبي موسى الأشعري مرفوعًا: «**ما بال أحدكم يلعب بحدود الله يقول: قد طلقت قد راجعت**»، وكأن ذلك حيث لم يكن ما يقتضيه وعليه يحمل قولهم الطلاق يمين الفاسق. اهـ. وانظر للكلام على هذه الأحاديث بتوسع: «البدر المنير» (٨/ ٦٥ ـ ٦٨)، والحديث أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٣٩)، وفي «درء التعارض» (٤/ ٧٤)، بلفظ: «**عجب**»، لكن أورده في موضع آخر من «درء التعارض» (٢/ ١٢٨) على الصواب.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢٦) واللفظ له، ومسلم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة ﵁.

٥ ـ ما جاء في المسند: «**ضحك رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِه**»[(١)].

❐ مذهب أهل السُّنَّة في صفات الله:

مذهبهم: إثبات صفات الذات: كالسمع، والبصر.

وإثبات صفات الأفعال: كالغضب، والرضا، والحب، والبغض، والعداوة، والولاية، والكلام، إلى غيرها من الصفات التي ورد بها الكتاب والسُّنَّة.

وذلك على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى؛ أي: أنهم يثبتونها لله من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل[(٢)].

❐ أما مذهب أهل التعطيل؛ الجهمية والمعتزلة:

فهو نفي كل ما وصف الله به نفسه من صفات الذات وصفات الأفعال، **ويقولون**: إنما هي أمور مخلوقة محدثة منفصلة عن الله، ليس هو في نفسه متصفًا بشيء من ذلك.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه (١٨١)، والطبراني (١٩/ ٢٠٧ ح٤٦٩)، والدارقطني في «الصفات» (٢٧/ ٣٠)، والطيالسي (١٠٩٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٥٤).
من حديث أبي رزين العقيلي ﵁. قال البوصيري (١/ ٢٦): هذا إسناد فيه مقال، والحديث حَسَّنَه شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٣٩)، ولإثبات صفة العجب لله ﷻ. انظر: ما أخرجه البخاري (٣٠١٠) بلفظ: «**عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل**».

(٢) قال شيخ الإسلام في «المنهاج» (٢/ ٥٢٣): «وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله؛ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل؛ إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات. قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] فهذا رد على الممثلة: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وفيها ردٌّ على المعطلة.
فقولهم في الصفات مبني على أصلين:
أحدهما: أن الله ﷻ منزه عن صفات النقص مطلقًا، كالسِّنَة، والنوم، والعجز، والجهل، وغير ذلك.
والثاني: أنه متصف بصفات الكمال، التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات؛ فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات».

شبهتهم: قالوا: لو اتصف بالصفات الذاتية والفعلية، لكان محلًّا للأعراض، والله منزه عن ذلك(١).

ويقال في الرد عليهم: إنها صفات أفعال وليست أعراضًا، فتسميتكم للصفات أعراضًا، اصطلاح لكم، وبنيتم عليه نفي ما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ.

❐ وأمَّا مذهب الكُلاَّبية والأشعرية في صفات الأفعال(٢):

فإنَّ الله عندهم لا يوصف بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلًا؛ يعني: ينفون الصفات الفعلية، فلا يرضى في وقت دون وقت عندهم، ولا يغضب في وقت دون وقت، ولا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، وجميع هذه الأمور صفات لازمة لذاته قديمة أزلية.

شبهتهم: يقولون: لو كانت حادثة في وقت دون وقت واتصف بها؛ لكان محلًّا للحوادث، وبعبارة أخرى، يقولون: إن صفات الأفعال حادثة والصفات القائمة بالذات قديمة، والقديم ليس محلًّا للحوادث.

فيقال في الرد عليهم: بل هي صفات أفعال، ولا تسمى حوادث، فكما سمَّيتم الصفات الذاتية: صفات، فسموا الصفات الفعلية: صفات، ولا تسموها حوادث.

❐ تأويل النفاة من الجهمية والكُلابية والأشعرية وغيرهم لصفة الرضا والغضب ونحوهما:

أوَّلوا صفة الرضا بإرادة الإحسان، **وأوَّلوا صفة الغضب** بإرادة الانتقام.

وشبهتهم في ذلك: أنهم قالوا: إن الرضا: الميلُ والشهوة، والغضب: غليانُ دم القلب؛ لطلب الانتقام، وذلك لا يليق بالله تعالى؛ لأنها من صفات المخلوقين، الذين هم محلُّ الأعراضِ والحوادث.

---

(١) انظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص١٥١ ـ ٢٣٢).
(٢) انظر: «أساس التقديس» للرازي (ص١٥ ـ ٦٩).

والرد عليهم ومناقشتهم من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا نفيٌ للصفة، وقد اتفق أهل السُّنَّة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهى عما يسخطه ويكرهه ويبغضه ويغضب على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده، فقد يحب عندهم ويرضى ما لا يريده، ويكره ويسخط ويغضب لما أراده.

الوجه الثاني: أن غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب، وليس هو الغضب، والميل والشهوة في الآدمي، أمر ينشأ عن صفة الرضا، وليس هو الرضا.

الوجه الثالث: الإرادة والمشيئة هي ميل الحي إلى الشيء، أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فالمعنى الذي صَرَفْتَ إليه اللفظَ أيها النافي ـ وهو الإرادة ـ كالمعنى الذي صرفتَ عنه اللفظَ ـ وهو الرضا والغضب ـ سواء؛

فإن جاز وصفه بالإرادة؛ جاز وَصْفه بالرضا والغضب.

وإن امتنع وصفه بالغضب والرضا؛ امتنع وَصْفُه بالإرادة.

فإن قالوا: «الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يُوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة».

قيل لهم: إن الغضب والرضا الذي يوصف الله به، مخالف للرضى والغضب الذي يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة.

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله، لامتناع مسمى ذلك في المخلوق، فإنه لا بدَّ أن يثبت شيئًا لله تعالى على خلاف ما يعهده، حتى في صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به لا يستحيل عليه العدم، ووجود الباري كما يليق به يستحيل عليه العدم.

ويقال أيضًا للمؤول والنافي: يلزمك في تأويلك للصفات ونفيها، **ثلاثة محاذير**:

المحذور الأول: صَرْفُ اللفظ عن ظاهره.

المحذور الثاني: تعطيل الرب عن صفاته.

المحذور الثالث: يلزمك من المحذور فيما فررتَ إليه مثل ما ادَّعيته فيما فررتَ منه.

مسألة: هل يوصف الله بالتردد، كما في الحديث القدسي: «وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ...»؟[(١)].

الجواب: نعم كما وصفه الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ لكن هذا التردد ليس كتردد المخلوق الذي يدل على الضعف، ولكنه تعارض الإرادتين كما بُيِّنَ في الحديث، فالله تعالى يريد ما يريده عبده المؤمن، والمؤمن يكره الموت؛ فالله يريد ما يريده عبده المؤمن، ولكن الله قضى وقدر أنه يموت، فهذا تعارض إرادتين إرادة الموت؛ لأن الله قدَّره، وإرادة ما يريده العبد؛ وهو: كراهة الموت، ولا ينافي هذا التردد ترجيح إحدى الإرادتين؛ لأن الموت لا بُدَّ منه.

مسألة: صفتا الحياة والقيومية من أيّ أنواع الصفات؟

الجواب: من الصفات الذاتية الملازمة للرب سبحانه وتعالى أزلًا وأبدًا، والتي لا تنفك عن الباري.

مسألة: هل يكفر من أنكر اليد أو العين لله سبحانه وتعالى؟.

الجواب: نعم من أنكر صفةً من صفات الله كَفَر؛ أمَّا إذا أَوَّلَها، فهذا قد يُدرأ عنه الكفر، فإذا أَوَّلَ اليدَ بالقدرة أو النعمة، كما أَوَّلَ المعتزلةُ وغيرهم، فهذا محل كلام لأهل العلم، فمنهم من كَفَّرَ المعتزلة، ومنهم من لم يكفرهم، لكن من بلغه قولُ الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وغيرها من الآيات التي فيها النصّ على أنَّ لله يدين، ثمّ جحد وأنكر، وقال: لا ليس لله يدان، فهذا كافر جاحدٌ، مكذب لله، كذلك من أنكر العين بعد أن يبلغه حديث الدجال: «**إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»[(٢)]؛ فإن الحجة تقوم عليه بذلك.

* * *

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٤٤٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وله عنده عن ابن عمر بنحوه في مواضع أخرى من الصحيح، وبنحوه أيضًا أخرجه مسلم (١٦٩) في صحيحه من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣) من حديث أنسٍ بلفظ: «**وإن ربكم ليس بأعور**».

حبُّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا نُفرِّطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم؛ وَلَا نَتَبَرَأُ مِنْ أُحَدٍ مِنْهُم، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وطُغْيَانٌ)

الشَّرح

هذا معتقد أهل السُّنَّة في صحابة رسول الله ﷺ، وهو: أنهم يحبون الصحابة، ويوالونهم كلهم، ويَتَرَضَّوْنَ عنهم، ولا يغالون في حبهم؛ حتى يرفعوهم من مقام الصحبة إلى مقام النبوة، أو مقام الألوهية، ولا يُفرِطُون ولا يقصرون في موالاتهم، بل هم يوالونهم بالعدل والإنصاف **خلافًا لبعض الشيعة والرافضة**، الذي يغلون في محبتهم حتى يعبدونهم من دون الله، **وخلافًا للنواصب والخوارج** الذين يُفْرِطُون في بغضهم حتى يكفروا الصحابة(١).

❐ وأمَّا مذاهب الناس في الصحابة فثلاثة:

ـ **المذهب الأول**: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وهو: أنهم يوالون الصحابة كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل، والإنصاف، لا بالهوى والتعصب؛ إذ إنه من البغي الذي هو مجاوزة الحد، فهم يحبون الصحابة، ولا يغلون ويفْرطون في حب أحد منهم، ولا يتبرؤون من أحد منهم ويبغضونه، بل إنهم يبغضون من يبغضهم.

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٦٨٩).

ـ **المذهب الثاني**: مذهب الشيعة والرافضة الذين يبغضون الصحابة، ويتولون أهل البيت، ويغالون فيهم، ويجاوزون الحد في حبهم حتى يعبدوهم مع الله، **والشيعةُ أكثر من عشرين فرقة**؛ منهم ست فرق من الزيدية والرافضة من غلاة الشيعة.

وعند الرافضة لا ولاء إلا ببراء؛ أي: كل مَنْ يدَّعي موالاة أهل البيت، فلا تصح دعواهُ حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر ﵄، ومن ماثلهم، كعثمان، وعائشة.

أما مذهب الشيعة عمومًا ـ غير الرافضة ـ فهو الغلو في أهل البيت، وقد لا يتبرؤون من الصحابة.

أما الرافضة فإنهم يتبرؤون من الصحابة، مع الغلو في أهل البيت، وأما بقية الصحابة فيتبرؤون منهم إلا من نفر قليل نحو بضعة عشر رجلًا، وهم الذين وَالَوْا عليًّا، وسُمُّوا رافضةً؛ من الرفض، وهو الترك لتوليهم أهل البيت ورفضهم للصحابة، وأصل تسميتهم بالرافضة؛ لرفضهم مجلس زيد بن علي، حينما رفض الطعن في أبي بكر وعمر ﵄.

*** بين اليهود والنصارى والرافضة:**

اليهود والنصارى فاقوا الرافضة في خصلة وهي: أنه **قيل لليهود**: مَن خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى.

وقيل للنصارى: مَن خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى.

وقيل للرافضة: مَن شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد ولم يستثنوا منهم إلا القليل، كعلي وعمار ﵄ وفيمن سَبُّوهم مَنْ هو خيرٌ ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان ﵃ أجمعين.

ـ **المذهب الثالث**: مذهب الخوارج والنواصب في الصحابة، وهو ضد مذهب الرافضة، وهو بغض أهل البيت وعداوتهم، **وسُمُّوا نواصب**؛ لأنهم نصبوا العداوة لأهل البيت، **وسُمُّوا خوارج**؛ لأنهم خرجوا على علي ﵁، وتبرؤوا منه بعد مسألة التحكيم، وتبرؤوا من عثمان ﵁ بعد تقريبه أقرباءه، لاعتقادهم بذلك أنهم فسقوا وعصوا الله.

وما عداهم من الصحابة؛ فلا يتبرؤون إلا ممن فسق منهم، في نظرهم[(١)].

وسطية أهل السُّنَّة في الصحابة:

أهل السُّنَّة يتولون الصحابة جميعًا؛ أهل البيت، وغير أهل البيت، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها؛ بالعدل، والإنصاف، لا بالهوى والتعصب، فهم يحبون الصحابة ولا يغلون ولا يفرطون في حب أحد منهم؛ كالشيعة والرافضة، ولا يتبرؤون من أحد منهم؛ كالخوارج والنواصب، ويبغضون من يبغضهم رضي الله عنهم.

وعند أهل السُّنَّة: أنَّ الشهادة بدعة والبراءة بدعة.

ومعنى الشهادة: أن يشهد على معين من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر بدون العلم بما ختم الله به، وأما مع العلم بما ختم الله فيحكم بذلك، ولا بأس، فإنَّا نعلمُ بأنَّ أبا لهب، وأبا جهل قد حُكِمَ لهما بالنار؛ فهما من أهل النار.

ومعنى البراءة: البراءة من أبي بكر وعمر؛ فإنَّ هذا من البدع والضلال.

❐ مما يلحق بهذا البحث مسألة السابقين الأولين:

اختلف العلماء في المراد بالسابقين الأولين، وذلك **على قولين**:

القول الأول: أن السابقين الأولين هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، **والمراد بالفتح**: صلح الحديبية؛ وأهلُ بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فالذين أنفقوا من قبل الفتح؛ يعني: الذين أسلموا قبل صلح الحديبية.

القول الثاني: أن السابقين الأولين هم من صلَّى إلى القبلتين بيت المقدس والكعبة.

ـ الترجيح:

القول الأول أصح وأرجح.

وجه الترجيح:

أولًا: قول الله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ﴾ [الحديد: ١٠]؛ فدلت الآية على التفضيل

---

(١) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٤٦ ـ ١٩٨)، و«مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٤).

بالسبق إلى الإنفاق والجهاد.

ثانياً: دلَّت الآية والحديث على التفضيل بالمبايعة تحت الشجرة، وهي قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وحديث جابر: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»(١).

ثالثاً: أن الصلاة إلى القبلة المنسوخة ـ وهي بيت المقدس ـ ليس بمجرده فضيلة؛ **لأمرين**:

أحدهما: أن النسخ ليس من فعلهم.

ثانيهما: أنه لم يدل على التفضيل به دليل شرعي.

* **وَحُبُّ الصحابة دين وإيمان؛ لأمرين**:

أحدهما: لامتثالهم أمر الله.

وثانيهما: لحثِّ الرسول ﷺ عليه، فهو من الحب في الله، وهو أيضًا طاعة لله ولرسوله، ويُذْكَر في هذا حديثُ: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِم اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُمْ**»(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٠)، وأبو داود (٤٦٥٣)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وأخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر، بنحوه.

(٢) قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة (٢٥٦/ الحارث بن غصين): «روى عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعًا: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»، رواه عنه سلام بن سليم، قال ابن عبد البر في «العلم»: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول»».اهـ.

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٠/ ٢٠٩٨): «حديث: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**» رواه عبد بن حُميد في «مسنده» من طريق حمزة النصيبي، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جدًّا، ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه، وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، وعبد الرحيم كذاب، ومن حديث أنس أيضًا وإسناده واهٍ، ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» له من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذاب، ورواه أبو ذر الهروي في كتاب «السُّنَّة» من حديث مندل، عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم منقطعًا، وهو في غاية الضعف، قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ. وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل. =

وهذا الحديث يذكره أهل الأصول ويستدلون به، **والحديث باطل ليس بصحيح سندًا ولا متنًا:**

أما من جهة السند؛ فليس في شيء من دواوين السُّنَّة، فهو حديث ضعيف، قال البزار: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة»؛ فإذا كان كذلك: فلا يُحتج به أصلًا.

وأما معناه ففاسدٌ؛ وذلك أن الصحابة إذا اختلفوا في قولَيْن، فقال بعض الصحابة: هذا حلال، وقال آخرون: هذا حرام، فهل يعني هذا: أنَّ الذي يقتدي بالصحابي الذي يقول: هو حرام، مهتدي؟! هذا فاسد بلا شك؛ فدل على بطلان هذا الحديث سندًا ومتنًا.

○ قوله: (وَحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ):

الشارحُ: ابنُ أبي العز، ألزم الطحاوي بالتناقضِ، فقال:

أنت قد قرّرتَ أوّلًا: أنَّ الإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، ولم تُدخل أعمال القلوب، ولا أعمال الجوارح في الإيمان، **وهنا قلت**: حب الصحابة إيمان؛ والحبُّ عمل قلبي، وليس هو التصديق؛ فيكون العمل داخلًا في مسمى الإيمان، وهذا معناه موافقتك لجمهور أهل السُّنَّة، وهذا هو الحق، **فكان ينبغي أن تضيف هذا في التعريف، فتقول**: الإيمان: إقرار باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالقلب، وعمل بالجوارح، حتى يتناسب مع قولك هذا، فتوافق جمهورَ أهل السُّنَّة(١).

= قال البيهقي: روي في حديث موصول بإسناد غير قوي ـ يعني حديث عبد الرحيم العمي ـ، وفي حديث منقطع ـ يعني حديث الضحاك بن مزاحم ـ: «**مثل أصحابي كمثل النجوم في السماء، من أخذ بنجم منها اهتدى**». قال: والذي رويناه ها هنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه. صدق البيهقي، هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى، نعم يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم، وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة، من طمس السُّنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان». اهـ. وانظر أيضًا: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٢)، و«البدر المنير» (٩/ ٥٨٤ ـ ٥٨٨).

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٦٨٩).

ثم اعتذر شارح الطحاوية عنه بأنَّ قال: لعله أراد أن هذه التسمية مجاز، كما سُمِّيتِ الصلاةُ إيمانًا مجازًا عند الطحاويِّ والأحنافِ؛ في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، **والصواب** أن التسمية حقيقية؛ لأن العمل من الإيمان؛ سواء أكان عملًا قلبيًّا، أو عملًا من أعمال الجوارح.

❐ الأدلة من الكتاب والسُّنَّة لمذهب أهل السُّنَّة في الصحابة وفضلهم والترضي عنهم:

أولًا: من الكتاب:

١ - قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١٨] إلى آخر الآية.

٢ - قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

٣ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾ [الأنفال: ٧٢].

٤ - قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

ثانياً: من السُّنَّة عدة أحاديث منها:

١ - ما ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»(١).

٢ - وحديث مسلم: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»(٢).

٣ - وحديث: «**اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي، اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ**

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) واللفظ له، ومسلم (٢٥٤٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه.

فَقَدْ آذَانِي وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ، وَمَنْ آذَى اللهَ، فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»(١) والحديث وإن كان فيه ضعف، لكن له شواهد.

٤ ـ ما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قيل لها: إن ناسًا يتناولون؛ يعني: بالسب أصحاب رسول الله حتى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، قالت: «وَمَا تَعْجَبُونَ انْقَطَعَ عَمَلُهُمْ فِي الدنْيَا فَأَحَبَّ اللهُ أَلَّا يَقْطَعَ عَنْهُمُ الْأَجْرَ»(٢).

٥ ـ ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَمُقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً»، وفي رواية: «خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ» في رواية وكيع(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٤٨٣)، والمزي في «التهذيب» في ترجمة عبد الرحمٰن بن زياد (٣٨١٨)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة إبراهيم بن سعد (٧١).
جميعًا من طريق عَبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمٰن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل، فذكره.
وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي بعض نسخ الترمذي: «غريب بدون التحسين». وأخرجه أحمد (١٦٩٢٦) (٢٠٨٥٤، ٢٠٨٢٣)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (٢٠٨٢٤)، وصححه ابن حبان (٧٣٧٩).
جميعًا عن عَبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن مغفل المزني، فذكره.
وقال ابن حبان بعده: هذا عبد الله بن عبد الرحمٰن الرومي بصري، روى عنه حماد بن زيد مات قبل أيوب السختياني. اهـ.
فالطريق الأولى سمَّاه: عبد الرحمٰن بن زياد، والطريق الثانية سمَّاه: عبد الله بن عبد الرحمٰن، وهما واحد، ويقال أيضًا فيه: عبد الرحمٰن بن عبد الله. لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير عبيد الله بن رائطة، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الذهبي: لا يعرف. وقال يحيى بن معين: لا أعرفه. وقال عنه الحافظ في «التقريب»: مقبول.
قد قال البيهقي رحمه الله بعد الحديث أن له شواهد؛ يعني: تشهد لصحة معناه.

(٢) أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١١/٢٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/٣٨٧)، وفي «تبيين كذب المفتري» (ص٤٢٣ ـ ٤٢٤) من طريق عثمان بن طلحة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قيل لعائشة: إن ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ، حتى إنهم ليتناولون أبا بكر وعمر، فقالت: (أتعجبون من هذا إنما قطع عنهم العمل فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر)، والأثر صحيح الإسناد والمعنى.

(٣) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٥/١٧٣٦)، عن وكيع، سفيان الثوري، عن نسير بن ذعلوق، عن ابن عمر، وأخرجه عن ابن مهدي، عن سفيان به، برقم (٢٠/١٧٢٩)، بإسناد صحيح، وأخرجه ابن ماجه (١٦٢) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، نُسيرٍ به =

٦ ـ وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «إن الله سبحانه اختار نبيه واصطفاه وابتعثه بالرسالة، فنظر في قلوب الناس فرأى قلب محمَّد ﷺ واختصه فرآه أصفى القلوب وأبرها فاختاره الله واصطفاه لنبوته، ثم نظر في القلوب بعد قلب محمد ﷺ فرأى قلوب أصحابه أبرها فاختارها لصحبة نبيه»[(١)]، أو كما قال رضي الله عنه، والنصوص في هذا كثيرة، والنصوص في فضل الصحابة ومكانتهم وأدلتها كثيرة من الكتاب ومن السُّنَّة.

= وعن وكيع به، أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٤١٥)، وعن ابن أبي شيبة به، رواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٠٠٦)، وقد تحرَّف اسم «نُسير بن ذُعلوق» في المطبوع من «السُّنَّة» لابن أبي عاصم إلى «بسر بن دعلوق»، والأثر أخرجه كذلك الآجري في «الشريعة» (٢٠٠٠) من طريق زياد بن أيوب الطوسي، عن وكيع به.

وقد عزاه ابن أبي العز إلى ابن أبي بطة ـ وصحح إسناده ـ كما في «شرح الطحاوية» (٣/ ١٣٣)، عن ابن عباس مثل رواية ابن عمر، فالله أعلم.

قال ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٩): «من طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الرحمٰن بن مهدي، وطريق غيره، عن وكيع، وأبي نعيم، ثلاثتهم عن الثوري، عن نُسير بن ذُعْلُوق: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «لا تسبوا أصحاب محمد، فلمقام أحدهم ساعة؛ يعني: مع النبي ﷺ ـ خير من عمل أحدكم أربعين سنة»، وفي رواية وكيع: «خير من عبادة أحدكم عمره»». اهـ.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٩)، والبزار في «المسند» (١٨١٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٩٤)، والآجري في «الشريعة» (١١٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٨٢) من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٤٥٣): رواه أحمد، والبزار، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجاله موثقون. اهـ. وحسَّنه الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٦٥)، والأثر له طريق آخر، عن عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، كما عند البزار في «المسند» (١٧٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٩٣)، و«الأوسط» (٣٦٠٢)، وجاء الأثر كذلك من رواية المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، كما عند الطيالسي (٢٤٦)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٨٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٧٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٢٢)، وأخرجه البيهقي في «المدخل» ـ كما في «نصب الراية» (٤/ ١٣٤) ـ من طريق الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن ابن مسعود.

قال الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٦٦): «ولم أر في شيء من طرقه التصريح برفعه، وإن كان لبعضه حكم الرفع».

لكن جاء التصريح برفعه عن غير ابن مسعود، عن أنسٍ بسند موضوع، عند الخطيب في «التاريخ» (٤/ ١٦٥)، ومن طريقه رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٥٢)، وقال: «تفرد به النخعي، قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث...».

الخلافة والولاية

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ: أَوَّلًا لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَفْضِيلًا لَهُ وَتقديمًا عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لعُمَرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُم لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيٍّ بن أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشدُونَ والأَئِمَّةُ المُهْتَدُون)

الشَّرح

اختلف العلماء في وجوب الإمامة أو سنيتها أو جوازها، وتحصَّلتْ لدينا **ثلاثةُ أقوال**:

القول الأول: يجب على الناس أن ينصبوا خليفة وواليًا فيهم؛ ليقيم فيهم أمر الله، ويستتب به الأمن، وينفذ الحدود، ويحكم بالشرع، وينصف المظلوم من الظالم، وقال بهذا الجمهور، قالوا: ولا يمكن أن تكون الأمة هكذا ليس عليها وال، كما قال الشاعر:

لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سَرَاةَ ... ولَا سَرَاةٌ إِذَا جُهَّالُهُمْ سَادُوا

القول الثاني: أن نصب الخليفة والولاية مستحب، وليس بواجب.

القول الثالث: أنه جائز.

والجمهور على أنه واجب(١)، وهو الصواب.

- **الترجيح**:

الصواب هو القول الأول؛ إذ لا يمكن أن تبقى الأمة بدون ولاية؛ ولهذا

---

(١) انظر: «السياسة الشرعية» لشيخ الإسلام (ص٢١٧)، و«الفصل» لابن حزم (٤/ ٨٧)، و«الأحكام السلطانية» للماوردي (ص٥).

قال العلماء: (ستون سنة بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام) ولو كان ظالمًا لكن ظلمه على نفسه، لكن قد عَلَّقَ اللهُ تعالى بولاة الأمور ـ كما قال شيخ الإسلام ـ مصالح عظيمة: كإقامة الحدود، وإنصاف المظلوم من الظالم، ورد الحقوق إلى أهلها، والأخذ على يد المجرمين، واستتباب الأمن؛ ليأمن الناس على دمائهم وأموالهم ونسائهم.

فإذا قيل: لمن الخلافة؟ فالجواب: في ذلك قولان:

قيل: إنها خاصة بقريش واستدلوا بحديث: «**اَالْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**»[(١)].

وقيل: إنها ليست لهم خاصة.

ثم الذين قالوا: إنها خاصة بقريش اختلفوا:

فقيل: إنها خاصة ببني هاشم.

وقيل: إنها ليست خاصة ببني هاشم.

وقيل: إنها خاصة بالعباس وولده.

---

(١) جاء بهذا اللفظ عن عدد من الصحابة كأنس رضي الله عنه: أخرجه أحمد (٣/ ١٢٩، ١٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩٤٢)، والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣/ ١٢١) و(٨/ ١٤٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٣٨٨)، وأبو يعلى (٤٠٣٣)، وله عن أنس طرق أخرى، كلهم: من طريق سهل أبي الأسد، عن بكير بن وهب، عن أنس.
وورد أيضًا من حديث أبي برزة الأسلمي: أخرجه أحمد (٤/ ٤٢١، ٤٢٤)، والطيالسي (٩٢٦)، والروياني في «مسنده» (٧٦٤) و(٧٦٨) كلهم من طريق سكين بن عبد العزيز، حدّثنا سيار بن سلامة أبو المنهال، عن أبي برزة، فذكره.
قال الحافظ في «التلخيص» (١٩٨٧): «النسائي عن أنس، ورواه الطبراني في «الدعاء»، والبزار، والبيهقي من طرق، عن أنس، قلت: وقد جمعت طرقه في جزء مفرد، عن نحو من أربعين صحابيًا، ورواه الحاكم، والطبراني، والبيهقي من حديث علي، واختلف في وقفه ورفعه، ورجح الدارقطني في «العلل» الموقوف، ورواه أبو بكر بن أبي عاصم، عن أبي بكر بن أبي شيبة من حديث أبي برزة الأسلمي، وإسناده حسن.
وفي الباب عن أبي هريرة متفق عليه بلفظ: «**الناس تبع لقريش**».اهـ.
فائدة: ذكر الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٢)، أن السبب الحامل له على جمع طرق هذا الحديث؛ ما زعمه بعض فضلاء عصره: أنه لم يُرْوَ إلا عن أبي بكر الصديق، وقال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٥٣٠) أيضًا: «وقد جمعت في ذلك تأليفًا سميته: (لذة العيش بطرق الأئمة من قريش)».

وقيل: خاصة ببني عبد المطلب.

وقيل: خاصة بولد جعفر.

بماذا تثبت الخلافة والولاية(١): الخلافة تثبت بواحد من ثلاثة أمور:

ـ **الأمر الأول**: الاختيار والانتخاب من أهل الحل والعقد؛ يعني: يختارون الإمامَ، فتثبت له الإمامة باختيارهم وانتخابهم، **وليس المراد** أنَّ كل أحد من الرَّعية يختار، مثل ما يحدث في الانتخابات اليوم، فيأتي كل من هَبَّ ودَبَّ: النساءُ، والأطفال، والعقلاء، والمجانين كلهم يكون لهم حقّ الانتخاب والاختيار! هذا ليس من الشرع في شيء.

ومثاله: ثبوت الخلافة لأبي بكر الصديق بالاختيار والانتخاب من أهل الحل والعقد.

كذلك أيضًا: ثبتت الخلافةُ لعثمان ﷺ؛ لَمَّا جعل عمرُ الأمر في الستة شورى، فصار عبد الرحمٰن بن عوف يشاور الناس، من المهاجرين والأنصار واقتصر عليهم، وسهر ثلاث ليالي لم ير غمضًا، حتى رأى وجوه الناس كلها إلى عثمان، ثم بايعه، وبايع بقيةُ الستة، وبايعه المهاجرون والأنصار؛ فثبتت له الخلافة بالاختيار والانتخاب، من أهل الحل والعقد.

وكذلك: علي ﷺ، ثبتت له الخلافة بالاختيار والانتخاب من أكثر أهل الحل والعقد، وبايعه أكثر أهل الحل والعقد، سوى معاوية وأهل الشام.

ـ **الأمر الثاني**: تثبتُ الخلافة بولايةِ العهد من الوليِّ السابق.

ومثاله: ثبوت الخلافة لعمر بن الخطاب؛ فإنها ثبتت له بولاية العهد من أبي بكر الصديق ﷺ، فهذا هو مثالُ ثبوت الخلافة بولاية العهد.

ـ **الأمر الثالث**: تثبت الخلافة بالقوة والغلبة؛ فإذا غلب الناسَ بسيفه وسلطانه، واستتب له الأمر؛ وجب السمع له والطاعة، وصار إمامًا يجب السمع له والطاعة.

والدليل على هذا: ما جاء في حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال: «**إنَّ خليلي**

---

(١) انظر: «الإمامة العظمى» للدميجي (ص١٢٥) وما بعدها.

أوصاني: أَنْ اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِن كان عبدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ»[(١)] فإذا غلبنا بسيفه ـ ولو كان عبدًا حبشيًّا مجدع الأطراف؛ يعني: مقطوع اليد والرجل والأذن والأنف ـ نسمع له ونطيع، لكن لو كان بالاختيار والانتخاب، فإنَّا لا نختاره، فإن جاء آخر ينازع الأول، فإنه يُقتلُ الثاني؛ لأن الثاني جاء ليفرِّق أمرَ المسلمين بعد اجتماعهم على الأول، كما جاء في حديث أبي سعيد رضي الله عنه، في «صحيح مسلم» مرفوعًا: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتينِ فَاقْتُلُوا الآخَرَ مِنهُما»[(٢)].

ومثاله: جميعُ خلفاء بني أمية، وخلفاء بني العباس، وَمَنْ بعدهم، إلى يومنا هذا، كلها خلافة ثبتت بالغلبة والقوة، فلم تثبت خلافةٌ بالاختيار والانتخاب إلا للخلفاء الراشدين فقط، **والتفصيل في هذه المسألة يوجب على طالب العلم أن يكون على إلمام به لأهميته.**

❏ **اختلف العلماء في طريق ثبوت الخلافة لأبي بكر الصِّدِّيق على قولين:**

ـ **القول الأول**: أنها ثبتت بالاختيار والانتخاب من أهل الحل والعقد؛ يعني: أنها ثبتت له باختيار المسلمين، وهذا هو قول جمهور العلماء والفقهاء، وأهل الحديث، والمتكلمين؛ كالمعتزلة، والأشعرية وغيرهم. **واستدلوا بدليلين:**

الدليل الأول: الخبر المأثور عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه أنه لما طُعن قيل له: «ألا تستخلف؟ قال: إنْ أَسْتَخْلِفْ فَقَدَ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مَنِّي: أبو بكر، وَإِنْ أترك، فقد ترك مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي: رسول الله ﷺ»[(٣)].

وجه الدلالة: أن عمر لم ينكر عليه الصحابةُ مقالته، ولو كانت الخلافة ثبتت لأبي بكر بالنص؛ لأنكر الصحابة عليه، وقالوا: لا يا عمر!! ثبتت الخلافة لأبي بكر، من الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالنَّصِّ، ونحن لا نتهم الصحابة بتواطئهم معه، ولا نتهم عمر في قوله؛ لأنهم عدول؛ فدلَّ على أن خلافة أبي بكر ثبتت بالانتخاب، لا بالنص.

---

(١) أخرجه مسلم (٦٤٨) و(١٨٣٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وفي معناه أحاديث، عن أبي هريرة، ومعاوية، وأنس، وعلي بن أبي طالب، والعباس، وبعضُ رجال أسانيدها ثقات، كما في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٩٨).
(٣) أخرجه البخاري (٧٢١٨) واللفظ له، ومسلم (١٨٢٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الدليل الثاني: ما ورد في البخاري عن عائشة رضي الله عنها حين اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة إلى سعد بن عبادة، وجاءهم أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة، وأن أبا بكر تكلم، فقال في كلامه: «وَلكنّا الْأُمَرَاءُ وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ دَارًا وَأَعْرَبُهُمْ أَحْسَابًا فَبَايِعُوا عُمَرَ بن الخطاب أَوْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، فَقَالَ عُمَرُ: بَلْ نُبَايِعُكَ أَنْتَ فَأَنْتَ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَخَذَ عُمَرُ بِيَدِهِ فَبَايَعَهُ وَبَايَعَهُ النَّاسُ»(١).

وجه الدلالة: لو كان هناك نصٌّ عن النبي ﷺ أن الخليفة بعده أبو بكر؛ لذكره أبو بكر في ذلك الوقت الحَرِجِ، ولذكره عمر في ذلك الوقت الحرج، ولم يعلل بالسيادة والوزارة والاستدلال بفضائله على صلاحيته للولاية؛ فدل على أنه ليس فيها نص.

ـ **القول الثاني**: أنها ثبتت بالنص من النبي ﷺ لا بالاختيار، والذين قالوا بالنص، بعضهم قالوا: إنها ثبتت بالنص الجَلِيِّ، وقال بعضهم: إنها ثبتت بالنص الخفي، وهذا قول طوائف من أهل الحديث والمتكلمين، ويروى عن الحسن البصري، **وقد استدلوا بأنواع من الأدلة**:

النوع الأول: قصة المرأة التي وعدها أن تأتي أبا بكر رضي الله عنه إن لم تجده: «أَتَتِ النبيَّ ﷺ امرأةٌ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا أن ترجع إليه. قالت: يا رسولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ جئتُ وَلَمْ أَجِدْكَ ـ كأنها تريدُ الموت ـ قَالَ: **إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**»(٢)، **قالوا**: هذا دليل على أنه نص على أن أبا بكر هو الخليفة بعده.

وأجيب: بأن النبي ﷺ قد وَكَّلَ أبا بكر في قضاء الحوائج، وقد يُوَكَّلُ في قضاء الحوائج مَن لا يصلح للخلافة.

النوع الثاني: الأمر بالاقتداء به كما في قول النبي ﷺ: «**اقتدوا باللَّذَينِ من بعدي: أبي بكر، وعمر**»(٣)، **قالوا**: هذا دليل، وَنَصٌّ على أنه هو الخليفة،

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٨).
(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢٠) واللفظ له، ومسلم (٢٣٨٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.
(٣) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، وغيرهما، وحسنه الترمذي، قال الحافظ في «التلخيص» (٢٥٩٢): «أخرجه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم من حديث عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، واختلف فيه على عبد الملك،=

وأجيب: بأنه قد يصلح للقدوة مَنْ لا يصلح للخلافة.

النوع الثالث: دخولُ النبي ﷺ على عائشة وَهَمُّهُ بما هَمَّ به؛ فقد دخل على عائشة، وقال: «**ادْعِي لِي أبا بكرٍ: أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فإني أخافُ أن يتمنَّى مُتَمَنٍّ ويقولُ قائلٌ: أنا أولى ويَأبَى اللهُ والمؤمنون إلَّا أَبَا بَكْرٍ**»[(١)].

وأجيب: بأن الرسول وَكَلَ الخلافة إلى قضاء الله، وترك الأمر للمسلمين؛ والمعنى: يأبى اللهُ قضاءً وقدرًا، والمسلمون اختيارًا وانتخابًا لأبي بكر.

النوع الرابع: أحاديثُ تقديمه في الصلاة: كما ثبتَ في «الصحيح» أنه قال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»[(٢)]، قالوا: هذا نص على أنه هو الخليفة بعده.

وأجيب: بأنه قد يصلح للإمامة في الصلاة، مَنْ لا يصلح للإمامة العظمى.

النوع الخامس: المناماتُ؛ يعني: رُؤَى ومنامات، منها: «أَنَّ النَّبيَّ ﷺ رَأَى كَأَنَّهُ نَزَعَ دَلْوًا، وَنَزَعَ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَشَرِبَ وَفِي شُرْبِهِ ضَعْفٌ ثُمَّ نَزَعَ عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»[(٣)]، وفي رؤيا: «أَنَّهُ نَزَلَ مِيزَانٌ مِنَ السَّمَاءِ فَوَزَنَ النَّبيُّ ﷺ بِأَبِي بَكْرٍ فَرَجَحَ

= وأعله ابن أبي حاتم، عن أبيه، وقال العقيلي بعد أن أخرجه من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر: لا أصل له من حديث مالك، وهو يروى عن حذيفة بأسانيد جياد تثبت، وقال البزار وابن حزم: لا يصح؛ لأنه عن عبد الملك، عن مولى ربعي وهو مجهول، عن ربعي.

ورواه وكيع، عن سالم المرادي، عن عمر بن مرة، عن ربعي، عن رجل من أصحاب حذيفة، عن حذيفة، فتبيَّن أن عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وأن ربْعيًّا لم يسمعه من حذيفة.

قلت: أما مولى ربعي فاسمه هلال، وقد وثق، وقد صرح ربعي بسماعه من حذيفة في رواية، وأخرج له الحاكم شاهدًا من حديث ابن مسعود، وفي إسناده يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف، ورواه الترمذي من طريقه، وقال: لا نعرفه إلا من حديثه». اهـ.

والحديث صححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٣٣)، وقال (٣/ ٢٣٣): «رُوي من حديث عبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، ثم أطال رَحِمَهُ اللهُ في تفصيل طرقه».

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧)، وهذا لفظ مُسلم.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وأخرجه البخاري (٦٧٨)، ومسلم (٤٢٠) من حديث أبي موسى، وأخرجه البخاري (٦٨٢) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٣٤)، وفي مواضع أخرى من الصحيح، ومسلم (٢٣٩٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٧٠٢١)، ومسلم (٢٣٩٢) من حديث أبي هريرة أيضًا.

النَّبيُّ ﷺ وَوَزِنَ أَبُو بَكْرٍ بِعُمَرَ، فَرَجِحَ أَبُو بَكْرٍ بِعُمَرَ. . . ثُمَّ رُفِعَ المِيْزَانُ»[١]، وقصص أخرى من المنامات في هذا المعنى.

قال من يقول بالنصّ: هذا دليلٌ ونصٌّ على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ.

وأجيب: بأن هذه المنامات لو كانت نصًّا في خلافة أبي بكر؛ لكانت نَصًّا في خلافة عمر وعثمان، لكن لم يذهب أحد إلى أن المنامات نَصٌّ في خلافة عمر وعثمان؛ فكذلك القول في أبي بكر.

الدليل الخامس: اختصاصُ أبي بكر بالخُلّة؛ لو كان لها موضع لقوله: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ وَلَكِنْ أخي وصاحبي**»[٢]، قالوا: هذا نصٌّ في أنه الخليفة بعده.

وأجيب: بأن الخُلَّة شيء، وسياسة الأمور شيء آخر.

رأي شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]:

خلاصةُ رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو الذي يدل عليه كلام الإمام أحمد ـ: أنَّ التحقيق في خلافة أبي بكر أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم، وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضا بها، وأنه

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٨٧)، وأبو داود (٤٦٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٣٦)، والحاكم (٤/٤٣٦)، والبزار في «المسند» (٣٦٥٣) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، وقال أبو عيسى: حسن صحيح.اهـ. والحديث من رواية الحسن البصري، عن أبي بكرة، وفي سماع الحسن منه خلاف، والراجح عدم سماعه منه، راجع كلام الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (١٦٣).
لكن له متابع وهو عبد الرحمٰن بن أبي بكرة، فقد أخرجه أحمد (٥/ ٤٤، ٥٠)، وأبو داود (٤٦٣٥)، وابن أبي عاصم (١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٥) مختصرًا جدًّا، ومطولًا، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٤٨٢)، و(٣١٩٦١)، والطيالسي (٨٦٦)، وغيرهم.
من طريق حماد بن سلمة، حدّثنا علي بن زيد، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه، فذكره، فالحديث كما قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١١٣١ ـ ١١٣٣، ١١٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥٦) من حديث ابن عباس.

(٣) انظر: «منهاج السُّنَّة» (١/ ١٢٤).

أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دل الأمة وأرشدهم إلى بيعته.

فهذه الأوجه الثلاثة: الخبر، والأمر، والإرشاد، ثابته عن النبي ﷺ؛ **فالأول**: كالمنامات، **والثاني**: كحديث: «**اقْتَدُوا باللذَيْنِ مِنْ بَعْدِي؛ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»[(١)]، **والثالث**: تقديمه ﷺ له في الصلاة.

ـ **وأما قول الإمامية الرافضة**: إن الخلافة ثبتت بالنص الجلي على عليٍّ، وكذلك قول الزيدية الجارودية: إنها ثبتت بالنص الخفي عليه.

وقول الراوندية: إنها ثبتت بالنص على العباس، فهذه أقوالٌ ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين.

يقول شيخ الإسلام: هذه الأقوال أقوال ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين، وإنما يدين بها إما جاهل، وإما ظالم، وكثير مما يدين بها زنديق.

مسألة: هل هناك ثمرة من الخلاف في مسألة ثبوت خلافة أبي بكر بالاختيار أو بالنص؟

الجواب: نعم ثمرة الخلاف معرفةُ ما جاء في النصوص، وكذلك أيضًا معرفة الحكم الشرعي في اختيار الخليفة.

❐ خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

خلافة عمر رضي الله عنه، ثبتت له بالعهد من أبي بكر رضي الله عنه، وثبتت له البيعة، وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه، وفضائل عمر كثيرة، والأدلة في هذا كثيرة.

❐ خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه:

ثبتت الخلافة لعثمان رضي الله عنه بمبايعة عبد الرحمٰن بن عوف له، والمهاجرون والأنصار، وأمراء الأجناد، والمسلمون، وذلك بعد أن عَهِدَ عمرُ رضي الله عنه إلى الستة: أهل الشورى، وقصةُ قتل عمر، وقصة دفنه، وقصة البيعة، وأهل الشورى معروفة، سردها الإمام البخاري في «صحيحه» والخبرُ بذلك طويل.

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

❐ خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

ثبتت الخلافة لعلي رضي الله عنه بمبايعة أكثر الناس؛ ممن تنعقد بهم البيعة، إذن فعليٌّ رضي الله عنه ما اجتمع الناس عليه؛ لكن ثبتت له الخلافة بمبايعة أكثر أهل الحل والعقد، وأما معاوية وأهل الشام فامتنعوا، لا لأنهم يطلبون الخلافة، بل لأنهم يطالبون بقَتَلَةِ عثمان رضي الله عنه، وقد قال معاوية لعليٍّ رضي الله عنهما: اقتص من قتلة عثمان وأنا أبايعك.

وعلي رضي الله عنه لم يمانع، ولكنه لم يستطع في ذلك الوقت بسبب الفتنة، وهؤلاء الذين قتلوا عثمان اندسوا في العسكر، ولا يُعرفون، ثم إن لهم قبائل تنتصر لهم فيخاف من اتساع الأمر، ولذا كان عليّ رضي الله عنه يرى أنه بعد أن تهدأ الأحوال نستطيع أن نأخذ قتلة عثمان رضي الله عنه، ولكن معاوية رضي الله عنه كان يرى أَخْذَ القتلة عاجلًا، ولذلك حَصَلَ الخلافُ، فامتنع معاوية رضي الله عنه وأهلُ الشام عن البيعة لعليٍّ رضي الله عنه، ثم بعد ذلك الخلاف، زاد الأمرُ حتى حصلت الحروب المعروفة بين الصحابة، عن اجتهادٍ، فَكُلٌّ مجتهدٌ، ومن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد.

تقديم عثمان على عليّ رضي الله عنهما في الخلافة:

يروى عن أبي حنيفة تقديم عليٍّ على عثمان في الفضيلة لا في الخلافة، هذا قولٌ لأبي حنيفة، ولكن ظاهر مذهبه: تقديم عثمان على عليّ، وعلى هذا عامة أهل السُّنَّة، ويؤيده قولُ عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه، وقول أيوب السختياني: «مَن لم يقدِّم عثمان على عليّ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»؛ يعني: احتقرهم؛ لأن المهاجرين والأنصار أجمعوا على بيعة عثمان وتقديمه في الخلافة، وثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ كما في «صحيح البخاري»، وفي «السُّنن» قال: «كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حَيٌّ: أفضل أمة النبي ﷺ بعده: أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ رضي الله عنهم»[(١)].

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٥، ٣٦٩٧)، وأبو داود (٤٦٢٨)، والترمذي (٣٧٠٧)، عن نافع، عن ابن عمر، وألفاظه متقاربة، واللفظ لأبي داود.

مسألة: في قول عمر: «لَوْ كَانَ أَبُو عُبَيدَةَ حَيًّا لَاسْتَخْلَفْتُهُ»(١)، هل يدل على أن أبا عبيدة أفضل من عثمان وعلي؟

الجواب: لا يدلُّ ولا أدري عن صحة هذا الحديث شيئًا، لكن هذا إن صح فمعناه: بيان فضل (أبو عبيدة) وهو من العشرة المشهود لهم بالجنة.

(١) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٢٨٥)، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن بُرقان، عن ثابت بن الحجاج، قال: بلغني أن عمر قال: فذكره. ومن هذا الوجه أيضًا، أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٤٦١)، لكنه منقطع بين ثابت بن الحجاج، وعمر بن الخطاب، وهو إنما رواه عنه بلاغًا، كما هو مصرَّحٌ به في السَّندِ.

وله طريق أخرى أخرجها الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٢٨٧)، عن مروان بن معاوية، عن سعيد بن أبي عروبة، عن شهر بن حَوْشب، قال: (قال: عمر)، فذكره بنحوه، ومن هذا الوجه أخرجه أيضًا ابن شبّة في «تاريخ المدينة» (١٤٩٥)، وأخرجه ابن شبّة في «تاريخ المدينة» (١٤٩٤) عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن سعيد بن أبي عروبة به، ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٤٠٤)، ورواه أيضًا (٥٨/ ٤٠٥) من طريق محمد بن أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة به، ثم قال ابن عساكر (٥٨/ ٤٠٥): «شهر بن حوشب لم يدرك عمر». ثم رواه (٥٨/ ٤٠٥)، من طريق أبي مسهر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر، ورواه من وجه آخر (٥٨/ ٤٠٥) من طريق عبد الله بن بكر: أبي وهب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة «أن عمر...» بدون ذكر شهر بن حوشب.

والأثر له طريق أخرى ثالثة: أخرجها ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٤٩٦) عن هارون بن معروف، عن ضمرة بن ربيعة، عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني، عن أبي العجفاء، قال: (قيل لعمر)، ومن هذا الوجه أيضًا أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٤٦١)، ثم قال (٢٥/ ٤٦٢): «وأبو العَجْفَاء مجهولٌ؛ لا يُدرى من هو».

وأبو العجفاء هذا ترجمه الحافظ في «التهذيب» (١٢/ ١٨٣)، وذكر الخلاف في اسمه، ونقل توثيقه عن ابن معين، والدارقطني، ونقل عن البخاري، أنَّ في حديثه نظرًا، وعن أبي أحمد الحاكم أنَّ حديثه ليس بالقائم، ولخص حاله في «التقريب» (٨٢٤٦)، فقال: «مقبول»، والله أعلم.

آراء أصحاب الفرق في العشرة المبشرين بالجنة

قَالَ المُؤلِّفُ رحمه الله:

(وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ الله ﷺ وَبشَّرَهُم بِالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُم بِالجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُم رَسُولُ الله ﷺ، وَقَوْلُهُ الحقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَليٌّ، وَطَلْحَةُ، والزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحمٰنِ بن عَوْفٍ، وَأَبُو عبيدة بْنُ الجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أَجْمَعِين)

الشَّرح

من شهد له النبي ﷺ بالجنة؛ نشهد له بالجنة، ومن لم يشهد له بالجنة فلا نشهد له، فنشهدُ بالجنة للمؤمنين على العموم.

أما الشهادة على وَجْهِ التعيين؛ بأن نخصّ فلانًا وفلانًا؛ فلا يجوزُ.

فلا نشهد بالجنة إلا لمن شهد له الرسول ﷺ؛ كهؤلاء العشرة، فإنه مشهود لهم بالجنة، هذا معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

أما الرافضة: فإنهم لا يشهدون لهم بالجنة، بل يكرهون هؤلاء العشرة المبشرين بالجنة، بل من شدة كراهيتهم لهم، يكرهون لفظَ العشرة، وعدد العشرة، ويستبدلون بالعشرة، اثني عشر إمامًا، وإن كانوا يستثنون عليًّا رضي الله عنه، من العشرة وهذا من جهلهم.

والرد عليهم من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: تناقضهم في بُغْض التسعة من العشرة وموالاتهم للتسعة ولفظ التسعة، فالرافضة متناقضون، لكن ما وجه التناقض؟

وجه التناقض: كونهم يكرهون العشرة المبشرين، ويكرهون لفظ العشرة، وعدد العشرة؛ لشدّة كراهتهم للعشرة المبشرين بالجنة، وهم مع ذلك يستثنون عليًّا

من العشرة، مع أنه داخل فيهم! فإذا حذفنا عليًّا ﵁ من العشرة فيبقى تسعة؛ فكان الأولى بالرافضة أن يبغضوا التسعة لا العشرة، ومع ذلك فهم يوالون التسعةَ ولفظَ التسعة، أليس هذا تناقضًا لكونهم يبغضون العشرة المبشرين بالجنة، ثم يستثنون عليًّا فيكون الباقي تسعة، ثم يوالون التسعةَ، ولفظ التسعة؟!

فمن العجب: أنهم يوالون لفظ التسعة وهم يبغضون التسعة من العشرة، ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار من السابقين الأولين، الذين بايعوا رسول الله تحت الشجرة، بل يبغضون المهاجرين والأنصار كلهم، واللهُ قد رضي عنهم وأخبر ـ عليه الصلاة والسلام ـ: أنه «**لا يلج النارَ أحدٌ بايع تحت الشجرة**»(١)، وذكر العلةَ في عدم دخول حاطب ﵁ النار أنها: شُهودُ بدرٍ والحديبية، والعشرةُ المشهود لهم بالجنة منهم.

الوجه الثاني: إن المعنى لا يؤثر في اللفظ، والأعدادُ لا تُمدَح ولا تُذَمّ؛ فحتى لو فرضنا أنكم تكرهون العشرة فما علاقة العدد بهذا، وما ذَنْبه؟

فلو فُرض في العالم عشرة من أكفر الناس؛ فلا يلزم أن يهجر هذا الاسم بذاته؛ كما لم يقتضِ هَجْرَ اسم التسعة مطلقًا قولُ الله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النَّمل: ٤٨]؛ فالله ذم التسعة من قوم صالح، ولم يقتض ذلك هجر التسعة، لا مِنَّا أهل السُّنَّة، ولا من الرافضة.

الوجه الثالث: أن اسم العشرة قد مدح اللهُ مسمَّاه لفظًا ومعنًى في مواضع من القرآن الكريم، من ذلك:

١ ـ قولُ الله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

٢ ـ وقوله: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٣ ـ وقوله سبحانه: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

٤ ـ وكان ـ عليه الصلاة والسلام ـ يعتكف العشر الأواخر من رمضان، وكان يقول في ليلة القدر: «**التمسوها في العشر الأواخر من رمضان**»(٢).

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٢١) من حديث ابن عباس ﵄، وفي «الصحيحين» عن غيْره أيضًا، من حديث ابن عمر، وعائشة، وأبي سعيد، وأبي هريرة.

٥ ـ وقال ﷺ: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر**»(١)؛ يعني: عشر ذي الحجة.

استبدال الرافضة بالعشرة اثني عشر إمامًا:

الرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة اثني عشر إمامًا، وهم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه وَيدَّعُون أنه وصيُّ النبيِّ ﷺ، وهذه دعوى عارية عن الدليل، ثم يليه: الحسن بن علي، ثم الحسين بن علي رضي الله عنهم، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرِّضا، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم محمد بن الحسن العسكري المهدي، وهو الإمام المنتظر عندهم، الذي دخل سرداب سامراء بالعراق سنة ستين ومائتين(٢).

الرد عليهم بالسُّنَّة وما يصدقها من الواقع:

يُرد على الرافضة بأنه لم يأت ذكر الأئمة الاثني عشر إلا على صفةٍ تَرُدُّ قولهُم، وهو ما خرَّجه في «الصحيحين» عن جابر بن سَمُرَة رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وَليهم اثنا عشر رجلًا** ـ ثم تكلَّم النبي ﷺ بكلمةٍ خفيتْ عليَّ، فسألتُ أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: ـ **كلهم من قريش**»(٣).

وَأَمَّا تصديق الواقع لهذا الحديث؛ فلكونه حصل كما قال النبي ﷺ؛ فالاثنا عشر هم الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية الخامس، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأبناؤه الأربعة: الوليد بن عبد الملك، وسليمان بن عبد الملك، وهشام بن عبد الملك، ويزيد بن عبد الملك، وبينهم عمر بن عبد العزيز.

---

(١) أخرجه البخاري (٩٦٩)، وأبو داود (٢٤٣٨)، والترمذي (٧٥٧) واللفظ له، وابن ماجه (١٧٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
(٢) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٦٩).
(٣) أخرجه البخاري (٧٢٢٣)، ومسلم (١٨٢١) واللفظ له.

ولم يزل الأمر ـ أمر الإسلام ـ قائمًا، والجهاد قائمًا في أيام هؤلاء، ثم أخذ الأمر بعدهم في الانحلال.

وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسدًا؛ يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق عندهم، الذين هم أهل البيت أذل من اليهود!! هكذا يقول الرافضة!!

وقولهم ظاهر البطلان؛ فإن الإسلام لم يزل عزيزًا؛ في ازدياد بل وفي ازدياد في زمن هؤلاء الاثني عشر.

حسن القول في الصحابة وأمهات المؤمنين فيه براءة من النفاق

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ المقدسينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِىءَ مِنَ النِّفَاقِ)

الشَّرْح

أهل الحق يحسنون القول في الصحابة، وأمهات المؤمنين، وعلماء السَّلف، والتابعين، وأهل الخير، وأهل الفقه، وهذا فيه براءة من النفاق.

والرافضة أول من أحدث الرفض، وأول من أحدثه منافقٌ زنديقٌ، هو: عبد الله بن سبأ اليهودي الحِمْيري، من أهل اليمن، وَقَصْدُهُ إبطال دين الإسلام وإفساده بمكره وخبثه، **وطريقته التي سلكها:**

أولاً: إظهارَ التنسك والتعبد.

ثانياً: إظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وَقَتْلِهِ بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثالثاً: لما قدم الكوفة أظهر الغلو في علي والنصر له؛ ليتمكن بذلك من أغراضه، فتظاهر بالدعوة إلى التشيعِ والرفضِ، **والرفضُ هو باب الزندقة؛** كما حكى أبو بكر الباقلاني عن الباطنية في **كيفية إفساد الباطنية لدين الإسلام؛** فإنهم يقولون للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلمًا أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، **واجعل المدخل:**

١ ـ من جهة ظلم السلف لعلي رضي الله عنه وقتْلهم الحسين رضي الله عنه.

٢ ـ التبري من تيم ـ وهم قبيلة أبي بكر ـ وعديٍّ ـ وهم قبيلة عمر ـ وبني أمية ـ قبيلة عثمان ـ وبني العباس.

٣ ـ أن عليًّا يعلم الغيب، ويفوض إليه خلق العالم.

فإن وجدت منه عند الدعوة إجابةً ورشدًا، أوقفته على مثالب علي وولده رضي الله عنهم؛ أي: طريقته.

الرد عليهم ببيان كيفية إبطالهم لدين الإسلام:

من أعاجيب الشيعة، أنهم إنما ينصرفون من سب الصحابة إلى سب أهل البيت وأهل بيته من أصحابه، ثم آل رسول الله ﷺ، ثم الرسول ﷺ، فالواجب على المسلم موالاة المسلمين جميعًا، وأولى مَنْ يُتَوَلَّى هم الصحابة، وأزواج النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، **وجه الدلالة**: أن الله قرن المؤمنين بالله ورسوله في الوعيد على من شاقهم؛ فدل على وجوب موالاتهم.

علماء السلف وأهل الخير لا يُذكرون إلّا بالخير

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وعُلماءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِين، وَمَنْ بعْدَهُم مِنَ التَّابِعِينَ ـ أَهْلُ الخَيْرِ والأثَرِ، وَأَهْلُ الفِقْهِ والنَّظَرِ ـ لا يُذكَرُونَ إِلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُم بِسُوءٍ فَهُوَ عَلى غَيْرِ السَّبِيلِ)

الشَّرح

الأمرُ كما قال الماتنُ رَحِمَهُ اللَّهُ فمن ذكرهم بسوء، فقد توعده الله بقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ﴾ [النِّساء: ١١٥].

❐ الأعذار لأقوال العلماء المخالفة للأحاديث الصحيحة:

إذا وُجد لبعض العلماء قول يخالف حديثًا صحيحًا، فلا بدَّ له من عذر، وجماع الأعذار في مخالفتهم له كما يلي:

أولًا: عدم اعتقاده حديثًا، وأنَّ النبي ﷺ قاله؛ يعني: لم يعتقد أنه حديث.

ثانيًا: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول، ففهم أنها في غير محل النزاع.

ثالثًا: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

رابعًا: عدم بلوغه الحديث واطلاعه عليه.

وقد ألَّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في أعذار العلماء باسم «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وهي مطبوعة.

المفاضلة بين الأنبياء والأولياء

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلامُ، ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ)

الشَّرْح

هذه المسألة تسمى: المفاضلة بين الأنبياء والأولياء[(١)]، فالأنبياءُ أفضل الناس، والرسل أفضلهم؛ فالرسل أفضل الناس، وأفضل الرسل أولو العزم الخمسة: وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد ﷺ، وأفضل أولي العزم الخمسة؛ الخليلان: إبراهيم ومحمد عليهما السلام، وأفضل الخليلين: نبينا محمد ﷺ، ثم يليه جده إبراهيم، ثم موسى الكليم عليه السلام، ثم بقية أولي العزم، ثم الرسل، ثم الأنبياء، ثم الصِّدِّيقون، ثم الشهداء، ثم سائر المؤمنين. هذا هو الذي تدل عليه النصوص.

وذهب بعض الصوفية إلى تفضيل الأولياء على الأنبياء، ويقولون: الولي أفضل من النبي، والنبيُّ أفضل من الرسول، **هكذا عكسوا الدرجات** فادَّعَوا أن الولي أفضل، ثم النبي، ثم الرسول، وبعضهم يظن أنه يصل إلى درجة الولاية بترويض نفسه وتجويعها واعتزاله عن الناس فيحرم نفسه الطعامَ والشرابَ والنومَ، ويقلل من ذلك جهده؛ الليالي الطوال، ويسمونها: أركان المجاهدة ويظن أنه يصل بذلك إلى درجة الولاية، ويكون أفضل من الأنبياء!!

وهذا مذهب الاتحادية؛ أهل وحدة الوجود، الذين يقولون: الأولياء أفضل

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٤٢).

من الأنبياء، وهذا قول رئيسهم ابن عربي الطائي، فإنه يزعم أنَّ الأنبياء يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، ويدَّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء، **فيقول**: النبوة ختمت بمحمد، لكن الولاية لم تختم فيدَّعي لنفسه أنه هو خاتم الأولياء، ومحمَّد خاتم الأنبياء، لكن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء؛ فيفضّل نَفْسَهُ على الرسول.

ويكون ذلك العلم الذي يأخذه هو حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود؛ واجب بنفسه؛ **يعني**: أنَّ هذا العالم واجب بنفسه، ليس له صانع، وليس له خالق، ولكن ابن عربي يقول: هذا الوجود هو الله، والقرآن قد دل أن فرعون إنما أظهر إنكار الصانع بالكلية؛ تمويهًا على الناس، لكن فرعون كان في الباطن أعرف بالله من طائفة وحدة الوجود، **وبيان ذلك**: أن فرعون كان مثبتًا للصانع في الباطن؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ﴾ [النَّمل: ١٤]، وأما أهل وحدة الوجود فمذهبهم أن الوجود المخلوق؛ هو الوجود الحق، وهذا مذهب ابن عربي وأمثاله؛ كابن سبعين، والقونوي، والتلمساني.

- وابن عربي لما رأى أن الشرع الظاهر - وهو ما جاءت به الرسل - لا سبيل إلى تغييره، قال: النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم، وادَّعى لنفسه من الولاية ما هو أعظم من النبوة، وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون من الولاية، فالولاية أعلى درجة من النبوة، والنبوة أعلى درجة من الرسالة عند ابن عربي، كما قال:

مقام النبوة في برزخ ... فُويْقَ الرسول ودون الوليّ

إذن: الولي أعلى، ثم النبي، ثم الرسول، هكذا عكس ابنُ عربي الأمر؛ فجعل مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي.

وابن عربي هذا له مؤلفات وله كتب منها: كتاب سمَّاه: «فصوص الحكم»، ومنها كتاب سمَّاه: «الفتوحات المكية»، ومنها كتاب سماه: «الهو»؛ ويعني بـ «الهو»: الله، ولذا فإن من صور الذكر عند ملاحدة الصوفية؛ الاقتصار على قول: «هو هو» كأنها كلابٌ تتنابح!!

ويقول: هذا الذكر ليس فيه إلا (الهو)؛ يعني: ليس فيه إلَّا الله.

وأما ذِكْرُ العامة: فـ(لا إله إلا الله) هكذا يقولون في الذكر بهذه الصيغة!!

فالرسول على هذا من العامة!!

ثم الخاصة تقتصرُ على لفظ الجلالة (الله) من جملة النفي والإثبات!!

وأما خاصة الخاصة فلا تحتاج أن تأخذ لفظ الجلالة بل تأخذ (الهاء) من لفظ الجلالة.

ولذا ترى هؤلاء الملاحدة يرددون في حِلَق الذكر لفظ (هو هو هو هو هو) فهذه هي صورة ذكر الله عند هؤلاء الملاحدة!! نسأل الله السلامة والعافية.

ولهذا ألّف ابن عربي كتابًا سماه: كتاب «الهو» ويزعم مَنْ يرى جواز الذكر بلفظ (هو) أن عنده دليلًا من القرآن وهو قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]: قلت لهم: لو كان كما تقولون أيها الملاحدة، لكانت الهاء مفصولة عن الآية: وَلَكُتِبَتْ (وما يعلم تأويل هو)، لكن الهاء متصلة في لفظ (تأويله). لكن الحاصل أن هؤلاء الملاحدة لا يؤمنون بالقرآن، لكن يريدون إثبات قولهم.

يقول ابن عربي في كتاب «فصوص الحكم»: لما مثَّل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان ﷺ هو تلك اللبنة؛ يعني: يشير إلى الحديث الذي سبق: **«إنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنةٍ من زاويةٍ فَجَعَلَ الناس يطوفون به ويعجبون لَهُ ويقولون: هَلَّا وُضِعَتْ هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين»**[(٢)].

---

(١) ونص كلامه في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٦٠): «وأغرب من هذا ما قاله لي مرةً شخصٌ من هؤلاء الغالطين في قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله) قال: المعنى وما يعلم تأويل (هو)؛ أي: اسم هو الذي يقال فيه: هو هو، وصنّف ابنُ عربي كتابًا في «الهو» فقلت له وأنا إذ ذاك صغير جدًّا: لو كان كما تقول لكتبت في المصحف مفصولة: تأويل هو ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا معلومُ الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسُّنَّة». اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٣٥) واللفظ له، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة ﷺ، وأخرجه البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧)، بنحوه من حديث جابر بن عبد الله، وأخرجه مسلم عقب حديث أبي هريرة السابق، عن أبي سعيد الخدري، بذكر طرفه الأول، وقال في الباقي: «فذكر نحوه»، وحديث أبي سعيد هذا ساقه بتمامه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٧٦٩)، وأحمد (٣/ ٩)، وفي الباب أيضًا عن أُبي بن كعب، عن الترمذي (٣٦١٣)، وأحمد (٥/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

فعارض ابن عربي الحديث فقال في كتابه: «ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة فكان ﷺ تلك اللبنة، وأما خاتم الأولياء ـ يعني نفسه ـ فلا بد له من هذه الرؤية فيرى ما مثّله النبي ﷺ ويرى الحائط في موضع لبنتين؛ واحدة من فضة وواحدة من ذهب؛ يعني: لأن الحائط مكوَّن من لبنتين: لبنة ذهبٍ، ولبنة فضةٍ، فلبنةُ الذهب هذه تعني: خاتمَ الأولياء، ولبنة الفضة تعني: خاتمَ الأنبياء».

فجعل الرسول ﷺ لبنةَ فضةٍ؛ لأنه خاتم الأنبياء، وجعل نفسه لبنةَ الذهب؛ لأنه خاتم الأولياء، فيرى ما مَثَّلهُ النبيُّ ويرى الحائطَ موضع لبنتين؛ واحدة من فضة، وواحدة من ذهب، ويرى نفسه تنطبع في موضع اللبنتين، فتُكْمِل الحائطَ.

والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين؛ أن الحائط لبنة من فضة، ولبنة من ذهب، فلبنة الفضة هذه هي ظاهر الجدار، ولبنةُ الذهب هي باطنُ الجدار، والسبب ـ كما يقول ـ: لكونه يرى أن لبنة الفضة هذه تمثل محمدًا ﷺ وما جاء به من الأحكام الظاهرة، ولبنة الذهب تمثل ابن عربي وما جاء به من أحكام الباطنة، لذلك فيقول ابن عربي: إنَّ خاتم الأولياء تابع لخاتم الأنبياء في الظاهر، وخاتم الأنبياء تابع لخاتم الأولياء في الباطن.

فيزعم ابن عربي أنه أخذ عن اللهفي السر ما هو في الصورة الظاهرة متبع للرسول ﷺ، فيدعي هذا الزنديق أنه أخذ عن الله مباشرة، وأنه لا يحتاج إلى أحد؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بدَّ أن يراه هكذا، وخاتمُ الأولياء ـ ويعني: نفسه ـ الذي هو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه المَلَك الذي يوحي به للرسول ﷺ، فهو لا يحتاج إلى جبريل ولا غيره، فهو يأخذ من اللوح المحفوظ وعن الله مباشرة، فلا يحتاج إلى جبريل، أما خاتم الأنبياء هذا، فإنه يحتاج إلى واسطة، وهو الملك قال في كتابه: فإن فهمت ما أشرنا إليه، فقد حصل لك العلم النافع.

❑ مسألة: أصل مذهب ابن عربي[(١)]:

وأصل هذا المذهب الكفري، الذي تتفرع عنه سائر اعتقاداتهم؛ هو أن الوجود واحد، وأن الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن؛ فوجود كل شيء؛ عينُ وجودِ الحق عنده؛ أي: أنَّ وجود كل شيء من هذه المخلوقات، هو وجود الله عنده، ولذلك كان **قولُ الحلوليةِ ـ وهم الذين يزعمون أن الله بذاته في كل مكان، وهو قول كثير من الجهمية، أَقَلَّ كفرًا من قول الاتحادية وأخف.**

ووجه ذلك؛ لأن من قال: إن الله يحل في المخلوقات، فقد قال: بأن المحل غير المحلِّ، وهذا تثنية عند الاتحادية، وإثباتٌ لوجودين:

أحدهما: وجود الحق الحالِّ.

والثاني: وجود المخلوق الذي هو المحل.

والاتحادية لا يقرون بإثبات وجودين ألبتة؛ ولهذا من سماهم حلولية أو قال: هم قائلون بالحلول رأوه محجوبًا عن معرفة قولهم خارجًا عن الدخول إلى باطن أمرهم.

ومن الأقوال المتفرعة عن مذهب ابن عربي هذا الشعر الذي يقول فيه:

الْـعَـبْـدُ رَبٌّ وَالـرَّبُّ عَـبْـدُ ... يَا لَيْتَ شِعْرِي مَنِ الْمُكَلَّف
إِنْ قُلْتُ عَبْدٌ فَذَاكَ مَيْتٌ ... أَوْ قُلْتُ رَبٌّ أَنَّى يُكَلَّفُ[(٢)]

وفي بعض الروايات (فذاك نفي)؛ لأن العبد ليس له عندهم وجود مخلوق وكلامه باطل؛ فإن العبد موجود وثابت، ليس بمعدوم ومنتف، ولكن الله هو الذي جعله موجودًا ثابتًا.

ومن كلام ابن عربي؛ يقول: من أسماء الله الحسنى العلي، ثم يُعَرِّف العلي فيقول: عَلِيٌّ على ماذا؟! وما ثم إلا هو، وعن ماذا؟ وما هو إلا هو، فإذا كان الوجودُ واحدًا؛ ليس فيه إلا هو، بل هو الوجود بأسره، فكيف يكون عليًّا، وما ثم إلا هو، وعن ماذا يكون عليًّا؟ وما هو إلا هو.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١١٢).

(٢) الفتوحات المكية (٢/ ١) وانظر: في الكلام على البيتين وبيان ما فيها من الإلحاد: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ١١١ـ ١٢٠) و(١٤/ ١١ـ١٢)

ومن كلماته: يقول: (ربٌ مالك، وعبدٌ هالك، وأنتم ذلك)، (والعبد فقط والكثرة الوهم، ويقول: (سر حيث شئت فإن الله ثَمَّ، وقل ما شئت فيه فالواسع الله)[(١)].

وهؤلاء الملاحدة الزنادقة يقولون هذا الكلام ويُلَبّسون على الناس، ويقولون للواحد: إنك لا تفهم هذا الكلام حتى تخرق الحجاب الذي بينك وبين فهم هذا الكلام لكن، ما هذا الحجاب الذي يطالبون الناس بخرقه؟

إنه حجابُ العقل، وحجاب الشرع، وحجاب الحس، فمطلوبٌ منك أن تلغي كُلَّ هذا؛ حتى تفهم هذا الكلام.

ومما يؤسف له أن هذا الكلام الكفري موجود وَوُضِعَتْ فيه مؤلفات ومن الناس من يدافع عنه، وهذه المؤلفات تطبع بأوراق صقيلة وتحقق، وموجودة في كل مكان؛ وفي غالب الدول، وهناك من يدافع عنهم ولهم أتباع وأنصار وطوائف، أما في هده البلاد ولله الحمد فلا توجد إلا في أماكن خاصة في المكتبات العامة لأصحاب الرسائل العلمية.

❐ الرد على الاتحادية والصوفية:

أولًا: أن اعتقادهم في كون الولاية أعظم من النبوة قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، والنبوة أخص من الولاية عند أهل الحق، والرسالة أخص من النبوة، فالرسالة أعلى شيء، ثم النبوة، ثم الولاية.

ثانياً: **ويُردُّ على الاتحادية**: بأن الله بائن من خلقه، مستوٍ على عرشه، وأنه ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.

ثالثاً: **وَيُرَدُّ عليهم** بادعائهم بأن لهم من الولاية ما هو أفضل من درجة الرسالة: بأن هذه الدعوة خرق لما جاء به الرسول ﷺ، ومن لم يكن متبعًا للأمر الذي جاء به الرسول ﷺ، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعًا لهواه بغير هدى

(١) انظر: الفتوحات المكية (٢/ ٦٠٤) والفصوص ص (٣٧٤).

من الله، وهذا غش النفس، وهو من الكبر، فإنه شبيه بقول الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فقال الله ردًا على مقالتهم، وقطعًا لأطماعهم في أن ينالوا مثل ما نال الرسل: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، **ووجه الشبه**: أن كُلًّا من الطائفتين تعالت على الرسل، وادَّعت أنها أحق منهم.

❐ الحكم في ابن عربي وشيعته:

ابن عربي كافر، وَمَنْ أكثر كفرًا ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسول المثل بلبنة فضة؛ فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسول؟ وكيف يخفى كفر من هذا كفره؟! كيف يخفى كفر من هذا كلامه؟! بل إن كفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾[الأنعام: ١٢٤].

ويكفيك معرفةً بكفرهم، أن من أخف أقوالهم: أن فرعون الذي ادَّعى الربوبية، مات مؤمنًا، بريئًا من الذنوب، بل يجعلونه من كبار العارفين المحققين، وأنه كان مصيبًا في دعواه الربوبية، كما يجعلون عُبَّادَ العجل مصيبين في عبادتهم للعجل.

إن السلف والأئمة كفروا الجهمية لما قالوا: إنه في كل مكان، فكيف يكون الله تعالى في البطون والحشوش والأخلية؟ تعالى الله عن ذلك، فكيف بمن يجعله نفس وجود البطون، والحشوش والأخلية، والنجاسات، والأقذار، كما يقول ابن عربي ـ نعوذ بالله ـ.

وأين المشبِّهة والمجسِّمة من هؤلاء؟! فإن هؤلاء غاية كفرهم أن يجعلوه مثل المخلوقات، وابن عربي وأتباعه يجعلون الوجود خالقًا ومخلوقًا واحدًا، بل كُفْر كل كافرٍ جزءٌ من كفر الاتحادية؛ ولهذا لما قيل لرئيسهم: أنت نُصَيْرِيّ؟ فقال: نُصَيْرٌ جزء مني، وقد علم المسلمون واليهود والنصارى بالاضطرار من دين المرسلين، أن من قال عن أحد من البشر: إنه جزء من الله؛ فإنه كافر في جميع الملل.

❒ حكم الاتحادية في الدنيا والآخرة:

الاتحادية زنادقة، وفي الدرك الأسفل من النار، إذا ماتوا على ذلك، لكن ما الذي يُفعل بالاتحادية في الدنيا؟

يُعامل الاتحادية معاملة المنافقين، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين؛ لإظهارهم الإسلام في الدنيا، كما كان يظهر المنافقون الإسلام في حياة النبي ﷺ، وهو يعاملهم معاملة المسلمين؛ لما يظهر منهم؛ لأن الاتحادية يخفون كفرهم وإن كان لهم مؤلفات في ذلك، لكنهم يظهرون أنهم يصلون وقد يصلون مع الناس.

أما إذا أظهر أحد منهم ما يبطنه من الكفر، فيجري عليه حكم المرتد، وهو القتل، وعدم تغسيله، وعدم دفنه مع المسلمين.

ما حكم قَبول توبة الاتحادي والزنديق؟

الجواب: في قَبول توبة الزنديق ـ والاتحادي زنديق منافق ـ خلاف، ولا بُدَّ أن يجري عليه حكم المرتد، وأنه لا تُقبل توبة أحد منهم إذا أُخذ قبل التوبة.

وأما إذا أُخذ بعد التوبة ففيها خلاف:

فبعضهم قال: تُقبل توبته، وهي رواية المعلى عن أبي حنيفة، وهذا في أعمال الدنيا.

ومنهم من قال: لا تقبل توبة المنافق؛ فإنَّ من سب الله، وسب الرسول، أو استهزأ بالله، أو بالرسول، أو بدينه، والساحر؛ كل هؤلاء يُقتلون ولا تقبل توبتهم في الدنيا، أما في الآخرة فأمرهم إلى الله؛ من صدق منهم مع الله صدقه الله، وأما في الآخرة؛ فإن كان مخلصًا: قُبلت توبته، وإن لم يعلم منه إخلاص؛ لم تقبل توبته.

أما في الدنيا فإنه يعامل معاملة المرتد، إذا أُخذ قبل التوبة، أما إذا ادَّعَى التوبةَ، ثم سلَّمَ نفسه؛ ففيه الخلاف، وهذه الحالُ مَحلُّ اجتهاد الحاكم، فإما أن يقبل توبته، وإما ألا يقبلها.

مسألة: **من عُرف عنه سبُّ الدين أو الاستهزاء به، هل تنطبق عليه أحكام الكفار في عدم تغسيله والصلاة عليه؟**

الجواب: نعم إذا عُرف أنه مات على سبِّ الله وقامت عليه الحجة، ولو

لشبهة، ويكون عقله معه، فمع المكفرات لا بُدَّ أن يكون الإنسانُ عاقلًا، أما إذا كان مجنونًا أو سكرانَ، ثم تكلم بكلمة الكفر، أو كان صغيرًا دون التمييز، أو كان يجهل أن هذا مكفر، ولم تقم عليه الحجة، فهذا لا يكفر.

وإذا كان قد عاش في بلاد بعيدة؛ لا تَعْرِفُ الإسلامَ، ثم تكلم، فقال: الزنا حلال، أو الربا حلال، فلا بدَّ أن تقوم عليه الحجة، وكذا إنسان لم يقصد كلمةَ الكفر، لكن سبق لسانه بسبب الدهشة؛ كالرجل الذي قال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وأَنا رَبُّكَ...**»(١)؛ فهذه كلمة كفرية لكن قالها عن دهشة وَسَبْق لسانٍ، لم يقصدها فلا يؤاخذ بذلك.

❐ مذهب أهل الاستقامة وأدلتهم:

أهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع، عن طريق الوحي، لا بالوهم، ويعتقدون أن النبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة؛ فكل رسول نبي، وكل نبي ولي، ولا عكس، فليس كل نبي رسولًا، وليس كل ولي نبيًّا.

وأدلتهم على أن الله أوجب على الخلق متابعة الرسل كما يلي:

أولًا: قولُ الله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النِّساء: ٦٤، ٦٥].

وجه الدلالة: أن الله أوجب طاعة الرسول، وأمر بطلب الاستغفار منه، وأخبر أن من لم يُحكِّم الرسولَ في النزاع فليس بمؤمن.

ثانيًا: قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وجه الدلالة: أن الله أخبر أن محبة الله لا تحصل إلا بمتابعة الرسول ﷺ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

الإيمان بكرامات الأولياء

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم)

الشَّرح

يبيِّن الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في هذا عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان بكرامات الأولياء[(١)] وهي الخوارق التي يجريها الله على أيدي المؤمنين، خلافًا لأهل البدع كالمعتزلة، فإنهم أنكروا كرامات الأولياء، بل أنكروا خوارق العادات التي تجري على غير أيدي الأنبياءِ.

والكرامةُ والمعجزةُ بينهما توافقٌ واختلافٌ؛ على حسب الاصطلاحات، **فالفرق بين المعجزة والكرامة:**

١ ـ أنَّ المعجزة في اللغة تَعُمُّ كُلَّ خارقٍ للعادة، سواء ظهر على يد نبي أو ولي أو غيرهما، فإنه يسمى معجزةً في اللغة العربية.

٢ ـ أن المعجزة في اللغة أيضًا عام لكل ما تبلغه قوةُ غيرك وتعجز عنه أنت؛ يقال: إنه معجز نسبي، فإن كان معجزًا للبشر؛ فهو: خارقٌ؛ فكل خارقٍ معجزٌ، وليس كل معجز خارقًا.

ـ **والمعجزة والكرامة في عُرف أئمة أهل العلم المتقدمين** تعمُّ كل خارق للعادة؛ لا فرق بين المعجزة والكرامة عندهم، فالإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وغيره يسمونها الآيات.

فما ظهر على يد نبي؛ يسمى معجزةً وكرامة، وما ظهر على يد صالح،

(١) انظر: «النبوات» (١٤٢، ١٥٠، ٨٢٣)، و«شرح الطحاوية» (٢/ ٧٤٦).

يسمى كرامة ومعجزة.

ـ **أما المعجزة والكرامة في عُرف العلماء المتأخرين**، فيفرقون في اللفظ بينهما؛ فيجعلون المعجزةَ للنبي، والكرامةَ للولي، وجماعها الأمر الخارق للعادة، فالكرامة عند المتأخرين من العلماء: هي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة يظهر على يدي صالح ملتزم بمتابعة النبي.

والمعجزة: هي التي يظهرها الله على يدي الأنبياء من خوارق العادات، ومنها ما يتحدى به النبي أمته كالقرآن لمحمَّد ﷺ، ومنه ما لا يتحدى به، كنبع الماء من بين أصابعه ﷺ، وحنين الجذع إليه ﷺ ولا يسمى كرامة، فالكرامة: ما ظهر على يد صالح من الصالحين من الخارق للعادة، ولا يسمى معجزة.

فعند العلماء المتأخرين: ما ظهر على يد نبي يسمى معجزة ولا يسمى كرامة، وما ظهر على يد صالح يسمى كرامة ولا يسمى معجزة.

واصطلاح العلماء المتقدمين أصح؛ لأنه يوافق اللغة العربية.

* والأمور التي هي مبدأ الكرامات والتي لا تخرج عنها جميع المعجزات والكرامات، والتي هي صفات الكمال في الوجود ترجع إلى ثلاثة أشياء:

١ ـ العلم.

٢ ـ القدرة.

٣ ـ الغنى.

وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده؛ **بيان ذلك**:

أمَّا العلم فإنه الذي أحاط بكل شيء علما، وأما القدرة فهو على كل شيء قدير.

وأما الغنى فهو غني عن العالمين سبحانه وتعالى، ومن أجل ذلك أمر خاتم الرسل، وخاتم أُولي العزم محمَّد ﷺ أن يتبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله عز وجل: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّى مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وكذلك أول الرسل وأول أولي العزم: نوحٌ ـ عليه الصلاة والسلام ـ تبرأ من هذه الثلاثة في قوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِىٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ﴾ [هود: ٣١]، **وإنما ينال الرسل من هذه الثلاثة بقدر ما يعطيهم الله**؛ فيعلمون ما علَّمهم الله، ويستغنون

عمَّا أغناهم الله عنه، ويقدرون على ما أقدرهم الله عليه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو عادة أغلب الناس.

❐ الأمر الخارق للعادة، نوعان:

النوع الأول: وهو ما كان من باب العلم، ويسمَّى: **كشفًا**؛ سواء أكان عن طريق السماع؛ بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره؛ ويسمَّى: **مخاطبةً**.

أو عن طريق الرؤية؛ بأن يرى ما لا يراه غيره، يقظةً أو منامًا؛ ويُسمَّى: **مشاهدات**.

أو عن طريق العلم؛ بأن يعلم ما لا يعلمه غيره؛ وحيًا أو إلهامًا، أو فراسةً صادقة، ويسمى: **مكاشفةً**.

النوع الثاني: وهو ما كان من باب القدرة؛ إما على الفعل؛ وهو: **التأثير**.

وإما على الترك، وهو: **الغنى**.

والتأثير قد يكون همةً وصدقًا، ودعوةً مجابة، وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثير له فيه بحال، مثل هلاك عدوه بغير أثر منه، ومثل تذليل النفوس له ومحبتها إياه.

وكلمات الله نوعان:

الأول: كلمات كونية، **وضابطها**:

أنها هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ**»(١)؛ لأن الكلمات الدينية يتجاوزها الفاجر، أما

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤١٩) من طريق جعفر بن سليمان، قال: حدّثنا أبو التياح، قال: (سأل رجل عبد الرحمٰن بن خنبش: كيف صنع رسول الله ﷺ حين كادته الشياطين؟ قال: جاءت الشياطين إلى رسول الله ﷺ من الأودية، وتحدرت عليه من الجبال، وفيهم شيطان معه شعلة من نار، يريد أن يحرق بها رسول الله ﷺ، قال: فرعب ـ قال جعفر: أحسبه قال: جعل يتأخر ـ قال: وجاء جبريل عليه السلام فقال: يا محمد، قل، قال: ما أقول؟ قال: قل: «**أعوذ بكلمات الله التامات، التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق، وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق، إلا طارقًا يطرق بخير، يا رحمن، فطفئت نار الشياطين، وهزمهم الله** ﷻ». =

كلمات الله الكونية لا يتجاوزها بر ولا فاجر، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

ومن الكلمات الكونية «كن» وهي من كلمات الله الكونية لا تتخلف فإذا أراد شيئًا قال له: كن؛ فيكون، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وكلمات الله الكونية لا تتبدل، والكون كله داخل تحت هذه الكلمات، وسائر الخوارق الكشفية والتأثيرية داخلة تحتها.

الثاني: الكلمات الدينية: وهي القرآن، وشرعُ الله الذي بعث به رسوله ﷺ، وهي أمره ونهيه وخبره، **وحظ العبد منها**: العلمُ بها، والعملُ والأمر بما أمر الله به، كما أن حظ العبد عمومًا من الكونيات والشرعيات ـ وخصوصًا من الأول ـ العلم بالكونيات والتأثير فيها؛ أي: بموجبها.

فالأُولى: قدريةٌ تدبيريةٌ كونية.

والثانية: شرعية دينية.

= قال الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠): أخرجه ابن منده من طريق أبي قدامة الرقاشي، وعلي المديني كلاهما عن جعفر، وقال في روايته: سأل رجل عبد الله بن خنبش، وكان رجلًا من بني تميم وأخرجه أبو زرعة في مسنده، عن الوزيري، عن جعفر كذلك، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، والبزار، والحسن بن سفيان من طرق كلهم، عن عفان، وحكى ابن أبي حاتم أن عفان رواه، عن جعفر، فقال: عن عبد الله بن خنبش قال: وعبد الرحمٰن أصح، وفي رواية أبي بكر سأل رجل عبد الرحمٰن بن خنبش، فذكره، قال البزار: لم يرو عبد الرحمٰن غيره فيما علمت، وقال ابن منده: في حديثه إرسال، وتعقبه أبو نعيم بأن أبا التياح صرح بسؤاله له يعني: فلا إرسال فيه. انتهى.

ولعل ابن منده أراد أنه لم يصرح بسماعه لذلك من رسول الله ﷺ، لكن المعتمد على من جزم بأن له صحبة.

وحكى ابن حبان في اسم والده حبشي بضم المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة، ثم ياء ثقيلة كذا رأيته بخط الصدر البكري، وأظنه تصحيفًا: نعم حكى أبو نعيم أنه قيل: فيه خنيس بمعجمة، ثم نون مصغرًا وآخره مهملة والأول أثبت. اهـ. وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٣)، والحديث صححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص١٩١ ـ ط: السابعة).

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٢٥) من حديث قيلة بنت مخرمة، ثم قال: رواه الطبراني وإسناده حسن. اهـ.

والخارق يتنوع إلى نوعين:

الأول: الكشف.

الثاني: التأثير.

إذن: الكلمات نوعان: قدرية كونية، وشرعية، **والخارق نوعان**: كشف وتأثير.

ويتنوع الخارق باعتبار تنوع كلمات الله الكونية والدينية، إلى أربعة أنواع:

الأول: **كشف كوني**: وهو العلم بالحوادث الكونية، فقد يكشف له أو لغيره من حاله بعضَ أمورٍ، كما قال النبي ﷺ في المبشرات: «**هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَه**»[(١)]، وكما قال النبي ﷺ: «**أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»[(٢)].

الثاني: **كشف ديني**: وهو العلم بالمأمورات الشرعية، مثل من يعلم بما جاء به الرسول خبرًا وأمرًا، ويعمل به ويأمر به الناس.

الثالث: **تأثير كوني**: وينقسم إلى تأثير في نفسه، وإلى تأثير في غيره، .

فالأولى: كمشيه على الماء، وطيرانه في الهواء، وجلوسه على النار، وأكله السم من غير تأثير عليه، وهذا لا يدل على الخير بل ربما يدل على الشر، إلا إن كان صالحًا نجاه الله بذلك.

والثانية: التأثير في غيره بإصحاح، وإهلاك، وإغناء، وإفقار.

الرابع: **تأثير ديني**: وهو التأثير في الشرعيات، وينقسم إلى قسمين:

الأول: تأثيره في نفسه بطاعة الله ورسوله والتمسك بكتاب الله وسُنَّة رسوله باطنًا وظاهرًا.

الثاني: تأثيره في غيره؛ بأن يأمر بطاعة الله ورسوله، فيطاع في ذلك طاعة شرعية، بحيث تقبل النفوس ما يأمرها به من طاعة الله ورسوله في الكلمات

---

(١) أخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وفي بعض ألفاظه: «**يراها العبدُ الصالحُ...**».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

الدينية، ومثال ذلك: أن يطاع في خروج الجني من المصروع، وكذلك يطيعه الإنسي، وسببُ حصول الكرامات للأولياء؛ بركة اتباع رسول الله ﷺ، فهي تدخل في معجزات الرسول ﷺ.

❐ الفرق بين كرامات الأولياء وما يشبهها من الأحوال الشيطانية:

بينهما فروق متعددة؛ منها:

أولًا: أن كرامات الأولياء سببها الإيمان والتقوى.

والأحوال الشيطانية سببها ما نهى الله عنه ورسوله، من الشرك، والظلم، والفواحش، والقول على الله بلا علم.

ثانيًا: من أعظم ما يُقَوِّي الأحوال الشيطانية، سماعُ الغناء والملاهي، وهو سماع المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، والتصديةُ: التصفيقُ، والمكاءُ: التصفيرُ.

ومِن أعظم ما يسبب الكرامة: سماع القرآن وتلاوته والعمل به، وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ، والباقون يستمعون، وهذا السماع هو سماعُ النبيين وأتباعهم.

ثالثًا: إن من أعظم ما يقوِّي الأحوال الشيطانية؛ تعظيم القبور والموتى، والانقطاع في المغارات والبوادي.

ومن أعظم أسباب الكرامة: لزوم المساجد التي هي بيوت الله، وقراءة القرآن، فالانقطاع إلى المغارات والبوادي والجبال والصحاري، هذا مما يقوي الأحوال الشيطانية، ولزوم المساجد والإكثار من ذكر الله وتلاوة القرآن، هذا من أسباب حصول الكرامة.

ضابط الفرق بين المعجزة والكرامة، وبين الحالة الشيطانية:

إن كان الذي جرت على يديه نبيًّا؛ فتسمى معجزةً عند المتأخرين، وإن كان الذي جرت على يديه صالحًا مؤمنًا تقيًا تابعًا للنبي؛ فتسمى كرامةً، وإن كان الذي جرى على يديه منحرفًا كافرًا أو فاسقًا، مثل ما يجري على أيدي السحرة والكُهَّان، وما يجري على أيدي المسيح الدجال في آخر الزمان؛ فهذه حالة شيطانية.

أقسام الخارق من ناحية حكمه وباب كل قسم:

الخارق للعادة ـ كشفًا كان أو تأثيرًا ـ **ثلاثة أنواع**:

الأول: محمودٌ في الدين، **وضابطه**: أن تحصل به الفائدة المطلوبة في الدين من إظهار الحق، أو إبطال الباطل، فهذا من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا، وهو إما واجب وإما مستحب.

الثاني: المباح، **وضابطه**: ما حصل به أمر مباح، فإن كان فيه منفعة؛ كان نعمةً من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا، كتظليل الغمة(١) «لأسيد بن حضير» رضي الله عنه، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها.

الثالث: مذموم في الدين، **وضابطه**: ما كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم، أو نهي تنزيه؛ فيكون سببًا للعذاب، أو لجرم؛ كالذي أوتي الآيات فانسلخ منها؛ كـ(بلعام بن باعوراء).

❐ الحكمة في إجراء الكرامة:

الحكمة من ذلك أن يزداد الإنسان بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة يقينًا؛ فيقوى عزمه على الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوى، وإكرام الله لوليه بإغاثته، ورفع شدته وكربه، أو نصره على عدوه، أو إظهار حق، أو إبطال باطل.

---

(١) أخرج مسلم (٧٩٦)، عن أبي سعيد الخدري أنَّ أُسَيْد بن حُضير بينما هو ليلةً يقرأ في مِربدِهِ إذ جالت فرسُه، فقرأ، ثم جالت أخرى، فقرأ، ثم جالت أيضًا، قال أسيد: فخشيتُ أن تطأ يحيى، فقمت إليها، فإذا مثل الظُّلَّة فوق رأسي، فيها أمثال السُّرُج عَرَجَتْ في الجوّ حتى ما أَرَاها، قال: فغدوتُ على رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله بينما أنا البارحة من جوف الليل أقرأ في مربدي، إذ جالت فرسي، فقال رسول الله ﷺ: **اقرأ ابنَ حضير**، قال: فقرأتُ، ثم جالت أيضًا، فقال رسول الله ﷺ: «**اقرأ ابن حضير**»، قال: فقرأت، ثم جالت أيضًا، فقال رسول الله ﷺ: «**اقرأ ابن حضير**»، قال: فانصرفت، وكان يحيى قريبًا منها خشيت أن تطأه، فرأيت مثل الظلة فيها أمثال السُّرج، عرجتْ في الجو حتى ما أراها، فقال رسول الله ﷺ: «**تلك الملائكة كانت تستمع لك، ولو قرأت لأصبحتَ يراها الناس ما تَسْتَتِرَ منهم**».

❏ أقسام الناس تجاه الكرامة:

الناس تجاه الكرامة قسمان:

القسم الأول: مَن نفوسهم تتطلع إلى شيء من الكرامات، ويحبون أن يرزقوا شيئًا منها، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهمًا لنفسه في صحة عمله؛ لأنه لم يحصل له خارق، وهم كثير من المجتهدين المتعبدين الذين سمعوا ما منح به سلف الأمة من الكرامات وخوارق العادات، ولو علموا بسر ذلك، وأن الميزان ليس هو الكرامة؛ لهان عليهم الأمر.

القسم الثاني: الصادقون: وسبيلهم أَنَّهُمْ يطالبون نفوسَهم بالاستقامة، فهي كل الكرامة، ولا تتطلع نفوسهم إلى شيء من الكرامات، قال أبو علي الجوزجاني: «كن طالبًا للاستقامة لا طالبًا للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة».

مسألة: **هل يضر المسلم عدم حصول الخارق على يديه؟**

الجواب: اعلم أن عدم الخوارق علمًا وقدرةً، كشفًا وتأثيرًا؛ لا يضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخَّر له شيء من الكائنات، لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه، فإن الخارق إذا اقترن به الدين؛ كان نافعًا، وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة؛ إذ أن الخارق قد يكون مع الدين؛ كالمعجزات، وكرامات الصالحين، وقد يكون مع عدمه أو فساده أو نقصه؛ كالذي يظهر على يد المسيح الدجال، وعلى يد الفُسَّاق والفجَّار.

فالخوارق النافعة والرياسات النافعة والأموال النافعة، هي ما كانت تابعة للدين، وخادمة له، دليل ذلك؛ كما كان السلطان والمال النافع في يد النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي فمن جعل هذه الأمور الخوارق والسلطان والمال هي المقصودة، وجعل الدين تابعًا لها ووسيلة إليها لا لأجل الدين في الأصل؛ فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليس حاله كحال من تديّن خوفَ العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك مأمور به، وهو على سبيل نجاة، وشريعة صحيحة، وكثير من الصوفية ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أَنْ يكون خوفًا من النار أو طلبًا للجنة، يجعل همه بدينه أقل من همه بأدنى خارق من خوارق الدنيا.

مسألة: متى يجب خرق العادة؟

الجواب: التَّدين يستلزم خرق العادة بأمرين:

أحدهما: التدين الصحيح.

والثاني: وجود شدة وضيق وضرورة.

فإذا كان الإنسان مستقيمًا، ألمَّتْ به شدةٌ أو كُربةٌ، فلا بُدَّ أن يفرج الله كربه، فالدين إذا صح علمًا وعملًا، فلا بدَّ أن يوجد خرق العادة إذا احتاج إلى ذلك صاحبه، ولو لم يَدْعُ الله، بل الحالة النفسية كافية، ولا يكله الله حينئذٍ إلى نفسه، دليل ذلك:

من الكتاب العزيز:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿...،وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]؛ فهذا التدين الصحيح، يجعل له مخرجًا؛ بِحُصُولِ هذا الخارق.

٢ ـ وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩] فهذه التقوى، وهذا التدين الصحيح، يجعل لكم بهما فرقانًا، ويكونا سببًا لحصول الخارق إذا احتاج إليه مَنْ هذه حاله.

٣ ـ وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۝٦٦ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٦٧ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النِّساء: ٦٦ ـ ٦٨].

٤ ـ وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ﴾ [يُونس: ٦٢ ـ ٦٤].

أما من السُّنَّة:

١ ـ قوله ﷺ: «**اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللهِ**»(١)، ثم قرأ قوله

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٢٧) من حديث عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال: حديث غريب.اهـ، والعوفي ضعفوه كما في ترجمته في «التهذيبين والميزان».
قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٠): «حديث: اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، الترمذي في «التفسير»، والعسكري في الأمثال كلاهما من حديث عمرو بن قيس الملائي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مرفوعًا ثم قرأ: (إن في=

تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]؛ أي: الذين يعرفون الشيء بسمته. رواه الترمذي بسند ضعيف.

٢ ـ وقال تعالى: **فيما يروي الرسول عن ربه ﷻ أنه قال: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بالمُحَارَبَةِ»**(١)، ورواية البخاري: **«مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحرْبِ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»** إلى قوله: **«وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»**(٢).

فظهر أن الاستقامة حظ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس.

❑ هل تدل الخوارق على إكرام من ظهرت على يديه؟

ليس اليسر والكرامة والنعمة والغنى؛ دليلًا على الرضا، وليس الذُّل والظلم والشدة والفقر؛ دليلًا على السخط، فما يبتلي الله به عباده من اليسر بخرق العادة أو بغيرها أو بالضر ليس ذلك من أجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه، **بل قد سعد بها قوم إذا أطاعوا الله، وشقي بها قوم إذا عصوا الله.**

ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ

= ذلك لآيات للمتوسمين)، وقال الترمذي: إنه غريب، وقد روى عن بعض أهل العلم في تفسير للمتوسمين قال: للمتفرسين، وكذا أخرجه الهروي، والطبراني، وأبو نعيم في «الطب النبوي» وغيرهم من حديث راشد بن سعد، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعًا ويروى عن ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما أيضًا، بل هو عند الطبراني، وأبي نعيم، والعسكري من حديث وهب بن منبه، عن طاوس، عن ثوبان رضي الله عنه رفعه بلفظ: احذروا دعوة المسلم وفراسته، فإنه ينظر بنور الله وينطق بتوفيق الله، ولكن قد قال الخطيب عقب حديث أبي سعيد: المحفوظ ما رواه سفيان، عن عمرو ابن قيس قال: كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله». اهـ، والحديث ضعّفه الألباني في «الضعيفة» (١٨٢١).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٠٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٥٦)، من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: **«من أهان لي وليًّا»**، وضعفه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» في شرح الحديث الثامن والثلاثين (ص٣٥٩)، وانظر أيضًا: «العلل المتناهية» (١/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وراجع كلام الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» في شرح الحديث الثامن والثلاثين (ص٣٥٧، وما بعدها).

أَكْرَمَنِ ۝١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥-١٧].

وجه الدلالة: أن الله زجر مَنْ ظَن أن الغنى دليل الكرامة، والفقرَ دليلُ الإهانة.

❐ أقسام الناس بعد حصول الخارق:

الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة.

وقسم يتعرضون بها لعذاب الله،.

وقسم تكون في حقهم بمنزلة المباحات.

وهذا التقسيم للناس مبني على التقسيم السابق للخارق؛ أي إلى: محمود في الدين، ومذموم في الدين، ومباح.

❐ أعظم كرامة يعطاها الولي:

الكرامةُ الحقيقيةُ، وأعظم كرامة يُعطاها الوليُّ، هي: **لزوم الاستقامة، وهي**: موافَقة الله لما يحبه ويرضاه، **وهي** طاعته وطاعة رسوله وموالاة أوليائه ومعاداةُ أعدائه، وهؤلاء هم أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

❐ الفرق بين حالتي طلب الاستقامة وطلب الكرامة:

الفرق هو أن الاستقامة حظ الرب، والكرامة حظ النفس، فمن يسعى في طلب الاستقامة، فهو يسعى في طلب حظ الرب، ومن يسعى في طلب الكرامة، فهو يسعى في طلب حظ النفس كما قال أبو علي الجوزجاني: كن طالبًا للاستقامة لا طالبًا للكرامة؛ فإن نفسك متحدثة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

❐ المنكرون لكرامات الأولياء:

أنكرت **المعتزلة** كرامات الأولياء وخوارق السحرة والكهان، **وكذلك الرافضة**؛ وهي ما يقع من الخوارق على يد صالح وولي.

شبهتهم: قالوا: لو وقعت الكرامة على يد ولي لأشبهت المعجزة، فيؤدي إلى التباس النَّبي بالولي، فلا يُعْرف النبي من الولي.

الرد عليهم: أجاب الجمهور عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: إن إنكاركم للكرامات يناقض المحسوسات والمشاهدات.

الوجه الثاني: منع الملازمة بين اشتباه المعجزة بالكرامة إذا وقعت، والتباس النَّبيِّ بالولي، فلا ملازمة بين وقوع الكرامة وصحتها، وبين الاشتباه والالتباس بالمعجزة؛ لأن النبي يدَّعي النبوة ويتحدى، والولي لا يدَّعي الرسالة ولا يتحدَّى، فهذه الدعوة إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق، ويدَّعي النبوة ويتحدى بهذا الخارق، وهذا لا يقع؛ إذ لو ادَّعى النبوة لم يكن وليًا بل يكون متلفقًا كذابًا.

❐ أمثلة للكرامات: متنوعة في سلف هذه الأمة:

ممَّا وقع لصدر هذه الأمة:

١- قصة الصديق في «الصحيحين»: لما ذهب بثلاثة أضياف معه إلى بيته، وجعل لا يأكل لقمة إلا ربا بأسفله أكثر منها، فشبعوا، فصارت أكثر مما هي قبل ذلك، فرفعها إلى رسول الله ﷺ، وجاء إليه أقوام آخرون، فأكلوا منها وشبعوا[(١)].

٢- عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أرسل جيشًا أمَّر عليهم رجلًا يسمَّى (سارية) فبينما هو في العراق وبينما عمر يخطب جعل يصيح على المنبر: يا سارية الجبل، يا سارية الجبل، فقدم رسول الجيش، فسأل، فقال: يا أمير المؤمنين حين كنا نمر بجبل، فإذا بصائح: يا ساريةَ الجبل؛ فأسندنا ظهورنا بالجبل؛ فهزمهم الله[(٢)].

٣- إخبارُ عمر بمن يخرج من ولده؛ فيكون عادلًا؛ فخرج عمر بن عبد العزيز[(٣)].

٤- وسعد بن أبي وقاص، إذْ كان مستجاب الدعوة، ما دعا قط إلا استجيب له، وهو الذي هزم جنود كسرى وفتح العراق[(٤)].

٥- ما كان لأُسيد بن حضير حين كان يقرأ سورة البقرة، فنزل من السماء

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢)، ومسلم (٢٠٥٧) من حديث عبد الرحمٰن بن أبي بكر رضي الله عنه.
(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٢٤، ٢٥)، وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٦)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١١١٠).
(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٨٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ١٥٥).
(٤) انظر: سنن الترمذي (٣٨١١).

مثل الظُلَّة، فيها أمثال السرج، وهي الملائكة نزلت لقراءته(١).

٦- عبَّاد بن بِشْر، وأُسيد بن حُضير رضي الله عنهما خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة، فأضاء لهم السوط، فلما افترقا أضاء لكل منهما سوطه كالسراج حتى وصلا إلى بيتيهما(٢).

٧- ما حصل لخبيب بن عدي حين كان أسيرًا عند المشركين بمكة، وكان يؤتى بعنب يأكله، وليس بمكة عنب(٣).

٨- عامر بن فهيرة حين قتل شهيدًا فالتمسوا جسده، فلم يقدروا عليه، كان رضي الله عنه لمَّا قتل رفع، ورآه ابن طفيل وقد رفع(٤).

٩- سَفِينة مولى رسول الله ﷺ أخبر الأسد بأنه رسولُ رسولِ الله ﷺ، فمشى معه الأسد حتى أوصله إلى مقصده(٥).

---

(١) أخرجه البخاري قبل حديث (٥٠١٩) معلقًا بصيغة الجزم قال: «وقال الليث: حدّثني يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أسيد بن حُضير...»، وقال البخاري أيضًا: «قال ابن الهاد: وحدّثني هذا الحديث عبد الله، عن خباب، عن أبي سعيد الخدري، عن أسيد بن حضير»، وهذا التعليق وصَلَهُ أبو عُبيد في «فضائل القرآن»، كما في «فتح الباري» (٩/ ٦٣) من طريق يحيى بن بُكير، عن الليث بن سعدٍ بالإسنادين جميعًا، ورواه مسلم (٧٩٦) عن حسن بن علي الحلواني، وحجاج بن الشاعر، عن يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن يزيد بن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد، عن أُسيد بن حضير.
ووقع في البخاري (٥٠١١)، ومسلم (٧٩٥) من حديث البراء أن رجلًا كان يقرأ سورة الكهف، وفيه مثل القصة الأولى، لكن باختصار، ولم يقع تعيين الرجل، ولم يستبعد الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٧)، تعدد الواقعة، وأن يكون الرجل هو أُسيد نفسه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه موصولًا من غير تعيين اسم الصَّحابييْن، وأخرجه معلقًا بعد حديث (٣٨٠٥) بتعيين اسميهما؛ فقال: «وقال معمر، عن ثابت، عن أنس: إن أُسيد بن حضير، ورجلًا من الأنصار، وقال حماد: أخبرنا، عن أنس: كان أسيد بن حضير، وعباد بن بشر عند النبي ﷺ»، وتعليق معمر بن راشد وصله عبد الرزاق في «المصنف» عنه، ومن طريقه الإسماعيلي، وأما تعليقُ حَمَّاد بن سلمة، فوصلها أحمد والحاكم في «المستدرك». أفادهُ الحافظُ في «الفتح» (٧/ ١٢٥). وانظر أيضًا: «تغليق التعليق» (٤/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) القصة أخرجها عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٤٤)، عن معمر، عن سعيد بن عبد الرحمٰن الجحشي، عن محمد بن المنكدر، عن سفينة، ومن طريق عبد الرزاق به، =

١٠- خالد بن الوليد حاصر حصنًا منيعًا في القسطنطينية، فقالوا: لا نسلم حتى تشرب السم، فشربه فلم يضره(١).

= رواها البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٥)، وهذا إسناد رجاله ثقات، ما عدا سعيد بن عبد الرحمٰن، فهو صدوق ـ كما في «التقريب» (٢٣٤٧) ـ فالحديث لذلك حسن، على أنَّ له طريقًا آخر، من رواية عبد الله بن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن ابن المنكدر، عن سفينة، ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٣/ ٧٠٢) ـ وصححه ـ والطبراني في «الكبير» (٦٤٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٥)، وتابع ابن وهب في روايته عن أسامة به، جعفرُ بنُ عونٍ، وقد أخرجه من هذا الوجه؛ البيهقيُّ في «الاعتقاد» (ص٣١٦)، وفي «دلائل النبوة» (٦/ ٤٥)، والأصبهاني في «دلائل النبوة» (١٩٦).

هكذا في رواية ابن وهب ـ وهو ثقة حافظ ـ وجعفرِ بن عونٍ ـ وهو صدوق كما في «التقريب» (٩٤٨) ـ فقد جَعَلَا بين أسامة بن زيد الليثي، وابن المنكدر؛ محمدَ بن عبد الله بن عمرو، وخالفهما: عُبيد الله بن موسى العَبْسي ـ وهو ثقة كان يتشيّع ـ كما في «التقريب» (٤٣٤٥) ـ وعثمانُ بن عمر بن فارس ـ وهو ثقة كما في «التقريب» (٤٥٠٤) ـ فروياهُ عن أسامة بن زيدٍ، عن محمد بن المنكدر، وروايةُ عبيد الله بن موسى هذه، أخرجها الطبراني في «الكبير» (٦٤٣٣)، والروياني في «المسند» (٦٦٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٦٩)، وأما رواية عثمان بن عمر، فأخرجها البزار في «المسند» (٣٨٣٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، وأبو يعلى ـ كما في «المطالب العالية» (٤٠٦٠).

وقد روي عن ابن المنكدر، عن سفينة من وجهٍ آخر، فقد أسنده الروياني في «المسند» (٦٦٣) من طريق إبراهيم بن أعين، عن بحر السّقاء، عن ابن المنكدر، عن سفينة، لكن ابن أعين ـ ضعيفٌ ـ كما في «التقريب» (١٥٤)، وكذلك بحرٌ السّقاء ضعيف؛ كما في «التقريب» (٦٣٧).

وله طريق آخر عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٦٩) من طريق هارون بن عبد الله الحمَّال، ويحيى بن أبي طالب، كلاهما: عن علي بن عاصم الواسطي، عن أبي ريحانة: عبد الله بن مطر، عن سفينة، لكن الواسطي مع كونه صدوقًا إلا أنه يخطىء ويصرّ؛ كما في «التقريب» (٤٧٥٨)، وأبو ريحانة، مع كونه صدوقًا أيضًا ـ إلا أنه تغيّر بأخرةٍ؛ كما في «التقريب» (٣٦٢٣)، وعلى كُلٍّ: فالقصّةُ ثابتةٌ إن شاء الله تعالى.

(١) القصة أخرجها الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٤٨٢)، عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: «شهدت خالد...»، ومن هذا الوجه أخرجها أيضًا: الطبراني في «الكبير» (٣٨٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٥٢)، واللالكائي في «كرامات الأولياء» (٩٤).

وهذا إسناد صحيح. قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣): «مناقب خالد كثيرة، ساقها ابن عساكر؛ من أصحها: ما رواه ابن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: رأيت خالد بن الوليد أُتي بِسُمٍّ، فقال: ما هذا؟ قالوا: سُمٌّ، فقال: باسم الله؛ وشَرِبَهُ». =

١١- أبو مسلم الخولاني الذي ألقاه في النار الأسودُ العنسي، الذي ادَّعى النبوة، فوجدوه قائمًا يصلي، وقد صارت عليه بردًا وسلامًا، كما كانت على إبراهيم عليه السلام[(١)].

١٢- تغيبَ الحسنُ البصريُّ عن الحجاج، فدخلوا عليه ست مرات، فدعا الله فلم يروه[(٢)].

❐ أمثلة للكرامات في الأمم السابقة:

١ ـ قصة الخضر صاحب موسى، في علمه بحال الغلام، هذا على القول بأنه ولي، والصواب أن الخضر نبي.

٢ ـ قصة مريم في حملها بدون زوج.

٣ ـ قصة الذي عنده علم من الكتاب في الإتيان بعرش بلقيس.

٤ ـ قصة أهل الكهف في نومهم ثلاثمائة سنة وتسع سنين، ولم تتغير أجسامهم.

❐ مما ينبغي أن يعلم عن الكرامات:

قد تكون الكرامة بحسب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها ضعيف الإيمان أو المحتاج، أتاه منها ما يقوّي إيمانَه، ويسد حاجته، ويكون من هو أكثر ولايةً لله منه، مستغنيًا عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك؛ لعلو درجته، وغناه عنها، لا لنقص

= وقد رُويت القصة من وُجوهٍ مرسلة، عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٧٣٠)، وأبي يعلى في «المسند» (٧١٨٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥١/١٦)، كلهم من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي السفر، عن خالد بن الوليد، لكنه مرسل كما سبق. انظر: «مجمع الزوائد» (٣٥٠/٩)، وجاء مرسلًا أيضًا من رواية يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بُردة، عن خالد بن الوليد، كما عند الطبراني في «الكبير» (٣٨٠٨)، لكن أبا بُردة لم يسمع من خالد بن الوليد. انظر: «مجمع الزوائد» (٣٥٠/٩).

(١) ذكرها ابن عبد البر في ترجمته في «الاستيعاب» (٦٦/٢)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٩/٢٧ ـ ٢٠٢)، واللالكائي في «كرامات الأولياء» (١٣٨)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤٩/١).

(٢) رواه أبو العرب: محمد بن أحمد بن تميم، في كتاب «المحن» (ص٤٢٨)، عن عبد الله بن أبي زكريا الحفري، عن أبيه، عن أبي معشر، عن الحسن، وعبدُ الله ابن أبي زكريا وأبوه.

ولايته؛ ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة بخلاف من يجري على يديه الخوارق، لهدية الخلق ولحاجتهم، فهؤلاء أعظم درجة، ويدخل في الكشف الفراسة وهي نوع من الكشف.

❐ الفراسة تتنوع إلى ثلاثة أنواع عند العلماء(١):

النوع الأول: الفراسة الإيمانية: وهي: خاطر يهجم على القلب، يَثِبُ عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنه اشتقاقها، فاشتقاق الفراسة من الفريسة، فتكشف أمرًا بغير الطريق العادي، ومنه ما كان في عمر بن الخطاب ﵁ في قول النبي ﷺ: «**إنه قَدْ كَانَ فِيما مَضى قَبلَكم من الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ: وَإِنَّه إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنهم، فإنهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ**»(٢)، وكإخباره عمر بمن يخرج من ولده، فيكون عادلًا، فكان عمر بن عبد العزيز.

سببها: نور يقذفه الله في قلب عبده؛ أي: نور الإيمان، والعمل الصالح، وهذه الفراسة تتفاوت على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيمانًا، كان أَحَدَّ فراسة. قال أبو سليمان الداراني ﵀: «الفراسة مكاشفة النفس، ومعاينة الغيب»، وهي من مقامات الإيمان.

حكم هذا النوع من الفراسة: أنها من مقامات الإيمان، وهي خاصة بالمؤمن.

النوع الثاني: الفراسة الرياضية: وهي كشف للأحداث؛ يكسَبُهُ المرءُ بسبب تجويعه لنفسه وتجرده عن العوائق.

سببها: البُعْدُ عن الشهوات، والعزلة عن الناس، فهي تحصل بالجوع والسهر، والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق؛ صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها.

حكم هذا النوع من الفراسة: هذه الفراسة مشتركة بين المؤمن والكافر،

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٤٩٠). انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٥٠).
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٩، ٣٦٨٩) وهذا لفظه في الموضع الأول من حديث أبي هريرة ﵁، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة ﵂.

لا تدل على محمدة ولا مذمة، ولا تدل على إيمان، ولا على ولاية، ولا تكشف عن حق نافع ولا على طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الوُلاة، وأكثر ما تكون عند الفلاسفة والصوفية، فأحيانًا ما يعمدون إلى الجوع والعطش؛ للعلاج وللتخلص من كثرة الأخلاط الموجودة في البدن كالبلغم، ونحوه، فيُنَظّم أكله؛ ليصحَّ بدنُه، مثل الذي يسمى عندنا الآن بالحمية؛ فهي داخلة في هذا النوع، وأحيانًا يستعملونه للتجرد من الهوى، والعلائق، والارتقاء بالنفس.

النوع الثالث: فراسة خَلْقية: هي الاستدلال بالخَلْقِ الموجود على خواص هذا المخلوق وصفاته؛ فيستدلون بالخَلْقِ على الخُلُقِ؛ لما بينهما من الارتباط الذي اقتضته حكمة الله، ومن أمثلة ذلك: كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة، على صغر العقل، وبكبر الرأس على كبر العقل، وبسعة الصدر على سعة الخُلق، وبضيقه على ضيقه، ويستدلون بطول الرقبة على الحماقة، وبقصرها على الغباوة، ويستدلون بجمود العينين على بلادة صاحبهما، وضعف حرارة قلبه.

سببها: التجارب، وقوة الملاحظة.

حكم هذا النوع من الفراسة: دائرة بين المدح والذم، وليست خاصة بالمؤمن، بل عامة، كالنوع الثاني.

أشراط الساعة(١)

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

(وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى بنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّماءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا)

الشَّرْح

أشراط الساعة جاءت فيها أحاديث؛ من ذلك:

١ ـ حديث عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من أدم (يعني: من جلد)، فقال: «**اُعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ موتَانٌ يَأْخُذُ فيكم كَقُعَاصِ الْغَنَمِ، ثُمَّ استفاضة المالِ حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطًا، ثُمَّ فِتنةٌ لا يَبقى بَيْتٌ مِنَ العَربِ إلا دَخلته، ثُمَّ هُدْنَةٌ تكونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ فيغْدِرُون، فيأتونكم تحت ثَمَانِينَ غَايَةً تَحْتَ كُلِّ غَايَة اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا**»(٢).

وهذا لم يقع حتى الآن، وقوله: (**هُدْنَةٌ**)؛ يعني: صلح بين المسلمين وبين النصارى، ثم يغدر النصارى ويأتون تحت ثمانين راية، وتحت كل راية اثنا عشر ألفًا، وهذا لعله يقع في آخر الزمان قبل الدجال.

٢ ـ حديث حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: «اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ، فَقَالَ: **مَا تَذْكُرون؟** قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: **إِنَّهَا لَنْ تقُومَ حَتَّى تَرَوا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ**، فَذَكَرَ: **الدُّخَانَ، وَالدَّجَّال، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا،**

(١) للتوسع في مباحث أشراط الساعة راجع: «لوامع الأنوار» للسفاريني (٢/ ٧٠ ـ ١٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٧٦) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَنُزُولَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عليه السلام، وَيَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ اليَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»[(١)].

٣ ـ أحاديث الدَّجال التي جاءت كقوله ﷺ لما ذكر الدَّجال قال: «**لا يخف عليكم إن ربكم ليس بأعور**، وأشار إلى عينه، **وإن المسيح الدَّجال أعور، وعينه اليمنى كأن عينه عنبة طافية**»[(٢)]. استدل العلماء بهذا الحديث على إثبات العينين لله عز وجل، ومن ذلك قوله ﷺ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرِ الكذَّاب، ألا إنه أعور، وإن ربكم عز وجل ليس بأعور، وَمَكْتُوبٌ بَينَ عَيْنَيْهِ ك ف ر**»[(٣)]؛ يعني: كافر.

٤ ـ قوله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»[(٤)]، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: ١٥٩].

٥ ـ قوله ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا رَآهَا النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا فَذَاكَ حِينَ (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ)**»[(٥)].

٦ ـ وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إِنَّ أَوَّلَ الْآيَاتِ خُرُوجًا طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضُحًى، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالْأُخْرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيبٌ**»[(٦)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠١) من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٤٤٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣) واللفظ له من حديث أنس رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري (٣٤٤٨) واللفظ له، ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥) أخرجه البخاري (٤٦٣٥) واللفظ له، ومسلم (١٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٦) أخرجه مسلم (٢٩٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فمن الأمارات التي ذكرت في هذه الأحاديث الذي ذكرناها:

١ ـ موت الرسول ﷺ.

٢ ـ فتح بيت المقدس.

٣ ـ داء بسببه يفشو الموت.

٤ ـ استفاضة المال.

٥ ـ فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته.

٦ ـ هدنة بين المسلمين وبين النصارى، ثم غدر النصارى.

٧ ـ خروج الدجال.

٨ ـ ظهور الدخان.

٩ ـ خروج دابة الأرض.

١٠ ـ طلوع الشمس من مغربها.

١١ ـ نزول عيسى بن مريم.

١٢ ـ خروج يأجوج ومأجوج.

ـ ووقوع ثلاثة خسوف:

١٣ ـ خسف بالمشرق.

١٤ ـ خسف بالمغرب.

١٥ ـ خسف بجزيرة العرب.

١٦ ـ وظهور نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم.

والأحاديث التي اختلفت في تعداد الأمارات يجاب عنها:

بأنَّ هذا الاختلاف، مفهومُ عددٍ، لا مفهوم حصرٍ؛ فهذه أمثلة.

ـ وأما قوله: «**إِنَّ أَول الآيات خروجًا، طلوعُ الشمس من مغربها**» فإن المراد: أول الآيات القريبة من الساعة، والتي ليست مألوفة: طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضحى، فطلوع الشمس من مغربها على خلاف عادتها المألوفة؛ **أول الآيات السماوية**، كما أن خروج الدابة؛ **أول الآيات الأرضية**، وإلَّا فإن الدجال، وخروج المهدي، ونزول عيسى عليه السلام، وخروج

يأجوج ومأجوج كذلك رفع القرآن من الصدور ومن المصاحف: هذا يكون قبل طلوع الشمس من مغربها، وقبل الدابة، إلّا أن كل ذلك أمور مألوفة؛ لأنهم بشر؛ ومشاهدة بشرٍ مثلهم أمرٌ مألوف، بخلاف طلوع الشمس من مغربها، فإنها على خلاف عادتها المألوفة، وكذلك الدابة ومخاطبتها للناس ووصفها إياهم بالإيمان أو الكفر أمر خارج عن نطاق الإلف والعادة.

❐ أقسام أشراط الساعة وأماراتها:

العلماء يقسمون أشراط الساعة وأماراتها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم ظهر وانقضى، وهي الأمارات البعيدة:

ومنها: بعثة النبي ﷺ، فإنه نبي الساعة. قال ﷺ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»(١).

ومنها: موته ـ عليه الصلاة والسلام ـ وفتح بيت المقدس، وقتل أمير المؤمنين عثمان، **ومنها**: واقعة الجمل وصفين، وواقعة النهروان، وتنازل الحسن عن الخلافة، **ومنها**: مُلْكُ بني أمية وما جرى على أهل البيت في أيامهم من أذية؛ كقتل الحسين، وواقعة الحرة، وقتل ابن الزبير، ورمي الكعبة بالمنجنيق.

ومنها: مُلْكُ بني العباس وما جرى في أيامهم من المحن والشدائد، **ومنها**: نارُ الحجاز التي أضاءت لها أعناق الإبل ببصرى، **ومنها**: ظهور الرفض واستبداد الرافضة بالملك، **ومنها**: خروج الكذابين الدجالين؛ كلهم يَدَّعي أنه نبي، **ومنها**: زوال مُلْكِ العرب، **ومنها**: كثرة المال، **ومنها**: كثرة الزلازل، والقتل وغيرها.

القسم الثاني: قسم ظهر ولم ينقض، بل لا يزال في ازدياد حتى إذا بلغ الغاية ظهر؛ **ومن تلك الأمارات**: كون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع وهو (العبد الأحمق اللئيم)؛ لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١) من حديث أنس رضي الله عنه، وأخرجه البخاري أيضًا (٤٩٣٦) من حديث سهل بن سعد، باللفظ السابق، ومسلم (٢٩٥٠)، بلفظ: «**بُعثت أنا والساعةُ هكذا**»، وأخرجه باللفظ الأول من حديث أبي هريرة أيضًا: البخاري (٦٥٠٥)، وأخرجه مسلم باللفظ الأول (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ ابْنُ لُكَعٍ»(١)؛ أي: حتى يكون اللئام والحمقى

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢)، والترمذي (٢٢٠٩)، ونُعيم بن حماد في «الفتن» (٥٥٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٩٢)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٩٦)، والداني في «السنن الواردة في الفتن» (٤٠٧)، كلهم من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن الأشهلي، عن حذيفة مرفوعًا.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، إنما نعرفه من حديث عمرو بن أبي عمرو»، وفي سنده: عبد الله بن عبد الرحمٰن الأشهلي، قال ابن معين: «لا أعرفه».

وللحديث شواهد؛ منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٧٤٠)، وأحمد (٣/ ٤٦٦)، والطبراني في «الكبير» (٥١٢)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٩٧)، كلهم من طريق الوليد بن جُميع، عن أبي بكر بن أبي الجهم، عن أبي بُردة مرفوعًا، بنحوه: وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» بَعْدَ أن ساق رواية أحمد تامةً (٧/ ٣٢٠): «رواه كلّه أحمدُ، والطبراني باختصارٍ، ورجاله ثقات».

ومن شواهده أيضًا: حديث أنس بنحوه، عند ابن حبان في «الصحيح» (٦٧٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٨)، وقال الهيثمي بعد أن عزاه إلى الطبراني في «الأوسط» في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٢٦): «ورجاله رجال الصحيح، غير الوليد بن مسرح، وهو ثقة».

وللحديث شواهد أخرى كذلك، من حديث عمر بن الخطاب، عند ابن أبي عاصم في «الزهد»، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٧٧، ٧٣١٦)، لكن في سنده عمرو بن عثمان الرقي، وهو ضعيف؛ كما في «التقريب» (٥٠٧٤)، وجعفر بن بُرقَان مع كونه صدوقًا إلا أنه يهم في حديثه عن الزهري؛ كما في «التقريب» (٩٣٢)، وهذا الحديث من روايته عن الزهري، وفيه أيضًا راوٍ مجهول، هو: أصبغ بن محمد الورَّاق، ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٩٩)، ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأورده ابن حبان في «الثقات» (١٢٥٩٥).

وفي الباب أيضًا: عن أبي هريرة مرفوعًا، بنحوه، عند أحمد (٢/ ٣٢٦، ٣٥٨)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٢٠): «رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير كامل بن العلاء؛ وهو ثقة».

فقد وثقه ابن معين؛ كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٢)، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال ابن عدي: رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنه لا بأس به». انظر: «تهذيب الكمال» (١٠٧٢٤)، أما ابن حبان فأضجع فيه القول، وعبارتُهُ كما في كتاب «المجروحين» (٢/ ٢٢٧): «كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من حديث لا يدري»، فلما فحش ذلك من أفعاله؛ بطل الاحتجاج بأخباره»، قال الحافظ في «التقريب» (٥٦٠٤): «صدوق يخطىء».

وله شاهد آخر من حديث أم سلمة مرفوعًا بنحوه أيضًا، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧١١)، وفي «الأوسط» (٦٤٠٣)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٤): «وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث؛ وهو ضعيف، وقد وُثّق». =

ونحوهم رؤساءَ الناس، **ومنها**: أن يُرى الهلال ساعة أن يطلع، فيقال: لليلتين؛ لانتفاخ الأهلة؛ أي: عِظمها، **ومنها**: إماتة الصلاة، وإضاعة الأمانة، وأكل الربا، وقطع الأرحام، وكثرة الطلاق، **ومنها**: موت الفجأة، وكون البطل قيظًا، والولد غيظًا، **ومنها**: علو أصوات الفسقة في المساجد، واتخاذ القينات والمعازف، **ومنها**: شرب الخمور في الطرقات، واتخاذ القرآن مزامير، وكثرة الشُّرَط، وغيرها كثير.

القسم الثالث: الأمارات القريبة الكبيرة التي تعقبها الساعة، فإنها تتابع كانتظام خرزات انقطع سلكها:

أولها: أن يظهر الإمام محمد المهدي وهو رجل من سلالة فاطمة بنت النبي ﷺ، اسمه كاسم النبي ﷺ وكنيته ككنيته، محمد بن عبد الله المهدي، وقد جاءت في خروجه وأخباره أحاديثُ صحيحة، وأحاديث حسنة، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث موضوعة، لكن الأحاديث فيه ثابتة، **وهو**: أنه رجل يخرج في آخر الزمان، يُبَايعُ له بين الركن والباب، في وقت ليس للناس فيه إمام، لا يقاتل الناس، ويُلْزَمُ بالإمامة وهو لا يريدها، وفي زمانه يخرج الدجال، وتحصل الحروب والفتن، ويحصر الناس في الشام.

ثم خروج المسيح الدجال، وقد جاء في الحديث أن خروج الدجال يكون بعد فتح القسطنطينية، كما في الحديث الصحيح في مسلم وغيره؛ أنه يحصل مقتلة عظيمة، وتفتح القسطنطينية، ويعلق الناس سيوفهم في الزيتون، فإذا انتهت المعركة نادى الشيطان: إن الدجال قد خَلَفكم في أهليكم، فيخرجون فيذهبون، فيجدون الدجال قد خرج، وفي مرة أخرى نادى الشيطان مرةً في غزوة من الغزوات، وكان كاذبًا.

ثم نزول المسيح عيسى بن مريم في وقت الدجال، وفي وقت المهدي. **فهي ثلاث علامات متوالية مرتبة**، فإذا نزل عيسى ابن مريم ـ مسيح الهُدَى ـ قتلَ

= وفي الباب عن أبي ذرٍّ، عند ابن أبي عاصم في «الزهد» (١٩٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣٠٧٦)، وفي سنده ابن لهيعة، وهو مُتكلم فيه.
وقد جاء أيضًا موقوفًا، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، والله أعلم.

مسيح الضلالة؛ وهو الدجال.

ثم خروج يأجوج ومأجوج في زمن عيسى، ثم بعد ذلك تتوالى بقية الأشراط، من هدم الكعبة المشرفة يهدمها رجل من الحبشة كما ثبت عند البخاري من حديث ابن عباس، أنه ﷺ قال: «**كأني به أسود أَفْحَجَ، يقلعها حجرًا حجرًا**»(١).

ثم الدخان، وهو دخان قبل قيام الساعة، يدخل في أسماع الكفار والمنافقين ويعتريهم ويصيبهم منه شدة عظيمة، ويعتري المؤمن كهيئة الزكام، قال تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]، في الحديث: «**إنها لن تقوم حتى ترى قبلها عشرة**... . ثم فذكر منها الدخان.

ثم رفع القرآن العظيم من الصدور ومن السطور ـ وهي من أشد المعضلات في آخر الزمان ـ إذا ترك الناس العمل بالقرآن نزع من صدور الرجال ومن المصاحف، فيصبح الناس ولا يجدون في صدورهم آية، ولا في مصاحفهم آية، نعوذ بالله.

فهذه العلامات غير مرتبة، الله أعلم بترتيبها.

هدم الكعبة.

ثم طلوع الشمس من مغربها، وهذه من العلامات الأخيرة، فإذا طلعت الشمسُ: آمنَ الناس، ولكن ليس هناك إيمان جديد، فلا ينفع الإيمانُ بعد ذلك؛ لأن باب التوبة قد أُغلق، فكلٌّ يبقى على ما كان عليه.

ثم خروج دابة الأرض، تَسِمُ الناسَ في جباههم، فالمؤمن تَسِمُهُ نقطةً بيضاءَ في جبهته؛ حتى يبيضَّ لها وجهه، والكافر تَسِمُه نقطةً سوداء؛ حتى يسوَدَّ لها وجهه.

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٥) من رواية ابن عباس رضي الله عنه، أخرج البخاري (١٥٩١)، ومسلم (٢٩٠٩) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**يُخرِّبُ الكعبةَ ذو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الحبشة**»، وأخرجه أحمد (٢/ ٢٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا بلفظ: «**يخرّب الكعبة ذو السويقتْين من الحبشة ويسلبها حِليتها، ويجرّدها من كسوتها، ولكأني أنظر إليه؛ أُصَيْلِع، أُفَيدِع؛ يضربُ عليها بمسحاته ومِعْوَله**».

والدابة وطلوع الشمس من مغربها متقاربتان، فأيهما ظهرت؛ فالأخرى على إِثْرِها قريبة.

ثم بعد ذلك يبقى الناس مدةً يُعْرَفُ المؤمنُ من الكافر، ويتبايع الناس في أسواقهم فيقالُ: خذ هذا يا مؤمن، بع هذا يا كافر؛ فالذي ابيضَّ وجهُهُ، فهو مؤمن، والذي اسودَّ وجهه فهذا كافر.

ثم آخرها: العلامةُ العاشرةُ، وهي: خروج النار؛ وهي التي تخرج من قرى عدن؛ تسوق الناسَ إلى المحشر، تبيت معهم إذا باتوا، وتقيل معهم إذا قالوا؛ أي: إذا جاء وقت القيلولة، وقفتْ حتى يقيل الناسُ، فإذا انتهى وقتُ القيلولة؛ تسوقهم ومن تخلَّف تأكلُه؛ فإذا جاء وقت النوم تقف حتى ينام الناس، فإذا أصبح الناس تسوقهم.

النهي عن تصديق الساحر والكاهن والعرَّاف

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّة وإِجْمَاعَ الأُمَّةِ)(١)

الشَّرْح

الكاهن: هو الذي يدَّعي علم المغيبات في المستقبل، أو يخبر عمَّا في الضمير، ويكون له رئي من الجن، يأتيه ويخبره فيدّعي ما يدعي.

والعرَّاف: هو الذي يدَّعي معرفة الأمور كالمغيبات وأماكن الأشياء عن طريق مقدمات، فيدَّعي معرفة ما في الضمير، أو معرفة المسروق، ومكان الضالَّة.

والمنجم: هو الذي يدَّعي علم الغيب، ويستدل بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية.

والساحر: هو الذي يعقد عقدًا، وينفخ فيها مستعينًا على ما يريد بالشياطين، وكلهم كفرة؛ إذ أنهم يَدَّعون الغيب ولو بالتخييل أو بالتخمين، لكن طرقهم متعددة.

والسحر في اللغة: عبارة عما دَقَّ وَخَفِيَ ولطف سببُهُ، **ومنه** سُمِّي السَّحَر سَحَرًا؛ لأنه يقع خَفِيًّا آخر الليل، **ومنه** قوله: «**إِنَّ مِنَ البَيَان لَسِحْرًا**»(٢)، فيسمَّى الكلامُ الفصيح، سِحْرًا، **ومن ذلك**: النَّمام الذي يُظْهِرُ النصحَ، ويبطن الشر والفساد، ويوقع بين الناس العداوة، فهذا نوع من السحر، وهي التي جاء ذكرها في

(١) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (٢/ ٧١٧).
(٢) أخرجه البخاري (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحديث، في قوله ﷺ: «**ألا أنبئكم ما العضة؟ هي النميمة؛ القالة بين الناس**».

وأما السِّحْرُ شرعًا واصطلاحًا؛ فهو: عزائم ورقى، وَعُقَد؛ تؤثِّر في القلوب والأبدان، فتُمرض، وتقتل، وتفرق بين المرء وزوجه.

أما **القائف**: فهو الذي يعرف القيافة، أو الذي يعرف الأثر، فلا يدخل في هذا، ولا يسمَّى كاهنًا، ولا عَرَّافًا.

❐ أنواع النجوم التي من السحر نوعان:

أحدهما: علمي، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام، وهذا محرَّم وكبيرة.

الثاني: عملي، وهو الذي يقولون فيه: إنه القوة السماوية للقوة المنفعلة الأرضية، كطلاسم ونحوها، وهذا من أرفع أنواع السحر.

❐ حكم السحر(١):

حكم السحر بالإقدام عليه تعلمًا وتعليمًا، وفعلًا: **محرَّمٌ بالإجماع**، فالسحر محرَّم بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، وكذا الاستقسام بالأزلام، والضرب بالحصى، والخط بالرمل.

ثم اخْتُلِفَ في التحريم؛ هل يصل إلى درجة الكفر؟

ومحل الخلاف في: هل يتضمن سحره كفرًا؛ فإن تضمن سحره كفرًا؛ كنداء الجن أو غيره؛ فهو كفر بالاتفاق، وإن لم يتضمن كفرا فالجمهور: مالك، وأبو حنيفة، وأحمد أنه يكفر، فهم يقولون: الساحر كافرٌ مطلقًا، **ويستدلون** بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

أما الشافعي فإنه يفصّل فيقول:

إنْ تضمَّن سحرُه كفرًا؛ فهو كافر.

وإن لم يتضمن سحره كفرًا: إن استباحه: كَفَرَ، وإن لم يستبح: يكون

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٨٤)، و«شرح مسلم» للنووي (١٤/ ١٧٦)، و«أضواء البيان» (٤/ ٤٥٦)، و«مواقف الإسلام من السحر» (٢/ ٤٨٩ ـ ٥٣١).

مرتكبًا لكبيرة.

مسألة: كيف يتضمن سحره كفرًا؟

الجواب: بأن ينادي الشياطين ويخاطبهم، ويتقرب إليهم؛ فيذبح لهم، ويُهْدِي لهم ما يريدون من البخور وغيره.

واتفق العلماء على أنه إذا تضمن السحر كفرًا؛ فَيَكْفُرُ صاحبُه بالاتفاق، ثم إذا قيل بكفره؛ فإنه يُقتل.

وقيل: إن السحر ليس بكفر، بل هو كبيرة، فيقتل حدًّا منعًا لشره، لا لكفره، كما قال الإمام الشافعي، وكذا الضرب بالحصى، والخط بالرمل؛ إذا ادَّعى صاحبُه علمَ المغيبات، أو معرفةَ النجوم، أو الاستقسام بالأزلام.

والصواب: أنه يُقْتَلُ كفرًا، وقد ثبت قَتْلُ الساحرِ عن عمر بن الخطاب ﵁، وحفصة بنت عمر، وجندب بن عبدالله، وهو مأثور عن الصحابة، وهذا مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المنصوص عنه للأدلة على ذلك؛ ومنها:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩].

٢ ـ قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

٣ ـ قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أي: بتعلم السحر.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

مسألة: هل يستتاب الساحر أو لا؟

اختلف العلماء على قولين:

القول الأول: ذهب بعض العلماء إلى أنه يستتاب، فإن تاب وإلا قُتِلَ.

القول الثاني: وإليه ذهب مالك أنه لا يستتاب، وهو الراجح.

ما هي الكواكب السبعة؟

هي: المشتري، والمريخ، وزحل، وعطارد، وزهرة، والشمس، والقمر.

ـ دعوة الكواكب السبعة وما في جنسها:

اتفق العلماء على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة أو غيرها، أو

خطابها، أو السجود لها، أو التقرب إليها بما يناسبها من اللباس، والخواتم، والبخور، ونحو ذلك، والمناجاة للكواكب، ـ والواقع أنه ينادي الجن ـ: فإنه يكفر؛ وهو من أعظم أبواب الشرك، **وهو من جنس فعل الصابئة**: قوم إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ لهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصَّافات: ٨٨، ٨٩] يريهم إيهامًا بذلك؛ لأن الصابئة تقول: إن النجوم مدبرة للعالم، وإنها تأتي بالخير والشر، واتفق العلماء على أن كل رقية أو تعزيم وقسم فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه؛ لا يتكلم به؛ لاحتمال أن يكون فيه شرك لا يُعْرَف؛ ولذلك قال النبي ﷺ: «**لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فيه شِرْكٌ**»[(١)].

ولا يجوز الاستعانة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، وقد أخبر الله عن الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة، ويخاطبونهم بهذه العزائم؛ أنهم ضالون، وإنما تنزل عليهم الشياطين، لا الملائكة، كما في قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، كما أخبر أن كُلًّا من الجن والإنس يستمتع بالآخر، كما في قوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨]؛ فاستمتاع الإنس بالجن يكون: في قضاء حوائجه، وامتثال أمره، وإخباره بشيء من المغيبات، واستمتاع الجن بالإنس يكون: في تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثته، وخضوعه له.

مسألة: حكم ما تعاطاه المنجم:

ما تعاطاه المنجم والضارب بالحصى، والذي يخط بالرمل، وصاحب الأزلام التي يستقسم بها، ما تعاطاه هؤلاء حرام وسحت، كما في «الصحيح»: «عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ»[(١)]، ويدخل في حلوان الكاهن ما يتعاطاه هؤلاء، وحلوان الكاهن؛ أي: أجرتُه على الكهانة؛ سمي حلوانًا، لأنه يأخذه حلوًا بدون مشقة، أما حكم فعلها فقد حكى الإجماع على تحريمه غير واحد، كالبغوي، والقاضي عياض، وغيرهما.

مسألة: حكم الإتيان للسحرة:

الحالة الأولى: إن كان على وجه التصديق لهم في كل ما يخبرون به، والتعظيم للمسؤول؛ فهو حرامٌ دليل ذلك:

١ ـ ما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: «إني حديث عهدٍ بجاهليةٍ، وقد جاء الله بالإسلام، وإنَّ منّا رجالًا يأتون الكُهَّان. قال: **فلا تأتهم...**»[(٢)].

٢ ـ وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»[(٣)].

٣ ـ وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِما أُنزل على محمَّد**»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٨٢)، ومسلم (١٥٦٧) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٦٤٩) من حديث أبي مسعود الأنصاري أيضًا، بلفظ: «**ثلاث هن سُحت: ثمن الكلب، ومهر البغي، وحُلوان الكاهن**».

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) من حديث بعض أزواج النبي ﷺ.

(٤) أخرجه الترمذي (١٣٥)، وأبو داود (٣٩٠٤)، وابن ماجه (٦٣٩)، والحاكم في «مستدركه» (١٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه زيادة: «**من أتى حائضًا أو امرأة في دبرها**».
قال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة.
وإنما معنى هذا عند أهل العلم على التغليظ، وقد روي عن النبي ﷺ قال: من أتى حائضًا فليتصدق بدينار، فلو كان إتيان الحائض كفرًا لم يؤمر فيه بالكفارة، وضعف محمد؛ يعني: البخاري ـ هذا الحديث من قبل إسناده، وأبو تميمة الهجيمي اسمه طريف بن مجالد. اهـ.
وقال الترمذي في «العلل» (ص٥٩): «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلا من هذا الوجه، وضعّف هذا الحديث جدًّا»، وضعفه الحافظ في «التلخيص» (٣/١٠٨).

الحالة الثانية: إن كان يسأله؛ ليمتحن حاله، ويختبر باطن أمره، وعنده ما يميز به صدقه من كذبه؛ فهذا جائز، كما ثبت في «الصحيحين» أن النبي ﷺ سَأَلَ ابْنَ الصَّيَّادِ، فَقَالَ: «**مَاذَا ترى؟** قَالَ ابنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النبي ﷺ: **خُلِّطَ عليك الأمر**، ثم قال له النبي ﷺ: **إِنِّي قَدْ خَبَّأْتُ لَكَ خَبِيئًا**، فَقَالَ ابن صياد: هو الدخُّ، وَقَالَ: **اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ**»[(١)].

الحالة الثالثة: إذا كان يسمع ما يقولون، ويخبرون به عن الجن، كما يسمع المسلمون ما يقول الكفار والفجار؛ ليعرفوا ما عندهم، فيعتبرون به، وكما يسمع الخبر الفاسق، ويتبين، ويتثبت، فلا يجزم بصدقه ولا كذبه إلا ببينة كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، وكما في الحديث: «**ما حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ**»[(٢)]؛ فقد جاز للمسلمين سماع ما يقولونه، ولا يصدقوهم، ولا يكذبوهم.

مسألة: حُكْمُ طلبِ السقيا بالنجم:

طلب السقيا بالنجم لا يجوز، وهو من عمل أهل الجاهلية، ففي الحديث: «**أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ والاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ وَالنِّيَاحَةُ**»[(٣)].

مسألة: حكم نسبة الأحداث إلى النجم وطلب الاستسقاء، وقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، له أحوال:

الحالة الأولى: إن كان يعتقد أنه عند طلوع النجم يحصل المطر، **فهذا كفر أصغر.**

الحالة الثانية: إن كان يعتقد أن للنجم تأثيرًا في إنزال المطر، فهذا **كفر أكبر** يُخرج من الملة، **دليل ذلك**: ما في «الصحيحين» عن زيد بن خالد رضي الله عنه

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٠١٦٠ و١٩٢١٤ و٢٠٠٥٩)، وأحمد (٤/١٣٦)، وأبو داود (٣٦٤٤)، وابن حبان (٦٢٥٧) من طريق ابن شهاب الزهري، عن ابن أبي نملة، عن أبيه، فذكره. في رواية ابن حبان: نملة بن أبي نملة. وانظر: «الإصابة» (٧/٤١٦).
(٣) أخرجه مسلم (٩٤٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

«صلّى لَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاَةَ الصُّبحِ بِالحُدَيْبِيَةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: **هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟** قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: **أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ**»(١).

❐ صناعة التنجيم(٢):

صناعة التنجيم التي مضمونها الأحكام والتأثير، وهي الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، كالاستدلال بها على موت عظيم، أو ولادة عظيم، أو قيام أمة، أو تولي ملك، أو عزل ملك.

حكمها: صناعةٌ محرمة بالكتاب والسُّنَّة، بل وهي محرمة على لسان جميع المرسلين.

الدليل: قولُ الله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، والتنجيم من السحر، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٤٤، ٤٥] قال عمر: الجبت السحر، وهذا تفسير بالبعض؛ لأن الجبت: كل ما لا خير فيه، ومنه السحر، فهو جزء منه.

❐ الواجب على ولاة الأمور تجاه المنجِّمين والكُهَّان والعرَّافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى:

الواجب على ولاة الأمور من الحكَّام والعلماء وكل قادر؛ السعي في إزالة هؤلاء، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت والطرقات، والدخول على الناس في منازلهم؛ **أما دور الحكام** فبإبادتهم وإزالتهم، **وأما العلماء** فبمنعهم وإزالتهم إن قدروا، وإلا فببيان باطلهم وجدلهم للناس، وتحذير الناس منهم، ومن الجلوس عندهم، والاستماع لهم، **وأما غيرهم**: فبالنصح وتجنب فعلهم؛ لأن هذا من

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦) واللفظ له، ومسلم (٧١) من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(٢) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (٢/ ٧٨٠).

المنكر العظيم؛ فيجب إنكاره، وفي الحديث: «**إن الناس إذا رأوا المنكر لا يغيِّرونه أوشك أن يعمَّهم الله بعقابه**»(١)، وقد ذم الله أهل الكتاب على عدم الإنكار، فقال: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، والسحر يدخل في المنكرات في الدرجة الأولى، وعموم العقوبة بسبب فعل المنكر والسكوت عنه؛ فهذا بفعله، وهذا بسكوته، حتى تعمَّ العقوبات والنكبات.

❏ نزاع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه(٢):

هل للسحر حقيقة مؤثرة أو هو ضرب من الخيال؟

القول الأول: وهو **الصواب** الذي عليه أكثر العلماء، وعليه المحققون من أهل العلم: أن السحر له حقيقة، ومنه ما هو خيال، فقسم منه له حقيقة، دليله قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، ولولا أن للسحر حقيقة لما أمر الله بالاستعاذة منه، ودليل الخيال قوله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وقوله: ﴿سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]. ومنه التخييل.

القول الثاني: **وذهب إليه بعض العلماء** إلى أن السحر مجرد تخييل، وأنه لا تأثير له ولا حقيقة، وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة وإليه ذهب الجصاص في كتاب الأحكام، وهو مذهب المعتزلة والرافضة، دليلهم: قولُ الله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وقوله: ﴿سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾[الأعراف: ١١٦].

والقول بأنه خيال فقط، ليس بصحيح؛ فالسحر قد يؤثر في موت المسحور ومرضه، من غير وصول شيء ظاهر إليه، بسبب لطم الجن له: بسبب الإقسام عليه من قِبَلِ الساحر، فالساحر يقسم على الجني، والجني يلطم المسحور؛ فيمرض، أو يُقتل، دليل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾[الفلق: ٤].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٠٥)، واللفظ له، وأحمد (١/ ٢، ٥، ٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٥٨٣)، وأبو يعلى (١٢٨، ١٢٩، ١٣٠)، ووقع عند الترمذي (٢١٦٨)، وأبي داود (٤٣٣٨)، بلفظ: «الظالم» بدل «الناس»، ووقع عند أبي يعلى (١٣٢) بالجمع بين اللفظين، وقد رووه جميعًا من طريق قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق، ورجاله ثقات، وقيس تكلم فيه يحيى القطان، لكن الذهبي قال: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، والحديث صححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥٦٩ ـ ط: السابعة).

(٢) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٦٤).

فالسحر له تأثير في عين الرائي والمسحور، وهو خيال بحيث إنه لم يغير الحقائق، ففيه تأثيرٌ من جانبٍ، وتخييلٌ من جانب، فله تأثير في المسحور؛ بمرضه أو موته، وله خيال في عين الرائي والمسحور.

- تعريف النشرة وحكمها[1]:

وهي حَلُّ السحر عن المسحور، **وهي نوعان:**

أولًا: حَلُّ السحر بسحرٍ مثله؛ فهذا لا يجوز، وهو من عمل الشيطان؛ لقوله: «**ولا يحل السحر إلا ساحر**»[2]، وقوله: «**النشرة من عمل الشيطان**»[3].

ثانيًا: حلُّ السحر بأدوية ودعوات مباحة، فهذا جائز.

❐ أنواع المشعوذين:

المشعوذون الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسُّنَّة؛ ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول**: أهل تلبيس وكذب وخداع، وهم يعلمون ذلك؛ يُظْهِرُ أحدُهم طاعةَ الجن له، أو يدَّعي الحال، وهو من المشايخ النصَّابين، الخداعين، والفقراء الكاذبين، فهؤلاء يَدَّعُونَ السِّحْرَ، ويأكلون أموال الناس بالباطل.

---

(١) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (٢/٧٣٨).

(٢) هذا القول هو قول الحسن البصري، ذكره ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/٣٩٦).
وذكره الشيخ سليمان آل الشيخ في «تيسير العزيز الحميد» (٣٦٧)، ثم قال: هذا الأثر ذكره ابن الجوزي في «جامع المسانيد» بغير إسناد ولفظه: لا يُطلق السحرَ إلا ساحرٌ.اهـ.
وذكره الشيخ عبد الرحمٰن السعدي في «القول السديد شرح كتاب التوحيد» (١٠٤)، ثم قال بعده: قال ابن القيم: النشرة حل السحر عن المسحور، وهي نوعان:
الأول: حل بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، وعليه يحمل قول الحسن، فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.
والثاني: النشرة بالرقية، والتعوذات، والأدوية، والدعوات المباحة فهذا جائز.اهـ.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٨٧٠)، وأحمد (١٤٤٩٩)، والبيهقي (٩/٣٥١) جميعًا من طريق عبد الرزاق، حدّثنا عقيل بن معقل قال: سمعت وهب بن منبه يحدث، عن جابر بن عبدالله قال: سئل رسول الله ﷺ عن النشرة، فقال: «هو من عمل الشيطان».
قال العلائي في «جامع التحصيل» (٢٩٦): وهب بن منبه قال ابن معين: لم يلق جابر **بن عبدالله إنما هو كتاب، وقال في موضع آخر: هو صحيفة ليست بشيء.اهـ.**
وقال البيهقي: وروي عن النبي ﷺ مرسلًا وهو مع إرساله أصح.اهـ.

حكمهم والحد الواجب عليهم: هؤلاء دجالون وملبّسون وخدَّاعون، يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدَّعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شيء من الشريعة ونحو ذلك.

ـ **النوع الثاني**: من يتكلم في هذه الأمور ويعمل الشعوذة، من تحضير الجن وغيرها، على سبيل الجد والحقيقة، ويعتقدون لها التأثير.

حكمهم والحد الواجب عليهم: هؤلاء سحرة، وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر.

ـ **النوع الثالث**: من يتكلم بالأحوال الشيطانية، ويدَّعي الخشوع، ومخاطبة رجال الغيب، ويدَّعي مخاطبة القطب المتولي للكون ـ بزعمه ـ، وأن لهم خوارق تقتضي أنهم أولياء الله، ومن هؤلاء من يساعد المشركين على المسلمين في أيام حرب التتار، ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين؛ لكون المسلمين قد عصوا.

حكمهم والحد الواجب عليهم: هؤلاء في الحقيقة من إخوان الشياطين، والواجب أن يعاقبوا بالعقوبة البليغة التي تردعهم عن فعلهم، وقد يجب قتلهم إذا ثبت أنهم يخاطبون الجن ويستخدمونهم ويعظمونهم بالشركيات، وحينئذٍ فهم كفار؛ يُقتلون كفرًا.

❐ موقف المسلم من أصحاب الأحوال:

يقول بعض الناس: إن الصوفية تُسَلَّمُ لهم أحوالهم؛ يعني: أحوالهم النفسية، بأن يظن أنهم على الدين والاستقامة، وإن كانوا بخلافه يقول: اتركه على حاله، فهذا كلام باطل، **بل الواجب**: عرض أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمَّدية، **فما وافقها** قُبِلَ، **وما خالفها** رُدَّ، وأُدِّبَ صاحبه.

الدليل: ما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»(١)، وفي رواية لمسلم: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ**

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[(١)].

فلا طريق إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحدٌ من الخلق بعده إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته، إلا بمتابعة النبي ﷺ باطنًا وظاهرًا.

❐ حكم من اعتقد في البُله أنهم من الأولياء[(٢)]:

من اعتقد ذلك، فهو ضالٌّ مبتدع مخطىء في اعتقاده، والبله جمع أبله، وهو ضعيف العقل.

بعضهم يقول: الأبله الضعيف، ولي من أولياء الله، اتركه وسلِّم له حاله.

وبعضهم يقول: إنَّ هذا الشخص الذي تجده أبله ضعيف العقل، ولا يعرف شيئًا؛ تجده مخرَّق الثياب، طويلَ الشعر والأظافر، يقتات من المزابل، ما يدريك، لعله قطب زمانه، الذي يدبر الكون؟!

ومن اعتقد في البله ـ وهم المغفلون أو المولعون من كثرة العبادة والرياضة ـ أنهم من أولياء الله، مع تركه لمتابعة الرسول ﷺ في أقواله وأفعاله وأحواله، أو فَضَّلَهُ على مُتَّبع طريقة الرسول؛ فهو: **ضالٌ مُضل**.

وأولئك البُله ـ ضعفاء العقول ـ لا يخلون من حالات ثلاث:

١ ـ إما أن يكون شيطانًا زنديقًا.

٢ ـ وإما أن يكون ملبسًا متحيلًا.

٣ ـ وإما أن يكون مجنونًا معذورًا.

فكيف يُفَضَّلُ على أولياء الله المتبعين لرسوله، أو يُسَاوَى بهم؟!

وبعضهم يسوق حديث: «**اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْبلهَ**»[(٣)]، **فهذا الحديث باطل سندًا ومتنًا**:

---

(١) أخرجه مسلم (١٨/١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/٧٦٩).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٩١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٥٨)، وعزاه في «كنز العمال» (١٤/٤٧٣/٣٩٣١٣) لابن شاهين في «الأفراد»، وابن عساكر عن جابر، قال ابن عدي: هذا حديث باطل، والحديث ضعّفه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥٧٣).

أما سندًا: فإنه لا يصح عن رسول الله ﷺ ولا ينبغي نسبته إليه.

وأما متنًا: فإن الجنة إنما خُلقت لأولي الألباب، الذين أرشدتهم عقولُهم وألبابُهم إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصاف في كتابه، فلم يذكر في أوصافهم البله الذين هم ضعفاء العقول.

وتصحيحُ الحديث، وصوابه: قولُ النبي ﷺ: «**اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ**»(١)، فلم يقل: البله، وهذا يرجع إلى أن المال أشد في صرف الإنسان عن الدين وطغيانه من الفقر.

❐ الطائفة الملامية: وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تُطلق على الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم، وهم الذين لا يبالون بلوم لائم؛ أي: باللوم في ذات الله والقيام بأمره والدعوة إليه، وهم الذين عناهم الله بقوله: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٍۚ﴾ [المائدة: ٥٤]، **وهؤلاء ممدوحون، أبرار.**

النوع الثاني: تُطلق على النفس التي إذا وقعت في سيئة لامت نفسها، وَأَنَّبَتْهَا، **وهذه محمودة أيضًا.**

النوع الثالث: تُطلق الملامية على الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويُظْهِرُونَ ما لا يمدحون عليه، وهي الطائفة التي**تخفي فعل الخير والمحامد، وتُظهر فعل الشر.**

ويقصدون بذلك: مخالفة المرائين، وهم من يظهرون الخير، ويضمرون الشر.

وهذه الطائفة مذمومة، وهم جماعة من الصوفية لهم طريقة معروفة تسمى طريقة أهل الملامة، **فتجد أحدهم يقول:** أنا أُصلح باطني ولا عَلَيَّ إن كان ظاهرُ حالي الفساد، فتجده يذهب ويسرق ويرتكب المعاصي؛ حتى يلومه الناس، وهم أيضًا يزعمون أنهم يحتملون ملام الناس لهم على ما يُظهرونه من الأعمال السيئة؛

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤١) بهذا اللفظ من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٢٧٣٧) بهذا اللفظ من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

ليخلص لهم ما يبطنونه من الأحوال!![١].

الرد عليهم من وجوه:

أولًا: أن هؤلاء أذلوا أنفسهم، وفي الحديث: «**لا ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه**»[٢].

ثانيًا: نقول لهم: أنتم رددتم باطل المرائين بباطل آخر، والباطل لا يُرَدُّ بالباطل، والصراطُ المستقيمُ بَيْنَ ذلك، حسن في ظاهره كما يدعي المداؤون، وحسن في باطنه كما يدعي المرامية.

❐ حكم الذين يُصْعَقُون عند سماع الأنغام الحسنة[٣]:

وهو تَصَنُّعٌ ومظاهرة، ومخادعة للناس، فتجد أحدهم يرقص، ويدورُ في القوم، في مجلس الذكر، فيختل عقله، ثم يصعق، ويسقط، وهؤلاء مبتدعون ضالون لسببين:-

السبب الأول: ليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سببًا في زوال عقله.

السبب الثاني: لأنه لم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سماع القرآن، وهم خير مِنَّا، فكيف نصل إلى ما لم يصلوا إليه؟ بل كان الصحابة كما وصفهم الله: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وكما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [الزُّمر: ٢٣].

- **أمَّا عقلاء المجانين؛** فهؤلاء قوم كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم، فتبدو

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٦٤)، و«مدارج السالكين» (٣/ ١٧٧ - ١٧٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٥٤)، وابن ماجه (٤٠١٦)، وأحمد (٥/ ٤٠٥) من طريق عمرو بن عاصم، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه**، قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: **يتعرض من البلاء لما لا يطيق**». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. اهـ.
وصَحَّحَ الألباني رحمه الله الحديث في «الصحيحة» (٦١٣)، وساق له حديث ابن عمر هذا، شاهدًا، من رواية الطبراني في «الكبير»، ثم قال: «وهذا إسناد صحيح، إن كان زكريا بن يحيى هو أبو يحيى اللؤلؤي، الفقيه الحافظ...».

(٣) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٧١).

على ألسنتهم أيام الجنون من الكلمات الخيرية ما كان في أيام صحوهم، والواقع أنهم مجانين.

ومن علامة هؤلاء: أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصحو؛ تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان، ويهتدون بذلك في حال زوال عقلهم، بخلاف من كان قبل جنونه كافرًا أو فاسقًا، لم يكن حدوث جنونه مزيلًا لما ثبت من كفره أو فسقه، وكذلك من جن من المؤمنين المتقين، يكون محشورًا مع المؤمنين المتقين.

وما يحصل لبعضهم ـ أي: لبعض الصوفية ـ عند سماع الأنغام المطربة من الهذيان والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسان المعروف عنه، فذلك شيطان يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، أو هو دجال يكذب على الناس، وذلك كله من الأحوال الشيطانية.

وبعض الصوفية يظن زوال العقلِ سببًا أو شرطًا يقرب إلى ولاية الله، ومن يظن هذا الظن، فهو من أهل الضلال، حتى قال قائلهم؛ يعني: يخاطب المجانين ـ يعني: مُوَلَّهِي ومجانين الصوفية ـ:

هُمْ مَعْشَرٌ حَلُّوا النِّظَامَ وَخَرَّقُوا الـ ... ـسِّيَاجَ فَلَا فَرْضٌ لَدِيهُمْ وَلَا نفْلُ
مجانين إلا أن سرّ جنونهم ... عزيزٌ على أبوابه يسجد العقلُ

يعني أولئك: المجانين، هم مَعْشَرٌ حَلُّوا النظامَ، وخرقوا السياج، فلا فرضٌ لديهم ولا نفلٌ، مجانين إلّا أن سر جنونهم عزيزٌ؛ على أبوابه يسجدُ العقلُ!! هذا كلامُ ضالٍ، بل كافر يظن أن في الجنون سرًّا؛ يسجد العقلُ على أبوابه، لما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصوف عجيب خارق للعادة، ويكون سبب ذلك؛ ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكُهَّان، فيظن هذا الضال أن كل من خُبل أو خَرَقَ العادةَ؛ كان وليًّا لله.

وحكم من اعتقد هذا؛ فهو كافر، فقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ﴾ [الشُّعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٣]؛ فكل من تنزل عليه الشياطين، لا بدَّ أن يكون عنده كذب وفجور، وزوالُ العقلِ بجنون أو غيره، سواء سمي صاحبه مولعًا أو متولهًا، لا يوجب مزيد حال، بل حال صاحبه من الإيمان والتقوى، يبقى على ما كان عليه من خير

أو شر، لا أنه يزيده أو ينقصه، ولكن جنونه يحرمه من الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان قبله، ولكن جنونه من المصائب التي تكفر بها الخطايا.

❐ حكم الذين يتعبَّدون بالرياضات والخلوات:

هناك طائفة يسمُّون أنفسهم: الخلوتية، يجلس أحدهم في خلوة صغيرة أو في غرفة صغيرة، يتعبّد فيها، وتكون على قدر ما يسع الإنسان، ويجلس فيها مدة طويلة، ثم بعد ذلك يخرج هزيلًا ضعيفًا.

شبهتهم: بعضهم يستدلون لذلك بعبادة النبي ﷺ في غار حراء.

والرد عليهم: أن هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن النبي ﷺ لم يُبعث قبل ذلك، فقد كان يتعبَّد بغار حراء قبل البعثة.

ثم إن أصحاب هذه الخلوات والرياضات هم من الذين يتركون الجُمَع والجماعات، ولذلك كانوا ممن ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، قد طبع الله على قلوبهم، **والدليل**: ما ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا بِهَا طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ**»(١).

❐ حكم من يجوِّزون الاستغناء عن الوحي(٢):

هناك طائفة من الصوفية يجوِّزون الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدنّي فيقول بعضهم: أنا أستغني عن الوحي الذي جاء به محمَّد من الكتاب والسُّنَّة؛ بالعلم

(١) أخرجه الترمذي (٥٠٠)، والنسائي (١٣٦٩)، وأبو داود (١٠٥٢)، وابن ماجه (١١٢٥) جميعًا من طريق محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سفيان، عن أبي الجعد؛ يعني: الضمري، وكانت له صحبة فيما زعم محمد بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر الحديث. قال: وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وسمرة، قال أبو عيسى: حديث أبي الجعد حديث حسن. قال: وسألت محمدًا عن اسم أبي الجعد الضمري؛ فلم يعرف اسمه، وقال: لا أعرف له، عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، قال أبو عيسى: ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث محمد بن عمرو.اهـ. والحديث صححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥٧٦ ـ ط: السابعة).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٣٤)، (٤/ ٣١٨)، (٣/ ٤٢٢)، (١٠/ ٣٣٤ ـ ٣٤٤)، (١١/ ٤٠٢ ـ ٤٢٦)، (١٣/ ٢٦٦).

اللّدني، الذي أتلقاهُ عن الله بلا واسطة؛ فلا أكون بعد ذلك محتاجًا إلى محمَّدٍ ولا إلى شريعته.

والعلم اللَّدني بزعمهم: هو الذي يحصل للعبد من غير واسطة، بل بإلهام من الله وتعريفٍ منه لعبده، كما حصل للخضر ـ عليه الصلاة والسلام ـ بغير واسطة.

حكم من جوَّز ذلك: أنه ملحد زنديق، مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلًا عن أن يكون من أولياء الله، بل هو من أولياء الشيطان، فعليه أن يجدد إسلامه، ويشهد شهادة الحق، وإلا فإنه مات على ذلك، فهو من الملاحدة الزنادقة، الذين هم في الدرك الأسفل من النار ـ نعوذ بالله ـ.

وهؤلاء الملاحدة يدّعون الأخذ من اللوح المحفوظ، ولذلك لا يوجبون اتّباع الرسول ﷺ.

ويزعمون أنهم في هذا كالخضر مع موسى، **وهذا يقوله** رئيس طائفتهم: ابن عربي وغيره من الملاحدة الوجودية.

وللردّ عليهم نقول: هناك فرق بين موسى والخضر، وبين محمد وأمته بعد البعثة:

أولًا: الخضر ليس من أمة موسى ولا هو من قومه، وموسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يكن مبعوثًا إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأمورًا بمتابعته، **ولهذا**: عندما جاء يتعلم منه قال له: أنت موسى بني إسرائيل. قال: نعم، فموسى لم يُرسل إلى الثقلين، وإنما هو مرسل إلى بني إسرائيل، والخضر ليس من بني إسرائيل، ومحمَّد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين، ونحن من أمته ومأمورون باتّباعه، فيجب علينا اتّباعه.

ثانيًا: أن موسى وعيسى عليهما السلام لو كانا حيين لكانا من أَتْباعِه ﷺ، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض في آخر الزمان، فإنه سيحكم بشريعة محمَّد ﷺ ويكون فردًا من أفراد الأمة المحمَّدية.

فائدة: أفضل هذه الأمة بعد نبيِّها عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ لأنه ينزل في آخر الزمان، ويحكم بشريعة محمَّد ﷺ ويكون فردًا من أفراد الأمة المحمدية، فهو نبي ومن أمة محمَّد ﷺ، ثم يليه أبو بكر الصديق فهو أفضل الناس بعد الأنبياء.

وقد أخذ الله على كل نبي العهد والميثاق؛ لئن بُعث محمدٌ وأنت حي ليتبعنّه كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

ثالثًا: أن الخضر نبي يوحى إليه على الصحيح، كما قال الله ـ تعالى ـ عنه أنه لَمَّا فعل الأمورَ الثلاثة، قال: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]؛ يعني: إنما عن أمر الله، وعنده من العلم ما ليس عند موسى، ولهذا لما نقر عصفورٌ في البحر قال الخضر لموسى: «إني على علم من علم الله علَّمنيه ما تعلمه، وأنت على علم من علم الله علَّمك الله لا أعلمه، وما ينقص علمي وعلمك في علم الله إلا كما يُنقص الماءَ هذا العصفورُ بهذه النقرة من البحر»(١)، أما نحن فلا يوحى إلينا، وليس عندنا من العلم ما ليس عند محمد ﷺ.

❐ حكم من يقول: إن الكعبة تطوف برجال من أرباب الكشوف:

هناك بعض الصوفية يقولون: إن الكعبة تطوف برجال من أرباب الكشوف، المستغنين بالعلم اللدني، فمن هؤلاء من لا يحتاج إلى الذهاب إلى مكة ليطوف، بل الكعبة هي التي تأتي إليه في مكانه، ويطوف بها.

حكم من يقول ذلك: أنه ملحد، زنديق، كافر، وفيه شَبَهٌ بالذين وصفهم الله ـ تعالى ـ بقوله: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدَّثر: ٥٢].

وللرد عليهم: أن نبينا محمد بن عبدالله ﷺ ـ سيد الخلق، وأفضلهم ـ أُحصر عن البيت يوم الحديبية، ولم تخرج الكعبة وتُطَوِّف به، مع فضله وشرفه وكماله، ولم ير الكعبةَ منذ ست سنين، فَهَلّا خرجت الكعبةُ إلى الحديبية، فطافت برسول الله ﷺ حين أُحْصِرَ عنها، وهو يود منها نظرة؟!

نسأل الله السلامة والعافية.

---

(١) قصة موسى مع الخضر في البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الحث على الاجتماع
والنهي عن التَّفرُّق والاختلاف

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَرَى الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، والفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا)

الشَّرح

نعتقد أن الجماعة حق، وأنه يجب على الأمة أن تجتمع على الحق، وعلى إمام واحد، وأن يتبعوا ما جاء في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وأن يعتصموا بحبل الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ فعلى هذه الأمة الإسلامية أن تجتمع على الحق، وعلى كتاب الله وسُنة رسوله ﷺ، وأن تعتصم بحبل الله ودينه، وليس لها أن تتفرق؛ فالفرقة زيغ وانحراف، **والزيغ**: هو الانحراف عن الصراط المستقيم، وقد ذم الله المتفرقين والمختلفين كما في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿...وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

❐ الاختلاف والافتراق في الأمة الإسلامية ينقسم إلى قسمين(١):

القسم الأول: اختلاف محمود، مرحوم أهله؛ وهو أن يقر المختلفون بعضهم بعضًا في المسائل النظرية الاجتهادية، ولا يبغي بعضهم على بعض.

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٧٨).

مثاله: التنازع الذي حصل للصحابة في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما في بعض مسائل الاجتهاد، فيقر بعضهم بعضًا، ولا يعتدي بعضهم على بعض.

القسم الثاني: الاختلاف المذموم، وهو ألا يقر المختلفون بعضهم بعضًا، بل يبغي بعضهم على بعض، إما بالقول؛ بالتكفير والتفسيق، وإما بالفعل مثل الحبس أوالضرب أو القتل.

مثاله: الذين امتحنوا الناس في خلق القرآن، فإنهم ابتدعوا بدعةً وكفَّروا من خالفهم فيها، واستحلوا منع حقه وعقوبته.

❐ الناس تجاه من خفي عليهم شيءٌ مما بعث الله به رسوله **قسمان**:

القسم الأول: عادلون: وهم الذين يعملون بما وصلوا إليه من آثار الأنبياء، ولا يظلمون غيرهم لا بتكفير ولا بتفسيق ولا حبس ولا ضرب ولا قتل، بل يقر بعضهم بعضًا في المسائل النظرية الاجتهادية، وكالمقلدين لأئمة العلم، وهم عاجزون عن معرفة الحكم، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه.

القسم الثاني: ظالمون: وهم الذين يعتدون على غيرهم بالقول أو الفعل؛ وأكثرهم يظلمون مع علمهم بذلك، وهؤلاء ذمهم الله في كتابه، فقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ [الشّورىٰ: ١٤].

❐ الافتراق والاختلاف، ينقسم في الأصل إلى قسمين:

القسم الأول: اختلاف تنوع: **وضابطه**: هو ألا يوجد في الاختلاف تناف أو تناقض بين الأقوال أو القولين، أو بين الأفعال أو الفعلين، **وله أنواع**:

ـ **النوع الأول**: ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقًّا مشروعًا.

مثاله: ١ ـ اختلاف الصحابة في القراءات، حتى زجرهم النبي ﷺ، وقال: «**كلاكما محسن**»(١).

٢ ـ اختلاف أنواع صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٠) عن عبد الله بن مسعود قال: «سمعت رجلًا قرأ آية سمعت من النبي ﷺ خلافها فأخذت بيده فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: **كلاكما محسن، لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**».

السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك مما قد شُرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح وأفضل.

ـ **النوع الثاني**: ما يكون كل من القولين هو في معنى القول الآخر، لكنَّ العبارتين مختلفتان.

مثاله: ١ ـ الاختلاف في مرجع الضمير في قول الله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ **ففي مرجع الضمير ثلاثة أقوال**:

قيل: الضمير راجع إلى الله، **وقيل**: راجع إلى الكتاب، **وقيل**: راجع إلى الرسول، والمعنى واحد؛ أي: ليحكم الله أو الرسول بما جاء عن الله، أو ليحم الكتاب المنزل من عند الله.

٢ ـ اختلاف كثير من الناس في ألفاظ الحدود والتعريفات، وصوغ الأدلة، والتعبير عن المسميات.

ـ **النوع الثالث**: الاختلاف في الفروع الاجتهادية والظنية.

مثاله: ١ ـ اختلاف سليمان وداود ـ عليهما الصلاة والسلام ـ في الحكم في الحرث الذي رعته غنم، كما قال الله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، ثم أثنى عليهما، وقال: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

٢ ـ الاختلاف في قطع الأشجار لبني النضير لما حاصر النبي بني النضير ـ وهم طائفة من اليهود ـ فبعض الصحابة قطع بعض النخيل، وبعضهم أبقاه، قال: نبقيها، فقطع قوم آخرون؛ إغاظةً للعدو، وترك آخرون[(١)]؛ لأنه مالٌ سيعود إلى المسلمين؛ فالله تعالى أقر هؤلاء، وهؤلاء فأنزل: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ

(١) أخرج عبد بن حميد عن قتادة قال: قطع المسلمون يومئذٍ النخل، وأمسك أناس كراهية أن يكون فسادًا فقالت اليهود: الله أذن لكم في الفساد؟ فقال الله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ﴾ قال: واللينة ما خلا العجوة من النخل إلى قوله: ﴿وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥] قال: لتغيظوهم ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦] قال: ما قطعتم إليها واديًا ولا سيَّرتم إليها دابة، ولا بعيرًا إنما كانت حوائط لبني النضير أطعمها الله رسوله ﷺ. انظر: «الدر المنثور» (٨/ ٩٨، ٩٩)، وجاء مثله أيضًا عن مجاهد. انظر: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» (٣/ ٤٣٩).

تَرَكۡتُمُوهَا﴾ [الحشر: ٥]؛ وقوله: ﴿لِّينَةٍ﴾ يعني: النخلة.

٣ ـ إقرار النبي يوم بني قريظة لمن صلَّى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها حتى وصل إلى بني قريظة. النبي ﷺ قال: «**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**»(١)؛ فأدركتهم الصلاة في الطريق، فاختلفوا، فقال بعضهم: نصلِّي، والرسول إنما أراد مِنَّا الحث، وقد حضر الوقت، فصلَّى قوم، وقال آخرون: لا نصلِّي حتى نصل إلى بني قريظة، فلا نصل إلا بعد الغروب، ولم يصلوا العصر إلا بعد الغروب، فأقر النبي ﷺ هؤلاء وهؤلاء.

٤ ـ حديث: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**»(٢).

القسم الثاني: اختلاف التضاد: وهو أن يوجد تناف وتناقض بين الأقوال، أو القولين، أو بين الأفعال أو الفعلين، فهذا نوعان:

النوع الأول: في الأصول والقطعيات كالتوحيد، وله حالتان:

ـ **الحال الأول**: لا يعذر فيه الإنسان، وهو ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وذُمت الأخرى، كما في قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٩٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بهذا السياق، وأخرجه مسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر أيضًا، لكن بلفظ: «... **أن لا يُصلينَّ أحدٌ الظهرَ إلا في بني قريظة**».
قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٤٠٩): «...فالذي يظهر من تغاير اللفظين أن عبد الله بن محمد بن أسماء؛ شيخ الشيخيْن فيه، لمَّا حدَّث به البخاري، حدَّث به على هذا اللفظ، ولمَّا حدَّث به الباقين، حدَّثهم به على اللفظ الأخير، وهو اللفظ الذي حدَّث به جويرية؛ بدليل موافقة أبي عتبان له عليه، بخلاف اللفظ الذي حدَّث به البخاري، أو أن البخاري كتبه من حفظه، ولم يراع اللفظ، كما عُرف من مذهبه في تجويز ذلك، بخلاف مسلم، فإنه يحافظ على اللفظ كثيرًا، وإنما لم أجوّز عَكْسَهُ؛ لموافقة من وافق مسلمًا على لفظه، بخلاف البخاري. لكن موافقة أبي حفص السلمي له، تؤيد الاحتمال الأول، وهذا كله من حيث حديث ابن عمر. أما بالنظر إلى حديث غيره، فالاحتمالان المتقدمان في كونه قال (الظهر) لطائفة، و(العصر) لطائفة: مُتَّجِهةٌ فيحتمل أن تكون رواية الظهر هي التي سمعها ابن عمر، ورواية العصر هي التي سمعها كعب بن مالك، وعائشة، والله أعلم».
(٢) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وهو الاختلاف الذي يؤدي إلى الإيمان والكفر، ومثله قوله سبحانه: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ [الحج: ١٩]، ثم ذكر الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

- **الحال الثانية**: ما يعذر فيه الإنسان: وهو ما لم يعلم الشخص حكمه، كأن يشتبه عليه الأمر، وإن كان قطعيًا، كتحريم الخمر - مثلًا - فهذا يُلحق باختلاف التنوع.

ومثاله: الرجل الذي استحلَّ الخمر في زمن عمر فناقشه عمر حتى أقنعه، وهذا القسم لا يكون مذمومًا إلا مع العصبية والهوى.

- **النوع الثاني**: في الفروع والظنيات؛ كالمسائل الفقهية عند الجمهور، الذين يقولون: المصيب واحد، والخَطْب في هذا أشد؛ لأن القولين يتنافيان.

فالفرق بين اختلاف التنوع بأقسامه واختلاف التضاد بقسميه:

أن اختلاف التنوع هو ما حمد فيه كل واحدة من الطائفتين، إذا لم يحصل بغي من إحداهما، والذم فيه واقعٌ على من بغى على الآخر.

وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين إذا لم يحصل منهما أو من أحدهما بغي على الأخرى، كما في الأمثلة السابقة: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، وقوله: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، ومن السُّنَّة إقرار النبي ﷺ من صلى العصر في وقتها أو في بني قريظة(١)، وحديث: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ ثم أصاب فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثم أخطأ فَلَهُ أَجْرٌ**»(٢).

* متى يكون كل من أنواع اختلاف التنوع مذمومًا؟

إذا حصل فيه بغي على الآخر؛ ظلمًا بسبب العصبية والهوى، أو بسبب الجهل، إما بالقول مثل: التكفير والتفسيق، أو بالفعل مثل: حبسه وضربه وقتله، ويكون محمودًا إذا لم يحصل بغي.

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

الخلاصة:

أنه يُذَمُّ إذا حمل الهوى والعصبية والظلم على التشاحن والقتال، فاختلاف التنوع الذم فيه واقع على من بغى على الآخر؛ ظلمًا بسبب العصبية أو الجهل بالقول أو الفعل في أيِّ القِسْمَيْن، فإذا آل الاختلاف فيه إلى التشاحن، والبغي بين الأمة، وإلى سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء، بسبب البغي والهوى والعصبية والظلم؛ فهذا إثم وحرامٌ؛ وذلك: أن إحدى الطائفتين لا تعترف بالأخرى فيما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد ما معها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، والبغي مجاوزة الحد.

ومن السُّنَّة حديث أبي هريرة ﷺ: «**ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بشيء فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شيء فَدَعوه**»(١)؛ فأمرهم بالإمساك عما لم يؤمروا، معللًا بأن سبب هلاك الأولين إنما كان بكثرة السؤال، ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية.

❑ الاختلاف في الكتاب العزيز على نوعين:

اختلاف في تنزيله، واختلاف في تأويله، وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض.

النوع الأول: الاختلاف في تنزيله، مثاله: اختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هذا الكلام حصل بقدرة الله ومشيئته، لكنه مخلوق في غيره، لم يقم به؛ وهم الجهمية والمعتزلة، وطائفة قالت: بل هو صفة له، قائمة بذاته، ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وهم الكلابية، وكل من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، **ومذهب أهل السُّنَّة** مأخوذ من الحق الذي مع كل من الطائفتين، وهو: أن كلام الله صفة قائمة بذاته، ليس بمخلوق، وهو حاصل بقدرته ومشيئته.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) واللفظ لمسلم من حديث أبي هريرة ﷺ.

النوع الثاني: الاختلاف في تأويله؛ ويكون في الأصول، ويكون في المسائل الفقهية؛ كالاختلاف في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]، هل المراد بها تطهير النفس أو زكاة المال؟

ويكون في الأصول كاختلافهم في نصوص القدر؛ كحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان من شدة الغضب، فقال: «**أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ أَن تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ**»(١).

ومن الاختلاف في تأويله»: اختلاف الأئمة في معنى (الأقراء)، هل هي الحيض أو الأطهار، وهذا ليس ضربًا لكتاب الله بعضه ببعض.

وأما اختلاف أهل البدع: فهو اختلاف في تأويله؛ حيث يؤمنون ببعضه دون بعض؛ ويقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، **وما يخالفه فلهم فيه طريقان**:

أحدهما: أن يتأوَّله تأويلًا يحرفون به الكلم عن مواضعه.

الثاني: أن يقولوا هذا متشابه لا يفهمه أحد، ويُجحد ما أنزل الله من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك؛ إذ الإيمان باللفظ بدون معنى هو من جنس

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٥)، وأحمد (٢/ ١٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

قال السندي في «الحاشية على ابن ماجه» (١/ ٧٦) في «الزوائد»: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. **قلت**: هذا مبني على عدم الاعتبار بالتكلم في رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإلا فالكلام فيها مشهور، وبالغ بعضهم حتى عدوا هذا الإسناد مطلقًا في الموضوعات، فلذلك ما خرج صاحبا الصحيحين في الصحيحين شيئًا بهذا الإسناد فلو قال: إسناد حسن؛ كان أحسن. والمتن قد أخرجه الترمذي من رواية أبي هريرة. اهـ.
وصححه الألباني في «تخريج الطحاوية» (ص٥٨٤ ـ ط: السابعة).

وأخرجه الترمذي (٢١٣٣) من طريق صالح المري، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمر وجهه، حتى كأنما فقىء في وجنتيه الرمان، فقال: **أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلتُ إليكم، إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تتنازعوا فيه**».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن عمر، وعائشة، وأنس، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها. اهـ.

إيمان أهل الكتاب.

وجه الاستدلال: قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجُمُعة: ٥]؛ يعني: في عدم الفهم والعمل، أو بعدم العمل فقط، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]؛ أي: إلا تلاوةً من غير فهم معناه، ولا يشارك أهل البدع في هذا المؤمن الذي عمل بما فهم من القرآن، ووكّل علم ما اشتبه عليه إلى الله؛ لأنه ما نفى أن يفهمه العالِم، ولأنه امتثل ما أمر به النبي ﷺ بقوله: «**فَمَا عَرفْتُمْ فَاعْمَلُوا، بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالمِه**»(١).

* * *

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٠٩٣) مختصرًا، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٩)، وابن حبان (٧٤)، والخطيب (١١/ ٢٦)، وأبو يعلى (٦٠١٦)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٣١٣)، والديلمي (٦٨٠٦) من حديث أبي هريرة بلفظ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف، والمراء في القرآن كفر فما عرفتم منه فاعملوا به وما جهلتم منه فردُّوه إلى عالمه**»، ورجاله ثقات. وانظر: «الصحيحة» للألباني (١٥٢٢).

الدين عند الله الإسلام

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَدِينُ الله في الأرضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُو دينُ الإسْلَامِ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، **وقال تعالى:** ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

الشَّرح

دين الإسلام وسط بين الأديان، وبين الملل الأخرى، وهو عام لكل زمان ومكان، والدليل:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

٢ ـ قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

٣ ـ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٤ ـ ما في «الصحيح» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ**»(١).

فدين الإسلام واحد، ودين الأنبياء واحد، فدين الإسلام هو دين آدم، وهو دين نوح، وهود، وصالح، وشعيب، وإبراهيم، ولوط، وموسى، وعيسى، ومحمد، وجميع الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

والمراد بدين الله ـ الذي هو عام في كل زمان ومكان ـ: معناهُ العام الشامل لجميع أديان الأنبياء، وذلك راجع لأصول العبادات، فدين الإسلام هو دين الأنبياء جميعًا؛ لأن أصوله واحدة؛ وهو توحيد الله في أفعاله وفي أفعال العباد،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٣) واللفظ له، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والإيمان به ـ سبحانه ـ بأسمائه وصفاته ونفي الشرك والبدع عنه.

فالأنبياء كلهم اتفقوا في أصول العبادات؛ أي: في توحيد الله في: ألوهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته والإيمان بالأنبياء وتعظيم الأنبياء وتعظيم الأوامر والنواهي، هذا هو دين الإسلام.

أما دين الإسلام بمعناه الخاص، فهو خاص بما جاء به محمد ﷺ من الشريعة، فإذا اختلفت الفروع، فالأنبياء دينهم واحد، كما قال النبي ﷺ: **«الأنبياءُ إخوة لِعَلَّات أمهاتهم شتَّى ودينهم واحد»**(١).

فالشرائع تختلف، فكل شريعة تختلف عن الأخرى في الحلال والحرام كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، ففي شريعة آدم يجوز للإنسان أن يتزوج أخته التي جاءت في بطن غير البطن الذي جاءت فيه أخته التي تحرم عليه؛ لأن حواء كانت تأتي بذكر وأنثى، فأخته التي جاءت معه في بطن واحدة؛ هذه حرام عليه، لكن أخته التي في بطن سابقٍ أو لاحقٍ؛ حلالٌ له؛ حتى تكاثر الناس، ثم بعد ذلك: حرّم زواج الأخت، ومن الأمثلة كذلك: ما كان في شريعة يعقوب من جواز الجمع بين الأختين وفي شريعتنا لا يجوز.

الخلاصة:

أن دين الإسلام بمعناه العام هو: توحيد الله والنهي عن الشرك وتعظيم الأوامر، **وبمعناه الخاص** هو: ما جاء به محمد ﷺ من الشريعة، فمعنى تنوع الشرائع؛ أن تفاصيل الدين من التكاليف ومن الأوامر والنواهي تختلف من شريعة لأخرى، كالاختلاف في بعض الواجبات أو المحرمات، ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

❐ أصل هذا الدين وسنده وفروعه:

الدين هو ما شرعه الله تعالى لعباده على ألسنة الرسل؛ **وأصل هذا الدين وفروعه**: روايته عن الرسل بالوحي، ولا يكون بالعقل؛ فدينُ الإسلام، وسهولة

(١) سبق تخريجه قبل قليل.

تعلمه، وإمكان الدخول فيه بأقصر زمان ظاهرٌ غاية الظهور؛ يمكن لكل صغير، وكبير، وفصيح، وأعجمي، وذكي، وبليد، أن يدخل فيه بأقصر زمان.

ودليل ذلك: ١ ـ قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

٢ ـ وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧].

٣ ـ قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**إن هذا الدين يسر**»(١).

٤ ـ وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**بُعِثْتُ بِالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ**»(٢).

٥ ـ وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**قَدْ تركْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٦)، والطبراني (٧٨٦٨) من حديث أبي أمامة ولفظه: «**إني لم أبعث باليهودية، ولا بالنصرانية، ولكن بعثت بالحنيفية السمحة، والذي نفسي بيده لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها، ولمقام أحدكم في الصف خير من صلاته ستين سنة**».
قال الهيثمي (٥/ ٢٧٩): فيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف.
وبوَّب الإمام البخاري في «صحيحه» (باب: الدين يسر وقول النبي ﷺ: «**أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة**»).
قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ٩٤): وصله في كتاب «الأدب المفرد» وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس وإسناده حسن. اهـ. وحسنه أيضًا الألباني في «الصحيحة» (٨٨١)، لشواهده.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، والحاكم من طريق الإمام أحمد في «مستدركه» (١/ ١٧٥) من طريق عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، وعبد الرحمٰن بن عمرو السلمي فيه كلام يسير، ومع ذلك لم ينفرد بالحديث عن العرباض، قال الحاكم: «وقد تابع عبد الرحمٰن بن عمرو على روايته عن العرباض بن سارية ثلاثة من الثقات الأثبات من أئمة أهل الشام، منهم: حجر بن حجر الكلاعي، ويحيى بن أبي المطاع القرشي، ومعبد بن عبد الله بن هشام القرشي، وذكر إسناد كل راوٍ، ثم قال: وليس الطريق إليه من شرط هذا الكتاب فتركته، وقد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدَّى إليه اجتهادي، وكتب فيه كما قال إمام أئمة الحديث شعبة في حديث عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر: لما طلبه بالبصرة، والكوفة، والمدينة، ومكة، ثم عاد الحديث إلى شهر بن حوشب فتركه، ثم قال شعبة: لأن يصح لي مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب إلي من والدي وولدي والناس أجمعين، وقد صح هذا الحديث والحمد لله، وصلَّى الله على محمد وآله أجمعين». اهـ.

٦ ـ وكان الوفدُ الوافدُ إلى رسول اللهِ ﷺ يتعلم الدين، ثم يولي في وقته، فالدين يتعلمه الإنسان في أقصر وقت؛ يتشهد شهادةَ الحق فيشهد لله بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة؛ فيدخل في الإسلام ويلتزم أحكامه، فيدخل الإنسان في هذا الدين في أقصر وقت ـ في لحظة ـ كما أنه يخرج من الدين بأقصر زمان، **وذلك لأسباب كثيرة منها:**

إنكار كلمة من القرآن، ككلمة التوحيد، أو تكذيب الله، أو رسوله، أو لما جاء به الله ورسوله، أو معارضته لله، أو لرسوله، أو لما جاء به الله، أو رسوله، أو ارتياب في قول الله، أو قول رسوله، أو كذب على رسوله، أو رد لما أنزل الله، أو لما جاء به رسوله، أو شك فيما نفاه الله عنه، فيخرج من الإسلام في كل ذلك في أقصر زمان **والحاصل**: أنه كما يدخل فيه في أقصر زمان فكذلك: يخرج منه في أقصر زمان.

❐ الحكمة في اختلاف تعليم النَّبي ﷺ للناس:

الحكمة في اختلاف تعليم النبي للناس في بعض الألفاظ: مراعاة الأحوال؛ أي: مراعاة حال من يتعلم، فإن كان الشخص الذي يأتي إلى النبي ﷺ بعيدَ الوطن، كضمام بن ثعلبة النجدي، ووفد عبد القيس: علَّمهم ما لا يسعهم جهله، ويرسل إليهم من يفقههم فيما يحتاجون إليه، مع علمه بأن دينه ﷺ سينتشر في الآفاق.

وأمَّا من كان منهم قريب الوطن، فيمكنه الإتيان كل وقت؛ بحيث يتعلم على التدريج، فإذا علم منه أنه عرف ما لا بد منه؛ أجابه بحسب حاله وحاجته، على ما تدل قرينةُ حالِ السائل، كقوله: «**قُلْ آمَنْتُ بِاللهِ ثُمَّ اسْتَقِمْ**»(١)، فقد كان النبي ﷺ يخاطبهم بحسب حالهم، فمن كان عاقًّا لوالديه ـ مثلًا ـ: أوصاه ببر الوالدين، ومن كان يكذب في الحديث: أجابه بصدق الحديث، وهكذا.

(١) أخرجه مسلم (٣٨) من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رضي الله عنه.

دين الإسلام بين الغلوّ والتقصير

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَهُوَ بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ)

الشَّرح

بيان ذلك: كغلو النصارى في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ حتى جعلوه إلٰهًا، وقالوا: ابن الله، فهذا الغلو قابلهم اليهود فَجَفَوا وقصروا، حتى قالوا: إن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ابن زنا ـ والعياذ بالله ـ؛ ودينُ الإسلام وسط؛ فيقول: هو عبد الله ورسوله.

ومثال ذلك أيضًا: شخص يغلو في العبادة، ويرهق نفسه في فعل النوافل، وآخر يفرط في العبادة، ويضيعها فلا يصوم لله ولا يصلِّي، **فدين الإسلام وسط، وهو: الإتيان بالعبادة، كما أمر الله؛ من غير إفراط ولا تفريط.**

والأدلة على تحريم الغلوِّ من الكتاب كثيرةٌ؛ منها:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

٢ ـ وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

٣ ـ حديث الرهط الذين سألوا عن عبادة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السر، فتقالُّوها، فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: أقوم ولا أنام، فلما بلغ ذلك النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنكر عليهم، وقال: «**لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»(١).

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) واللفظ له، ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

دين الإسلام بين التشبيه والتعطيل

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ)

الشَّرْح

بيان ذلك: المشبهة - ويتزعمهم داود الجواربي وجماعته، وهشام بن الحكم الكندي، وهشام بن سالم الجواليقي -، وهم من غلوا في التشبيه قالوا: سمع الله كسمعنا، وبصره كبصرنا، حتى قالوا: اشتكت عيناه فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه[1] - والعياذ بالله -.

وقابلهم المعطلة من المعتزلة والجهمية الذين بالغوا في التنزيه؛ فعطلوا الله من صفاته وأسمائه، فنفت المعتزلة الصفات، ونفت الجهمية الأسماء والصفات.

والحق الوسط مذهب أهل السُّنَّة وهو: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تشبيه كما تقول المشبهة، ومن غير تعطيل كما تقول المعطلة؛ بل هو إثبات من غير غلو وتنزيه من غير غلو، إثبات بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل، ومما يدل لذلك قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، رد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ردٌّ على المعطلة.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٠٢).

دين الإسلام بين الجبر والقدر

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ)

الشَّرْح

الجبرية يقولون: إن العبد مجبور على أفعاله وأقواله، وهي بمنزلة حركات المرتعش، وحركات الأشجار بالرياح، وهذا قول الجهم بن صفوان وأتباعه.

وأمَّا القدرية، فقالوا: إن أفعال العبد مخلوقة له، وإن الله لم يقدرها ولم يُرِدْها.

والحق الوسط هو مذهب أهل السُّنَّة الذين قالوا: إن الأفعال هي فعل العبد وكسبه، وهي خلق الله تعالى؛ **فالذي ينسب إلى الله**: الخلق والإيجاد، **والذي ينسب إلى العبد**: الكسب والاختيار والمباشرة.

دين الإسلام بين الأمن واليأس

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ)

الشَّرْح

الأمن من مكر الله هو: عدم الخوف من الله، ومن عقوبته، فيسترسل في المعاصي، ويأمن مغبتها وإثمها وشرها.

واليأس من روح الله هو: القنوط من رحمة الله، وإساءة الظن بالله؛ فهو لا يرجو ثواب الله ومغفرته ورحمته، بل هو يائس، قانط، متشائم، مسيء الظن بالله عَزَّ وَجَلَّ، ومثل هذا محكومٌ عليه بالكفر؛ فاليائس من رَوح الله؛ كافر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، فالآمن من مكر الله خاسرٌ خسرانَ كُفْرٍ، قال الله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

والحق والوسط هو: أن يكون العبد خائفًا من عذاب الله، راجيًا رحمته؛ فإن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للطائر، في سيره لِلَّه ـ تعالى ـ والدار الآخرة.

معتقد أهل السُّنَّة ما دلَّت عليه النصوص ظاهرًا وباطنًا

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَهَذَا دِينُنا واعْتِقَادُنا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا)

الشَّرْح

أي: هذا ديننا واعتقادنا، قد جلَّيْنَاهُ، ووضَّحناهُ في هذه العقيدة المختصرة؛ ليس فيه ظاهر يخالف الباطن، ولا باطن يخالف الظاهر، كما تقولُهُ الباطنيةُ الزَّاعمون أن للنصوص بَوَاطِنَ تخالفُ ظواهره.

فمثلًا: الباطنية يقولون: الصلوات الخمس، لها باطن ولها ظاهر؛ فظاهرها الصلوات الخمس التي يصليها الناس، وباطنها: تعداد أسماء خمسة من أئمتهم كالحسن، والحسين، وعلي، وفاطمة، والصيام له ظاهر: وهو ما يصومه عامة الناس، ولكن صيام الخاصة معناه: كتمان سر المشايخ، والحج له باطن وظاهر، فظاهره: حج الناس إلى بيت الله الحرام، وباطنه: الحج إلى قبور المشايخ.

أما نحن ـ أهل السُّنَّة ـ فليس عندنا باطن يخالف الظاهر؛ فالظاهر يوافق الباطن، والباطن يوافق الظاهر؛ هذا ديننا واعتقادنا.

البراءة ممن يخالف العقيدة الصحيحة

قَالَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَنَحْنُ بُرَآءُ إلى الله مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإيمانِ، ويَخْتِمَ لَنا بِهِ)

الشَّرْح

من خالف كل ما قررناه في هذه العقيدة الطحاوية، فإنَّا نبرأ إلى الله منه فلا نعتقده ولا نعمل به، مع ما سبق من التنبيه على مسائل غلط فيها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، مثل قوله في الإيمان (والناس في أصله سواء).

نسأل الله أن يعصمنا من الفتن والضلال، ونسأل الله أن يثبتنا على دينه، وأن يجنبنا الأهواء والبدع والأهواء المردية المضلة.

أمثلة للمذاهب الرَّدِيَّة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ المشبِّهَةِ، والمعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّة وَغَيْرِهم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّة والجَمَاعَةِ، وَحَالَفُوا الضَّلالَةَ، وَنحْنُ مِنْهُم بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وأَرْدِيَاءُ)

الشَّرح

هذه خمس طوائف، ونسأل الله أن يعصمنا من طريقتهم، **وهم**:

المشبهة والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية.

المُشَبِّهَة

المشبهة: هم الذين شبّهوا الله تعالى بالخلق في صفاته.

ورؤوس المشبهة هم: داود الجواربي، وهشام بن الحكم الكندي، وهشام بن سالم الجواليقي، **وكان وقتهم في منتصف المائة الثالثة**.

وتشبيه المشبهة عكس تشبيه النصارى، فإن النصارى شبهوا المخلوق وهو عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالخالق وجعلوه إلٰهًا، والمشبهة شبهوا الخالق بالمخلوق فانتقصوا الخالق وجعلوه مثل المخلوق، يقول أحدهم: لله يد كيدي، وسمع كسمعي، وبصر كبصري، واستواء كاستوائي.

❖ ❖ ❖

المعْتَزِلَة

أما المعتزلة فرؤوسهم: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما.

سُمُّوا المعتزلة؛ لأنهم اعتزلوا الجماعة من بعد موت الحسن البصري، أو لاعتزال شيخهم واصل بن عطاء مجلسَ الحسن البصري؛ فكانوا يجلسون معتزلين وقتهم، وكان ذلك في أوائل المائة الثانية.

والذي وضع أصول الاعتزال وأسسه هو: واصل بن عطاء.

وتابعه عمرو بن عُبيد، تلميذ الحسن البصري.

والذي شرحه ووضحه هو: أبو هُذيل العَلَّاف شيخ المعتزلة، فهو مجدد المذهب والمُفَرِّع له، حيث صنَّف لهم كتابين، وبيَّن مذهبهم وبناه على الأصول الخمسة، وكان ذلك في زمن هارون الرشيد.

* أصول المعتزلة والمعاني التي ستروها تحت كل أصل والرد عليها:

بنى مَذْهَبَهُم أبو هذيل العَلَّاف على خمسة أصول، وهي: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكل أصل ستروا تحته معنًى باطلًا:

ـ الأصل الأول: **العدل**: ستروا تحته: نفيَ القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر، ولا يقضي به؛ إذ لو خلقه فيهم، ثم عذبهم عليه لكان ذلك جورًا، والله عادل لا يجور.

الرد عليهم: نقول: يلزمكم على هذا الأصل الفاسد، أن الله يكون في مُلْكه ما لا يريد، ويريد الشيء ولا يكون، ولازمه: وَصْفُ الله بالعجز ـ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا ـ.

ـ الأصل الثاني: **التوحيد**: ستروا تحته: نفي الصفات والقول بخلق القرآن، هذا معنى التوحيد عندهم، نَفْيُ الصفات والقول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق؛ للزم تعدد القدماء.

الرد عليهم: نقول: يلزمكم على هذا القول الفاسد أحد أمرين:

الأول: نفي بقية الصفات عن الله؛ كالعلم والقدرة وسائر صفاته، والقول

بأنها مخلوقة فتلزمهم الشناعة والزور حيث نفوا ما أثبته الله لنفسه في القرآن.

الثاني: التناقض، ونفي صفة الكلام، وجعلها مخلوقة، وإثبات بقية الصفات.

ـ الأصل الثالث: **إنفاذ الوعيد**: وقد ستروا تحته القول بخلود أهل الكبائر في النار.

ـ الأصل الرابع: **المنزلة بين المنزلتين**: وقد ستروا تحته القول بأن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر؛ فكان في منزلةٍ بين الإيمان والكفر.

الرد عليهم: في الأصلين الآخرين؛ بحديث الشفاعة: «**أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»(١)؛ فهذا الحديث يدل على أمرين:

الأول: أنَّ معهم إيمانًا؛ ففيه رد على الأصل الأخير، وهو قولهم بخروجهم من الإيمان بالمعصية.

الثاني: أنهم أخرجوا من النار، ففيه رد على الأصل الثالث، وهو: قولهم بخلود العصاة في النار، كما يُرَدُّ عليهم بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨].

ـ الأصل الخامس: **الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر**:

فالأمر بالمعروف: ستروا تحته: القول بأنه يجب عليهم أن يأمروا غيرهم ويلزموه بما وصلوا إليه باجتهادهم في الأمور النظرية الاجتهادية.

الرد عليهم: بحديث: «**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُم العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**»(٢)؛ فاختلف الصحابة في اجتهادهم في فهم مراد الرسول ﷺ، فصلى بعضهم العصر في الطريق قبل الوصول، وقالوا: إن الرسول أراد الحث على الإسراع، وقد فعلنا، وصلَّى بعضُهم بعد الوصول وخروج الوقت، فلم يعنف النبيُّ ﷺ أحدَ الفريقين؛ لأنها أمور نظرية؛ يشتبه أمرها.

وأما النهي عن المنكر: فستروا تحته جواز الخروج على الأئمة بالقتال؛ إذا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سبق تخريجه قبل قليل.

جاروا وظلموا.

والرد عليهم: بحديث عوف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**، قَال: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: **لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**»(١) أخرجه مسلم.

* **والمعتزلة مشبهة في الأفعال، معطلة في الصفات**؛ فهم قاسوا أفعال الله على أفعال العباد، وجعلوا ما يحسن من العباد، يحسن منه تعالى، وما يقبح من العباد يقبح منه، وقالوا: يجب على الله أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا؛ بمقتضى ذلك القياس الفاسد؛ فالعباد خالقون لأفعالهم؛ إذ يقبح منه أن يخلقها، ثم يعذبهم عليها.

الرد عليهم: إن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك، لَعُدَّ إما مستحسنًا للقبيح، وإما عاجزًا، فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه على أفعال عباده، لو كان العبادُ خالقين لأفعالهم؛ للزم عليه أن يكون الله مستحسنًا للقبيح من أفعالهم، أو عاجزًا، وكلاهما محال على الله.

فالأصل الأول والثاني عند المُعْتزلة: من الأصول العقلية، **والثلاثة الأخيرة**: أصول شرعية.

فالأصل الأول والثاني وهما: العدل والتوحيد؛ من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلا بعدها؛ لأنها عُرفت قبل الشريعة بالعقل؛ ولذا يقولون: لا حاجة للشريعة أو الكتاب والسُّنَّة في أصل التوحيد والعدل، والشريعة إنما جاءت مطمئنة موضحة وموافقة لما جاء به العقل، وأما العقل: فهو كافٍ في المطلوب!! وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية، فإنما يذكرونها لِلاعْتِضَادِ لا للاعتماد عليها؛ ولذلك قالوا: القرآن والحديث بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب، وبمنزلة المدد اللاحق بعسكرٍ مستغنٍ عنه، وبمنزلة من يتبع هواه، واتفق أن الشرع ما يهواه!

الرد عليهم: بقوله ﷺ «**الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى**»، والعمل

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

يتبع قصد صاحبه وإرادته، وصلاح العمل متوقف على صلاح النية، وصلاح النية متوقف على العلم بالله والتصديق به، فلا يثاب الإنسان على ما وافق فيه الحق، بدون نية، إذا كان تابعًا لهواه، ويعاقب على ما تركه من الحق، إذا كان متبعًا لهواه.

❖ ❖ ❖

الجَهْمِيَّة

الذي أسس عقيدة نفي الصفات والأسماء هو: الجعد بن درهم.

وقتله: خالد بن عبدالله القسري أميرُ العراق والمَشْرِقِ بواسط؛ ضَحَّى به يوم الأضحى.

وسبب قتله: أنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، **وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه من التابعين.**

ثم إنَّ الذي أظهر مقالةَ الجعد بعده، هو: الجهم بن صفوان، الذي اتّصل بالجعد.

وسبب ضلال الجهم: مناظرته قومًا من المشركين يقال لهم: السُمّنية من فلاسفة الهند، وهم الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، وبعد مناظرته لهم نفى الصفات، وشككوه في الله، وقالوا له: إلٰهك هذا الذي تعبد، هل تراه بعينيْكَ؟ قال: لا، قالوا: فهل تسمعه بأُذنك؟ قال: لا، قالوا: فهل تشمه بأنفك؟ قال: لا، قالوا: فهل تذوقه بلسانك؟ قال: لا، قالوا له: فهل تحسه بيدك؟ قال: لا، قالوا: إذن هو معدوم.

فشك في ربه، وترك الصلاة أربعين يومًا، ثم بعد الأربعين نقش الشيطان في ذهنه أن الله موجود وجودًا ذهنيًا، فأثبت وجودًا لله في الذهن، وسلبَ عنه جميع الأسماء والصفات ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ فَنُسِبتْ الجهمية لأجل ذلك إلى الجهم؛ لأنه هو الذي أظهر المذهب، ونشره ودافع عنه والذي قتله هو سَلْمُ بنُ أَحْوَز أمير خراسان: آخر ولاة بني أمية، بعد أن فشت مقالته في الناس.

ثم تقلد نفي الصفات بعد الجهم: المعتزلة، ولكن الجهم أوغل في التعطيل منهم؛ لأنه ينكر الأسماء والصفات، وهم لا ينكرون الأسماء، بل ينكرون

الصفات فقط.

❒ **العقائد التي اشتهر بها الجهم: اشتهر بأربع عقائد خبيثة:**

العقيدة الأولى: عقيدة نفي الصفات، وورثها عنه المعتزلة.

العقيدة الثانية: عقيدة الجبر، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز، وورثها عنه الجبرية.

العقيدة الثالثة: عقيدة الإرجاء، وأن الإيمان هو: معرفة الرب بالقلب، والكفر هو: جهل الرب بالقلب، وورثها عنه المرجئة.

العقيدة الرابعة: القول بفناء الجنة والنار.

اشتهار مقالة الجهمية:

اشتهرت مقالة الجهمية حين امتُحن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من علماء السُّنَّة، في فتنة القول بخلق القرآن، وذلك في إمارة المأمون وخلافته، فإنهم قووا وكثروا، فأقام بخراسان مدة واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمان عشرة ومائتين بسبب بشر بن غياث المرادي وطبقته.

سند مذهب الجهم:

أصل مذهب الجهم مأخوذ عن المشركين والصابئة واليهود، إذ إن الجهم أخذ عن الجعد بن درهم، والجعد كان قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حران، وأخذ شيئًا من بعض اليهود المحرفين لدينهم المتصلين بلبيد، فأخذ الجعد[1]، عن

(١) قال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٤/ ١٣): أخذ جعد عن أبان بن سمعان، وأخذ أبان من طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، اليهودي الذي سحر النبي ﷺ، وأخذ طالوت من لبيد، وكان لبيد يقول بخلق التوراة.

وأول من صنف في ذلك طالوت، وكان زنديقًا، وأفشى الزندقة، وقال علي بن القاسم الخوافي:

أبينوا أين جعد أين جهم ... ومن والاهم، لهم الثبور
كأن لم ينظم النظام قولًا ... ولم تسطر لجاحظهم سطور
وأين الملحد ابن أبي دؤاد ... لقد ضلوا وغرهم الغرور

قال ابن كثير في «البداية» (١٠/ ١٩): كان الجعد بن درهم من أهل الشام، وهو مُؤدِّبُ مروان الحمار، ولهذا يقال له: مروان الجعدي، فَنُسِبَ إليه، وهو شيخ الجهم بن صفوان =

أبان بن سمعان، وأبان أخذ عن طالوت، وطالوت أخذ عن خاله: لبيد بن أعصم اليهودي، الذي سحر النبي ﷺ[(١)]؛ فصار سند المذهب يتصل باليهود.

❐ نزاع العلماء في الجهمية:

هل هم من فرق الأمة الإسلامية أم لا؟

قد تنازع العلماء في الجهمية هل هم من الاثنتين والسبعين فرقة فيكونون من المبتدعة أم ليسوا منها فيكونون كفرةً، ومِنْ فِرَق الكفرة؟

قيل: منهم.

وقيل: ليسوا منهم.

وقيل: غلاةُ الجهمية كفرة، وغير الغلاة مبتدعة.

وذكر العلَّامة ابن القيم رحمه الله أنه كفَّر الجهميةَ خمسمائة عالم، فقال في الكافية الشافية:

ولَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُم خَمْسُونَ فِي ... عَشْرٍ مِن العُلَمَاءِ فِي البُلْدَانِ

وَاللالكائيُّ الإمَام حَكَاهُ عنهُم ... بَلْ قَدْ حَكَاه قَبْلَه الطَّبَرَانِي[(٢)]

❖ ❖ ❖

= الذي تُنسب إليه الطائفة الجهمية، الذين يقولون: إن الله في كل مكان بذاته ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ـ، وكان الجعد بن درهم قد تلقى هذا المذهب الخبيث عن رجل يقال له: أبان بن سمعان، وأخذه أبان، عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي.اهـ.

(١) قصته في البخاري (٣٢٦٨)، ومسلم (٢١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) «القصيدة النونية» (١/ ٣٣).

الجَبْرِيَّة(١)

الفرقة الرابعة: الجبرية، **أصل قول الجبرية ورئيسهم**؛ الجهم بن صفوان، وهو نظير واصل بن عطاء في الاعتزال.

ومذهبهم: أن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه، وهم عكس القدرية؛ نفاة القدر، **وإطلاق اسم القدرية عليهم**؛ لأنهم غلوا في إثبات القدر.

❖ ❖ ❖

القَدَرِيَّة(٢)

أول من تكلم بالقدر: معبد الجهني بالبصرة، وأخذ ذلك عنه غيلان الدمشقي، وكان ذلك في أواخر عهد الصحابة.

ومذهبهم: أن الله لم يُقَدِّر أفعالَ العباد، ولا شاءها بل العباد هم الخالقون لأفعالهم، والموجدون للكفر والمعاصي، والطاعات والإيمان.

---

(١) هم القائلون: بأن الله تعالى جبر الخلق على الإيمان، والكفر، والطاعة، وغير ذلك، وخلقها فيهم، فحصل ذلك من غير اكتساب منهم لذلك، ولا تسبب إليه، وإلى ذلك ذهب الجهم وأمثاله ـ كما سبق بيانه ـ، وعليه أيضًا قوم من الصوفية، فقالوا: العبد بين يدي الله تعالى كالميت بين يدي الغاسل، يقلبه كيف يشاء، وكالريشة في مهب الريح، فارتكبت هذه الطائفة ـ بهذا الاعتقاد ـ المعاصي، واستحلوا وأمنوا من العقاب عليها، وقالوا: إن الله تعالى لا يعاقب على ما خلق، ورفضوا الطاعات وأهملوها، وقالوا: إن الله تعالى لم يخلقها فينا، ولو خلقها فينا لكانت لازمة.

وأهل السُّنَّة والجماعة يفرِّقون بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، ويفرقون بين خلق الشيء والرضا به؛ ولهذا صنف البخاري رحمه الله كتابه «خلق أفعال العباد»، وهناك جبرية متوسطة: وهي التي تثبت للعبد قدرة، ولكنها غير مؤثرة أصلًا. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٧٢)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (٦٨)، و«منهاج السُّنَّة» (١/ ٣٥٨)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٨/ ١١٨ ـ ١١٩، ١٢٨)، (١٣/ ٢٢٨)، و«الخطط» للمقريزي (٢/ ٣٤٩)، و«البرهان» (٤٢ ـ ٤٣)، و«كشاف اصطلاحات الفنون» وغيرها.

(٢) هم القائلون: بأنه لا قدر، وأن الله تعالى لم يُقَدِّر الشَّرَ، وأن العبد يخلق فعل نفسه، وأن الله تعالى لم يشأ ما يقع من العبد، وبعض هذه الطائفة قد نفى علم الله السابق على وجود الأشياء.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦ ـ ٣٧): «وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله، والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنوا أن ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنوا أنه إذا كان كذلك=

والأحاديث الواردة في ذمهم كثيرة؛ منها: حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ**»(١).

التحقيق في أحاديث ذم القدرية والفرق بينها وبين الأحاديث في ذم الخوارج:

الصحيح أن الأحاديث التي هي في ذم القدرية كلها موقوفة، بخلاف الأحاديث الواردة في ذم الخوارج، فإن فيها في الصحيح وحده عشرة أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها.

والقدرية يشبهون بالمجوس؛ لأن كُلًّا من الطائفتين قالت بتعدد الخالق، ولكن قول القدرية أردأ وأسوأ من قول المجوس؛ فإن المجوس اعتقدوا وجودَ خَالِقَين: واحد للشر، وآخر للخير، والقدرية اعتقدوا وجود خَالِقِيْن؛ أي: بعدد من يُوجِدُ فِعْلَهُ باختياره.

❖ ❖ ❖

= لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي؛ لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنوا أيضًا أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السابق الصحابة أنكروا إنكارًا عظيمًا وتبرؤوا منه».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم كثر الخوض في القدر، وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام وبعضه في المدينة، فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق، وبالكتاب المتقدم، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد، فصاروا في ذلك حزبين: النفاة: ويقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة، وهو لم يُرد إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئًا من أفعال العباد، وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل: الجهم بن صفوان وأمثاله...».

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، ومن طريقه الحاكم (١/ ٨٥) وقال: «هذا صحيح على شرط الشيخين، إن صحَّ سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه» قال: «وقال الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب» فذكره. والحديث فيه انقطاع بين الراوي عن ابن عمر، وهو أبو حازم سلمة بن دينار وبين ابن عمر، فإنه لم يسمع منه، وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧٥): هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ. اهـ. وقد ورد بنحوه من حديث جابر، وحذيفة، وأبي هريرة، وقد صححه الألباني في «ظلال الجنة» (٣٢٨، ٣٢٩)، و(٣٣٨، ٣٣٩)، و(٣٤٢).

❒ سبب ضلال هذه الفرق ومنشأ حدوث هذه البدع:

منشأ حدوث هذه البدع المتقابلة أنها حدثت من الفتن المفرقة للأمة، كما ذكر البخاري في «صحيحه» عن سعيد بن المسيب قال: «وَقَعَت الْفِتْنَةُ الْأُولَى يَعْنِي مَقْتَلَ عُثْمَانَ، فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الثَّانِيَةُ؛ يَعْنِي الْحَرَّةَ فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَةِ أَحَدًا، ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ، فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاخٌ»[(١)].

زمن ضلال هذه الفرق:

الخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولى، **والقدرية والمرجئة** في الفتنة الثانية، **والجهمية ونحوهم** بعد الفتنة الثالثة.

صلة الفرق في ضلالهم:

صار هؤلاء المبتدعة **يقابلون البدعة بالبدعة**؛ فالشيعة غلوا في علي، والخوارج كفَّروه، والمعتزلة غلوا في الوعيد حتى خلَّدوا بعضَ المؤمنين في النار، والمرجئة غلوا في الوعد حتى نفوا بعض الوعيد، والمشبهة غلوا في الإثبات حتى وقعوا في التشبيه، والجهمية والمعتزلة غلوا في التنزيه حتى نفوا صفات الله تعالى، أو صفاته وأسمائه.

وسبب ضلال هذه الفرق:

عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتِّباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]؛ فلما عدلوا عن الصراط المستقيم، أحاطت بهم الفتن، فنشأت هذه الآراء المتضاربة.

والعبد مضطر إلى سؤال الله الهداية؛ فاضطراره إلى سؤال الهداية فوق كل

---

(١) أخرجه البخاري في «المغازي» (٤٠٢٤) تعليقًا، وقال الحافظ: إنَّه لم يقع له هذا الأثر من طريق الليث، ولكن وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أحمد بن حنبل «عن يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري» نحوه.اهـ. وانظر: «تغليق التعليق» (٤/١٠٥). قال الحافظ: «قال ابن سيده: الطباخ؛ القوّة».

ضرورة، ولهذا شرع الله في الصلاة قراءتهم للفاتحة في كل ركعة؛ لاحتياج العبد إلى هذا الدعاء العظيم، بالقدر المشتمل على أشرف المطالب وأجلِّها، فأمرنا أن نقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

تشبيه من انحرف من العلماء ومن العباد:

قال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء؛ ففيه شبه من اليهود، ولهذا تجد أكثر المنحرفين: من أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم، فيهم شبه من اليهود، حتى أن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود، ويرجحونهم على النصارى.

ومن انحرف من العُبَّادِ ففيه شَبَهٌ من النصارى؛ ولهذا تجد أكثر المنحرفين من العُبَّاد من المتصوفة ونحوهم، فيه شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك، ولهذا نرى شيوخ الصوفية ومن انحرف من العُبَّاد عمومًا يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أرباب الكلام، يعيبون طريقة العُبَّاد والصوفية، ويصنفون في ذم السماع والوجد، وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها الصوفية.

❐ طريقة فرق الضلال في الوحي[١]:

فِرَقُ الضلال المنحرفون لهم طريقتان في الوحي، وهو ما أنزله الله على رسوله مِن القرآن والسُّنَّة، وكل طريقة لها أفرع.

الطريقة الأولى: طريقة التبديل.

الطريقة الثانية: طريقة التجهيل.

وأهل التبديل نوعان:

ـ **النوع الأول**: أهل الوهم والتخييل:

وأهل الوهم والتخييل هم المتفلسفة، ومن سلك سبيلهم، من متكلم، ومتصوف، ومتفقه.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣١)، و«درء التعارض» (١/ ٨ ـ ١٧).

ومذهبهم في الله واليوم الآخر: أنَّ ما ذكره الرسولُ ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، إنما هو تخيّل للحقائق؛ لينتفع الجمهور به؛ لا أنه بيَّن به الحقَّ، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح به الحق، وإنما هو خيالٌ قاله للناس حتى ينتفعوا، وحتى يتعايش الناس، ولا يعتدي بعضهم على بعض، **وهم طائفتان**:

الطائفة الأولى: يقولون: إن الرسل لم يعلموا الحقائق على ما هي عليه، واعتقدوا خلاف الحقائق، وإنَّ من المتفلسفة الإلٰهية من عَلِمَها، وكذلك من الأشخاص ـ الذين يسمونهم الأولياء ـ من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية ـ باطنية الشيعة وباطنية الصوفية ـ.

الطائفة الثانية: يقولون: إن الرسل بيَّنوا للناس النصوص، من العبادات، واليوم الآخر، والجنة، والنار؛ ليعملوا بها، ولا واقع لها، ولكنهم قصدوا إيهام الجمهور والتخييل عليهم بأن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيمًا محسوسًا؛ وعقابًا محسوسًا ليحملوهم على ما يصلح حالهم، وإن كان كذبًا، فهو كذبٌ لمصلحة الجمهور.

وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل؛ كالقانون الذي ذكره في رسالته (الأضحوية) **وخلاصة مذهبهم؛ يقولون**: إن الرسل يعرفون الحقائق. لكنهم مَوَّهُوا على الناس لمصلحتهم، أما الأعمال فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى. **ويقولون**: إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة، فهذه طريقة الباطنية الملاحدة الإسماعيلية، ونحوهم.

ـ **النوع الثاني**: أهلُ التحريف والتأويل:

خلاصة مذهبهم؛ يقولون: إن الأنبياء أتوا بنصوص ظاهرها باطل غير مراد، **والمقصود بها**: المعاني المجازية، فالأنبياء لم يبيِّنوها للناس، بل تركوها إلى العقول، فالرسول لم يقصد بها أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني لم يبينها لهم ولا دلَّهم عليها؛ لامتحانهم وليجتهدوا بعقولهم في صرفها عن مدلولها.

وهذا القول قولُ: المتكلمة، والجهمية، والمعتزلة، والكلابية، وغيرهم، في نصوص الصفات، ويقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بنصوص المعاد واليوم

الآخر، والصفات، ما هو في نفس الأمر حق، وأن الحق هو ما علموه بعقولهم، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات، ولهذا أكثرهم لا يجزمون بالتأويل بل يقولون: يجوز أن يراد كذا، وغاية ما معهم إنكار احتمال اللفظ.

الطريقة الثانية: طريقة التجهيل والتضليل:

سموا بذلك؛ لأنهم يُجَهِّلُون الرسل بالمعاني التي جاؤوا بها من عند الله، **ويقولون:** إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالُّون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء، **ويقولون:** يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبريل، ولا محمَّد، ولا غيره من الأنبياء، فضلًا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

ويقولون: إن محمدًا ﷺ كان يقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وهو لا يعرف معاني هذه الآيات، بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله، ويظنون أن هذه طريقة السلف وهذا مذهب الفلاسفة والباطنية وهم أخبث ممن مضى.

ويقولون: إن قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «**لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي**»(١) أن الرسول لا يعرف معنى كلمة «أغير»، وهم طائفتان:

الطائفة الأولى: يقولون: إن المراد بهذا خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ويقولون: نقطع بأن المعنى الحقيقي غير مراد، بل المراد خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد كما لا يعلم وقت الساعة.

وهؤلاء هم المفوضة الذين يفوضون معاني نصوص الصفات إلى الله.

الثانية: يقولون: بل تجري النصوص على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله؛ فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلًا يخالف ظاهرها، وقالوا مع هذا: إنها تحمل على ظاهرها.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤٦) و(٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم وحده (١٤٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ـ **ما تشترك فيه الطائفتان**: يشتركون في القول بأن الرسول لم يبيِّن المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة، أو متشابهة، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلًا، فهم مشتركون في أن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يأت بها على ما يوافق معقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات، فهم مشتركون في أن الرسول ﷺ لم يعلم معناها بل جهل معناها، أو جهَّلَها الأمة من غير أن يقصد؛ يعني: يعتقدون الجهل المركب.

وأما هاتان الطائفتان من أهل التجهيل والمجهلة، فيقولون: بل قصد الرسول من الناس أن يعلموا الجهل المركب، والاعتقادات الفاسدة، وهؤلاء مشهورون عند الأمة بالإلحاد والزندقة.

ثم انقسموا إلى فرقتين بعد اشتراكهما في المقالة السابقة، ومن هاتين الطائفتين ـ أهل التضليل وأهل التجهيل ـ من يقول: لم يعلم الرسول معانيها، ومنهم من يقول: علمها ولم يبينها، بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية، وعلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص.

وكل ذلك تضليل وضلال عن سواء السبيل، نسأل الله السلامة والعافية من هذه الأقوال الواهية المفضية بقائلها إلى الهاوية، ونسأله ﷻ أن يثبتنا على صراطه المستقيم حتى نلقاه وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب.

الفرق المعاصرة
الحَرَكَة القَاذْيَانِيَّة[١]

تنسب الطائفة القاديانية إلى مدينة قاديان بالهند، وأحيانًا يطلق عليهم اسم الأحمدية؛ لانتسابهم في مذهبهم إلى رجل اسمه غلام أحمد عبد النبي، وُلِدَ غلام أحمد سنة ألف ومائتين واثنين وخمسين هجرية، في مدينة قاديان وانكب منذ الصغر على دراسة القرآن والحديث والتعبد والتفكير في أمور الدين.

ثم بعد ذلك ادَّعى غلام أحمد أنه المسيح الموعود والمهدي الموعود في وقت واحد ويستند أتباعه في الإيمان به إلى ما ثبت في «صحيح مسلم»[٢] أن المهدي يظهر في شرقي منارة دمشق، وأن المسيح يصلي خلفه، مع قول النبي ﷺ: «**كَيفَ أَنتم إِذَا نزل ابنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وإمامكم منكم**»[٣]، ويقول: إن غلام أحمد وإن كان هنديًّا، إلا أنه إيراني الأصل هاجر أبوه إلى الهند منذ مئات السنين.

❐ رسالته إلى علماء الهند وغيرهم:

في سنة ألف وثلاثمائة وأربع وأربعين، وجه غلام أحمد رسالة إلى علماء الهند وغيرها من البلاد الإسلامية جاء فيها: «إن الله قد بعثني مجددًا على رأس هذه المائة، واختصني عبدًا لمصالح العامة، وأعطاني علومًا ومعارف تجب لإصلاح هذه الأمة، ووهب لي من لدنه علمًا حيًّا لإتمام الحجة على الكفرة الفجرة، وجعلني من المكلمين الملهمين وأكمل عليَّ نعمه، وأتم تفضله، وسمَّاني

---

(١) انظر: «الموسوعة الميسرة» (ص٤١٦).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (١٥٦) حديث جابر بن عبد الله.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

المسيح ابن مريم، بالفضل والرحمة، وقدَّر بيني وبينه تشابه الفطرة كالجوهرين من المادة الواحدة».

إلى أن قال: «ومن أجل آلائه أنه استودعني سره الذي يكشف للأولياء والروح الذي لا ينفق إلا في أهل الاصطفاء».

إلى أن قال: «ومن آلائه أنه خاطبني، وقال: أنت وجيه في حضرتي، اخترتك لنفسي، وقال: أنت مني بمنزلة لا يعلمها الخلق».

إلى أن قال: «أيها الكرام إن الفتن اشتدت والأرض فسدت، والمفاسد كثرت، وعلا في الأرض الحزب المنتصر».

إلى أن قال: «فكلمني وناداني، وقال: إني مرسلك إلى قوم مفسدين، وإني جاعلك للناس إمامًا».

إلى أن قال: «فلما أخبرت عن هذا قومي قامت علماؤهم لِلعْنِي ولومي وكفَّروني قبل أن يحيطوا بقولي ويزنوا حولي، وقالوا: دجال، وقال كبيرهم الذي أفتى وأغوى الناس ما أغرى: إن هؤلاء كفرة فجرة فلا يسلِّم عليهم أحد ولا يتبع جنازتهم، ولا يدفنون في مقابر المسلمين».

إلى أن قال: «وبعزة ربي وجلاله نفسي لست بكافر، ولا معتد من أقواله، ولا مرتد، ولا من الملحدين، بل جاءكم الحق فلا تُعرِضوا عن الحق كارهين.

وقد تقوى مذهبنا بتظاهر الأحاديث والفرقان، ثم بشهادة الأئمة وأهل العرفان، ثم بالعقل الذي هو مدار التكاليف الشرعية، ثم بالإلهام المتواتر اليقيني عن حضرة العزة، فكيف ترجع إلى الظن بعد اليقين».

إلى أن قال: «وقد تفردت بفضل الله بكشوف صادقة، ورؤيا صالحة، ومكالمات إلٰهية، وكلمات إلهامية، وعلوم نافعة، وزادني ربي بسطة في العلم والدين، وأرسلني مجددًا لهذه المائة وسمَّاني عيسى».

إلى أن قال: «وجعلني ربي عيسى بن مريم على طريق الموازاة الروحانية»... إلى أن قال: «اعلموا أن فضل الله معي، وأن روح الله ينطق في نفسي، فلا يعلم سري ودخيلة أمري إلَّا ربي، هو الذي أنزل علي، وجعلني من المنوَّرِين».

خلاصة الدعوى: ادَّعى غلام أحمد أنه المسيح الموعود بمعنى أنه جاء بقوة وروح عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ وادَّعى أنه هو النَّبيُّ الذي تنبأت بظهوره أغلب الديانات، وأن مهمته هي إطالة العلاقة بين الإنسان وخالقه، كما أنه جاء ليفسر القرآن وتعاليم الإسلام في ضوء الوحي الإلٰهي، فيما يطابق العصر الحاضر، وليكون هو نفسه مثالًا يبيِّن الحياة الإسلامية الكاملة وادَّعى أنه يستغني بالعلم اللدني عن الوحي، **وللقاديانية رئيس ديني يلقبونه**: بلقب: أمير المؤمنين، وخليفة المسيح الموعود، والمهدي المعضود.

انتشارها: انتشرت الدعوة القاديانية وصادفت نجاحًا في بعض الجهات الإفريقية، وأخذوا يبشرون بها في أوروبا، وأمريكا، وآسيا، وشيدوا بعض المساجد في إنجلترا، ولكنهم لم يجدوا من يقبل دعوتهم في البلاد العريقة في الإسلام كشمال إفريقية، ومصر، والجزيرة العربية، والسودان، والعراق، والشام، فقد قل نشاطهم الآن وضعفت حماستهم.

مذهب القاديانية في الجهاد: أنه كان فرضًا، ثم نسخ، وأنه بعث بعد محمَّد أحمد القادياني، وقبلته قاديان في الهند، ومذهب البهائية أنه بعث بعد محمَّد، البهاءُ، وأنه نزل عليه القرآن سَمَّاهُ (البهاء) وقبلتهم مدينة (عكا).

وكُلًّا من البهائية والقاديانية تزعم أن الجهاد كان فرضًا، ثم نُسخ، فالمحاربة بالجهاد عندهم خروج عن دين الإسلام، وعلى المسلمين أن ينضموا إلى دولة من الدول الكبرى لتحميهم، كما أن صلاة الجمعة نسخت، وكذا الحج؛ وذلك لأن كُلًّا منهما من أسباب قوة المسلمين، فقالوا بالنسخ؛ لأجل أن يخدِّروا أعصاب المسلمين؛ لئلَّا يكون فيهم القوة التي كانت في آبائهم وأجدادهم.

البَابِيَّة أَوْ البَهَائِيَّة(١)

تنسب البابية إلى مؤسس الديانة البابية، الذي سمَّى نفسه بالباب، وتُسمَّى: البهائية نسبة إلى خليفة الباب، وهو: علي حسن الملقب بالبهاء.

ومؤسس الديانة البهائية، هو: علي بن محمد رضا الشيرازي.

مولده ونشأته: وُلد علي بن محمد بن رضا الشيرازي بشيراز في إيران سنة ألف ومائتين وخمس وثلاثين، وكان أبوه محمد رضا الشيرازي ينتسب إلى بيت النبوَّة، وتوفي والده قبل أن يبلغ سن الفطام فكفله خاله علي الشيرازي الذي كان يشتغل بالتجارة، ولم يكن للغلام ميل إلى الدراسة إلا أنه تحت ضغط خاله تعلَّم قليلًا من اللغة العربية ومن النحو الفارسي، وقد أظهر براعة مدهشة في الخط فكان أعجوبة أهل عصره في هذا الفن.

ثم أشركه خاله معه في التجارة وانتقلا معًا إلى ميناء أبي شهر، وهو إذ ذاك في السابعة عشرة من عمره، وما لبث أن أظهر براعة في التجارة، فاستقل عن خاله وكسب شهرة تجارية، وكان إلى جانب اشتغاله بالتجارة، ينفق وقتًا طويلًا في دراسة العلوم الدينية والرياضيات، ثم اشتغل بالروحانيات، وأخذ يعمل على إذلال نفسه، فكان يسهر الليل، وفي النهار يقف تحت أشعة الشمس المحرقة، فاعتراه بسبب ذلك وجوم وذهول، وتأثرت قواه العقلية بسبب الخلوة وما فيها من العزلة.

ومن فرط السهر وإدمان الوقوف في مواجهة قرص الشمس، وتحمل حرارتها التي تبلغ في مدينة أبي شهر اثنين وأربعين درجة، لاحظ عليه خاله شذوذًا في تفكيره وداخله الشك فيما يصدر منه من أقواله وأفعاله، فنصحه مرةً بعد أخرى إشفاقًا عليه من أن تتطور الحال إلى نتيجة لا تحمد عقباها.

(١) انظر: «الموسوعة الميسرة» (ص٤٠٩).

ـ **رحلته ونشأة مذهبه:**

أشار عليه الأطباء بالسفر إلى كربلاء والنجف، حيث الهواء النقي، وعسى أن ينقطع عن التفكير فيما كان بصدده، فرحل وعمره عشرون سنة، وكانت الأفكار الباطنية منتشرة بين فريق من النازلين بتلك المدينة، فأخذ بعد وصوله يدرس آراء بعض علمائها، ومن أشهرهم: أحمد الأحسائي، وتلميذه: كاظم الرشتي، وظل يتردد على دروس كاظم الرشتي مؤسس الطائفة الكشفية، ثم انقطع فجأة وتغيب ردحًا من الزمن بعد أن اتفق مع بعض أصحابه على السفر إلى الكوفة والإقامة في مسجد الإمام علي منقطعين للرياضة مدة أربعين يومًا.

وبعد انقضاء المدة غادر المسجد وهو في حالة غير طبيعية، وعاد لمجلس الرشتي وهو شارد الذهن، وفي حالة ذهول، وأخذ يتكلم بألفاظ عَدَّها تلامذة الرشتي خارجةً عن منهج الشريعة، ومخالفةً لقواعد السُّنَّة النبوية، فلاطفوه وجاملوه أولًا، وجفوه وهجروه ثانيًا، فإذا به يدعو الناس إلى نفسه ويوصي بالزهد والتقشف، مع ما أمال إليه كثيرًا من بسطاء العقول وضعفاء الأحلام، **كان يخاطب المقربين إليه بأقوال غامضة؛** مثل: فادخلوا البيوت من أبوابها، ومثل: أنا مدينة العلم وعلي بابها؛ يعني: أن الطريق إلى الله مسدود إلا عن طريق الرسالة والنبوة والولاية إلا بواسطة، وأنا تلك الواسطة، وكما أنه لا يجوز دخول البيت إلا من الباب، فأنا ذلك الباب، **فعندئذٍ سمَّى نفسه بالباب،** وما كان بعد ذلك يشير لنفسه إلا بلقب الباب، وترك اسمه الأصلي، وهذا هو سر تسميته بالباب، وأتباعه بالبابيّة.

ثم بدأ دعوته: عام ألف ومائتين وستين وجهر بها في ليلة الخامس من جمادى الأولى عام ألف ومائتين وستين.

وأول المؤمنين به كان هو الملا حسين البشروئي، الذي لبَّى دعوته في الليلة الخامسة من جمادى الأولى سنة ١٢٦٠هـ/ ٢٣ مارس (آذار) سنة ١٨٤٤م، واعتبروا هذا العام عيدًا سمَّوه عيد المبعث إذ أظهر فيه الباب دعوته ورفع به الصوت جهارًا، وكان عمره إذ ذاك خمسًا وعشرين سنة وأربعة أشهر وأربعة أيام، وما زال البابيون يحترمون ذلك اليوم ويقدسونه ويحرمون فيه تعاطي الأشغال.

حروف حي: استطاع الباب علي أن يجمع حوله ثمانية عشر شخصًا سمَّاهم: (حروف حي) فحرف الحاء يعادل رقم ثمانية في الحروف الأبجدية، والياء يساوي عشرة، ومجموع الحرفين: ثمانية عشرة، ثم ألقى على هؤلاء مبادئه وتعاليم دعوته، والبشروئي الذي أول من آمن بالباب ـ نسبة إلى مدينة بشروية من أعمال خراسان ـ التفت إليه الباب، وقال: «يا من هو أول من آمن بي حقًّا، إنني أنا باب الله وأنت باب الباب، ولا بُدَّ أن يؤمن بي ثمانية عشر نفسًا بكامل رغبتهم، دون ضغط، أو إكراه، ويعترفون برسالتي وسينشدني كل منهم على انفراد...».

ـ موقف علماء إيران من دعوته:

لمّا لم تكن هذه الحركة تناسب والمركز الديني لعلماء ـ إيران ـ إذ إن تعاليم الباب مخالفة لأصول الدين عندهم: قامت قيامة علماء إيران في وجه هذه الدعوة، فنُشرت الرسائل وأُلِّفت الكتب، وأُلقيت الخطب.

تطور مذهبه: نتج عن هذه المقاومة أن مال إليه الجهلة من العوام، فلما رأى الباب ذلك: أعلن أنه المهدي المنتظر، بعد أن كانت دعوته أنه واسطة، أو باب للوصول إلى الإمام المنتظر.

وقال: إن جسم المهدي اللطيف قد حل في جسمه المادي، وأنه يظهر الآن؛ ليملأ الأرض قسطًا وعدلًا، وهذا ما دعا الباب أن يظهر بمظهر أرقى من الدعوة السابقة، فيدَّعي أنه أفضل من محمَّد صاحب الدعوة الإسلامية ﷺ، وأن تعاليمه التي جمعها في بيانه أفضل من تعاليم نبي المسلمين في قرآنه، وأن محمدًا إذا كان قد تحدَّى الناس في الإتيان بسورة من سور الفرقان المبين، فإن الباب يتحدى الجميع بالإتيان بباب من أبواب الأرض.

مقتله: دعي الباب لمناظرة علماء إيران وانتهت المناظرة بغير نتيجة، ثم ازدادت الاضطرابات في جميع أنحاء إيران، وانتشرت الفتنة، وساعدت الدسائس الأجنبية على امتدادها، فقرر الشاه ناصر الدين ضرورة القضاء على هذه الفتن، فأصدر أمره بإعدام الباب، ونُفّذ فيه حكم الإعدام في سنة ألف ومائتين وخمس وستين هجرية، وقد تبرَّأ منه كاتب وحيه: (أقا حسين يزدي) وهال على الباب

بالشتائم والسباب، وأُطلق سراحه، وأتى الحراس بوتدين من الحديد ودقوهما في جدارين متقابلين وربطوا فيهما الباب وصاحبه محمد علي الزنوري وأطلقوا عليهما الرصاص.

وربط الجند جثتهما وألقوهما في خندق حتى أكلتها الطيور الجارحة، وكان عمر الباب يوم إعدامه إحدى وثلاثين سنة قمرية وسبعة أشهر وسبعة وعشرين يومًا من يوم ميلاده بشيراز.

ولما قتل الباب زادت تعاليمه اشتهارًا، وعظم الاضطهاد على أتباعه وأظهر بعض رؤسائهم دعاوى مختلفة من قبيل النبوة والوصاية والولاية، اختلفت آراؤهم وتشتت أهواؤهم.

كتبه: من أهمها: البيان العربي، والبيان الفارسي وهو صورة من البيان العربي، **وفيه**: أنه يستغني بالعلم اللدني عن الوحي.

عقائده: تقوم الديانة البهائية والبابية على أساس الاعتقاد بوجود إلٰه واحد أزلي نظير ما يعتقده المسلمون إلا أن البابيين يستمدون صفات الخالق من أساس العقيدة الباطنية التي ترى أن لكل شيء ظاهرًا وباطنًا، وأن هذا الوجود مظهر من مظاهر الله، وأن الله هو النقطة الحقيقة، وكل ما في هذا الوجود مظهر له، **وعلى هذا**: فلا يؤمنون بالله كما يؤمن به المسلمون، وعقيدتهم في النَّبيِّ والإيمان مستمدة من عين العقيدة بالخالق، فالنَّبي أو الإمام مَظْهرٌ من مظاهر الله في الأرض، وارتقاء هذه المنزلة إنما هو باستكمال صفات أخلاقية جعلته يعبّر عن الأمر الواقع، ويصل إلى الحقيقة دون غيره؛ لهذا صح للباب أن يكون مظهرًا من مظاهر الله في الأرض، بعد النبي ﷺ.

❐ عبادات البهائيين والبابيين ومعاملاتهم:

قد وردت في كتاب البيان، الذي نسخه خليفة الباب: علي حسين، المُلقَّب بالبهاء، في كتابه الأقدس؛ **كما يلي**:

أولًا: الصوم عندهم من شروق الشمس إلى غروبها، **ومُدّته**: شهرٌ بابي، **وعدته**: تسعة عشر يومًا، وهذا الشهر يقع دائمًا في أول الربيع.

ثانيًا: الصلاة، فرضت على كل بهائي بالغ وهم يؤدونها على انفراد تسعة

في تسع ركعات، تسع ركعات في ثلاث أوقات، حين الزوال، وفي البكور، والآصال، متوجهين شطر مدينة عكا حيث يرقد بهاء الله.

ثالثًا: الحج إلى الدار التي ولد فيها مؤسس ديانتهم علي محمد بشيراز أو إلى الدار التي نزل بها بهاء الله حسين خلال إقامته بالعراق.

رابعًا: الزكاة، سئل عبد البهاء عباس عنها فأجاب: الزكاة في البهائية كالزكاة في الإسلام.

خامسًا: الزواج بواحدة فقط، وفي كتابهم الأقدس التصريح بزوجتين إذا عدل بينهما، وهم يزوجون البهائي بغير البهائية، وبالعكس، بشرط تحرير عقد بهائي إلى جانب العقد غير البهائي.

سادسًا: الطلاق مكروه عندهم.

سابعًا: الميراث يتساوى الابن مع البنت في الميراث وفي كافة الحقوق، وسن الرشد لهما واحد.

ثامنًا: أعيادهم: عيد النيروز، وعيد الرضوان، وعيد ميلاد مؤسس الديانة، وعيد ميلاد البهاء، وعيد إعلان دعوة الباب.

تاسعًا: الجهاد منسوخ.

❐ انقسام البهائية:

بعد وفاة علي حسين الملقب بالبهاء، انقسم البهائيون إلى فرق هي:

أولًا: البهائية.

ثانيًا: الإزارية نسبة إلى أحد أصحاب الباب.

ثالثًا: البابية الخلّص، الذين لم يرضخوا لأوامر من قام بعد الباب: علي محمد.

رابعًا: البابية البهائية العباسية، أتباع عبد البهاء عباس، وابن الحسين علي الملقب بالبهاء، وقد أطلق على نفسه عبد البهاء.

خامساً: الناقرون، هم أتباع محمَّد علي العباس، ويطلق المؤرِّخون اسم المارقين على أتباع المرزا عباس، واسم الناقرين على أتباع محمَّد علي.

وكل فريق يؤيد دعواه، ويكفِّر من عداه، فاعتزلوا المعاشرة وحرَّموا معاملة بعضهم بعضًا، وكان عداوة كل منهم للآخر أشد من عداوتهم جميعًا لمن طعن في معتقداتهم، وقال ببطلان دعوتهم.

بهذا يتبيَّن أن البهائية والبابية فرقة خارجة من عداد المسلمين، ليست من المسلمين في شيء، وليست من الإسلام في شيء، بل هي فرقة من فِرَق الكفر والضلال، نسأل الله السلامة والعافية.

اليَزِيديَّة(١)

❐ اختلف الباحثون في تعليل تسميتهم باليزيدية:

أولًا: فبين اليزيدية أنفسهم من يعتقد أنهم دعوا بهذا الاسم نسبة إلى الخليفة الأموي يزيد بن معاوية الذي أحيا دينهم القديم وأطلق عليهم اسمه.

ثانيًا: بعض الباحثين نسبهم إلى يزيد بن أنيسة الخارجي الذي قال بتولي المحكمة الأولى قبل الأزارقة، وتبرَّأ ممَّن بعدهم، إلّا الإباضية فإنه يواليهم.

ثالثًا: يميل بعض الباحثين إلى القول بأن اليزيدية ينتسبون إلى مدينة يزد أو يزدان الفارسية، وهي بمعنى الله، أو «إيزد» ومعناها: «خليق بالعبادة»، وتطلق في دين المجوس على الملائكة التي تتوسط بين الله والبشر، وتنقل مشيئته إليهم.

❐ أصل دينهم:

اختلفوا في أصل دينهم؛ ففي رواية لليزيدية تصريح بأنهم من نسل آدم فقط؛ لا نتيجة لاجتماعه من حواء.

والحق أن اليزيدية خليط من عناصر وثنية قديمة، وعناصر إيرانية زردشتية، وأخرى يهودية، ونصرانية، وإسلامية.

❐ عقائدهم:

يؤمنون بوجود إلٰه أكبر خالق لهذا الكون، إلا أنه الآن لا يُعنى بشؤونه بعد أن فوَّض أمر تدبيره وإدارته إلى مساعده ومنفذ مشيئته «مَلَكَ طاووس» الذي يرتفع في أذهان اليزيدية إلى مرتبة الألوهية، الذي يُدعى عند أهل الديانات الأخرى: الشيطان.

---

(١) انظر: «الموسوعة الميسرة» (ص٣٧١).

❐ نبيُّ هذه الديانة:

هو الشيخ: عادي؛ الذي يروي عنه اليزيدية أخبارًا وروايات عديدة، ويرفعونه إلى ما فوق درجة النبوة، ومن هذه الروايات ما ينطبق على أحد شيوخ المسلمين والمتصوِّفين وهو الشيخ عُديّ بن مسافر.

ومن الشخصيات المقدسة عندهم: (منصور الحلاج)، و(عبد القادر الجيلاني)، و(الحسن البصري).

❐ من عقائدهم

أولًا: أنهم لا يأكلون الخس؛ زعمًا منهم أن الشيخ عدي طلب صاحب بستان شيئًا من الخس فلم يعطه.

ثانيًا: لا يأكلون لحم الغزال؛ لزعمهم أن عيونه تشبه عيون الشيخ عدي.

ثالثًا: من واجب كل يزيدي أن يزور ضريح الشيخ عُديّ؛ مرة في كل سنة.

رابعًا: يجب على كل يزيدي كل يوم وقت طلوع الشمس أن يقف في موضع شروقها بشرط أن لا يراه مسلم.

خامسًا: ينبغي على اليزيدي ألا يسمع صلاة المسلم، لأن فيها ما يتعارض مع العقيدة اليزيدية، وهي الاستعاذة من الشيطان؛ لأن الشيطان اسم لملك طاووس.

سادسًا: الصلاة بالقلب وبالسر، لذلك لا يحددون مواعيد وفرائض للصلاة.

سابعًا: يحلِّلون شرب الخمر.

ثامنًا: لا يصح صيام اليزيدي خارج موطنه؛ لأنه ينبغي عليه أن يذهب صباح يومه إلى شيخه ليعلن أمامه أنه صائم.

تاسعًا: إذا سافر اليزيدي إلى خارج بلده وأمضى في غيابه نحو سنة، أو أزيد، فإن امرأته تحرم عليه ولا يسمح له للزواج من غيرها.

عاشرًا: غير مرخَّص لليزيدي أن يلبس ثوبًا كحليًا قط.

حادي عشر: اليزيدية يؤمنون بالتناسخ وبالحلول.

❐ **كتبهم:**

لهم كتابان مقدسان:

أحدهما: يسمى «الجلوة»، فيه وعد ووعيد، وترهيب وترغيب.

الثاني: اسمه «مصحف رش»؛ أي: الكتاب الأسود، فيه قصة خلق العالم وعقائد اليزيدية وما حُلِّلَ لهم وما حُرِّمَ عليهم.

❐ **الأماكن التي يقطن فيها اليزيدية:**

اليزيدية طائفة ينتمي معظمها إلى الجنس الكردي، ويكثر أتباعها في بعض نواحي الشرق الأدنى، وخاصة في المناطق التالية:

- طرائف الشيخان في الشمال الشرقي من الموصل.
- قضاء سنجار الواقع في الشمال الغربي من العراق على الحدود بينه وبين سوريا، وهي منطقة جبلية منيعة ومعقل حصين.
- ديار بني بكر، وماردين، وجبل الطور، ومنطقة حلب حول كلَّس وعينتاب.
- البلاد الأرمينية الواقعة على الحدود بين تركيا وروسيا، وخاصة في منطقتي قبرص وإيراوان.
- وحول تفليس من بلاد القوقاز.
- وهناك بعض اليزيدية في إيران.

❐ **رئيس اليزيدية:**

إسماعيل جون المُتوفَّى سنة ألف وثلاثمائة وواحد وثمانين هجرية ألف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية، وبهذا يتبين أن الفرقة اليزيدية فرقة وثنية تعبد الشيطان، وتعبد الأوثان، نسأل الله السلامة والعافية.

❖ ❖ ❖

فِرَق الضلالة خالفوا السُّنَّة والجماعة

وهؤلاء الفِرَق خالفوا السُّنَّة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن نتبرأ إلى الله من طريقتهم، وطريقة أهل البدع، من الجهمية، والمعتزلة، والجبرية، والقدرية، والشيعة، والمشبهة نتبرأ إلى الله منهم، ومن مذهبهم واعتقادهم: ونعتقد أنهم منحرفون عن الصراط المستقيم، ونسأل الله أن يثبِّتنا وإيَّاكم على دينه.

خاتمة

قَالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وَبِاللهِ العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ)

الشَّرْح

نسأل الله وحده أن يثبِّتنا وإيَّاكم على دينه، وعلى صراطه المستقيم، وأن يميتنا عليه، ونسأله عَزَّ وَجَلَّ لنا ولكم العلم النافع والعمل الصالح، ونسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن لا يزيغ قلوبنا، بعد إذ هدانا، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع | الصفحة

* **مقدمة الشارح ـ حفظه الله** ٥
تمهيد ٧
التعريف بهذا العلم ٧
التعريف بمتن الطحاوية ٧
التعريف بعلم أصول الدين ٧
فضل هذا العلم ٧
مدى الحاجة لعلم أصول الدين ٨
الحكمة من إرسال الرسل وبيان أن العقل لا يستقل بمعرفة هذا الأمر ٨
أقسام العلم النافع ثلاثة لا رابع لها ٩
التعريف بالمتن ومؤلفه ١١
قد يلاحظ على الطحاوية ملحوظات يسيرة ١١
القاعدة: أن النصوص المشتبهة تفسر بالمُحكمة ١١
أهل الزيغ يتعلقون بالمتشابه ويتركون المُحكم ١١
من الأمثلة على ذلك: مسألة الحجاب والسفور ١٢
ومن الأمثلة أيضًا: مسألة العلو ١٤
أحسن شروح الطحاوية شرح ابن أبي العز الحنفي ١٥
هذه العقيدة في أصول الدين ليست خاصة بالأحناف ١٧
تعريف العقيدة ١٧
الفرق بين الاعتقاد واليقين ١٧
التعريف بالجهمية والمعتزلة والشيعة والرافضة ١٨
صلاح المجتمع يتناسب مع مدى صلاح عقيدة أفراده ١٩
العقيدة السليمة تعصم الدم والمال ٢٠
لو صحَّت العقيدة صحَّت جميع الأعمال ٢٠
اتجهت جهود الأنبياء والصالحين إلى إصلاح العقائد أولًا ٢٠

الموضوع | الصفحة

* **التوحيد، أول دعوة الرسل، أنواع التوحيد ومعانيه** ٢٢
تعريف التوحيد ٢٢
أقسام التوحيد ٢٣
هذا التقسيم إنما هو بالاستقراء والتتبع للنصوص لا بالرأي ٢٣
القسم الأول: توحيد الربوبية ٢٣
لا بد في توحيد الله في ربوبيته من هذه الأمور: ٢٣
الأمر الأول: إثبات حقيقة ذات الرب ٢٣
الأمر الثاني: الإيمان بربوبيته الله واعتقاد أن الله هو الرب ٢٤
الأمر الثالث: إثبات أن الله هو الخالق وغيره مخلوق ٢٤
الأمر الرابع: اعتقاد أو إثبات أن الله هو المالك وغيره مملوك ٢٤
الأمر الخامس: اعتقاد أو إثبات أن الله هو المدبِّر وغيره مدبَّر ٢٤
توحيد الربوبية أقر به كفار قريش ومع هذا لم يدخلهم في الإسلام لأنهم لم يأتوا بلازمه وهو توحيد الألوهية ٢٥
القسم الثاني: توحيد الأسماء والصفات ٢٥
الأسماء والصفات توقيفية ٢٥
هذا القسم أيضًا أقر به الكفار فلم ينكروا شيئًا من أسمائه إلا الرحمٰن ٢٥
هذا القسم من التوحيد لا يكفي حتى يقر بلازمه وهو توحيد الألوهية ٢٦
القسم الثالث: توحيد الألوهية والعبادة ٢٦
توحيد العبادة أول دعوة الرسل وآخرها ٢٦
هذا التوحيد هو الذي لأجله خلق الله الخليقة وأرسل الرسل وأنزل الكتب ٢٧
هذا التوحيد هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم ٢٧
من العلماء من قسم التوحيد إلى قسمين: ٢٧
القسم الأول: توحيد المعرفة والإثبات ٢٧
القسم الثاني: توحيد الطلب والقصد ٢٨
تضمن القرآن لنوعي التوحيد ٢٩
مكملات التوحيد وجزاء من حققه أو خرج عنه ٢٩
القرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه وجزاء أهله ٢٩
سبب ضلال نفاة الصفات ٣٠
توحيد المعطلة أفضى ببعضهم إلى الحلول والاتحاد ٣٠
معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ٣٢
من اعتقد مثيلًا لله أو شبهه بخلقه فهو في الحقيقة لم يعبد الله وإنما يعبد وثنًا ٣٢

الموضوع	الصفحة
المشبه والممثل يعبد صنمًا والمعطل يعبد عدمًا	٣٣
❊ مذهب أهل السنة مذهبٌ خالصٌ صاف بين فرث ودم	٣٣
❊ كمال قدرة الله تعالى وانتفاء العجز عنه	٣٤
كل نفي في الكتاب والسُّنَّة فهو لإثبات ضده من الكمال	٣٥
نوعي الإثبات والنفي في باب الأسماء والصفات الواردين في النصوص	٣٦
النصوص جاءت بالإثبات المفصل والنفي المجمل	٣٩
أهل البدع والكلام أتوا بإثبات مجمل ونفي مفصل	٣٦
قد يأتي النفي في النصوص مفصلًا للرد على أهل البدع	٣٧
❊ كلمة التوحيد: لا إلَه إلا الله	٣٨
إثبات التوحيد إنما هو بالنفي والإثبات المقتضي للحصر	٣٨
شروط كلمة التوحيد: الأول: العلم المنافي للجهل	٣٩
معنى العبادة	٣٩
الشرط الثاني: اليقين	٣٩
الشرط الثالث: الصدق	٣٩
الشرط الرابع: الإخلاص	٤٠
الشرط الخامس: المحبة لها ولأهلها	٤٠
الشرط السادس: الانقياد	٤٠
الشرط السابع: القبول	٤٠
من لم يأت بنوع من أنواع التوحيد لم يصح منه التوحيد	٤٠
توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية	٤١
توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية	٤١
أنواع الدلالات ثلاثة: تضمن والتزام ومطابقة	٤١
أهل الكلام كالأشاعرة وغيرهم أخطؤوا في تقدير الخبر	٤١
الكفار لهم دين لكنه دين باطل	٤٢
تفسير الإله بالخالق تفسير باطل	٤٢
❊ صفتا القِدم والبقاء	٤٣
القديم لم يرد في أسماء الله	٤٣
قديم بلا ابتداء تساوي اسمه الأول	٤٣
دائم بلا انتهاء تساوي اسمه الآخر	٤٣
ما لم يرد في الكتاب والسُّنَّة نفيًا ولا إثباتًا فنتوقف في إطلاقه	٤٣
من أسماء الله تعالى: الأول والآخر والظاهر والباطن	٤٤

الموضوع | الصفحة

الموجودات لا بُدَّ أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته؛ قطعًا للتسلسل ٤٥
القديم يفيد التقدم نسبيًّا بخلاف الأول ٤٥
لا يرد على أولية الله وآخريته بقاء الجنة والنار وأهلهما ٤٦
❊ **الإقرار بدوام بقائه سبحانه** ٤٧
❊ **كل ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه** ٤٨
إثبات الإرادة ٤٨
الإرادة عند أهل السُّنَّة قسمان: ٤٨
الأول: إرادة كونية ٤٨
الثاني: إرادة شرعية ٤٨
أدلة الإرادة الكونية القدرية الخلقية ٤٩
أدلة الإرادة الدينية الشرعية ٤٩
مسألة: لو قال إنسان والله لأفعلن كذا إن شاء الله ثم لا يفعل ٥٠
المعتزلة والقدرية عموا عن الإرادة الكونية فضلُّوا ٥٠
والجبرية أنكروا الإرادة الشرعية فضلُّوا ٥٠
من حكم الله وأسراره في إيجاد الكفر والمعاصي ٥٠
❊ **معرفة البشر ربهم بأسمائه وصفاته وعجزهم عن الإحاطة بكنهه وحقيقته** ٥٣
❊ **تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته** ٥٤
المشبهة من غلاة الشيعة ٥٤
التشبيه مذهب باطل ٥٦
مذهب المشبهة عكس مذهب النصارى ٥٦
المشبهة كفار ٥٦
❊ **حي لا يموت قيوم لا ينام** ٥٧
إثبات اسمي الحي والقيوم ٥٧
❊ **صفتا الخلق والرزق** ٥٩
الأدلة على إثبات صفتي الخلق والرزق ٥٩
من صفات الله الفعلية أنه يحيـي ويميت ٦١
❊ **اتصاف الرب تعالى بصفات الكمال أزلًا وأبدًا** ٦٤
الصفات قسمان: ٦٤
صفات الذات وضابطها ٦٤
صفات الأفعال وضابطها ٦٤
الرد على من قال: إن صفات الأفعال كانت ممتنعة على الرب ٦٥

الموضوع | الصفحة

شبهة لأهل الكلام ٦٦
الجواب عن الشبهة ٦٦
أهل السُّنَّة يقولون: الحوادث متسلسلة في الماضي لكن كل فرد من أفرادها مسبوق بالعدم ٦٧
كثير من أهل البدع على أن الحوادث متسلسلة في المستقبل دون الماضي ٦٨
الصور العقلية لمسألة التسلسل أربع ٦٨
الصفات الذاتية ثابتة للرب بخلاف قول أهل البدع ٦٨
مذاهب الفرق في إثبات الصفات الذاتية والفعلية ثلاثة ٦٩
أهل السنة أثبتوا الصفات الذاتية والفعلية ٦٩
أهل البدع من الجهمية والمعتزلة نفوا الصفات الذاتية والفعلية ٦٩
شبهة حلول الحوادث ٦٩
الصفة هل هي زائدة على الموصوف؟ وهل هي غير الموصوف ٧٠
الجواب عن الشبهة ٧٠
لا يقال إن صفات الله غير الله ٧١
هل الاسم غير المسمى؟ أو عين المسمى؟ ٧٢
ما هو مذهب الفلاسفة في الصفات؟ ٧٢
الفلاسفة كفرهم العلماء ٧٣
تكفير شيخ الإسلام للفلاسفة، ومناقشته لأهل البدع ٧٣
❊ الخالق والبارىء ٧٥
❊ الله تعالى هو الرب بكل معاني الربوبية قبل أن يخلق الخلق ٧٦
❊ الله هو الخالق قبل إنشاء الخلق وبعد إنشائه ٧٧
❊ متعلقات القدرة والرد على المعتزلة ٧٨
عند المعتزلة: أن الله لا يقدر على أفعال العباد ٧٨
الممتنع المحال لا يدخل في قوله: ﴿إن الله على كل شيء قدير﴾ ٧٩
اختلف العلماء في المعدوم الذي يمكن وجوده؛ هل يسمى شيئًا ٧٩
❊ الخلق جميعًا فقراء إلى الله ٨١
❊ الرد على الممثلة والمشبهة والمعطلة ٨٢
❊ الله سبحانه خالق الخلق وهو عالم به ٨٣
❊ قدَّر الله مقادير الخلق قبل خلق السماوات والأرض ٨٥
الرد على المعتزلة في قولهم: المقتول قُطع عليه أجله ٨٦
❊ شمول علمه سبحانه وتعالى ٨٨

الموضوع | الصفحة

مراتب القدر أربع: ٨٨
الدليل العقلي على ثبوت العلم لله ٨٩
❊ الله تعالى خلق الخلق لعبادته وتوحيدِهِ ٩١
❊ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ٩٢
مشيئة العباد تابعة لمشيئة الله ٩٣
إنكار الله احتجاج الكفار بالمشيئة لا يعارض ما شرعه بالمشيئة ٩٣
❊ مسألة الضلال والهدى ٩٤
مراتب الهداية أربع ٩٤
المرتبة الأولى: الهداية العامة ٩٤
المرتبة الثانية: هداية البيان والدلالة ٩٥
المرتبة الثالثة: هداية التوفيق ٩٦
ولا بدَّ في وقوع هذه الهداية من أمرين ٩٦
المرتبة الرابعة: الهداية إلى طريق الجنة والنار يوم القيامة ٩٧
أهل السنة يقسمون الهداية إلى قسمين: ٩٨
القدرية والمعتزلة ليس عندهم إلا هداية واحدة هي هداية الدلالة ٩٨
❊ تقلب العباد في مشيئة الله ٩٩
❊ تعالى الله عن الأضداد والأنداد ١٠٠
❊ لا رادَّ لقضاء الله ١٠١
مسألة: ما حكم من أنكر علم الله وأن الله يعلم كل شيء؟ ١٠١
مسألة: ما حكم من قال أن الله موجود في كل مكان؟ ١٠١
❊ الإيمان بأن كل شيء يجري بمشيئة الله وقدره ١٠٢
❊ وأن محمدًا عبده المصطفى ونبيه المجتبى ١٠٣
كيفية إثبات النبوَّة ١٠٥
صدق النبي ووفاؤه ومطابقة أقواله لأفعاله دليل على نبوَّته ١٠٦
من دلائل النبوة: ما أبقاه الله من آثار الأمم المهلكة ١٠٩
ومن دلائلها: ما اشتملت عليه الشرائع من العلوم والرحمة ١٠٩
مراتب الأنبياء والرسل ١١٠
الفرق بين النبي والرسول ١١٠
❊ ختم النبوة بمحمد ﷺ ١١٢
❊ محمد ﷺ إمام الأتقياء ١١٤
❊ محمد ﷺ سيد المرسلين ١١٥

الموضوع — الصفحة

وجوه النهي عن التخيير بين الأنبياء ١١٦
الصواب: أن الأنبياء يتفاضلون ١١٨
* **ثبوت الخلَّة لنبينا ﷺ** ١٢٠
الخلَّة نهاية مراتب المحبة ١٢١
مراتب المحبة العشرة ١٢١
* **كل من ادعى النبوَّة بعده ﷺ كاذب** ١٢٣
* **عموم بعثته ﷺ للإنس والجن** ١٢٤
* **مسألة: قال ابن القاسم لم يرسل نبي إلى الإنس والجن إلا محمد ﷺ** ١٢٦
هل يكون من الجن رسول أو نبي؟ ١٢٦
قول بعض النصارى: إن النبوَّة خاصة بالعرب ١٢٧
* **الرسول هو المبعوث لعامة الجن والإنس بالحق والهدى** ١٢٩
* **القرآن كلام الله تعالى وليس بمخلوق** ١٣٠
المذاهب الباطلة في كلام الله سبعة ١٣١
الأول: مذهب الاتحادية ١٣١
وهذا المذهب لم ينقرض ١٣٣
هؤلاء لما أنكروا مباينة الله لخلقه صاروا بين واحد من ثلاثة أمور ١٣٣
ومن فروع هذا المذهب أنهم يقولون: إن فرعون مصيب ١٣٤
ومن فروع هذا المذهب: أنه لا فرق بين الزنا والنكاح ١٣٥
المذهب الثاني: الفلاسفة وأتباعهم ١٣٥
وهذا المذهب في الكلام مبني على قولهم بقدم العالم ١٣٥
المذهب الثالث: مذهب السالمية ١٣٧
وهم يقولون: إنَّ كلام الله نوعان ١٣٧
المذهب الرابع: مذهب الكلابية ١٣٨
ولمناقشة هؤلاء الكلابية تقول: ١٣٨
المذهب الخامس: مذهب الأشاعرة ١٤٠
المذهب السادس: مذهب الكرامية ١٤١
وهو باطل من وجوه ١٤٢
المذهب السابع: الجهمية ١٤٢
وتلقته منهم المعتزلة فنُسب إليهم ١٤٢
أكثر المذاهب انتشارًا: هو مذهب الأشاعرة والكلابية ١٤٣
والسبب في هذا ١٤٣

الموضوع | الصفحة

المذهب الثامن: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ١٤٣
الخلاف بين هذه المذاهب يدور على أصلين ١٤٤
الأول: هل كلام الرب واقع بمشيئته واختياره أم بغير ذلك؟ ١٤٤
الثاني: هل كلام الرب قائم بذاته أو خارج عن ذاته؟ ١٤٥
مسألة: الصوت المسموع من كلام الله هل يقال: إنه مخلوق؟ ١٤٦
مسألة: مسمى الكلام هل هو اللفظ أو المعنى؟ اختلفوا فيه ١٤٦
حقيقة مذهب أهل السُّنَّة في كلام الرب ﷻ ١٤٧
أصلان عظيمان ضل فيهما أهل الزيغ ١٤٨
الأصل الأول: أن المبلغ ليس منشئًا للكلام ١٤٨
الأصل الثاني: أن التبليغ فعل المبلِّغ ١٤٨
الفرق بين كون القرآن في كتب الأولين وبين كونه في اللوح المحفوظ ١٤٩
الأدلة على ثبوت كلام الرب أن الله يتكلم بحرف وصوت ١٤٩
من الأدلة العقلية على أن الكلام صفة كمال ١٥١
ومن الأدلة على أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد ١٥٢
والمعتزلة لهم شبه في قولهم: إن كلام الله مخلوق ١٥٣
الشبه الشرعية والجواب عنها ١٥٦
أدلة أهل السُّنَّة على أن القرآن كلام الله ١٥٩
اعتراض المعتزلة على هذه النصوص التي فيها أن القرآن منزل ١٥٩
أجاب أهل السنة على هذا الأعتراض ١٦٠
مناقشة أدلة الأشاعرة في كلام اللهوالقرآن ١٦١
حقيقة مذهب الأشاعرة ١٦١
من أدلة الأشاعرة على أن القرآن معنى قائم بالنفس لا يسمع ليس بحرف ولا صوت ولا لفظ ١٦٢
إجابة أهل السُّنَّة عن هذا بجوابين ١٦٢
استدلالهم ببيت من الشعر على أن الكلام إنما يكون في الفؤاد ١٦٣
إجابة أهل الحق عن هذا الاستدلال بأجوبة ١٦٤
مناقشة أهل السنة للأشاعرة في أن كلام الله معنى واحد لا يتجزأ ١٦٥
الرد على المعتزلة القائلين بأن القرآن بدا من غير الله ١٧٠
والأشاعرة يقولون: لم يبدُ منه شيء ١٧٠
معنى قول أهل السُّنَّة في كلام الله: وإليه يعود ١٧١
❊ القرآن أنزل على الرسول وحيًا ١٧٢

الموضوع	الصفحة
* تيقن المؤمنين بأن القرآن كلام الله حقيقة	١٧٣
* القرآن كلام الله ليس بمخلوق ككلام البرية	١٧٣
* كُفْرُ من قال: القرآن كلام البشر ـ صراحة بدون شبهة ـ	١٧٤
مسألة: الذي يدرا به التكفير عن المبتدعة	١٧٥
* ذم الله من قال: القرآن كلام البشر وتوعده	١٧٥
* كفر من وصف الله تعالى بمعنًى من معاني البشر	١٧٧
* من أبصر النصوص تبين له أن الله لا يماثل شيئًا من مخلوقاته	١٧٧
* الله تعالى بصفاته ليس كالبشر	١٧٨
مسألة: هل يوصف الله بالحياء والغيرة أم لا؟	١٧٨
مسألة: هل يوصف الله بالحمية؟	١٧٩
الضابط الذي يفرق به بين الأسماء والصفات	١٨٠
* رؤية المؤمنين لربهم	١٨١
والرؤية قبل دخول الجنة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم	١٨١
رؤية المؤمنين لربهم في الجنة بعد الموقف لا شك فيها	١٨٢
المذاهب في رؤية الله في الآخرة	١٨٣
أدلة أهل السُّنَّة في مسألة إثبات الرؤية	١٨٤
شبه نفاة الرؤية	١٨٩
جواب أهل السُّنَّة عن هذه الشبه	١٨٩
دليل الإجماع	١٩٢
دليل أهل السنة من العقل	١٩٢
مذهب الكلابية والأشاعرة	١٩٣
ناقشهم أهل السُّنَّة بجوابين	١٩٤
من الشبه العقلية لنفاة الرؤية، والجواب عن هذه الشبهة	١٩٧
الشبهة الشرعية لنفاة الرؤية	١٩٩
الشبهة الشرعية الثانية	٢٠١
الشبهة الشرعية الثالثة	٢٠٤
جواب أهل السنة	٢٠٤
حكم رؤية الله في الدنيا	٢٠٥
اتفقت الطوائف ـ إلا الجهمية ـ على أن الله يُرى في المنام	٢٠٥
رؤية الله في الدنيا في اليقظة هذا محل النزاع	٢٠٥
أجمعت الأمة ـ عدا المشبهة ـ على أن الله لا يراه أحد في الدنيا	٢٠٦

الموضوع | الصفحة

اتفقوا على أنَّ النبي ﷺ لم ير ربه في الأرض ٢٠٦
اتفقوا على أنَّ النبي ﷺ رأى ربه بعين قلبه ٢٠٦
الخلاف بين العلماء في رؤية النبي لربه بعيني رأسه في ليلة المعراج على ثلاثة أقوال ٢٠٦
الصواب في المسألة ٢٠٩
الخلاصة في مبحث الرؤية ٢١١
مسألة: روية الملائكة ربهم في الدنيا ٢١٢
مسألة: هل تُرى الملائكة يوم القيامة؟ ٢١٣
❊ **من أدلة رؤية المؤمنين لربهم** ٢١٤
❊ **النهي عن الخوض في الصفات** ٢١٥
❊ **التسليم لله والرسول ورد المتشابه للعلماء** ٢١٧
❊ **وتقديم العقل على النصوص من أسباب الفساد في العالم** ٢١٨
أهل البدع إنما أُتوا من تقديمهم العقل على النصوص ٢١٨
الفساد دخل في العالم من ثلاث فرق ٢١٨
❊ **النهي عن التكلم في أمور الدين بغير علم** ٢٢١
❊ **انتياب الحيرة من عدل عن الكتاب والسُّنَّة إلى غيرهما** ٢٢٢
❊ **الرد على من تأول رؤية الله** ٢٢٣
كل معنى أو صفة تضاف إلى الرب تفسيرها الصحيح بترك التأويل والتحريف ... ٢٢٤
❊ **النفي والتشبيه من أمراض القلوب** ٢٢٥
❊ **تنزيه الرب هو وصفه كما وصف نفسه نفيًا وإثباتًا** ٢٢٧
❊ **الله تعالى لا يحويه شيء ولا يحيط به شيء** ٢٢٩
الرد على من زعم أن الطحاوي أراد نفي العلو ٢٢٩
القول في الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في النص ٢٣٠
الناس لهم في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال ٢٣٠
وكذلك يعبرون بالجوهر ٢٣١
التعبير بأن الله له حدٌّ أو ليس له حد ٢٣٢
مراد من أثبت الحد لله من السلف ٢٣٣
مراد من نفى الحد لله من السلف ٢٣٣
عبارة موهمة للطحاوي يستدل بها بعض النفاة على نفي بعض الصفات ٢٣٤
إشكالات في قول الطحاوي: (لا تحويه الجهات الست) ٢٣٦
❊ **الإسراء والمعراج** ٢٣٨
ثبوت الإسراء والمعراج للنبي ﷺ بشخصه في اليقظة ٢٣٨

الموضوع	الصفحة

معنى الإسراء شرعاً واصطلاحًا ٢٣٨
العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ٢٣٨
معنى المعراج لغة واصطلاحًا ٢٣٩
العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في المعراج ٢٣٩
مسألة: هل أسرى به وعرج به وهو نائم أم في اليقظة؟ وهل أسري بروحه أو بروحه وجسده؟ ٢٤٠
للعلماء في الإسراء والمعراج أربعة أقوال ٢٤٠
الفرق بين القول الاول والثاني ٢٤٠
الفوائد المستنبطة من حديث الإسراء والمعراج ٢٤٥
أولًا: الفوائد الأصولية ٢٤٥
ثانيًا: الفوائد العامة ٢٤٥
ما الحكمة من تقديم الإسراء إلى بيت المقدس على المعراج ٢٤٦
سوق حديث الإسراء لإجمال ما سبق ٢٤٧
* الحوض ٢٤٩
ثبوته وإنكار بعض الطوائف له ٢٤٩
والأدلة على ثبوته بلغت حد التواتر ٢٤٩
اختلاف العلماء في الجمع بين أحاديث تحديد طوله وعرضه، وأرجحها ٢٥١
هل في العرصات أحواض أخرى ٢٥٢
من الأدلة على أن لكل نبي حوضًا ٢٥٢
الحوض قبل الصراط أم بعده؟ للسلف في ذلك قولان ٢٥٣
ترجيح الشيخ ابن باز بأمر لم يتنبه له العلماء ٢٥٧
هل الحوض قبل الميزان أو بعده؟ ٢٥٧
* صفة الحوض ٢٥٩
* مكان الحوض ٢٥٩
* شُبه المنكرين للحوض ٢٦٠
أنواع الذين يُطردون عن الحوض ٢٦١
* الشفاعة ٢٦٢
الشفاعة لغة واصطلاحًا ٢٦٢
الشفاعة مثبتة ومنفية ٢٦٢
أنواع الشفاعة المثبتة: الأول: الشفاعة العظمى ٢٦٢
النوع الثاني: الشفاعة لأهل الجنة في الأذن لهم في دخولها ٢٦٤

الموضوع | الصفحة

النوع الثالث: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب ٢٦٤
النوع الرابع: الشفاعة في رفع درجات قوم من أهل الجنة ٢٦٤
النوع الخامس: الشفاعة في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم ليدخلوا الجنة ... ٢٦٤
النوع السادس: الشفاعة في قوم أُمر بهم إلى النار ألا يدخلوها ٢٦٥
النوع السابع: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه ٢٦٥
النوع الثامن: الشفاعة في أهل الكبائر من أمة محمد دخلوا ومن النار ليخرجوا منها ٢٦٦
الأنواع الأربعة الأولى متفق عليها، والأربعة الأخيرة خالف فيها الخوارج والمعتزلة ٢٦٦
الفائدة والحكمة من الشفاعة ٢٦٦
أقسام الناس في الشفاعة في أهل الكبائر ٢٦٦
الأعمال الموعود عليها الشفاعة ٢٦٧
شُبه المنكرين للشفاعة والرد عليها ٢٦٩
التوسل والاستشفاع بالنبي ﷺ يراد به ثلاثة أمور ٢٧١
التوسل الشرعي ٢٧٢
* الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته ٢٧٦
الميثاق لغة واصطلاحًا ٢٧٦
اختلف العلماء في هذا العهد على قولين ٢٧٦
هل يمكن الجمع بين القولين؟ ٢٨٣
* القدر منزلته وحقيقة الإيمان به ٢٨٥
القدر لغة واصطلاحًا ٢٨٥
منزلة الإيمان بالقدر من الدين ٢٨٥
من أنكر أو جحد أصلاً من أصول الإيمان خرج من دائرة الإسلام ٢٨٦
حقيقة الإيمان بالقدر ٢٨٨
متى خرجت القدرية؟ ومن أول من تكلم بالقدر؟ ٢٨٩
مراتب الإيمان بالقدر أربع: الأولى: العلم ٢٨٩
الثانية: الكتابة ٢٨٩
الثالثة: المشيئة ٢٨٩
الرابعة: الخلق والإيجاد ٢٩٠
مذاهب الناس في القدر: ٢٩٠
المذهب الأول: مذهب أهل السُّنَّة ٢٩٠
المذهب الثاني: مذهب القدرية ٢٩٠

الموضوع — الصفحة

القدرية ينقسمون إلى فرقتين ٢٩١
فالقدرية والمعتزلة نفاة القدر يثبتون للعبد مشيئة تخالف مشيئة الله ٢٩٢
الرد على نفاة القدر ٢٩٢
المذهب الثالث: مذهب الجبرية ٢٩٤
الجواب على الجبرية والرد عليهم ٢٩٥
منشأ ضلال كل من القدرية والمرجئة: التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا ٢٩٥
قد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة ٢٩٦
الجبرية من الجهمية وغيرهم يخرجون عن أفعال الله واحكامه حِكمها ومصالحها ٢٩٧
وقوله: (والأعمال بالخواتيم) ٣٠٠
السعادة والشقاوة مكتوبان في اللوح المحفوظ ـ كما سبق ـ ٣٠١
القدر سر الله في خلقه ٣٠٢
الحذر من الاعتراض على الله ٣٠٣
طوى الله علم القدر عن الأنام ٣٠٤
الله سبحانه لا يُسأل عما يفعل ٣٠٤
العلم نوعان: علم في الخلق موجود وعلم في الخلق مفقود ٣٠٥
❊ **اللوح والقلم** ٣٠٧
تعريف اللوح والقلم وآراء العلماء فيهما ٣٠٧
والأدلة على ثبوت اللوح والقلم كثيرة ٣٠٧
مسألة: هل العرش سابق القلم في الوجود؟ ٣٠٨
❊ **أقلام المقادير التي وردت في السُّنَّة** ٣١٠
ما قدره الله لا يُغيَّر ولا يُبدَّل ٣١١
والمرض نوعان: مرض شبهة ومرض شهوة ٣١٧
❊ **إثم من تكلم في الغيب** ٣١٨
❊ **العرش والكرسي** ٣١٩
في هذا بيان أن الله سبحانه وتعالى غنيٌّ عن العالمين وأنه سبحانه محيط بكل شيء ... ٣١٩
أصل العرش في اللغة ٣٢٠
المراد بالعرش في النصوص ٣٢١
فتلخص من مجموع النصوص في أوصاف العرش ٣٢٣
خطأ قول أهل الكلام أن العرش مغلِّف للعالم ٣٢٣
الصواب أن الكرسي مخلوق آخر غير العرش ٣٢٤

الموضوع | الصفحة

استواء الله على عرشه ٣٢٦
الاستواء ورد في سبع مواضع في القرآن ٣٢٦
الفرق بين صفة العلو وصفة الاستواء ٣٢٧
ثلاث صفات من أثبتها فهو من أهل السُّنَّة: الكلام والرؤية والعلو ٣٢٧
العلو لغة وشرعًا ٣٢٨
أنواع العلو ٣٢٨
مذاهب الناس في العلو أربعة ٣٢٨
أدلة السلف على علو الله على خلقه بذاته ٣٢٩
اعتراض نفاة العلو على الأدلة التي استدل بها أهل السُّنَّة والجماعة ٣٣٤
إجابة أهل الحق عن هذا الاعتراض بأجوبة ٣٣٤
أدلة السلف وأهل السُّنَّة على إثبات العلو من العقل ٣٣٦
شُبه نفاة العلو ٣٣٩
الجواب عنها ٣٣٩
❋ الله اتخذ إبراهيم خليلًا وكلم موسى تكليمًا ٣٤٤
لا يجوز تكفير المسلم بذنب ما لم يستحله ٣٤٦
❋ أصول الإيمان ٣٤٨
الإيمان بالأنبياء والمرسلين جملة وتفصيلًا ٣٤٩
مسألة: هل محبة الرسول ﷺ لذاته أم لله تعالى ٣٥٠
الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين ٣٥١
الفلاسفة لم يجرؤوا على إنكار أصول الدين والإيمان صراحة ٣٥٣
أما إيمانهم بالله وهو أصل الدين، فمذهبهم ٣٥٣
وأما الإيمان بالملائكة عند الفلاسفة ٣٥٣
وأما الإيمان بالكتب عند الفلاسفة ٣٥٤
وأما الإيمان بالأنبياء والرسل عند الفلاسفة ٣٥٤
وأما الإيمان باليوم الآخر عند الفلاسفة ٣٥٥
❋ تسمية أهل القبلة ٣٥٦
❋ النهي عن الخوض في كُنْه الصفات ٣٥٧
❋ النهي عن الجدال في القرآن ٣٥٨
وهذا يحتمل معنيين ٣٥٨
الفرق بين ترتيب سور القرآن وترتيب آياته ٣٥٨
اختلاف العلماء في الأحرف السبعة ٣٥٩

الموضوع | الصفحة

* القرآن كلام الله ٣٦٠
* القرآن كلام الله تعالى لا يساويه شيء من كلام المخلوقين ٣٦٠
* مخالفة من قال بخلق القرآن ٣٦١
* عدم تكفير المسلم بمجرد الذنب ٣٦٢
الناس في هذه المسألة أربعة مذاهب ٣٦٤
حكم أهل الكبائر والفساق والعصاة وأهل البدع من أهل القبلة ومذاهب الناس فيهم . ٣٦٤
الشهادة على المعين بالكفر من البغي ٣٦٩
* ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب ٣٧١
* اعتقاد أهل السُّنَّة في المحسنين ٣٧٢
* الأسباب التي تسقط بها عقوبة جهنم عن فاعل السيئات ٣٧٥
الأول: التوبة ٣٧٥
الثاني: الاستغفار ٣٧٥
الثالث: الحسنات ٣٧٦
الرابع: المصائب ٣٧٦
الخامس: عذاب القبر ٣٧٧
السادس: دعاء المؤمنين واستغفارهم ٣٧٧
السابع: ما يهدى إليه بعد الموت ٣٧٧
الثامن: أهوال القيامة ٣٧٧
التاسع: اقتصاص المؤمنين بعضهم من بعض ٣٧٧
العاشر: شفاعة الشافعين ٣٧٧
الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين ٣٧٧
الخلاصة ٣٧٧
* الجمع بين الخوف والرجاء ٣٧٨
الفرق بين اليأس والقنوط ٣٧٨
التوحيد ثلاثة أركان ٣٨٠
مسألة: الأمن والإياس هل هذا على إطلاقه أم لابد من تقييده؟ ٣٨١
* ما يخرج العبد من الإيمان ٣٨٢
الكفر خمسة أنواع ٣٨٢
كثير من الناس يقررون مذهب المرجئة أن الكفر لا يكون إلا بالقلب ٣٨٤
* الاختلاف فيما يقع عليه اسم الإيمان ٣٨٧
مذاهب العلماء في مسمَّى الإيمان ٣٨٨

الموضوع الصفحة

من شُبه القائلين بأن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، والإجابة عنه ٣٩١
أدلة أهل السُّنَّة على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ٣٩٥
الأدلة على أن الإيمان يزيد وينقص ٣٩٦
مسألة: هل يوجد دليل يصرح بنقص الإيمان ٣٩٨
❋ ما صح عن الرسول ﷺ من الشرع والبيان كله حق ٤٠٠
الناس في تلقي النصوص لهم طريقان ٤٠٠
❋ تفاوت الناس في الإيمان ٤٠٢
❋ التفاضل بالإيمان وأعمال القلوب ٤٠٣
أثر الخلاف في أن الواجبات هل هي من الإيمان أم لا؟ ٤٠٣
مسألة: الاستثناء في الإيمان ٤٠٥
الاختلاف في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال ٤٠٥
الإسلام والإيمان تختلف دلالتهما بحسب الإفراد والاقتران ٤٠٨
❋ المؤمنون كلهم أولياء الرحمٰن ٤٠٩
جمهور أهل السُّنَّة يقسمون الناس ثلاثة أقسام: عدو لله، وولي كامل، وولي لله بوجه وعدو لله بوجه ٤٠٩
هل تجتمع الولاية والعداوة في الشخص الواحد ٤٠٩
الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ومسمى الكفر ٤١٠
مذهب الخوارج والمعتزلة في مرتكب الكبيرة ٤١٤
مذهب المرجئة في مرتكب الكبيرة ٤١٤
أصل شبهة أهل البدع أن الإيمان شيء واحد ٤١٤
الصواب أن المؤمنين قسمان ٤١٥
❋ أكرم المؤمنين عند الله ٤١٦
❋ أركان الإيمان ٤١٧
❋ وجوب الإيمان بجميع الرسل ٤١٨
❋ أهل الكبائر إذا ماتوا على التوحيد لا يخلَّدون في النار ٤١٩
الاختلاف في تحديد الكبيرة ٤٢٠
الراجح من ذلك والدليل عليه ٤٢٠
تعريف الصغيرة ٤٢٢
❋ الموت على التوحيد شرط لعدم خلود أهل الكبائر في النار ٤٢٢
❋ أهل الكبائر من أهل الإيمان تحت المشيئة ٤٢٥
❋ الله تولى أهل الإيمان به ٤٢٨

الموضوع | الصفحة

* الدعاء بالثبات على الإسلام ٤٢٩
* الصلاة خلف البر والفاجر ٤٣٠
يُصلى خلف الفاسق في حالين ٤٣٠
الصلاة في الثوب المغصوب أو المحرم ٤٣٢
الأئمة في الصلاة أقسام ٤٣٤
الإمام مستور الحال ٤٣٤
الإمام الكافر ٤٣٤
الإمام المبتدع ٤٣٥
الصواب: أنه لا يُصلى على الشهيد ٤٣٧
* الشهادة للإنسان بالجنة أو النار ٤٣٨
أقوال السلف في الشهادة بالجنة ٤٣٩
الحكم بالظاهر وترك السرائر إلى الله تعالى ٤٤١
* ما يحل به دم المسلم ٤٤٢
* طاعة ولاة الامر وعدم الخروج عليهم ٤٤٤
ومنهج الخوارج والمعتزلة والرافضة في هذا الأمر ٤٤٤
الأدلة على مذهب أهل السُّنَّة في ذلك ٤٤٥
شرطا الخروج على ولي الأمر ٤٥١
* الدعاء لولي الأمر بالصلاح والمعافاة ٤٥٣
* اتباع السُّنَّة والجماعة واجتناب الخلاف والفرقة ٤٥٤
الأدلة من القرآن ٤٥٥
الأدلة من السُّنَّة ٤٥٦
الواجب عبى المسلم عند اختلاف الأمة لزوم جماعة المسلمين ٤٥٧
* محبة أهل العدل والأمانة وبغض أهل الجور والخيانة ٤٥٩
معنى الحب والبغض في الله ٤٥٩
الفرق بين محبة الله والمحبة مع الله ٤٥٩
* موقف المسلم من النصوص المتشابهة والمحكمة ٤٦٠
أدلة القرآن على ذم القول في الدين بغير علم ٤٦٠
الأدلة من السُّنَّة على ذلك ٤٦١
* المسح على الخفين في السفر والحضر ٤٦٣
أدلته من القرآن ٤٦٤
أدلته من السُّنَّة ٤٦٤

الموضوع | الصفحة

شبهة الرافضة والجواب عنها ٤٦٤
* الحج والجهاد ماضيان مع ولي الأمر إلى قيام الساعة ٤٦٧
الحكمة في هذا ٤٦٨
مذهب الرافضة في أنه لا جهاد حتى يخرج الرضى ٤٦٨
* الإيمان بالكرام الكاتبين ٤٧١
ما تكتبه الملائكة ٤٧١
* الإيمان بملك الموت ٤٧٤
من مباحث الروح (١) ٤٧٥
اختلاف الناس في الروح ٤٧٥
القول المختار ٤٧٥
الأدلة على أن الروح جسم ٤٧٦
من أدلة الإجماع والعقل والفطرة ٤٧٨
من مباحث الروح (٢) ٤٧٩
هل النفس والروح شيء واحد؟ ٤٧٩
النفس تطلق على أمور ٤٧٩
الروح تطلق على أمور ٤٨٠
الفرق بين النفس والروح ٤٨١
من مباحث الروح (٣) ٤٨١
هل الروح قديمة أو محدثة مخلوقة؟ فيها ثلاث أقوال ٤٨١
من مباحث الروح (٤) ٤٨٣
هل الروح مخلوقة قبل الجسد أم بعده ٤٨٣
من مباحث الروح (٥) ٤٨٦
هل تموت الروح أم الموت للبدن وحده ٤٨٦
من مباحث الروح (٦) ٤٨٩
تعلُّق الروح بالبدن ٤٨٩
من مباحث الروح (٧) ٤٨٩
مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة ٤٨٩
الصواب أن أرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار ٤٨٩
الأرواح في البرزخ متفاوتة أعظم التفاوت ٤٩١
من مباحث الروح (٨) ٤٩٢
هل الأمّارة واللوّامة والمطمئنة نفس واحدة أم ثلاث ٤٩٢

الموضوع | الصفحة

التحقيق أنها نفس واحدة، ولكن لها صفات ٤٩٣
من مباحث الروح (٩) ٤٩٣
مسمى الإنسان: هل هو الروح أو البدن أو مجموعهما؟ ٤٩٣
من مباحث الروح (١٠) ٤٩٤
هل تتلاقى أرواح الأموات والأحياء ٤٩٤
من مباحث الروح (١١) ٤٩٥
تميز الأرواح عن بعضها ٤٩٥
❊ الإيمان بعذاب القبر وسؤاله ٤٩٧
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (١) ٤٩٨
أقوال العلماء فيما يتعلق بعذاب القبر ونعيمه هل هو للروح أو الجسد؟ ٤٩٨
أدلة أهل السُّنَّة أن النعيم والعذاب يحصل للروح والبدن ٥٠٠
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٢) ٥٠٢
شُبهة المنكرين لعذاب القبر ونعيمه ٥٠٢
الجواب عن هذه الشبهة من وجوه ٥٠٣
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٣) ٥٠٥
الحكمة في عدم اطلاع الثقلين على ما يحصل للمقبور ٥٠٥
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٤) ٥٠٦
أسباب عذاب القبر ٥٠٦
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٥) ٥٠٨
الأسباب المنجية من عذاب القبر ٥٠٨
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٦) ٥١٠
سؤال الملكين في القبر هل هو للروح؟ ٥١٠
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٧) ٥١١
السؤال في القبر هل هو عام للمسلمين والكفار؟ ٥١١
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٨) ٥١٣
وجه تسمية القبر برزخًا ٥١٣
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (٩) ٥١٤
عذاب القبر، هل هو دائم أو منقطع؟ ٥١٤
من مباحث عذاب القبر ونعيمه (١٠) ٥١٥
ضغطة القبر وضمته ٥١٥
الحياة التي اختص بها الشهداء ٥١٦

الموضوع | الصفحة

من مباحث عذاب القبر ونعيمه (١١) ٥١٨
ما الحكمة في كون عذاب القبر لم يُذكر في القرآن مع شدة الحاجة إلى معرفته ٥١٨
❊ القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ٥٢٠
❊ الإيمان بالبعث والعرض والحساب والثواب والعقاب والصراط والميزان ٥٢١
البعث لغة وشرعًا ٥٢١
معنى النشور والحشر ٥٢٢
الحساب لغة واصطلاحًا ٥٢٢
وقراءة الكتاب أي صحف الأعمال ٥٢٣
مبحث البعث والمعاد ٥٢٣
من شُبه المنكرين للمعاد ٥٢٥
براهين المعاد في القرآن مبنية على ثلاثة أصول ٥٢٥
من الأدلة العقلية على البعث ٥٢٦
القائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة لهم في المعاد خبط واضطراب، وهم فيه على قولين ٥٢٨
ومما يتعلق بالإيمان بالبعث والنفخ في الصور ٥٣١
إشكال وحلُّه ٥٣٢
الصعق نوعان: ٥٣٤
الأول: صعق البعث ٥٣٤
الثاني: صعق التجلي ٥٣٤
النفخ في الصور نفختان على الصحيح ٥٣٤
العرض أنواع ٥٣٥
الصراط لغة وشرعًا ٥٣٥
وصف الصراط ٥٣٧
شبهة من أنكر الصراط وردها ٥٣٧
هل هناك صراط آخر؟ ٥٣٧
اختلاف المفسرين في المراد بالورود على قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ ٥٣٨
وأما الميزان ٥٤٠
هل في القيامة ميزان واحد أو موازين؟ ٥٤١
ذهب المعتزلة إلى أن الميزان أمر معنوي ٥٤١
ردُّ أهل السُّنَّة على هذه الشبهة ٥٤١
منشأ ضلال المعتزلة قياس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا ٥٤٣

الموضوع | الصفحة

الحكمة في وزن الأعمال بالميزان الحسي ٥٤٣
الترتيب في الحساب والميزان؛ أيهما يكون قبل الآخر مع التوجيه؟ ٥٤٤
الترتيب في الميزان والحوض والصراط والحساب ٥٤٤
❊ خلق الجنة والنار ٥٤٥
مذاهب الناس في الإيمان بالجنة والنار ٥٤٥
الأدلة على ذلك على أنواع خمسة ٥٤٥
المنكرون لوجودهما الآن، وحجتهم في ذلك ٥٤٨
الرد على هذا القول ٥٤٨
ومن شبههم الشرعية: ٥٤٩
الأولى: ٥٤٩
والجواب عنها بأجوبة ٥٤٩
دليلهم الثاني ٥٥٠
الجواب عنها ٥٥١
دليلهم الثالث ٥٥١
الجواب عنها ٥٥١
مكان الجنة ٥٥١
أبدية الجنة والنار ٥٥٢
شبهة الجهم بقوله بفناء الجنة والنار ٥٥٢
الرد عليها ٥٥٢
مبحث في أبدية النار ودوامها ٥٥٣
❊ معتقد أهل السُّنَّة في خلق الجنة والنار ٥٥٤
❊ دخول المؤمنين الجنة بفضل الله ودخول الكفار والعصاة النار بعدل الله ٥٥٥
❊ الخير والشر مقدران على العباد ٥٥٦
❊ الاستطاعة تكون مع الفعل وقبله ٥٥٧
هل الاستطاعة والقدرة نوع واحد؟ فيه ثلاثة مذاهب ٥٥٧
المقارنة بين النوعين ٥٥٨
ومن أدلة الجبرية على أنهما نوع واحد؟ والرد عليها ٥٥٨
ومن أدلة القدرية والمعتزلة ٥٥٩
الجواب عن ادلة الفريقين ٥٥٩
❊ أفعال العباد خلق الله وكسب من العباد ٥٦١
وهناك مذهبان آخران ٥٦١

الموضوع | الصفحة

الأفعال التي تصدر من العباد على قسمين: اضطرارية واختيارية ٥٦٢
استدلال للجبرية ٥٦٢
أجاب أهل السنة والجماعة أهل الحق ٥٦٣
أما القدرية والمعتزلة ٥٦٣
أجاب أهل السنة والجماعة ٥٦٤
الخلق نوعان: ٥٦٤
* التكليف بحسب الطاقة ٥٦٦
هل يكلف الله العبد بشيء لا يطيقه، اختلفوا على مذاهب ٥٦٦
أدلة هذه المذاهب ومناقشتها ٥٦٦
* استطاعة الإنسان أكثر مما كلف به ٥٦٩
قول الطحاوي هنا غلط يتمشى مع مذهب الجبرية ٥٦٩
* تفسير لا حول ولا قوة إلا بالله ٥٧٠
* مشيئة الله تعالى ٥٧٢
* غلب قضاء الله الحيل كلها ٥٧٣
* تنزيه الله عن الظلم ٥٧٤
معنى الظلم ٥٧٤
وفي المسألة مذهبان آخران، شبههما، والرد عليها ٥٧٥
* تنزيه الله عن كل سوء وعيب ٥٨٠
* انتفاع الأموات بسعي الأحياء، ومناقشتها ٥٨١
المسألة فيها مذاهب ٥٨١
الترجيح ٥٨٣
أدلة أهل البدع والمعتزلة على أن الميت لا ينتفع إلا بما تسبب به ٥٨٣
مسائل تابعة لهذا البحث ٥٨٩
مسألة: استئجار من يقرأ القرآن ويهدي ثوابه للميت ٥٨٩
مسألة: تعليم القرآن بأجرة ٥٨٩
مسألة: إعطاء قارىء القرآن ومعلمه معونة بدون شرط ٥٩٠
مسألة: الوصية بإعطاء شيء من ماله لمن يقرأ على قبره ٥٩١
مسألة: قراءة القرآن: إهداؤه للميت تطوعًا مختلف فيه ٥٩١
وبين أهل القولين دار كلام ٥٩٢
مسألة: إهداء ثواب القراءة إلى رسول الله ﷺ ٥٩٢
مسألة: قراءة القرآن عند القبور ٥٩٣

الموضوع | الصفحة

* **استجابة الله تعالى دعاء عبده** ٥٩٦
للناس في نفع الدعاء مذهبان ٥٩٦
المعاني التي يستلزمها الدعاء ٥٩٩
شبهات المذهب الثاني، والجواب عنها ٥٩٩
حكم الالتفات إلى الأسباب فقط ٦٠٣
إلغاء الأسباب بالكلية ومحوها ٦٠٤
* **الله تعالى مالك الأشياء كلها ولا غنى لأحد عنه طرفة عين** ٦٠٥
* **صفة الغضب لله تعالى** ٦٠٦
أمثلة لصفات الذات وصفات الأفعال ٦٠٦
الأدلة من الكتاب على إثبات صفات الأفعال ٦٠٧
الأدلة من السُّنَّة على ذلك ٦٠٧
مذهب أهل السُّنَّة في صفات الله تعالى ٦٠٩
مذهب أهل التعطيل الجهميةوالمعتزلة ٦٠٩
شبهتهم والرد عليها ٦١٠
مذهب الكلابية والأشاعرة في صفات الأفعال ٦١٠
شبهتهم والرد عليها ٦١٠
تأويل النفاة من الجهمية والكلابية والأشعرية وغيرهم لصفة الرضا والغضب ونحوهما ٦١٠
الرد عليهم ومناقشتهم ٦١١
مسألة: هل يوصف الله بالتردد ٦١٢
مسألة: صفتا الحياة والقيومية من أي أنواع الصفات ٦١٢
مسألة: هل الكفر من أنكر اليد أو العين لله ﷻ ٦١٢
* **حب الصحابة** رضي الله عنهم ٦١٣
مذاهب الناس في الصحابة ثلاثة ٦١٣
بين اليهود والنصارى والرافضة ٦١٤
وسطية أهل السُّنَّة في الصحابة ٦١٥
اختلاف العلماء في السابقين الأولين ٦١٥
الترجيح والدليل عليه ٦١٥
* **حب الصحابة دين ومن إيمان** ٦١٦
الأدلة لمذهب أهل السُّنَّة في الصحابة وفضلهم والترضي عنهم ٦١٨
* **الخلافة والولاية** ٦٢١
اختلاف العلماء في حكم الإمامة على ثلاثة أقوال والصَّواب في ذلك ٦٢١

الموضوع | الصفحة

لمن الخلافة؟ ٦٢٢
بم تثبت الخلافة والولاية؟ بواحد من ثلاثة أمور ٦٢٣
طريق ثبوت الخلافة لأبي بكر الصديق ٦٢٤
رأي شيخ الإسلام في ذلك ٦٢٧
خلافة عمر بن الخطاب ٦٢٨
خلافة عثمان بن عفان ٦٢٨
خلافة علي بن أبي طالب ٦٢٩
تقديم عثمان على عليٍّ ٦٢٩
* آراء أصحاب الفرق في العشرة المبشرين بالجنة ٦٣١
استبدال الرافضة بالعشرة اثني عشر إماماً ٦٣٣
الرد عليهم بالسنة وما يصدقها من الواقع ٦٣٣
* حسن القول في الصحابة وأمهات المؤمنين فيه براءة من النفاق ٦٣٥
* علماء السلف وأهل الخير لا يُذكرون إلا بالخير ٦٣٧
* المفاضلة بين الأنبياء والأولياء ٦٣٨
قول ابن عربي في ذلك ٦٣٩
أصل مذهب ابن عربي ٦٤٢
ومن كلام ابن عربي ٦٤٣
الرد على الاتحادية والصوفية ٦٤٣
الحكم في ابن عربي وشيعته ٦٤٤
حكم الاتحادية في الدنيا والآخرة ٦٤٥
_ ما حكم قبول توبة الاتحادي والزنديق؟ ٦٤٥
مذهب أهل الاستقامة ٦٤٦
* الإيمان بكرامات الأولياء ٦٤٧
تعريف المعجزة والكرامة ٦٤٨
الأمر الخارق للعادة نوعان ٦٤٩
كلمات الله نوعان: ٦٤٩
الأول: كونية، وضابطها ٦٤٩
النوع الثاني: الكلمات الدينية ٦٥٠
الخارق نوعان: كشف وتأثير، وكل منهما إما كوني أو ديني ٦٥١
الفرق بين كرامات الأولياء وما يشبهها من الأحوال الشيطانية ٦٥٢
ضابط الفرق بين المعجزة والكرامة وبين الحالة الشيطانية ٦٥٢

الموضوع	الصفحة
أقسام الخارق من جهة حكمه وباب كل قسم	٦٥٣
الحكمة في إجراء الكرامة	٦٥٣
أقسام الناس تجاه الكرامة	٦٥٤
مسألة: هل يضر المسلم عدم حصول الخارق على يديه؟	٦٥٤
مسألة: متى يجيب خرق العادة؟	٦٥٥
هل تدل الخوارق على إكرام من ظهرت على يديه؟	٦٥٦
أقسام الناس بعد حصول الخارق	٦٥٧
أعظم كرامة يعطاها الولي	٦٥٧
الفرق بين حالتي طلب الاستقامة وطلب الكرامة	٦٥٧
المنكرين للكرامات الأولياء	٦٥٨
أمثلة لكرامات الأولياء	٦٥٨
أمثلة للكرامات في الأمم السابقة	٦٦١
مما ينبغي أن يعلم عن الكرامات	٦٦١
الفراسة تتنوع إلى ثلاثة أنواع عند العلماء	٦٦٢
❊ **أشراط الساعة**	٦٦٤
ذكر جملة من الأحاديث في ذلك	٦٦٤
أقسام أشراط الساعة وأماراتها	٦٦٧
القسم الأول: قسم ظهر وانقضى	٦٦٧
القسم الثاني: قسم ظهر ولم ينقض	٦٦٧
القسم الثالث: الأمارات الكبيرة القريبة من الساعة	٦٦٩
❊ **النهي عن تصديق الساحر والكاهن والعرَّاف**	٦٧٢
تعريف الكاهن والعراف والقائف والمنجم والساحر	٦٧٢
تعريف السحر	٦٧٢
أنواع النجوم التي من السحر	٦٧٣
حكم السحر	٦٧٣
هل يصل السحر لدرجة الكفر؟	٦٧٣
مسألة: كيف يتضمن سحره كفراً؟	٦٧٤
هل يستتاب الساحر أولاً؟	٦٧٤
دعوة الكواكب السبعة وما في جنسها	٦٧٤
حكم ما تعاطاه المنجم	٦٧٥
حكم الإتيان للسحرة	٦٧٦

الموضوع | الصفحة

حكم طلب السقيا بالنجم ٦٧٧
حكم نسبة الأحدث إلى النجم ٦٦٧
صناعة التنجيم ٦٧٨
الواجب على الولاة تجاه المنجمين والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى ٦٧٨
النزاع في حقيقة السحر وأنواعه ٦٧٩
تعريف النشرة وحكمها ٦٨٠
أنواع المشعوذين ٦٨٠
موقف المسلم من أصحاب الأحوال ٦٨١
حكم من اعتقد في البله أنهم من الأولياء ٦٨٢
الطائفة الملامية ثلاثة أنواع ٦٨٣
حكم الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة ٦٨٤
حكم الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات ٦٨٦
حكم من يجوزون الاستغناء عن الوحي ٦٨٦
فائدة: أفضل هذه الأمة بعد نبيها: عيسى عليه السلام ٦٨٧
حكم من يقول: إن الكعبة تطوف برجال من أرباب الكشوف ٦٨٨
❊ **الحث على الاجتماع والنهي عن التفرق والاختلاف** ٦٨٩
الاختلاف والافتراق في الأمة ينقسم إلى قسمين ٦٨٩
الناس تجاه من خفي عليهم شيء مما بعث الله به رسوله قسمان ٦٩٠
الافتراق والاختلاف ينقسم في الأصل إلى قسمين ٦٩٠
القسم الأول: اختلاف تنوع ٦٩٠
القسم الثاني: اختلاف تضاد، أمثلته ٦٩٢
متى يكون كل من أنواع اختلاف التنوع مذمومًا؟ ٦٩٤
الاختلاف في الكتاب العزيز على نوعين ٦٩٤
❊ **الدين عند الله الإسلام** ٦٩٧
أصل هذا الدين وسنده وفروعه ٦٩٨
الحكمة في اختلاف تعليم النبي للناس ٧٠٠
❊ **دين الإسلام بين الغلو والتقصير** ٧٠١
الأدلة على تحريم الغلو ٧٠١
❊ **دين الإسلام بين التشبيه والتعطيل** ٧٠٢
❊ **دين الإسلام بين الجبر والقدر** ٧٠٣

الموضوع	الصفحة
* دين الإسلام بين الأمن واليأس	٧٠٤
* معتقد أهل السُّنَّة ما دلت عليه النصوص ظاهرًا وباطنًا	٧٠٥
* البراءة ممن يخالف العقيدة الصحيحة	٧٠٦
* أمثلة للمذاهب الردية	٧٠٧
الْمُشَبِّهَة	٧٠٧
المعتزلة	٧٠٨
أصول المعتزلة والمعاني التي ستروها تحت كل أصل والرد عليها	٧٠٨
المعتزلة مشبهة في الأفعال معطلة في الصفات	٧١٠
الجهمية	٧١١
العقائد التي اشتهر بها الجهم	٧١٢
اشتهار مقالة الجهم	٧١٣
نزاع العلماء في الجهمية: هل هم من فرق الأمة الإسلامية أم لا؟	٧١٣
الجبرية	٧١٤
القدرية	٧١٤
التحقيق في أحاديث ذم القدرية والفرق بينها وبين الأحاديث في ذم الخوارج	٧١٨
سبب ضلال هذه الفرق ومنشأ حدوث هذه البدع	٧١٦
وسبب ضلال هذه الفرق: عدولهم عن الصراط المستقيم	٧١٦
تشبيه من انحرف من العلماء ومن العباد	٧١٧
طريقة فرق الضلال في الوحي	٧١٧
الطريقة الأولى: طريقة التبديل	٧١٧
وأهل التبديل نوعان	٧١٧
النوع الأول: أهل الوهم والتخييل	٧١٧
النوع الثاني: أهل التحريف والتأويل	٧١٨
الطريقة الثانية: طريقة التجهيل والتضليل	٧١٩
ما تشترك فيه الطائفتان	٧٢٠
* الفرق المعاصرة	٧٢١
الحركة القاديانية	٧٢١
رسالة إلى علماء الهند وغيرهم	٧٢١
البابية أو البهائية	٧٢٤
حروف حي	٧٢٦
عبارات البهائيين والبابيين ومعاملاتهم	٧٢٧

الموضوع | الصفحة

انقسام البهائية ٧٢٨
اليزيدية ٧٣٠
نبي هذه الديانة ٧٣١
الأماكن التي يقطن فيها اليزيدية ٧٣٢
رئيس اليزيدية ٧٣٢
فرق الضلالة خالفوا أهل السُّنَّة والجماعة ٧٣٣
خاتمة ٧٣٥
فهرس الموضوعات والفوائد ٧٣٧